وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم العلاقات الدولية

الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي العالمي: آليات التكيّف والاستمرار
الأزمة المالية 2008 أنموذجا
دراسة وصفية نقدية في ضوء أفكار إيمانويل فالرشتاين

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: دراسات دولية

إعداد الباحث:

عبد الوهاب بوكرموش

تحت إشراف:

أ.د العيفة سالمي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
خنوش محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	رئيسا
العيفة سالمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزئر 3	مقررا
كشاوي إلياس	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 3	عضوا
أويابة صالح	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	عضوا
بوسعيد عبد الحق	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	عضوا
أوعشرين ابتسام	أستاذة محاضرة أ	م.و.ع.ع.س	عضوا

السنة الجامعية: 2022-2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: 123]

وقال رسول الله ﷺ: ﴿تَرَكْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا مَا تَمَسَّكْتُم بِهِمَا، كِتَاب اللهِ وَسُنَّتِي﴾

إهداء

إلى منبع الرحمة والحنان، **أمّي الغالية** - بارك الله في عمرها؛

إلى رمز الشموخ والإباء، **أبي العزيز** – بارك الله في عمره؛

إلى شريكة العمر، زوجتي **سهام**؛

إلى ابتني وابني العزيزين، **نسيبة وفوزي** رعاهما الله؛

إلى **إخوتي وأخواتي**، سندي في الحياة – حفظهم الله؛

إلى كلّ من علّمني حرفا، وأخصّ منهم الدكتور الغالي **وليد عبد الحيّ**، من أنار لي درب البحث العلمي، بارك الله في عمره؛

إلى كلّ **أصدقائي** ومن كان له فضل عليّ؛

إلى هؤلاء جميعا:

أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، أحمده أن أطال أنفاسي وأعانني على إتمام هذا العمل الذي أحتسبه عنده، فالحمد لله أوّلا وآخرا؛

وأتقدّم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الدكتور سالمي العيفة المشرف على البحث، والذي لم يألُ جهدا ولم يبخل عليّ بتوجيهاته وجرعاته الإيجابية التي كانت تدفعني نحو الأمام،

وأثني الثناء الحسن على الدكاترة أولي الفضل من المناقشين، من بذلوا لعملي وقتهم الثمين، وجادوا بتقييماتهم،

وأعمّ بالشكر كلّ من كان يصحبني في سنوات البحث بالتشجيع والتحفيز، عائلتي، وأسرتي في العمل، وكلّ أصدقائي، أعلى الله قدرهم وبشّرهم بالخير دوما.

ملخص الدراسة باللغة العربية

الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي العالمي: آليات التكيّف والاستمرار
الأزمة المالية 2008 أنموذجا
دراسة وصفية نقدية في ضوء أفكار إيمانويل فالرشتاين

ملخص الدراسة:

تنتمي الدراسة إلى حقل الاقتصاد السياسي الدولي المتفرع من العلوم السياسية، وقد اهتمت الدراسة بالبحث عن الآليات التي يوظفها النظام الرأسمالي للتكيف مع أزماته الدورية وتحقيق الاستمرار، تركيزا على الأزمة المالية 2008، وتقييم مدى توافق أفكار إيمانويل فالرشتاين النيوماركسي مع هذه الآليات، وتوصلت الدراسة إلى أن النظام الرأسمالي يستخدم آليات متنوعة من حيث خلفيتها النظرية للتكيف مع الأزمات الدورية، فهناك آليات مستمدة من الفكر الكلاسيكي والكينزي والنقدي، وأن كل أزمة يطغى على علاجها خلفية فكرية من هذه الأفكار، وتوصلت الدراسة إلى أن الآليات الموظفة للتكيف مع الأزمة المالية 2008 متنوعة بين الآليات الكينزية كرفع الإنفاق العام وتبني السياسات المالية الحديثة، والآليات النقدية غير التقليدية كالتسهيل الكمي، كما أكدت الدراسة توافق بعض الآليات التي يحددها إيمانويل فالرشتاين مع آليات علاج أزمة 2008 كتعزيز تدخل الدولة المباشر وغير المباشر في السوق، وتشديد الحماية الاقتصادية، ولم تؤكد بعض الآليات من قبيل التحول بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي.

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

The Economic Crises in the Global Capitalist System:
Mechanisms of Adaptation and Continuity
The 2008 Financial Crisis as a Model
A Descriptive and Critical Study in Light of the Ideas of Immanuel Wallerstein

Abstract

The study belongs to the field of international political economy, which is a branch of political science. The study focuses on investigating the mechanisms employed by the capitalist system to adapt to its periodic crises and achieve sustainability, with a particular focus on the 2008 financial crisis. The study evaluates the extent to which Immanuel Wallerstein's neo-Marxist ideas align with these mechanisms. The study concludes that the capitalist system utilizes diverse mechanisms, rooted in classical, Keynesian, and monetary theories, to adapt to periodic crises. Each crisis is tackled with a theoretical background influenced by these ideas. The study finds that the mechanisms employed to adapt to the 2008 financial crisis vary, including Keynesian mechanisms such as increasing public spending and adopting modern fiscal policies, as well as non-traditional monetary mechanisms like quantitative easing. The study also confirms the compatibility of some of the mechanisms identified by Immanuel Wallerstein with the mechanisms for treating the 2008 crisis, such as strengthening direct and indirect state intervention in the market, and tightening economic protection. However, some mechanisms, such as the shift between the centers of the global capitalist system, were not confirmed.

الفهارس

فهرس المحتويات

إهداء ..... **IV**

شكر وتقدير ..... **V**

ملخص الدراسة باللغة العربية ..... **VI**

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية ..... **VII**

فهرس المحتويات ..... **IX**

فهرس الجداول ..... **XIV**

فهرس الأشكال ..... **XV**

مقدمــة: ..... **ب**

إشكالية الدراسة: ..... ج

فرضيات الدراسة: ..... د

أهمية الدراسة ودوافع اختيار الموضوع: ..... د

هدف الدراسة: ..... هـ

حدود الدراسة: ..... هـ

منهجية الدراسة: ..... هـ

أدبيات الدراسة: ..... و

الدراسات السابقة: ..... ح

التعليق على الأدبيات والدراسات السابقة: ..... ي

هيكل الدراسة: ..... ك

الفصل الأول: الإطار النظري للأزمات والدورات الاقتصادية **1**

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية حول الأزمات الاقتصادية **3**

المطلب الأول: تعريف الأزمة الاقتصادية 3

المطلب الثاني: أنواع الأزمات الاقتصادية..... 6
المطلب الثالث: مظاهر الأزمات الاقتصادية..... 9
المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية حول الأزمات المالية 14
المطلب الأوّل: تعريف الأزمة المالية وأنواعها..... 14
المطلب الثاني: أسباب حدوث الأزمات المالية..... 20
المطلب الثالث: النّظام النقدي الدولي والأزمات المالية..... 24
المبحث الثالث: التفسيرات النظرية للأزمات الاقتصادية والمالية 30
المطلب الأول: تفسير النظرية الكلاسيكية للأزمات الاقتصادية..... 30
المطلب الثاني: تفسير النظرية الماركسية للأزمات الاقتصادية 33
المطلب الثالث: التفسيرات الحديثة للأزمات الاقتصادية 36
المبحث الرابع: الدّورات الاقتصادية للنّظام الرأسمالي العالمي– تفسيرات نظرية 42
المطلب الأول: مفهوم الدّورة الاقتصادية 42
المطلب الثاني: النظريات المفسّرة للدّورات الاقتصادية..... 49
المطلب الثالث: دورة كوندراتيف ودور الممارسات الاحتكارية فيها..... 59
الفصل الثاني: النّظام الرأسمالي العالمي وأزماته الاقتصادية..... 63
المبحث الأول: مفهوم النظام الرأسمالي العالمي..... 65
المطلب الأول: تعريف الرأسمالية العالمية 65
المطلب الثاني: النظام الرأسمالي العالمي من مقاربة إيمانويل فالرشتاين 70
المطلب الثالث: ظروف ميلاد نظرية النظام العالمي الحديث لإيمانويل فالرشتاين..... 76
المطلب الرابع: الجذور الفكرية لنظرية النظام الرأسمالي العالمي الحديث..... 81
المبحث الثاني: مراحل تطوّر النّظام الرأسمالي العالمي 96
المطلب الأول: مرحلة النهضة الأوربية والرأسمالية الزراعية والتجارية 96
المطلب الثاني: مرحلة سيادة الفكر الكلاسيكي والرأسمالية الصّناعية..... 103

المطلب الثالث: مرحلة بناء الهيمنة المعرفية والاقتصادية الأوروبية في إطار النظام الرأسمالي العالمي 113
المطلب الرابع: مرحلة الرأسمالية المالية والاحتكارية والترابط العولمي..... 120
المبحث الثالث: مؤسّسات النّظام الرأسمالي العالمي الحديث 130
المطلب الأول: السوق والدولة في حلقة النظام الرأسمالي العالمي 131
المطلب الثاني: الدّول المتعدّدة ضمن نظام بين دولي..... 137
المطلب الثالث: الشّركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى..... 144
المطلب الرّابع: مؤسّسات سوسيو اقتصادية إلى جانب المؤسسات الأساسية 150
المبحث الرابع: علاقة الأزمة الاقتصادية بالنّظام الرأسمالي العالمي 157
المطلب الأول: التوجّه العام للنّظام الرأسمالي العالمي..... 157
المطلب الثاني: المظاهر الثقافية للأزمة..... 164
المطلب الثالث: المظاهر السياسية للأزمة..... 166
المطلب الرابع: المظاهر الاقتصادية للأزمة 168
الفصل الثالث: آليات التكيّف والاستمرار في أزمات النّظام الرأسمالي العالمي في القرن العشرين 171
المبحث الأول: مفهوم آليات التكيف والاستمرار والتفسيرات النظرية لها..... 173
المطلب الأول: تعريف آليات التكيف والاستمرار 173
المطلب الثاني: آليات التكيف والاستمرار في تفسير نظريات نقص الاستهلاك 176
المطلب الثالث: آليات التكيف والاستمرار في تفسير النظريات النقدية 185
المطلب الرابع: آليات التكيف والاستمرار في تفسير إيمانويل فالرشتاين 190
المبحث الثاني: آليات التكيّف والاستمرار في أزمة الكساد العالمي 1929 196
المطلب الأوّل: العوامل المهيّئة للكساد العالمي 1929 197
المطلب الثاني: انهيار البورصة الأمريكية والتطورات التالية لهذا الانهيار 202
المطلب الثالث: آليات التكيف مع أزمة الكساد 1929 وحلول الخروج منها..... 210

المطلب الرابع: تقييم مدى توافق أفكار فالرشتاين مع الآليات المستخدمة للتكيف مع أزمة الكساد 1929 218

المبحث الثالث: آليات التكيّف والاستمرار في أزمة الركود التضخّمي 1973 226

المطلب الأول: تشخيص أزمة الرّكود التضخّمي 1973 226

المطلب الثاني: تفسير النظرية الكينزية لأزمة التضخم وعلاقته بالبطالة 232

المطلب الثالث: الرّكود التضخّمي في النظريات غير الكينزية 235

المطلب الرابع: آليات التكيّف مع أزمة الركود التضخمي 1973 وحلول الخروج منها 241

المطلب الخامس: تقييم مدى توافق أفكار فالرشتاين مع الآليات المستخدمة للتكيف مع أزمة الركود التضخمي 1973 253

الفصل الرابع: الأزمة المالية العالمية 2008 – آليات التكيف والاستمرار وتقييم مدى توافق أفكار إيمانويل فالرشتاين معها 261

المبحث الأوّل: طبيعة وأسباب الأزمة المالية العالمية 2008 263

المطلب الأول: التوسع في منح القروض العقارية عالية المخاطر 264

المطلب الثاني: الرهن العقاري وتحرير أسواقه 267

المطلب الثالث: تقلب معدلات الفائدة في الفترة 2000-2006 271

المطلب الرابع: آلية التوريق ودورها في تعقيد الأزمة 274

المطلب الخامس: التأمين على القروض العقارية ووكالات التصنيف الائتماني ودورهما في الأزمة 279

المطلب السادس: أسباب أخرى للأزمة المالية 2008 282

المبحث الثاني: انتشار الأزمة المالية 2008 وتداعياتها 286

المطلب الأول: انفجار الأزمة المالية 2008 286

المطلب الثاني: قنوات انتقال الأزمة المالية 2008 290

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية 2008 296

المبحث الثالث: آليات التكيف والاستمرار في الأزمة المالية 2008 306

المطلب الأول: شراء الأصول المالية الهالكة 306

المطلب الثاني: ضمان القروض ما بين البنوك وضمان ودائع المودعين..... 309
المطلب الثالث: تخفيضات الضّرائب وتخفيضات سعر الفائدة 310
المطلب الرابع: سياسات التسهيل الكمّي Quantitative Easing 313
المطلب الخامس: آلية سعر الصّرف لمواجهة المنافسة وتراجع الصادرات..... 316
المطلب السادس: آليات مختلفة أخرى للتكيف مع أزمة 2008 317
المبحث الرابع: تقييم مدى توافق أفكار فالرشتاين مع الآليات المستخدمة للتكيف مع الأزمة المالية 2008..... 321
المطلب الأول: الثورة الصّناعية الرابعة ومجالات الاحتكار 321
المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي كآلية جرّ لفائض القيمة من المحيط 323
المطلب الثالث: آليات وفنون الاحتكار الاقتصادي الجديدة 325
المطلب الرابع: توسيع مجال تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي..... 327
المطلب الخامس: آلية تمدين الريف واستقطاب عمالته..... 329
المطلب السادس: التحوّل بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي 330
خاتمة..... 333
قائمة المراجع: 343
أولا: المراجع باللغة العربية 343
ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية..... 362

فهرس الجداول

جدول 1: الفروق في الطبقية بين كارل ماركس وإيمانويل فالرشتاين 151

جدول 2: معدلات التضخم والبطالة في مجموعة من الاقتصادات المتقدمة 1962–1985 229

جدول 3: معدل الركود التضخمي في مجموعة من الدول المتقدمة 1973–1998 243

جدول 4: معدلات التضخم والبطالة والركود التضخمي والنمو في الولايات المتحدة 1981–1993 247

جدول 5: مؤشر الرهن العقاري في الدول الأعلى قيما 269

جدول 6: درجات التصنيف الائتماني 280

جدول 7: نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) في عدد من الاقتصادات المتقدمة 2006–2008 297

جدول 8: التجارة الخارجية في بلدان منظمة التعاون والتنمية 2006–2009 297

جدول 9: تطوّر معدلات البطالة في العالم بين 2006–2009 (%) 299

جدول 10: انخفاض الأوراق المالية سنة 2008 لعدد من الدول، مع أهم القطاعات المتضرّرة 299

جدول 11: تطور إجمالي الناتج العالمي والتجارة الخارجية 2006–2011 304

جدول 12: القيم الإجمالية لخطط الإنقاذ في بعض الدول 306

جدول 13: ضمان القروض ما بين البنوك في مجموعة من الدول 309

جدول 14: الاستثمار الأجنبي في الدول المتقدمة والنامية بين 2006 إلى 2018 323

جدول 15: نمو الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة من الدول 2006–2020 331

فهرس الأشكال

الشكل1 : تأثر العملة بالأزمات المصرفية وفقا لنموذج فيلاسكو Velasco 18

الشكل 2: حدوث الدورة الاقتصادية وفتراتها 45

الشكل 3: النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية 49

الشكل 4 : الاتجاه العام للنظام الرأسمالي العالمي 158

الشكل 5: دور الدولة في التأثير على الطلب الكلي الفعال وتحريك العرض الكلي 183

الشكل 6: حجم التجارة الدولية فترة 1929– 1932 (القيمة بالمليار دولار) 207

الشكل7 : قروض الرهن العقاري الموجهة للعائلات الأمريكية 2000–2006 264

الشكل 8: مديونية العائلات الأمريكية % إلى GDP بين 1980 –2007 266

الشكل 9: الديون العقارية في بعض الدول المتقدمة سنوات 1983– 1990–2006 269

الشكل 10: أسعار الوحدة السكنية في الولايات المتحدة 1997 –2008 270

الشكل 11: تطور أسعار العقار في بعض البلدان المتقدمة 1996 –2007 (سنة الأساس 2006) 271

الشكل 12: تطور سعر الفائدة في الولايات المتحدة 1975 –2010 272

الشكل 13: عدد المساكن التي تعرضت للمصادرة في الولايات المتحدة 2006–2008 274

الشكل 14: خطوات عملية التوريق 276

الشكل 15: توريق القروض الرهينة في الولايات المتحدة الأمريكية 278

الشكل 16: شكل توضيحي لعلاقة التأمين بالإقراض والأسعار 280

الشكل 17: تطور نسبة التضخم العالمي بين سنوات 1995 – 2010 284

الشكل 18: أحداث انفجار الأزمة المالية 2008 289

الشكل 19: الناتج الإجمالي لأكبر الاقتصادات سنة 2007 (الوحدة: تريليون دولار) 290

الشكل 20: نموّ الناتج المحلي العالمي GDP من 1998 إلى 2013 (%) 296

الشكل 21: تطور رسملة السوق العالمية بين 2000–2012 (الوحدة مليار دولار) 301

الشكل 22: تطور سعر النفط بين 2000–2012 302

الشكل 23: تطور الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي 2006–2012 303

الشكل 24: تطور معدّل النمو في الناتج الإجمالي في دول عربية مختارة 2006–2010 303

الشكل 25: سعر الفائدة الحقيقي في الولايات المتحدة 2006–2020 312

مقدّمـــــة

مقدمـــــة:

ما زال الاقتصاد العالمي يشهد كلّ مرّة مزيدا من الأزمات الضارية، فمنذ نشأة النّظام الرأسمالي كان الاقتصاد بين أعوام من الرخاء وأعوام من الشدّة، ولم يحدث أن استقرّت أوضاعه على رخاء دائم؛ ثمّ جاءت العولمة الاقتصادية والمالية فزادت بلا شكّ من تكثيف الأزمات وتعميق أبعادها وتسريع انتشارها وحدّة ضراوتها، وما تزال الحاجة للكشف عن الأسباب والآليات والحلول حاجة ماسّة وملحّة.

وقد فتح هذا الموضوع نقاشا وجدلا واسِعَين، لم يكونا في بداية الأمر إلاّ محاولات كلاسيكية لتأكيد أنّ كلّ الاختلالات الحاصلة ليست إلاّ أحداثا عابرة يعمل التصحيح الذاتي على العبور منها بسلام، ومن ثمّ يتجدّد الرخاء وتعود السوق لحالتها الطبيعية؛ ثمّ تطوّرت الأزمات الاقتصادية منذ منتصف القرن التاسع عشر، فكان ذلك سببا في تطوّر النظريات وتضارب تفسيراتها وافتراضاتها، وكانت مهمّة المنظّرين والمفكّرين تزداد تعقّدا كلّما زاد التشابك والترابط والعولمة بمختلف أشكالها.

وأيّا كانت الأزمات الحاصلة دورية أو غير دورية، وسيطة أو هيكلية، مفاجئة أو متوقّعة، فإنّ حدّتها تزداد بشكل واضح، فإذا كانت أزمة الكساد الكبير بداية من 1929قد عصفت بالاقتصاد الأمريكي وتوزّعت عبر أوروبا والعالم، فإنّ التعافي الذي أعقبها لم يمنع من تجدّد الانهيارات في أزمات لاحقة خاصّة في أزمة الركود التضخمي في 1973 وأزمة النمور الآسيوية 1997، وجاءت الأزمة المالية 2008 المرتبطة بالرهونات العقارية لتمثّل إحدى أعقد صور أزمات الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وقد أدّت هذه الأزمة الأخيرة إلى إحياء جديد للنقاش حول الأزمات الهيكلية للنظام الرأسمالي، واحتمال سقوط النموذج الليبرالي الذي طالما تبجّح أنصاره بقدرته الفريدة على تجاوز العقبات وتذليل المسار نحو رفاه بشري عامّ، بل وأدّت الأزمة إلى إحياء الأفكار المناهضة للنموذج الليبرالي ومنح فرصة للظهور والنقد وتبيين الخلل البنيوي والهيكلي القائم في الاقتصاد الرأسمالي من أساسه.

وإذا كان الفكر الماركسي منذ ظهوره على يد كارل ماركس وسنده فريدريك إنجلز إلى آخر العهود قد حافظ على منظوره النقدي وعلى اعتبار الرأسمالية مرحلة لا تلبث –وإن طال أمدها– فتنتهي إلى مرحلة لاحقة، فإنّنا نجد في فكر إيمانويل فالرشتاين وهو أبرز النيوماركسيين المعاصرين قراءة محكمة لتطوّر النّظام الرأسمالي العالمي ولأزماته الدورية والهيكلية، وهو من صاغ نظرية النظام العالمي الحديث ليحيي بها الأفكار الماركسية المندرسة، ويطوّر بها أفكار التبعيين، مع كوكبة من زملائه النيوماركسيين اليساريين المعاصرين.

وبالرغم من أنّ إيمانويل فالرشتاين لم يسهب في قراءة الأزمة المالية 2008 إسهابه في تحليل الاقتصاد العالمي، فإنّنا نجد له اهتماما بالغا بالإيقاعات الدورية للنظام الرأسمالي العالمي، أسبابها وتطوراتها وآليات حلولها، ومع أنّه يحتفظ

بمصطلح الأزمة ليعني به ذلك الوضع الذي يفقد فيه الاقتصاد العالمي القدرة على الاستمرار، فإنّه اهتمّ كثيرا بتحديد الآليات التي يوظّفها النظام الرأسمالي العالمي ليتكيّف مع أزماته الدورية ويعيد إنتاج فرص الاستمرار، على أنّ ذلك الاستمرار لا يعدو أن يكون تقدما نحو انهيار تامّ للنظام الرأسمالي، كما هو المعتقد عند الماركسيين عموما. وبناء على ذلك، جاءت دراستنا لتحديد الآليات التي وظّفها النّظام الرأسمالي بعد الأزمة المالية 2008، وعرض أفكار إيمانويل فالرشتاين للتأكد من مدى تحقّقها في هذه الأزمة.

إشكالية الدراسة:

رغبة منّا في المساهمة بفهم التقلّبات الاقتصادية العالمية الحالية وتقييم آليات ضبطها والتكيّف معها، نحاول عبر هذه الدراسة البحث في الآليات التي يوظّفها النظام الرأسمالي العالمي للتكيّف أزماته، تركيزا على الأزمة المالية العالمية 2008 المرتبطة بالرهونات العقارية، ثمّ تقييم مدى توافق الآليات التي حدّدها إيمانويل فالرشتاين مع هذه الآليات المستخدمة للتكيّف مع أزمة 2008 وضمان الاستمرار. ويكون ذلك وفقا للإشكالية التالية:

ما هي الآليات التي يوظفها النظام الرأسمالي العالمي للتكيّف مع أزماته الدورية؟ وما هي الآليات الموظّفة في الأزمة المالية العالمية 2008؟ وما مدى صحة أفكار إيمانويل فالرشتاين في الآليات الموظّفة للتكيّف مع الأزمة المالية العالمية 2008 والخروج منها؟

واعتمادا على هذه الإشكالية العامة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المفاهيم الأساسية لكلّ من النظام الرأسمالي العالمي والأزمات الاقتصادية وآليات التكيف والاستمرار؟
- ما هي التفسيرات النظرية لحدوث الأزمات الاقتصادية ولآليات الخروج منها؟
- ما هي أهمّ افتراضات إيمانويل فالرشتاين وأفكاره حول النظام الرأسمالي العالمي وآليات التكيف والاستمرار؟
- ما هي الآليات التي وظّفها النظام الرأسمالي العالمي للتكيّف في أبرز أزماته في القرن العشرين؟ وما مدى قدرتها على تحقيق التعافي والاستمرار؟
- ما هي الآليات التي وظّفها النظام الرأسمالي العالمي للخروج من الأزمة المالية العالمية 2008؟
- كيف نقيّم الآليات المستخدمة للتكيّف مع الأزمات الدورية وفقا لفالرشتاين؟
- ما مدى صحّة افتراضات إيمانويل فالرشتاين في الآليات الموظّفة من أجل التكيّف مع الأزمة المالية 2008 وضمان الاستمرار؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة ننطلق من الفرضيات التالية:

- تزداد الأزمات الاقتصادية تعقّدا كلما تحرّرت الاقتصادات وازدادت العولمة الاقتصادية والمالية؛
- تعتبر الدولة متغيّرا أساسيا في علاج الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية الكبرى، وأنّ الأزمة المالية 2008 ستفرض مزيدا من تدخل الدولة في الاقتصاد، بما يعرقل من تقدّم العولمة في جوانبها الأساسية؛
- تعقّد الأزمة المالية العالمية 2008 يجعل من الآليات الموظّفة فيها متنوّعة من حيث الخلفيات النظرية التي تنتمي إليها تلك الآليات؛
- تتسبّب الأزمة المالية العالمية 2008 في التحول تدريجيا بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي، فتفقد المراكز المهيمنة مكانتها بما يفسح المجال لصعود مراكز جديدة.

أهمية الدراسة ودوافع اختيار الموضوع:

تنبع أهميّة الدراسة من أهمية موضوعها، إذ إنّ التخبّط في الأزمة المالية العالمية 2008 مع تزايد المفارقات والتحوّلات التي يشهدها العالم خاصّة مع الأزمة المرتبطة بوباء الكوفيد حَرِيَّة بالتحليل والمساهمة الأكاديمية لتحديد مسار واتّجاه هذه الأزمة والتحوّلات من جهة، وفي تحديد الآليات التي يمكن لصانع القرار الاعتماد عليها لاستفادة أكبر من النظام العالمي، بالإضافة إلى أهمّية الدراسة من جانب كونها تحاول تقييم الآليات في الأزمة الراهنة ابتداء من 2008 بعيون أحد الناقدين البارزين في الفكر المعاصر إيمانويل فالرشتاين، والذي يجادل بأفكار ملهمة للكثيرين من اليساريين والنيوليبراليين على السواء، وتزداد الاهتمامات البالغة من هؤلاء باختبار نظريته.

ومع أنّ الأزمات الاقتصادية والمالية قد نالت حظّا وافرا من الدراسة، إلاّ أنّ كيفية الوقاية منها أو بالأحرى كيفية مجابهتها وعلاجها ما يزال موضوعا بالغ الأهمية ويحتاج إلى مزيد من البحث والتدقيق والتعمّق، خاصّة مع استمرار الأزمات وتزايد حدّتها وتأثيرها وسرعة انتشارها في ظلّ التكنولوجيا الراهنة، فلا بدّ من البحث والوصول إلى آليات أكثر فاعلية لتطويق آثار الأزمات المالية الضارية، ولعلّ في أفكار إيمانويل فالرشتاين ما يخدم هذا الهدف النبيل.

ومن المأمول أن تساعد هذه الدراسة في بناء أرضية للتنبؤ بمستقبل النظام العالمي، وأن تساهم في تحديد المناطق التي ستشكل الأقطاب القائدة لهذا النظام، من خلال تحديد العوامل الأساسية التي يحافظ بها النظام الرأسمالي العالمي على بقائه، ومعالجة أزماته الدورية، ولربّما كانت الأزمة المالية 2008 بحاجة أكيدة إلى اهتمام أكاديمي أكثر لتحديد مسارها وامتصاص آثارها السلبية.

وبالنسبة للباحث شخصيا فإنّ الدافع الأساس لتناول هذا الموضوع اهتمامه بالتقلّبات الدورية في الاقتصاد العالمي، إلى جانب انجذابه إلى أفكار النيوماركسيين واليساريين المعاصرين من العالم الثالث والأوّل، والذي أنصفوا العالم

الثالث بمواقفهم العادلة تجاه قضاياه، وحاولوا إماطة اللثام عن الحقيقة التي غابت بين جناحي الفكر الليبرالي السائد على العالم المعاصر، خاصّة في ظلّ النّظام الدّولي الجديد.

هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدّراسة في التعرّف العلمي المعمّق والعملي على الآليات التي يوظّفها النظام الرأسمالي العالمي في مواجهته للأزمات الدورية، وبشكل أكثر تركيزا على الأزمة الراهنة التي تشكل سنة 2008 النقطة الزمنية التي انطلقت منها وتقييم مدى قدرة تلك الآليات على تحقيق استقرار مستحدث يضمن استمرار هذا النظام، أخذاً بنقدها وفقا لتصورات العالم الاجتماعي إيمانويل فالرشتاين، والمساهمة في تحديد توجّهات النظام الرأسمالي العالمي.

حدود الدراسة:

مكانيا: نتائج الدراسة تتعلّق بالعالم أجمع، ومنطلق ذلك أنّ فالرشتاين يعتبر أنّ النظام الرأسمالي قد اتّخذ بعدا جغرافيا عالميا منذ نهايات العصر الحديث، كما أنّ التأثير الذي ينجم عن الأزمات العالمية يلحق ولو بنسب متفاوتة إلى كافّة العالم، أمّا التركيز في الدراسة فيكون على مراكز النظام الرأسمالي العالمي التي تدير النظام الاقتصادي وتعمل على توظيف الآليات المناسبة لتخطّي الأزمة إلى شاطئ استمرار الرأسمالية.

زمانيا: تهتمّ الدّراسة باكتشاف وتقييم الآليات التي يسعى النظام العالمي الرأسمالي لاستخدامها ضمانا لاستمراره، وتشكّل الأزمة العالمية 2008 إلى 2016 المرتكز الأساس في للدّراسة، بالرغم من أن العودة إلى بعض الآليات التي وظّفها النظام العالمي في أزماته الدورية تاريخيا يعتبر أيضا محلّ اهتمام الدراسة، ذلك أنّ تعميق البعد التاريخي يساعد على فهم تعامل النظام الرأسمالي مع الأزمات الدورية.

ولابدّ من التنبّه هنا إلى أنّ فالرشتاين يحدّد القرن السادس عشر نقطة انطلاق لتوسّع النظام العالمي حتّى يضمّ في فلكه أجزاء العالم، غير أنّ الدّراسة ليست معنية بتفاصيل المراحل الممتدّة من هذا القرن 16 إلى حدود أزمة 2008، وإنّما تكفي العودة إلى الآليات الموظّفة في بعض أزمات هذا النظام الدورية، رغبة في تعميق الفهم أكثر للتوجّه العامّ للنّظام الرأسمالي العالمي.

منهجية الدراسة:

من أجل بلوغ أهداف هذه الدّراسة وعلاج إشكاليتها يستعين الباحث بالمناهج التالية:

1- **المنهج الكلاني**: والذي يقوم على نقطة مركزية أساسها أنّ الكلّ أكبر من مجموع أجزائه، فهو يركّز على دراسة المجتمع الدولي باعتباره كتلة واحدة وليس وحدات متفرّقة، وهو ما يساعدنا على دراسة آليات تكيّف النظام الرأسمالي مع أزماته الدورية في موطن لا تحدّه الحدود الجغرافية أو السياسية أو غيرها، بل يطغى فيه الاعتماد المتبادل في صورته المعولمة على التفاعلات بين وحداته، وتنتقل التأثيرات بينها.

2- **المنهج الوصفي التحليلي:** والفكرة المركزية لهذا المنهج تتحدّد في قراءة الظواهر والأوضاع كما تبدو على صورتها، لكن أيضا مع الربط بين الظواهر ومسبّباتها ونتائجها، ويساعدنا هذا المنهج على تحديد آليات التكيّف مع الأزمة العالمية الراهنة مع الدوافع المؤدّية إليها والنتائج التي تترّتب منها.

3- **المنهج التاريخي:** والذي يساعدنا على العودة إلى بعض الفترات التاريخية للنّظام الرأسمالي العالمي بغية تتبّع الحلول والآليات التي أنهت أزمات دورية سابقة.

4- **المنهج المقارن:** والذي بواسطته يتمّ عرض افتراضات إيمانويل فالرشتاين وأفكاره على الآليات الموظّفة من أجل التكيّف مع الأزمة المالية 2008، وتقييم مدى تحقّق تلك الافتراضات والأفكار.

أدبيات الدراسة:

تحظى الأزمات الاقتصادية باهتمامات علمية عالية العدد ومكثفة الجهود، ذلك أنّ التخبط في تداعيات الأزمة يدفع الباحثين للمساهمة في كيفية الوصول إلى برّ النجاة وصناعة مستقبل أفضل، ومن بين الأعمال الهامة التي تعرّضت لبعض جوانب دراستنا نذكر:

1. مقال للباحثَيْن ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، تحت عنوان: **مصادر أزمة النظام العالمي**، وهو مقال ضمن كتاب عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، سنة 2004.

تناول فيه الباحثان –بمقاربة نيوماركسية– مصادر الأزمة العالمية التي شكّلها تقدم عُمر الرأسمالية، وحيث إنّ التناقضات الحالية التي نجمت وتنجم عن قيم الرأسمالية المتمثّلة في الجري غير المتناهي وراء تراكم رأس المال، فإنّ الحلول مستعصية على علاج يجعل العالم يتفاءل بمستقبله في ظلّ نظام اقتصادي غير عادل، بل إنّ اجتماع أبعاد الأزمة الثقافية والسياسية والاقتصادية توشك أن تطيح بالرأسمالية التي استنفذت كل الآليات في إصلاح ذاتها.

2. العمل الجماعي تحت إشراف أدريان باست Adrian Pabst وتحت عنوان: The Crisis of GLOBAL CAPITALISM، **أزمة الرأسمالية العالمية**، نشر: Cascade Books، نوفمبر 2011، وكانت مداخلة باست بعنوان: This Time is Different, Capitalism and Secular modernity.

وقد تمحور هذا العمل على فكرة مفادها: أنّ الأزمة العالمية 2008 ما هي إلاّ أزمة دورية، تعود لطبيعة التمدّد والانكماش التي يعرفها النظام الرأسمالي، وعلى عكس الناقدين فقد أكّد باست أنّ التأويلات بزوال الرأسمالية دوما تخفق، بل التاريخ يشهد على صعود أكثر للنظام الرأسمالي بعد كل أزمة، ذلك أن الرأسمالية قادرة على إنتاج حلولها وطيّعة للتأقلم مع ما قد ينجرّ من عدم التطبيق الفعلي لها.

3. العمل الجماعي الذي نشرته جامعة أكسفورد سنة 2013 وشارك فيه إيمانويل فالرشتاين، مع مجموعة من المشاركين تحت عنوان: **مسيرة التاريخ: مسألة وكالة** March of history' and the question of agency.

وهذا العمل محاولة من خمسة علماء بارزين في علم الاجتماع والاقتصاد لمناقشة آفاق النظام الرأسمالي، واحتمال قيام نظام اجتماعي جديد، منطلقين من السؤال المحوري: هل للرأسمالية من مستقبل؟ ومقدّمين لمجموعة من الاختلافات المثيرة حول اتّجاه الإنسانية في ظلّ الرأسمالية، ولم تكن مداخلاتهم تخلو من الحديث عن مشكلات رئيسية تحدّدت في المشكلة الهيكلية التي وُلِدت مع النظام الرأسمالي، كما فصّل فالرشتاين أنّها تتّضح أكثر بالعودة إلى تاريخ نشوئها، وفي مشكلة البيئة والكوارث التي قد تدمّر الإنسانية ولعلها ستشكل المدخل الأساسي لتنامي الحقد على طبيعة النظام السائد الذي سبّب ذلك، وأيضا في تزايد فشل السياسة في إدارة الأزمة الاقتصادية بفعالية، ما يجعل التفكير في أنماط جديدة عند غالبية الناس – كما يرى أغلب المشاركين– تشهد إقبالا كبيرا، على أنّ العودة إلى الشيوعية غير واردة عند هؤلاء لما تحمله أيضا من تشاؤمات ومشاكل قد تكون أعقد منها في النظام الراهن.

4. مداخلة إيمانويل فالرشتاين في المنتدى الاقتصادي الآسيوي بكوريا الجنوبية، نوفمبر 2010 بعنوان: Northeast Asia in the Multipolar World-System؛ **"شمال شرق آسيا في نظام عالمي متعدد الأقطاب**.

وبالرغم من التخصيص الذي يورده في العنوان، فإنّ الكاتب لم يهتمّ فقط بشرق آسيا، بل كانت الحيرة والتشاؤم من تقدم الأزمة الراهنة بادية في فصول مداخلته الأربعة، مفصّلا في أبعاد الأزمة، وبالرغم من أن التاريخ عرف علاجات للأزمات السابقة فإن تقدم الأخيرة لا تبشر بمستقبل واعد للرأسمالية، هذا إن لم يتمّ تدارك جملة الأخطاء والأخطار الكبرى التي صنعتها هذه الإيديولوجية بداية من التفاوت الفاحش بين الدخول وصولا إلى الدمار الملحق بالبيئة جرّاء النّهم اللامتناهي للحصول على الكسب على حساب العالم أجمع من طرف مؤسّسات أو أشخاص أو دول محدّدة لا تمثّل إلاّ الشيء اليسير من البشرية.

5. كتاب عليان عليان، **أزمات النّظام الرأسمالي من الكساد الكبير 1929– 1933 إلى أزمة 2008 المالية والاقتصادية الكبرى**، نشر دار الآن ناشرون وموزّعون، عمّان، 2019.

استعرض فيه الكاتب بمقاربة تاريخية واقتصادية الأحداث والأسباب والحلول بخلفياتها التنظيرية والنتائج الناجمة عن الأزمتين العالميتين الكبريين أزمة الكساد الكبير 1929، والأزمة المالية 2008، مع إشارات مختلفة للأزمات التي تتوسطهما، مبيّنا أنّ أزمات النظام الرأسمالي أزمات بنيوية من طبيعة هذا النظام، وأنّ لكلّ أزمة سببها المباشر وراء انفجارها، وموضّحا أنّ الطبيعة البنيوية له مرتبطة بنظام الدّورات والتقلبات الاقتصادية، كما بيّن المؤلّف تلك المبارزة النظرية القاسية التي شهدها النظام الرأسمالي بين الكينزية واللبيرالية الاقتصادية في ثوبها الجديد الليبرالية الجديدة، وذلك في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى السبعينيات، والتي انتهت بفوز الليبرالية الجديدة التي أعادت الاعتبار للاقتصاد الحرّ بعد أن فشلت الكينزية في إنقاذ الرأسمالية من أزماتها الدورية أزماتها الهيكلية طويلة

الأمد. ثمّ تناول المؤلّف الأزمات الرأسمالية في ظلّ الليبرالية الجديدة، بداية من عقد السبعينيات إلى الأزمة المالية 2008، مركّزا على تفسيرات الخبير الاقتصادي شيفر الذي يُرجِع تعمّق الأزمات المالية والاقتصادية إلى نهج الليبرالية الجديدة، التي فكّكت صمامات الأمان لرأس المال وألغت كلّ أشكال الرقابة والقيود والضوابط التي وُضِعت لإنقاذ الاقتصاد في أزمة الكساد الكبير.

وعن الأزمة المالية العالمية 2008 فصّل المؤلّف في تمهيداتها أسبابها وتطوّراتها وأشكال انتقالها، ثمّ استعرض الآليات والحلول التي تضمّنتها خطط الإنقاذ، وخلص إلى أنّ هذا الخطط الأمريكية والأوروبية لا تتعد كونها خططا مالية لإنقاذ قطاع المصارف، وأنّ هذه الأزمة ليست أزمة مالية كما يروّج لها، بقدر ما هي أزمة اقتصادية بنيوية، وهي في التحليل النهائي أزمة تشكيلية اجتماعية اقتصادية تضع الرأسمالية في حالة احتضار.

الدراسات السابقة:

وعن الدراسات الأكاديمية التي غاصت وتعمّقت في موضوع الأزمات الاقتصادية والمالية خاصة عصر العولمة المالية نجد أعمالا جادّة يصحّ الركون إليها، والاستفادة من نتائجها، ومواصلة البحث في موضوعها وتوسيع جوانبه، ومن تلك الدراسات الهامّة نجد:

1. دراسة نادية العقون، **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2012- 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين تصاعد ظاهرة العولمة المالية، وتكرار وتواتر الأزمات المالية، فتبيّن أن الاقتصاد العالمي عرف خلال مراحله كلّها أزمات مالية متزامنة مع مراحل تطور النظام النقدي والمالي الدولي، لكن مع ثمانينيات القرن العشرين زاد عدد الأزمات وتوسّع نطاقها وازدادت مخاطرها في إطار العولمة المالية وتكامل الأسواق الدولية، ممّا تطلّب العمل أكثر لإيجاد آليات للوقاية من الأزمات والتخفيف من حدّتها وآثارها.

على أنّ العولمة المالية –وفقا لما أثبتته الدراسة– توفّر الكثير من المزايا، غير أنّها تتصف بخصائص يمكن اعتبارها عوامل مسبّبة للأزمات المالية، حيث تبيّن أنّ حالات عدم الاستقرار انتقلت من سمتها قصيرة الأجل المعتادة، وباتت ظاهرة دورية طويلة المدى، بشكل أعمق من السابق وأكثر وأسرع انتشارا بسبب قنوات الانتقال العولمية.

أمّا عن الأزمة المالية 2008 فإنّ الدراسة خلصت إلى أنّ جذورها مزيج من العوامل تتمثل في انخفاض أسعار الفائدة باعتباره متغيّرا حاسما في أزمة الرهن العقاري، والتوسع في السيولة وفي منح الائتمان والاستعمال المكثّف للمشتقات المالية والتوسع في عملية التوريق، ما ترتّب عنه عجز متزايد للمقترضين، وبالتالي انخفاض قيمة العقارات التي كانت ضمانا للديون، ومن ثمّ انتقلت الأزمة إلى كل المؤسسات والأسواق المالية في الولايات المتحدة، ثمّ انتقلت عدواها إلى الأسواق المالية في أوروبا وفي العالم ورافق ذلك آثار واضحة في الاقتصاد الحقيقي وتفاقم مشكل البطالة والفقر.

كما بيّنت الدراسة بعض الإجراءات المتخذة لعلاج أزمة الرهن العقاري من قبيل ضخّ السيولة من البنوك المركزية، وتخفيض معدلات الفائدة ومساعدة الصناديق السيادية للبنوك المحتاجة للسيولة، لكنها لم تحدّ من انتشار الأزمة وتحقيق علاجها، خاصّة مع تدهور التصنيف الائتماني للأوراق المالية المرتبطة بالرهونات العقارية.

2. دراسة خالد العشماوي، **الأزمة المالية العالمية: تأثيرها على الدول النامية، وسياسيات مواجهتها، مع دراسة لتداعيات الأزمة على الاقتصاد المصري**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر، 2016-2017.

هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل آثار الأزمة المالية 2008، وتوضيح التفاوت في هذه الآثار بين القطاعات والدول، وقياس آثار الأزمة على خطط الإصلاح والتنمية في الدول النامية، مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري.

وتوصّلت الدراسة إلى أنّ الأزمة المالية 2008 كانت أشدّ وطأة في تأثيرها على الدول النامية، وذلك يرجع إلى انخفاض مستويات الدخل بالدرجة الأولى، ما جعل من معدلات الفقر والبطالة ترتفع محدثة ظواهر اجتماعية متعددة، وبيّنت الدراسة أيضا كيف استطاعت الدول المتقدمة أن تنقل عبء الأزمة إلى الدول النامية، خاصة تلك الواقعة في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بسبب ارتباطها الوثيق بالاقتصاد الأمريكي والأوروبي، أما الدول الواقعة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء فكان تأثير الأزمة فيها أقلّ، لضعف اندماج العديد من دولها في النظام الاقتصادي العالمي وضعف القطاع المالي فيها أساسا، بينما كان تأثير الأزمة محدودا في شرق آسيا والمحيط الهادي وجنوب آسيا ومجموعة البريكس لاعتمادها على خطط تنمية حقيقية، استطاعت من خلالها مواجهة الأزمة.

وكتوصية محورية تجلّت للباحث من دراسته أنّه على الدول النامية الاجتهاد في صياغة نظرية اقتصادية لمواجهة الأزمات المالية تأخذ بعين الاعتبار طبيعة اقتصادها، وأن تتجنّب تطبيقات الاقتصادات المتقدمة في مواجهة الأزمة، لأنّ الأزمة الأخيرة دلّت على أن فاعلية السياسات المالية في مواجهة الأزمة تكون أقل في الدول النامية ذات الانفتاح التجاري عن تلك التي تتميّز بالانغلاق التجاري، فالتوجه إلى زيادة الطلب الخارجي بدلا من تنشيط الأسواق الداخلية يعرّض لخطر التسرّب الاقتصادي؛ كما أنّ فاعلية السياسة النقدية في تجاوز الركود الاقتصادي ضئيلة، بسبب محدودية مرونة الصرف.

3. دراسة رفيقة صباغ، **الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية– دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013- 2014.

انطلقت الباحثة من إشكالية مفادها: تحديد آثار أزمة الرهن العقاري على اقتصادات الدول النامية تركيزا على دول التعاون الخليجي.

وتوصّلت الدراسة إلى تأكيد أنّ تزايد الارتباط بين الاقتصاد العيني والمالي يسير في علاقة موجبة مع تحسّن أحوال الاقتصاد العيني وتراجع الأزمات الاقتصادية والمالية، وأنّ الأزمة المالية 2008 أثّرت سلبا في التجارة الخارجية للدول

النامية، خاصة تلك المعتمدة على إنتاج النفط في سنوات تراجعه، أمّا بالنسبة لأسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي فقد تأثّر بالأزمة كثيرا، وجعل هذه الدول ذات نمو اقتصادي بطيء، فقد تراجعت فوائضها المالية فتقلصت مشاريع التنمية والاستثمارات الكبرى في أسواق المال.

4. دراسة محمود الصالح، **مستقبل النظام العالمي في ضوء نظرية فالرشتاين – دراسة مستقبلية**، مذكرة ماجيستر في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي، جامعة اليرموك، الأردن، 2006– 2007.

تدور إشكالية الدراسة حول التأكد من مصداقية تنبؤ نظرية فالرشتاين بمستقبل النظام العالمي، وإمكانية التعرف على الواقع المتوقّع استنادا لمؤشرات الدراسة.

وقام الباحث بإجراء دراسة مستقبلية للنظام العالمي عبر مسارين للتحليل، هما القدرة على استمرارية التوسع والدمج من جانب، وضعف الدولة وأثره على فقدان النظام للميكانيزم الأهم للحفاظ على مكاسبه من جانب آخر، ووضع الباحث سيناريوهات أربعة متوقعة لتحليل مستقبل النظام مستنبطة من نتائج خط الانحدار لمؤشراته، خلال فترة الدراسة وخلال الفترة التي تنبّأ بها فارشتاين وافترض انهيار النظام وقيام نظام آخر محلّه، وفي النهاية لم تستطع الدراسة تأكيد تنبّؤ فالرشتاين بانهيار النظام في منتصف القرن الحادي والعشرين، فبالحساب الرياضي والإحصائي اتّضح أنّ هناك مؤشرات قوية لازالت وستبقى تعمل على إدامة استمرار النظام العالمي، وليس انهياره.

على أنّ الدراسة توقّعت أن يكون النظام ضمن فترة الانحدار على دورات كوندراتيف طويلة المدى، وفي كلّ الأحوال هناك ما يشير إلى أزمات ستعمل على تغيّرات واسعة داخله، كانتقال مركز النظام بحال انهيار مركزه وعدم قدرة قيادة النظام على الاستمرار، مقابل صعود القوى الأخرى والمنافسة وخيارات الصراع داخل النظام.

كما توصلت الدراسة إلى وجود مؤشرات تميل لتأكيد حصول فوضى في النظام العالمي، تكون ضمن دائرة دول الأطراف، ذلك أنّ تداخل المصالح بين الدول سيستدعي تدخلا خارجيا يوسّع دائرة الفوضى، وستبقى نتائج الفوضى مرهونة بمكان وقوعها وإمكانية ضبطها من قبل دول المركز أو القوى الإقليمية.

التعليق على الأدبيات والدراسات السابقة:

نلاحظ أنّ ما تقدّم من الأدبيات والدراسات السابقة يمكن قولبته بين مجالين: أوّلهما مجال الأزمات الاقتصادية تركيزا على الأزمة المالية 2008، وثانيهما مجال نظرية النظام العالمي تركيزا على أفكار إيمانويل فالرشتاين.

وحين نضع دراستنا هذه أمام هذين المجالين نلاحظ:

1. أنّ الدراسات التي عنيت بالأزمات الاقتصادية وبأزمة 2008 لم تسهب في البحث عن الآليات التي تمّ توظيفها للخروج من الأزمة وإن جاء بعض الدراسات –في حدود اطلاعنا– مقتضبة مركّزة على خطط الإنقاذ الآنية التي وظّفت بعد الأزمة، وتأتي دراستنا لتواصل البحث في الخطوط العريضة التي تتجه في نحوها الحلول والآليات المرصودة للاستمرار، علاوة على إصباغ العمل بمنظور فالرشتاين، أي اختبار صحة أفكار النيوماركسية تركيزا على فالرشتاين.

2. أنّ الداسات التي اشتغلت بفكر إيمانويل فالرشتاين توقّفت في حدود ما قبل الأزمة، أو جالت بين افتراضات النظرية وناقشتها، وتأتي دراستنا في محاولة متواضعة لاختبار افتراضات فالرشتاين بشأن الآليات التي يعيد النظام الرأسمالي العالمي بها إنتاج فرص جديدة لضمان الاستمرار تطبيقا على أزمة عالمية كبرى هي أزمة 2008، ذلك أنّ فالرشتاين على خطى الاقتصاديين يقرّ بالدورات الاقتصادية ويعتبر أنّ أزمة 2008 جاء كنقطة سفلى في منحنى الموجة الطويلة الأجل للدورة الاقتصادية، وعليها نبحث عن صحة أفكاره في موضوع آليات التكيف والاستمرار الموظفة في الأزمة.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية العامّة لهذه الدراسة وعلى التساؤلات المتفرّعة منها تطلّب تقسيم الدراسة بين مقدّمة وأربعة فصول وخاتمة، مع السعي قدر الإمكان لاحترام التسلسل المنطقي والمعايير المنهجية المعهودة في البحوث العلمية وعلى التدرّج في الأفكار.

وقد خصّص الفصل الأوّل لتسليط الضوء على المتغيّر الأوّل في الدّراسة وهو الأزمات الاقتصادية لتحديد المفاهيم الأساسية فيه ورفع الغموض الذي قد يكتنفه، وتحديد أنواع الأزمات الاقتصادية ومستوياتها، وإفراد اهتمام خاصّ بالمفاهيم الدائرة حول الأزمات المالية باعتبار أزمة 2008 أزمة مالية، ثمّ تحديد المعالم النظرية في التفسيرات المختلفة لدى المدارس الاقتصادية بخصوص الأزمات، إلى جانب تناول مفهوم الدورات الاقتصادية اعتبارا لكون الأزمة جزءا ومرحلة منها.

ويتناول الفصل الثاني المتغيّر الثاني وهو النّظام الرأسمالي العالمي، ويتمّ طرحه وفقا لما تقدّمه نظرية النّظام العالمي عند إيمانويل فالرشتاين، التي تعتبر أنّ الاقتصاد العالمي يعيش ضمن نظام موحّد منذ القرن السادس عشر، وهو الذي يحكم العلاقات الاقتصادية في عالم اليوم، وذلك بتعريف هذا النّظام الرأسمالي وتبيين مراحله ومؤسّساته، ومن ثمّ نبحث عن مؤشرات الأزمة في هذا النّظام الرأسمالي مظاهرها السياسية والاقتصادية والثقافية.

وفي الفصل الثالث تتمّ دراسة آليات التكيّف والاستمرار، فندرس مفهومها ثمّ نركّز على أزمتين عالميتين شهدهما القرن العشرين وهما أزمة الكساد العالمي 1929 وأزمة الركود التضخمي 1973، ثمّ نقيّم مدى توافق معطيات تلك الأزمة وآليات علاجهما مع أفكار إيمانويل فالرشتاين.

وفي الفصل الرابع وهو الأخير المخصّص للحالة التطبيقية ندرس الأزمة المالية العالمية 2008، يتمّ البحث في تعريفها وأسبابها وطبيعتها وأسبابها، وتتبّع مظاهر انتشارها وتداعياتها على المستوى العالمي، والبحث عن الآليات التي تمّ توظيفها للتكيّف معها ضمانا للاستمرار، تركيزا على ما طبّقته مراكز النظام الرأسمالي العالمي، ومن ثمّ يتمّ تقييم افتراضات فالرشتاين بخصوص الآليات الموظّفة للخروج من الأزمة المالية العالمية 2008 ليتبيّن لنا مدى صحّة هذه الافتراضات.

وتنتهي الدراسة بخاتمة تحوي خلاصة لأهمّ ما جاء في البحث، وإجابة عامّة عن إشكالية الدراسة بأجزائها الثلاثة: آليات التكيف والاستمرار في النظام الرأسمالي العالمي، الآليات في الأزمة المالية العالمية 2008، تقييم افتراضات فالرشتاين في أزمة 2008.

الفصل الأول: الإطار النظري للأزمات والدورات الاقتصادية

مقدمة الفصل الأوّل:

يشكّل موضوع الأزمات الاقتصادية أحد أهمّ الموضوعات المركزية في الفكر الاقتصادي المعاصر، فمنذ القرن التاسع عشر أصبحت التقلّبات الاقتصادية ظاهرة ملازمة للاقتصادات المحلية والعالمية على السّواء، وكان على الاقتصاديين أن يبحثوا عن مصدر تلك الأزمات التي باتت تهدّد الاستقرار الاقتصادي كلّ حين، ومع أنّ السّواد الأعظم من المنظّرين والمفكّرين الاقتصاديين يقرّون بأنّ تحقيق وضع اقتصادي مستقرّ لا تعترضه الأزمات مطمح معياري لا يتأتّى بالجملة لأيّ كان، ويعتبرون التقلّب الدوري ظاهرة صحية في الاقتصاد الرأسمالي، فإنّهم يختلفون في تقدير أسباب التقلّبات والأزمات ومددها.

وصحيح أنّ التعقيدات الاقتصادية التي يفرضها تطوّر النّظام الرأسمالي تجعل من تحليل الأزمات الاقتصادية والتدقيق في أسبابها وكيفية معالجتها مهمّة بالغة الصّعوبة، فإنّ القرن العشرين خاصّة في نصفه الثاني إلى يومنا شهد نشاطا مكثّفا لتلك المدارس الاقتصادية التي حاولت أن تجاري التغيّر السّريع على المستوى الاقتصادي الميداني لتفسير هذه الأزمات وترتيب صورة نمطية عنها؛ وعليه، فإنّ دراستنا في فصلنا هذا تسعى إلى فهم ظاهرة الأزمة الاقتصادية تعريفا وأنواعا وأسبابا من خلال تلك الحقول النّظرية، وتحديد العلاقة بين الأزمات في شكلها الاقتصادي والمالي من خلال استعراض المفاهيم المتعلّقة بالأزمات المالية وأنواعها وأسبابها وتفسيراتها النظرية.

وباعتبار الأزمة الاقتصادية مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، فإنّنا نتناول في هذا الفصل الجانب النظري للدورات الاقتصادية بتعريفاتها وأنواعها، ويتمّ التركيز في مطلب خاصّ على دورة كوندراتيف التي اعتمد عليها إيمانويل فالرشتاين في بناء أفكاره ونظريته.

ويتمّ ذلك من خلال أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: **مقاربة مفاهيمية حول الأزمات الاقتصادية**

المبحث الثاني: **مقاربة مفاهيمية حول الأزمات المالية**

المبحث الثالث: **التفسيرات النظرية للأزمات الاقتصادية والمالية**

المبحث الرابع: **الدّورات الاقتصادية للنّظام الرأسمالي العالمي– تفسيرات نظرية**

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية حول الأزمات الاقتصادية

يمثّل مفهوم الأزمات الاقتصادية مدخلا أساسيا لتحديد الحالات الاقتصادية التي يمكن أن نصفها بحالات الأزمة، وقد تعوّد أغلب البشر أن يحكموا بوجودهم في أزمة مالية ونفسية وصحية وسياسية واجتماعية وغيرها، لكن الإدراك الاصطلاحي في مثل موضوعنا مهمّ لتبيّن الحالة الاقتصادية المتأزّمة، وتحديد مؤشراتها وأشكالها، وهو ما سيتقدّم في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب، يتناول أوّلها تعريف الأزمة الاقتصادية كأزمة وكأزمة اقتصادية، ويتناول المطلب الثاني أنواع الأزمات الاقتصادية وأهم الفروق بينها، ويتناول المطلب الثالث المظاهر والمؤشرات التي تنبئ بوجود أزمة اقتصادية.

المطلب الأول: تعريف الأزمة الاقتصادية

تشكّل الأزمات جزءا من حياة كلّ فرد أو جماعة، إذ تشتدّ الأحوال حينا ثمّ تتيسّر، وبين الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية والصحية والغذائية وغيرها تظلّ المجتمعات تكافح نحو تمديد الاستقرار ومجابهة الأزمة والتخلّص منها والعودة إلى الحالة الطبيعية.

وفي عالم الاقتصاد أصبحت الأزمة تمتصّ مجهودا فكريا وعمليا كبيرا، فهي من الناحية الفكرية تشكلّ إحدى أهمّ الموضوعات استلهاما للمنظّرين والمفكّرين الاقتصاديين، ففي واقع الاقتصادات المختلفة تتزاحم الأزمات وتتعقّد أسبابها وتتداخل مظاهرها، ما يستدعي إفراغ جهد واسع لفهمها وأسبابها والوصول إلى آليات تضمن الخروج منها بسلام، أو تجعل من آثارها وتداعياتها أقلّ إضرارا.

وفي الاقتصاد الحديث ترجع أولى المحاولات جدّية لفهم أسباب الأزمات وضبطها إلى القرن التاسع عشر، حين ظهر بعض منظّري الدّورات الاقتصادية أمثال جون سيسموندي Jean Sismondi وكليمنت جوغلار Clement Juglar وجوزيف كيتشن Joseph Kitchin وغيرهم ممّن حاول ترتيب الأزمة كإحدى مراحل الدورة الاقتصادية، معتبرين الإيقاع الدوري أمرا لازما في كلّ اقتصاد.

ويقابل كلمة الأزمة في اللاتينية كلمة Crisis، والتي ترجع في أصلها إلى اللسان اليوناني القديم، بحيث كانت تستعمل كلمة Crise للإشارة إلى الأمراض الطارئة القاتلة[1].

وفي المعنى اللغوي تعني الأزمة الشدّة والضّيق، ومن ثَمَّ تطوّر المفهوم الاصطلاحي للأزمة ليشير به مستعمله إلى: "حالة من عدم التوازن والاتّساق بين ما تمّ وما يجب أن يتمّ ".[2]

---

[1] آمال شطيبي، **الأزمات الاقتصادية – دراسة مقارنة بين أزمتي أكتوبر 1929 وأكتوبر 2008**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عباس لغرور خنشلة، 2010، ص 6.

[2] عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 346.

كما أنّ الأزمة في تعريف آخر هي: "مرحلة حرجة تواجه المنظومة الاجتماعية، وينتج عنها خلل، أو توقّف بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلّها، ويصاحبها تطوّر سريع في الأحداث ينجم عنه عدم استقرار في النّظام الأساس لهذه المنظومة، ويدفع سلطة اتّخاذ القرار إلى ضرورة التدخّل السّريع لنجدتها وإعادة التّوازن لهذا النّظام" [1].

والأزمة أيضا هي: " كلّ ما لا يمكن توقّعه أو التفكير فيه سواء من أحداث أو تصرّفات تؤثّر أو تهدّد بقاء الإنسان ومنظّمات الأعمال أو الحياة الطبيعية".[2]

ويعرّف إدغار موران الأزمة بأنّها: "تنامي الفوضى وغياب اليقين ضمن نظام ما، فرديا كان أو جماعيا، وتنجم هذه الفوضى عن تجميد الآلية التنظيمية، وآلية الضبط على وجه الخصوص، فينتج عن هذه الفوضى تصلّبات في النّظام من جهة، وتنفتح إمكانات كانت مكبوتة من جهة أخرى، وتتحوّل الاختلافات إلى تعارض والتكاملات إلى تضاد" [3].

وتُعرَّف الأزمةُ أيضا بأنّها: "حدث مغاير لما هو مخطّط له، قد يكون متوقّعا وقد لا يكون" [4].

أمّا إذا خصّصنا النّظر إلى الأزمة في دائرة صنع القرار فنجد مثل هذا التعريف: " الأزمة موقف تتعرّض له الدّولة، ويستشعر صانع القرار فيها درجة عالية من التهديد للمصالح والقيم الجوهرية للدّولة، ويتّسم هذا التهديد بالفجاءة وعدم التوقّع، فيضيق الوقت المتاح أمام صانع القرار للتفكير فيه، ويسوده الشعور بإلزامية اتّخاذ القرار المناسب قبل أن يتغيّر ذلك الموقف على نحو تصعب السّيطرة عليه [5].

وانطلاقا من هذه التعريفات تتحدّد المكوّنات الأساسية للأزمة، والتي نلخّصها فيما يلي من النّقاط:

- وجود موقف حرج، تضيق فيه الحال عن معهود ميسور.
- عدم التّوازن، وظهور الاختلال في الوضع، وعدم الانتظام.
- تسارع الأحداث والتّضارب بين الأسباب والنّتائج.
- الانحراف عن مسار تحقيق الهدف الذي تأسّست من أجله المنظومة، أو يسعى إليه النّظام المتأزّم.
- تحقّق نتائج ومآلات سلبية تضرّ بالنّظام أو الأفراد والفواعل وسطه.
- الحاجة الملحّة إلى حلول مستحدثة لضمان الخروج من الأزمة أو تطويق أضرارها وآثارها.

---

[1] إبراهيم النجّار، **الأزمة المالية وإصلاح النّظام المالي العالمي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2009، ص 18.

[2] عبد السلام أبو قحف، **مرجع سابق الذّكر**، ص 346.

[3] إدغار موران، **في مفهوم الأزمة**، ترجمة: بديعة بوليلة، دار الساقي للنشر والتوزيع، بيروت، 2018، ص 11.

[4] نادية العقون، **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2013، ص 3.

[5] إبراهيم النجّار، **مرجع سابق الذّكر**، ص 18.

وممّا يتجلّى لنا من خلال التعريفات وتحليل مكوّنات الأزمة أنّ هناك فرقا بين الأحداث والوقائع من ناحية والأزمة من ناحية أخرى، فالأحداث والوقائع تسبق زمنيا الأزمات، بل هي التي تتسبّب فيها، وبالتالي فالأزمة نتيجة عن واقع وحدث حاصل، فانهيار البورصة مثلا أزمة ناتجة عن تفوّق عرض الأسهم على الطّلب بأضعاف كبيرة.

ومن الناحية الاقتصادية نجد تعريفات مختلفة للأزمة، تدور كلّها في فلك النّقاط السابقة، لكنّها تختلف في تقدير أحداثها وأسبابها والآثار، وممّا نجده من تلك التعريفات: "تلك الاضطرابات النّاشئة عن اختلال التوازن بين قطاعي الإنتاج والاستهلاك، وينجم عنها الانكماش والركود الاقتصادي والانخفاض في مستويات الاستثمار وحالة من الذّعر والحذر التي تصيب أسواق المال" [1].

وينظر بول جونسون Paul Johnson إلى الأزمة الاقتصادية كإحدى معالم التقلّب الدّوري في الاقتصاد، فيعرّفها بأنّها "تأرجح أدنى بدرجة كبيرة من الاتجاه طويل الأجل في معدّل الإنتاجية الكلية لأغلب الفعاليات الاقتصادية الكلية كالناتج الإجمالي ومعدّل البطالة والمستوى العام للأسعار" [2].

والأزمة الاقتصادية في تعريف آخر هي: "اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وتطلق بصورة عامّة على الخلل النّاشئ من اختلال التّوزان بين العرض والطّلب"[3].

وانطلاقا من التعريفات المتقدّمة وغيرها نلاحظ أنّ الأزمة الاقتصادية هي ظاهرة يتمّ التعرّف عليها من خلال مظاهرها المختلفة، ككساد السلعة والانخفاض في مستويات الاستثمار واختلال التّوازن بين الإنتاج والاستهلاك أي بين العرض والطّلب، والتضخّم والانكماش، وارتفاع معدّل البطالة، وانهيار البورصة، وغير ذلك من المظاهر التي تعني في النّهاية أنّ النّظام الاقتصادي يمرّ بفترة حرجة يهتزّ فيها استقراره وتتعقّد أحواله.

وإنّما نجد أنّ الأزمة في اعتبار منظّري ومفكّري النّظام الرأسمالي تمثّل إحدى المظاهر الطّبيعية للاقتصاد، فهي أمر اعتيادي لا يعني بالضّرورة حدوث انحراف نحو النّهاية، بل الأزمة –كما سيتبيّن لاحقا– إحدى المحطّات التي تلزم من أجل تحقيق نموّ آخر أو أكبر.

أمّا في الفكر الاشتراكي فإنّ الأزمة معزوّة إلى التناقضات التي يحملها الفكر الرأسمالي وتطبيقاته، فهي حالة مَرَضِية في النّظام الاقتصادي يتسبّب فيها ذلك السعي الشّرس إلى تعظيم الأرباح، وما ينجم عنه من تنافس بين الشّركات وأرباب الأموال والمستثمرين الذين يكتّفون من استغلال عمّالهم تحقيقا للهدف، فينجرّ عن ذلك تناقضات جوهرية

---

[1] محمد أبو حمور، **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تجلياتها وآثارها**، في كتاب: **الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي**، تحرير: أحمد العوران، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012، ص 22.

[2] Paul Johnson, **Glossary of political economy term**, auburn university, USA, 2000, p81.

[3] آمال شطيبي، **مرجع سابق الذّكر**، ص 7.

تؤدّي باستمرار إلى الأزمات؛ أمّا في ظلّ النّظام الاشتراكي فإنّ احتمالية الأزمة تتقلّص وقد تنعدم،[1] إذ إنّ محاربة الاحتكار وفرض العدالة وتدخّل الدّولة لتنظيم الاقتصاد وجعله سبيلا لتأمين حاجات البشر لا لتعظيم الأرباح يحقّق الاستقرار، ويجنّب الوقوع في الأزمات.

ويتّصل بمصطلح الأزمة الاقتصادية مصطلح الأزمة المالية، وقد يستخدم الكثيرون من غير المتخصّصين أحد المصطلحين في غير ما يقصده، فلا بدّ من تبيّن ما بينهما من فرق، ويتعلّق الفرق بينهما في الجوانب التي يطالها الاضطراب، وعليه فالأزمة المالية أقلّ اتّساعا من الأزمة الاقتصادية، إذ في الأزمة المالية يضطرب النّظام المالي، وهو ما يظهر في انخفاض أسعار الأصول المالية كالقروض والودائع البنكية وسعر الصّرف وإفلاس الوسطاء الماليين، وميل المستثمرين إلى السّيولة المالية، وغير ذلك من المظاهر، في حين نجد أنّ الأزمة الاقتصادية تمسّ جوانب الاقتصاد الحقيقي إلى جانب الاقتصاد المالي، إذ ينخفض الإنتاج وتشهد البطالة مستويات مرتفعة وتنكمش التجارة وتختلّ موازينها[2]. ويبقى السّؤال عن ارتباط الأزمتين يشكّل نقطة اختلاف بين المقاربات النظرية؛ فهل تؤدّي كلّ أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية بالضّرورة؟ وهل كلّ أزمة اقتصادية لها جانب من التأزّم المالي؟ بداية فإنّ هناك ارتباطا وثيقا بين المال والاقتصاد الحقيقي، لكنّ تقدير هذا الارتباط والتأثير والتأثّر يستدعي الرّجوع إلى النّظريات الاقتصادية الحديثة والمعاصرة لفهم أعمق لهذه العلاقة؛ وهو ما سيتقدّم في مطلب لاحق، على أنّه كلّما كانت حدّة الأزمة المالية أعمق أدّت إلى أزمة اقتصادية، كما يدلّ على ذلك تاريخ الأزمات المالية.

المطلب الثاني: أنواع الأزمات الاقتصادية

لم تنج المجتمعات البشرية عبر مختلف العصور من الأزمات الاقتصادية، فتعسّر الأحوال لا يعدّ ضربا من ضروب الغرابة والخيال لأغلب البشر، فقد جُبِل الإنسان ضمن إطاره الفردي والجماعي على تلوّن أيامه بين ما يَسُرُّه وما يَضِيقُه، ويكفي دليلا على ذلك قراءة سريعة لأيّة تشكيلة اجتماعية تاريخيا للتأكّد من أنّ الحال الاقتصادي كان همّا مستديما للإنسان؛ فمهما حاول الإنسان أن ينفكّ عن حبّه وتبعيته للمادّة، فإنّ الكسب والمال يبقى وسيلة من وسائل تحقيق العيش الكريم والسعادة، وعليه كان الإنسان يسعى لتأمين الحاجات والتوسّع في الرّفاه، حتّى أصبح هذا السّعي مهمّة أساسية لكلّ فرد ومجتمع[3]؛ لكن ذلك السعي كان محفوفا بالتحدّيات والصعاب من

---

[1] مختار رنان وإبراهيم عبد الحفيظي، **معالجة التفاوت في توزيع الدخل في ظل الأزمات الاقتصادية – دراسة مقارنة بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي**، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 3، سبتمبر 2013، ص 317..

[2] عمر خضيرات، **الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة ومصير النظام الرأسمالي**، ورقة بحثية في المؤتمر العلمي الدولي حول: **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي**، جامعة العلوم الإسلامية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمّان، الأردن، ديسمبر 2010، ص ص 3-2.

[3] نبهان محمد فاروق، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون**، مكتبة دار التراث، حلب، سوريا، 2007، ص 188.

انقباض الموارد وتعذّر التواصل والأسفار، وانقطاع التجارة أحيانا، وشحّ السّماء وحدوث الكوارث الطّبيعية المهلكة للمزروعات من فيضانات وزلازل وجراد، كما أنّ تضارب المصلحة بين الجماعات كثيرا ما أدّى إلى الحروب والتقاتل؛ وقد خلّفت هذه الأسباب وغيرها أزمات حادّة عسّرت الحال الاقتصادية للبشرية.

وفي هذا السياق يفصّل القرآن الكريم في تقلّب أحوال اقتصاد مصر القديمة، ففي سورة يوسف عليه السّلام يتبيّن أنّ مصر برخائها واستقرارها السياسي وقواها الاقتصادية كانت معرّضة للعبور على السنوات العجاف؛ قال تعالى على لسان يوسف مفسّرا رؤيا الملك: {قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (49)}[1]. وبغضّ النّظر عن الأسباب التي كانت تقف وراء هذا التحوّل من سنوات اليسر السّبع إلى سنوات العسر الأخرى، فإنّ استقامة الأمر للمجتمع واستئساد السلطة على الوضع الاقتصادي لإبقائه على يسر مستديم لم يتأتّ لمصر ولا لأيّ كان.

وإنّما في التماس الفارق بين الأزمات قبل المجتمع الرأسمالي وفي ظلّ المجتمع الرأسمالي نجد الأسباب متباينة بين الزمنين، فنحن نتحدّث عن أزمات دورية في عصر الرأسمالية إن لم تكن منتظمة فهي شبه منتظمة زمنيا، تنجم عن أسلوب إنتاج محدّد المعالم، وتتمّ هذه الأزمات في إطار تقلبات ودورات اقتصادية تتضمّن حصول فترات انتعاش ورواج يعقبها فترات ركود وانكماش، وذلك راجع إلى آلية عمل النظام الرأسمالي وهي آلية السوق الحرة والتلقائية[2]، أمّا الأزمات قديما فكانت غالبا ما تحدث بضعف الإنتاج الذي يرتبط بالأسباب الطبيعية والبشرية التي أتينا عليها سابقا، ولم تنضبط بمدّة معيّنة ودورات محدّدة.

وحين نعود إلى الفكر الاقتصادي الحديث والمعاصر نجد دراسات مستفيضة تحدّد نمطية الأزمات الاقتصادية، من أسباب ومدد ومظاهر ومآلات، وتعتبر أزمة 1825 التي انفجرت في إنجلترا حين استحرّت فيها الثّورة الصّناعية في مجال النّسيج والآلات والسّفن التجارية، تعتبر أوّل أزمة دورية نجم عنها الإفلاس وتقلّص الإنتاج وارتفاع البطالة وانتشار الفقر[3]، ثمّ توالت الأزمات وتلازمت مع تطوّر النّظام الرأسمالي العالمي، وتعقّدت وتقاربت زمنيا خاصّة في القرن الرّاهن.

---

[1] القرآن الكريم، **سورة يوسف**، الآيات 47 إلى 49.

[2] فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، عالم الكتب الحديث، عمّان، الأردن، 2010، ص 394.

[3] صلاح الدين طالبي، **تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية: الأزمة الحالية وتداعياتها – حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر، في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2010، ص 4.

وإذا حاولنا التمييز بين الأزمات التي يتعرّض لها النّظام الرأسمالي وجدناها على ثلاثة أنواع: الأزمات الاقتصادية الدورية، والأزمات الاقتصادية الوسيطة، والأزمات الاقتصادية الهيكلية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا التصنيف معتمد على أساس عمق الأزمة ومجال تأثيرها، لا على نوع الدّورة الاقتصادية التي تعدّ الأزمة إحدى مراحلها.

1. **الأزمة الدّورية:** حين ترتبط الأزمة بفيض الإنتاج فإنّها تسمّى أزمة دورية، فقد يختلّ التوازن بين العرض والطّلب، إمّا بارتفاع الإنتاج أو بانقباض الطّلب ممّا يولّد هزّات تصيب أغلب قطاعات الإنتاج، ويسمّي البعض هذه الأزمة بالأزمة العامة والتي تصيب كلّ عملية تكرار للإنتاج أو الجوانب الرئيسية فيها وهي الإنتاج والتداول والاستهلاك[1]؛ ويمكن اعتبار هذه الأزمة أوسع من الأزمة الهيكلية لأنّها تتّصف بقصر الأجل في فيض الإنتاج.
2. **الأزمة الوسيطة:** وهذه الأزمة تحدث جرّاء الاختلالات والتناقضات الجزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، ومع أنّ هذه الأزمة تمسّ جوانب مختلفة، إلاّ أنّها لا تتعدّى الاقتصاد الوطني ولا تتداعى آثارها نحو الاقتصاد العالمي[2]، ويمكن القول بأنّ فرص التحكّم في هذه الأزمة وتجاوزها أوسع من ممّا سواها.
3. **الأزمة الهيكلية:** ويطلق عليها البعض بالأزمة البنيوية إشارة إلى عمق آثارها، وتحدث هذه الأزمة أساسا بالاختلال بين الإنتاج والاستهلاك، فإمّا أن تحدث بفيض الإنتاج وما يترتّب عليه من كساد وركود للاستثمار وارتفاع للبطالة، وإمّا أن تحدث بنقص الإنتاج وما يرتبط به من ركود فرص الاستثمار وغلاء الأسعار وانتشار البطالة[3]، وإنّما تتميّز عن الأزمة الدورية بشمولها في العادة لمجالات وقطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، كما تحدث في أزمات الطّاقة والغذاء والموارد والأزمات المالية الكبرى، وبالتالي فآثارها عادةً ذات اتّساع قطاعي وجغرافي.

وتعقيبا على هذه الأنواع، نسجّل أنّ التفريق بينها قائم على اعتبار الآثار التي تخلّفها كلّ أزمة، فبين آثار تمسّ أجزاءً وقطاعاتٍ محدّدة من الاقتصاد الوطني، إلى آثار شاملة لكلّ قطاعات الاقتصاد الوطني إلى آثار أبعد، فضلا عن مدى ارتباط هذه الأزمات بالتقلّب الدّوري الاقتصادي في سياق الدّورة الاقتصادية.

كما يؤكّد هذا التصنيف أنّ استقرار الوضع الاقتصادي في ظل النّظام الرأسمالي على وتيرة من التوسّع لا يمكن حدوثه، فعملية تكرار الإنتاج الرأسمالي تستلزم حدوث التوسّع حينا والرّكود حينا آخر.

---

[1] خميس خليل، **الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 5، ديسمبر 2016، ص 124.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 124.

[3] آمال شطيبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 9.

وإنّ تجدّد تراكم رأس المال في الاقتصاد العالمي يرتبط بالأزمات الهيكلية التي تحدث فيه، ومع أنّ هذا النّوع من الأزمات أقلّ عددا إلاّ أنّ التاريخ الاقتصادي الحديث يؤكّد أنّ النّظام الرأسمالي العالمي يسقط في أزمات حادّة يحاول عبرها رأس المال خلق فرص أوسع للتكوّن وتحقيق الاستمرار، ولعلّ أزمة النفط في 1973 إلى 1975 شاهد على هذا الافتراض.

المطلب الثالث: مظاهر الأزمات الاقتصادية

يعتمد الاقتصاديون مجموعة من المؤشّرات التي يحكمون بها على الحالة الاقتصادية للاقتصادات الوطنية والاقتصاد العالمي، وهي المؤشّرات التي يتمّ توظيفها لاستقراء الأحوال المستقبلية والتنبّؤ بالأزمات أو فترات الانتعاش ومجالاته، وهي بالمجمل مؤشرات اقتصادية لها استخداماتها المختلفة، فمع تطوّر علم الاقتصاد أصبح القياس الرقمي للظواهر أكثر قدرة على التفسير والتنبّؤ.

ويختلف الأمر في تقدير أهمية المؤشّر على آخر وفق كلّ مدرسة، وسنركّز هنا على أكثر تلك المؤشّرات اعتمادا، وهي التي تتعلّق بالإنتاج، والتشغيل وأحوال البورصة والأسعار والتجارة الخارجية.

1- **الإنتاج:**

وهو المظهر الاقتصادي الأساس الذي ترتبط به العمليات الاقتصادية الأخرى من تشغيل واستثمار واستهلاك وتكرار، وهو الحلقة الرئيسة في تكون رأس المال وتراكمه، ويشير إلى حجم السلع والخدمات التي يتمّ إنتاجها، ويستخدم الإنتاج لقياس نسبة النموّ، وفي أزمات فيض الإنتاج عادة ما يسبقها إنتاج وفير يلزمه وقت زمني يتعادل مع المخزون الإنتاجي لإعادة تحريك الدالة مرّة أخرى، ويقاس الإنتاج بإجمالي الناتج، وهناك طرق في حسابه، فإمّا أن يتمّ تقدير القيمة النقدية لما يتمّ إنتاجه خلال عام، وإمّا بتقدير عوائد من قاموا بالإنتاج، وإمّا بتقدير إنفاق من حصل على الدخل من عناصر الإنتاج؛ وللناتج الإجمالي مؤشّران:

1.1 **الناتج المحلي الإجمالي:** Gross Domestic Product القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أُنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما خلال مدة زمنية محددة، ويتولّد هذا الناتج من جميع عوامل الإنتاج المحلية والأجنبية المتواجدة داخل الحدود الجغرافية لتلك المنطقة[1].

والناتج المحلي الإجمالي ليس مؤشرا على الرفاهية الاجتماعية ولا على الثروة الإجمالية.

1.2 **الناتج القومي الإجمالي:** Gross National Product، هو مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في فترة زمنية ما، المتولّدة من جميع عوامل الإنتاج التي يمتلكها سكان بلد معيّن داخل حدود

[1] نزار عساف، **مفاهيم ومصطلحات اقتصادية**، دار اليازوري العلمية، عمّان، الأردن، 2020، ص 63.

البلد أو خارجه[1]؛ أي أنّ هذا المؤشّر يدخل في حسابه كلّ منتج من سكان جنسية ما دون اعتبار لمكان الإنتاج.

ويتمّ حساب الناتج القومي الإجمالي وفقا للمعادلة التالية:

الناتج القومي الإجمالي = الاستهلاك + النفقات الحكومية + الاستثمارات + الصادرات + الإنتاج الأجنبي من قبل الشركات المحلية للدولة – الإنتاج المحلي من قبل الشركات الأجنبية.

ولا بدّ من التنبّه إلى أنّ الناتج الإجمالي محليا كان أو قوميا له صيغتان باعتبار الأسعار التي تقدّر بها قيمة السلع والخدمات، فإمّا أن يكون الناتج حقيقيا إذا تمّ اعتبار أسعار سنة أساس، أي أسعار ثابتة يتمّ الاعتماد عليها كمقياس لسنوات عدّة، وإمّا أن يكون الناتج اسميا إذا تمّ الحساب بأسعار السنة الجارية، أي الأسعار السائدة في السوق في فترة القياس التي قد ترتفع ولو بفرض ثبات حجم السلع والخدمات المنتجة، بمعنى أنّ الناتج الإجمالي الاسمي يعكس الزيادة الحاصلة في الأسعار ويأخذ بعين الاعتبار ظاهرة التضخّم، فتكون قيمته أعلى من قيمة الناتج الإجمالي الحقيقي الذي يصحّ أكثر لقياس النمو الحقيقي لأنّ الاسمي يعتمد على الأسعار التي تجنح عادة إلى الارتفاع[2].

وبالرغم من أنّ مدارس مختلفة تنادي بوقف الاعتماد على الناتج المحلّي الإجمالي كإحدى مؤشّرات النموّ والتّقدم الاقتصادي، على اعتبار أنّه يخفي تفاصيل كثيرة في واقع الاقتصاد من توزيع الدّخول إلى التضخّم إلى الدّيون التي تصرف للخروج من الأزمة إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي، والذي يسجّل نسبا عالية في بعض الدّول، إلى غيرها من العيوب، بالرغم من كلّ ذلك ما يزال الناتج الإجمالي إلى اليوم يعدّ مؤشّرا أساسيا في حساب جملة من الظّواهر، خاصّة ما يتعلّق بالأزمات الاقتصادية.

2- **التشغيل**:

يمثّل التّشغيل دائما إحدى أهمّ المعايير لقياس الانتعاش والرّكود والأزمات، فالأزمة يسبقها انخفاض مستمرّ للإنتاج بما يؤدّي باللّزوم إلى تسريح القوة العاملة وارتفاع معدّلات البطالة، وما يقترن بذلك من آثار اجتماعية. وبعيدا عن الجدل في إمكانية تحقيق التوازن مع معدّلات مقبولة من البطالة وأيضا تقدير هذه المعدّلات، لابدّ من التوقّف عند تعريف البطالة، وإذا اعتمدنا على منظّمة العمل الدّولية فهي ترى أنّ البطالة: "هي نسبة

[1] **المرجع السابق ذاته**، ص 62.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 63.

القادرين على العمل والراغبين فيه دون أن يحصلوا عليه إلى إجمالي الشغالين" [1]، وعليه يبقى مستوى التشغيل معيارا ملازما للإنتاج والنموّ ومؤشّرا مهمّا لقياس الأزمة.

ويحسب معدّل البطالة بقسمة الأفراد العاطلين على قوّة العمل المتاح، فمثلا لو كان عدد السكان في سنّ النشاط الاقتصادي 1 مليون نسمة، وعدد العاطلين 150 ألف، فنسبة البطالة تعادل: 1000000/150.000 = 15%، ولكن ينطوي هذا التقدير على اختلافات كثيرة تجعل من نسب البطالة متضاربة في كثير من الأحيان، فعلاوة على الاختلاف في تعريف من هو العاطل عن العمل فإنّ حصر هؤلاء العاطلين في دول كثيرة أمر بالغ الصعوبة، نظرا لضعف الإمكانات والوسائل الإحصائية خاصة في الدول النامية، فضلا عن أنّ هذه الإمكانات قد لا توصل إلى تقدير معدّل البطالة دوريا، بل يتيسّر سنويا فقط أو لأكثر من سنة، وهو ما يعني تغيّر المعطيات، ويترتّب عن ذلك كلّه تضارب في تقدير الأزمة من عدمها.

وممّا يدلّ من الأمثلة على تأثّر التشغيل بالأزمات الإحصاءات التي تقدّمها أزمة الكساد الكبير 1929، ففي داخل الولايات المتّحدة ارتفعت نسبة البطالة إلى 22.5% سنة 1932[2] بعد أن كانت قبيل الأزمة لا تتجاوز 3.1% سنة 1929، وفي الأزمة المالية 2008 فإنّ البطالة وفقا لمعطيات البنك الدّولي شهدت ارتفاعا قدّر بـ 20% ما بين سنتي 2007 و2009، وقد عانى 83 مليون شاب من البطالة[3]، وهو ما يؤكّد أهمية الاعتماد على مظهر التشغيل والبطالة للتعرّف على الحالة الاقتصادية وعلى الأزمات خصوصا.

3- أحوال البورصة:

قد يعتري الحالة الاقتصادية أزمات مالية متكرّرة ومتباينة الشدّة، وهي تؤثّر بشكل أو بآخر على الحالة الاقتصادية العامة وتنتقل آثارها إلى الاقتصاد العيني؛ ومنذ النظرية الكلاسيكية كانت العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار تمثّل إحدى الزوايا المفسّرة للأزمات والتقلّبات، وقد شهدت هذه النظرية تطوّرا وتغييرات كثيرة، على أنّها انطلقت من افتراضات قاعدية أهمّها أنّ العرض يخلق الطّلب، ليتوصّلوا إلى أنّ الاختلال في الأسعار وحدوث التقلبات الاقتصادية إنّما يقعان بسبب النّقود، فحين يزداد حجم النّقود يميل

---

[1] International Labour Organization, **COVID-19 and the world of work. Fourth edition,** report issued by ILO on 27 May 2020, On the website: https://www.ilo.org/global/topics/coronavirus/impacts-and-responses/WCMS_745963/lang--en/index.htm, Viewed on: 10/07/2021.

[2] صلاح الدين طالبي، **مرجع سابق الذّكر**، ص 92.

[3] Ayhan Kose M. and Ezgi O. Ozturk, **A World of CHANGE Taking stock of the past half century**, Finance and Development Journal, International Monetary Fund, Volume 51, Issue 3, Septembre 2014, p 12.

الأفراد إلى الاستهلاك فيرتفع الطّلب ثمّ الأسعار وبالتالي التضخّم، وما يعقبه من اختلال في مجال الإنتاج والاستهلاك والاستثمار[1].

ومن هذه الفكرة البسيطة تطوّرت الرؤية إلى مؤشّرات البورصة لتصبح تقنية وأداة لقياس الأسعار وكميات الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية من أجل التعرّف على أداء السوق بصفة عامّة أو قطاعي سوقي بصفة خاصّة بطريقة مستمرة ومنتظمة في فترات زمنية محدّدة [2].

ولئن كانت الأزمات المالية متعدّدة الأنواع من قبيل الأزمة المصرفية وأزمة العملة وأزمة المديونية وأزمة الأوراق المالية فإنّها في كلّ حالة مرتبطة بأزمة في الاقتصاد العيني إمّا سببا وإمّا نتيجة، وعليه اتُّخذت أحوال البورصة مظهرا للتعرف على حالات التعافي والأزمات الاقتصادية.

4- المستوى العام للأسعار:

هو متوسط أسعار السلع والخدمات المستهلكة في الاقتصاد خلال سنة معينة، ويتم استخدام رقم قياسي موحّد لمتوسط أسعار السلع والخدمات باستخدام أسعار المستهلكين أو أسعار المنتجين. ويعتبر المستوى العام للأسعار مؤشّرا آخر للأزمة الاقتصادية، وترتبط به ظاهرة التضخم والانكماش، فحين يحدث الانكماش فإنّ ذلك يعني وجود أزمة فيض في الإنتاج، ينتج عنها مظاهر أخرى للأزمة كالبطالة، وحين يحدث التضخّم فإنّه يدلّ على أزمة ندرة في الإنتاج أو زيادة كبيرة للمعروض النقدي[3]، بما يعني في الحالتين إمكانية استخدام المستوى العام للأسعار كإحدى مؤشرات الأزمة الاقتصادية.

وكان التضخّم يشهد في دول التعاون الاقتصادي والتنمية[4] سنوات أزمة سبعينيات القرن العشرين مستويات عليا، ومن الأرقام ما يؤكّد أن معدّل التضخّم بين ستّ دول أعضاء في هذه المنظمة بلغ 10.86 % في عقد 1973-1982،[5] وهو رقم مرتبط بالصدمات النفطية 1973 – 1979 أي بارتفاع المواد الأولية ممّا جرّ إلى أزمة خانقة ترافقت معها نسب البطالة العالية بما يسمّى بأزمة الرّكود التضخّمي.

---

[1] محمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، الأردن، 2018، ص 440.

[2] رشيد بوكساني، **معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 76.

[3] حكيمة بن علي، **دراسة قياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990–2016**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 2، 2020، ص 443.

[4] تتمثّل تلك الدول في الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، فرنسا، المملكة المتّحدة، ألمانيا، اليابان.

[5] إبراهيم لطفي عوض، **ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية**، MPRA Paper، العدد: 5465، نوفمبر 2007، ص 63.

5- التجارة الخارجية:

قد يأخذ البعض أيضا بمؤشّر الميزان التجاري لقياس الحالة الاقتصادية لدولة ما، والميزان التجاري هو سجلّ حسابي يسجَّلُ فيه كافة المعاملات التجارية، أي الصادرات والواردات من السلع والخدمات التي تتمّ بين المقيمين داخل الدّولة والمقيمين خارجها خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة[1].

ويرتبط بالميزان التجاري وميزان المدفوعات ظواهر مختلفة مثل حجم المديونية الخارجية والاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى البلد، وتتميّز فترات الرّكود بانخفاض مستوى التبادل التجاري بين الدّول، ويحدث العكس في فترات الازدهار الاقتصادي إذ تتوسّع التجارة الخارجية[2]، وبالتالي يمثّل هذان الميزانان -علاوة على كونهما أداة للتعرف على أداء الاقتصاد الوطني- إحدى أدوات قياس الحالة الاقتصادية لأية دولة، أو مجموعة دول.

هذا؛ وتترافق أغلب الأزمات الاقتصادية العالمية بانقباض التجارة الخارجية، فعلى سبيل المثال قد شهد هذا التراجع في خمس دول كبرى[3] ما نسبته 56% بين سنتي 1929 – 1933، أي في أزمة الكساد الكبير[4].

وفي ختام هذا المطلب نستنتج أن مظاهر الأزمات الاقتصادية عديدة، يتمثّل أهمّها في مؤشّرات الإنتاج والتشغيل من ناتج إجمالي محلي وناتج إجمالي قومي ونسب البطالة، إلى جانب أسعار البورصة التي فيها تتشابك مظاهر الترابط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي، ومؤشّرات التجارة الخارجية التي أصبحت في عصر العولمة تكتسب أهمية أكبر في مراقبة الأحوال الاقتصادية للاقتصادات المحلية وللاقتصاد العالمي أيضا.

---

[1] ايفانز غراهام وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 726.

[2] صلاح الدين طالبي، **مرجع سابق الذّكر**، ص 24.

[3] تتمثّل تلك الدول في الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، فرنسا، المملكة المتّحدة، ألمانيا.

[4] Philippe Gilles, **Histoire des crises et des cycles économiques**, Edition Armand Coline, paris, 2009, p 121.

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية حول الأزمات المالية

يتزامن الرّكود الاقتصادي غالبا مع أزمة النظام المصرفي والمالي، فإمّا أن تشحّ عروض التمويل، وإمّا أن تنهار أصول الأسعار المالية وأحيانا يفلس القطاع البنكي، فيزيد الأزمة الاقتصادية حدّة، إضافة إلى أنّ عدم الاستقرار المالي لفترة كافية يؤدّي في الغالب إلى الانهيار في وظائف الأسواق المالية، مما يجرّ إلى آثار مضرّة بالاقتصاد العيني الحقيقي، من خلال تضييق الائتمان وانخفاض الاستثمار فتظهر الأزمة الاقتصادية والرّكود.

هذا؛ وقد شهد الاقتصاد العالمي منذ القديم العديد من الأزمات المالية التي أعاقت النموّ الاقتصادي، حيث بلغ عدد تلك الأزمات المالية 400 أزمة بين عامي 1970 و2013،[1] وقد خلّفت هذه الأزمات آثارا بالغة على جميع الجوانب والقطاعات، وإنّ القرن الواحد والعشرين منذ مطلعه يشهد اضطرابات مالية متبوعة بأزمات مالية كبيرة بدأت بأزمة فقاعات شركات الأنترنت بالولايات المتّحدة، لتعقبها أزمة الفقاعة العقارية منذ 2007، وأزمة الديون السيادية بأوروبا، وعلاوة على آثار هذه الاضطرابات فقد أصبحت تشهد تكثّفا زمنيا، فلم تعد المدّة بالطّويلة بينها.

وانطلاقا من هذه العلاقة المهمّة بين الأزمة المالية والاقتصادية كان لا بدّ من الوقوف مع الأزمات المالية، وضبط مفهومها وأنواعها وأسباب حدوثها، وهو ما نتناوله بين مطالب هذا المبحث.

المطلب الأوّل: تعريف الأزمة المالية وأنواعها

تتضمّن الأزمات المالية توليفات مختلفة من المشاكل النقدية والمصرفية ومشاكل الديون، وقد أدّت هذه التوليفات والأشكال إلى تعدّد تعريفات وأنواع الأزمة المالية.

1. تعريف الأزمة المالية:

كان مصطلح الأزمة المالية يطلق للتعبير عن الأزمات المصرفية، لذا جاء تعريف الأزمة المالية يكتسي طابعا ضيّقا ينحصر في وصف الخلل في القطاع المصرفي، ومن التعريفات في هذا الاتّجاه: " فقدان الثقة في العملة المتداولة في البلاد أو في الأصول المالية الأخرى مما يدفع بالمستثمرين الأجانب إلى سحب مدّخراتهم"[2].

ثمّ تطوّرت التعريفات تماشيا مع التغيّر في الأوراق المالية وشؤون المصارف والبورصات، وتعرّف الأزمة المالية عن طريق مظاهرها بأنّها: " تدهور حادّ لمجموعة من المؤشّرات المالية مصحوب بفشل المؤسّسات المالية، التي تفقد جزءا كبيرا من قيمتها أو قيمة الأصول المملوكة لها" [1].

---

[1] سهام زرقان، **الأزمات المالية للقرن الواحد والعشرين: إجراءات الوقاية والعلاج والدروس المستفادة**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد 7، أفريل 2017، ص 107.

[2] Deardorff Alan V, **Terms of Trade: Glossary of International Economics World Scientific**, Publishing Company, New Jersey, 2006, p 220.

وتعرّف بأنّها: "اضطراب مفاجئ وحادّ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار بعض المؤسّسات المالية تمتدّ آثاره إلى القطاعات الأخرى"، وتعرّف أيضا بـ: "تدهور حادّ في الأسواق المالية لدولة أو لمجموعة من الدّول، والتي من أبرز سماتها فشل النّظام المصرفي المحلّي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم لأهمّ الشركات الصّناعية في السوق، وما لها من آثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثّروات فيما بين الأسواق المالية الدولية" [2].

وانطلاقا من هذه التعريفات يمكننا تعريف الأزمة المالية بأنّها: "اضطرابات تصيب السوق المالية، وتتسبّب في الانهيار الجزئي أو الكلّي للنّظام المالي والنّقدي، وتؤثّر في المتغيّرات المالية من أسهم وسندات ومعدّل صرف وقروض وودائع".

2. مؤشّرات الأزمة المالية:

كان المعتمد منذ العصر الحديث في اكتشاف الأزمات المالية على مجموعة من المؤشّرات، منها ارتفاع معدّل التضخّم والعجز المالي وارتفاع الديون الخارجية والانخفاض في معدّل الصّادرات، وهي مؤشّرات تزعزع ثقة المستثمرين، ممّا يدفع بهم إلى سحب أسهمهم أو أنشطتهم فيزداد الوضع سوءا.

وقد زيد إلى جانب ذلك مؤشّرات مهمّة، من بينها [3]:

- رصيد الديون المتعثّرة، إذ تلتقي كل المصارف بمسألة تعثّر الديون المستحقّة من العملاء، على أنّ هذا التعثّر يبقى في دائرة المخاطرة المقبولة ما لم تتجاوز نسبة الديون المتعثّرة 10% من إجمالي القروض المصرفية، فإن تجاوزتها تبدأ الأزمة المصرفية وتكبر دائرة تأثيرها شيئا فشيئا.
- تدهور رأس المال نتيجة لانخفاض موجودات المصرف على طلباته.
- تضخيم العملاء المقترضين لأصولهم العقارية خاصة بغرض الحصول على قروض أكبر، بما يجعل النظام المصرفي غير قادر على تقدير القيمة الحقيقية لتلك الأصول فتزداد مخاطرة المصرف خاصّة إن عجز المقترضون عن الإيفاء بالتزاماتهم، وهو ما يفتح باب الأزمة المالية أيضا.
- الإعسار المصرفي، والذي يجرّ غالبا إلى الإفلاس، ويحدث حين لا تكفي مداخيل المصرف لتغطية نفقاته، وهو أمر متّصل بتعثّر ديونه وتدهور رأسماله وانخفاض معدّل التغطية [1].

---

[1] خالد العشماوي، **الأزمة المالية العالمية: تأثيرها على الدول النامية، وسياسيات مواجهتها، مع دراسة لتداعيات الأزمة على الاقتصاد المصري**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر، 2017، ص 21.

[2] عرفان الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 1999، ص 200.

[3] عبد الله القويز، **الأزمة المالية في دول شرق آسيا وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 4، أكتوبر – ديسمبر 1998، ص 4.

3. أنواع الأزمات المالية:

تتخّذ الأزمات المالية أشكالا مختلفة، من أهمّها:

1. الأزمة المصرفية:

ويطلق عليها أيضا أزمة الذعر المالي، وتحدث حين يواجه المصرف ارتفاعا مفاجئا وتزايدا في الطلب على سحب الودائع، ويأتي هذا السحب من البنوك ومن المؤسسات والأشخاص، وغالبا يقع حين تنهار إحدى المصارف أو تشرف على ذلك فتسحب من المصارف ودائعها[2].

وحيث إنّ المصارف تستخدم النسبة الأكبر من الودائع في عمليات الإقراض، وفي طلبات السّحب اليومية، فإنّ تزايد سحب الودائع يوقع المصرف في أزمة سيولة تتوزّع على المصارف المرتبطة بها، بما يزيد من أزمة الائتمان إذا امتنعت المصارف من منح القروض خوفا من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب.

ولم تكن الأزمات المصرفية تحدث إلاّ نادرا حين كانت الحكومات قادرة على فرض القيود على رأس المال وعلى التحويلات، ولكن مع تقدّم العولمة المالية خاصّة منذ سبعينيات القرن الماضي أصبحت هذه الأزمة تظهر بشكل كبير[3].

ويمكن التمييز بين نوعين من الأزمة المصرفية حسب حدّتها، فإذا كانت آثارها مطوّقة بحدود مصرف أو بعض المصارف سمّيت أزمة مصرفية عادية، يترتّب عنها تآكل القاعدة الرأسمالية لتلك المصارف الموبوءة وتتأثّر ملاءتها نتيجة لزيادة الأصول المتعثّرة، أما إذا تفشّت الآثار إما بفعل الارتباط المالي بين المصارف أو بالذعر الذي يصيب المودعين أمام نقص المعلومات فيسحبون ودائعهم من المصارف السليمة والمصابة، فإنّ ذلك يؤدّي إلى أزمة مصرفية منظومية[4].

2. أزمة العملة:

تحدث أزمة العملة حين تنخفض قيمة عملة ما انخفاضا حادّا بسبب هجوم مضاربي شديد عليها، بما يجبر السلطات النقدية على خفض قيمتها أو بيع مقادير ضخمة من الاحتياطات ورفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة، وهو ما يمهّد لأزمة انهيار سعر صرف العملة[5].

---

[1] أسار فخري عبد اللطيف، **التعثر المالي والمصرفي: الأسباب وأساليب المعالجة**، منشورات البنك المركزي العراقي، نوفمبر 2017، ص 5، متوفّر على الموقع الإلكتروني: https://cbi.iq/static/uploads/up/file-15159196782452.pdf تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/07/11.

[2] حمد الدليمي وفواز دودين، **إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية**، دار جليس الزمان، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2010، ص 13.

[3] زكي رمزي، **المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2000، ص 42.

[4] نادية العقون، **مرجع سابق الذّكر**، ص ص 8-9.

[5] هادف حيزية، **مواجهة الأزمات المالية من خلال الاختيار الصحيح لنظام سعر الصرف – دراسة واقع نظام سعر الصرف في الجزائر مقارنة بدول أمريكا الجنوبية**، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 2، 2019، ص 32.

وتعني المضاربة بهذا الخصوص اتّخاذ المضارب قرار تداول عملة ما –بيعا وشراء– وفقا لتوقّعات ارتفاع أسعار العملات أو انخفاضها، بهدف محدّد وهو الاستفادة من الفرق بين أسعار العملة يوم التعاقد ويوم الاستحقاق. وقد توسّع مفهوم المضاربة ليعني كلّ قرار اقتصادي يؤخذ حاليا تبعا لتوقّع القيمة المستقبلية لمتغيّر أو عدّة متغيّرات تعتبر هامّة بالنسبة للوكيل الاقتصادي المقرِّر، وهو المنهج الذي تعمل عليه أسواق الفوركس Forex markets[1]؛ وعلى سبيل المثال قد يتوقّع المتداول بأنّ الدولار الأمريكي سيرتفع بعد شهور مقابل الدينار الجزائري، فإنّه سيسعى إلى شراء الدولار بسعره المنخفض ليستفيد من بيعه حين الارتفاع، أو أنّه يتوقّع ارتفاعا في سعر الفائدة بسبب انخفاض قيمة العملة مستقبلا، فإنّه سيؤجّل عملية الشراء ويحتفظ بالنقود السائلة، على أنّ احتمال الرّبح والخسارة قائم في كلّ الأحوال حسب الخبرة والمعرفة الدقيقة لأسواق المال والتحكم في طرق التحليل الصائبة؛ وبالتالي فإنّ الطلب على النقود يتوقّف على المراهنة والتوقعات بما سيحدث مستقبلا على المستويين الاقتصاديين المالي والعيني.

ومن الأمثلة الواضحة في أزمة العملة الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997، والذي كان منشأها انهيار عملة البات التايلاندية، فقد تعرّض البات لهجوم مضاربي شديد أمام العملات الأجنبية، ما أدّى إلى اختفائها وانهيار البات وعسّر من جهود الحكومة في إعادة التّوازن المالي ورفع من ديونها الخارجية وجرّها إلى الإفلاس، لتنتقل الأزمة تبعا وبدرجات متفاوتة من الضرر إلى دول جنوب آسيا[2].

3. أزمة الأسواق المالية:

وتسمّى أيضا بالأزمة البورصية أو أزمة الفقاعة المالية، فقد يحدث أن تنخفض قيمة الأصول المالية من سندات وأسهم وودائع مصرفية انخفاضا حادّا، وذلك بعد أن يقوم المضاربون بشراء أصل مالي بسعر يفوق قيمته الأساسية في ظلّ حالة التفاؤل في ارتفاع قيمتها وتوقّع مكاسب عالية، فيندفعون إلى الاستثمار في هذا الأصل، لكن ما تلبث أن تنفجر الفقاعة المالية بحدوث صدمة تنقص هذا المسار، وعادة ما يحدث ذلك الانفجار بتدهور مفاجئ للأسعار، بما يؤدّي إلى انخفاض مستمرّ في قيمة الأصول المالية، وإلحاق الأضرار بالمتعاملين، إذ تتراجع الأسعار والسيولة، ويجرّ ذلك إلى أزمة اقتصادية أيضا[3].

ويعتبر الاهتمام بسوق الأوراق المالية أمرا بالغ الأهمية في الحفاظ على الحالة الاقتصادية المستقرّة وفي تحقّق الكفاءة في تلك السوق، على أنّ للمعلومات الجديدة التي تتوافد إلى المتعاملين دورها البالغ في سلوكاتهم وتداولاتهم، وبها

---

[1] Jamie Saettele, **Sentiment in the Forex Market**, Wiley Trading Book, New York, United States, 2008, p 10.

[2] محمود رمزي، **خدعة الديون، إخضاع الشعوب لا يحتاج إلى الآلات العسكرية فالديون تؤدّي هذه المهمّة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص ص 123 –124.

[3] عمرو محيي الدين، **أزمة النمور الآسيوية، الجذور والدروس والآليات المستفادة**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2000، ص 93.

تتغيّر أسعار أسهم الشركات حسب طبيعة المعلومات والأنباء السائدة عنها، وبناء على ذلك فإنّ مؤشّر الكفاءة في سوق الأوراق المالية هو أن تستجيب أسعار الأسهم لكلّ معلومة تفد إليها، ومع ذلك فإنّ هناك هامشا لأخطاء تقديرات المتعاملين قد تسبّب في الأزمة [1].

4. أزمة المديونية:

تحدث هذه الأزمة عندما يتوقّف المقترض عن السّداد، أو عندما يسود التشاؤم باحتمالية عدم السّداد عند المقرضين فيحجمون عن تقديم قروض جديدة، محاولين تصفية القروض القائمة وتداركها، ويؤدّي ذلك إلى مزيد من تعطيل الحياة الاقتصادية بشكل كبير[2].

وترتبط أزمة الدّيون بكلّ أنواع الديون التجارية الخاصّة والديون السيادية العامّة أيضا، وتؤدّي المخاطر المتوقّعة بأن يتوقّف القطاع العام عن سداد التزاماته إلى تراجع حادّ في تدفّقات رأس المال الخاص وإلى أزمة في الصرف الأجنبي. وتعتبر المديونية الخارجية عقبة لاقتصادات العالم الثالث، ومن الأمثلة البارزة لأزمة المديونية في هذه البلدان أزمة أمريكا اللاتينية بداية من إعلان المكسيك عن عدم قدرته على الوفاء بالديون عام 1982، وذلك بعد أن نمت الديون الموجّهة إلى العالم النامي بمعدّل كبير في العقدين السابقين لانفجار الأزمة، ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه الأزمة تهدّد الاقتصاد مع تجدّدها في سنة 2009 حين أعلنت اليونان عدم قدرتها على تسديد الديون الخارجية تأثّرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 والفساد الذي دبّ في الاقتصاد[3].

وانطلاقا ممّا تقدّم نستخلص أنّ أشكال الأزمة المالية مترابطة ومتلاحقة زمنيا، فقد تبدو الأزمة المالية مصرفية للوهلة الأولى ثمّ ما تلبث فتتطوّر إلى أزمة عملة وأزمة ديون وأزمة بورصية. وفي الشكل التالي تتضّح بعض العلاقات الترابطية بين تلك الأزمات:

الشكل1 : تأثر العملة بالأزمات المصرفية وفقا لنموذج فيلاسكو Velasco

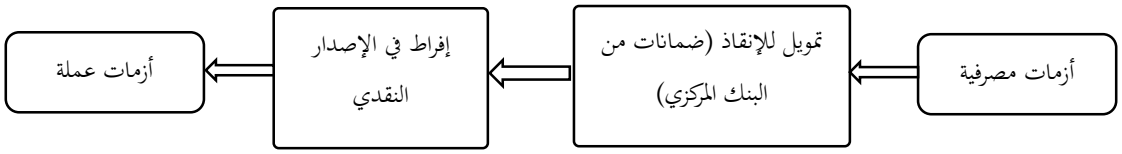

المصدر: Robert Boyer, **Les Crises Financières,** Ed La Documentation françaises, Paris, 2004, p 27.

وتعتبر أنواع الأزمات المالية التي تقدّمت أشهر الأنواع، وترتبط بها أنواع أخرى منها على سبيل المثال:

---

[1] رشيد بوكساني، **مرجع سابق الذّكر**، ص 106.

[2] نادية العقون، **مرجع سابق الذكر**، ص 9.

[3] محمد عبد العزيز بن كاملة، **المديونية الخارجية واستراتيجية التنمية المالية للاقتصاديات الناشئة: سياسات وانعكاسات**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 3، العدد 6، ماي 2012، ص 71.

- **الأزمة المالية المنظومية:** أو البنيوية، فحين لا تقتصر الأزمة على قطاع واحد وتمتدّ إلى المنظومة ككلّ تسمّى الأزمة المنظومية، فغالبا تعيش الاقتصادات في نمط يسهل فيه انتقال العدوى من جانب أو نظام فرعي إلى آخر،[1] وفي ظلّ عولمة الأسواق المالية أصبحت الأنظمة أكثر مخاطرة ممّا مضى في تأثرها بما يحدث في أقاصي الأنظمة التي قد تبدو بعيدة عنها، ومن الناحية القطاعية فإنّ الضّرر الناجم عن فعل ما يتوزّع بين المستثمرين والمقرضين والبنوك بل حتى في الشركات، وأصبح من السهولة أن تأخذ الأزمات بعدا عالميا.
- **أزمة السيولة الدّولية:** وتسمى أزمة اختفاء السيولة، وتعني عدم الاتساق أو التوافق بين آجال استحقاق كلّ من الأصول والخصوم الدولية (الموجودات والمطلوبات) لهذا النّظام، فإذا عجزت أصول النّظام المالي قصيرة المدى والمقومة بالعملة الأجنبية عن تغطية خصومه والتزاماته قصيرة المدى المقومة بالعملة الأجنبية، فإنّ النّظام المالي يفقد سيولته الدولية ويصبح عاجزا عن الاستجابة والتصدّي لأيّ صدمة خارجية يترتّب عليها النزوح من العملة الوطنية[2].
- **أزمة المخاطر المعنوية:** وتحدث حين يفشل الطرف المؤمّن لصالحه من اتّخاذ الاحتياطات الواجبة لمنع حدوث الواقعة أو الحدث المؤمّن ضدّه، وتثور المخاطر المعنوية إذا اعتقد المستثمرون أو المودعون لدى البنوك أنّ الحكومة سوف تضمن استثماراتهم وودائعهم في حال انهيار البنوك أو إفلاس المستثمرات، وينجم عن هذا الاعتقاد تراخي المستثمرين والمودعين في مراقبة ومتابعة نشاط البنوك والشركات، ويقلّلون الاهتمام بالاتّزان وأخذ الحيطة والحذر في قراراتهم[3]، أي أنّ الخطر المعنوي قائم على ارتياح المقرضين من تدخّل هيئة حكومية أو دولية لضمان ودائعهم حال انهيار البنوك، وهو ما يرفع ثقتهم ويدفعهم إلى المنح أكثر.

وعلى المستوى الدولي كثيرا ما يسود هذا الاعتقاد لدى البنوك العالمية خاصّة في منحها القروض للدول النامية، لأنّها تطمئنّ إلى أنّ الحكومات في الدول النامية لا بدّ وأن تتدخّل لإنقاذ البنوك ومنع انهيارها فلا خيار أمامها[4]، وهو ما يفسّر جانبا من ارتفاع مديونية كثير من دول العالم النامي.

---

[1] نادية العقون، **مرجع سابق الذّكر**، ص 12

[2] عمرو محيي الدين، **مرجع سابق الذّكر**، ص 95.

[3] David Marshall, **Understanding The Asian Crises: Systemic Risk as Coordination Failure**, publications of Federal Reserve Bank of Chicago, Economic Perspectives, Third Quarter 1998, P 17.

[4] عمرو محيي الدين، **مرجع سابق الذّكر**، ص 92.

المطلب الثاني: أسباب حدوث الأزمات المالية

على اختلاف أشكال الأزمات المالية وتفسيراتها النظرية فإنّ هناك مجموعة من الأسباب الأساسية التي توارد ظهورها في مختلف الأزمات المالية التي مرّ بها الاقتصاد العالمي، ونورد أهمّ تلك الأسباب من أجل تعمّق أكبر في فهم الأزمة المالية، ومن تلك الأسباب:

1- عدم استقرار الاقتصاد الكلّي:

كلما توفّرت بيئة اقتصادية مستقرّة مكّن ذلك لاستقرار النّظام المالي، وبالمقابل تؤدّي الاهتزازات والاختلالات في الاقتصاد الكلّي إلى اختلالات وأزمات مالية، إذ تنشأ علاقة واضحة بين السياسة الاقتصادية الكلية والنظام المالي، فمثلما أنّ السياسة النقدية والمالية التوسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي والمعروض النقدي تؤدّي إلى زيادة الإقراض والاستثمار في القطاعات غير المنتجة وارتفاع أسعار الأسهم والعقارات، فإنّ السياسة المالية والنقدية إذا كانت انكماشية فإنها تساهم في تراجع النموّ وإزاحة الاستثمارات الخاصّة وزيادة نصيب القطاع العام في الاستثمارات وارتفاع الديون وتعسير خدمتها[1]، وهو تأثير متّصل بعلاقة الاقتصاد العيني بالمالي، وتتمثّل أبرز صور هذا التأثير فيما يلي:

- **التقلبات في شروط التبادل التجاري:** إذ تنعكس آثارها في تهديد الاستقرار المالي خاصّة لدى الدّول المقترضة، فإذا رفعت الدول المصدّرة شروط التجارة ألزمت الدول المقترضة التزامات مالية أكبر، وينجم عن ذلك أيضا مشاكل خدمة الدّين وتراكم القروض غير المنتجة، بما يجرّ إلى أزمة مالية مؤكّدة[2]، كما أنّ خفض شروط التجارة يقود أيضا إلى مشاكل مالية، إذ يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات علاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصا خدمة الدّيون، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي حدثت بها أزمة مالية، شهدت انخفاضا في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة، وفي دولة مثل فنزويلا والإكوادور حيث الاعتماد البالغ على مورد النفط الخام وقلة التنوع كانت آثار انخفاض شروط التبادل فيها أكثر إهلاكا[3].
- **التقلبات في أسعار الفائدة:** يعتبر سعر الفائدة من الآليات التي تتحكم بها الحكومات عبر بنوكها المركزية في السياسة الاقتصادية، من خلال رفع هذا السعر وخفضه رجاء علاج بعض التقلبات؛ وعموما يؤدّي

---

[1] محمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية – الجزء الأول**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، الأردن، 2020، ص ص 222-225.

[2] فهيمة حميشي، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الأسواق المالية العربية دراسة حالة سوق عمان المالي**، مذكرة ماستر في اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، 2015/2014، ص 22

[3] ناجي التوني، **الأزمات المالية**، مجلة قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 29، ماي 2004، ص 4.

رفع سعر الفائدة إلى كبح عمليات الاقتراض وتقليل نسبة السيولة في السوق بما يؤدّي إلى خفض نسبة التضخّم، ويؤدّي خفضه إلى ضخّ السيولة بما يشجّع على الإنتاج والاستهلاك في حال ركود النمو. على أنّ التقلب في أسعار الفائدة على المستوى العالمي يعدّ من أسباب الأزمات المالية خاصة في الاقتصادات الناشئة والهشة، إذ يؤثّر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة جاذبيتها، ويقدّر أنّ ما بين 50 إلى 67% من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى البلدان النامية خلال تسعينيات القرن العشرين كان سببها المباشر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية[1]، بمعنى أنّ استقرار الوضع المالي مرهون في هذه البلدان بما تمليه أوضاع سعر الفائدة العالمية، وأنّ الاستثمارات الأجنبية فيها لا تستقرّ على حال.

- **التقلّبات في أسعار الصرف الحقيقية:** منذ نهاية نظام بريتون وودز إلى اليوم ما يزال موضوع أسعار الصرف محلّ اختلاف وجدل وترجيحات وسياسات لها آثارها البيّنة في الوضع المالي للدول مجتمعة ومنفردة[2]، فالتقلّبات الكبيرة في سعر صرف العملات الأساسية يمكن أن تكون مكلفة إلى حدّ كبير على البلدان صاحبة تلك العملات وعلى دول كثيرة مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه العملات، بما يخلّفه ذلك التقلب من اضطرابات على الوضع المالي والاقتصادي، وقد أظهرت الدراسات بأنّ 22 دولة نامية من دول أمريكا الجنوبية عانت من أزمات مالية خانقة بسبب الاضطرابات في أسعار الصرف الحقيقية المرتبطة بارتفاع الأرباح في التجارة الخارجية أو ارتفاع أسعار الفائدة المحلية[3].
- **التقلبات في معدّل التضخّم:** والتي تؤدّي إلى أزمات مالية، فحين ترتفع الأسعار تسعى السلطات بسياستها المالية والنقدية إلى الحدّ من ذلك، واستخدام أدوات الإنفاق الحكومي والضرائب وسعر الفائدة والائتمان، بما تخلّفه هذه الأدوات من آثار على النموّ وما تسبّبه من أزمات مالية، وهو ما دلّت عليه الأزمات المالية المتكرّرة في دول أمريكا الجنوبية والعالم النامي.

2- اضطرابات القطاع المالي:

تشترط الكفاءة في القطاع المالي الاستثمار الأمثل لرؤوس الأموال في تحقيق النمو ومواجهة التقلّبات، وعليه فلا بدّ من إيجاد بيئة فعالة تستخدم فيها رؤوس الأموال الوافدة في قطاعات إنتاجية مدرّة، والحذر من الآثار السلبية

---

[1] **المرجع السابق ذاته**، ص 4.

[2] رانية تكواشت، **دور النظام المالي والنظام النقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي**، مجلة إيكوفاين، المجلد 2، العدد 2، 2020، ص 42.

[3] ناجي التوني، **مرجع سابق الذّكر**، ص 4.

للتوسّع في الائتمان والتحرير المالي غير الوقائي خاصّة بعد مرور فترات من الانغلاق والكبت المالي، وهو ما يهيّئ لحدوث الأزمات المالية[1]؛ ومن أبرز انعكاسات ضعف القطاع المالي:

- **تراخي سياسات الإقراض وعدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف:** حين يتمّ التوسّع في النشاط الإقراضي تتهدّد المصارف بمشكلة عدم التلاؤم بين أصولها وخصومها، إذ إنّ توسّعها يعني عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة الالتزامات الحاضرة والآجلة، أو إذا كانت أسعار الفائدة العالمية مرتفعة أكثر من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما يجتمع ثبات سعر الصّرف مع ارتفاع سعر الفائدة المحلّي بما يحفّز المصارف المحلية على الاقتراض من الخارج[2]، ويؤدّي كلّ ذلك إلى ارتفاع الخصوم على الأصول خاصّة إذا اصطدمت بتعثّر الديون وفتح باب الأزمة المصرفية. وفي دراسة لباتريك هونوهان Patrick Honohan الاقتصادي الإيرلندي في سنة 1996 تبيّن أنّ نسبة المعروض النقدي إلى إجمالي الناتج المحلي -كنتيجة للتطور التكنولوجي والتحسن في نظام القطاع المصرفي- في عينة من 59 دولة نامية زادت من 25% إلى أكثر من 35% بين سنوات 1980-1993 دون أن تحدث أية زيادة مقابلة في رأسمال المصارف في تلك الدّول[3]، وهو ما خلق فجوة كبيرة بين الالتزامات والاحتياطات؛ كما أنّ دول المكسيك والبرازيل والتشيلي عانت من مشكلة الفجوة بين الخصوم السائلة والاحتياطي من النقد الأجنبي، وكان ذلك سببا بارزا في الأزمات المالية التي حدثت بهذه الدّول.
- **تحرير مالي غير وقائي:** علاوة على أنّ ضعف نظم الرقابة والإشراف على البيانات المالية في البيئات المالية الأكثر تحّررا يساهم في مشكلة المخاطر المعنوية[4]، فإنّ التطور التكنولوجي وتزامنه مع استجابة بلدان ذات اقتصادات ناشئة للدعوات الملحّة بالتحرير المالي خلق أزمات مالية عديدة، فعندما لا يكون النظام المالي المحلي والقطاع المصرفي مهيّأ لدخول المصارف الأجنبية إلى السوق المالي المحلّي فإنّ ذلك يعني ضغوطا تنافسية ومخاطر أعلى. ويتبيّن من خلال بعض الدّراسات أنّ أغلب البلدان التي تحرّرت ماليا واستقبلت تدفقات مالية ضخمة قبل أن تهيّئ هياكلها المالية وتحوّطاتها حدثت بها أزمات مالية في السنوات الخمسة الأولى من التحرير المالي[5].

---

[1] عبد الغاني بن علي، **أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية**، مذكرة ماجيستر، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 8-9.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 9.

[3] ناجي التوني، **مرجع سابق الذّكر**، ص 5.

[4] أحمد يوسف الشحات، **الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا**، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2001، ص 21.

[5] عبد الغاني بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص 9.

- **تدخّل الحكومة في تخصيص الائتمان:** لا شكّ أنّ الحكومات تتفرّد في ظلّ النظام الرأسمالي بأهمية كبيرة في إعادة ضبط التوازن ومواجهة الأزمات والصدمات المفاجئة، إلاّ أنّ خطواتها تخلّف أحيانا أضرارا بالغة، لعلّ من أبرزها توسّعها الائتماني الذي يعرّض القطاع المالي للخطر خاصّة إن لم يكن سعر الفائدة الذي تتخذه مستندا إلى مؤشّرات السوق[1]، بحيث إنّها تخفض سعر الفائدة فتلزم البنوك التجارية تباعا بتخفيض سعر الفائدة بأقلّ من مؤشرات السوق، ممّا يعرّض هذه البنوك للإعسار المالي فينجرّ عن ذلك عرقلة النمو الاقتصادي والأزمات المالية بمختلف صيغها.
- **ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي:** بقدر ما تساهم الرقابة المالية والمحاسبة المحكمة والشفافية والإفصاح عن المعلومات في تهيئة البيئة المحفّزة على الاستثمار وعلى تقليل الصّدمات وتفويت فرص الفساد، فإنّ غياب هذه الآليات يفتح باب الأزمات المالية، إذ يجرّ غياب الرقابة إلى التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد كالتوسع في منح القروض العقارية والاستهلاكية[2]، ويؤدّي غياب الإفصاح عن المعلومات إلى اضطرابات اقتصادية ومالية كبيرة.

3- تشوّه نظام الحوافز:

يتمثّل فكرة هذا السبب في غياب تفعيل المسؤولية الحقيقية لملاك المصارف وإداراتها العليا المتسبّبين في حدوث الأزمات، إذ غالبا لا يتحمّلون الخسائر المنجرّة عن قراراتهم، بما يشعرهم بالأمان إزاء الخيارات التي قد ينتهجونها دون خبرة، مع أنّ آثارها تلحق الاقتصاد الكلّي أحيانا بل تتعدّى حدود دولهم.

ويبدو أنّ كثيرا من الأزمات المصرفية كانت امتدادا لقرارات الإدارات العليا لبعض المصارف، خاصّة إن لم يكن تطبيق المعايير فيها يحظى بشفافية وعناية حقيقية. ومما تتسبّب به إدارات المصارف في الأزمات إخفاء الديون المعدومة لسنوات متواصلة، وذلك نتيجة لضعف الرقابة المصرفية وضعف النظم والإجراءات المحاسبية، ما يعني خلق الاضطرابات ونقل آثارها إلى مختلف القطاعات[3].

4- التوسّع في حجم المشتقات المالية:

تتمثل المشتقات المالية في عقود مالية تتم بين طرفين وتكتسب قيمتها من الأصول المالية التي يتم التعاقد عليها، وتحدّد بفترة زمنية معيّنة مع الاتفاق على بعض الشروط، ومن بين الأصول المالية التي يتم عقد المشتقات عليها

---

[1] فهيمة حميشي، **مرجع سابق الذّكر**، ص 23.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 23.

[3] ناجي التوني، **مرجع سابق الذّكر**، ص 7.

الأسهم والسندات والعقارات والذهب والسلع والعملات الأجنبية ومعدّل الفائدة ومؤشرات البورصة[1]، وينطوي التوسّع في استخدام المشتقات المالية على بعض الأخطار المسبّبة للأزمات المالية، إذ ترتبط هذه المشتقات المالية ببعض الأصول، فعندما تنخفض قيمة الأصل فإنّ الأصول المتولدة عنه تنهار أيضا، إضافة إلى أنّ عقود المشتقات المبرمة في الأسواق غير النظامية –وهي أكبر حجما من الأسواق النظامية– تتم دون وساطة خارج غرفة المقاصة، بما يرفع من احتمالية عدم التزام الأطراف بالعقد وما يعقبه من إفلاس وآثار سلبية[2].

وفي نهاية هذا المطلب الذي حاولنا من خلاله البحث عن أهم أسباب حدوث الأزمات المالية نخلص إلى أنّ تلك الأسباب متعدّدة المجالات، منها ما يتّصل بالسياسة الاقتصادية والاقتصاد الكلّي، ومنها ما يتعلّق بالقطاع المالي ومدى استقراره، وكذا بالتوسع في حجم المشتقات المالية، فضلا عن بعض المؤثرات الخاصة بالبيئة الإدارية والتنظيمية من قبيل نظام الحوافز ومدى مساهمته في الاستقرار المالي.

المطلب الثالث: النّظام النقدي الدولي والأزمات المالية

ترتبط الأزمات المالية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي إلى حدّ كبير بالمسائل النقدية، وعليه يستوجب علينا الفهمُ الدقيق لتطور الأزمات المالية الرّجوعَ إلى مسار وتطوّر نظام النقد الدولي، بما يربطنا بالنّظام المالي الدولي وقواعد حركة رؤوس الأموال عبر التاريخ الممتد من العصر الحديث إلى حاضر اليوم؛ ويساهم هذا الاستعراض في فهم أكثر عمقا لأسباب الأزمات المالية وصيغها. وقد شهد النّظام النقدي الدولي خلال هذه الفترة أربع مراحل أساسية، تتفرّد كل مرحلة منها بنظام خاص في إصدار النقود وحركية رؤوس الأموال.

على أنّ تاريخ النقد الدولي أسبق من هذه المراحل، فقد سبقها مرحلة المال السياسي وقبلها مرحلة المال النقدي، إلاّ أننا نركّز على فترة نهايات القرن التاسع عشر إلى النظام الحاضر لأنّها الفترة التي تهمّنا في فهم الأزمات المالية.

1. مرحلة معيار الذّهب الكلاسيكي (1870–1914)

كان إصدار العملة في هذا النظام مرتبطا بالاحتياطي من المعدن النفيس لدى البنك المركزي للبلد، وعلى المستوى الدولي يمثّل الذّهب أداة الدفع واعتبر وسيلة لتسوية الالتزامات الدولية واعتبر إلى جانبه الجنيه الأسترليني قبل أن تنهار قوة إنجلترا في الحرب العالمية الأولى، وعلى المستوى المحلي كانت العملات الذهبية وسيطا مقبولا في التداول بالأسواق، ومن الشروط التي مكّنت لهذا التداول المحلي والخارجي[3]:

---

[1] عبد الإله مقدم وزين الدين قدال، **تطور حجم أسواق المشتقات المالية في العالم في الفترة ما بين 2005 –2017**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، العدد 10، 2019، ص 168.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 172.

[3] منير إبراهيم هندي، **الأوراق المالية وأسواق رأس المال**، منشأة المعارف، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1997، ص 86.

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بوزن ومعيار معيّن من الذّهب، وهذا الشرط هو الذي أعطى للذهب سعره الرسمي.
- توفر حرية كاملة في سبك وصهر الذهب دون تكلفة، وهذا الشرط ضروري لتحقيق التعادل بين السعر في السوق والسعر القانوني للذهب.
- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب وبالعكس بلا قيد ولا شرط.
- يشترط عدم وجود قيود على تصدير أو استيراد الذهب من الخارج، وهذا الشرط كذلك ضروري لتحقيق التعادل بين سعر الذهب في الداخل وسعره في الخارج.
- ضمان البنك المركزي شراء وبيع الذهب بكميات غير محدودة وبسعر ثابت.

ولقد مكّن معيار الذّهب الدولي من تحقيق وضع يجمع بين استقلال الاقتصاد القومي واستقرار الاقتصاد الدولي، وكان هذا النظام النقدي تجسيدا لنظام نقدي دولي موضوعي كامل التلقائية، ونظام نقدي دولي متناسق سياسيا يعتمد على مرونة الأسعار الوطنية المحلية والقيود الطبيعية على إنتاج الذّهب لضمان أقصى حدّ من عملية التلاؤم وإمداد الاحتياطي[1].

ويتجلّى الجانب الإيجابي لهذا النظام محليا في المحافظة على القيمة الاقتصادية للنقود واستقرار الأسعار، بما ساهم في رفع المدّخرات، كما أنّ ربط النقود بالذهب أكسب الثقة فيها، فتوفرت السيولة وانتعشت الأسواق النقدية والمالية. أما عن حركية رؤوس الأموال في هذه المرحلة فإنّها كانت أكثر حرية، حيث إنّ التزام الدول بقابلية تحويل عملتها إلى ذهب حفّز على حركية رؤوس الأموال، بل وحفّز التجارة العالمية اعتبارا لثبات أسعار العملات، فلم يكن اضطراب سعر الصرف هاجسا أمام التجار الدوليين.

ولم تخل هذه المرحلة من الأزمات المالية، ولعلّ أبرزها أزمة فيينا 1873 والتي كانت بسبب مضاربات ضخمة لم يقابلها سوى ضمانات متدنية دون إنتاج اقتصادي حقيقي، ما سبّب انهيارا كبيرا انتشر على دول مختلفة منها ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية[2].

2. مرحلة الفوضى النقدية ما بين الحربين العالميتين (1914– 1944)

لقد تسببت المقتضيات الشاملة للحرب العالمية الأولى في انهيار قاعدة الذهب الدولي، فمع الحرب سارع المتحاربون إلى حماية ما لديهم من ذهب ومنعوا تصديره وفكّوا ارتباطهم بسعر الصرف الثابت لتيسير عمليات

---

[1] روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 158.

[2] محمد إبراهيم الوكيل، **الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها: من منظور إسلامي**، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة السعودية، 2014، ص 39.

التعبئة الاقتصادية للحرب وعملوا على حشد كامل ثرواتهم، ومع انهيار القيادة البريطانية للاقتصاد وفكاك الترابط الاقتصادي عادت أسعار العملة مرّة أخرى إلى قرار الحكومات. وقد توسّعت الدول في الإصدار النقدي من أجل تمويل نفقاتها الباهظة ومواكبة الحاجة الكبيرة والمتزايدة للأموال لتغطية نفقات الحرب والتعويض عن توقف الإنتاج أو البنى التحتية المدمرة، وهو ما سيقود طبعا إلى ظاهرة التضخم.

وبعد الحرب لم يتحقّق الأمل بالعودة إلى نظام الذهب بالصيغة التي كان عليها سابقا، وإنما ظهرت قاعدة السبائك الذهبية بدلا من المسكوكات الذهبية إثر قرار تشرشل رئيس وزراء بريطانيا بهذا الخصوص، والاختلاف الأساس بين الشكلين هو أنّ المسكوكات يتداولها الأشخاص كعملة ذهبية، لكن السبائك لا يتم تداولها في السوق، وإنما يتمّ مبادلة الأوراق النقدية الممثلة لها[1].

غير أنّ مباغتة أزمة الكساد الكبير 1929 للدول الرأسمالية دفع ببريطانيا إلى فكّ التزامها بقاعدة الذهب، أي إنهاء تحويل الجنيه الإسترليني إلى ذهب، ثمّ بدأت الدول واحدة تلو الأخرى توقف عملها بنظام الذّهب، وفي سنة 1934 لم يتبقّ سوى الدولار الأمريكي كعملة رئيسية قابلة للتحويل إلى الذهب[2].

وبالرغم من صغر هذه المرحلة، فإنّها قد شهدت أزمات مالية عسيرة، ذلك أنّ الارتباط وفك الارتباط بين العملات والذّهب أحدث اضطرابات مالية ومن ثمّ اقتصادية كبيرة، خاصّة ما يتعلق بأزمة العملة والأزمة المصرفية، ولم تستقرّ الأوضاع في هذه المرحلة لتنفجر أزمة الكساد الكبير في 1929 كأزمة مالية لحقتها ارتدادات كبيرة.

وما ميّز المرحلة أيضا انقباض حركية الأسواق الدولية تأثرا بالقرارات السياسية المتعلقة بالحرب الأولى والاستعداد للحرب الثانية، غير أنّ آثار هذا الانقباض في حركية رؤوس الأموال خاصّة لم ينفع الجميع، بل كان الشعور بضرورة إحياء نظام نقدي دولي جديد يزداد مع الحاجة إلى حرية أكثر ضبطا لرؤوس الأموال من أجل توسيع فرص نموّها.

3. مرحلة نظام بريتون وودز (1944–1971)

قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية اجتمعت 44 دولة لتضع أسس نظام بريتون وودز، وكان الهدف الأساس الذي حرّك الدول يتمثّل في حرية التجارة الدولية وضبط حركية رؤوس الأموال وإلغاء القيود على المدفوعات الدولية، وتجنّب الأزمات المالية المتكررة؛ وكان الاقتصاديان جون مينارد كينز وهاري ديكستو وايت أبرز من شجّعا لهذا النّظام وقاما بهندسة هذا المؤتمر الذي أقرّ نظاما دوليا على قاعدة صرف الدولار بالذهب، بحيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار إلى ذهب بسعر ثابت يبلغ 35 دولار للأونصة من الذهب، وهو موافقة ضمنية

---

1 سامية عمر عبدة، **النظام النقدي والمالي الدولي**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، ديسمبر 2016، ص 220.

2 رانية تكواشت، **مرجع سابق الذّكر**، ص 41.

ليحلّ الدولار محلّ الذهب ويصبح العملة الاحتياطية الدولية[1]؛ وقد سمحت هذه الخطوة بثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات المرتبطة بالدولار، خاصّة مع إنشاء صندوق النقد الدولي ليشرف على تحقيق استقرار أسعار الصرف.

ومن **القواعد** التي أرساها نظام بريتون وودز[2]:

- ضمان حرية التحويل بين عملات الدول، مع إعطاء الدولة حقّ الرقابة على الصرف لمحاربة الحركات غير العادية لرؤوس الأموال التي تؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات.
- ضمان استقرار أسعار الصرف بما يمنع من تقلباتها، إذ سمح صندوق النقد الدولي لكلّ دولة من أعضائه باختيار سعر صرف عملتها إما بالدولار الأمريكي وإما بالذهب، وسمح بنسبة 1% من تغيير سعر العملة صعودا أو هبوطا وبنسبة 10% كل سنة. وفي الواقع العملي اختارت أغلب الدول الارتباط بالدولار الأمريكي وحده، فكان أغلب الاحتياطات بالعملة الأجنبية تتم بالدولار.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

وما يلاحظ من خلال هذا النظام النقدي وجهود صندوق النقد الدولي أنّ الأهمية كانت منصبّة أكثر على حرية التجارة وإزالة قيود الصرف الأجنبي على تدفّقات الحساب الجاري لا على حركية رؤوس الأموال، أي أنّ الاهتمام كان برأس مال التجارة أكثر؛ من أجل إحياء العلاقات التجارية الطبيعية بين الأمم وتجنّب الأزمات المالية.

وقد كان واضحا انتعاش الاقتصاد العالمي في عقود ثلاث أو ما يقرب منها بعد الحرب الثانية، وقد شهد النمو استمراراً بَدَا من خلاله وأنّ الأزمات قد زالت تماما، لكن في الواقع انتهى هذا الاستقرار النسبي إلى أزمة السبعينيات، وانفكّ نظام بريتون وودز حين أوقفت الولايات المتحدة تحويل الدولار إلى ذهب، على خلفية تراجع ثقة بعض الدول في احتياطاتها الدولارية بما دفعها إلى تحويل فائضها إلى ذهب، فأدّى ذلك إلى هبوط شديد في رصيد الذهب الذي تحوزه الولايات المتحدة، بل ارتفعت مستحقات الدول تجاه أمريكا، فأعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في 1971 قرار خفض قيمة الدولار، ثمّ فكّ ارتباط الدولار بالذّهب سنة 1973 ما يعني وقف الالتزامات الدولية ونهاية نظام بريتون وودز، وهو ما أجبر العملات الأخرى على التعويم، ومن ثمّ شرع صندوق النقد الدولي في بيع احتياطاته الذهبية[3].

---

[1] Frédéric Teulon, **Croissance, Crises et développement**, PUF, France, 2010, p 124.

[2] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2000، ص ص 322-328.

[3] Jacques pavoine , **les trois crises du 20eme siecle**, ellipses, Paris, France, 1998, p 99.

ومع ما يحمله هذا النّظام من أسباب زواله، من قبيل أنّه لم يكن يسمح للدول بإجراء تصحيحات في للعجز في الميزانية، وأنّه كان مرتكزا على عملة واحدة هي الدولار مما يعني أنّ النّظام كلّه مرهون باستقرار الدولار، وأنّ الثقة في الدولار أساسا متوقفة على حالة ميزان المدفوعات الأمريكي، إضافة إلى أنّ كمية الذهب التي يمتلكها البلد يمكن أن تصبح غير كافية بالقياس إلى النمو السريع للاقتصاد الحديث والتوسع الهائل لوسائله وابتكاراته التقنية[1]، بالرغم من ذلك كلّه فإنّ هذا النّظام رافق نمو الاقتصاد العالمي حينذاك وتراجعت أزماته.

4. مرحلة نظام أسعار الصرف المرنة بداية من 1973:

قامت هذه المرحلة على قاعدة تعويم العملة، أي جعل سعر صرف العملة المحلية مرتبطا بقوى العرض والطلب لا بالعملات الأخرى ولا بالذهب، وتم الانتقال برغبة دول كثيرة –رأسمالية صناعية خاصة– من ثبات الأسعار إلى أسعار الصرف المرنة المرتبطة بالعرض والطلب.

لكن هذا الانفتاح دون قيود أو شروط لنشاط رأس المال دوليا جرّ إلى فوضى نقدية وإلى أزمات مالية متكررة، ذلك أنّ هذا التوجه الجديد صيّر رأس المال وسيلة للمضاربة ومضاعفة الأرباح في أوقات قياسية، وهو ما أثّر بشدة بالغة في المفارقات الواسعة في توزيع الدخول واستقرارها[2].

وعلى مستوى التبادلات الاقتصادية الدولية، فالاستقرار النسبي للعملات والذي سمح في مرحلة الارتباط بالذهب بتطور التجارة العالمية قد تم تعويضه بحرب نقدية حقيقية، والتي أصبحت الوسيلة الأساسية لمواجهات تجارية أصبح من غير الممكن خوضها بالأسلحة التقليدية للسياسة الحمائية والتي قيّدتها الغات؛ ولعلّ المثال الأبرز على حرب العملات هو مساعي إدارة الرئيس الأمريكي ريغان (1980–1988) التي رفعت سعر الدولار برفع سعر الفائدة وبأدوات سياسية وعسكرية ومالية أخرى[3].

وتؤكد الدراسات أن الدولار بالرغم من العجز الأمريكي في ميزان مدفوعاتها حافظ على قوته في هذه المرحلة، إذ أن كافة السلع بما فيها النفط يتم الاتجار فيها دوليا بالدولار، فكان هناك على الدوام توقع بتنامي الطلب على الدولار حتى لو طبعت الولايات المتحدة دولارات تفوق قدرات الاقتصاد الأمريكي، فإذا كان عرض الدولار قد نما بـ 55% بين 1945 –1965 (في ظل نظام بريتون وودز) فإنّه تضاعف بنحو 3000% بين 1971–

---

[1] سعاد بليمان وفضيلة حريتي، **دور النظام النقدي الأمريكي في إنتاج الأزمات الاقتصادية العالمية**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، العدد 10، 2019، ص 211.

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية وإمكانات التحكم، عدوى الأزمات المالية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 16.

[3] بوزيان العجال، **دور الأزمات المالية والاقتصادية في تطوير النظام النقدي الدولي**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 4، العدد 1، ص 300.

2008،[1] فضلا عن عوامل أخرى من قبيل اتّفاق الولايات المتحدة مع منظمة الأوبيك ببيع النفط بالدولار، وهو ما جعل البعض يطلق على هذه المرحلة مرحلة هيمنة الدولار الأمريكي[2].

ونخلص إلى أنّ المرحلة التي تلت نظام بريتون وودز هيّأت لرأس المال بيئة حركة واسعة في الأسواق، ومكّنت للمضاربين في بورصات العملة وفي الأوراق المالية والمشتقات من تكوين قوة مالية قادرة على بسط نفوذها في مجالات مختلفة، لكنها أيضا تسبّبت في تكوين الفقاعات وانفجارها وفي أزمات العملات والأزمات البورصية خاصة.

وفي ختام هذا المطلب نسجلّ أنّ النظام النقدي الدولي لم يكن مفصولا عن الأزمات الاقتصادية العالمية كأسباب أو كنتائج، أي أنّ هناك علاقة تأثير وتأثر بين تطوّر النظام النقدي الدولي وبين الأزمات الاقتصادية، فبينما كانت أزمة الكساد الكبير من بين الأسباب التي ساهمت في إنهاء قاعدة الذهب، نجد البعض يعتبر نظام بريتون وودز من بين الأسباب التي هيأت لأزمة الركود التضخمي في السبعينيات؛ ولنا عودة إلى المسائل النقدية وعلاقتها بالأزمات في معرض التفسيرات النظرية للأزمات الاقتصادية.

[1] رضا عبد السلام، **أزمة مالية أم أزمة رأسمالية**، المكتبة العصرية، المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2010، ص 44.

[2] عبد الكريم عبيدات، **النظام النقدي الدولي المعاصر وهيمنة الدولار الأمريكي**، مجلة معارف، السنة العاشرة، العدد 19، ديسمبر 2015، ص 446.

المبحث الثالث: التفسيرات النظرية للأزمات الاقتصادية والمالية

يعجّ الفكر الاقتصادي الحديث بالمحاولات الجادّة في تفسير الأزمات الاقتصادية، وغالبا كانت المدارس تربط الأزمات بالدورات الاقتصادية وتعتبرها مرحلة منها، لكن يختلف المنظّرون في تفسير الأسباب والتأثيرات التي تحدثها، وعموما نلمس أنّ تلك التفسيرات النظرية كانت تواكب وتتطور مع الأزمات التي تقع في عالم الاقتصاد؛ وسيتقدّم ضمن ثلاثة مطالب تفسيرات كلّ من النظرية الكلاسيكية والنظرية الماركسية وبعض المدارس الحديثة التي نشأت في القرن العشرين.

المطلب الأول: تفسير النظرية الكلاسيكية للأزمات الاقتصادية

يتمحور الفكر الكلاسيكي على نقطة مركزية، وهي أنّ التوزان العام يتحقّق كلما تُرِكت للسوق حريته الحقيقية، إذ إنّ كل اختلال عابر يتم تصحيحه فورا إذا روعي هذا الشرط، وعليه فإنّ الحديث عن الأزمة الاقتصادية عند الكلاسيك هو حديث عن معوّقات عمل السوق.

ويعدّ جان باتيست ساي أبرز من بلور فكرة قانون المنافذ أو المسمى بقانون ساي نسبة إليه، وتتلخّص فكرته في أنّ كلّ عرض يخلق الطلب الخاصّ به، فالبضائع والخدمات تجري مبادلتها مع بضائع وخدمات، ولهذا فإن البضائع تخلق بنفسها منفذا لتصريفها.[1] على أنّ المدافعين عن هذا القانون يرون أنّ هذه التلقائية تتحقّق في النظام الرأسمالي حين يتحقّق الأداء الحرّ دون تدخل من الدولة.

مثّل هذا القانون حجر الزاوية لأغلب المفكرين الكلاسيك والنيوكلاسيك في تفسير ما يتعلق بالدورات والأزمات الاقتصادية استحالة وإمكانية. ونظرا لتشعب هذا الفكر الأساس وأهميته في تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي نعرض أهمّ أفكاره عبر تقسيمها بين أفكار بعض الرواد الكلاسيكيين الأساسيين حول الأزمات وهم ريكاردو ومالتوس وسيسموندي، ويعتبر ثانيهما وثالثهما أبرز من طوّرا الأفكار الكلاسيكية حول الأزمات.

1. تفسيرات ديفيد ريكاردو للأزمة العابرة " تناقص القدرة على الإنتاج":

لم يحظ تفسير الأزمة الاقتصادية عند ريكاردو باهتمام كبير، شأنه في ذلك شأن كل الكلاسيك الذين يستندون إلى قانون المنافذ، مع ذلك لم ينكر ريكاردو إمكانية حدوث الأزمات بما بيّنه من القواعد والقوانين المحققة للتوازن العام، ومع أنّه كان متشائما من خلال عرضه لبعض القوانين، فإنه كان يرى أن الأزمات مجرّد اختلال ظرفي في النظام الاقتصادي، وتحدث بسبب **تناقص القدرة على إعادة الإنتاج**، والذي يتأثر بعوامل هي:

---

[1] فهمي جدعان وآخرون، **حصاد القرن: المنجزات العلمية والإنسانية في القرن العشرين: العلوم الاجتماعية والإنسانية**، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمّان، الأردن، 2007، ص 42.

1.1 توزيع الدّخل: يعدّ موضوع توزيع الدخل مدخلا أساسا في تفسير الأزمة لدى ريكاردو، بحيث يرى أنّ الدخل في الاقتصاد الرأسمالي يتكوّن من ثلاثة عناصر، أوّلها الفائدة التي يقبضها الرأسماليون ليعيدوا استثمار جزء منها فينتج تراكم رأس المال وإعادة الإنتاج، وثانيها الأجر الذي يقبضه العمال ويستخدمونه في استهلاك السلع، وثالثها الريع الذي يحوزه ملاك الأراضي وينفقونه في سلع فاخرة[1]. وبما أنّ الدور الكبير في التنمية الاقتصادية يعود للرأسمالين فإنّ من الأهمية دراسة العلاقة التأثيرية بين دخلهم وهو الفائدة وبين الأجور والريوع لفهم مدخل الأزمة.

وقد أولى ريكاردو للأجور أهمية كبيرة لأنّها تدخل في تكاليف العملية الإنتاجية بالنسبة للرأسماليين المنتجين، ومادام هؤلاء الرأسماليون يسعون نحو تعظيم الربح لمراكمة رأس المال وإعادة الإنتاج فإنّ للأجور تأثيرا على فوائدهم وأرباحهم[2]، ومن هذه العلاقة يتحدد مفهوم الأزمة؛ فالأجور حين ترتفع فإنها تحدّ من الفائدة، ذلك أن سعر السلعة لا يرتفع بالضرورة مع ارتفاع الأجور، لأنّ الأسعار تخضع لقانون العرض والطلب، فقد تتدنى الأسعار في فترات زيادة الأجور، بما يفضى إلى تناقص الفائدة، وبالتالي إلى عدم القدرة على إعادة الإنتاج وإلى الأزمة.

2.1 تناقص الغلة: لاحظ ريكاردو أن مردودية الأرض تتناقص كلما زاد استغلالها وهو ما يسبّب في إحداث الأزمة، وهذ الاستغلال سواء كان أفقيا بتكثيف الزراعة في ذات الأرض، أو توسعيا بزراعة الأراضي الجديدة التي عادة ما تكون ذات خصوبة أقلّ، وهو ما يقود إلى مشكلة تناقص القدرة على إعادة الإنتاج، وتناقص الريع الذي مصدره الأساس هو خصبة الأراضي[3].

ويري ريكاردو أن السبب في استغلال الأرض هو الزيادة السكانية، التي تُحدِث حسبه تأثيرات اقتصادية أخرى من بينها ما نتناوله في النقطة التالية.

3.1 قانون السكان والغذاء: وهو من بين القوانين الطبيعية التي أدخلها ريكاردو في النّظام الاقتصادي، وقد استعاره من الاقتصادي الكلاسيكي روبرت مالتوس، ومؤدّاه أنّ وتيرة التكاثر الديمغرافي أسرع من وتيرة ازدياد المحاصيل الزراعية وكميات الغذاء المتوفرة للاستهلاك، وهذا من شأنه أن يؤدي في المحصلة إلى اختلال التوازن بين عدد السكان من جهة وإنتاج الغذاء اللازم لإطعامهم من جهة أخرى، مما ينذر بأزمات اقتصادية متكرّرة[4]. وقد

---

[1] عبد المنعم فوزي، **فلسفة الفكر المالي**، دار المنهل، عمّان، الأردن، 2018، ص 52.

[2] رائد محمد عبد ربه، **دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2015، ص ص 9-10.

[3] زينب الأشوح، **الاقتصاد الإسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة**، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2018، ص ص 33-34.

[4] عبد المنعم فوزي، **مرجع سابق الذكر**، ص 54.

رأى مالتوس أنّ العدد السكاني يتجه إلى الزيادة بنسبة متتالية هندسية (تضاعف العدد كل 25 سنة) أما المواد الغذائية فإنها في أحسن الظروف لا تزيد إلا بنسبة متتالية حسابية[1].

وعند ريكاردو فإنّ الرأسمالي يفقد قدرته على إعادة الإنتاج إذا كانت الأزمة متعلقة بزيادة السكان من حيث كون الندرة الغذائية سببا في ارتفاع أسعارها بما يقلّل من القدرة على الاستهلاك وما ينجم عنه من آثار على الإنتاج، لكن على مدى أطول تتجدد الأرباح وتعود إلى مستوى يسمح بإعادة الإنتاج.

4.1 أثر ارتفاع الريع في عملية إعادة الإنتاج: يرى ريكاردو أنّ ما يتقاضاه ملاك الأراضي من ريوع أمر مهمّ جدّا لتحديد الحالة الاقتصادية استقرارا واضطرابا، ذلك أنّ الرأسمالي المنتج مرهون في بقائه على ما يتم مراكمته لإعادة الإنتاج، فإن كانت الريوع عالية خاصة في فترات ارتفاع الأجور، فإنّ الفائدة العائدة للرأسمالي تكون محدودة لا تسمح بإعادة الإنتاج، مع أنّ المنتج غير قادر على رفع الأسعار التي تخضع للعرض والطلب والمنافسة، ومن هنا اتّخذ ريكاردو من الملاك موقفا وحكما قاسيَيْن؛[2] وقد تميل الأرباح أحيانا للهبوط في المدى الطويل حتى تسجّل درجة الصفر، ويتزامن مع ذلك ارتفاع الريع الذي يحوزه الملاك. وقد استجابت الحكومة الإنجليزية آنذاك لتوجيهات ريكاردو إذ فتحت باب استيراد الغلال فانخفضت أرباح الملاك الزراعيين، بل طالب ريكاردو من الحكومة أيضا أن تفرض الضرائب الباهظة على الأراضي أو تضيّق من ملكية الخواص لها[3].

2. تفسيرات مالتوس لأزمة فائض الإنتاج بسبب الادخار:

إذا كان كلّ من ساي وريكاردو قد ربط الاستهلاك بقرار عقلاني بحت، ليؤكدا على أن العرض يخلق الطلب، فإنّ مالتوس جاء ليعارض قانون المنافذ من جهتين، أولاهما أنّ هناك محدّدات نفسية أيضا وراء الاستهلاك، وثانيهما أنّ الأفراد لا يستهلكون دخولهم فوريا في السلع، وإنّما يلجؤون إلى الادخار الذي يحسبه ساي وريكاردو استهلاكا مستقبليا؛ بمعنى أن الزيادة في الدخول لا تؤدّي بالضرورة إلى الزيادة في الطلب الفعال وهو الأساس في إعادة الإنتاج[4]، وهنا مكمن الاختلاف مع ريكاردو الذي يرى أنّ الزيادة في الأجور تؤدي إلى زيادة الاستهلاك والسكان، وارتفاع الأرباح مجدّدا فتكون الأزمات عابرة، فمالتوس يركّز أكثر على نسبة الاستهلاك أي على الطلب الفعال.

هذا يعني أن أزمات فيض الإنتاج تنشأ من السلوك الاستهلاكي لغير المنتجين، فحين يدّخرون فهم يخفضون الطلب الفعال ويعطّلون دوران الدخل بما يؤدي إلى فيض الإنتاج.

---

[1] زينب الأشوح، **مرجع سابق الذكر**، ص 33.

[2] فوزي عبد المنعم، **مرجع سابق الذكر**، ص 52

[3] **المرجع السابق ذاته**، ص 51.

[4] حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1995، ص 74.

3. تفسيرات سيسموندي لأزمة فائض الإنتاج بسبب الاستهلاك الناقص:

إذا كان ريكاردو في موضوع توزيع الدخل يرى أنّ الرأسماليين أهمّ من يساهم في التنمية الاقتصادية لأنهم ينفقون جزءا مهما في إعادة الإنتاج، فإنّ سيسموندي كان يشكك في فكرة الانسجام بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، وكان يرى أنّ توزيع الدخل ينبغي أن يكون لصالح كلّ الطبقات الاجتماعية، وهي طبقتان الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال، وكانت أفكاره بخصوص العلاقة بينهما شبيهة بأفكار ماركس[1]، إذ يؤكد سيسموندي على مفهوم فائض العمل، وهو الفرق بين العمل الكلي الذي يقوم به العامل وبين العمل الضروري للأعمال البسيطة، مشيرا بذلك إلى الاستغلال، ومؤكدا على أنّ تحديد الأجر يخضع لعلاقات القوة لا لعلاقات العرض والطلب على العمل[2]، وبالتالي فتكوين رأس المال المعتمد على فائض العمل يخضع أيضا لعلاقة القوة والصراع.

ويخلص سيسموندي إلى أنّ الاستهلاك الناقص هو السبب في حدوث أزمة فيض الإنتاج، حيث إنّ القدرة الشرائية للعمال تنخفض فتفتر الرغبة الشرائية، ومن ثمّ يزداد العرض وتقع الأزمة، مع أنّ الرأسماليين أنفسهم قد يحجمون عن التوسع في الاستهلاك مفضّلين ادخار دخولهم فيتسبّبون في أزمة فيض الإنتاج، بل حتّى إن استثمروا أرباحهم لشراء الآلات الإنتاجية على حساب الطلب الفعّال فإنّهم سيزيدون الإنتاج دون مقابل قدرة شرائية عند طبقة العمال.

ومع أنّ سيسموندي ومالتوس لم يبيّنا كيف يتمّ إعادة التوازن، فإنهما قد بيّنا إمكانية حدوث أزمة فيض الإنتاج في النظام الرأسمالي، وقد اختلفا في اعتبار سببها بين الادخار والاستهلاك الناقص اللذين يرجعان إلى كيفية توزيع الدخل، مفنّدين قانون ساي.

وقد يبدو أن سيسموندي ومالتوس خرجا عن إطار النظرية الكلاسيكية، لكن في الحقيقة هما لم يرفضا المبادئ التي تضمنتها الكلاسيكية، بقدر ما دعوا إلى ضرورة تغيير المنهج السليم في دراسة الاقتصاد، وإعادة النظر في موضوع علم الاقتصاد، كما شكّكا جزئيا في بعض النتائج العملية المستخلصة من تلك النظرية مثل قانوي ساي، فأسلوب الدراسة المجرد والمنهج المنطقي لا يلائم الاقتصاد الذي هو علم أخلاقي، كما أنّ سيسموندي يرى أن موضوع الدراسة ليس الثروة وإنما الإنسان.

المطلب الثاني: تفسير النظرية الماركسية للأزمات الاقتصادية

احتلّ موضوع الأزمات مساحة كبيرة ضمن أعمال الماركسية بكل روافدها ومدارسها، خاصة لدى الأوائل كارل ماركس وفريدريك إنجلز، وقد ركز كل منهما على رؤية الأزمة من زاوية اجتماعية تاريخية، وذلك لتأثّرهما البالغ بفلسفة هيجل، وقد انطلق ماركس من ميول الإنسان إلى تحقيق أرباحه الخاصة ليؤكد أنّ هناك صراعا وتعارضا

---

[1] **المرجع السابق ذاته**، ص 78.

[2] صلاح الدين طالبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 34.

مستديما في النظام الرأسمالي يفضي إلى أزمات اجتماعية واقتصادية، بما ينقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى، وبالتالي فلا وجود للقوانين الاقتصادية الثابتة التي يقرّ بها المنظور الكلاسيكي.

وبصفة شاملة يرجع ماركس الأزمات الاقتصادية إلى التناقضات الكثيرة والمتأصلة في الاقتصاد الرأسمالي، والذي لا تحدث الأزمات إلا في إطاره، ومن هذه التناقضات المسبّبة للأزمات:

- هناك تناقض جوهري في الاقتصاد الرأسمالي يجعل من ظاهرة التفاوت في التوزيع سببا في الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، فمادامت الرأسمالية قائمة على التناقض بين جماعية العمل وفردية الملكية فإنّ الثروة تتركز أكثر في أيدي القلة، بما ينجرّ عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية تجعل من النظام الرأسمالي يعيش تقلبات واضطرابات مستمرّة [1].
- تنتج أزمات الإفراط في الإنتاج بسبب الاستغلال الرأسمالي، حيث إنّ الرأسمالي وهو مهتمّ بتعظيم الربح ومراكمة رأس المال يعتمد على فائض القيمة، غير أنّ ذلك يؤدي إلى حرمان العمال من دخول كافية للطلب على المنتجات في الأسواق، مما يتسبّب في نقص الاستهلاك وظهور الإفراط في الإنتاج[2].
- يتجه معدل الربح إلى التناقص بفعل التكوين العضوي لرأس المال الثابت وتناقص فائض القيمة الذي هو الأساس في هذا التكوين، فتنخفض الاستثمارات، ويعقبها مشكلة البطالة وانخفاض الإنتاج ونقص الاستهلاك.
- اتخاذ التراكم الرأسمالي غاية يدفع المنتج الرأسمالي إلى استحداث الآلات والمكننة من أجل خفض التكاليف وتوسيع الربح، لكن ينتج عن ذلك تأثير على التشغيل وعلى الأجور التي تتجه إلى الانخفاض، ومن ثمّ تحدث أزمة الإفراط في الإنتاج بسبب تقنية الآلات ونقص الاستهلاك.
- ليست هناك معلومات متوفرة على الدوام عن السوق وحجم الطلب فيه، وهو ما يساهم في الإفراط الإنتاجي والتقلبات الاقتصادية.

ومن خلال هذه النقاط نلاحظ أنّ التناقضات مرتبطة أساسا بأسلوب الإنتاج الرأسمالي، وعليه فإن حتمية الأزمات متولّدة من هذا الارتباط؛ واعتبارا لأهمية بعض المفاهيم التي تفسر لنا نمطية الإنتاج الرأسمالي وعلاقته بالأزمات فإنّنا سنتناولها فيما يلي:

---

[1] آمال شوتري، **التفاوت في توزيع الدّخل بين النظرية والتطبيق – وجهة نظر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 4، العدد 4، ص 115.

[2] السيد حجازي ومحمد السيد، **إدارة الأزمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الفلسفي**، مجلة العلوم التطبيقية، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر 2012، ص 28.

1. **القيمة:** من أين تستمدّ السلعة قيمتها؟ يميّز ماركس بين قيمتين للسلعة: القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، ويعتبر المنفعة شرطا للقيمة لا قياسا لها، ويستخدم القيمة الاستعمالية للتعبير عن منفعة السلعة، ويرى ماركس أنّ منفعة السلعة تجعل لها قيمة استعمالية، إذ إنّ السلعة لذاتها تتحدد قيمتها من منفعتها في حياة الأشخاص، لكن القيمة التبادلية التي يمكن من خلالها تبادل القيم الاستعمالية من سلعتين مختلفتين فإنها تتغير حسب الزمان والمكان، لأنّ القيمة التبادلية تتحدّد حسب المقياس الحقيقي وهو العمل لا المنفعة[1].

2. **فائض القيمة:**

ينطلق ماركس في تبيينه لفائض القيمة بأن المنتج الحقيقي في ظل النظام الرأسمالي هو العامل وليس الرأسمالي، غير أن العامل لا ينتج لحسابه وإنما هناك علاقات استغلالية تجعل الرأسمالي يصادر مجهود العامل ليحقق الربح، فالعامل قادر أن ينتج ما هو أكثر قيمة مما يستهلكه، ولكن الرأسمالي يشغّل العامل عددا من الساعات أكبر من الساعات اللازمة لإنتاج السلع الضرورية لحياة العامل، ومن هنا يحصل الرأسمالي على الفرق بين ما أنفقه لشراء قوة العمل والمواد الأولية وبين السعر الذي تباع به السلعة، ويطلق ماركس على هذا الفارق بفائض القيمة[2]، ويعتبره الأساس في تحديد قيمة الربح وفي تدوير رأس المال وهو يعبّر عن استغلال الرأسمالي للعامل الذي هو المنتج الوحيد.

وينقسم رأس المال عند ماركس إلى[3]:

- رأس المال المتغير: وهو ما يدفعه الرأسمالي للعمال وهو الأجور.
- رأس المال الثابت: وهو ما يدفعه الرأسمالي مقابل الآلات والمواد الأولية.
- معدل فائض القيمة: وهو النسبة بين فائض القيمة ورأس المال المتغيّر.
- معدل الربح: وهو النسبة بين فائض القيمة ورأس المال الكلي المتغير والثابت.
- التركيب العضوي لرأس المال: وهو النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال الكلّي.

---

[1] بلال كيموش، **تطور نظريات القيمة الاقتصادية**، مقال منشور على الأنترنيت، https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2879597 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/07/24.

[2] السيد حجازي ومحمد السيد، **مرجع سابق الذكر**، ص 28.

[3] حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق الذكر، ص 98.

وعليه فإنّ تراكم رأس المال يأتي من فائض القيمة الذي لا يستهلكه الرأسمالي، بل يستخدمه في توسعة وسائل الإنتاج فيزداد رأس المال، وهو ما يسميه ماركس التركيب العضوي لرأس المال، وهو تحويل فائض القيمة إلى آلات ومواد أولية وتوسعة المشروع أحيانا بتشغيل عمّال جدد.

3. ميل الربح إلى التناقص:

على شاكلة الاقتصاديين الكلاسيك يرى ماركس أن معدل الربح يميل إلى التناقص فينجر عن ذلك أزمات اقتصادية، غير أنّه يختلف معهم في تقدير السبب وراء هذا التناقص، ففي حين يرجعه الكلاسيك أمثال ريكاردو ومالتوس إلى تناقص الغلة وإلى التزايد السكاني، فإنّ ماركس يؤكد أنّ التناقص في معدل الربح مرتبط بالأسلوب الإنتاجي الرأسمالي، والذي يتيح للرأسمالي استغلال فائض القيمة لرفع نسبة رأس المال الثابت المستخدم في عملية الإنتاج، وبما أنّ رأس المال المتغير (العمل) هو المصدر الوحيد لفائض القيمة، فإنّ زيادة التركيب العضوي لرأس المال لا يرفع من فائض القيمة[1]، لأنّ رأس الثابت يزداد مع ثبات رأس المال المتغير، وبالتالي يتجه حاصل قسمة فائض القيمة على رأس المال إلى التناقص، وهو ما يتسبّب في الأزمات.

4. ميل الأجور إلى التناقص:

إذا كان الرأسمالي مهتما بإنقاص التكاليف من أجل ضمان التكوين العضوي لرأس المال فإنّه يحافظ على أجور متدنية للعمال، بل إنّه يلجأ إلى تقليل عدد العمال أحيانا –خاصة مع زيادة المكننة والآلات– فيزداد عرض العمل بما يجعل من الأجور التي تخضع لقانون العرض والطلب تنخفض، وهو ما يقلص القدرة الشرائية من أجل الإقبال على السلع فتحدث أزمات الإفراط في الإنتاج[2].

وهكذا نخلص إذن إلى أنّ الأزمات حتمية في الاقتصاد الرأسمالي وفقا لماركس، وهي أزمات إفراط إنتاج ترتبط أسبابها بتناقضات متجذرة في أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وهي أزمات تتحرك بها الديالكتيكية التاريخية للمجتمع.

وقد جاء النيو ماركسيون في فترات لاحقة ليطوّروا من هذا التحليل الماركسي حسب الأوضاع التي سادت في القرن العشرين خاصّة بعد أزمة السبعينيات، لعلّ أبرز هؤلاء إيمانويل فالرشتاين، والذي سنعود إلى تحليلاته في مطلب لاحق.

المطلب الثالث: التفسيرات الحديثة للأزمات الاقتصادية

ما يزال الفكر الاقتصادي إلى اليوم يحاول أن يجاري التطورات الميدانية ليفسّر الأزمات المالية والاقتصادية بمختلف أنواعها وبتعقيدات أسبابها، وقد تطوّر هذا الفكر في القرن العشرين بشكل واضح خاصّة مع أزمة الكساد الكبير

---

[1] **المرجع السابق ذاته**، ص 100.

[2] كارل ماركس، **الأجور والأسعار والأرباح**، ترجمة ونشر: دار التقدم، موسكو، روسيا، د س، ص ص 12-13.

1929 وأزمة الركود التضخمي التي شهدتها المراكز الرأسمالية الصناعية في السبعينيات، فاختلفت زوايا التحليل في تقدير الأسباب المهيئة لمثل تلك الأزمات وكيفيات الخروج منها. ونتناول في هذا المطلب بالتحليل أفكار أهمّ المدارس التي ظهرت منذ أزمة الكساد الكبير مركّزين على أفكار كلّ من جون مينارد كينز وفريدريك هايك ومدرسة النقديين، وتمثّل تلك التوجّهات في تقديرنا أهم المدارس التي طافت حولها المحاولات المختلفة التي لم تتناولها دراستنا.

1. كينز وأزمة الطلب الفعال:

لمع اسم الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز إثر أزمة الكساد العالمي الكبير 1929، بتحليلاته لعوامل الأزمة وتطوراتها وكيفية تحقيق الخروج منها، وقد لاقت أفكاره رواجا في الحقل السياسي الاقتصادي وفي الحقل الأكاديمي وما زالت مساهماته مرجعا لمختلف المدارس.

وبالرغم من أن كينز لم يكن اشتراكيا ولكنه لم يتحمس للكثير من أفكار الكلاسيكية، بل وجّه سهام النقد إلى النيوكلاسيكية في جوانب مختلفة، اعتبرها مدخلا من مداخل الأزمة الكبيرة التي مست العالم الغربي آنذاك.

كان كينز يرى أنّ من سبقوه أهملوا العوامل السيكولوجية في تأثيرها على الوضع الاقتصادي، إذ إنّ الشروط اللازمة لنمو الاقتصاد أو إبقائه على معدلات مرتفعة كانت كلّها متوفّرة حين حدثت أزمة الكساد الكبير، فلم يكن الاقتصاد الرأسمالي في ندرة للقوة العاملة ولا إلى المصانع ورؤوس الأموال، مع ذلك فإنّ الأرباح شهدت انخفاضا كبيرا مردّه حسب كينز إلى انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال[1]، إذ إنّ توقعات انخفاض الربح لمن يتخذون قرارات الإنتاج أحدث خوفا كبيرا من المغامرة في الاستثمار، وهو ما جعلهم يحجمون عنه فشهد الإنتاج ركودا كبيرا ومن ثمّ تلاحقت مظاهر الأزمة[2].

وباعتبار أن صاحب رأس المال يقارن بين العائد الذي يتوقع الحصول عليه نتيجة الاستثمار في مشروع ما وبين العائد الذي يحصل عليه من إيداع أمواله في المصرف، ثم يتخذ القرار، فإنّ الأمر في أزمة الكساد الكبير يرجع إما لارتفاع معدل الفائدة، وإما لانخفاض العوائد المتوقّعة، وكينز يرى أن السبب هو الانهيار المفاجئ للكفاية الحدية لرأس المال أي العوائد المتوقعة، وليس ارتفاع معدل الفائدة[3]، وهنا يشدّد كينز على دور حالة التفاؤل والتشاؤم فضلا عن محددات أخرى في الكفاية الحدية لرأس المال.

---

[1] الكفاية الحدية لرأس المال هي معدل الربح أو العائد المتوقّع من استثمار معيّن نسبة إلى حجم هذا الاستثمار.

[2] جون مينارد كينز، **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**، ترجمة إلهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص ص 101- 102.

[3] محمد رملي ورابح وسعي، **الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 3، العدد 1، ص 69.

لكن ما علاقة الطلب الفعال بالأزمة؟ أو بالأحرى بالكفاية الحدية لرأس المال؟ حين تنخفض الكفاءة الحدية لرأس المال يقل الاستثمار وبالتالي يقل الإنتاج والتشغيل، وتسود البطالة مما يضعف القدرة على الإقبال ويضعف الطلب الفعال؛ وقد اعتبر كينز أن تحريك الطلب هو المحرك الذي سيعيد التوزان من خلال تدخّل الدولة بأن تبادر ببعض المشاريع التي من شأنها أن ترفع الكفاءة الحدية لرأس المال وتحرّك بها الطلب[1].

وفي سياق متصل بالعوامل المؤثرة في انخفاض العوائد المتوقّعة، يرى كينز أنّ الأشخاص يميلون إلى السيولة بفعل دوافع ثلاثة هي المعاملات والاحتياط والمضاربة[2]، فإذا كان الكلاسيك يرون أن كل دخل نقدي يتحول إلى طلب على السلع والخدمات، فيطمئنون بذلك إلى حدوث الأزمات العابرة، فإنّ كينز يقرّ بأن النقود قد تطلب لذاتها، أي يحافظ عليها صاحبها للدوافع المذكورة خاصة إن سادت حالة التشاؤم في السوق، وبذلك تتعطل الاستثمارات ويركد الطلب، ومن هنا عارض كينز من يحسب حجم الطّلب بناء على النقود.

هذا وقد نبّه كينز أيضا إلى مشكلة المضاربة التي تسببت في أزمة الكساد الكبير، ودعا إلى تنظيم أسواق المال وأسواق الصرف حتى لا يحدث المضاربة على النقود على حساب الاستثمار الحقيقي، وأوجز للحكومات أن تلجأ إلى الضرائب على رأس المال وأن تمارس رقابتها الإدارية على حركة رؤوس الأموال تفاديا للتقلبات المالية الشديدة[3].

إن كينز من خلال توجيهاته وتحليلاته للأزمة وكيفية الخروج منها يرى أنّ قصور الطلب الخاصّ وراء أزمة الانكماش الاقتصادي، إذ إنّ انخفاض الطلب لدرجة لا يكون فيها كافيا لتحقيق العمالة المشروطة في نقطة التوازن العام يشير بالأزمة الاقتصادية، ويزيدها حِدّةً ما يصحبها من حالات التشاؤم المترجمة في انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال بما يرفع من الطلب على السيولة النقدية، وعليه فلا بدّ من دور تضطلع به الدولة لعلاج الأزمة من خلال تحريك الطلب الفعال بمشاريعها ورفع الكفاية الحدية لرأس المال.

2. أزمة الإفراط في الترسمل عند هايك:

يُرجِع الاقتصادي النمساوي فريدريك هايك (1899-1992) الأزمة الاقتصادية إلى الإفراط في الترسمل، وهو ما شرح حدوثه وآثاره بإسهاب في كتاب أصدره في عزّ أزمة الكساد الكبير عام 1931 تحت عنوان "الثمن والإنتاج" ثم ضمّن ذات الأفكار في كتابه الصادر عام 1939 بعنوان "الأرباح، الفائدة والاستثمار" ووفقه فإنّ

---

[1] صالح صالحي، **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001– 2014**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 13، العدد 13، ص 7.

[2] فاروق الخطيب وعبد العزيز دياب، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، دار خوارزم للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2014، ص 110.

[3] ثروت جهان وآخرون، **ما هو الاقتصاد الكينزي؟** مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 51، سبتمبر 2014، ص 54.

الإفراط في إنتاج السلع الاستثمارية يسبّب اضطرابا في هيكل الإنتاج يرافقه ركود وانكماش عام، أي النمو المفرط للقطاعات التي تصنع وسائل الإنتاج مقارنة بتلك التي تسمح بإنتاج سلع الاستهلاك.

ويؤكد هايك في أعماله أنّ العامل الأساس الذي يمهّد لهذا التوجه الاقتصادي هو التوسع الإقراضي، والذي يعني قدرة البنوك على الائتمان بمعدلات فائدة منخفضة بما يحفز المستثمرين على توسيع السلع الاستثمارية من أجل زيادة إنتاج السلع في الأجل الطويل، وهنا تصبح بنية الإنتاج أكثر رأسمالية، ممولة بادخار متزايد، بما يفضي إلى اختلال التوازن وعدم الاستقرار بين الادخار والاستثمار[1].

ويلي هذا التوسع الائتماني لاحقًا انكماش حادّ وفترة من مبيعات الأصول المتعثرة وتصفيتها، والتي استُثمرت من خلال ديون كبيرة، مع ما يصاحبه من اختلال العرض والطلب في المواد الاستهلاكية، وتحدث أزمة الائتمان التي يطلق عليها الركود، وتتجه عملية الائتمان إلى التصحيح، إذ بتقلص العرض النقدي وتباطئه يعود تخصيص الموارد مرة أخرى لاستخداماتها السابقة، وينبّه البعض إلى أنّه كلما طالت مدة التوسع الائتماني كانت عملية إعادة التكيف أكثر صعوبة.

لكن على من يقع تكلفة تدبير هذه الأموال الموجهة إلى السلع الاستثمارية؟ يرى هايك أنّ الائتمان يتحمله جهتان، أو بالأحرى هناك حالتان في تأمين تلك الأموال، أولاهما حين يقوم عامة الأفراد بأسلوب اختياري برفع حجم مدخراتهم، وثانيهما حين تقوم الأجهزة المصرفية بتمويل هذه العملية؛ ونبيّن فيما يلي الآثار المترتبة عن كلّ طريقة منهما:

1. تمويل الاستثمار عن طريق زيادة الادخار:

حين يزداد الميل الادخاري في المجتمع فإنه يؤدي إلى نتيجتين مهمتين هما انخفاض سعر الفائدة وانخفاض الميل الاستهلاكي، ويحفز انخفاض سعر الفائدة المستثمرين على استخدام الموارد في المراحل العليا من الإنتاج، ولكن حين يحدث هذا الميل الادخاري فإن الاقتصاد يكون في حالة التوظيف الكامل، وبالتالي لا يمكن زيادة استخدام الموارد في هذه المراحل إلا على حساب نقص الموارد الموظفة في المراحل الدنيا من الإنتاج[2].

وبحكم زيادة الطلب على السلع الاستثمارية ستشهد أسعارها ارتفاعا يزداد معه معدل الربح، لكن بالمقابل لا ترتفع أسعار المواد الاستهلاكية بل قد تنخفض، ذلك أنّ الميل الادخاري يجرّ إلى الحد من الميل الاستهلاكي بما

---

[1] محمد رملي ورابح وسعي، **مرجع سابق الذكر**، ص 68.

[2] زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 50.

يؤثر في طلب المواد الاستهلاكية وفي خفض أسعارها، وبالتالي خفض إنتاجها. وتبقى الموارد تنتقل بين المراحل الإنتاجية العليا إلى أن تنخفض الأرباح فيها وتتعادل مع الإنتاج الاستهلاكي[1].

ومن هذه النتيجة كان هايك مطمئنا بأنّ هذه التقلبات لا تمثّل إلا عبورا مؤقتا نحو استعادة التوازن، إذ في الفترة التي ينخفض حجم الدخل والناتج والتوظيف في المراحل الدنيا من الإنتاج فإنّ المراحل العليا تشهد عكس ذلك، إذ يرتفع فيها الدخل والناتج والتوظيف، لكن الأسعار النسبية هي الكفيلة في نهاية الأمر بعلاج هذا التقلب بين الجانبين، وحينها ستكون مراحل الإنتاج قد تعددت وأصبح الاقتصاد أكثر إنتاجية[2].

وبالنسبة للمدخرين الذين أنقصوا من استهلاكهم سابقا سيكون بمقدورهم رفع استهلاكهم في هذه المرحلة، وبالتالي فالادخار وإنقاص الاستهلاك يمثل ثمنا للاستهلاك في مرحلة لاحقة.

2. تمويل الاستثمار عن طريق الجهاز المصرفي:

إن تمويل الاستثمار في المراحل العليا من الإنتاج اعتمادا على المصارف يجعل الأزمة تتخذ مسارا يختلف في بعض محطاته عن تمويل الاستثمار عن طريق الادخار، بحيث يفترض أن يبقى الميل الادخاري ثابتا، وترغب البنوك في تعظيم أرباحها فتقلل سعر الفائدة عن الكفاية الحدية لرأس المال، فيتجشّع المستثمرون إلى قبض الائتمانات واستخدامها في طلب السلع الاستثمارية التي ترتفع أسعارها، مما يحرّك منتجي السلع الاستثمارية إلى زيادة إنتاجها وطلب المزيد من الائتمان[3]، لكن المنتجين يزيدون في إنتاج السلع الاستثمارية بسحب جزء من عناصر إنتاج السلع الاستهلاكية لأنّ الاقتصاد في حالة التوظف الكامل، فيؤدّي ذلك إلى نتيجتين، أولاهما ارتفاع أسعار المنتجات الاستهلاكية، وثانيهما الإفراط في إنتاج السلع الوسيطية، بما يجعل الاقتصاد في أزمة تنفك بالعودة إلى إنتاج المواد الاستهلاكية التي أصبح سعرها مغريا على الاستثمار فيها[4]، ويعود التوازن حينها بالتصحيح الذاتي كما يطلق عليه هايك، أي بانتقال الموارد من المراحل العليا إلى المراحل الدنيا من الإنتاج.

غير أنّ الأزمة في هذا المسار تأخذ وقتا طويلا في الكساد، لأنّ عملية انتقال العوامل بين مراحل الإنتاج تستلزم زمنا معتبرا نظرا لكونها متخصّصة في مرحلة ما، أضف إلى ذلك أنّ المراحل العليا للإنتاج تكون قد أنتجت قدرا كبيرا من السلع الاستثمارية التي يقل الطلب عليها، فيحدث فائض عرض فتهوى أسعارها، وتجر معها خسائر وإفلاسات لمنتجيها.

---

[1] **المرجع السابق ذاته**، ص 51.

[2] جمال بوزيدي وعبد الرزاق بن عمارة، **تفسير الأزمة الدورية**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 2، 2018، ص 146.

[3] زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، مرجع سابق الذكر، ص 85.

[4] جمال بوزيدي وعبد الرزاق بن عمارة، **مرجع سابق الذكر**، ص 147.

نستنتج أنّ الإفراط في التمويل المصرفي بخفض معدل الفائدة دون معدل الفائدة الطبيعي عند هايك يقود إلى أزمة وتقلبات في الدخل والناتج والعمالة، لذلك كان هايك ممن يتحفّظ من تقوية قدرة البنوك على التوسع في الائتمان، لأنها تساهم في اختلال التلقائية التي يتم بها السوق في ضبط التوازن.

3. تفسيرات المدرسة النقدية للأزمات:

من أشهر روادها الاقتصادي الأمريكي الليبرالي ميلتون فريدمان (1912-2006)، وتعزو هذه المدرسة أسباب الأزمات إلى عوامل نقدية ترتبط بحجم النقود والائتمان وأسعار الفائدة، وكان النقديون يعيبون على من سبقوهم من محلّلي أزمة الكساد العالمي 1929 إهمالهم للعوامل النقدية، بل منهم من رأى أنّ أزمة السبعينيات كانت لعوامل نقدية لم يول لها المنظرون والميدانيون اهتماما.

وتمثّل دراسة فريدمان لتاريخ النقود في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1870-1960، أبرز دراسة أكدت وجود علاقة قوية بين الرصيد النقدي والكساد في تلك الفترة، ففي حال توسع عرض النقود يحصل انتعاش اقتصادي ويستمر هذا الانتعاش إلى مدى أقصى ويحدث التضخم في الاقتصاد، ويحدث الانكماش الاقتصادي حين ينكمش عرض النقود، ويستمر الانكماش إلى أدنى نقطة من الكساد[1]، وعليه فإنّ التقلبات والأزمات الاقتصادية أسبابها نقدية.

ويأخذ الوضع الاقتصادي مسار الأزمة في حال انكماش عرض النقود كما حدث في أزمة الكساد الكبير، فقد ارتفعت معدلات الفائدة فاندفع العموم والمستثمرون إلى المضاربات، مما أهلك الاستثمار وعطل الإنتاج وأبطأ الاستهلاك والطلب[2]، أما في أزمة السبعينيات التي بلغ فيها التضخم أعلى مستوياته فإنّ النقديين كانوا يحمّلون آثار ذلك الوضع للسياسات الكينزية التي دعت إلى تدخل الدولة وجرّ ذلك إلى عجز الموازنة العامة، ومن ثمّ نما عرض النقود رغبة في القضاء على العجز وحدث التضخم[3]، فلا بدّ إذاً من ضبط الإنفاق العام من ناحية، ولا بدّ من سياسة نقدية حازمة تضبط معدّلات الإنتاج الوطني الحقيقي إلى جانب طلب الأفراد على النّقود، وهنا يمكن لسعر الفائدة أن يلعب دوره الفعّال في امتصاص التضخّم.

ونخلص إلى أنّ الأزمة في تصوّر النقديين هي حدث ينجرّ عن السياسة النقدية التي تتدخل بها الحكومات، وأنّ اقتصاد السوق يملك من الآليات التي يجعل كل التذبذبات وعدم الاستقرار حدثا عابرا لا يتحول إلى أزمة إلا بتدخل الدولة، وبالتالي فعلاج الأزمات يتمثل أيضا في استخدام الآليات النقدية.

---

[1] **المرجع السابق ذاته**، ص 144.

2 سامي خليل، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**، مكتبة النهضة العربية، الكويت، 1994، ص 257.

[3] حسن قرنفل، **الشغل بين النظرية الاقتصادية والحركة النقابية**، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 2006، ص 134.

المبحث الرابع: الدّورات الاقتصادية للنّظام الرأسمالي العالمي– تفسيرات نظرية

إحدى أهمّ خصائص النّظام الاقتصادي العالمي تغيّره المستمرّ وعدم استقراره على حالة واحدة، فزمنيا يعيش الاقتصاد العالمي دورات اقتصادية ينتعش فيها ويبلغ ذروته؛ ثمّ ما يلبث أن ينحسر، فيبحث عن آليات الانبعاث من جديد فيحيى بها، وهو على هذا التغيّر منذ نشأته إلى انحساره النّهائي.

وإذا كان فهم النّظام العالمي يستوجب إضفاء البعد المكاني في التفسير، بالتعرّف على الهيكلة البنيوية وأدوار كلّ دولة في إطار النّظام الشّامل، فإنّ هذا الفهم سيكون قاصرا ما لم يأخذ بعين الاعتبار البعد الزّماني، وهي تلك الحالة المتغيّرة لوضع الاقتصاد بين التراخي والازدهار، والتي لا تنفصل عن العلاقة المكانية، إذ يتمّ التفاعل بين الوحدات المكانية وفقا للنقطة الزّمانية التي يكون عليها الاقتصاد، وإنّ أدوار كلّ وحدة منها لا تستقرّ على هيئة واحدة، بل تتحدّد بحسب التغيّر الدّوري للاقتصاد العالمي، وصحيح أنّ هذه الأدوار ذاتها تتكرّر لدى كلّ وحدة، لكنّ مدّة زمنية فاصلة تمرّ حتّى يعود الدّور ذاته للوحدة.

يحتاج فهم ذلك التغيّر الدّوري منّا أن نتعرّف على مفهوم الدّورة الاقتصادية ومراحلها، وأن نبحث عن طبيعة التفاعل بين الوحدات في كلّ مرحلة منها، وعن الاتّجاه الزمني العام للنّظام العالمي، وهو ما سيجري عليه العمل في هذا المبحث.

ولا شكّ أنّ الأزمة النّهائية للنّظام العالمي مرتبطة بتعقّد ظروف الاقتصاد في دورة ما، فلا بدّ من تحديد ملامح الأزمة وتقصّي الأسباب الموصلة إليها أيضا.

وسيسير موضوع هذا المبحث على ثلاثة مطالب، يتعرّض أوّلها لمفهوم الدّورة الاقتصادية تعريفا وخصائص وأنواعا ومراحل، وثانيها يستعرض أسباب حدوث الدّورات الاقتصادية وفقا للمدارس والنّظريات المختلفة، أما المطلب الثالث فيحدّد لنا الاتّجاه العام الذي يسلكه النّظام العالمي بناء على توظيف فالرشتاين لدورة كوندراتيف.

المطلب الأول: مفهوم الدّورة الاقتصادية

في عالمنا يسعى الجميع إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من أجل رفع النموّ وتحقيق مستوى مرتفع من توظيف عناصر الإنتاج، وبالرّغم من أنّ السّواد الأعظم من منظّري علم الاقتصاد يقرّون بأنّ هذا المطمح معياري، لا يتأتّى بالجملة لأيّ كان، فإنّهم يختلفون في تقدير أسباب التقلّبات الاقتصادية ومُدَدِها.

ومنذ القرن التّاسع عشر كان علم الاقتصاد يحاول الوصول إلى قاعدة نظرية تُقَنّن لتطوّر الاقتصاد وتحقيبه بين مراحل محدّدة، ومن الأسماء اللاّمعة في هذا الشأن نجد الاقتصادي الفرنسي كيلمنت جوغلار Clément Juglar (1819–1905)؛ والإحصائي الإنجليزي جوزيف كيتشين Joseph Kitchin (1861–1932)؛ والاقتصادي

النّمساوي جوزيف شومبيتر Joseph schumpeter (1883-1950)؛ وكذا الاقتصادي الرّوسي نيكولاي كوندراتيف Niolai Kondratieff (1892-1938)، وكلّ من هؤلاء حدّد مدّة الدّورة وتحلّياتها ومراحلها[1]، ولنا عودة إليهم.

وبعد الحرب العالمية الثانية انصبّ الاهتمام أكثر بتحديد أسباب التوسّع وكيفية الحفاظ عليه، وأسباب الرّكود وكيفية الخلاص منه، وقد أدّت النّظرية الكينزية دورا مهمّا في بناء النّظرية المعاصرة للتقلّبات الاقتصادية، وفسّرتها انطلاقا من الاختلالات الحادثة في الأسواق، وتمّ التفريق بين الدّورات الخارجية والداخلية[2].

والحقيقة أنّ الجهد العلمي في هذا الموضوع كبير جدّا، خاصّة بعد سبعينيات القرن الماضي إلى اليوم، حين تعقّدت الأمور الاقتصادية وعجزت بعض الأطر التقليدية عن تفسير التقلّبات التي تزداد تعقّدا مع التشابك والتغيّر المتسارع.

ومع الحجج القوية التي ساقها الاقتصاديون الذين يعتبرون أنّ الاقتصاد يتحرّك في دورة منتظمة أو شبه منتظمة، أي أنّ هذه الحركة يتعاقب فيها التوسّع والرّكود، فقد لاقت معارضة من اقتصاديين آخرين يعتبرون أنّ هذه التقلّبات ما هي إلاّ صدمات عشوائية، أي أنّها ليست إلاّ حالة عارضة، سببها أخطاء السياسات المالية والنقدية أو الأهواء والنّزوات السياسية، فلا يلبث أن يعود بعدها النّظام إلى مساره الطّبيعي[3]، فلا يمكن الرّكون إلى فترة اقتصادية واعتبارها قاعدة لفترة تتغيّر فيها المعطيات، وبالتالي لا يمكن التنبّؤ بها.

وإذا انطلقنا من فرضية أنّ الدّورات الاقتصادية واقع موجود وظاهرة صحية ملازمة للاقتصاد الرأسمالي؛ وهو ما نجد عليه أغلب المدارس الاقتصادية؛ فإنّنا سنصطدم أيضا باختلاف المفكّرين الاقتصاديين في تحديد عواملها ومسبّباتها، فهناك من يرجعها إلى الظروف المناخية، والبعض ينسبها إلى النّقص في الاستهلاك، والآخرون يرجعونها إلى تداعيات الابتكارات التكنولوجية، كما ينقسم أصحاب المدرسة الحديثة بين فرضية الإفراط في الاستثمار، وفرضية التقلّبات النقدية.

وأين نجد افتراضات فالرشتاين من ذاك كلّه؟ أو بالأحرى على أيّ المدارس استند؟ من اللاّزم قبل الإجابة عن هذا السؤال أن نتعرّف على مفهوم الدّورة الاقتصادية، وعلى مراحلها وأسباب حدوثها، ومن ثمّ سنتمكّن من ربط التقلبات وآثارها بالبعد المكاني للنّظام العالمي.

---

[1] مريم رحمون، **الخصائص الأساسية لدورة الأعمال الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013**، مجلة الإحياء، المجلد 16، العدد 1، ص 343.

[2] وفا عبد الباسط، **الدّورات الاقتصادية العينية والتفسير النيوكلاسيكي الحديث**، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 4.

[3] محمد الأفندي، **الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وصعود التمويل الإسلامي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، الأردن، 2018، ص ص 34-35.

أ- **تعريف الدّورة الاقتصادية:**

الدّورة الاقتصادية Economic Cycle أو دورة الأعمال Business cycle أو الدّورة التّجارية Trade Cycle ككلّ مفهوم أو ظاهرة تتعدّد تعريفاتها، ذلك لاختلاف المدارس الفكرية الاقتصادية، واختلاف النّظر إلى آثار الدّورة على متغيّرات الاقتصاد الكلّي ومدى شدّتها، وقد اخترنا مجموعة تعريفات منها:

- التعريف الأوّل: هي التغيّرات المتواترة في مستوى الأعمال والنّشاط الاقتصادي[1].
- التعريف الثاني: هي تلك المراحل المختلفة التي تجمع بين تقلّبات الأعمال فيما بين أزمتين، وتنطلق من الأزمة إلى الرّكود إلى الانتعاش إلى الأزمة من جديد، معبّرة بذلك عن التطوّر الدّوري للاقتصاد الرأسمالي[2].
- التعريف الثّالث: هي نوع من التّقلّبات المتواجدة في النّشاط الاقتصادي الكلّي للبلدان التي يتمّ تنظيم العمل فيها أساسا في إطار المؤسّسات، وتتألّف من توسّعات تظهر في نفس الوقت في عديد من النّشاطات الاقتصادية، تتبعها حالات عامّة من الرّكود والانكماش والانتعاش، والتي تندمج في مرحلة التوسّع القادمة، وهذه السّلسلة من التغييرات تكون متكرّرة وليست دورية[3].
- التعريف الرّابع: هي تقلّبات تصيب النّشاط الاقتصادي القائم على آليات السوق بصفة خاصّة، وهي تحدث في حجم الإنتاج ومستوى التشغيل والمستوى العامّ للأسعار، وتختلف عن بعضها من حيث المدّة والحدّة في التقلّبات[4].

وتعليقا على هذه التعريفات وغيرها؛ يتجلّى بوضوح أنّ هناك أركانا أساسية في تعريف هذا المصطلح تتمثّل في:

- أنّ الدورة الاقتصادية تقلّبات تحدث في متغيّرات الاقتصاد الكلّي.
- أنّ لهذه التّقلّبات صفة التّعاقب والترابط.
- أنّ أثرها هو التوسّع والانكماش، ففي التوسّع تغلب مؤشّرات التّعافي في النّمو والاستثمار وتوازن السّوق، وفي الانكماش يتّجه الاقتصاد إلى الضيق والتأزّم، وتسود مؤشّرات الكساد واختلال العرض ويتراجع الاستثمار.
- أنّها نمط سلوك منتظم أو شبه منتظم، بمعنى أنّها تتكرّر ويمكن التنبّؤ بها.

---

[1] Ruby Douglas, **The business cycle,** New Press**,** New York, USA, P 32.

[2] عدنان العذاري، **اكتشاف الدّورات الاقتصادية الأمريكية**، دار جرير، عمّان، الأردن، 2010 ص 14.

[3] عبد الحميد مرغيت، **دور سياسة المالية العامة في مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية في البلدان المصدّرة للسلع الأولية– تجربة الشيلي**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد: 04، العدد: 01، جوان 2018، ص 56.

[4] زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، مرجع سابق الذكر، ص 143.

ونخلص إلى هذه المحاولة لتعريف الدّورة الاقتصادية: "هي تقلّبات من التوسّع والانكماش؛ تتكرّر بشكل شبه منتظم، وتصيب الاقتصاد الكلّي لنظام ما، وتظهر آثارها في حجم الإنتاج والتشغيل والأسعار ومختلف عناصر السوق".

ب- مراحل الدّورة الاقتصادية:

مع اختلاف الدّورات الاقتصادية في المدّة والحدّة، فقد تكون إحداها طويلة وذات أزمة حادّة، وتكون الأخرى أقصر وأخفّ، فإنّها تتماثل في مرحليتها، فكلّ الدّورات الاقتصادية تتكوّن من مرحلتين أساسيتين هما التوسّع والانكماش؛ لكن يغلب بين الاقتصاديين أن يقسّموها إلى أربع مراحل هي: التوسّع؛ الرّواج؛ الرّكود؛ الكساد، وهي تتعاقب وفقا للشّكل 2:

الشكل 2: حدوث الدورة الاقتصادية وفتراتها

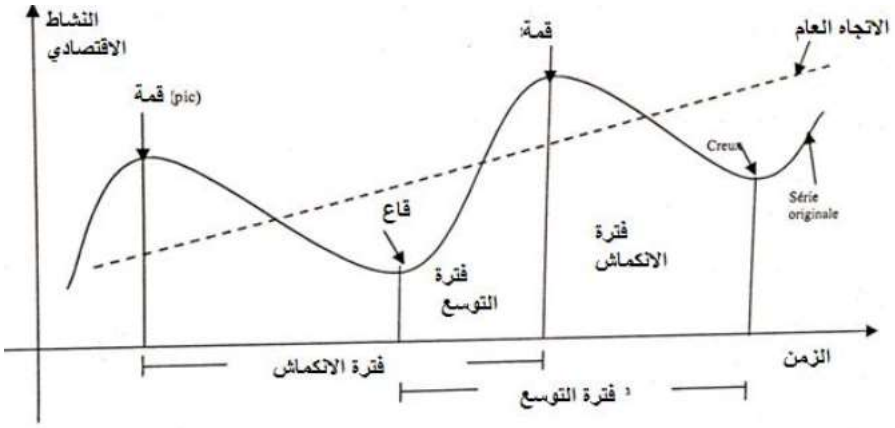

المصدر: أشواق بن قدور، **مرجع سابق الذكر**، ص 70.

1. **مرحلة التوسّع:** تعقب مرحلة الكساد، وتبدأ عندما تتغلّب قوى العرض (المنتجون) على العوائق التي تواجه تصريف منتجاتهم، ممّا يساهم في تحريك الإنتاج؛ وتخفيض كمّيات مخزونها بشكل تدريجي حتّى يصل إلى التّوازن بينها وبين حاجات الاستهلاك، ومن ثمّ يرتفع الطّلب تدريجيا؛ وينبعث النّشاط الاقتصادي من جديد[1]. كما يتّصل بهذه الخصائص ارتفاع متواصل للنّاتج الإجمالي العامّ، وتراجع البطالة إلى المعدّل الطّبيعي للاقتصاد، وارتفاع الأرباح لدى قطاع الأعمال، مع حركيّة في الدائرة المالية.
2. **مرحلة الرّواج: (القمّة)** تتميّز بالاقتراب من التشغيل الكامل للموارد (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) وبارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتزايد حجم الإنتاج الكلي بمعدل سريع، وتزايد حجم الدخل، كما يزداد في هذه المرحلة حجم الاستثمار، وترتفع نسبيا أرباح الفائدة في البنوك، وتسعى بعض

[1] أشواق بن قدور، **تطور النّظريات المفسّرة للدورات الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص 71.

الحكومات إلى سحب الفائض النّقدي في هذه المرحلة[1]، وبالعموم هي مرحلة مريحة ترغب كلّ الاقتصادات في المكوث فيها طويلا.

3. **مرحلة الرّكود:** وهي حالة تحوّل مسار النّشاط الاقتصادي عن قمّة رواجه وعودته إلى التّباطؤ، وإذا كان هذا التحوّل مفاجئا يطلق عليه الأزمة، أما إذا كان خفيفا فيسمّى تراجعا، ويشمل هذا التباطؤ مختلف قطاعات الإنتاج، حيث ينخفض الإنتاج وتقلّ عروض العمل، بل تشرف بعض الشّركات على الإفلاس فيتمّ تسريح العمالة، ويؤثّر ذلك في تراجع الدّخول والاستهلاك، وبالتّالي في انخفاض أرباح الشركات، كما تشهد الدائرة المالية ركودا حادّا[2]؛ حيث تتراجع الاستثمارات والإيداعات المصرفية، ويتّجه الناتج الإجمالي إلى الانخفاض.
4. **مرحلة الكساد: (القاع)** وهي الفترة الحرجة التي تتسارع الدّول إلى الخروج من عنقها الضّيّق، وكلّ خصائصها سلبية من تدنّي النّاتج الإجمالي أو اتّجاهه سلبيا، إلى كساد التجارة وارتفاع مستوى البطالة إلى أعلى مستوياتها، وانخفاض الطّلب الاستهلاكي عن الطّاقة الإنتاجية، وتقلّص أرباح الشّركات إلى أدناها، كما تنقبض حركية الدائرة المالية، إذ يتسبّب الذّعر التجاري في توقّف الإقراض لدى المصارف، وأحيانا تخفض البنوك الفائدة إلى أقلّ مستوياتها[3].

وغنيّ عن البيان أنّ المراحل المذكورة مرتبطة ارتباطا عضويا، إذ تتجمّع أسباب الدّخول إلى مرحلة خلال المرحلة التي تسبقها، ففي مرحلة التوسّع إلى القمة يتزايد الإنتاج ويترافق مع توظيف كامل أو شبه كامل للموارد، كما يتزايد المعروض النّقدي نتيجة التشغيل الكامل، ومن هنا تنشأ حالة التضخّم، فترتفع الأسعار ثمّ ينخفض حجم العمالة للمحافظة على الأرباح، ويسود الرّكود حينها، ثمّ ينسحب أصحاب رؤوس الأموال من السّوق فينخفض الناتج الإجمالي والطّلب الكلّي، وتستوي مرحلة الكساد، وعندها لا بدّ للأسعار أن تنخفض لانخفاض الطّلب الكلّي، ويتراجع التضخّم ومخزون السّلع، فيتشجّع المنتجون على زيادة كميات الإنتاج ويرتفع الطلب على العمالة، وتظهر مؤشّرات التعافي، وهكذا دواليك.

ج- أنواع الدّورات الاقتصادية:

شكّلت أعمال الاقتصاديين الأوائل الذين تخصّصوا في الدّورات الاقتصادية أهمّية بالغة في بناء الأسس التنظيرية لهذه الدّورات، ومع أنّهم اختلفوا في تقدير مدّة الدّورة، لكنّهم أثبتوا مُجمِعين أنّ هناك تماثلا بين الدّورات في تعاقب مراحلها. وتنسب الأنواع إلى صاحبها، وأشهرها ثلاثة، دورات كيتشين، دورات جوغلار، دورات كوندراتيف.

---

[1] كمال باصور، **فعالية السياسة المالية كآلية للحدّ من الدّورات الاقتصادية للجزائر في الفترة 2000-2012**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 03، جانفي 2015، ص 68.

[2] أشواق بن قدور، **مرجع سابق الذّكر**، ص 71.

[3] عدنان العذاري، **مرجع سابق الذّكر**، ص 28.

1- **دورات كيتشين:** Kitchin cycles وتسمّى بالدّورات الصّغرى، تنسب إلى الإحصائي الإنجليزي جوزيف كيتشين Joseph Kitchin الذي استعمل في 1920 سلاسل مالية ومؤشّرات للتّمييز بين دورات أساسية مدّتها 10 سنوات؛ تتكوّن من 3 دورات فرعية مدّتها 3 سنوات أو ما يزيد عليها بشهور[1]، وما يعنينا هنا الدّوراتُ الفرعية المسمّاة بالصّغرى، والتي تكفي مدّتها لرفع الشّركات لإنتاجها حين شعورها بتحسّن الوضع، فتستخدم رأسمالها وعمالتها كاملين، وبعد وقت معيّن تُغرِق السّوق بسلعها، ويقلّ الطّلب أمام العرض، فتنخفض الأسعار والجودة أيضا، وتكدّس السّلع، إلى أن تخفض الشّركات الإنتاج متربّصة لما يطمئنها على إعادة الكرّة.

وقد أكّدت دراسة كيتشين على اقتصاد بريطانيا والولايات المتّحدة خلال الفترة 1890-1922 صحّة هذه الدّورة، ونشر عمله في ورقة بحثية بعنوان الدّورات والاتّجاهات في العوامل الاقتصادية، وأوضح فيها أنّ السّبب الأساس في هذه التقلّبات يرجع إلى تخلّف وصول المعلومات إلى الشّركات من جانب، وإلى عوامل سيكولوجية تتعلّق بالمخاوف من المخاطرة الإنتاجية من جانب آخر[2]، وبالاختصار فإنّ دورة كيتشين داخلية تلعب فيها المتغيّرات المحيطة بالشّركات دورها.

2- **دورات جوغلار:** Juglar Cycles وتسمّى بالدّورات الوسطى أو دورات الاستثمار، وتنسب إلى كيلمنت جوغلار Clément Juglar الاقتصادي الفرنسي؛ الذي قام سنة 1862 بتحليل الأزمات الاقتصادية في كتابه "الأزمات التجارية والعودة الدورية لها في فرنسا وإنجلترا والولايات المتّحدة" ليحدّد عمر الدّورة بـ 7 إلى 10 سنوات، ويؤكّد أنّ الطّلب على السّلع لا يتحكّم فيه المتغيّر التقليدي المتمثّل في الحاجة فحسب، بل إنّ هناك أيضا عوامل أساسية مثل أسعار الفائدة، وأرباح المشاريع وتوقّعات المستثمرين في حلقة متواصلة بينها[3].

وقد ركّز جوغلار على الاستثمار كثيرا في دورته، وقد جاء بعده جوزيف شومبيتر Joseph schumpeter ليرتّب دورة جوغلار في مراحلها الأربعة (التوسّع، الأزمة، الكساد، الانتعاش) فوجد أنّ هذه المراحل تتماشى وحالة الاستثمار، ففي التوسّع ينجح المستثمرون في توجيه رساميلهم في المنتجات الحيوية، ويرتفع

---

[1] مريم رحمون، **مرجع سابق الذّكر**، ص 343.

[2] David Glasner and others, **Business Cycles and Depressions: An Encyclopedia,** Routledge Library, New York, USA, P 360.

[3] Daniele Besomi, **Clément Juglar and his centomporaries**, dans un livre: Pascal Bridel, et al, **Clément Juglar (1819-1905) : les origines de la théorie des cycles,** Librairie Dros Genève, Paris, France, 2009, pp 17-19.

الإنتاج وتنمو القروض، وفي الأزمة تتخبّط البورصة وتعلن الإفلاسات، أما في الكساد فيتراجع الإنتاج، ثم تتنفّس الاستثمارات في مجالات حيوية في مرحلة الانتعاش[1].

3- **دورات كوندراتيف:** Kondratieff cycles المسمّاة بالدّورات الطّويلة، وتنسب إلى الاقتصادي الرّوسي Nikolai Kondratieff، ضمّنها في كتابه الذي أصدره سنة 1926، بعنوان: دورة الموجة الطّويلة Long Wave Cycle، والذي يعتبر عملا متقنا ألهم من بعده تبصرة ثاقبة حول التقلّبات الكبرى على مستوى الاقتصادات المحلية والاقتصاد العالمي، وتمتدّ دورة كوندراتيف بين 50 و60 سنة، وتتكوّن من ثلاث مراحل؛ التوسّع والرّكود والكساد، تأخذ الأولى والأخيرة مدّة 20 سنة لكل منهما، والثانية مدّة 10 سنوات، وتسبب في حدوث الكساد الاقتصادي؛ إذ إنّ الطلب الفعّال لا يستطيع مجابهة العرض كما حدث إبّان الكساد العالمي الكبير في عام (1929-1933) والذي أصاب المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال العالمية سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة الأمريكية[2]. وهي ظاهرة ترتبط بالقفزات التكنولوجية، وتساعد على توليد دورات من السلوك السياسي، أو مطابقة بين الدّورات السياسية ودورات الركود والانتعاش الاقتصادي[3]. وتتحرّك هذه الدّورات بمتغيّرات أسعار الفائدة ومعدّلات الرّبح، ففي التوسّع تتوازن المنافسة بما يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار وارتفاع أسعار الفائدة جرّاء الطّلب المتزايد على رؤوس الأموال، وبسبب فائض العرض وانخفاض الطّلب تتراجع الأسعار وينخفض الاستهلاك، ويقلّ الطّلب على الأموال في مرحلة الرّكود، وتنكمش النّشاطات الاقتصادية ويقلّ الإنتاج إلى أن تظهر الإفلاسات في مرحلة الكساد.

هذا؛ وجادل كوندراتيف بأنّ هذه التّقلّبات تصيب كلّ قطاعات الاقتصاد، وقد عمد إلى التاريخ ليحدّد معالم زمنية لدورات سابقة في القرن 18 و19[4]، واستخدم لاحقوه معطياته لتحديد دورات القرن العشرين، وهو من استند إليه إيمانويل فالرشتاين ليستقي من افتراضاته التوجّه العامّ للنّظام العالمي، ولنا عودة إلى التفصيل في ذلك في مطلب لاحق.

ومع أنّ كوندراتيف استكمل عمله في عشرينيات القرن الماضي، وهو ما يعني بالبادئة اتّكال فالرشتاين على افتراضات قد لا تتّسع لتعقيدات اليوم، غير أنّه لابدّ من إدراك أنّ كلّ من لحقوا كوندراتيف لم يفنّدوا معطياته، بل

---

[1] رجاء الربيعي، **التحليل الفكري للدورات الاقتصادية**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد 12، العدد 7، ديسمبر 2012، ص 21.

[2] **المرجع السابق نفسه**، ص 11.

[3] محمد المومني، **الجغرافيا السياسية والجيوبولوتيكا في القرن الواحد والعشرين**، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2005، ص 40.

[4] **المرجع السابق نفسه**، ص 41.

بنوا عليها ووسّعوها أكثر وحيّنوا افتراضاته مع ترابط الاقتصادات الوطنية واتّساع السوق العالمية، فكوندراتيف بكتابه الدّروات الاقتصادية الرّئيسية نجح إلى حدّ كبير في تحديد المعالم الكبرى للدّورة الاقتصادية طويلة الأجل، وفتح عيون الاقتصاديين على الانتقال المرحلي وعلى التنبّؤ بتوقيت الرّكود ورصد أسباب التوسّع.

المطلب الثاني: النظريات المفسّرة للدّورات الاقتصادية

إنّ ظاهرة مهمّة مثل التقلّبات الاقتصادية من الطّبيعي أن تجد لها تفسيرات كثيرة جدّا، ففي التحليل الفكري للدّورات الاقتصادية تختلف المنظورات وتتجادل بشأن نقطة محورية هي **الأسباب الحقيقية** وراء حدوث التقلّبات وعدم استقرار الوضع الاقتصادي على وضعية واحدة مستمرّة، وربّما يزيد ترابط الاقتصادات وتشابكها في تعقّد الفهم والتفسير؛ ممّا يزيد من ظهور محاولات تفسيرية تنظيرية أخرى. وقد حاول الفكر الاقتصادي أن يقولب تلك النّظريات ويصنّفها، فكان البعض يصبّها بين النظريات الداخلية والنظريات الخارجية، والبعض الآخر بين نظريات التّوازن ونظريات عدم التّوازن، وتنطلق المقاربة في كلّ منها من تصوّر نقطة الاختلاف بين النّظريات، ولكن يبقى تفسير الأسباب المؤدّية إلى التقلّبات هو الفكرة العامّة المشتركة بين كلّ تلك النّظريات.

وإذا تناولنا هذه الأعمال من منظور الدّاخلي والخارجي؛ وجدنا أنّ الأسباب وراء الدّورات إمّا داخلية تتعلّق بآليات داخل النّظام الاقتصادي؛ تقف وراء تعاقب التوسّع والرّكود، وإمّا خارجية تتعلّق بظواهر خارج العملية الاقتصادية تؤثّر في استقرار الاقتصاد، ونجد إلى جانب هذين الصّنفين مجموعة من النّظريات الحديثة التي حيّنت النظريات الأولى ووسّعت إطارها لتناسب معطيات الساحة الاقتصادية لثمانينيات القرن الماضي وما بعدها. ولأنّ التفصيل في كلّ النّظريات في مثل هذا المقام أمر متعذّر؛ فقد اخترنا أهمّ تلك النّظريات بتفريعاتها، وسنتناولها بالترتيب وفقا للشّكل 3.

الشكل 3: النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية

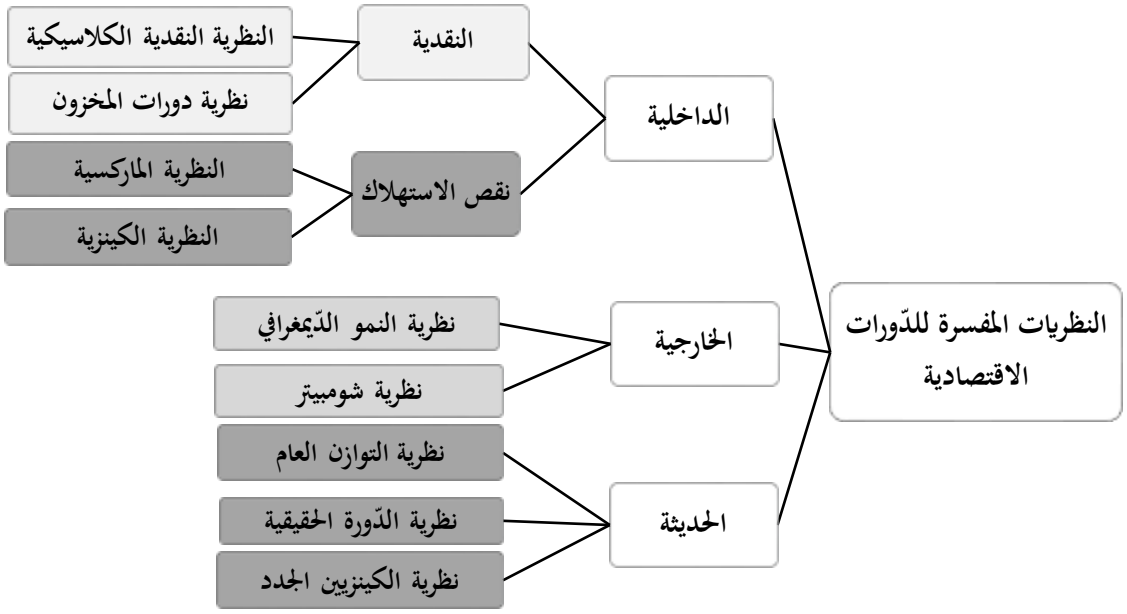

I. النظريات الداخلية:

وفقا لهذه النظريات؛ فإنّ في داخل أيّ نظام اقتصادي مجموعة من الآليات التي تلعب دورها في خلق تقلّبات دورية، ومن هذه النّظريات:

1- النظريات النقدية:

ترى هذه النظريات أن سبب الدّورات ناتج عن التوسّع والانكماش في المعروض النقدي الائتماني[1]، أي أنّ للسلوكات الخاصّة باستخدام النّقود وامتلاك السيولة من عدمها وآليات القرض أثرها المباشر وغير المباشر في التقلّبات، وأبرز الجهود التفسيرية انطلاقا من هذا التصوّر نجد:

أ- النظرية النقدية الكلاسيكية:

تسمّى أيضا بنظرية كمية النّقود، وهي من أولى المحاولات التي سعت لتفسير أسباب التقلّبات الاقتصادية؛ بإرجاعها إلى التوسّع والانكماش في النّقود والائتمان؛ والنقديون الكلاسيك يتّفقون على أنّ الجانب النقدي هو المسبّب الأساس لكلّ الأزمات الاقتصادية، أي خلف الدورات الاقتصادية، مع الإقرار بأنّ سلوك التّغيّرات في كمّية النّقود يتأثّر هو الآخر بتحرّكات المتغيّرات غير النقدية كالإنتاج والدّخل والاستخدام ومستوى الأسعار والفائدة وتوزيع الدخل والثروة[2].

وقد افترض الكلاسيك جملة من الفروض المتمثّلة في شروط المنافسة التامة في سوق السّلع والخدمات، واستبعاد الاكتناز، وأنّ حدوث الفائض غير وارد في ظلّ قانون ساي؛ أي أنّ العرض يخلق الطّلب، مع عدم حدوث البطالة، بمعنى أنّ المحافظة على التوازن يتمّ بآلية السوق، فسعر السوق هو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن على المديين القصير والطّويل، وأنّ التشغيل الكامل يحدث تلقائيا؛ فأصحاب المال يستمرّون في استخدام عوامل الإنتاج إلى الحدّ الذي تتكافأ فيه النفقة الحدية مع الإنتاج الحدّي[3].

وقد توصّل ريكاردو إلى أنّ هناك تناسبا عكسيا بين قيمة النّقود وكمية النّقود؛ وأنّ أيّ زيادة في كمية النّقود ستؤدّي إلى زيادة مماثلة في الأسعار[4]، ويفترض الكلاسيك أنّ النّقود المتداولة لدى الأفراد يشجّعهم على الإنفاق وشراء المزيد من السّلع والخدمات؛ وهو ما يدفع بالمنتجين إلى الإنتاج تلبية لهذا الطلب المتزايد؛ ويفضي ذلك إلى تنشيط حركة الاقتصاد. لكن يقع الاختلال في الأسعار وتحدث التقلّبات الاقتصادية بحالتين

---

[1] معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الكلّي**، دار الصّفاء للنشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، 2005، ص 135.

[2] محمد القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية؛ نظرة تحليلية قياسية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2011، ص 45.

[3] عادل عامر، **دور الدّولة في تحقيق التوازن الاقتصادي**، دار حروف منثورة، القاهرة، مصر، 2016، ص ص 41-42.

[4] محمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مرجع سابق الذكر، ص 440.

تلعب فيهما النّقود الدّور الأساس، فحين يزداد حجم النّقود بإفراط في أيدي الأفراد؛ فإنّ العرض الكلّي سيعجز عن تلبية الطّلب، ممّا يعرّض الاقتصاد إلى حالة التضخّم، والتي لا يُتغلَّب عليها إلاّ من خلال رفع حادّ للأسعار والعمل على امتصاص التضخّم وإعادة السّوق للتوازن، وفي الحالة الثانية إذا نقصت السيولة بين أيدي الأفراد فسيقلّ الطّلب الكلّي وتحدث فجوة انكماشية في النّشاط الاقتصادي، وتضطرب الأسعار وتتّجه نحو الانخفاض بأقلّ من حقيقتها، وبالتّالي فالتقلّبات الدّورية تحدث بفعل عدم التّوازن بين الإنتاج والنّقود.

هذا؛ وقد تطوّرت النّظرية النقدية الكلاسيكية كثيرا، من هذا التصوّر البسيط لتأخذ مناح جديدة كنظرية الأرصدة النقدية أو ما يطلق عليها معادلة كامبريدج المرتبطة بالاقتصاديين مارشال وبيجو، والتي أضافت على الكلاسيكية افتراضا مفاده أنّ الأفراد لا ينفقون كامل دخولهم، بل يرغبون دائما في الاحتفاظ بكمية من النّقود في صورة أرصدة نقدية حاضرة لمواجهة الظّروف الطارئة وتنفيذ المعاملات الجارية، وأنّ مستوى الأسعار يكون مستقرّا إذا تساوت الكمية المطلوبة من النّقود مع الكمية المعروضة[1].

ب- نظرية دورات المخزون:

أو ما تسمّى بنظرية هاوتري نسبة إلى الاقتصادي الإنجليزي Ralph George Hawtrey (1879-1975)، ووفقا لهذه النظرية فإنّ التقلّبات الاقتصادية تدار من طرفين أساسيين؛ البنوك التجارية ورجال الأعمال، بحيث تلجأ البنوك في فترة كساد الدّورة إلى تخفيض سعر الفائدة من أجل صرف الاحتياطي النّقدي لديها، بما يغري رجال الأعمال على الاقتراض بهدف رفع الإنتاج والمخزون السّلعي لديهم، وشيئا فشيئا تبدأ حركة توسّع تراكمية في الإنتاج والدّخل والإنفاق، تماشيا مع مزيد من الاقتراض من البنوك إلى حدّ توشك فيه الاحتياطات السائلة للبنوك على النّفاذ، فتلجأ إلى رفع أسعار الفائدة وتقييد حجم الائتمان، فيتقلّص الطلب على القروض، وبالتالي تقلّ القدرة على التخزين السلعي فتبدأ حلقة تراكمية من انخفاض الإنتاج والدّخل والإنفاق، وتكتمل الدّورة بالعودة ثانية إلى الكساد[2].

هذا يعني أنّ سبب الدّورة حسب هاوتري هو قلّة الادّخار وارتفاع معدّل الفائدة، وهو ما جعل هاوتري يشذّ عن قاعدة الاقتصاديين النقديين؛ والذين غالبا ما يحاولون إثبات أنّ حجم النّقود هو السبب في التحوّل من الكساد إلى الرّخاء أو العكس، فإذا تغيّر حجم النّقود أثّر في حجم الإنفاق النّقدي وبالتالي في مستوى النشاط الاقتصادي، في حين أنّ هاوتري يرى أنّ معامل التأثير أقوى في النقود الائتمانية والودائع المصرفية،

---

[1] محمد القطابري، **مرجع سابق الذّكر**، ص 42.

[2] عمر حسين، **مبادئ المعرفة الاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2000، ص 117.

أيّ أن التغيّر في التسهيلات المصرفية التي تقدّمها المصارف للقطاعات الإنتاجية هي المسؤول الرّئيسي عن التغيّرات الدّورية في الإنفاق الكلّي النّقدي وفي حجم المخزون، وأنّ التوسّع الائتماني يؤثّر بعلاقة طردية في المخزون السلعي.

2- نظريات نقص الاستهلاك:

وهي كلّ التأويلات النظرية لحدوث التقلّبات والدّورات الاقتصادية بسبب الاختلال في الاستهلاك، باعتباره المحرّك الأساس للدالة الإنتاجية، ومن بين أبرز النظريات الآخذة بهذه المقاربة:

أ- النظرية الماركسية:

وفقا للنظرية الماركسية؛ فإنّ الاقتصاد الرأسمالي يعجّ بالتّناقضات التي تجعله على الدّوام في تقلّبات وأزمات اقتصادية، ولعلّ أبرزها هو أزمة الاستهلاك المتدنّي النّاجمة عن التناقض بين الإنتاج والاستهلاك، إذ كان ماركس شديد الإيمان بأنّ الرأسمالي يستطيع بحكم امتلاكه الاحتكاري لوسائل الإنتاج أن يستغلّ العمّال ويسلب جزءا من إنتاجهم على شكل فائض القيمة، بما يؤدّي إلى انخفاض القوّة الشّرائية للعمّال[1]، وحيث إنّ مصدرَ ثراءِ الرّأسمالي هو فائض القيمة، وأنّ هذا الرأسمالي مهتمّ بتوسيع هامش الرّبح فإنّه يرى في مصلحته أن يضيّق الأجور حتّى يجعل من فائض القيمة -وبالتالي من الرّبح- أوسع حظّا[2]، وقد يتحقّق له هذا المغنم على المدى القصير، غير أنّ المنتجات التي ينتجها بحاجة إلى مستهلكين قادرين على شرائها، ومن هنا ينشأ التناقض والمشكل، لأنّ من بين المستهلكين للمنتجات العمّال، فعندما تخفت قدرتهم الشرائية يحدث التكديس، فيخسر الطّرفان معا، وتبدأ الأزمة انطلاقا من أزمة الاستهلاك المتدنّي.

كما يتّصل بهذه الأزمة ميول الرّأسمالي إلى شراء المزيد من وسائل الإنتاج حين يستوي له الرّبح الواسع، وهذا ما يمنحه الفرصة في الاستغناء عن اليد العاملة التي تعوّضها المكننة والآلات الأكثر تطوّرا، وهو ما يزيد لأزمة الاستهلاك المتدنّي لهيبا آخر، ذلك أنّ البطالة ستجعل من القدرة الشّرائية عائقا أمام حركية العملية الإنتاجية، فينحسر الاقتصاد وتحدث الأزمة[3].

ب- النظرية الكينزية:

تنتسب إلى جون مينارد كينز John Maynard Keynes (1883-1946)، الاقتصادي الإنجليزي الشّهير الذي سطع نجمه بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929، وهو من خالف الكلاسيك الدّاعين إلى ابتعاد

---

[1] رجاء الربيعي، **التحليل الفكري للدورات الاقتصادية**، مرجع سابق الذكر، ص 24.

[2] عبد الله البدراين ونجاح أبو الفتوح، **نظرية القيمة بين ابن خلدون ومفكري الاقتصاد التقليدي**، مجلة المنارة، المجلد 21، العدد 4، 2015، ص 178.

[3] رجاء الربيعي، **التحليل الفكري للدورات الاقتصادية**، مرجع سابق الذكر، ص 24.

الدّولة عن النّشاط الاقتصادي؛ بفكرته المنادية بزيادة الإنفاق الحكومي لتعويض النّقص الكبير في إنفاق القطاع الخاصّ، بما يرفع من القدرة الشّرائية التي اعتبرها المحرّك الأساس لدالة الإنتاج.

وحسب كينز؛ فإنّ أيّ اقتصاد غير قادر على استغلال الموارد المتاحة استغلالا فعّالا، خاصّة ما تعلّق باليد العاملة، فلا بدّ من تفعيل الطّلب الكلّي حتّى يتحقّق التوظيف المشروط في نقطة التوازن العامّ، وعليه؛ فإنّ كينز الذي عايش أزمة الكساد 1929 يركّز على ضرورة رفع الطّلب الفعّال من أجل القضاء على التحكّم في الأزمات الدّورية[1]، لذلك يدعو الحكومات إلى الحرص على إبقاء القدرة الشرائية حيّة.

كما أكّد كينز أنّ من أهمّ أسباب الأزمات القوانينُ النفسية التي لا تتبدّل، ومنها قانون ميل الناس إلى التوفير، فليس شرطا أن يؤدّي زيادة عرض النقد إلى زيادة موافقة في الإنفاق[2]، وهو قانون يجعل الاستهلاك يتأخّر عن نمو مجموع الدّخل الحقيقي، فلا بدّ من تدخلّ الدّولة لتنظيم مقدار الاستهلاك العام وتوسيع استخدام العمالة حتّى تتوازن القدرة الشرائية مع الإنتاج، ومن بين أهم الآليات التي تملكها الدّولة للتأثير السياسة الضّريبية.

ولقد أبطلت الكينزية أو بالأحرى أزمة 1929 افتراض النقدية الكلاسيكية بحيادية النقود، بحيث تبيّن أنّ تغيّرات النقود المتّصلة بإصدارات العملة والائتمانات وتغيّرات أسعار الفائدة من شأنها أن تؤثّر في الاقتصاد الحقيقي متمثّلا في الاستثمار والتشغيل والناتج الكلي، وحينما يكون الاقتصاد في مرحلة الانتعاش وفي قمّته تبلغ الكفاية الحدّية لرأس المال أعلى قيمها، ولكن بمجرّد الإحساس بأنّ العوائد المتوقّعة ستميل إلى الانخفاض فإنّ الكفاية ستتّجه نحو الانخفاض الحادّ والسريع حتّى مرحلة الكساد في قاع الدّورة[3].

أما عن الطلب الكلّي على النقود؛ فإنّه لا يعبّر عن الطّلب الكلّي الإنفاقي، ذلك أنّ الطّلب الكلّي على النقود يتحرّك عند كينز بدوافع ثلاثة هي: المعاملات، الاحتياط، المضاربة، وهي ليست كلّها مجالات إنفاقية بالضّرورة، فهناك نظام مالي يضمّ نوعين من الأصول، النّقود والسّندات، فالنقود تمثّل السيولة وتحقّق عائدا ضمنيا هو الشعور بالأمان والثقة في تنفيذ المعاملات والوفاء بالدّيون ومواجهة المتطلّبات الطّارئة، لكنّها لا تحقق عائدا نقديا، أما السّندات فهي أصل منخفض السيولة وطويل الأجل لكنها تحقّق عائدا نقديا[4]، هذا يعني أنّ كمّية النقود لا تعتبر المحدّد الأساس للطّلب الكلّي، بل يتحدّد الطّلب بمستوى الدّخل الذي يحدّد قدرة الأفراد على الإنفاق.

---

[1] لحسن دردوري والأخضر لقليطي، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018، ص 23.

[2] سعيد الحلاق ومحمّد العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية، عمّان، الأردن، 2011، ص 73.

3 Arnold Lutz, **Business Cycle Theory**, Oxford University Press, United Kingdom, 2002 – pp 56-58.

[4] أشواق بن قدور، **مرجع سابق الذّكر**، ص 76.

ونخلص إلى أنّ التقلّبات الاقتصادية وفقا لكينز تحدث بفعل تأثيرات داخلية عدّة، منها:

- ميول الأفراد إلى التوفير والاحتياط.
- تقلّبات الدّخل ومعدّلات الإنفاق.
- زيادة كمية النّقود بما يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار والتأثير في حجم الإنتاج.

II. النظريات الخارجية:

تبحث هذه النّظريات عن السبب الرّئيس للدورات الاقتصادية في بعض المتغيّرات والأحداث الخارجة عن النّظام الاقتصادي، كنموّ السكان والحروب والثّورات والعوامل السياسية واكتشاف الموارد الجديدة والاختراعات العلمية وغيرها، ونختار منها نظريتان: النمو الدّيمغرافي، والاكتشافات والاختراعات العلمية.

أ- نظرية النمو الدّيمغرافي:

ارتبطت هذه النّظرية بالاقتصادي السياسي الإنجليزي توماس مالتوس Thomas Malthus (1766-1834)، والذي ركّز على عامل مهمّ في الاقتصاد إلى جانب الإنتاج والتوزيع والتبادل، وهو نمو السكان وأثره في تطوّر الإنتاج، فقد لاحظ مالتوس أنّ السكان والموارد الغذائية يتزايدان، إلاّ أنّهما لا يتزايدان بالوتيرة ذاتها، ففي حين يميل السكان إلى النمو بمتتالية هندسية فإنّ الغذاء ينمو بمتتالية حسابية، وهو ما يسبّب الفجوة الكبيرة بينهما[1]، إذ تبقى أغلب المجتمعات التي تعرف نموا سكانيا كبيرا في أزمات اقتصادية متكرّرة، لأنّ اقتصادها غير قادر على استيعاب المزيد من السكان.

وقد أطلق على فكرة مالتوس قانون تناقص الغلّة، أي أنّ الغلّة وهي جزء من الإنتاج الاقتصادي ثابتة، والسكان وهم المستهلكون يتزايدون، وأنّ التوازن والاستقرار الاقتصادي يتحقّق بإدخال عوامل خارجية لإعادة التوازن بين السكان والموارد[2].

وقد لاقت نظرية مالتوس عن السكان مبكّرا انتقادات مختلفة، لكنها في واقع الأمر كانت ذات تأثيرات جلية في السلوك الديمغرافي، وهو ما نجده في المجتمعات الغربية عموما وعند الشرق في أنظمة دول مثل اليابان والصّين وكل من تبنّى سياسة تحديد النّسل أو تنظيمه، على خلفية التمكن من الاستقرار الاقتصادي، وسدّ باب الأزمات الناجمة عن النّمو الديمغرافي السّريع.

ب- نظرية شومبيتر للاكتشافات العلمية:

---

[1] بسام الجرايدة، **توحّش الضمير الليبرالي وسقوط الهيمنة الأمريكية**، دار مأمون للطباعة والنشر، عمّان، الأردن، 2012، ص 73.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 74.

يعتبر جوزيف شومبيتر الاقتصادي النّمساوي من الذين سخروا اهتماما بالغا للدّورات الاقتصادية، وقد أحاط بعمق بكلّ أعمال سابقيه في الموضوع كجوغلار وكيتشين وكوندراتيف، وزاد من ترتيب أعمالهم وتنظيمها أكثر، وأضاف بعض البصمات التي يهمّنا منها في هذا المحور سببان يقفان وراء التعاقب الدّوري الاقتصادي[1]:

1- التطوّرات العلمية والتكنولوجية؛ وهي عوامل ديناميكية؛ تغذّي عملية الإنتاج بابتكار الطرق والوسائل والكيفيات والأشكال والأنماط والسّلع والإضافات الحديثة، وتخصّب الإنتاج وتفتح له آفاقا واسعة ومجالات جديدة.

2- تمويل تلك الابتكارات وتوسيع النشاط الائتماني في صالحها، وهو ما يخرجها من دائرة البحث والعلم إلى دائرة الإنتاج والاقتصاد.

ولأنّ الاقتصاد الرأسمالي بحاجة إلى إبداع متواصل من أجل ضمان مجالات حيوية تتجسّد فيها الأرباح، فإنّه لا ينفصم عن المجال العلمي والتكنولوجي، غير أنّ هذه الابتكارات والإبداع لا تتقيّد بوتيرة مستقرّة، فهي تتركّز في فترات زمنية وتزدحم فيها، ثم يغيب الابتكار فترات ثمّ يعود، وهو ما يعرّض الإنتاج والاقتصاد الكلّي للتوسّع والرّكود.

كما أنّ التموّج ينتج أيضا بسبب عدم قدرة السوق على استيعاب الاختراعات الجديدة المزدحمة عليه، لأنّ كمية السلع تستلزم طلبا وقدرة موازية، وهو ما لا يتحقق دائما، فيخور الإنتاج مع الزّمن فالرّبح المتوقّع يتدنّى شيئا فشيئا.

وقد عمد شومبيتر إلى الموجات الطّويلة التي حدّدها كوندراتيف في القرن التاسع عشر والعشرين ليثبت اقتران التقلّبات الاقتصادية بالتغيرات التكنولوجية[2]، وافترض أنّ الرأسمالي الناجح هو من يتوخّى الآثار السلبية للتقلبات، بإحياء قدرته الإبداعية في ابتكار متواصل يديم له وجوده واستقراره، أو يخفّف عليه وطأة الرّكود ويعظّم من أرباحه في فترة التوسّع، وهذا الرأسمالي الذي تعوّل عليه الاقتصادات الفعّالة.

III. النظريات الحديثة:

إنّ المعطيات الجديدة التي فرضتها التطوّرات المختلفة في الاقتصاد العالمي منذ سبعينيات القرن الماضي؛ ساهمت في ظهور نماذج تنظيرية جديدة حاولت تحيين النظريات السابقة في تفسير أسباب وحركية الدّورات الاقتصادية، وانطلق غالبها من عقلانية المؤسسات وعموم المستهلكين والأعوان الاقتصاديين، واهتمّت

---

[1] رجاء الربيعي، **التحليل الفكري للدورات الاقتصادية**، مرجع سابق الذكر، ص 20.

[2] Narkus Sarunas, **Kondratieff**, **N**. **and Schumpeter**, **Joseph A**. **long-waves theory**, **Analysis of long-cycles theory**, University of Oslo Publication, Oslo, Norway, May 2012, P 6.

بالبحث عن الأسباب داخل الهيكل الاقتصادي، ومن أبرز تلك النظريات: نظرية التّوازن العام، نظرية الدّورة الحقيقية، نظرية الكينزيين الجدد.

1- نظرية التوازن العام:

بعد أزمة السّبعينيات من القرن العشرين شهد التنظير محاولات جمّة لتفسير أكثر عمقا وفهما، واعتمدت أغلب المحاولات على فرضية العقلانية المثلى للمؤسسات والعائلات وتظهر وجود تقلبات مرتبطة بالاقتصاد نفسه، وتمّ إحياء النظرية الكلاسيكية وتحيينها لتفسّر الدّورات الاقتصادية من خلال إيجاد نماذج للتوازن العام، وتقوم فكرة هذه النّظرية على ما يلي من النّقاط:

- تعتمد هذه النظرية على التوازن العام كأساس لرؤيتها للاقتصاد بوصفه أساسا في حالة توازن، وبأسعار وأجور تتّسم بالمرونة في فرادى الأسواق، وأنّ الانحرافات تختفي عن التوازن بسرعة، أي أنّها تنحلّ بنفسها[1].
- الأعوان الاقتصاديون يتصرّفون بعقلانية في مواجهة الصّدمات التي تعترضهم، ولهم توقّعات رشيدة[2].
- لا يملك الأعوان الاقتصاديون معلومات مستفيضة عن التقلّبات والأسعار.
- النّقود تحتلّ مكانة مركزية في الدّورة الاقتصادية.

وانطلاقا من هذه الافتراضات؛ فإنّ الاقتصاد يعرف استقرارا مستمرّا، ما لم يصطدم بالتقلّبات النقدية العشوائية التي تتدخّل بين الإنتاج وقيمه، ذلك أنّ العقلانية التي تصطبغ بها الفواعل والتفاعلات وسط السوق تجعل من الأسعار تعرف استقرارا وتوازنا، فالمنتجون يخضعون لعقلانية قانون العرض والطّلب؛ ولا يملكون غير معلومات السوق، فلا يميلون إلى التلاعب بالأسعار، بما يجعل الوضع مستقرّا، وإذا حدثت الصّدمة النقدية يتسبّب ذلك في ارتفاع الأسعار وفقدان التّوازن العام، ومن ثمّ يحدث الكساد ثمّ التوسع.

2- نظرية الدّورة الحقيقية:

ظهرت من خلال أعمال جمّة في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، راجت فيها مدرسة شيكاغو الاقتصادية، وهي من نماذج الاقتصاد الكلّي التي تميل إلى حساب تقلّبات الدّورة الاقتصادية عن طريق الصّدمات الحقيقية لا النقدية، وهذا يعني أنّ المتغيّرات الاسمية كالأجر النقدي والكتلة النقدية ومستوى

---

[1] جانيت ستوتسكي، **شخصيات اقتصادية**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2014، على شبكة الأنترنيت: https://books.google.dz/books?id=1NgrBQAAQBAJ&pg تمّ الاطّلاع عليه يوم: 2020/10/01.

[2] أشواق بن قدور، **مرجع سابق الذّكر**، ص 77.

الأسعار وغيرها ليس لها أيّ تأثير على المقادير الحقيقية كالإنتاج والعمالة، وتجد تقلبات هذه المتغيّرات الحقيقية سببها في متغيّرات حقيقية كإجراءات السياسة المالية، أو التغيرات في تقنيات الإنتاج[1].

فلم يقبل روّاد الدّورة الحقيقية بتدخّل الحكومة في السياسة النقدية، بل كانوا يدعونها إلى تنظيم السياسة الهيكلية عامّة للوقاية من الصّدمات السلبية التي تضرب الاقتصاد، ويدعونها إلى تسخير الصّدمات الإيجابية في تنشيط الاقتصاد، ومن أبرز هؤلاء الرّواد كيدلاند Finn Kydland وبلوسر Charles plosser وبريسكوت Edward Prescott، وبالرّغم من التماس نقاط الاختلاف بينهم وبين غيرهم من الرّواد إلا أنّه بالإمكان تحديد ما يجمعهم من الافتراضات، منها ما تمّ جمعه من مقال مشترك بين كيدلاند وبريسكوت[2]:

1- الاقتصاد الحقيقي أو العيني هو المعيار الأساس للحكم على وجود التقلّبات وعلى التحكّم بها.

2- تتحرّك الدّورة الاقتصادية في الاقتصاد الكلّي، ومن ثمّ فالنّماذج التنظيرية ينبغي أن تأخذ في الحسبان كلَّ ما من شأنه أن يؤثّر في الاقتصاد من عوامل خارجية.

3- الأزمة والتقلّبات الاقتصادية لا تنبع إلاّ من صدمة خارجية مثل الابتكار، وليس من صدمة نقدية.

4- هناك تغيّرات يمكن أن تتلقّاها عوامل أساسية في الاقتصاد من قبيل التقنيات المتوفّرة؛ ومدى التوفير؛ وتخصيص الموارد للاقتصاد؛ والميل الاستهلاكي.

5- النقود ليس لها أثر في الاقتصاد.

6- الصّدمات متنوّعة، يمكن أن تحدث في مستويات الإنتاج، ويمكن أن تحدث في النّفقات العمومية.

7- الصّدمة قد تكون إيجابية؛ إذا حدث التضاعف الإنتاجي بما يساهم في رفع الأجور الحقيقية؛ ويشجّع العمّال على المزيد من العمل؛ وينشّط الطّلب؛ ويؤدي إلى الزيادة في حجم الإنتاج والاستثمار وتعظيم العوائد.

وقد اقترح منظّرو الدّورات الحقيقية نماذج اقتصادية كلية تطبيقية تبيّن التطوّر الدّوري للاقتصاد، وحاولوا أن يجمعوا في كلّ نموذج مقترح بين متغيّرات يرونها الأساس: دالة الإنتاج، دالة المنفعة، معادلة تراكم رأس المال، وأضافوا لها مجموعة من القيود للحفاظ على التوازن، بمعنى أنّ التفاعل الإيجابي مع التقلّب الاقتصادي يجب أن يأخذ بالحسبان تنظيم السلوك بين استمرار الإنتاج وتراكم رأس المال وتوسيع المنفعة، غير أنّ ذلك لا يتأتّى إلاّ

[1] مجموعة مؤلفين من المعهد البيلوغرافي الألماني، **الاقتصاد اليوم كيف يعمل اليوم؟** ترجمة: هاني صالح، مكتبة العبيكان، الرّياض، السعودية، 2008، ص 231.

[2] Kydland finn and Prescott Edward, **Business Cycles: Real Facts and a Monetary Myth**, Review of the Federal Reserve Bank of Minneapolis, Vol. 14, No. 2, Spring 1990, Minneapolis, USA, PP 7-9.

بقيود توجّه الأعوان الاقتصاديين، لكنها تحدّ من الآثار السلبية للتقلّب الاقتصادي، وهي قيود المداخيل والإمكانيات الإنتاجية[1].

3- نظرية الكينزيين الجدد:

بعد أن تعرّضت الكينزية إلى انتقادات مختلفة خاصّة بعد أزمة السّبعينيات العالمية، عادت أفكارها في التسعينيات خاصّة، وحاولت أن تجاري الاكتساح الفكري لنظرية الدّورة الحقيقية، فأدخلت إلى الحسبان شيئا من عقلانية الأعوان الاقتصاديين وبعضا من فرضيات النظرية الاقتصادية الجزئية، مع الاحتفاظ بالأفكار الأساسية لكينز من قبيل دور الدّولة في الأزمة، وتأثيرات النقود، وغيرها.

على أنّ الكينزية عادت بأوجه مختلفة، تعكس التغيّرات الجديدة المعقّدة في الاقتصادات المحلية والعالمية، وإذا اخترنا منها نظرية الكلف الصّغيرة فستتجسّد بعض المعالم الحديثة لتصوّر الكينزيين الجدد لأسباب حدوث الدّورات.

ينطلق روّاد هذا التوجّه من أنّ التغيّرات في الأسعار، التي تُعدّ في بعض الأحيان طفيفة، تؤدّي إلى تغييرات كبيرة في الناتج الحقيقي، وفي التوظيف، ورفاهية المستهلك، عندما تعتبر كلّ العوامل الأخرى ثابتة[2].

وتنشأ الكلف الصّغيرة عند تعديل رجال الأعمال لخطط إنتاجهم، وحيث إنّهم لا يمانعون في إضافات بعض التعديلات على منتجاتهم بما يرفع من كلفتها بشكل طفيف، وهم لا يملكون كلّ المعلومات عن السوق، فهم يتصوّرون أنّهم يغامرون بحذر، فإنّ سعر السلعة إذا لم يتحرّك بما يغطّي الكلفة الحديثة فإنّ تراكم الفارق الربحي الضائع بعد التعديل سيسوق على المدى البعيد إلى تقلّب اقتصادي[3].

هذا يعني أنّ الكلف الصّغيرة مسؤولة عن جانب من جوانب دورات الأعمال، وأنّ الكينزيين الجدد على عكس ما يعتقده الكلاسيكيون الجدد؛ حيث يرى الكينزيون أنّ دورات الأعمال تنشأ بسبب ثبات الأسعار، في حين يتصوّر الكلاسيكيون الجدد بأنّ الدّورات نتاج التحوّلات في العرض والتي تنشأ بشكل أساس من الصّدمات التكنولوجية.

هذا؛ وقد تمّ تكوين نماذج عدّة من بينها نموذج التوازن العام الديناميكي العشوائي المسمّى اختصارا DSGE بين الاقتصاديَيْن وودفورد Michael Woodford وروتيمرج Julio Rotemberg، اللّذين حاولا في نموذجهما

---

[1] أشواق بن قدور، **مرجع سابق الذّكر**، ص 78.

[2] جواد كاظم البكري، **دورات الأعمال في المدرسة النمساوية**، مجلة الغري للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 2، العدد 9، ص 160.

[3] **المرجع السابق نفسه**، ص 160.

تفسير الظواهر الاقتصادية، مثل النّمو الاقتصادي ودورات الأعمال وتأثيرات السياسة الاقتصادية من خلال النماذج الاقتصادية القائمة على تطبيق نظرية التوازن العام ومبادئ الاقتصاد الجزئي، وأرشدا إلى توسيع النظر إلى الوكلاء والأعوان الاقتصاديين وتحقيق الترابط بينهم وعدم تقييد التمويل[1].

وفي خاتمة هذا المطلب نستنتج أنّ في النّظام الرأسمالي ميكانيزمات تجعله يتحرّك في دورات وتقلّبات متعاقبة، ولعلّ أهمّها:

1- أنّ إشباع الحاجات في ظلّ نظام السّوق ليس له حدود، وهو ما يحفّز على المضيّ في الإنتاج بما يخلّفه من اختلالات.

2- ما يزيد من أهمية الأسعار في تنظيم السوق والإنتاج أنّ الغرض الأساس للاقتصاد الرأسمالي هو الرّبح، وهو ما يجعل الإنتاج مستمرّا دون اعتبار احتياجات السوق، وبالتالي تنتج التقلبات من التناقض بين القدرة الإنتاجية والاستخدام الكامل للموارد المتاحة.

3- فقر المنتج إلى المعلومات عن حجم السوق وعن الطّلب الكلّي، لذلك تحدث الاختلالات بين العرض الكلّي والطّلب الكلّي.

4- الاعتماد على النّظام النّقدي يوفر القدرة على إيجاد السيولة بيسر، أي زيادة المعروض النقدي، غير أنّ ذلك يترتّب عليه تقلّبات كثيرة منها: انخفاض أسعار الفائدة؛ التضخّم؛ البطالة، وغيرها.

5- صعوبة تحقيق التوازن بين القدرة على الإنتاج والقدرة الشرائية للمستهلك، فعادة ما يميل الرأسمالي إلى مضاعفة الإنتاج إلى حدّ التكديس، ما يصحبه تقلبات في الأجور والبطالة والتضخّم وانخفاض الاستثمارات.

المطلب الثالث: دورة كوندراتيف ودور الممارسات الاحتكارية فيها

تمّ تخصيص هذا المطلب للتفصيل أكثر في دورة كوندراتيف، والتي اعتمد عليها إيمانويل فالرشتاين في تفسير البعد الزماني للنظام الرأسمالي العالمي، مفسّرا أسباب حدوثها والتداول بين مرحلتي التوسع والانكماش بالممارسات الاحتكارية وشبه الاحتكارية التي تقوم بها المراكز الصناعية في النظام الرأسمالي العالمي.

ونيكولاي كوندراتيف Nicokai Kondratieff (1892- 1938) هو العالِمُ الاقتصادي السوفياتي الذي اغتصبت آلة الإعدام الستالينية مسيرته الحياتية والعلمية[1]، وهو من تحمّس لمشروع لينين المعلن عنه سنة 1921

[1] عراقي الشريبني وولاء محروس، **استخدام نماذج التوازن العام العشوائية الديناميكية في تحليل السياسة النقدية**، ورقة بحثية ضمن أعمال المؤتمر السنوي 48 للإحصاء وعلوم الكمبيوتر وبحوث العمليات، معهد الدّراسات والبحوث الإحصائية، 23-26 ديسمبر 2013، ص ص 2-3.

المسمّى بالسياسة الاقتصادية الجديدة؛ واختصارا بـ: NEP، على خلفية التحريرات التي أدخلها لتنشيط الاقتصاد السوفياتي. وقد سطع نجمه في أكاديمية موسكو الزراعية بداية من عام 1920[2]، ومن بصماته آنذاك كتابه الشهير "الأمواج الطويلة في الحياة الاقتصادية" الذي أكمله عام 1926؛ وقد بدا كوندراتيف ضليعا في مجال الدّورات الاقتصادية إلى أن انتسب نوع منها إليه[3]، وقد أعطى كتابه دورة الموجة الطّويلة The Long Wave Cycle لمعظم الاقتصاديين أمثال جوزيف شومبيتر Schumpeter دفعة قوية لفهم وتفسير أعمق وأدقّ للدّورات الاقتصادية، وعلى أعماله استند فالرشتاين لدراسة الأبعاد الزمانية للنّظام العالمي.

1- مدّة دورة كوندراتيف:

علاوة على ما تقدّم في المطلب الأوّل من الحديث عن دورات كوندراتيف في سياق تحديد أنواع الدّروات الاقتصادية، فإنّ تسمية موجات كوندراتيف بالطّويلة يرجع إلى عدد سنواتها (50 إلى 60 سنة) مقارنة بدورات جوغلار وكيتشن، لكن كيف تحدّدت هذه المدّة عند كوندراتيف؟

لقد حدّد كوندراتيف عُمر الدّورة استنادا إلى التاريخ الاقتصادي الحديث لغرب أوروبا، فقد تتبّع تحرّكاته وتقلّباته وأزماته ليجد ثلاث دورات طويلة الأجل؛ ارتبطت كلّ منها بموجة اكتشافية أو اختراعية، وقد بدأت أولاها سنة 1789؛ وامتدّت ستّين سنة، أمّا ثانيها عام 1849 وامتدّت سبعا وأربعين سنة، وثالثها ابتدأت عام 1896؛[4] وامتدّت إلى أواسط الأربعينيات من القرن العشرين، أي خمسين سنة ونيّفا[5]، أما ما يليها من الفترة فقد وقع بعد وفاة كوندراتيف، وانطلاقا من أفكار مختلف الاقتصاديين الذين اعتمد عليهم فالرشتاين -كما سيتّضح في المطلبين اللاّحقين- فإنّ رابع دورة كوندراتيفية امتدّت من سنوات 1950؛ وشهدت انكماشا حادّا في أواسط السبعينيات؛ ولا تزال قائمة في القرن الواحد والعشرين، وهي تشهد أزمة خانقة، ومع أنّها تشهد دورات من نموذج كيتشن وجوغلار أي صغرى ووسطى؛ إلاّ أنّ تجدّد التوسّع لدورة كوندراتيف لم يحدث في ظلّ الأزمة.

إذاً، فقد تحدّدت مدّة دورات كوندراتيف بناء على دورات سابقة، ويبقى السؤال الوارد: هل مدّة الدّورة الاقتصادية ثابتة؟ يرى فالرشتاين أنّ طول الدّورة يتوقّف على الإجراءات التي تتّخذها الدّول من أجل أمرين؛ تفادي الوقوع في مرحلة الرّكود، وتحقيق التعافي منها حين تدخل إليها؛ بإبداع صناعات جديدة متقدمة يمكن أن

---

[1] ألكسندر كلوجه، **ثقب الألواح الصلبة؛ 133 حكاية سياسية**، ترجمة: البعلي محمد، دار صفصافة للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2014، ص 85.

[2] Leonid Grinin, **Kondratieff s Mystery**, in the book: **Kondratieff Waves, Dimensions and Prospactes at the Dawn of the 21th Century**, edited by: Leonid Grinin and others, Uchitel Publishing House, Volgograd, Russia, 2012, p 7.

[3] Narkus Sarunas, **Op. cit**, p 4.

[4] فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدّد نفسها**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص 456.

[5] محمد المومني، **مرجع سابق الذّكر**، ص 41.

تحفّز على مرحلة جديدة من التوسّع[1]. هذا يعني أنّ بالإمكان أن تتجاوز الدّورة تلك المدّة وقد تقلّ عنها، وأنّ للقدرة الإبداعية دورها الكبير في عمر الدّورة، مع أنّ هذه القدرة عند فالرشتاين ستخفت لا محالة في الجولة النّهائية فتطول مدّة الدّورة.

2- الاحتكار آلية التوسّع:

يلتقي فالرشتاين مع كوندراتيف وجوزيف شومبيتر في أنّ التوسّعات المرحلية في الدّورة الاقتصادية ترتبط بظهور مجال إنتاجي احتكاري، وهو ما يخصّب عملية تراكم الأموال من خلال امتصاص فائض القيمة الإنتاجية وجرّها من المحيط نحو المراكز، وعملية الامتصاص هذه يسمّيها فالرشتاين بالتبادل غير المتكافئ، ويسير المنحى تصاعديا ما دامت الصّناعات المتقدّمة قادرة على تحقيق ربح أوسع، ويسود حينها عدة مظاهر للتوسّع: منها استمرار تراكم رؤوس الأموال الناجمة عن الرّبح؛ خلق مزيد من فرص العمل؛ معدّلات أعلى للأجور[2] ؛ سيادة رخاء عام ... إلخ.

وبالعودة إلى الدّورات التي حدّدها كوندراتيف نجد اقتران كلّ منها بمجال صناعي متقدّم، ففي الموجة الأولى المبتدئة سنة 1789 انتعشت المراكز الأوروبية للاقتصاد العالمي بموجة النّسيج والآلات والسّفن التجارية، ومع أنّ هذه الموجة لم تتوزّع على غرب أوروبا بالقوّة ذاتها، فقد كان لإنجلترا الحظّ الأوفر والحصة المثلى، لكن سرعان ما انتقل هذا المجال الحيوي إلى دول مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا وغيرها، ولما كانت دورة 1849 تمّ التوسّع بقوّة في مجال السّكك الحديدية وإنتاج الصّلب، وفي الدّورة الثالثة المبتدئة سنة 1896 ظهرت مجالات حيوية جدّا، هي قطاعات النّفط والسيارات والكهرباء والكيمياء، والتي أحيت القوّة المركزية واتّسع فيها مراكز الاقتصاد العالمي لتضمّ إلى جانب الدول الأوروبية الولايات المتحدة الأمريكية، وقاد التنافس الشرس حينها إلى الحرب العالمية الأولى ثمّ الثانية، ثمّ ارتبطت موجة 1950 بمجالات حديثة من النّفط ومعالجة المعلومات والبرمجة وغيرها[3].

والسّبب الأساس الذي يجرّ هذا الرّخاء إلى الضّيق هو زيادة عدد المنافسين في إنتاج الصّناعات المتقدّمة، وهو ما يؤدّي إلى نتيجتين: تضييق الرّبح بسبب المنافسة في الأسعار؛ وتراكم المنتجات غير المبيعة بسبب ارتفاع الإنتاج على الطّلب الحقيقي، وهما نتيجتان تُفشِلان الطّلب بالضّرورة بما يدفع إلى خفض الإنتاج وما يترتب عليه من ارتفاع البطالة، وأحيانا نقل الإنتاج إلى مناطق شبه المحيط التي تعرف أجورا أدنى من المركز، ويسير المنحنى نزولا في كلّ مظاهره.

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النّظم الدّولية**، ترجمة أكرم علي حمدان، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2015، ص 52.

[2] Stephen Terniyk, **K-Periodicity, Space-Time Structures and World Economics**, in the book: Leonid Grinin and others, **op. cit**, p 79.

[3] محمد المومني، **مرجع سابق الذّكر**، ص 41.

والعودة طبعا إلى دورة جديدة –أي إلى مرحلة توسّع– تستلزم وجود مجال احتكاري جديد، ولا شكّ أنّ العلم في تطوّر مستديم، وما دامت المراكز تسيطر على أدقّ البحوث والاكتشافات والاختراعات وتستقطبها إليها، فإنّها لن تدّخر جهدا في دعم كلّ المبادرات التي من شأنها أن تُبقِيَ لديها احتكارات متجدّدة. ولكن هل لهذا المسير من نهاية؟ من الخطأ؛ بل من الصّعوبة بمكان أن نتكهّن بنضوب قوّة العلم وعقمه يوما، لكن هناك ما يؤشّر إلى أنّ توظيف العلم والتكنولوجيات الحديثة لن يكفل وحده للنّظام العالمي خروجه من الأزمة النّهائية التي يعيشها، وهو ما يدلّ عليه التوجّه العام للنّظام الرأسمالي.

الفصل الثاني: النّظام الرأسمالي العالمي وأزماته الاقتصادية

مقدمة الفصل الثاني:

لقد أدّى التشابك والترابط الاقتصادي والعولمي الذي يشهده العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية –وأكثر في ظلّ النظام العالمي الجديد، أدّى إلى مزيد من تعقّد الظواهر الاقتصادية والسياسية، وانبرت الجهود الفكرية والأكاديمية المختلفة؛ محاوِلةً الوصول إلى قاعدة تنظيرية متينة لفهم هذه الظواهر وتيسير مسار التنبّؤ بمستقبلها، ومع أنّ لكل النظريات جذورا فكرية متّصلة بمذاهب واتجاهات وتيارات قد يكون بعضها تقليديا وقد يكون الآخر حديثا، فإنّ الأطر والمفاهيم قد شهدت تحديثا متواصلا يتماشى مع إيقاع التغير الاقتصادي والسياسي. وفي أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة فقد أفرز هذا الترابط مفاهيم مختلفة تعبّر عن رؤى متضاربة في قراءة الأوضاع، فبين الدولي والعالمي والعولمي نجد حدودا فاصلة تفرضها الدلالات التي تحملها كل أدبية منها. وفي هذا الفصل من دراستنا نتبيّن ماهية النظام الرأسمالي العالمي وفقا لما يطرحه المفهوم العام ووفقا لما تطرحه نظرية النظام العالمي الحديث، التي يعد إيمانويل فالرشتاين أبرز روادها. ومن ثمّ نتمكن من تبيّن أزمة هذا النظام الرأسمالي العالمي في مقاربة فالرشتاين من حيث مظاهرها وأسبابها.

ويتمّ ذلك بين أربعة مباحث، يتناول أوّلها مفهوم النظام الرأسمالي العالمي تعريفا لمصطلحه، وإبرازا لمعالمه في نظرية فالرشتاين مع الجذور الفكرية التي تستقي منها هذه النظرية، ويتناول المبحث الثاني مراحل نشوء وتطوّر النظام الرأسمالي العالمي الحديث، أما المبحث الثالث فيتناول مؤسسات هذا النّظام الرأسمالي قديمها وحديثها الأساسية منها والمسنودة منها إلى الأساسية بطرح فالرشتاين، وفي المبحث الرابع نستعرض الأزمة الاقتصادية كما يصوّرها فالرشتاين من خلال تبيّن التوجه العام للنظام الرأسمالي العالمي والمظاهر المختلفة لهذه الأزمة الاقتصادية العالمية.

المبحث الأول: مفهوم النظام الرأسمالي العالمي

تعدّ مساهمة إيمانويل فالرشتاين في فهم العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية إحدى أهمّ المحاولات ذات التوجه النيوماركسي، وهي تنطلق من كون تلك العلاقات تجري ضمن نظام عالمي عام ذي وحدات وأبعاد زمانية مختلفة، وفي هذا المبحث سنتناول بالتحليل المفهوم العام للنظام الرأسمالي العالمي في النظرية الاقتصادية السياسية في المطلب الأول، ثمّ مفهومه في نظرية النظام العالمي الحديث لفالرشتاين في المطلب الثاني، ونتناول في المطلبين الثالث والرابع ظروف نشأة نظرية النظام العالمي والجذور الفكرية لها.

المطلب الأول: تعريف الرأسمالية العالمية

نسعى من خلال هذا المطلب إلى وضع إطار عام للنظام الرأسمالي العالمي كماهية تعريفية تمكّننا من فهم كيانه، وباعتباره شكلا من أشكال النظم الاقتصادية فسنستهلّ المطلب بتعريف النظام الاقتصادي وذكر أنواعه، ثم تعريف النّظام الرأسمالي وخصائصه الأساسية ثمّ تعريف النّظام الرأسمالي بصبغته العالمية. وسيتمّ التركيز في تناول هذه الجوانب التعريفية من مقاربة مفاهيمية اقتصادية كما يرد في كتب النظرية الاقتصادية، متجرّدة من الخلفيات الفكرية الليبرالية والماركسية وغيرها.

1. تعريف النظام الاقتصادي:

في تعريفات النظام الاقتصادي نلمح ركيزتين أساسيتين هما العلاقات والمؤسسات، فالعلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين المؤسسات –ولو في أبسط المظاهر– تشكّل نظاما اقتصاديا، أي نمطا من التفاعل والتأثير والتأثر، فالحاجات البشرية لا تتحقّق للإنسان بجميعها، فيعتمد على ذاته وعلى غيره في تلبيتها، فينشأ عن هذا السعي انتظام اقتصادي وسيرورة للعلاقات التي تنشأ عنها.

يعرّف أنتونيلي Antonelli النظام الاقتصادي بأنه "مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميّز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان" [1].

ويعرّفه منذر محمّد راضي بأنه "مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينه" [2]، فالعلاقات والقواعد والأسس تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى.

وعند كل من باركلي Barkley Rosser ومارينا Marina Rosser فالنظام الاقتصادي مجموعة من المؤسسات الاجتماعية التي تتعامل مع الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك للبضائع والخدمات ضمن مجتمع معين[3].

---

[1] منذر محمد راضي، **النظم الاقتصادية في القرن العشرين**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2020، ص 20.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 20.

[3] Barkley Rosser and Marina Rosser, **Comparative Economics in a Transforming World Economy**, MIT Press, USA, 2004, p 1.

أما سومبارت Sompart فيرى أن النظام الاقتصادي هو المظهر الذي يجمع بين ثلاثة عناصر تتمثّل في الجوهر والشكل والمحتوى المادي، ويعني بجوهر النظام الاقتصادي مجموعة الدوافع والبواعث التي تحرّك الفعاليات الاقتصادية، أما الشكل فيقصد به مجموعة العوامل الاجتماعية والحقوقية التأسيسية التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي والعلاقات بين جميع المساهمين في النشاط الاقتصادي كنوع الملكية ونظام العمل ودور الدولة في الاقتصاد وبتعبير آخر فالشكل هو الخلفية الفكرية للنظام، ويتمثّل المحتوى المادي في المستوى التقني للإنتاج ومدى تطور الوسائل المعتمد عليها في توفير السلع والخدمات[1]؛ وعليه فطبيعة النظام الاقتصادي تتحدد من التداخل المنطقي بين هذه العناصر الثلاثة.

ويتمّ تصنيف الأنظمة الاقتصادية اعتمادا على مجموعة من المعايير، وينشأ عن ذاك تصنيفات مختلفة وفقا للاعتبارات المأخوذة[2]:

- تصنيف يعتمد على نوع الملكية كمعيار واحد للتفرقة بين الأنظمة الاقتصادية، فالنظام الرأسمالي يعتمد على الملكية الخاصة والفردية، أما الاشتراكية فعلى الملكية العامة والجماعية.
- تصنيف يعتمد على نوع الملكية الاقتصادية ونظام العمل ودور الدولة، وينتج عن ذلك أنظمة اقتصادية أساسية وأخرى هامشية، ففي الأساسية نجد إلى جانب الرأسمالية والاشتراكية نظام الاقتصاد المغلق القائم على مبدأ الاكتفاء الذاتي، والاقتصاد الحرفي الذي يتميّز بالنشاط الكبير للحرف والاعتماد على الأعراف التنظيمية.

2. تعريف النظام الرأسمالي:

يستخدم تعبير رأس المال في مقصود محدّد، إذ ليست كلّ مجموعة من الأموال تمثّل رأس مال إلاّ إن استثمرها شخص أو جهة ما في مشروع على أمل الحصول على ربح جيّد من وراء جهده في ذلك، بمعنى أنّ رأس المال يستثمر من أجل كسب مزيد من المال، عادة من خلال إنتاج أو تصنيع شيء ما، وحتى في مجال العلاقات الدولية حين تتعدى الأموال الحدود الوطنية بأي شكل لضرورات الاستثمارات الخاصة واستراتيجيتها فيطلق عليها رؤوس الأموال[3].

ومن هذه الفكرة المحورية تشكلت الممارسات الميدانية للرأسمالية قبل أن تتحوّل إلى نظام أو مصطلح أو مفهوم، بل كانت عدة أساليب متفرّقة أثبتت نجاحا باهرا وانتشرت سريعا، لكنها لاقت معارضة من

---

[1] منذر محمد راضي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 20-21.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 22.

[3] جويس أبلبي، **الرأسماليـة ثورة لا تهدأ**، ترجمة رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر، 2014، ص 14.

السلطات التي رأت في حرية الأشخاص تهديدا بالغا للنفوذ والسلطة والقوة[1]، ومن ثمّ بدأت سلطة الواقع تتغلب فتشكّلت قسمات هذا النظام الاقتصادي بخصوصية علاقاته ومؤسساته.

وتعرف الموسوعة العربية العالمية النظام الرأسمالي بأنّه: "النظام السياسي الاقتصادي القائم على الملكية الخاصة والربح الخاص، وفي هذا النّظام يمتلك الأفراد والشركات أغلب الموارد المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات ويديرونها" [2].

أما عبد الوهاب الكيالي في موسوعة السياسة فيركز في تعريف النظام الرأسمالي إلى جانب شكل العلاقة الاقتصادية على التقسيم الطبقي فيعرفه بأنّه: "نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية، آلات وأدوات العمل) سواء كانت مكوّنة من أفراد أو شركات أو مؤسسات، والذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، وطبقة العمال الذين يبيعون قوة أعمالهم مقابل الأجور" [3].

ويعرّف جويس أبلبي الرأسمالية بأنّها: " نظام ثقافي متأصل في الممارسات الاقتصادية التي تتمحور حول رغبة المستثمر الخاص الملحّة في جني الربح، وعادة ما يعزز السعي وراء الربح كفاءة الإنتاج مثلما يفعل تقسيم العمل واقتصاديات الحجم الكبير والتخصص واتّساع سوق السلع والابتكار" [4].

ونلاحظ أن تعريف النظام الرأسمالي يرتكز على مكونات أساسية هي الفرد أو الفواعل الرأسماليون، وملكية عوامل الإنتاج، والهدف المتمثل في الربح وتراكم الثروة؛ وفي تقديرنا نجد التعريف التالي أكثر شمولية: "النظام الرأسمالي نظام اقتصادي ونمط إنتاج يقوم على مبادئ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية والمنافسة الحرة وتقسيم العمل وتخصيص الموارد عبر آلية السوق دون الحاجة إلى تدخل مركزي من الدولة" [5].

ومن خلال تشريح هذا التعريف نستنتج **الخصائص الأساسية** للنظام الرأسمالي[6]:

أ. **الوحدة الاقتصادية** الأساسية هي الفرد كمنفّذ والسوق كموضع ومناخ تنفيذي.

ب. **كنه العلاقة في التفاعلات** الاقتصادية هي الحرية الشاملة للفرد باعتباره كائنا اقتصاديا رشيدا في العمل والأنشطة والمعاملات، وتبرز هذه الحرية في التملك وتبادل السلع والخدمات.

---

[1] **المرجع السابق ذاته**، ص 15.

[2] مجموعة مؤلفين، **الموسوعة العربية العالمية**، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، ج 11 (ر – ز) 1999، ص 64.

[3] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج 2 (ج – ر) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1999، ص 788.

[4] جويس أبلبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 33.

[5] موقع الجزيرة على الأنترنيت: **الرأسمالية**، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/8/27 تم الاطلاع عليه يوم 2021/07/01.

[6] مع الاستعانة بـ: زينب الأشوح، **مرجع سابق الذكر**، ص 168.

ج. **الملكية الخاصة** أو حق الفرد في تملّك الأموال أو الموارد الإنتاجية أو الاستهلاكية ملكية خاصة.

د. **أهم عوامل الإنتاج** هي رأس المال الذي يسخَّر بقية العوامل من أرض وعمل وآلات لاستثماره، ويعتبر الرأسمالي المتحكّم الفعلي في الاقتصاد القومي والموجه لعوامل الإنتاج والموارد المتاحة.

هـ. **أهمّ هدف** يتمثّل في تعظيم الربح وزيادة الدخل وتراكم الثروة وتحقيق المنافع بأقل التكاليف والخسائر.

و. **يعتبر دور الدولة** في النشاط الاقتصادي محدودا، يقتصر في الحالات العادية على التكفّل بالضروريات والقواعد التي ينبني عليها نجاح الاقتصاد، من مرافق عامة وتوفير الخدمات الاجتماعية وتهيئة البنية الأساسية، ولا يمنع ذلك من تملك الدولة لبعض وسائل الإنتاج بغرض التكفل بمهامها لا المنافسة والمزاحمة، على أنّ هذا التدخل في الوقت الراهن يزداد بقدر العجز المحيط بآلية السوق في تحقيق الرفاه الاجتماعي وتحقيق التوازن[1].

ي. **الخضوع لقوى السوق** عبر قانون العرض والطلب الذي يعتبر أداة إيجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

ومن وجهة نظر الماركسية فإن الرأسمالية هي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ووجود يد عاملة مأجورة، وتعتقد الماركسية أنّ الرأسمالية يحرّكها رأسماليون يسعون جاهدين من أجل جني الأرباح وتكديس رؤوس الأموال في اقتصاد سوقي منافس، وقد تمّ نزع ملكية اليد العاملة وباتت سلعة تخضع لآلية الأسعار.

ويرى ماركس أنّ هاتين الصفتين للرأسمالية (جني الأرباح وانتزاع ملكية اليد العاملة) هما المسؤولتان عن الطبيعة الديناميكية وجعل النظام الرأسمالي أكثر الأنظمة إنتاجية، مع أنّ نجاح الرأسمالية بحدّ ذاته سيعجّل بنهايتها، وإنّ هناك قوانين اقتصادية حتمية في منشأ نمط الإنتاج الرأسمالي وتطوّره وفنائه في نهاية المطاف[2].

وتتخذ الرأسمالية أشكالا ثلاثة هي الرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية والرأسمالية المالية، وهي تمثّل مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي، وسنعود إلى تفاصيل هذه الأشكال في المبحث الثاني عند الحديث عن مراحل النظام الرأسمالي.

3. عالمية الرأسمالية:

لا شك أنّ الحديث عن نظام عالمي هو حديث عن بعد جغرافي، يمتدّ إليه التفاعل ضمن نظام موحّد، وإنّما يكون هذا الامتداد والتوسّع غالبا على فترة زمنية، إذ يرتكز النظام في نقطة جغرافية معينة ثمّ يأخذ اتّجاهاته نحو جهات مختلفة، وعليه فالحديث عن النّظام الرأسمالي العالمي هو حديث عن تاريخ الرأسمالية التي ولدت في

[1] أمال شطيبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 10.

[2] روبرت غيلبين، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 56-57.

أوروبا في القرن الخامس عشر، ثمّ انتشرت عبر العالم لتنضوي بأسرها كلّ المجتمعات أو أغلبها فاتّخذت بذلك الرأسمالية صبغة العالمية.

والسؤال الذي يتبادر في هذا الخصوص هو: هل كانت المجتمعات خارج أوروبا وداخلها تعيش شكلا اقتصاديا غير الرأسمالية؟ والجواب يقتضي تحديد المعايير المأخوذ بها في اعتبار الرأسمالية، فإذا كانت أغلب المجتمعات تعيش على أنظمة الاقتصاد المغلق، فإنّ ذلك لا يمنع وجود أشخاص يسعون إلى الربح ويتملكون وسائل الإنتاج، بل فقد كانت هناك مجموعات عديدة من التجار البارعين من صينيين وعرب ويهود، لكنهم لم يكونوا رواد ثورة زراعية ولا ثورة صناعية، ولم تكتسب التفاعلات في أنظمتهم صبغة العالمية والشمولية القطاعية ضمن نظام عالمي موحّد، فذلك لم يحصل إلا مع النظام الرأسمالي العالمي أوروبي المنشأ [1]، ومع هذا التصور فإنّ عمق جذور الرأسمالية يبقى محلّ خلاف كبير بين المنظّرين.

وأيّا كانت الاعتبارات، فإنّ الأخذ بالنظام الرأسمالي العالمي بهويته المستمدة من عصر النهضة الأوروبية وهو يحكم عالمنا المعاصر يرتكز على نقاط هي:

- تهيّؤ عوامل ميلاد الرأسمالية في أوروبا وهي عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية متشعبة، ومن تلك العوامل تراكم رأس المال بفعل انتعاش التجارة والحرف والمدن، وتزايد عدد السكان في أوروبا والتحرر السياسي من استبداد الإقطاع والكنيسة، وتحقق النهضة الفكرية وتوالي المخترعات، ونتائج الكشوفات الجغرافية.
- اتّساع دائرة النظام كان من مركزها الأوروبي نحو القارات الأخرى، وقد لعبت المغامرات البحرية الأوروبية والكشوفات الجغرافية في إحداث طفرات توسّعية للنظام الرأسمالي.
- زمنيا تتحدد مدته من عصر النهضة الأوروبية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وهو النظام الاقتصادي العالمي القائم في هذا العصر.
- النمط الإنتاجي قائم على مبادئ الرأسمالية الممثّلة في الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية والمنافسة الحرة وتقسيم العمل وتخصيص الموارد عبر آلية السوق دون الحاجة إلى تدخل مركزي من الدولة.

وفي ختام هذا المطلب نخلص إلى أنّ النظام الرأسمالي العالمي هو ذلك النظام الاقتصادي الذي يقوم مبدأ حقّ الأفراد في تملّك وسائل الإنتاج، والحرية في الكسب وتحقيق الأرباح من أجل الاستثمار وخلق الثروة، بأقل ما يمكن من تدخّل الدولة، وقد تشكّل هذا النظام في أوروبا بداية من القرن الخامس عشر ثمّ توسع جغرافيا وقطاعيا وينضوي تحته عالم اليوم.

[1] جويس أبلبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 21.

المطلب الثاني: النظام الرأسمالي العالمي من مقاربة إيمانويل فالرشتاين

نسعى من خلال هذا المطلب إلى ترتيب صورة عامة للنظام الرأسمالي العالمي وفقا لما تصوّره وطرحه إيمانويل فالرشتاين في مقاربته المعروفة باسم نظرية النظام العالمي الحديث، وسيجري تحديد هذا الإطار من خلال استعراض أهمّ الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية؛ وعلى العموم تعدّ أفكار فالرشتاين امتدادا للمنظور النيو ماركسي والمنظور التبعي للنظام الرأسمالي، وتتمثّل أهمّ الأفكار بالنسبة لفالرشتاين بخصوص النظام الرأسمالي العالمي فيما يلي:

1- **العالم الرأسمالي نظام لا نظم:** فالمنطلق الأساس الذي يساهم في فهم كلّ أحداث عالمنا وفكّ ألغازه وتفسير تناقضاته هو النّظر إلى هذه الأحداث بمنظور كلاّني، بمعنى أنّها تجري ضمن بنية واحدة، تتوزّع فيها الأدوار وتتكامل، هذه البنية مسمّاة بالنّظام العالمي الحديث، أي عالم واحد مرتبط بشبكة معقّدة من علاقات التبادل الاقتصادي، وبالتّالي لا يمكن فهم وتحليل العلاقات الدّولية إلاّ من خلال تحليل أنماط التّفاعلات وأنماط توزيع القدرات أو السّلطات داخل هذا النّظام[1].

والمعلوم أنّ النّظام يحمل مفهوم الوظيفية، فالعالم ما هو إلاّ كلٌّ هيكليّ جميع أجزائه متّصلة وظيفيا، وحتّى إن اختلفت الوظائف المؤدّاة لدى كلّ وحدة، فإنّها تعمل وفقا لمنطق موحّد، ولا تحيد عنه، كما أنّ مجموع تلك الوظائف يحقّق في النّهاية نمطا معيّنا، وهو مجموعة القوانين الاقتصادية التي تسري في النّظام العالمي، كما أنّ عُمُرَ هذا النّمط يعادل عُمرَ النّظام.

ودون الاستغراق في مفهوم النّظام، يمكن القول إنّ أنصار هذه النّظرية من خلال هذا الافتراض يؤكّدون أنّ الغِنى الحاصلَ لدى طبقاتٍ أو دولٍ مرتبطٌ ارتباطاً وثيقا بالفقر الذي يحصل لدى الآخرين، فإذا أردنا مثلا تفسير أسباب الغنى أو الفقر في دولة ما علينا أوّلا بالبحث عن موقع تلك الدّولة في النّظام العالمي ليتّضح الدّور المنوط بها، ومن ثمّ تحديد العوامل الخارجية التي هيّأت سبل الغنى أو الفقر لتلك الدّولة.

ذلك يعني أنّ الدّول لا تتبوّأ من النّظام العالمي موقعا متجانسا، وأنّ الأدوار وأشكال التّفاعل تختلف وفقا لاختلاف الموقع، وأيضا يتعلّق حجم الاستفادة أو لِنَقُلْ حجم النّفع أو الضّرر بالموقع من النّظام.

وإذا عدنا إلى فالرشتاين؛ فإنّ قناعته بهذه الفكرة ترسّخت بعد مسير بحثي مطوّل، ففي السّتينيات بدا فالرشتاين شغوفا بمعرفة أوضاع الدّول الإفريقية، فقد سافر فالرشتاين -على حسابه الخاصّ- إلى حوالي ثلاثة أرباع دول إفريقيا المتحرّرة آنفا، وامتدّت شبكة علاقاته إلى العديد من الأشخاص الذين شغلوا مناصب مهمّة في الساحات السياسية في بلادهم، وكانت أربعة من كتبه الخمسة الأولى عن السياسة

[1] Sorinel Cosma, **Immanuel Wallerstein's World System Theory**, Annals of Faculty of Economics, University Ovidius Constanta, Romanie, 2010, p 220.

الأفريقية[1]. ولعلّ أهمّ ما كان يحرّك فالرشتاين فضوله الواسع في مسائل الفقر وتوزيع الدّخول تبعث فيه قلقا ودافعا قويا لاستقصاء الأسباب، وربّما اقتراح الحلول المخلّصة من شرور هذا الشّبح المقيت، وقد قاده هذا الاهتمام إلى التّعمّق أكثر، ليصل إلى حقيقة مفادها أنّ المنهج الكفيل باستخلاص نتائج أدقّ عن الفقر في إفريقيا هو تحليل أوضاعها ضمن كلّ لا يتجزّأ، وأنّه من الخطأ المنهجي أن يبتر الباحث الدّولة عن محيطها الذي تشكّل جزءا منه، أو يعتبرها قطعة مستقلّة لها من السّيادة ما يفسح لها الخيار واسعا بين البدائل.

ثمّ بدأت الأفكار تتطوّر لدى فالرشتاين ليقرّ بالكيان الواحد الذي يجمع دول العالم، وهذا الكيان هو النّظام العالمي الحديث، ومنه تستمدّ المجتمعات سلوكها، ووفقه يتحدّد الخيار الممنوح والعمل المنوط، ومن هنا فإنّ وحدة التّحليل الأصوب والأصحّ لدراسة سلوك الدّول والمجتمعات هي النّظام العالمي.[2]

2- **هوية النّظام العالمي**: أي ما هو المنطق الذي تصطبغ به كلّ التّفاعلات في النّظام العالمي؟ والجواب هو الرّأسمالية، بل إنّ النّظام الرّأسمالي هو الذي يحدّد أقدار هذا الكون ومصائره، ويرتّب عالمنا، وتنجرّ عن تطوّراته كلّ أحداث العالم، وتتّخذ الوحداتُ موقعَها وفقا لمشيئة النّظام الرّأسمالي ومرحليته، وقد تتغيّر المواقع بتغيّره، ويحصل الانتعاش والرّكود والغنى والفقر والرّخاء والأزمة والسّلم والحرب انعكاسا للتطوّر العمري لهذا النّظام الرّأسمالي.

ولا نكون مبالغين إذا قلنا إنّ هذه الفكرة متّفق عليها بالإجماع لدى أنصار هذه النّظرية، وهي من بين الأفكار التي تجمعهم بجميع نقّاد الرّأسمالية من تيّارات ومدارس، وإن اختلفوا في نطاق الحكم الرّأسمالي، بين المحليّ والدّولي والعالمي.

وإذا كان العالم قد انضوى بأسره تحت نظام موحّد، فإنّما كان ذلك بفعل العملية التّوسّعية المدفوعة بقوّة الرّأسمالية وطبيعتها في مراكمة رأس المال ومحاولته التّوسّع ضمن نطاق أوسع، أيّ أنّ التّراكم المستديم لرأس المال هو المحرّك المركزي للنّظام العالمي، وهو ما يمنحه القوّة والنّفس.

وفي كتاب الرّأسمالية التاريخية المؤلَّفِ عام 1979 يؤكّد فالرشتاين أنّ الرأسمالية نشأت في أوروبا مطلع القرن السّادس عشر، وهي الفترة التي انبعثت فيها الحضارة الأوروبية، ودُشّن فيها العصر الحديث، وحينها تمكّن البرجوازيّون من اقتطاع تحالف تاريخي استراتيجي مكّنهم على خزائن أوروبا وعلى خزائن العالم لاحقا، إذ رأوا في اقترابهم من القوّة السّياسية النّاشئة وهي الملوك -أبناء العائلات الأوروبية النّبيلة- ما

[1] Smith Dennis, **The Return of Big Historical Sociology**, in the book: **Global Powers, Michael Mann's Anatomy of the Twentieth Century and Beyond,** etided by: Schroeder, Ralph, Cambridge University Press, United Kingdom, 2016, p 49.

[2] Immanuel Wallerstein, **Unthinking Social Science: The Limits of Nineteenth-Century Paradigm**, Cambridge, Polity Press, 1991, p 267.

يضمن لهم مفاتيح المستقبل، فاتّحد الطّرفان لينقضّوا على مَرْكَزَيْ القوّة اللذين خلّفهما العصر الوسيط وهما الكنسية والإقطاع، فتمّت لهما الغلبة والنّصرة، وهكذا حُمل النّظام الإقطاعي على نعشه، وحصل النّظام الرّأسمالي على فريضة الوراثة، وبنى ظروفَ بيئةٍ جدّ ملائمة لزهوه ونموّه وانتشاره.

ومن أوروبا كانت ريح الرّأسمالية تهبّ على العالم، وتحمل بذورها إلى كلّ أنحائه، وفي الوضع الرّاهن فلا ركن من أركان العالم إلاّ وقد انضوى تحت مظلّة الرّأسمالية[1]، والحديث هذا قد يثير بعض الشّجون والظّنون، خاصّة إذا تحدّثنا عن دول اشتراكية محضة أو مزيجة، تناهض الرّأسمالية وتكيد لها المكائد، لكنّ رؤية هذه الدّول من زاوية العالمية أي البحث عن موقعها في النّظام العالمي يفسّر المقصود، حيث لا تعدو أن تكون أيّ دولة إحدى وحدات النّظام العالمي، لها وظيفتها ومركزها ضمن التقسيم الدّولي للعمل، والذي فرضه تطوّر الرّأسمالية[2]، وتحت عنوان الافتراض الثالث ستتبيّن هذه النّقطة بوضوح، وتتجلّى مراتب الدّول، وشكل العلاقات بينها.

3- **النّظام العالمي ثلاثي التقسيم**: وهو التّقسيم المكاني للأدوار الاقتصادية والسّياسية التي تؤدّيها أقاليم مختلفة ضمن نظام عالمي يتمتّع بالآليات التي تؤدي إلى إعادة توزيع الموارد من الأطراف إلى المركز[3]، وعند العودة إلى الفكر الماركسي عند لينين نجد تقسيما ثنائيا للعالم، مناطق المركز التي تدير النّظام، ومناطق المحيط التي تدور حول ذلك المركز وتخضع لتوجّهاته وخططه، إذ يهيمن المركز على الاقتصاد العالمي ويمتلك قوى الإخضاع من وسائل خشنة وناعمة، ويقوم بعمليات الإنتاج ذات المستوى العالي من المهارات والتكنولوجيات ورؤوس الأموال، ويختصّ المحيط بالمقابل في إنتاج المواد الخام واليد العاملة غير المؤهّلة أو نصف المؤهّلة، ولا يستمرّ النّظام العالمي إلا باستمرار العلاقة بين المركز والمحيط.

وتنتفي المساواة في مثل هذه العلاقة، بمعنى آخر فإنّ من يدير العلاقة يحقّق الاستفادة، ويقع عبء الفاتورة على من سواه، والمركز يعيش بوجود المحيط، والأسوأ أنّه يعيش ويحقّق تقدّمه بتخلّف المحيط، حيث يفترض لينين أنّ تقدّم المحيط يهدّد بقاء المركز، لذلك تسعى المراكز بكلّ ما أوتيت في سبيل دوام التّخلّف عند المحيط.

والفكرة ذاتها نجدها عند أنصار نظرية النّظام العالمي، الذين يؤكّدون أنّ روح النّظام هو وجود العلاقات الاستغلالية، غير أنّ الإضافة عندهم تتمثّل في قولهم بالعنصر الثّالث المتموقع بين المركز والمحيط، وهو دول

---

[1] ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، **نظرية النّظام العالمي**، في كتاب: **عولمة السياسة العالمية**، تحرير: جون بيليس وستيف سميث، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 277.

[2] Immanuel Wallerstein, **Dependence in an Interdependent World: The Limited Possibilities of Trans- formation within the Capitalist World Economy**, Journal of African Studies, Vol. 17, No. 1, Apr., 1974, p 3.

[3] Sorinel Cosma, **Op. cit**, p 220.

شبه المحيط، التي تجمع بين صفات معينة من المركز والمحيط، وتؤدّي دور الوسيط، ووجودها مدعاة للاستقرار وتقليص لاحتمالية الصّراع[1].

وهكذا فإنّ الاتّصال بين المركز والمحيط وثيق جدّا، وهو اتّصال وظيفي بين قطاع حديث وقطاع تقليدي، يُمِدُّ في عُمر النّظام العالمي، وإنّ المحيط هو مصدر ثراء المركز البارع في استغلال وامتصاص موارد المحيط، ومن ثمّ –كما يؤكّد غوندر فرانك– فإنّ التطوّر والتّخلّف الاقتصاديين وجهان لعملة واحدة[2].

وفي الضّفّة الفكرية المقابلة، لطالما دافع الليّبراليون بقوّة عن فكرة التّقسيم الدّولي للعمل، ففي حبكة بديعة يتحدّث آدم سميث ودافيد ريكاردو عن مزايا تخصّص كلّ دولة في إنتاج السّلع التي تنتجها بكلفة أقلّ، وعن عظم المكاسب التي تنجم عن تعزيز التّبادل بين هذه الدّول المتخصّصة من خلال تحرير التّجارة وتقليل عوائقها، بما يرجع بالنّفع على الجميع، وقد سمّيت هذه الفكرة بقانون الميزة المطلقة عند سميث، والنّسبية عند ريكاردو.

غير أنّ هذه الدّعوة عند أنصار نظرية النّظام العالمي ليست موضوعية، وفيها من الغبن ما يعزّز التّخلّف المستديم لدى الاقتصادات المرنة والضّعيفة، لذلك فإنّ هذا القانون أساسا نتاج لتطوّر النّظام الرّأسمالي، وآلية مستحدثة للتكيّف مع الأزمات التي أصابت الدّول الأوربية وقتذاك.

4- **السّعي نحو الاستقرار**: فبالرّغم ممّا يشهده النّظام العالمي من أحداث وحروب واضطرابات ومجاعات، إلاّ أنّه منذ القرن السّادس عشر عرف الاستقرار في بنيته الأساسية، إذ إنّه بقي مقسّما إلى أبعاد مكانية واضحة (مركز، محيط، شبه محيط) واستمرّت العلاقات الاستغلالية بينها، ويرجع هذا الاستقرار إلى ما يملكه النّظام الرّأسمالي من ميكانيزمات تلعب دورها في حفظ التّوازن.

يرى فالرشتاين أنّ أهمّ هذه الميكانيزمات وجود الإطار السياسي المسمّى بالدّولة، فليس من قبيل المصادفة أن يتواجد النّظام الرّأسمالي ونظام الدّولة ذات السّيادة معا، إذ إنّ كلاّ منهما حيويّ لوجود الآخر، فالنّظام الرّأسمالي لا يستطيع العمل دون وجود علاقات بين الدّول، كما أنّ هذه العلاقات لا تستطيع البقاء إذا تخلّى عنها النّظام الرّأسمالي، فالدّولة والنّظام الرّأسمالي مترابطان[3].

ومن الأهمّية التي تكتسيها الدّولة:

- أنّها تضمن إطارا لحماية حقّ الملكية وتعزيزه، فهي الحارس الأساس لأملاك الرّأسمالي.

---

[1] Immanuel Wallerstein, **Dependence in an Interdependent World: The Limited Possibilities of Trans- formation within the Capitalist World Economy**, Op. Cit, p 4.

[2] روبرت غيلبين، **مرجع سابق الذكر**، ص 96.

[3] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النظم الدولية**، مرجع سابق الذكر، ص 46.

- أنّ للدّولة وظيفة تخفيف التّناقضات داخل النّظام الرّأسمالي، من خلال ما تملكه من أدوات كتشريع النّصوص والقانون، والنّفقات العامّة على قطاعات أساسية لاستمرار النّظام الرّأسمالي كالتعليم والمواصلات ومختلف القطاعات التي يعزف الرّأسماليون عن الإنفاق فيها، كما تعمل أيضا على ضبط الأحوال الاجتماعية والسياسية.

هذا التّلازم يؤكّد على تماهي الحدود بين ما هو سياسي واقتصادي من جانب، وأنّ النّظام الرّأسمالي يسعى إلى ضبط ذاته بإيجاد آليات لها صفة الدّيمومة، غير أنّه لا يؤكّد بالضّرورة تطابق السّلوك بين كلّ الدّول في النّظام العالمي، فهناك وظائف مشتركة بين الدّول، وهناك من الوظائف ما يحدّدها الموقع من النّظام، فسلوك المركز يختلف عن سلوك المحيط وشبه المحيط، إلاّ أنّ جميع السّلوكات مدفوعة نحو هدف مشترك وهو تحقيق الاستقرار في النّظام العالمي.

5- **توظيف المتغيّر الثّقافي في النّظام العالمي**: يملك النّظام الرّأسمالي توجّها فكريا لتفسير -أو بالأحرى لتبرير- تناقضاته من علاقات استغلالية وإشاعة التّخلف، ويتوارى تحت بريق الثّقافة التي يشيعها، ويستميل بها تأييد العالمين، ويدرأ عن ذاته كلّ الشّبهات، ضمانا للشّرعية التي بدونها لا يتحقّق التّوازن والاستقرار، ويسمّي فالرشتاين هذا الجانب بالمتغيّر الجيوثقافي، ويقرّ بأنّه الأكثر غموضا والأكثر صعوبة للرّصد والتّقييم، إلاّ أنّ النّظام لا يستطيع أن يتطوّر بدونه.

وتتمحور أبعاد المتغيّر الجيو ثقافي في النّظام المعاصر في بعدين:

- نجاح الأيديولوجية اللّيبرالية -وهي الإطار الفكري الذي يستند إليه النّظام الرّأسمالي- في إقناع النّاس أنّها الأفضل والأكفأ لتقديم الطّريق الرّشيد للمجتمع، من خلال اللّعب على أكثر الأوتار حساسية في أذهانهم، وتوظيف مسائل من قبيل حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية والشفافية والتمثيل، ... بما يزيد من جاذبية أكبر، ويرسّخ في المنظومة الفكرية والقيمية والمعرفية والسّلوكية للنّاس النّموذج اللّيبرالي، وبما يرفع من مشروعيتها، بل يساهم في العزوف عن كلِّ ما من شأنه أن يعارض تلك الرّواسخ.
- أنّ تحييد الدّين والتّأويلات القدرية، وإحلال العقل لتفسير كلّ الظّواهر وتوسيع دائرة سلطانه مكّن كثيرا من جعل العلم في خدمة العملية الإنتاجية، وبالتّالي على تراكم رأس المال، بل أصبح المنهج

العلمي مسيطرا على النّظم المعرفية حتّى في العلوم الاجتماعية، ودائما كانت القوى الرّأسمالية تسخّر العلم في علاج ما يعترضها، وهو ما يكسبها مزيدا من رضا النّاس وقبولهم[1].

هذا، وقد عطّل المتغيّر الجيو ثقافي مسار كثير من الثّورات النّاجمة عن تفاقم التّناقضات والمشاكل التي يفرزها تطوّر النّظام الرّأسمالي، وساهم في امتصاص غضب طبقات واسعة، لكن الأمر في الحقيقة لا يبعث على الطّمأنينة بهذه البساطة، لأنّ خلف هذه الملكة تخفت القدرة على الضّبط أمام نضوب الحلول وانكشاف التّناقضات في أزمة معقّدة، ستكون الجولة النّهائية، لأنّ المتغيّر الجيو ثقافي وحده لا يمكن أن يكون كافيا وضامنا للمشروعية إذا استعصت الحلول المادية وانتهى التوسّع الرّأسمالي، ولم تصبح بيده آلية يردم بها هوّة التّناقض الاجتماعي والاقتصادي في الأزمة النّهائية.

وفي خلاصة هذه النّقطة فإنّ النّظام العالمي يولي اهتمامه الكبير برصد المشروعية من خلال توظيف المنهج الفكري الأيديولوجي الليبرالي، والمنهج العلمي، بما يساهم في تحقيق الاستقرار، حتّى إن لم يكن لهذا الاستقرار صفة الدّيمومة.

6- **دورات النّظام العالمي وأزمته:** زمانيا تتغيّر أحوال النّظام العالمي، فهو يشهد موجات من التّوسع ثمّ الانحسار النّاجم عن التّوسع، وهو ما يسمّى في علم الاقتصاد بالدّورات الاقتصادية، التي يميل فالرشتاين إلى تسميتها بالإيقاعات الدّورية (cyclical rhythms)[2]، ووفقها فإنّ النّظام العالمي ينتعش لفترة زمنية، تنضبط فيها قدرته على التّحكم، ثمّ تسوء حالته انعكاسا للتّناقضات التي يفرزها، ومن ثمّ يشهد تخبّطا في فترة موازية لفترة الانتعاش، ويسعى جاهدا في رصد الحلول، حتّى يستعيد عافيته ويواصل التّوسّع، وهكذا دواليك.

وهذه الحالة لا تعدّ خروجا عن مفهوم الاستقرار الذي يقرّه أنصار النّظرية، فمادامت القدرة على استعادة الأمور متاحة فإنّ الوعكة التي يمرّ بها النّظام دوريا لا تلبث أن تزول، لكن إذا وصل النّظام إلى نقطة انتفت فيها قدرته وحلّ به الشّلل فإنّ أفوله يصبح أمرا محتّما، ويسمّي فالرشتاين هذا الحالة بالأزمة، ويرى أنّها لا تظهر إلاّ مرّة واحدة خلال حياة النّظام، وفيها تتناقض أحواله ولا يستطيع أن يعيد إنتاج نفسه، عكس ما سلفت له الأيّام في سابق الدّورات، وسنتناول في موضع آخر تفاصيل هذه التّناقضات، وإنّما نشير هنا إلى أنّ أبعادا سياسية واقتصادية وثقافية مختلفة قد أصبحت تنذر بدخول العالم المعاصر مرحلة

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **نهاية العالم كما نعرفه، نحو علم اجتماعي للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة: فايز الصيّاغ، مراجعة: هاني تابري، هيئة البحرين للثقافة والآثار، المنامة، البحرين، 2017، ص 298.

[2] ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، **مرجع سابق الذّكر**، ص 280.

الأزمة كما يعتقد فالرشتاين[1]، وإن كان الفيصل القاضي بمدى صحّة هذا التّنبّؤ هو ما تحمله الأيّام، لكن من الأهمّية بمكان معرفة مدى فعالية الميكانيزمات التي يوظّفها النّظام الرّأسمالي للتكيّف مع أزمته الرّاهنة، وهو ما يساهم ولو جزئيا في تأييد أو تفنيد افتراضات هذه النّظرية.

المطلب الثالث: ظروف ميلاد نظرية النظام العالمي الحديث لإيمانويل فالرشتاين

لعلّ العودة إلى تاريخ نشأة نظرية النظام العالمي يساعدنا أكثر في فهم أفكارها، حيث ساهمت تلك البيئة الدولية الاقتصادية والسياسية في بلورة أفكار فالرشتاين وزملاؤه؛ وعليه يتمّ في هذا المطلب التركيز على مرحلة ميلاد هذه النظرية بمقاربة تاريخية ومنهج تحليلي.

في سبعينيات القرن العشرين شهد الفكر السّياسي أزمة خانقة، فلم تعد النّظريات التقليدية قادرة على تفسير ما استحدثته الأحداث الدّولية، فأصابها الوهن وتزعزعت مبادئها وفشلت في تحليل المستجدّات، والتنبّؤ بمستقبل العلاقات الدولية، وراحت تفقد نضارتها وجمهورها الفكري والسياسي.[2]

ويبدو أنّ الأحداث الدّولية التي حصلت كانت صادمة لأذهان الكثيرين، وكانت أيضا قادرة على نسف المزاعم التي روّج لها منظّرو العلاقات الدّولية ورمي جزء معتبر منها بالإفلاس.

فإذا كانت النّظرية الواقعية قد حاولت لعقود من الزّمن فرض ذاتها على السّاحة الفكرية والسّياسية محرزة انتصارات باهرة، مستمدّة جذورها من أقدم المحاولات التنظيرية من أعمال ثوسيديديس الإغريقي إلى توماس هوبز إلى ميكيافيلي، فإنّ التغيّر المتسارع والتّعقيد الذي أفرزته مختلف التّطورات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية هزّ مبادئ هذه النّظرية، وأبهر كلّ الجازمين بأزلية وأبدية التحليل الواقعي[3]، وساهم في تحوّل المفاهيم المركزية وبعض المبادئ المحورية لها.

وإذا كان المنهج الذي يتبنّاه هانس مورغنثاو –أحد أهمّ الواقعيين في القرن العشرين– يقتضي العودة إلى ما يتحقّق فعليا في أرض الواقع لبناء الافتراضات، فإنّ هذا الواقع أساسا أصبح يفرز ما يزعزع مسلّمات الأمور، فقد أكّدت الحرب الفيتنامية أنّ القوّة المجدولة وفقا للواقعيين تحتاج إلى مراجعة في صميمها، فالغلبة العسكرية لم تعد في الواقع الحديثِ العاملَ الوحيدَ والأساسَ لإدارة الصّراع،[4] كما أنّ مسألة ديمومة الصّراع بين الوحدات السياسية أصبحت

---

[1] Sorinel Cosma, **op.cit**, p 224.

[2] جاك لوب، **العالم الثالث وتحدّيات البقاء**، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 59.

[3] إذ شهدت النظرية الواقعية صدمة عنيفة، فقد فنّدت المعطيات مزاعم أمثال هانس مورغانثو، المدافع بإسهاب عن فكرة المصلحة والقوّة والنزوع الدّولي إلى الصّراع العسكري الدّائم، فعلى سبيل المثال كان الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة الذي ترعاه الشركات الكبرى والمؤسسات الدولية تجعل الجنوح إلى القوّة أقلّ احتمالا، كما أنّ تعاظم أدوار الفاعلين غير الدّولة شكّك في صحّة الافتراض الواقعي القاضي بأن وحدة التحليل هي الدّولة وفقط، وهو ما حوّل في مفاهيم مركزية في النظرية الواقعية.

[4] جاسم محمد زكريا، **مبدأ التوازن في السياسة الدّولية**، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، 2009، ص 69- 70.

موضوع شكّ لما كان الانفراج يخطو خطاه بين الغرب والسّوفيات، ويضع إحدى مبادئ الواقعية في محكّ حادّ، أضف إلى ذلك ما تشهده الدّولة –وهي اللاّعب الوحيد لدى الواقعيّين– من تآكل مستمرّ لإحدى أركانها التقليدية وهي السّيادة، فقد باتت الفواعل الجديدة من مؤسّسات دولية وشركات كبرى تقضم أو تلتهم جزءا كبيرا من سيادة الدّولة؛ إذ تعاظَمَ الدّورُ العالمي لهذه الفواعل، وأصبحت تخلق وعيا جديدا قلّل من أهمّية الإيديولوجيا والقومية،[1] وجعل الولاء منقسما بين الدّولة وغيرها من الفواعل.

ومن ناحية أخرى لم تسفر الجهود الدّولية المبذولة في شأن السّلام بتحقيق المستقبل الطّوباوي الذي طالما حلم به الأخلاقيون من مثاليين ومعياريين وقانونيين، فقد دلّت العقود المتوالية على اتّساع الهوّة بين مبادئهم وإمكانية تجسيدها في أرض الميدان[2]، واستمرّ شبح الفقر والحروب والأمراض يلاحق ملايين البؤساء، ما يعني بالضّرورة فشل النّظام الدّولي والمنظّمات الدّولية في صناعة المأمول.

وما زاد الطّين بلّة فشل مشاريع التنمية لدى أغلب دول العالم الثّالث المستقلّة في الأربعينيات والخمسينيات والسّتينيات، فلم تبرهن الوصفة التنموية التي صاغها الليبراليون على نجاعتها، بل آل الأمر بهذه الدّول إلى الاستدانة رغبة في استدراك أمورها، فتفاقمت مشاكلها وتعقّد القرار لديها في ظلّ تكالب جديد تسوقه المؤسّسات المالية الدّولية والشّركات الكبرى.

وقد أفرز هذا الوضع المضطرب ثورة فكرية أكاديمية عارمة، جعلت من التنظير للعلاقات الدّولية يشهد منعرجا حاسما، وينقسم بين ثلاثة اتّجاهات:

1- **الاتّجاه الأوّل**: إعادة النّظر بعمق في معايب النّظريات التقليدية ومبادئها وتحديثها وفقا لما تفرضه التّطوّرات، فقد أسفرت كتابات كثيرة عن تحوّل الواقعية إلى الواقعية الجديدة، وبرز باري بوزان محاولا إقناع الجميع أنّ الواقعية ما تزال تحتفظ بالحصّة الأكبر من صحّتها، وإنّما كان لزاما الاعتراف بشيء من التحوّل في وحدة التحليل والمنهج ومضمون بعض المبادئ[3]، وحاول الوظيفيون الجدد من جانب آخر أن يحاججوا بصلاحية الليبرالية ويقدّموا حلولا أخرى للعالم الثالث، ليدعوهم إلى الانخراط أكثر في المجتمع العالمي بما يزيد من منسوب استفادتهم ويخفّض احتمالية لجوئهم إلى النّزاع، وتحويل الإنفاق الدّفاعي إلى أغراض تنموية، مع الدّعوة الملحّة إلى معيرة الإقراض الدّولي، مقدّمين تجربة الاتّحاد الأوروبي النّموذج النّاجح الأَوْلَى بالمحاكاة في سبيل تحقيق بيئة عالمية تشجّع الجميع على النّمو والتطوّر.

---

[1] John Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics**, Norton, New York, 2001, pp 64-65.

[2] نورهان الشيخ، **المصلحة الوطنية: طغيان الواقعية وتراجع المثالية في العلاقات الدولية**، المركز الدّولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 2009، ص 21.

[3] **المرجع السابق ذاته**، ص 22.

2- **الاتّجاه الثّاني:** تمثّل في أعمال فلسفية وفكرية وتنظيرية ضخمة دشّنت توجّها جديدا في العلوم الإنسانية عامّة، وفي حقل العلاقات الدّولية بشكل خاصّ، قد يطلق البعض عليه توجّه المابعدية Post-methodology، ويطلق عليه الآخرون النظريات التّكوينية Constitutive Theories، ويعرف أيضا بتوجّه ما بعد الوضعية post-positivist، ويبدو أنّ أنصاره ضاقوا ذرعا بالفشل الذي آلت إليه كلّ النّظريات السّابقة، ويعزون ذلك إلى أنّ من سبقوا أوجدوا أطرا فكرية جامدة وأنساقا مغلقة، عاجزة عن تفسير واقع العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة، لأنّهم يريدون الإبقاء على الوضع الرّاهن من خلال سعيهم لفهم واقع العلاقات الدّولية دون محاولة التّفكير في تغييره، أو التّرتيب لمستقبل يرفع شؤم الواقع المعيش، ولعلّ الدّول المهيمنة هي التي فرضت هذا التوجّه الإبستمولوجي الكفيل برعاية مصالحها.[1]

وعليه، فلابدّ من مواكبة ديناميكية العلاقات الدّولية بإيجاد أطر فكرية وعلمية مرنة، ويشمل هذا التّوجّه روافد عدة منها النظرية النقدية على رأسها هابرماس وهوركايمر، والنظرية البنائية على رأسها ألكسندر ووندت، فضلا عن النّظرية النسوية ومن روّادها كريستين سلفستر وسينثيا إينيلو، وما بعد الحداثة ومن المساهمين فيها ميشيل فوكو، وفرنسوا ليوتار.

3- **الاتّجاه الثّالث:** انبعاث التوجّهات الماركسية وبروز الاهتمام بها مجدّدا، بعد أن اضمحلّت في السّنوات الأولى من الحرب الباردة، حين بدا أنّ الرّأسماليةَ –وهي النّدّ النّقيض لدى الماركسيين– قادرةٌ على التغلّب على المشكلات التي تواجهها، لكن بتعقّد مشكلات السّبعينيات عادت الماركسية بقوّة، خاصّة بعد أن أصبحت المسائل الاقتصادية تتبوّأ مكانة هامّة في واجهة التحليل، فالمنهج الماركسي لم يكن يفصل بين الميدانين السياسي والاقتصادي، بل على العكس كان ماركس يرى أنّ البنية السياسية والاجتماعية لأيّ مجتمع تتحدّد وفقا لعلاقاته الاقتصادية[2]، وهنا تحوّلت الماركسية إلى منهل يستقي منه مختلف المنظّرين، خاصّة مع تزايد أهمّية القضايا الاقتصادية واقعا وفكرا.

في هذا الظّرف التّاريخي تحديدا ولدت نظرية النّظام العالمي، وتزعّمها نقّاد للرّأسمالية بارعون، شكّلت كتاباتهم المستفيضة إطارا نظريا مُحكَما، حاول تفسير الأحداث بمقاربة كلاّنية، تفترض أنّ الأمور كلّها تجري ضمن نظام عالمي عام، وليست مستقلّة عنه، أي أنّ جميع الأحداث الدّولية والمحلية لا تعدو أن تكون نتاجا لتطوّر هذا النّظام العالمي ذي الصّبغة الرّأسمالية.

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والتكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية، 2007، ص 307.

[2] محمد ديدوش وفيصل زيات مخطار، **آليات التحليل الماركسي**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 2، جوان 2019، ص 223.

وقد لقيت هذه النّظرية رواجا واسعا في الأوساط الأكاديمية لدى دول العالم الأوّل والثّالث على السّواء، والتفّ حولها النّاقمون على هذا النّظام الرّأسمالي الذي لم يزد للبؤساء إلا بؤسا، ولم يزد للمجتمعات إلاّ هوّة واسعة بين أغنيائها وفقرائها، فكانت النّزعة الانتقادية بارزة بشدّة في أعمال هؤلاء، ومن أمثالهم إيمانويل فالرشتاين، وسمير أمين، وأندريه غوندر فرانك، وسكلير، وساسن، وراؤول بريبتش، وفيرديناند بروديل، وغيرهم ممن كانت تستهويه الميولات الماركسية والتّصدّي لأفكار نظرية التنمية والتحديث وخطط المؤسّسات المالية الدّولية.

ومن دون منازع كان إيمانويل فالرشتاين Immanuel Wallerstein أبرز المساهمين بإسهاب في بلورة هذه النظرية، وهو عالم اجتماع، أمريكي الجنسية، ألماني الأصل، ولد سنة 1930، وتدرّج في رُتب العلم ليتخرّج من جامعة كولومبيا في نيويورك بشهادة الماجستير سنة 1954، وشهادة الدكتوراه من الجامعة ذاتها سنة 1959 في تخصّص الفلسفة.

وقد استغرق فالرشتاين بعض الوقت للاستقرار في مشروعه المركزي، فبعد إكمال دراسته الجامعية في جامعة كولومبيا في عام 1951، أمضى فالرشتاين حوالي عقدين من الزمن في السفر إلى إفريقيا وعبرها، وقد استطاع بسجيّته أن يجمع بين خمس نقاط قوّة كانت مفاتيح نجاحه في مشاريعه القيّمة، وهذه النّقاط هي حصوله على الدّعم المؤسّسي بما في ذلك التمويل؛ وإتقانه للغة الفرنسية إلى جانب الإنجليزية؛ وتعاطفه العميق مع الحركات الساعية للتحرّر من الحكم الاستعماري الأوروبي؛ ومستواه العالي من الفضول حول كيفية عمل الرأسمالية؛ والقدر الكبير من الثقة بالنفس[1].

وفي عالم الشّغل مال فالرشتاين بقوّة إلى العمل الأكاديمي، تعليما وبحوثا، إذ درّس وحاضر بعدّة جامعات منها جامعة أوكسفورد، وجامعة بروكسل الحرّة، وجامعة باريس 7، والجامعة الوطنية المستقلّة بالمكسيك، وجامعة ماكجيل في مونتريال، وجامعة بينغهامتون في نيويورك، كما انخرط مع مراكز البحث العلمي منها: مركز فرناند بروديل لدراسة الاقتصاديات والأنظمة التاريخية والحضارة، وعمل رئيسًا لرابطة علم الاجتماع الدّولي بين عامي 1994 و1998،[2] وقد مُنح العديد من الجوائز والألقاب الفخرية، من أبرزها: ميدالية كوندراتيف الذّهبية عام 2004 من مؤسّسة نيكولاي كوندراتيف الدولية المعتمدة لدى الأكاديمية الروسية للعلوم الاجتماعية،

[1] Smith Dennis, **Op. Cit**, p 49.
[2] Immanuel Wallerstein, **Curriculum Vitae**, p 1, Available on the website: https://iwallerstein.com/wp-content/uploads/docs/iwallerstein-cv-eng-09.pdf, Viewed on 31/07/2019.

وحاليا يشغل منصب كبير الباحثين بجامعة ييل بالولايات المتحدة، ولا يزال يطلّ علينا ببعض المساهمات والقراءات عن نظامنا العالمي، ومستجدّات الأحداث العالمية[1].

وهو ناقد وكاتب غزير الإنتاج، فاقت أعماله ما يزيد عن 70 كتابا، فضلا عن عدد كبير من المساهمات العلمية والمقالات والمداخلات العلمية، والتي تدور حول تحليل الاقتصاد السياسي الدّولي وحول العلوم الاجتماعية، تربو على 500 مقالة ومداخلة، كانت أولى كتاباته في السّتينيات، ثمّ اشتهر بكتابه: النظام العالمي الحديث، المجلّد الأوّل تحت عنوان فرعي: الزّراعة الرأسمالية وأصول الاقتصاد العالمي الأوروبي في القرن السادس عشر، الذي أصدره سنة 1974، وبيّن فيه الظروف التي هيّأت للهيمنة الأوروبية على الاقتصاد العالمي في بداية العصر الحديث، أمّا آخر مجلد ضمن هذا الكتاب فهو النّظام العالمي الحديث في مجلّده الرّابع تحت عنوان: الليبرالية الوسطية المنتصرة، الصّادر في نوفمبر 2011، وفيه يتناول فالرشتاين فترة حرجة –كما سمّاها– وهي الممتدّة في القرن التّاسع عشر بين الحقبة الثورية من عام 1789 إلى الحرب العالمية الأولى 1914، حيث يتحدّث عن ثلاث أيديولوجيات كبرى هي المحافظة والليبرالية والراديكالية، والتي ظهرت كاستجابة للتحول الفكري والثقافي العالمي الذي حدث عندما شرّعت الثورة الفرنسية سيادة الأمّة، ويبيّن فالرشتاين كيف جلب الرأسماليون وبريطانيا العظمى النظام النسبي للعالم وكيف انتصرت الليبرالية كأيديولوجية مهيمنة[2].

ولربّما لم يكن خيارنا الواقع على فالرشتاين عشوائيا، بل كان مبنيا على أساس واضح، وهو أنّ فالرشتاين تفوّق على نظرائه في حجم العمل ومنهجيته، فهو يقدّم مقاربة مكتملةَ الجوانب، مشدودةَ الافتراضات، ذاتَ أبعاد تاريخية واقتصادية عميقة، استطاع بها أن يستميل عقول الكثيرين، وأن يضع أنداده اللّيبراليين في موقف يصعب الانفلات منه، خاصّة وأنّه لم يقف عند وصف واقع النّظام العالمي ونقده فحسب، بل حاول علاوة على ذلك أن يؤكّد حتميّة مُرَّة يتّجه إليها النّظام العالمي الرّأسمالي، وهي الانهيار النّهائي بعد استنفاذ كامل الحلول المرحلية التي عرفها منذ ميلاده، وهو ما يتوقّع فالرشتاين حدوثه في العقد الخامس من هذا القرن.[3]

فخيارنا إذاً معزوّ بالدّرجة الأولى إلى شمولية أفكار فالرشتاين وإلمامِها النّظريّ بكلّ حلقات نظرية النّظام العالمي، وربطها المحكم بينها، وهو ما يختصر لنا طريق البحث بين أفكار مختلف روّاد هذه النّظرية ويختزل الجهد، وبالدّرجة الثّانية معزوّ إلى جاذبيتها المستلهمة من تنبّؤاتها حول مستقبل هذا النّظام الذي تتعقّد

[1] كتبت هذه الفقرة قبل وفاته يوم 2019/08/31، وقد بقي إلى آخر عمره يحاضر ويؤلّف الكتب، ويحرّر المقالات في ذات المواضيع التي تخصّص فيها.

[2] Immanuel Wallerstein**, The Modern World-System IV: Centrist Liberalism Triumphant, 1789–1914,** University of California Press, California, USA, 2011, pp 3-5.

[3] Sorinel Cosma, **op.cit**, p 224.

أحواله؛ ولعلّ هذه المساهمة ستكشف جوانب الصّحة والخطأ في قراءة فالرشتاين للأزمة المالية 2008، وربّما في مسير خطوات النّظام العالمي إلى المستقبل المستشرف.

المطلب الرابع: الجذور الفكرية لنظرية النظام الرأسمالي العالمي الحديث

تعتبر مقاربة فالرشتاين إحدى أشكال الماركسية الجديدة، مع وجود بعض نقاط الخلاف بينهما، غير أنّ هذه الخلاف في رأي الباحث ليس إلاّ تطويرا للفكر الماركسي وإخراجه في ثوب ألمع، وبمنهج يواكب التطوّرات الدّولية الحاصلة في النصف الثاني من القرن العشرين، مادامت المبادئ الأساسية ذاتها في كلا النّظريتين، بل إنّ الماركسية – كما سيتبيّن لاحقا– كانت تمثّل المنهل الأغزر بين مناهل مفكّري نظرية النّظام العالمي.

ونحاول من خلال هذا المطلب تحديد الأفكار التي استقاها منظّرو النظام الرأسمالي العالمي الحديث تركيزا على فالرشتاين من النظرية الماركسية، وذلك بدراسة الحلقة الفكرية الرابطة بين الجانبين؛ بحيث تمّ تطوير الأفكار الماركسية على أيدي منظّرين بارزين في مطلع القرن العشرين من أشهرهم لينين، ثمّ جاء التبعيّون ليكيّفوا أفكار الماركسية مع معطيات النصف الثاني من القرن العشرين، لتتمّ الحلقة مع فالرشتاين وزملائه في نظرية النظام الرأسمالي العالمي الحديث.

الفرع الأول: أفكار لينين في سياق تبلور نظرية النظام الرأسمالي العالمي

يمثّل فلاديمير لينين (1870–1924) أحد أعمدة النظرية الماركسية بالطرح المستحدث بعد وفاة كارل ماركس، وتتمثّل الفكرة المحورية التي ساهم فيها لينين في المادية التاريخية والصراع الطبقي، وهي الفكرة التي جعلت ماركس متأكّدا من نهاية الرأسمالية وحدوث ثورة البروليتاريا، وعليه سعى لينين في تفسير تأخر سقوط الرأسمالية وثورة البروليتاريا، وفيما يلي نقدّم نبوءة ماركس ثمّ أفكار لينين في تفسيرها، بما يسمح لنا باستخلاص الأفكار التي وظّفها فالرشتاين في مقاربته.

1. نبوءة ماركس بشأن سقوط النظام الرأسمالي:

كان ماركس يعتقد أنّ النّظام الرأسمالي لا يستند إلى مبادئ عقلانية أساسا، فإذا عدنا إلى تصوّراته لمآزق الرّأسمالية نجده يركّز على نقد القوانين الأساسية التي تستند إليها الرّأسمالية، فمنذ نشأة الفكر اللّيبرالي الكلاسيكي سادت الطّمأنينة بأنّ السّوق بأحكامها تخلق التّوازن، بحيث لا تحدث المفارقات الكبرى بين العرض والطّلب، فالإنتاج يسير وفقا لما يمليه استهلاك السّوق وحاجتها، وقد عارض ماركس هذا القانون بشدّة، وجادل بأنّ الرأسمالي عادة ما يميل إلى الإفراط في الإنتاج طمعا في كسب المزيد، ولا ينطلق من حاجات السّوق، كما أنّ القدرة الشّرائية للمستهلكين الأجراء عادة ما تميل إلى الانخفاض فيُعرِضُون عن شراء تلك السّلع والخدمات، وبالتّالي فالسّوق

تعيش في فوضى الكساد والتّذبذبات؛ فتصير إلى الأزمات كلّ مرّة، وهو ما سيجعل طبقة العمّال إذا زادت حدّة فقرها تتمرّد على النّظام.[1]

كما أنّ المنطق الرأسمالي يخلق لدى البرجوازيين جشعا كبيرا في التكديس والاستثمار؛ من أجل ضمان البقاء في سوق تشهد منافسة شرسة، وهذا ما يزيد من تركّز الثّروة في أيدي القّلة الكفؤة، ويزيد بالمقابل من إفقار الأكثرية، وإفلاس المشاريع المتوسّطة والصّغيرة، ويضيف ماركس أنّ الأرباح العائدة من الاستثمار تميل إلى الانخفاض كلّما انتشرت السّلع والخدمات أكثر، فيقلّ الحافز في الاستثمار، ويلجأ المستثمرون إلى إنقاص الكلفة بتسريح العمّال أو خفض أجورهم، وهم بذلك يدفعون بالطبقة البروليتارية إلى الثورة على المجتمع الطبقي، ما يقرّب الرّأسمالية إلى نهايتها[2].

وكان ماركس وإنجلز يراقبان بدقّة تطوّرات المشهد الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا الغربية، وكانت الثّورة الصّناعية في أشدّها، فتحمّسا أكثر لتناغم الإفرازات الواقعية مع توقّعاتهما وتنبّؤاتهما، وكان ماركس يتوقّع قيام ثورة بروليتارية في إنجلترا أو فرنسا أو ألمانيا، وهي البلدان التي وصلت فيها الرأسمالية أوج قوتها بفعل التطور الكبير لقوى الإنتاج بسبب التطور الصناعي الكبير، والذي أدى بدوره إلى ازدياد حدة التناقض الطبقي بين طبقتي البرجوازية والبروليتارية[3]؛ وعلى بلوغها مرحلة الرأسمالية الاحتكارية، غير أنّه غادر الحياة قبل حدوث أيّة ثورة[4].

2. تفسير لينين لفشل نبوءة ماركس وتدويله للماركسية:

لم تفشل تنبّؤات ماركس بسقوط هذا النّظام، وإنّما تأخّرت كما يعتقد معظم الاشتراكيين واليساريين، إذ لم تحدث ثورة البروليتاريا إلاّ عام 1917، حين أطاح البلاشفة في روسيا بنظام القياصرة، وتربّع العمّال على عرش السّلطة السياسية وحوّلوا وسائل الإنتاج إلى الملكية الجماعية، وتطوّر الإحكام في فترة زمنية قصيرة وانتقل المجتمع الروسي إلى مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا، وكان العمل حينها يجري على إزالة كلّ مخلّفات الطّبقية التاريخية، والخطو نحو إلغاء نظام الدّولة حتّى يتحقّق ذلك المجتمع المعياري في ذهنية الماركسيين[5].

وإذا كان التاريخ قد سار على أوصاف ماركس، فكيف تملّصت الرّأسمالية من نهايتها السيّئة؟

في بداية القرن العشرين ظهرت كوكبة من الماركسيين شمّروا عن سواعدهم لتفسير تعطّل تنبّؤات ماركس؛ بتحليل يستند إلى بعد دولي، ومن هؤلاء هوبسون ولوكسمبورغ ولينين، ولعلّ أشهر أعمالهم كتاب لينين "الإمبريالية أعلى

---

[1] روبرت غيلبين، **مرجع سابق الذكر**، ص 57.

[2] صيام شحاتة، **النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة**، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 126.

[3] رابح لونيسي، **الظاهرة الاستعمارية من منظور رواد الفكر الماركسي**، مجلة عصور، المجلد 5، العدد 1، (د ت)، ص 66.

[4] يمنى طريف الخولي، **ركائز في فلسفة السياسة**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، جمهورية مصر، 2020، ص ص 44-46.

[5] محمد جندي، **الشيوعية والديمقراطية**، الدار الوطنية الجديدة للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2018، ص 28.

مراحل الرّأسمالية" المنشور عام 1917، والذي أقرّ فيه الطّرح الأساسي لفكر ماركس، وبيّن أنّ الرّأسمالية أخذت منحى جديدا سلكت به طريق النّجاة؛ لكن بشكل ظرفي[1]، وننتقي من تلك الأفكار ما يلي:

1.2 فكرة الإمبريالية:

كان لينين وهوبسون يؤكّدان أنّ المآزق الرّأسمالية ما تزال قائمة، وإنّما استطاعت الاقتصادات الغربية أن توفّر لذاتها فرصا جديدة، حين توسّعت فوق حدود الدّولة فأفلتت من مصيرها، وجاء هوبسون ولينين وغيرهما بفكرة الإمبريالية.

وحسب هذه الفكرة؛ فإنّ الاختلال بين معدّلات الإنتاج ومعدّلات الاستهلاك في الدّول الرّأسمالية الأوروبية دفع إلى البحث عن أسواق خارجية؛ تستوعب رؤوس الأموال الفائضة، وتستهلك الفائض الإنتاجي الذي فاق الطّلب المحلّي؛ وعجزت عن استيعابه السّوق المحلية، ممّا هدّد اقتصادات هذه الدّول بأزمات اقتصادية خانقة، فكان في السّياسة التوسعية حلاّ شافيا، وأدّى ذلك إلى التّنافس على المجالات الجغرافية، واقتُسِمت مناطق النّفوذ، واستُهدِفت أجزاء واسعة من إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، فقد أحصى لينين ما يزيد عن 105 مليون كلم^2 تمّ استعماره من الدول الكبرى (الأوروبية والولايات المتحدة) بين سنوات 1876 و1914 بمختلف صيغ الاستعمار وانتزاع السيادة[2].

ويذهب لينين في كتابه إلى أبعد من هذا، حين يقول إنّ الحرب العالمية الأولى كانت صراعا إمبرياليا، حيث تتنازع جميع الأطراف للاستيلاء على مزيد من الأراضي وتوسيع نطاق سلطاتها ونفوذها، أو على الأقلّ التمسّك بمستعمراتها[3].

2.2 الرأسمالية الاحتكارية:

على كلّ؛ فإنّ الرّأسمالية قد مرّت بتحوّلات عميقة في نهاية القرن التّاسع عشر، وأصبحت تنبض بالحيوية والانفتاح، فمنذ 1870 كانت رؤوس الأموال تتحرّك من أوروبا نحو العالم، وتضاعفت الاستثمارات الأجنبية بما ساهم في تبدّل عميق في العلاقات الاقتصادية والسّياسية بين المجتمعات، ونمت هيمنة الشركات الصّناعية الكبرى الخاضعة لتمويل البنوك العظمى، وتوطّدت العلاقة أكثر بين رؤوس الأموال الهائلة والمجال الصّناعي[4].

وقد ساهمت هذه الظّاهرة الاقتصادية المدعومة بالقوّة السّياسية في جعل الحدود بين الدّول أكثر حركيّة، وأوصلت النّظام الاقتصادي إلى مرحلة الرّأسمالية الاحتكارية، والتي تتضّح قسماتها من خلال أربعة ملامح[5]:

---

[1] إلياس شاهين، **تقديم كتاب عن التحرر الوطني والاجتماعي**، تحرير: فلاديمير لينين، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم موسكو، روسيا الاتحادية، 1986، ص ص 11-12.

[2] فلاديمير لينين، **الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**، د د ن، 2009، **ص 49**.

[3] **المرجع السابق ذاته**، ص 51.

[4] رابح لونيسي، **مرجع سابق الذكر**، ص 67.

[5] فلاديمير لينين، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 10-14.

1- نشوء الاتّحادات الإنتاجية المحتكرة، وهي التي يتركّز في يدها إنتاج سلعة أو خدمة ما.

2- تراكم رأس المال البنكي واندماجه في رأس المال الصّناعي، وظهور الأوليغارشيات المالية.

3- الحركة الدّؤوبة لرؤوس الأموال العابرة للحدود الدّولية والقارية.

4- الصّراع النّفوذي حول المناطق الضّعيفة اقتصاديا.

3.2 تخلّص المراكز الرأسمالية من ثورة البروليتاريا:

نجحت إمبريالية ما وراء البحار -كما يسمّيها لينين- في تحقيق أهدافها، فعلاوة على صرف السلع غير المستهلكة والحصول على الموارد الرخيصة وتصريف رأسمال الفائض الذي يكفي مؤشرا عليه عدد البنوك وفروعها في المستعمرات، فقد أحصى لينين في كتابه 99 بنكا أوروبيا في مستعمرات أربع دول أوربية هي إنجلترا وفرنسا وهولندا وألمانيا، وتملك هذه البنوك 2553 فرعا داخل المستعمرات سنة 1905 [1]؛ علاوة على ذلك فقد تمكّن البرجوازيون من درء هاجس الثّروة البروليتارية ضدّهم، إذ سخّروا المكاسب العائدة من استغلال الدّول الضّعيفة في تحسين أوضاع الطّبقات العاملة في دولهم، وتمّ تخفيض منسوب الغضب وبناء بعض جسور الثّقة بين الطّرفين،[2] وفي هذا المنعرج التاريخي بدأت تتميّز الطّبقات العاملة عن بعضها، بعد أن كانت السّمات مشتركة بين كلّ العمّال في العالم، ففي القرن التاسع عشر نادى ماركس بالعمّال في مقولته: "يا عمّال العالم اتّحدوا، فليس هناك ما تخسرون سوى أصفادكم" وحينها ما كان يلمس فرقا أو تضاربا بين أوضاع أو مصالح العمّال في كلّ العالم، غير أنّ الرأسمالية أرخت ثورة العمّال في الدّول الرّأسمالية بما أعطته من تطوّرات، إذ يعتقد لينين أنّ الأرباح الاحتكارية التي يبتزّها الرأسماليون الصناعيون في دول كثيرة كافية لرشوة فئات معينة من العمال وبصورة مؤقتة[3].

4.2 أزمة النظام الرأسمالي الدولي وفقا لتصوّر لينين:

تمكنت الرأسمالية من الانفلات عن المصير الذي توقّعه ماركس، لكن هل يستقبلها منعرج آخر؟ يجيب لينين، نعم؛ فمن جانب أوّل؛ فإنّ التوسّع الذي باشرته القوى الرّأسمالية قد نقل الثّورة إلى مستوى دولي، فحروب التّقسيم وإعادة التّقسيم الاستعماري سوف تستمرّ إلى أن تتمرّد المستعمرات الصّناعية والطّبقة الكادحة في البلدان الرّأسمالية ضدّ النّظام، ومن جانب ثانٍ؛ فإنّ النّظام الرّأسمالي لا يمكن له أن يكون مستقرّا إلاّ لفترات قصيرة جدّا، لأنّه ينمو بمعدّلات متفاوتة، ولابدّ للتّفاوت من حدّ ينتهي إليه[4].

---

[1] **المرجع السابق ذاته**، ص ص 39-40.

[2] رابح لونيسي، **مرجع سابق الذكر** ص 70.

[3] فلاديمير لينين، **مرجع سابق الذكر**، ص 75.

[4] **المرجع السابق ذاته**، ص 75.

أضف إلى ذلك أنّ التّحالفات التي عقدتها الدّول الرّأسمالية في فترة الإمبريالية لا تعبّر عن تناغم بينها بالضّرورة، وإنّما هي تحالفات فرضها ميزان القوى بشكل آني، وما تلبث أن تنفرط أمام شروط التّنمية المتفاوتة، وبالتّالي فإنّ الحرب هي قدر لا مفرّ منه مادامت الإمبريالية سائدة على العالم، والمخرج الوحيد إلى عالم السلام هو القضاء على الإمبريالية [1].

وعلى الصّعيد الدّولي؛ فقد حوّلت الإمبريالية العالم إلى نظام مغلق، ذي انقسام بنيوي يتكوّن من دول المركز وهي الدّول الرّأسمالية الغربية؛ ومن دول الأطراف وهي الأقاليم المستغلّة، فالقوّة الاقتصادية للمركز ساهمت في الوصول بالنّفوذ الاقتصادي والسّياسي إلى جميع أقطار العالم، واندمج الكلّ بإكراه في هذا النّظام، وأصبحت المراكز الرأسمالية تدير أطراف العالم، وتُهَيْكِلُها وفقا لتطوّرات الحاجة في اقتصادات المركز، فلم يكن حظّ الأطراف موفّقا لأنّها لم تتطوّر بالشّكل الذي كان يسري في المركز، وإنّما كان حالها يزداد سوءا، لأنّ المكاسب لا تتوزّع بالتّكافؤ [2].

وفي خلاصة أفكار لينين نستنتج أنّ تدويل الماركسية وإخراجها من التحليل بالصيغة التي طرحها كارل ماركس قد ساهم في تفسير فشل تنبؤات ماركس، أو بالأحرى تأخرها كما يرى لينين؛ وتتمثّل أهم الأفكار التي طرحها لينين وحافظ عليها فالرشتاين في مقاربته:

1- أنّ الرأسمالية في سعي مستمرّ لتجنب مخاطر الانهيار، من خلال آلية الدمج والتوسع الجغرافيين والقطاعيين، إذ إنّ أزمات نهاية القرن التاسع عشر فرضت على الدول الرأسمالية المركزية التوسع الاستعماري، ودمج قطاعات جدية إلى الاقتصاد بما يسمح بامتصاص الأزمة.

2- توسع الفوارق بين أقاليم العالم، واتّضاح السمات الاقتصادية والسياسية لكلّ من دول المركز ودول المحيط، واستمرار اتّاح الفوارق بينهما.

3- أنّ تنافس مراكز النظام الرأسمالي يؤدّي إلى استدامة الحروب والصّراعات الدّولية والمحلية؛ وإن كان استخدام القوة كما يتصوره فالرشتاين يختلف عن طرح لينين، ففالرشتاين يتوقع استخدام القوة في مرحلة متقدمة حين لا يصبح بالإمكان تأمين طرق تراكم رأس المال بغير آلية القوة.

4- التوزيع غير المتكافئ لعوائد الاستثمارات الرأسمالية يساهم في تحسين أوضاع المركز، ويقوّض القدرة في الأطراف.

5- أنّ هذه التطوّرات أكّدت افتراض ماركس بأنّ البنية التحتية هي التي تحدّد البنية الفوقية، وانطلاقا من قراءات وتحليلات لوكسمبورغ ولينين وهوبسون، فإنّ المآل الجديد للتطوّر السّياسي الدّولي بجميع مظاهره

---

[1] آرنست ماندال، **مدخل إلى الاشتراكية العلمية**، ترجمة: غسان ماجد وكميل داغر، د د ن، 1977، ص 34.

[2] عبد الله سليم، **نظرية الإمبريالية: نقد التبعية، مجلة الاشتراكية الثّورية**، مقال منشور على موقع مجلة الاشتراكية الثورية على الأنترنيت: https://revsoc.me/theory/nzry-lmbryly-2-nqd-msl-ltby/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/07/05.

انعكاس لتطوّر الرّأسمالية إلى مستوى الاحتكارية والإمبريالية، فقد بات الميدانان متّصلَيْنِ اتّصالا وثيقا، ولا يمكن فهم السّياسة بعيدا عن الوضع الاقتصادي الدّولي.

6- أنّ الطّبقة مازالت هي العنصر الأساس المحرّك للسّياسة والاقتصاد على السّواء، أمّا الدّولة في مطلع القرن العشرين فقد توسّعت أدوارها، ولم تصبح حارسة لمصالح البرجوازية فحسب، بل قد أُقحِمت في تأمين المصالح على بعد دولي، وأُجبِرت على الحروب وتسخير جهود سياسية وعسكرية أكبر في سبيل ضمان الاستمرار[1]، وهو ما دعاها إلى توظيف لغة القومية مرّة أخرى، فحشدت واستنفرت وشحنت الجموع ثمّ خاضت حروبا عنيفة وهيّأت المسرح للتّوسّع الرّأسمالي.

7- حافظ لينن وفالرشتاين على فكرة المادية التاريخية، وهي من صلب أفكار الماركسية، فلينين بتدويله للماركسية أراد أن يؤكد الحتمية التاريخية ووجوب نهاية مرحلة الرأسمالية الاحتكارية، وفالرشتاين من بعده يؤكد باستخدام البعد الزماني للنظام العالمي ودوراته الاقتصادية ولآليات أخرى أن هذا النّظام سيؤول حتما إلى أزمة نهائية.

الفرع الثاني: أفكار مدرسة التبعية الاقتصادية في سياق تبلور نظرية النظام الرأسمالي العالمي

اكتسح التحليل الماركسي السّاحة الفكرية والأيديولوجية في فترة ما بين الحربين العالميتين، وممّا زاده مصداقية استمرار الاحتقان الأوروبي الإمبريالي بعد الحرب العالمية الأولى، وقيام الاتّحاد السّوفياتي الذي سخّر قواه في تسويق الفكر الماركسي، وفترة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي ضربت أوروبا وبلغت أوجها سنة 1929، وساد الاعتقاد بأنّ الرّأسمالية تقف على أعتاب الأفول، إذ انهارت أهم التأصيلات النظرية للفكر الكلاسيكي وتبيّن ضعف الافتراضات المرتكز عليها، والتي أُثبت خطأ كثير منها إثر الوقائع الاقتصادية، ومن هذه التأصيلات والمرتكزات اليد الخفية التي طرحها آدم سميث وقانون المنافذ الذي طرحة جان باتيست ساي،[2] غير أنّ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وضعت الماركسية في محكّ جديد، فقد شهد الاقتصاد الرّأسمالي طفرة واسعة توحي بأنّه قد تغلّب على مشاكله التي واجهها، وشهدت الفترة أيضا انكماشا للحركة الاستعمارية بما يوحي أنّ دول المركز قادرة على

[1] Wallerstein Immanuel, **The Bourgeois(ie) as Concept and Reality**, Lecture given at Vanderbilt University, Available on the website: https://iwallerstein.com/wp-content/uploads/docs/NLRBOURG.PDF, pp 94, Viewed on: 25/07/2020.

[2] عقبة عبد اللاوي وآخرون، **تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية – "دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والاقتصادية للفترة1929 – 2008**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد 5، ص 168.

التطوّر دون استغلال الأقاليم الضّعيفة، وتراجع التحليل الماركسي إلاّ أنّه لم يغب، وعاد مجدّدا في السّتينيات والسّبعينيات على أيدي منظّري التبعية الاقتصادية[1].

عقدت مدرسة التبعية حلقات السّلسلة بين لينين وفالرشتاين، والتبعيون رعيل من المفكّرين اليساريين المعاصرين لفترة ما بعد الحرب العالمية الثّانية بين الخمسينيات والسّبعينيات، الذين شهدوا تحرّر الدّول الإفريقية والآسيوية والجنوب أمريكية، وعاشوا آمال شعوبها في بناء اقتصادات قويّة تمحو آثار التخريب الاستعماري، كما عاصروا اشتداد الحرب الباردة ثمّ انفراجها، وصيرورة العالم إلى النّظام الدّولي الجديد، وربّما غلبت نبرة الانتقاد في أغلب كتاباتهم، فلا نجد بينهم إلاّ ساخطا من سياسات النّظام الرّأسمالي العالمي التي كرّست مبدأ اللاّتكافؤ؛ وشلّت قدرة العالم الثّالث، فتعذّر نهوضه، وعظم بلاؤه، واجتمع هؤلاء المفكّرون تحت نظرية التّبعية بروافد مختلفة، واستلهموا من أفكار سابقيهم منطق التطوّر الرّأسمالي[2]، وإن لم يخوضوا في الفكر الفلسفي كما فعل ماركس، لكنّهم حاولوا بجدّية أن يفسّروا أسباب الإعاقة اللاّحقة بدول العالم الثّالث في إطار نموذج علاقات استغلالية تديرها دول المركز الصّناعية، وتخضع لها الدّول المستضعفة.

وأغلب ما نجده من أسماء هؤلاء من العالم الثّالث، إلى جانب أسماء أخرى من العالم الأوّل، وقد تفرّعوا إلى تيّارات عدّة، اتّفقت في المنهج واختلفت في بعض التصوّرات عن وسائل النّظام الرّأسمالي وفواعله، ومن هذه التّيارات نجد تيّار التخلّف؛ وتيّار المركز المحيط؛ وتيّار الإمبريالية؛ وتيّار النّظام العالمي[3]، وربّما تضيق مساحة الاختلاف بين هذه التيارات عن مساحة التّقاطع والاتّفاق، وإن كان حصر الأفكار التفصيلية في كلّ تيّار منها على حدة أمرا متعذّرا، نظرا لتشعّب الأفكار وكثرتها، لذلك سنكتفي هنا بأبرز الافتراضات التي تقوم عليها نظريّة التبعية مجملا، ومنها نستشف ما ساقه فالرشتاين في نظريته من هذه المدرسة.

ولا بأس أن نذكر قبل ذلك بعض روّاد النظريّة، فمنهم أندريه غاندر فرانك، وراؤول بريبيش، وبول باران، وفيرناند بروديل، وسمير أمين، وسعد زهران، وفيرناندو كاردوسو، ويوهان غالتونغ، ووولتر رودني، ودوس سانتوز، وكريستوفر تشيس دان، وغيرهم.

1. الافتراضات الأساسية المشتركة بين نظرية التبعية ومقاربة فالرشتاين:

---

[1] أحمد تهامي عبد الحي، **ظاهرة التبعية: أصولها – أبعادها – مآلاتها**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 55، العدد 2، 2018، ص 5.

[2] عواطف عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984، ص 29.

[3] نسرين نموشي، **تحليل السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي من وجهة نظر مدرسة التبعية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 1، 2017، ص 541.

كانت نظرية التّبعية تسعى للإجابة عن تساؤلات محورية هي: لماذا استمرّ التطوّر حليفا للدّول الرّأسمالية الكبرى، واستمرّ التخلّف يلاحق دول الجنوب؟ وما هي الآليات والوسائل التي ضمنت للنّظام الرّأسمالي الإبقاء على الوضع القائم؟ وما هي الخيارات المتاحة للخروج من دائرة التخلّف؟

وقد أفرزت الأعمال البحثية الضّخمة التي قاموا بها افتراضات أساسية، وأسهمت في تطوير منظور عام، وتتمثّل هذه الافتراضات فيما يلي:

1- النّظام الدّولي السّائد قائم على تواجد وحداته السّياسية بين صنفين، دول قوية مهيمنة؛ ودول تابعة تخضع للقوية وتتأثّر بها، بمعنى أنّ كل مشكلات التخلف تعدّ جزءا لا يتجزّأ من الاندماج الرأسمالي[1]، كما أنّ فهم وتفسير سلوك الفاعلين في هذا النّظام متعذّر إن لم يتمّ انطلاقا من منهج كلاّني، لا يفصل الوحدات عن مرتبتها ضمن النّظام الدّولي.

2- لا يمكن فهم الوضع الدّولي السّائد إلاّ بتعميق البعد التاريخي لتطوّر النّظام الرّأسمالي، فكثير من الأحداث الدّولية والمحلية تبدو منفصلة بأسبابها، لكنّها في واقع الأمر امتداد أو انعكاس لتطوّر الرّأسمالية[2]، ومنه فالسّلوك الدّولي عبر الزّمن متغيّر لا ثابت، تحدّده معطيات التطوّر التاريخي للرأسمالية.

3- التخلّف حالة مفروضة على الدّول هشّة البنية الاقتصادية، وليس حالة متأصّلة فيه، ذلك أنّ التّنمية في الدّول القويّة ما كانت لتعرف نجاحا إن لم يتحقّق التّخلّف في الجنوب،[3] فقد فرض الوجود المشترك في نسق واحد وجود المنتج والمستهلك، ووجود المورّد والمصدّر، ووجود الكافي والمحتاج، وهي متلازمات ضرورية لاستمرار الرّأسمالية العالمية، فلو أوصدت الأبواب أمام العالم المتطوّر لمالت به الأحوال إلى الإفلاس،[4] وهو ما يفسّر إصرار العالم المتطوّر على الحديث بلهجة فتح الحدود وتعزيز التّعاون وتحرير التّجارة وتقليص دور الدّولة وفسح المجال للخواصّ وللاستثمار الأجنبي، وهي دعوة كانت تتمّ بوسائل ناعمة، من قبيل احتكار التّكنولوجيا والهيمنة على المؤسّسات المالية الدّولية وعلى الشّركات الإنتاجية الكبرى، وعلى القرار الدّولي، وعلى تنظيم الأراضي الواقعة فيما وراء البحار بما يتناسب وحاجات العالم المتطوّر[5]، وهي وسائل أبطلت تصوّرات لينين بشأن استمرار الحروب ما استمرّت الإمبريالية، بحيث يرى

---

[1] Osvaldo Sunkel, **National Development Policy and External Dependence in Latin America**, Journal of Development Studies, Vol. 6, no. 1, October 1969, p 24.

[2] إيمانويل فالرشتاين، **نهاية العالم كما نعرفه – نحو علم اجتماعي للقرن الواحد والعشرين**، مرجع سابق الذكر، ص ص 132-133.

[3] عواطف عبد الرحمن، **مرجع سابق الذكر**، ص 29.

[4] **المرجع السابق ذاته**، ص 30.

[5] أمل عبد الفتاح شمس، **الفقر والتنمية بين الاوضاع الداخلية والنظام العالمي**، دار الفكر العربي، القاهرة، جمهورية مصر، 2013، ص 105.

التبعيّون أنّ الحرب في زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية أضحت آلية من بين الآليات التي لا يلجأ إليها الرّأسماليون إلاّ إن تعذّرت سبل الوسائل النّاعمة، وإنّها لم تصبح في واجهة مظاهر الإمبريالية [1].

4- المتغيّر الأهمّ لتحليل السّلوك السّياسي والوضع الاجتماعي هو المتغيّر الاقتصادي، وهو ما يشترك فيه النيوماركسيون مع الماركسيين التقليديين، ولعلّ أهمّ افتراض كان يعيد الماركسية إلى واجهة التحليل كلّ مرّة هو هذا الأخير، فالماركسية كانت ترى في النّظرية الواقعية واللّيبرالية محاولات يائسة في التّعتيم والتّضليل؛ عندما تحاولان عبثا أن تؤكّدا على انفصام السّياسة والاقتصاد، وبتمكّن السّياسي من قراره خارج التأثيرات الاقتصادية.

2. آليات تحقيق الهيمنة المركزية عند التبعيين وفالرشتاين:

عن الوسائل والآليات التي تحقّق الهيمنة الرّأسمالية المركزية؛ يرى التّبعيون أنّها أصبحت أكثر حيوية ممّا كانت عليه في سابق العهود، وقد حقّقت سيطرة كبيرة وأرباحا خيالية وهيمنة شاملة لكلّ المجالات، وأضحى الخيار والقرار في كلّ العالم خاضعا لتأثير هذه الوسائل، والتي لا تعمل على تطوير مراكز الهيمنة فحسب، بل على تخلّف المحيط أيضا، ومن أهمّ هذه الوسائل:

2.1 التّبادل غير المتكافئ: في عالم ما بعد الحرب الثّانية تطوّر مفهوم التّقسيم الدّولي للعمل، وأضحى ميكانيزما راسخا تفرضه الهيمنة الرّأسمالية، فإذا رجعنا إلى القرن الثّامن عشر وجدنا مبادئ آدم سميث وديفيد ريكاردو تشكّل سندا فكريا ومعرفيا للسياسات الدّاعية لتعزيز التّبادل بين الاقتصادات القومية، فقد افترضا أنّ التخصّص الاقتصادي يفرز مكاسب في الكفاءة الإنتاجية والدّخل القومي، على أن تكون التّجارة حرّة غير مقيّدة.

وعلى الواقع؛ قد هيّأت الحركة الاستعمارية في النّصف الأوّل من القرن العشرين قاعدة أساسية، حوّلت بها مناطق الضّعف الاقتصادي المسمّاة لاحقا بعالم الجنوب إلى مصدر للموادّ الأوّلية، وتخصّصت هي في التّصنيع، واستمرّت هذه المعادلة بعد التحرّر، لتجد دول الجنوب ذاتها تخسر أكثر مما تستفيد، فغالبا ما كانت تبيع موادّ خامّة بأثمان زهيدة، ثمّ تستقبلها موادّ مصنّعة في المراكز بأثمان باهظة أو أغلى[2]، ويجادل التّبعيون بأنّ هذه العلاقة هي الرّوح التي تغذّي نموّ النّظام الرّأسمالي، وتنمّي التّخلّف في المحيط.

2.2 تصدير رؤوس الأموال: يعيش المحيط أزمة مستديمة تتمثّل في ندرة رؤوس الأموال، فهناك حاجة كبيرة للتحديث والتنمية وإقامة المشاريع؛ ما يجبرها على استيراد رؤوس الأموال من المركز، وبحكم الفقر إلى

---

[1] أحمد تهامي عبد الحي، **مرجع سابق الذكر**، ص 15.

[2] فيليب برايار وآخرون، **الإمبريالية**، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982، ص 110.

التكنولوجيا والهياكل القاعدية واليد المؤهّلة توجّه هذه الرّساميل أساسا إلى القطاعات الاستخراجية أو الأساسية،[1] وهو ما ينجم عنه انعكاسان، أولاهما ضمان تزوّد المراكز بالمواد الخامّ، وثانيهما تعظيم العوائد القرضية أو الاستثمارية للدّول المصنّعة، بما جعل سمير أمين يقول نحن نشهد أنّ الأموال تتدفّق من المحيط نحو المركز وليس العكس.[2]

3.2 طبقة البرجوازية الكومبرادورية: وهي من الآليات الأساسية التي تسعى من خلالها مراكز النظام الرأسمالي إلى تأمين استمرارية مصالحها في المحيط بدعم ورعاية محليين، وتتمثل هذه الطبقة في برجوازية محلية تتكون في البدء من شركاء تعينهم المؤسسات الأجنبية للاستيراد والتصدير، ومن ثمّ يزداد نفوذهم الاقتصادي والسياسي ويتحولون تدريجيا إلى رعاة لمصالح هذه المؤسسات، وعادة ما يوظفون أرباحهم في التجارة والعقارات والمضاربات[3]، ويؤَمّنون ملجأ آمنا للأموال الهاربة من المراكز نحو المحيط في اشتداد الأزمات الاقتصادية.

4.2 المؤسّسات النّقدية الدّولية: وهي من أهمّ وسائل تكريس التبعية، وهي التي ساهمت في تدهور التحديث وفشله في العالم النّامي، فمن البطالة إلى الجريمة إلى فقر الدّخول إلى تفاقم مديونية العالم الثالث، وصولا إلى تقويض سيادة الدّول على قرارها، وهي تلك المؤسّسات المنبثقة عن اتّفاقية بروتون وودز سنة 1948 غداة الحرب، متمثّلة في البنك الدّولي وصندوق النّقد الدّولي، والتي أسّستها دول المركز وموّلتها؛ بهدف تقوية بنيتها؛ وتنمية التخلّف في المحيط؛ ضمانا للإبقاء على الهيمنة الدّولية[4]، بالرّغم من أنّ الهدف المعلن هو إحياء وبناء المدن التي دمّرتها الحرب، لكن الواقع أكّد أنّ القروض التي تمنحها هذه المؤسّسات كانت تتمّ بشروط مجحفة تعزّز التخلّف من جانب، وتحكم سيطرة الشّمال خاصّة الولايات المتّحدة الأمريكية من جانب آخر.

وكانت تشترط على المقترضين اتّباع منهج اقتصاد السّوق وتشجيع القطاع الخاصّ وتقليص النّفقات العمومية، وهي شروط يتعذّر تحقيقها في بيئات راكدة، ذات أوضاع اجتماعية واقتصادية مهترئة، إذ ما تزال الحاجة إلى تدخّل الدّولة ملحّة جدّا، لتبني قاعدة هيكلية وتنمّي الشّروط الأساسية للقطاع الخاصّ.

وتحت تأثير الحاجات الاجتماعية المتزايدة وجدت حكومات المحيط الخيار محدودا بين الاعتماد على خزائنها المفلسة، أو التّنازل لشروط هذه القروض، فاقترضت وكانت النّتيجة مخزية بحقّ، إذ لم تكن أغلب المشاريع قادرة على تحقيق أرباح تضمن سداد الدّيون وفوائدها الرّبوية، بحكم تخصّصها في إنتاج الموادّ الخام الرّخيصة،

---

[1] جورج قرم، **التبعية الاقتصادية**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986، ص 12.

[2] سمير أمين، **العالم الثّالث يفكّر لنفسه**، دار ابن رشد، بيروت، لبنان، 1981، ص 67.

[3] آرنست ماندال، **مدخل إلى الاشتراكية العلمية**، مرجع سابق الذكر، ص 38.

[4] Krasner Stephen, **Structural Conflict: The Third World Against Global Liberalism**, University of California Press, England, London, 1985, P 141.

وبحكم الحاجات الاجتماعية المتنامية، فتفاقمت الدّيون لتأتي سياسة إعادة هيكلة الدّيون بداية من الثّمانينيات؛ والتي ضاعفت من إحكام سيطرة النّظام الدّولي الجديد على القرار المحلّي والدّولي على السّواء[1].

وإذا كانت مديونية العالم النامي تضاعفت بنسبة 2.5 بين 1980 و1994، من حوالي 700 مليار إلى 1770 دولار[2]، بأسباب عدّة لعل أوضحها ارتفاع قيم خدمة الدين التي سجلت متوسط 175 مليار دولار سنوات الثمانينيات[3]، فإنّها سجلت سنة 2018 ما قيمته 7.8 تريليون دولار بارتفاع قدره 5.3% مقارنة بسنة 2017[4].

5.2 الشّركات متعدّدة الجنسية: وهي المؤسّسات الاقتصادية الكبرى التي تفرّعت عن الثّالوث الرّأسمالي العالمي (الشّمال الأمريكي، الغرب الأوروبي، الشّرق آسيوي) بدأت هيمنتها الاقتصادية تكتسح العالم منذ سبعينيات القرن العشرين، وترجع قوّتها إلى امتلاك رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا عالية تفسح لها باب احتكار الإنتاج، فإلى سنة 2009 هناك ما يزيد عن 385 ألف شركة تستحوذ على 80% من مبيعات العالم[5].

تساهم هذه الشّركات في التّبعية من خلال منهجها الذي تسلكه، فهي تستثمر بأهداف ربحية تتعارض مع أهداف الرّعاية الاجتماعية التي تسعى إليها الدّول المضيفة، ومن ذلك أنّها لا تستثمر إلاّ في المجالات التي تناسب ظروفها، وأنّها تحرّك الموارد وعناصر الإنتاج عبر الحدود متخطّية الاعتبارات القومية، ولها أنشطة متعدّدة تعوّض بها الخسارة المحتملة في ميدان أو سلعة أو خدمة ما، كما أنّ خططها تنسّق في دولها الأمّ، وهو ما أفضى إلى اختراق سيادة الدّول المضيفة وتقويضها، وهلاك الاقتصادات الوطنية المعتمدة على المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، وتعزيز النّزعة الاستهلاكية في المجتمعات، وساهمت في تجذير الاستغلالية والتبعية، فأضحى اقتصاد المحيط على أيدي هذه الشّركات خاضعا لما تمليه ظروف المركز بمنطق رأسمالي عالمي.

6.2 المساعدات: وفقا للتّبعيين فإنّ المساعدات التي تسخّرها مراكز النّظام الرّأسمالي للمحيط لا تنطلق من نوايا حسنة؛ ولا تعدو إلاّ أن تكون وسيلة أخرى للإبقاء على تخلّف المحيط، وهي أسلوب من أساليب التخدير حول حقيقة استغلال العالم الثالث، والأبشع أنّ المساعدات لا تقدّم للمحيط إلا حينما يشرف على

---

[1] عبد المجيد الصغير بيرم، **الشركات التجارية متعدّدة الجنسية والمسؤولية الاجتماعية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2018، ص 231.

[2] آمال قحايرية، **أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 2، العدد 3، ديسمبر 2005، ص 136.

[3] **المرجع السابق ذاته**، ص 149.

[4] مجموعة البنك الدولي، **بيانات ومؤشرات اقتصادية**، على الصفحة الإلكترونية للبنك:
https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD?view=chart تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/07/20.

[5] مفيدة لمزري ووردة سالمي، **الشركات متعدّدة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية**، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، 2019، ص 145.

الإفلاس الذي يهدّد استقرار المركز بالضّرورة،[1] أضف إلى أنّ هذه المساعدات غالبا ما تأتي مشروطة مرتبطة بتنازلات سياسية أو توجيهات اقتصادية؛ أو بقروض موجّهة، وفي المحصّلة فهذه المساعدات يحكمها المنطق الرّبحي الذي يعدّ الرّوح الأساسية للنّظام الرأسمالي.

وإذا كان الجنوب قد استفاد أحيانا بمساعدات مادية وثقافية وفدت إليه من الشّمال في إطار ما سمّي بحوار الشّمال والجنوب؛ فإنّ ظهور أيديولوجية العولمة يقودها النّظام الدّولي الجديد قضت على هذه المساعدات أو قلّصتها إلى حدود ضيّقة، فتجمّد حوار الشّمال والجنوب، ودخلت الدّول النّامية مسلك المديونية الخارجية، وراحت الهوّة الاقتصادية تشهد اتّساعا أكبر، وفي الوقت الحاضر فإنّ المصطلح الأكثر تعبيرا عن وضع عالم الجنوب لم يعد التبعية فحسب، وإنّما تعدّاه إلى الاحتواء التّام منذ نشوء النّظام الدّولي الأحادي الجديد[2].

الفرع الثالث: الأفكار النيو ماركسية في ظل الأحادية القطبية والنظام العالمي الجديد:

تتمثل تلك الفترة في عالم ما بعد الاتّحاد السّوفياتي المؤسّس من أجل التّمكين للمجتمع الشّيوعي، ففي بداية تسعينيات القرن العشرين ساد الشّعور بالحماس للنظرية اللّيبرالية بعد صراع شديد تكلّل بفوز الأصلح وبقائه، وبات على النّظريات الأخرى إثبات صلاحيتها في ظلّ النّجاح الميداني للفكر اللّيبرالي، وربّما كان حظّ الماركسية – تقليدية كانت أم حديثة– أسوأ ممّا سواها حين أفل نجم السّوفيات، وأحاط الفشل الذّريع بكلّ المحاولات الميدانية لهذا الفكر.

وبعيدا عن تحكيم الأصلح والأبقى، فإنّنا نتساءل عن الافتراضات الماركسية التي استطاعت أن تصمد في هذه الفترة، فحين نعمّق النّظر في واقع اليوم نجد أنّ جملة من تلك الافتراضات مازالت صالحة، بل تتكشّف صحّتها أكثر، ومنها:

1. تأثير القوة الاقتصادية في السياسية العالمية والمحلية:

فمع تقدّم النّظام الرّأسمالي العالمي نرى القوّة الاقتصادية المفتاح الأساس لتملّك القوّة السّياسية، وهو ما جادلت به الماركسية منفردة وبشدّة، حين افترضت العلاقة الجدلية والتأثير بين البنية التحتية (الاقتصاد) والبنية الفوقية (السياسة)، وحين اعتبرت أنّ تفسير السلوك الدّولي لا تتحقّق صحّته إلاّ من خلال المتغيّر الاقتصادي، وهو ما تؤكّده المعطيات الحالية[3]؛ فالقوى الكبرى في عالم اليوم قويّة باقتصادها قبل أي معيار، على سبيل الدّول الكبرى كالولايات المتّحدة الأمريكية وروسيا والصّين وكذا ألمانيا والدّول الصّاعدة في البحر الباسيفيكي.

---

[1] بيير جالييه، **نهب العالم الثالث**، ترجمة: الهيثم الأيوبي وذوقان قرقوط، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر، 1971، ص 86.

[2] لطفي العبيدي، **واقع العرب من النظام الدولي القديم إلى النظام الجديد**، موقع مجلة القدس العربي على الأنترنيت: https://www.alquds.co.uk/%ef%bb%bf، يوم 2019/07/12.

[3] عبد الخالق عبد الله، **الاتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 149، جويلية 1991، ص 35.

2. بنية النظام الدّولي:

إنّ مظهر التّموقع الدّولي في ثلاثة عقود من الأحادية ما يزال يحافظ على شكله، فهناك دول قويّة تتصدّر النّظام العالمي، وهناك دول ضعيفة تمدّه بشروطه القاعدية لدوامه، كما أنّ السّواد الأعظم من العالم الثّالث لم يحقّق نهضة كبرى، لا في إفريقيا ولا في جنوب أمريكا، باستثناء آسيا التي حظي جنوبها الشّرقي بتبوّؤ مكانة معتبرة بين الدّول الصّناعية بكلفة بالغة القدر؛ وبعلاقة معقّدة بين الحكومة والقطاع الخاصّ والسّوق؛ ليست بالضّرورة موافقة لوصفة التنمية التي يقترحها المنظّرون اللّيبراليون والرّأسماليون[1]، وهو ما يعني أنّ توازي خطَّيْ التطوّر والتخلّف مازال ظاهرا للعيان.

3. دور مؤسسات النظام الرأسمالي العالمي في تحقيق الهيمنة المركزية:

في عالم الأحادية أضحى صندوق النقد الدولي شاملا للعالم بأسره إلى جانب مجموعة البنك الدولي، وتعاظم دور منظّمة التجارة العالمية، وجميعها تتكفّل بالتّضييق على الاقتصادات الوطنية بإغراقها في الدّيون تحت مظلة الإقراض على المدى القريب والبعيد، وصولا إلى إحكام السيطرة على اقتصاد الدول، ومصادرة قرارها السّياسي والاقتصادي لحساب الشّركات والبنوك متعدّدة الجنسيات وعابرة القوميات، التي يؤول إليها الأمر في النهاية، فتسيطر على التفاعلات الاقتصادية والتدفقات المالية العالمية، وتُخضع الجميع لأجنداتها التي تخفي بدورها مآرب سياسية للقوى الكبرى المهيمنة [2].

وحتّى وإن اصطلح العالم على مظاهر الانخراط الدولي والعولمي فيما بعد الحرب الباردة بالتّعاون والتبادل، فإنّ التّبعيين ما يزالون يرون في هذا الانخراط فرصا أخرى للاستغلال وتأمين المصالح بلغة أهدأ ووسائل أكثر نعومة ممّا مضى، تحمل في ظاهرها بروق الأدبيات السّياسية الكافلة لسيادة الشّعوب والحرية والحقوق الأساسية، وفي باطنها مشاريع مستحدثة قادرة على فتح باب التوغّل أكثر في عالم الجنوب.

4. العلاقات الاستغلالية ودورها في دوام تخلف دول المحيط:

تواكب التحوّل إلى النّمط الرأسمالي في الدّول التي كانت تتبنّى الاشتراكية بخصخصة واسعة للمشاريع العمومية الكبيرة، فكانت فرصة سانحة للشّركات الكبرى لتستلم قطاعات مهمّة من الاقتصادات الوطنية وتديرها بمنطق الاستغلال، مجبرة الحكومات في كثير من الأحيان على التنازل عن قرارتها لصالح الأهداف الرّأسمالية، فقد تنافست الشّركات على ميراث إفريقيا وغزت في زمن الأحادية أركانها حين وجدت القاعدة منهوكة والحاجة الإفريقية ملحّة جدّا.

---

[1] مجموعة من المؤلفين، **معجزة شرق آسيا، النمو الاقتصادي والسياسات العامة**، ترجمة وتحقيق: عبد الله السويدي، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث، الإمارات، ط2، 2010، ص 07.

[2] Hills Jill, **Dependency Theory and Its Relevance Today: International Institutions in Telecommunications and Structural Power**, Review of International Studies, Vol.20, N°2, April, 1994, P. 175.

ولقد بدا تأثير العولمة – في ظل النظام العالمي الجديد – واضحا على دولة الجنوب في انحصار وظيفتها على الإجلاء والتسليم، مع قيامها بالتسويق والترويج لهذه الوظيفة، بحجة أنها تحقّق لها المصلحة العامة، علاوة على تغير وظائفها الأخرى من قبيل بيع الشركات والمشروعات العمومية التي أقيمت في عهد الدولة الوطنية للشركات متعدّدة الجنسيات تحت عنوان الخصخصة، وتقليص برامج الدعم تحت عنوان الإصلاح الاقتصادي، وتخفيف الحمائية التجارية بدعوى التكييف الهيكلي[1]، وهو ما يبقي على العلاقات الاستغلالية ويدعم فرضيات التبعيين.

5. الأفكار النقدية الاجتماعية:

ممّا صبّ بقوّة أيضا في دعم بقاء الأفكار الماركسية والحيلولة دون اندثارها ظهور النّظرية الاجتماعية بُعَيْد الحرب الباردة، والتي حملت فكرة أنّ الهيمنة الإيديولوجية لقوّة ما تخدم بالضّرورة قوّة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ما، بمعنى أن الإيديولوجيا لا تنفصم عن القوّة، وأنّ تحقّق الهيمنة لمعرفة ما لا يعني استحقاق الأفضلية بين المعارف الأخرى، وإنّما هناك على الدّوام تلازم الهيمنة بين القوّة الاجتماعية والإيديولوجيا والمعرفة [2].

وقد لاقى هذا التصوّر رواجا كبيرا جدّا، ذلك أنّه عارض الاتّجاه العام للفكر السّياسي الذي بسط نفوذه على عالم الأحادية، وحاول أن ينبّه العقول إلى الحذر من الانسياق وراء الإيديولوجية الليبرالية التي جاهدت من أجل فرض السيطرة على الغالبية لتتقبّل بالوضع القائم، وأنّ هناك منظومة فكرية تحدّد البنى والممارسات الاجتماعية في المجتمعات، ويميل البعض إلى تسمية هذا التيار بالنيوغرامشية نسبة إلى المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، والذي استلهم روّاد النّظرية النقدية أمثال روبرت كوكس منهجه في رؤية التحرّك والتّغيّر الاجتماعي وعلاقته بالقوّة المهيمنة[3].

وشاهدنا في هذا السّياق أنّ الأفكار النيو الماركسية حتّى وإن انحسر وجودها الإيديولوجي والسّياسي والميداني فإنّها على الصّعيد الفكري الأكاديمي خاصّة لم تغب، وهو ما بيّنته المؤشّرات المقتضبة التي أتينا عليها، ودلّ عليها بروز المحاولات الجديدة لتوسيع إطارها الفكري؛ اعتمادا على الأفكار السّابقة، وهو ما تجلّى في النّظرية النّقدية وأمثالها.

6. الأزمات المالية والاقتصادية المتوالية للنظام الرأسمالي العالمي:

أضف إلى الشّواهد السابقة أنّ تخبّط النّظام الرّأسمالي العالمي في الألفية الثّالثة في أزمات واضطرابات يخلخل من استقرار الأفكار والاستئساد بالمعرفة والأيديولوجيا؛ ويحمل إليها انتقادات جذرية، ويعزّز البحث عن الفهم والتفسير والحلول خارج النّطاق الذي انحصرت فيه الغلبة السياسية والفكرية، حتّى دفع الضّيق من التناقضات والمفارقات الاقتصادية إلى بعث التوجّهات النيوماركسية والنقدية، وأحيى روح الثّورة في الأوساط الاجتماعية على

---

[1] عبد الناصر جندلي، **النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة المفكر، 2015، المجلد 5، العدد 1، ص 131.

[2] Maamar Hamizi, **Le Nouvel Ordre Mondial Sous Le Prisme de la Théorie Critique des Relations Internationales,** Algerian Review of Security and Development, Vol.5, N°8, January 2016, P 4.

[3] **Ibid**, PP 7-8.

النّظم، وغالبا كانت الأسباب الاقتصادية خلف هذا الثّوران في مختلف الدّول من عالم الشّمال والجنوب على السّواء.

فعلى سبيل المثال قد أظهرت أزمة الرهن العقاري 2008 عيوبا بنيوية تفرز أزمات مالية متواصلة، كانت انعكاسا للرأسمالية الاحتكارية الملتزمة بالليبرالية الاقتصادية الجديدة، التي تشكل جوهر النظام الاقتصادي العالمي، وبيّنت الأزمة أنّ تحرير السوق يحمل في طيّاته مخاطر عديدة لم يعد قانون السوق المتوازنة بذاتها قادرا على مواجهتها، فضلا عن أنّ حرية السوق أصبحت تسوق إلى الاحتكار لا إلى المنافسة الكاملة المزعومة[1]، وكلّ هذه التجليات وغيرها أعادت للأفكار النيو ماركسية أهميتها.

وفي خاتمة هذا المطلب نستنتج أنّ تطوير الفكر الماركسي من أفكار كارل ماركس وفريدريك إنجلز إلى فالرشتاين قد مرّ بمراحل مختلفة، وبحكم التطورات الميدانية للنظام الرأسمالي العالمي في القرن العشرين فقد واكب الماركسيون بمختلف تياراتهم تكييف تطوير الأفكار الماركسية، وإذا راقبنا أفكار فالرشتاين وجدناها ذات جذور ماركسية وتبعية وكانت محاولته تحديثا يواكب مرحلة ما بعد أزمة سبعينيات القرن العشرين وتأكيدا على القدرة التفسيرية التي تتملّكها النظريات اليسارية للعالم المعاصر.

[1] عمر خضيرات، **مرجع سابق الذكر**، ص 35.

المبحث الثاني: مراحل تطوّر النّظام الرأسمالي العالمي

في أعمال فالرشتاين الضّخمة التي خصّها بالحديث المفصّل عن مراحل النّظام العالمي الحديث؛ نجد مشروعا متماسكا منظّما، مقسوما بين مجلّدات عدّة، أولاها ذلك الصّادر تحت عنوان: "الرأسمالية الزّراعية وأصول الاقتصاد الأوروبي في القرن السّادس عشر"، وفيه فصّل في النّشأة الأولى للرّأسمالية الزّراعية؛ وكيف شكّلت كيانا اقتصاديا جديدا خلف النّظام الإقطاعي المؤبّن، وفي المجلّد الثاني تحت عنوان فرعي: "المركنتيلية وتوحيد الاقتصاد العالمي الأوروبي 1600-1750"، وفيه ركّز على مرحلة مهمّة تحوّل فيها الاستثمار إلى التّجارة وتكوّنت الطّبقة البرجوازية وتبادلت الأطراف السياسية والاقتصادية يد المعونة وضمنت استقرارها، وفي المجلّد الثالث المعنون فرعيا بـ: "التوسّع الثاني الكبير للاقتصاد العالمي الرّأسمالي 1730-1840"، وفيه سلّط الضّوء على التحوّل الاستثماري نحو الصّناعة واتّساع النّطاق الجغرافي للنّظام العالمي مدفوعا بالحاجة الاقتصادية في أوروبا في موجة استعمارية، وفي المجلّد الرّابع ركّز فالرشتاين أكثر على المتغيّر الثقافي للنّظام العالمي، امتدادا لتداعيات الثورة الفرنسية وآثارها في فوز الليبرالية بالهيمنة، وكان المجلّد تحت عنوان فرعي: الليبرالية الوسطية المنتصرة 1789-1914.

ولم يضمّن فالرشتاين ما يخص فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى إلى القرن الواحد والعشرين في مجلّد خامس كما هو متوقّع، لكن خصّ هذه المرحلة بالدراسة العميقة بتبين آليات الترابط والتشابك ضمن النظام العالمي، وتعمّق أيضا في دورات الاقتصاد العالمي مبيّنا ملامح الأزمة النهائية كما يتصوّرها.

وبالرّغم من أنّنا لم نتبنّ تقسيم المطالب وفقا لتقسيم تلك المجلّدات، فإنّنا حاولنا أن نستقرئ التحوّلات في النظام العالمي بالتوفيق بين ما يقدمه التقسيم المرحلي المعهود في كتب الاقتصاد السياسي (عهد الرأسمالية التجارية، ثم الصناعية ثم المالية) وبين تلك المراحل التي طرحتها مجلّدات فالرشتاين؛ وخصّصنا المطلب الأول للمرحلة الأولى من النّظام الرأسمالي حين تشكلت الرأسمالية الزراعية وتلتها التجارية، والمطلب الثاني خصصناه لمرحلة الرأسمالية الصّناعية، ونظرا لأهمية الفكر الكلاسيكي في التحول الاقتصادي الرأسمالي فإنّنا أدرجناه ضمن المطلب الثاني، وتناولنا في المطلب الثالث مرحلة الهيمنة الثقافية والمعرفية والاقتصادية التي تمّت لأوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر إلى العشرين وفقا لما يراه فالرشتاين، وخصّصنا المطلب الرابع لمرحلة الرأسمالية المالية العالمية والترابط العولمي.

المطلب الأول: مرحلة النهضة الأوربية والرأسمالية الزراعية والتجارية

يلحّ فالرشتاين بأنّ الصّحيح في أيّة محاولة للتّنظير والتّفسير والتنبّؤ هو توسيع زاوية النّظر وتعميق استقصاء الأسباب ورصد التغيّرات بمنهج كلاّني، ودائما كان فالرشتاين يتّخذ من التّاريخ المادّة العلمية لرصد التغيّر الحاصل في الميدان الدّولي، فهناك سلسلة من حلقات الترابط أدّت إلى هيمنة النظام العالمي بدأت من أوروبا في عصر النّهضة وانتشرت في كلّ النّواحي.

1. آلية الدمج والتوسع كسمة بارزة في تشكل النظام الرأسمالي:

حين يتحدّث فالرشتاين عن القرن السّادس عشر فهو يشير إلى ذلك الزّمن الذي ولد فيه النّظام الاقتصادي الذي يحكم عالمنا الرّاهن، وهو النّظام الاقتصادي الأوفر حظّا، إذ لم يشهد التاريخ مثيلا له من حيث المدّة الزّمنية التي عمّرها، ومع الإقرار بأنّ هذا النّظام توسّع شيئا فشيئا، فإنّ عالم اليوم قد انخرط تحت لوائه، وأصبح جزءا من منظومته.

ولكن كيف تحقّقت هذه السّيطرة؟ وما الحدود التاريخية والجغرافية لهذا النّظام؟ يجيب فالرشتاين في كتابه: تحليل النّظم الدّولية: لا بدّ من تبيّن مصطلحين أساسين بهذا الصّدد وهما: الاقتصاد العالمي والرّأسمالية، من أجل فهم الديناميكية التي تحقّق للنظام الرأسمالي توسّعه وسيطرته واستمراره.

ولنبدأ بأوّلهما الاقتصاد العالمي، وهو ذلك المجال الجغرافي الكبير الذي يسود فيه تقسيم العمل، وينتج عنه تبادل داخلي ضخم للبضائع وتدفّق للأموال والأيدي العاملة[1]، فقد اكتسب هذا الاقتصاد صفة العالمية لأنّه يتربّع على جغرافية العالم، وأنّ وحداته مترابطة بينها بحبل متين وهو تقسيم العمل، فكلّ وحدة من وحدات هذا العالم إلاّ وتؤدّي دورا في إطار النّظام الجامع[2]، لذلك فإنّ أوروبا من جانب لا تعدو إلاّ أن تكون إحدى وحدات هذا النّظام تؤدّي دورها فيه، وإنّما مثّلت الرّحم ومسقط الرّأس لهذا الاقتصاد العالمي من جانب آخر.

هذا ما يرسّخ فكرة أنّ النّظام العالمي موحّد في موضوعه ومنقسم في وحداته، وموضوعه هو الرّوح التي يحيى بها ويربط بين الوحدات وهي تقسيم العمل، فلو افترضنا وجود اقتصاد قادر على كفاية ذاته وأداء كلّ الأدوار داخله فإنّ مبرّر ارتباطه بالآخر لم يعد موجودا، وفي الاقتصاد العالمي وحدات سياسية كثيرة قد تتجانس في بعض ثقافتها وبعض أنماطها وتختلف في أديانها ولغاتها ومواقعها وكثير من ثقافتها، لكنّها تتوحّد في العمل المقسّم بينها.

فما هو العمل الذي يجمع بين هذه الوحدات؟ هنا يأتي المصطلح الثّاني وهو الرّأسمالية التي يعني بها فالرشتاين أن يعطي النّظام الاقتصادي الأولوية للتراكم اللاّنهائي لرأس المال[3]، ففي القديم قبل آلاف السّنوات عُرف المفهوم الضيّق للرّأسمالية وهو وجود أشخاص وشركات تنتج من أجل البيع في الأسواق وتحقيق الأرباح، فهم يتحرّكون بحافز الرّبح، حتّى وإن تراكمت أموالهم فالمحرّك ليس الرّغبة في المزيد وإنّما ضمان الرّبح، أمّا في النّظام العالمي الحديث فعملية مراكمة رأس المال متواصلة لا نهاية لها ولا حدود، والمنتجون يعيشون طموحا مستديما في التكديس وتكويم المال، بما يدفعهم إلى ابتكار المزيد من التوسّع جغرافيا وقطاعيا.

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النظم الدّولية**، مرجع سابق الذّكر، ص 14

[2] زايد مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، دار الرّواد، طرابلس ليبيا، ط1، 2002، ص 105.

[3] Immanuel Wallerstein, **The Essential Wallerstein**, The New Press, New York, 2000, p 270.

إذاً؛ فالسرّ في بقاء النّظام العالمي الحديث مدّته الطّويلة هو أنّه لا يحدّ الطّموح، بل يرى دائما في العالم فرصا للمزيد من الاستمرار، كما أنّ هناك تلازما بين الاقتصاد العالمي والنّظام الرّأسمالي، ويتوقّف بقاء أحدهما على وجود الآخر، فما كان الاقتصاد العالمي ليستمرّ لولا قوّة وتأثير الرّأسمالية الحديثة، فقد تهاوت الإمبراطوريات العالمية حين فشلت الرّأسمالية أن تستقرّ فيها، وبالمقابل لا تستقرّ الرّأسمالية بديناميكيتها الدّؤوبة إلاّ في بيئة الاقتصاد العالمي، فالرّأسماليون بحاجة دائمة إلى سوق كبيرة ولا تتّسع لهم الأنظمة الصّغيرة.[1]

2. تميّز النظام الرأسمالي الحديث عن الاقتصادات السابقة:

الفارق الأساس بين اقتصادات الإمبراطوريات القديمة والاقتصاد العالمي الحديث هو آلية اتّخاذ القرارات في توزيع الموارد، ففي الإمبراطوريات القديمة هناك سلطة سياسية تستخدم قرارها السياسي في جلب الموارد من الأطراف نحو المركز، لكن في الاقتصاد العالمي الحديث فالدّور في إعادة التوزيع يرجع إلى آلية السوق، والسلطة السياسية المركزية لا تملك آلية فرض قرارها في توزيع الموارد إلاّ من خلال آلية السّوق، مع أنّ في النّموذجين تشابها واضحا يتمثّل في انتقال الموارد من المركز إلى الأطراف[2].

وعلى الواقع التاريخي إذا عدنا بداية إلى العصور الوسطى؛ فإنّ سقوط روما مكّن للقبائل الجرمانية المنتصرة اقتطاع أقاليم من الإمبراطورية، وتحوّل تحصيل الضّرائب والأرباح إلى الرّجال المستحوذين على وسيلة الإنتاج الأساسية وهي الأرض، وضعف الارتباط والاعتماد المتبادل مع خارج أوروبا، فقد كان النّمط الإنتاجي اكتفائيا، يعتمد على الزّراعة وبعض الصّناعات التي لا تتعدّى الطّلب المحدود بأوروبا، فالإنتاج بالطّبع لم يعرف حيوية وديناميكية إلاّ بمقدار الحاجة اليسيرة والقدرة التي فرضتها ظروف هذا العصر الوسيط[3]، وكانت الكنسية حينها تمارس دورا أساسيا في استقرار الأوضاع للنّظام الإقطاعي، فقد سخّرت آلياتها السياسية والدينية في تكريس انقياد العامّة؛ ورضاهم بالقليل من الكسب؛ وتوجيههم إلى المساهمة في الإنتاج دون مقابل يكافئ جهدا فظيعا يجبرون عليه[4].

وهكذا نجد أنّ الدّين مثّل أهمّ ركائز النّظام الإقطاعي وآلياته في توزيع الموارد، وبالتالي فإنّ الكنيسة مثّلت دور المؤسّسة السياسية في ترتيب البيئة المناسبة للنّظام الاقتصادي وترابطت المصالح بينهما، وحوفظ على الإبقاء على الأوضاع بحجج وتبريرات مختلفة.

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النظم الدّولية**، مرجع سابق الذّكر، ص 45.

[2] Manuela Spindler, **International Relations: A Self-Study Guide to Theory**, barbara budrich publishers, Opladen, Germany, 2013, p 181.

[3] جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي – الماضي صورة الحاضر**، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص 37.

[4] إيناس البهيجي، **تاريخ أوروبا في العصور الوسطى**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، المملكة الأردنية الهامشية، 2017، ص 18.

وفي مطلع القرن الخامس عشر كان الشّلل يحفّ بالإقطاع تحت تأثير عوامل عدّة؛ لعلّ أهمّها الاستغلالُ البالغ لقوّة العمل بمفهوم فائض القيمة عند ماركس، ونشوءُ المدن التي مثّلت مهربا للأقنان وبديلا أريح، وتشكّلُ الاقتصاد النّقدي، وتحوّلُ النظام الإنتاجي إلى المبادلة القائمة على التّخصّص وتقسيم العمل، والإنتاج لا من أجل المنفعة فحسب، وإنّما من أجل السّوق[1]. وتزامن هذا التآكل مع انقباض سلطة الكنيسة وانحسار نفوذها الفكري والميداني، وتهيّأت السّبل للنّظام الرأسمالي العالمي الحديث.

وعند فالرشتاين؛ فإنّ سقوط الإقطاع كان أمرا حتميا لا مناص منه، لأنّه لم يخلق حيوية يحيى بها ويغذّي الحلول للأزمات التي تنتهي بها دوراته الاقتصادية، فكان يفقد توازنه كلّ مرّة، ويتّجه نحو اللاّتوازن ثمّ إلى الانهيار، وأنّ الفائض تناقص مردوده ما أثّر في عوائد الإقطاعيين، وربّما ساهمت التغيّرات المناخية أيضا في تراجع مردودية الإنتاج الزّراعي وفي انتشار الأوبئة الفتّاكة[2]، فكانت أوروبا تعيش مرحلة هي من بين الأسوأ في تاريخها.

3. أبرز تطورات النظام الرأسمالي في مرحلة النشوء وتشكل الرأسمال الزراعي والتجاري:

لمّا كان النّظام الإقطاعي ينحدر كان النّظام العالمي الحديث ينشأ بالتّوازي، ويرى غالبية المؤرّخين للفكر الاقتصادي أنّ هذا التحوّل الاقتصادي الجديد كان مرتبطا بالتحوّل في كافّة النّشاطات الإنسانية، وليس محصورا بمجال وحيد فحسب، فمن الفكري إلى العلمي إلى السّياسي إلى الاقتصادي إلى الاجتماعي وغيرها، وهو ما اصطلح عليه المؤرّخون بمصطلح النّهضة الأوروبية، ونحن سنقف على أهمّ الخصائص التي ميّزت النظام العالمي بين القرنين السادس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر، أي من النهضة إلى ظهور بوادر الثورة الصناعية، وتتمثل تلك الخصائص فيما يلي:

1.3 الرأسمالية الزّراعية: يحافظ فالرشتاين على هذا المصطلح ليسمّي به فترة مهمّة في نشوء النّظام العالمي، وهو يعني بها ذلك التغيّر في النّمط الإنتاجي من زراعة يستحوذ عليها الإقطاع معتمدين على عمل الأقنان موجّهين اقتصادهم نحو سوق ضيّقة، إلى زراعة أوسع تعتمد على العامل الأجير وتوجّه المحاصيل إلى سوق عالمية.

---

[1] محمود الصالح، **مستقبل النظام العالمي في ضوء نظرية فالرشتاين – دراسة مستقبلية**، أطروحة ماجيستر في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهامشية، 2007، ص 10.

[2] Wallerstein, Immanuel, **The Modern World System vol.1: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century**, Academic Press, Cambridge, Massachusetts, USA, 1974, p39.

ويكمن التغيّر تحديدا في تحوّل العمل إلى سلعة، فبعد أن كان الإنتاج يعتمد على يد عاملة لا تجازى على مجهود عمل عند نظام الأقنان، أصبح يعتمد على يد عاملة تستأجر، وعملها بمثابة سلعة يتم بيعها في سوق الإنتاج[1].

والشاهد في هذا التحوّل الجذري أنّ الرّغبة في مراكمة رأس المال استوجبت ابتكار آلية غريبة عن السّوق ومستحدثة فيها، وهي تسليع اليد العاملة، بعد أن عجزت الآلية الإقطاعية التقليدية في تحقيق الرّوح الجديدة في الرأسمالية الحديثة فقد تبنّت العمل المأجور من أجل استنفار العمالة ومكافأتها في سوق العمل، كما أنّ السوق الأوروبية بدأت تضيق أمام طموحات الطّبقة الرأسمالية المحلية، فلاذت بالدّولة من أجل توسيعها وخلق ما يلائم المرحلة من قوانين وتنظيمات.

2.3 التحوّل الفكري السّياسي: كان لأفكار المذهب الإنساني أثرها البالغ في انحلال الدّولة الدّينية الثيوقراطية، وظهور الدّولة القومية الحديثة كأساس للتنظيم الاجتماعي، وهو المذهب الذي ساهم في تطوير الرّوح النقدية وتحرير الفلسفة من سطوة اللاّهوت، وهيّأ للفرد والمجتمع –الأوروبي خاصّة– مساحة أوسع للحرية والإبداع، وفكّ عنهما أغلال العصر الوسيط، وحشر السّلطة الدّينية إلى ركن أضيق، فساهم هذا المذهب في تجذير وتأصيل الوعي بقدرة الإنسان على إحقاق الحياة الكريمة بذاته؛ دونما حاجة أكيدة إلى توجيه بابوي أو وسيط يربطه بالسماء[2].

وكان الفلاسفة السياسيون أمثال ميكيافيلي (1469–1527) قد آمنوا بحماس بأفكار هذا المذهب، فدعا الأميرَ في كتابه إلى بناء دولة قويّة يستمدّ كيانها من إنسانية داخلية لا من نصوص دينية مفروضة، وأباح للحاكم كلّ وسيلة تحقّق غايات حكمه.

وتحت تأثير هذه الأفكار تشكّلت الدّولة الحديثة، وتحوّل إليها سلطان الحكم والتقدير في كلّ مصالح الأمّة، فتحسّنت فرصة الوجود للرّأسمالية التجارية أكثر، حين تأسّست الرّابطة الوثيقة بين سلطة الدّولة ومصلحة التجّار، وحين اعتبر السّاسة التّجارة موردا اقتصاديا هامّا يدعم سلطتهم، ويساهم في خلق قوّة للدّولة عندما يتنافس التجّار أو يتعاونون[3]، وهو ما دفع السّاسة إلى توفير النّظام والأمن في الدّاخل، والحماية في الخارج، وهي ذات الشروط القاعدية التي وفّرت للرّأسمالية التجارية فرصا أوسع للانطلاق نحو مختلف الاتّجاهات في العالم.

---

[1] ديدوش محمد مخطار وفيصل زيات، **مرجع سابق الذكر**، ص 224.

[2] خالد المحاسنة، **مفهوم النهضة في الفكر السياسي الغربي والإسلامي: إشكالية الدلالة والمعرفة**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 14.

[3] حازم الببلاوي، **أصول الاقتصاد السياسي**، مؤسسة منشأة المعارف، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1974، ص ص 241–242.

كما أنّ الأفكار الجديدة أزاحت تلك الوصايا الأخلاقية المعيقة لحركية التجارة، والتي كانت –على سبيل المثال– تعتبر السّعي نحو الثّروة مكفول ومشروع لمن بيده مقاليد الحكم فحسب، ومن ثمّ أراحت ضمائر الزرّاع والتجّار وأصّلت لنبل عملهم، بل تكيّفت العقائد البروتستانتية مع هذا التوجّه على لسان جون كالفن حين قال بأنّ النّشاط الاقتصادي ليس ذميما، وأنّ تحقيق الأرباح والثروة دليل على رضا الربّ[1].

3.3 الرأسمالية التّجارية: يسمّي المؤرّخون الاقتصاديون فترة بداية العصر الحديث بعصر التجّار أو الرّأسمالية التجارية أو المركنتيلية، ويحدّدون لها ثلاثة قرون تبتدئ بمنتصف القرن الخامس عشر، وتمتدّ إلى منتصف القرن الثّامن عشر بظهور الثورة الصّناعية وحدوث الثّورة الأمريكية وصدور كتاب ثروة الأمم لآدم سميث، وحينها لم يكن للاقتصاد نظام فكري يرتّبه المفكّرون والفلاسفة، وإنّما كانت المركنتيلية نتاج عقول رجال الدّولة ورجال المال والأعمال وكبار الموظّفين[2]، إذ انصرفوا إلى الإنتاجية في التّجارة واقتحموا طرقها ووصلوا إلى أقاصي آسيا وإفريقيا وأمريكا لاحقا، طمعا في جعل مردودية العمل أرفع؛ وبالرّغم من أنّ السّلع المجلوبة والمبيعة لم تكن بالتنوّع الذي سيظهر في زمن الثّورة الصّناعية، إلاّ أنّ عوائد التّجارة حرّكت الجميع للمزيد من الرّبح وتوسيع نطاق العمل[3]، ونشّط مدنا مهمّة منها البندقية وفلورنسا وبروج وأمستردام ولندن، وساهم في اتّخاذ العالم نطاقا جغرافيا للحركة الاقتصادية.

وفي تلك المدن وغيرها كان نفوذ التّجّار البرجوازيين يتزايد بالقدر الكبير الذي يعادل مساهمتهم الفعّالة في إنعاش اقتصادات الدّول الأوروبية الحديثة، وتوارت تلك الهيمنة التقليدية لملاّك الأراضي، وربّما كان التجّار أكثر ذكاء حين سخّروا السّياسات العامّة للدّولة الحديثة لخدمة مصالحهم، وحين تمتّعوا بالحسّ الفنّي الذي جلب المدنية إلى أوروبا أكثر، وعرفوا كيف يجعلون من قدراتهم مطية نحو كسب المزيد من خلال توسيع العلاقة مع مختلف البقاع[4]، وكانت نتائج هذه المركنتيلية مبهرة بحقّ، حيث مكّنت أوروبا من السّيطرة على الطّرق التجارية التقليدية والحديثة، ومهّدت الطّريق للسيطرة السياسية.

4.3 الاكتشافات الجغرافية: تكلّلت المغامرات البحرية للملاّحين والبحّارة الأوروبيّين في بداية العصر الحديث بمكاسب استراتيجية لأوروبا، إذ ساهمت في تعظيم قوّتها الاقتصادية والسّياسية، فعلاوة على التدفّق المتزايد للمنتجات الجديدة نحو أوروبا وعبر الطّرق التجارية المؤدّية إليها ومن ثمّ مدّ البرجوازيين بأسباب الكسب أكثر، فقد فتحت هذه الرّحلات عيون الدّول على السّيطرة السياسية على أقاليم واسعة من العالم

---

[1] صلاح سالم، **خمسمائة عام على الإصلاح الديني – مخاض الفردية والقومية والروح الرأسمالية**، مجلة شؤون عربية، العدد 173، مارس 2018، متوفر على الموقع الإلكتروني للمجلة: https://arabaffairsonline.com/ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/08/20.

[2] جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، مرجع سابق الذكر، ص 45.

[3] حازم الببلاوي، **أصول الاقتصاد السياسي**، مرجع سابق الذكر، ص 242.

[4] جويس أبلبي، **مرجع سابق الذّكر**، ص 40.

الجديد ومن إفريقيا وآسيا خاصّة في الموجة الاستعمارية الثانية؛ وبالطّبع كانت هذه السيطرة تعني هيكلة الأقاليم الجديدة وفق ما تقضيه الحاجة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوروبا[1]، فكأنّ العالم أصبح أكثر ترابطا حين بدأ النّفوذ الأوروبي يدير فلكا مترامیا من الأقاليم، وبالتالي فإنّ الكشوفات الجغرافية وسّعت حجم العالم، بل وسّعت أيضا مسرح النّظام الرّأسمالي النّاشئ وأمدّته بموارد وطفرات اقتصادية أقوى.

كما كان لهذه الرحلات أثر هائل على قارتي أوروبا وإفريقيا، فقد خلق الطلب الجديد العبودية الحديثة، وهي نظام أكثر قساوة ووحشية بكثير من عبودية العصور التوراتية، وقد سيق من إفريقيا على مدى 250 سنة ما يقرب من 12 مليون رجلا وامرأة وشحنوا إلى العالم الجديد في المناجم والحظائر وفي حقول السكر والأرز والتبغ التي أقامها الإسبان والهولنديون والفرنسيون والدنماركيون والسويديون والإنجليز، فقد وفّرت طرق الملاحة البحرية علاوة على المصدر المادّي مصدرا رخيصا للأيدي العاملة[2].

5.3 الهيكلة الحديثة: كانت الزاوية الشمالية الغربية لأوروبا في القرن السادس عشر تعيش أوضاعا أفضل تمكّنها من تنويع تخصّصها الزّراعي ومن تدعيم ذلك بصناعات معينة مثل النّسيج وبناء السّفن وتصنيع الأدوات المعدنية، فما لبثت أن برزت بوصفها نواة للاقتصاد العالمي النّاشئ، أما أوروبا الشرقية ونصف الكرة الغربي فقد أصبحا منطقتين هامشيتين متخصّصتين في تصدير الحبوب والسبائك والأخشاب والقطن والسكّر وغيرها، متحكّمتين في عمالتهما بالأسلوب القسري، أمّا أوروبا المتوسّطية فقد برزت كمنطقة شبه هامشية تعكف على التخصص في منتجات عالية الكلفة ومعاملات النقد، معتمدة على المحاصصة في الميدان الزّراعي كنمط للتحكّم بالعمالة، وقد ظهرت هذه الهيكلة أكثر استقرار في حدود سنة 1640.[3]

6.3 النّظام المالي: ممّا جرى عليه النّظام المالي قبل العصر الحديث الاستناد إلى المعادن الثّمينة والمال المسكوك، وكانت العملات منفصلة عن بعضها تماما، على أنّ الذّهب والفضّة ظلاّ يمثّلان الواسطة الحيادية للتّبادل الدّولي، ولم تكن الحكومات تملك إلاّ قدرة محدودة على التّأثير في العملات التي تعتمد عليها التّجارة الدّولية، وفي القرن السّادس عشر حين تدفّقت المعادن الثّمينة إلى أوروبا من الأمريكيتين اتّسع مجال استخدام الذّهب والفضّة أكثر ليقلّص أيضا من مجال العملات القومية علاوة على الدّولية، وهو ما زاد من الترابط أكثر بين الاقتصادات القومية وجعل من الأسعار والإنتاج خاضعا للتغيّرات الدّولية[4].

---

[1] Cristóvão S. Marinheiro, **The Impact of Geographical Discoveries on Late 16th Century**, Review of Intersections, Vol.21, ISBN: 978-90-04-22636-4, January 2012, pp 405-406.

[2] جويس أبلبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 18.

[3] إيمانويل فالرشتاين، **صعود النّظام الرأسمالي وزواله المقبل**، في كتاب: **العولمة، الطوفان أم الإنقاذ – الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، تحرير: فرانك جي لتشنر وجون بولي، ترجمة: فاضل جتكر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 117.

[4] روبرت غيلبين، **مرجع سابق الذكر**، ص 155.

والأهمّ في ذلك أنّ هذا التحوّل المالي أمدّ التّجارة بنفس أقوى، إذ كان لاكتشاف الذهب أثره الواضح في تسهيل نمو التجارة والتنظير حول المعادن النفيسة، ولم يصبح المال عائقا يحول دون فعالية المعاملات أو التبادل مع أيّ كان من جانب، وأنّ مراكمة المال أصبحت أكثر فرصة من جانب آخر[1]، فقد أصبحت الأمور المالية أكثر استقرارا وتنظيما، خاصّة مع انتظام البنوك والبورصات في إيطاليا وفي الغرب والشّمال الأوروبيين.

وبهذا المرور التّاريخي السّريع على حقبة بداية العصر الحديث، نطرح التساؤل التالي: هل يعني ما سبق من التحوّلات ميلادَ نظام اقتصادي جديد؟ والجواب نعم هو رأسمالية عالمية؛ لم تشمل العالم بأسره بعد، لكنّها هيّأت القاعدة بـ:

- تحديد عناصر أساسية في هذا النّظام منها المنتجون الاقتصاديون (الرأسماليون التّجاريون) والدّول (الملوك) والسّوق غير المحدودة بالحدود القومية.
- نشوء التناغم المصلحي بين الدّولة الحديثة والمنتجين التّجاريين.
- تيسير سبل مراكمة رأس المال.
- اعتبار العالم نطاقا حيويا لاستمرار الرأسمالية الناشئة في أوروبا.
- التقسيم الدّولي للعمل، وتشكّل الهيكلة الحديثة للنّظام الرأسمالي العالمي.

كما نخلص إلى أنّ كلّ التغيّرات والتحوّلات والتقلّبات التي ستطرأ على الاقتصاد العالمي بداية من هذه المرحلة ما هي إلاّ تطوّر لذات النّظام العالمي الحديث، وسنتناول فيما يلي من المطالب مراحل أخرى مهمّة في التوسّع الرأسمالي لهذا النّظام.

المطلب الثاني: مرحلة سيادة الفكر الكلاسيكي والرأسمالية الصّناعية

في مراجع الفكر الاقتصادي يتمّ تسمية هذه المرحلة بمرحلة الرأسمالية الصناعية، ويتمّ اختزال الحديث عن الفكر الكلاسيكي الذي ساد في تلك الفترة، بل مهّد طريق الثورة الصّناعية ومن ثمّ رأسماليتها، غير أنّ إيمانويل فالرشتاين حين يتحدّث عن هذه المرحلة يؤكّد أنّ الفكر الكلاسيكي كان له أهمية كبيرة في سياق تطوّر النظام الرأسمالي العالمي، وعليه يفرد له جهدا بقراءته ليؤكّد أنّ حاجة النظام في ذلك الظرف تحديدا استوجبت التحوّل من المركنتيلية إلى الفكر الاقتصادي، غير أنّ فكر سميث في التحرير التام متناقض جدّا مع منطق التراكم الرأسمالي كما سيتبيّن.

[1] زوليخة بختي، **الاقتصاد الإسلامي نظام بديل للنظام الرأسمالي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2010، ص 8.

وبناء على هذه الأهمية قمنا بإدراج الأفكار الكلاسيكية تركيزا على آدم سميث في فرع أوّل، مع تبيين أهميتها في سياق التطور الرأسمالي، وتناولنا في الفرع الثاني التحول الرأسمالي إلى الجانب الصّناعي.

الفرع الأوّل: مرحلة سيادة الفكر الكلاسيكي وتأثيره على النظام الرأسمالي العالمي

نال المفكّر الكلاسيكي آدم سميث (1723–1790) شهرة واسعة، إذ ما يزال أحد أهمّ المبلورين لعلم الاقتصاد الليبرالي المعاصر، وقد بقي كتابه الشّهير "ثروة الأمم" خالدا في تاريخ الفكر الاقتصادي ومصدر إلهام لمن تلاه من الاقتصاديين الكلاسيكيين، فقد كان محاولة جادّة في إرساء القواعد لاقتصاد قومي مستديم رفيع الكفاءة، انسجمت مضامين هذا الكتاب مع مسارات الرّأسمالية الصّناعية آنذاك إلى حدّ بعيد، فقد رتّب السياسات الاقتصادية الدّاعية لتحرير التّجارة والتخصّص الاقتصادي.

ومع أنّ آدم سميث لم يعاصر فترة أوج الثّورة الصّناعية، ولم تكن تصوّراته لما سيؤول إليه مستقبل زمانه كاملة، فإنّه كان متحمّسا جدّا للتّحوّل الجديد، وربّما معاديا للسياسات التقليدية الرائجة التي لا تزيد لثروة الأمم إلاّ قدرا يسيرا حسب تصوّره، وما زاد عملَه أهمّية أنّ سميث حظي بجولات كثيرة عبر أوروبا، فجاء كتابه –على خلاف كثير ممّا كُتِب في الاقتصاد السّياسي حينذاك– ذا نظرة شاملة موسّعة، مستلهما دراية كبيرة من اقتصادات أوروبا الغربية بعد إلمام فاحص لفكر رواد ليبراليين من أمثال لوك وستيوارت وهيوم[1].

وربّما لم يُعتبَر سميث عميدا للاقتصاد الليبرالي الحديث من فراغ، وإنّما لأنّ أفكاره كانت تدعو بشجاعة وصراحة متناهيتين لكلّ ما يجسّد حرّية الاقتصاد، فمن تعزيز المصلحة الذاتية إلى إلغاء عراقيل السوق الحرّة إلى تقسيم العمل ودفع التبادل قُدُمًا، نجد نظرية ليبرالية بيّنة صافية، لقيت رواجا هائلا لدى أوساط المفكّرين والسّاسة على السّواء، بل ستلتفت إليها عيون الخصوم بدقّة واهتمام كبير حين يفرغ لها ماركس لينتقد الاقتصاد اللّيبرالي من خلال مبادئها.

ونحن بتناولنا لأفكار سميث نريد استقصاء الأثر الذي خلّفته على مسار الاقتصاد العالمي بتصوّر فالرشتاين وأمثاله، وبالتالي فإنّنا سنتعمّد انتقاء تلك الأفكار والقواعد التي صاغها سميث وصبّت نتائجها في مجرى افتراضات نظرية النّظام العالمي، وقد حاولنا تنظيم هذه الأفكار وفقا لما يلي من النّقاط:

1– **المصلحة الذّاتية:** يرى سميث أنّ مصلحة الشخص الذّاتية مصدر أساس في تحقيق القدر الأكبر من الخير العامّ، فالفرد حين يتحرّك للإنتاج وتقديم السلعة أو الخدمة للآخرين إنّما يتحرك بحافز داخلي هو حبّه

[1] روبرت هيلبرونر، **قادة الفكر الاقتصادي**، ترجمة رشيد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2002، ص 55.

لذاته، أي حبّه للرّبح والكسب، وهو يساهم في جلب المنفعة للمجتمع من حيث لم يقصد[1]، وهذه المصلحة هي الأساس في تحقيق الخير للجميع وضمان نموّ المجتمع وتحقيق الرّخاء له، فلو انتفى وجود هذا المحرّك لبطل الرخاء الاجتماعي.

يضرب سميث مثالا توضيحيا فيقول: "لسنا نتوقّع عشاءنا من كرم الجزّار أو صانع الجعة أو الخبّاز، ولكنّنا نتوقّعه من رعايتهم لمصلحتهم الذّاتية، إنّنا لا نخاطب إنسانيتهم، بل نخاطب حبّهم لذواتهم، ولا نحدّثهم أبدا عن الأشياء الضّرورية لنا، وإنّما عن المزايا التي يحصلون عليها"[2] فهؤلاء المنتجون في هذا المثال قد ساهموا في تحقيق الرّخاء ووفّروا لنا السّلع انطلاقا من مصالحهم الذّاتية.

تتّصل هذه الفكرة بما أطلق عليه سميث مصطلح اليد الخفيّة، وهي تلك الآلية الافتراضية التي تجعل مصالح النّاس متّفقة تماما مع مصلحة المجتمع، لأنّها تدفع الأشخاص للإنتاج والرّبح دون الإضرار بالمصلحة العامّة، ولأنّ سميث من المؤمنين بالقانون الطّبيعي؛ فإنّه يرى أنّ السلوك الاقتصادي ينبغي أن يتحرّر من عوائقه، بحيث تُترَك للفرد حرّيتُه في زيادة ثروته؛ فحتما سيقود هذا إلى مصلحة خيرية للمجتمع، هكذا تبقى الصناعة في حالة من التركيز على الاحتياجات الأكثر أهميةً للأمة دون الحاجة إلى توجيه مركزي[3].

وإذا عدنا إلى الفكر الماركسي نجد طرحا يشابه طرح سميث، حين يحدّث ماركس ويسانده إنجلز بأنّ الخصائص المحدّدة للرأسمالية التي أوجدت العالم الحديث هي الملكية الخاصّة لوسائل الإنتاج ووجود عمل حرّ أو بأجر، وحافز الرّبح والدّافع لتكديس رأس المال، وهذه الملامح هي التي تعطي الرأسمالية ديناميكيتها والتي حوّلت بدورها كلّ نواحي المجتمع الحديث إلى مجال ربحي[4].

وبالتّالي فالسّوق تحكمها قوانين محكمة؛ لكنّها بسيطة تنطلق من المصلحة الذاتية التي تؤدّي علاوة على توفير السلع بالكميات التي يحتاجها المجتمع؛ تؤدّي إلى جعل الأسعار أكثر ملاءمة مع قدرة المجتمع حين تبدأ المنافسة بين المنتجين.

وإذا قيّمنا هذا المبدأ من منطق توسّع النّظام الرأسمالي؛ فإنّنا نجد فيه تأصيلا وتبريرا مريحا؛ بل مشجّعا للمضيّ قدما في تكديس الأموال ومراكمتها، فبالرغم من أنّ هذا المبدأ ليس جديدا بالمعنى المطلق، إلاّ أنّه أنقذ المصلحة الذاتية وأعلى شأنها كثيرا، فإلى عصر الثورة الصّناعية ما تزال النظرة للشّخص الذي يجمع

---

[1] فيصل يونس عبد الزهرة، **فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016، ص ص 19-20.

[2] جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، مرجع سابق الذكر، ص 77.

[3] إيمون باتلر، **آدم سميث – مقدمة موجزة**، ترجمة علي الحارس، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2014، ص 34.

[4] روبرت غيلبين، **مرجع سابق الذكر**، ص 33.

الثّروة لنفسه ارتيابية وازدرائية أحيانا، وهي نظرة متوارثة من عصور سيطرة الفكر الكنسي، بل مقيّدة أيضا بالسياسات المركنتيلية التي فرضتها العهود السابقة[1]، فهو لا يحقّق غير ذاته على حساب الغير، فجاء سميث ليسدي للرّأسماليين هذه الخدمة المهمّة، وليجعل من ميولهم شريعة موافقة للقانون الطّبيعي، وليبرّر سلوكهم ويزيل عنه غشاوة الرّيبة.

وقد يبدو أنّ هذا الدّعم ثانوي غير مهمّ ما دامت الرأسمالية قد خطت خطوات كبيرة في واقع الاقتصاد، وأنّ الرّأسماليين قد اقتحموا عقَبَةَ عُقدةِ تَعَارضِ مصالحهم مع المصلحة العامّة منذ أن أسّسوا لذواتهم مشاريع اقتصادية، ولكن في الواقع فإنّ التأسيس الفكري والعلمي له مدده الخاصّ، لأنّه يؤسّس للسلوك على أسس متينة، ما يعني أنّ سميث يدعو إلى مزيد من رعاية هذه المصلحة الذاتية حتّى تتحسّن ظروف المجتمعات ورفاهها، وهو ما يبرّر للسعي المستديم لتراكم رؤوس الأموال، ويوافق تماما افتراض نظرية النّظام العالمي.

2- **التخصّص الاقتصادي**: الحجر الأساس في النّمو الاقتصادي عند سميث هو تقسيم العمل، والذي يعتقد أنّه يفرز مكاسب في الكفاءة الإنتاجية والدّخل القومي، وهو في كتابه يشير إلى تقسيم العمل على مستويين، داخل العملية الإنتاجية لسلعة ما، وربّما ما عناه أكثر المستوى الثّاني وهو تقسيم العمل بين الاقتصادات القومية.

في المستوى الأوّل الذي اتّخذه سميث مطيّة للثاني يضرب مثاله المشهور؛ حين زار مصنع الدّبابيس ووجد أنّ الإنتاجية تتضاعف عندما يتخصّص كلّ عامل في جزئية صغيرة من مراحل صناعة الدّبوس، ثم تحول العملية إلى الثّاني ثمّ الثّالث وهكذا، وهي طريقة أكثر فعالية من أن يشرف كلّ عامل على كلّ مراحل صناعة الدبّوس، ذلك أنّه في النموذج الأوّل يبذل كلّ عامل قصارى جهده في التّفاني والسرعة والإبداع نظرا لأنّ الإجراء الذي يؤدّيه بسيط، وفي النّموذج الثّاني هناك إهذار للوقت والجهد بين تغيير مراحل الإنتاجية، ويخلص سميث إلى أنّ تمرّن كلّ عامل على عمله سيجعل من فعالية الإنتاجية ترتفع أكثر[2].

وعلى المستوى الدّولي؛ فإنّ تخصّص كلّ دولة في السلعة التي تتمتّع فيها بميزة مطلقة أي تنتجها بأقلّ التكاليف مقارنة بالدّول الأخرى سيرفع الكفاءة الإنتاجية لجميع الدّول، والتخصّص هنا يقصد به أن توجّه الدّولةُ كافّة عناصر الإنتاج المتاحة لها لإنتاج تلك السّلعة، ويقوم نجاح التخصّص الدّولي على شرط

---

[1] إيمون باتلر، **مرجع سابق الذكر**، ص 33.

[2] جورج نايهانز، **تاريخ النظرية الاقتصادية – الإسهامات الكلاسيكية**، ترجمة: صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1998، ص 110.

أساس؛ وهو تحرير التّجارة بين الدّول وتعزيز التّبادل بينها، بحيث تكون الطّريق معبّدة لأن تصدّر الدّولة سلعتها أو سلعها وتستورد من خارجها تلك السلع التي لو أنتجتها بذاتها لكانت بكلفة أكبر[1].

وهذه دعوة ملحّة جدّا من سميث إلى جعل السوق أكبر حجما وأكثر حرية، حيث عارض بشدّة سياسات المركنتيلية التي تناولت موضوع التجارة الدّولية بمنظار ضيّق وافترضت بأنّ الأسواق ثابتة، ليردّ سميث أنّ الأسواق تنمو باستمرار متواصل، وإنّما ما يعطّل نموّها الأقصى تلك التقييدات التي تضطلع بها الحكومات ظنّا منها في تعزيز قدرتها على إنتاج كلّ ما تحتاج بذاتها، في حين أنّها تخسر بأضعاف ما تحقّق من مكاسب.

مع أنّ سميث لم يلغ الضّرائب، وإنّما كان يرى أنّ بمقدور الدّولة أن تجمع الضرائب المتناسبة مع تحمّلها للأعباء والمسؤولية دون التعدّي، وأيضا أن تتناسب نسبة الضرائب مع ما يكسبه الاقتصادي[2].

وما يهمّنا من زاوية النّظر التي تبنّيناها أنّ النّظّام العالمي في عصر الرأسمالية الصّناعية كان بحاجة إلى طلب أكبر، فقد ارتفعت قدرة المصانع على الإنتاج باستخدامها للتقنيات الحديثة، وأصبح نجاحها واستمرارها مرهونا باستهلاك منتجاتها التي فاقت أو ستفوق عن قريب الطلب القومي المحدود، كما كان بحاجة إلى مصادر أخرى لعناصر الإنتاج، وبالتالي فإنّ دعوة سميث هي بمثابة دَفعة قوية للتوسّع من جديد وإن جاءت بلغة علمية هادئة على عكس دعاوى النزوع الاستعماري، وهذا الحكم لا ينطلق من شكوك في نوايا سميث الذّاتية، لكن الواقع يدلّ أنّ النّظام الرأسمالي كان سيتآكل لو استمرّ ذلك التّوجّه في سياسات الاتجارية والإشراف الحكومي على التنظيم الاقتصادي، أضف إلى ذلك أنّ الارتياح لفعالية الإنتاجية وتحقيق النّمو الاقتصادي لم يأخذ بعين الاعتبار تفاوت الدّول في قدراتها الإنتاجية، وهو ما جعل نقّاد سميث يحكمون عليه بنظره الضيّق إلى الاقتصاد الدّولي بعيون الدّول الصّناعية الأوروبية، وهي التي تمثّل مراكز إدارة النّظام العالمي وتستحوذ على القرار الاقتصادي في مناطق المحيط.

3- ثروة الأمم: إلى القرن الثّامن عشر كان الاعتقاد بأنّ ثروة الأمم بما تملكه من الذّهب والفضّة، فكانت الدّول ترفع الضّرائب على السّلع الواردة من أجل تقليل الأموال التي تغادرها، وكانت تدعم الصّناعة المحلية من أجل تقوية القدرة التنافسية؛ ومن أجل زيادة دخول الأموال إلى الدّولة، وكان نظامها المالي يعتبر الذّهب والفضّة معيارا لتقييم ميزانها التجاري[3]، وإلى هنا كانت الحكومات مدعوّة بإلحاح إلى تنظيم الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق فائض في ميزان المدفوعات؛ بأن تمنح إعانات للصّادرات التي تُغني عن

---

[1] الحاج بن أحمد، **قانون التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، المملكة الأردنية الهامشية، 2018، ص 25.

[2] إيمون باتلر، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 99- 100.

[3] **المرجع السابق ذاته**، ص 46..

الاستيراد، وأن تحمرك الواردات، وأن تبني الجيوش الضّخمة؛ وتضمّ المستعمرات؛ وتقيم الشركات الاحتكارية.

كلّ ذلك مثّل محلّ انتقاد لسميث الذي رأى أنّ هذا الإطار النّظري محدود جدّا، لم ينعتق من مخاوف زوال الاقتصاد القومي في الاقتصاد الدّولي؛ لأنّه لم يعتبر أنّ الثّروة الحقيقية ليست في اكتناز الذّهب والفضّة بمقدار ما هي في العمل البشري، والذي هو الرّصيد الذي يمدّه بكافّة ضروريات الحياة وكمالياتها، سواء كان هذا الرّصيد بالنتاج المباشر وهو العمل داخل الحدود أم كان غير مباشر بما يشتريه بجهده،[1] كما أنّ هذا الإطار النّظري لم يحسب للمكاسب التي كان سيجنيها كلّ اقتصاد قومي إذا تخصّص في إنتاج السّلع التي يتمتّع فيها بالميزة المطلقة، مع فتح حدوده أمام التبادل الحرّ.

ومن ثمّة فإنّ سميث أمعن في الدّفاع عن حرية السوق، معتبرا أنّها الآلية الركيزة في استقرار الأسعار وخلق حالة التّوازن، وفي حدّ ذاتها تمثّل هذه الفكرة ملجأ آخر لتوسّع السّوق المدفوعة برأس المال المتراكم مرّة أخرى، فصحيح أنّ سميث كان ثاقب النّظرة حين لاحظ أنّ رأسمال أوروبا أصبح أقوى من أن يغلبه الانفتاح على العالم، مع أنّ نظريته تطوّرت كثيرا إلى صياغات رياضية معقّدة، لكن تبقى مراكز النّظام العالمي مدينة له بمبدئه الخالد مع عمر النّظام.

ومن وجهة نظر النّظام العالمي الحديث أيضا نجد أنّ النّظام المالي القائم على الذّهب والفضّة أصبح في ظلّ معطيات الرأسمالية الصّناعية معيق جدّا، ويحدّ من طموحات الرأسمالية الصّناعية التي باتت تتطلّع إلى دمج مناطق جغرافية أخرى وقطاعات أخرى، يتعذّر تحقيقه في ظلّ نظام مركنتيلي يعطّل مضاعفة الإنتاج باعتماده على حماية الحدود على خلفية تعظيم المكاسب من الذّهب والفضّة[2]، وهو ما سيجعل من نمط الإنتاج يهتلك تحت تراجع فائض القيمة المحصّلة داخل الحدود.

4- **دور الدّولة**: إذا كان سميث يدعو إلى تحرير السّوق، وتقليص دور الدّولة في الاقتصاد، فما الذي أناطه بها؟ سؤال محوري يفصل الجوابُ عنه في شكل الليبرالية التي تصوّرها سميث، وفي جملة ما نلاحظه أنّ في أدوار الدّولة بتصوّر سميث ما يؤيّد أفكار فالرشتاين إلى حدّ بعيد، حيث إنّ الأخير جادل بأنّ الدّولة آلية واجبة الوجود مع النّظام العالمي الحديث من نشأته إلى زواله وفي كلّ مراحله، لأنّها المعتمد في تبيئة الوضع وتوفير شروط حماية رأس المال وتعبيد الطريق لتراكمه، من خلال الأعمال الفنية واللوجيستية، وحدّد فالرشتاين مجموعة من تلك المهام مشابهة جدّا لما اقترحه سميث، ومنها: بناء جيش قوي قادر على الحفاظ على سلامة البلد في حال الحرب والسلام، تقنين القوانين الصارمة لمحاربة الجرائم، إنشاء الهياكل

---

[1] راشد البراوي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1992، ص 83.

[2] إيمانويل فالرشتاين، **نهاية العالم كما نعرفه، نحو علم اجتماعي للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق الذكر، ص ص 129-131.

القاعدية التي لا يستثمر فيها الخواصّ أو يعزفون عنها، وفيما عدا ذلك فاليد الخفية أكفأ في تحقيق المصلحة العامة[1].

على أنّ الخلفية تختلف بين فالرشتاين وسميث، فسميث يرى أنّ الدّولة تؤدّي مهامها طمعا في تحقيق النموّ الاقتصادي لها كإطار سياسي، أمّا فالرشتاين فليس يرى في الدّولة إطارا سياسيا منفصلا عن شؤون الاقتصاد العالمي، ولا تعدو أن تكون آلية يحقّق بها وجوده واستمراره، ولنا عودة إلى الحجج التي ساقها في هذا الخصوص في مطلب لاحق.

وفي ختام هذه النّقاط نسجّل أنّ نظرية سميث بالنسبة لفالرشتاين خطوة أخرى لتحرير الرّأسمالية من القيود، وفتح لآفاق جديدة للتوسّع في جغرافيا العالم، وهي تشرّع لمرحلة جديدة من التمكين للمراكز الأوروبية المديرة للنّظام العالمي، قد تبدو هذه النظرية بمثابة تأسيس جديد؛ لكنّها تحيين لفكر سابق ومحاولة لتفادي مثالبه.

والسّؤال الذي يتوارد في مثل هذا السياق: هل كان سميث بالرغم من انتقاده الشديد للمركنتيلية سيتنبّه إلى نظريته لو جاء في بداية العصر الحديث حين كانت المعطيات الاقتصادية لا تسمح بتبنّي الكثير من مبادئ نظريته؟ لا شكّ أنّ الوقت حينها ما يزال مبكّرا لتحرير السّوق، ومراكز النّظام الرأسمالي الأوروبية ما فتئت تتكوّن ويشتدّ ساعدها حتّى تدخل مرحلة الانفتاح وهي قادرة عليها[2]، فغنيّ عن البيان أنّ الصّناعة الوليدة تحتاج إلى حماية أكبر من خطر المنافسة الخارجية، فسميث عندما كان ينتقد بشدّة المركنتيلية لم يعمل في الحسبان بأنّ مبادئها وتطبيقاتها الواقعية هي التي هيّأت الأرضية وكوّنت رأس المال الصّناعي الذي ضاق بالحدود القومية، هذا يعني أنّ مصبّ أفكار المركنتيلية والليبرالية الحديثة والمعاصرة لا يعدو أن يكون مشتركا، فكلاهما كان ينظّر لاستمرار روح النّظام العالمي الحديث في مراكمة رأس المال، وهذا النّظام هو نفسه ولم يتغيّر بينهما، فإن كانت هناك فروق في أفكار ومبادئ أو افتراضات النّظريتين فإنّها معزوّة إلى الاختلاف المرحلي، بل لا تصلح اليوم كثير من مبادئ سميث لرأسمالية القرن الواحد والعشرين، وبالأحرى فقد جاء ريكاردو مبكرا في القرن التاسع عشر ليعدّل شيئا في نموذج التجارة الدّولية الذي اقترحه سميث ويأتي بقانون الميزة النسبية، وما يزال التنظير متواصلا.

إذاً؛ فإنّ النّظام العالمي كان مستفيدا جدا ومسترشدا بما تمليه أفكار النظريات الغربية التي رعته وبيّنت له معالم طريق النّجاة والتطوّر كلّ مرّة، وقد مثّلت أفكار الكلاسيك خاصة آدم سميث دفعة قوية للاقتصاد الأوروبي العالمي وساهمت في التحول نحو المجال الصّناعي وإحداث ثورة فيه وفي ترتيب خرائط السيطرة الجغرافية بمختلف أشكالها، ويستقبلنا فيما يلي من المطالب الحديث عن مراحل أخرى.

---

[1] حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سابق الذكر، ص 58.

[2] إيمانويل فالرشتاين، **نهاية العالم كما نعرفه، نحو علم اجتماعي للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق الذكر، ص 130.

الفرع الثاني: الرأسمالية الصّناعية ودافعية التوسّع

في هذا المطلب نركّز على مرحلة مهمّة وهي الثالثة، الممتدّة بالتقريب بين 1730 إلى 1840، حينما فرضت الرأسمالية في دول المركز الأوروبية أن يتمّ التحوّل إلى ميدان أكثر حيوية بالنسبة للمرحلة، وهو ميدان الصّناعة، متزامنا مع انتظام الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على يد آدم سميث وأقرانه، أُطلِق غالبا على هذه المرحلة مصطلح الرأسمالية الصّناعية.

ومع الإقرار بأنّ الفكر الفيزيوقراطي في القرن السابع عشر نجح إلى حدّ بعيد –بخاصّة في فرنسا– في إعادة الأهمية للزّراعة، واعتبارها الأساس القاعدي الذي تتوقّف عليه الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالتجارة وكثير من الصّناعات المعروفة في ذاك الزّمن[1]، فإنّ النّجاح العلمي في فهم الظّواهر الطّبيعية وتقدّم الاختراعات والاكتشافات في منتصف العصر الحديث تزامن مع حاجة رأسمالية بالغة إلى التحوّل إلى ميدان الصّناعة الخصب، وكان التغير التكنولوجي هو محرك الثورة الصناعية؛ فقد جرى ابتكار العديد من الاختراعات المشهورة مثل المحرك البخاري، وماكينات غزل القطن ونسجه، والعمليات الجديدة لصهر وتنقية الحديد والصلب باستخدام الفحم بدلًا من الخشب .بالإضافة إلى ذلك، ظهرت آلات كثيرة أخرى بسيطة أدت إلى زيادة إنتاجية الأيدي العاملة في صناعات عادية[2]؛ على أنّ الصّناعة عُرِفت منذ عصور قديمة، ولم تغب عن المجتمع الأوروبي حتّى في أزهى أيّام الرّأسمالية التّجارية، وإنّما قيّضت التطوّرات العلمية لها وضعا أوفر، فانكبّت إليها الجهود والرّساميل؛ وبات الإنتاج الصّناعي –في الغرب الأوروبي خاصّة– يتحكّم في نمط الإنتاج في العالم كلّه.

هذا السّبيل الذي وفّر للاقتصاد العالمي –في فترته تلك– المرورَ الآمن نحو المزيد من التوسّع، وضَمِن للطّبقة الرأسمالية الأوروبية استمرار التموقع في أعلى هيكل النّظام العالمي، بل زاد هذا التوجّه نحو ترابط دولي أشدّ، وتقسيم دولي أوضح للعمل.

وإلى القرن الثّامن عشر كانت أغلب الزّراعة الأوروبية ما تزال تقليدية على مستوى متدنّ من الكفاءة، باستثناء عدد من المناطق في الغرب كإنجلترا وهولندا وإيطاليا وفرنسا التي استخدمت القطاع الرّأسمالي فيه، مع أنّ هذه الزّراعة ساهمت في تنشيط قطاعات أخرى، لكنّها لم تكن بمستوى التجارة والتصنيع والتقانة والأنشطة الثّقافية في السّرعة والقدرة على التوسّع[3].

---

[1] جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، مرجع سابق الذكر، ص 59-60.

[2] روبرت سي آلن، **التاريخ الاقتصادي العالمي – مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: محمد سعد طنطاوي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، جمهورية مصر، 2014، ص 35.

[3] إريك هوبزباوم، **عصر الثورة (أوروبا 1789–1848)**، ترجمة: فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص ص 63-65.

وبالاختصار؛ فقد عجز الميدان الزّراعي أن يستوعب رؤوس الأموال التي تكوّنت بالزّراعة ذاتها أو بالتجارة الواسعة مع المستعمرات الأمريكية والإفريقية، ولم يملك طاقة توازي طموحات وتطلّعات الرأسماليين في مراكمة المزيد، وكان هذا الأمر أكثر وضوحا في إنجلترا التي استقرّت فيها الأوضاع نسبيا؛ وحقّقت ريعا كبيرا عائدا من قوّتها الاقتصادية المعسكرة حول فلك مستعمراتها، وهو حال نمط الإنتاج الرأسمالي إذ إنّ سلطان التراكم اللانهائي لرأس المال يخلق على الدوام حاجة للتغيير التكنولوجي المستمرّ والتوسّع المتواصل للحدود، جغرافيا ونفسيا وفكريا وعلميا،[1] فكان الميول نحو استخدام العلم أكثر في الصّناعة يزداد بشكل كبير، وغالبا كانت المشاريع الصّناعية الناشئة تعتمد على ما يتمّ ادّخاره من المشاريع الزّراعية، بل إنّ استخدام الآلات في الزّراعة في وقت متقدّم من القرن الثامن عشر أدّى إلى سيطرة الملكيات الكبيرة عليها، والاستغناء عن نسبة كبيرة من العمّال، بل انخفضت نسبة العاملين الزراعيين في إنجلترا إلى 45% قبيل الثورة الصناعية، بعد أن سجّل ما نسبته 74% في منتصف القرن السابع عشر[2]، فتوفّر للصّناعة شروطها من رؤوس الأموال واليد العاملة والأفكار الإنتاجية؛ فضلا عن أنّ السّوق كانت رائجة لكلّ السّلع.

ومن خلال هذا الطّرح يتّضح أنّ هناك اختلافا صارخا في اعتبار العلاقة التأثيرية بين التّحوّل الصّناعي وتطوّر تقنيات الإنتاج الجديدة كالمحرّك البخاري وآلة الغزل، ففي حين يرى منظّرو النّظام العالمي الحديث أنّ هذا التحوّل كان مدفوعا بتطلّعات الطّبقة الرّأسمالية بحيث أجبرتهم على البحث عن الآليات الجديدة للاستمرار؛ بمعنى أنّ التّقنيات الجديدة ما كانت لتُستخدَم بالشّكل الهائل؛ وما كانت لتشهد تطوّرها السّريع لولا الحاجةُ الاقتصادية الرّأسمالية، يرى منظّرو الفكر اللّيبرالي أنّ الثّورة الصّناعية كانت أمرا اعتياديا، بحيث إنّ ديناميكية الرأسمالية دائما تتطلّع لتحقيق الرّفاهية والرّبح بتنويع الإنتاج، واستغلال ما تتيحه الطّبيعة والعلم، وبعبارة أكثر صراحة؛ فإنّ التقنيات الجديدة أنقذت الرّأسمالية من تآكل وأزمة خانقة كانت ستنهيها كما يتصوّر منظّرو النّظام العالمي، وأنّها كانت ستجد لذاتها حلولا مستديمة حتّى ولو غابت تلك التقنيات عند المفكّرين اللّيبراليين.

وأيّا كان مصدر الثّورة الصّناعية، فقد شكّلت بعمق تطوّر النّظام العالمي، وقد جعل هذا التطوّر من شخصية الرّجل الصّناعي أكثر سيادة وأهمية، وأقرب إلى التأثير في رجل السياسة، أما في الميدان الإنتاجي فقد انزاح نحو المدن الصّناعية هؤلاء العمّال الذين كانوا فيما سبق ينتجون البضائع في بيوتهم أو يصنعون الأغذية والصّوف في مزارعهم، وجاء آخرون لم يكونوا ينتجون شيئا[3]، والمفارقة أنّ أجورهم الهزيلة في المصانع كانت بالكاد تكفي لبقائهم على قيد الحياة.

وبالطّبع؛ فإنّ التفسير الماركسي لهذا الوضع العمّالي يقول بأنّ الرّأسماليين الصّناعيين الذين لا ينتجون شيئا في الحقيقة يحاولون دوما أن يوسّعوا من أرباحهم بجعل فائض القيمة أكبر، ذلك أنّ الربح بالتبادل التجاري مستحيل،

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النظم الدولية**، مرجع سابق الذكر، ص 13.

[2] روبرت سي آلن، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 30-31.

[3] جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**، مرجع سابق الذكر، ص 71.

فالربح لا يأتي إلاّ من السلعة الوحيدة وهي عمل العامل التي سمّاها ماركس بفائض القيمة، فلنفترض وجود سلعتين فإنّهما ستميلان إلى المساواة في القيمة النقدية كلما ارتفع ثمن إحداهما، وبالتالي ما يحقّق الرّبح هو ما يفيض من قيمة بعد الأجر المقرّر للعامل، فإذا فكّكنا سعر سلعة وجدناها تتكوّن من مجموع مادّتها وقيمة جهد عاملها وتكاليف عينية أخرى مرتبطة بإنتاج السلعة[1]، أمّا ما يربحه الرأسمالي فهو في الحقيقة قيمة في الأصل لمجهود العامل الذي كان من الممكن أن يشتغل بمقدار ما يضمن له الحياة فحسب.

وفي هذه البيئة الحيوية شهدت الرّأسمالية انتعاشا كبيرا، ولا يخفى على أيّ دارس لزمن الثّورة الصّناعية تلك القفزات الهائلة في معدّلات الإنتاج بالغرب الأوروبي، على أنّ الصّناعة استدعت مرّة أخرى من الطّبقة الرأسمالية المحلية أن تساوم الطّبقة السياسية وتجرّها إلى مزيد من ممارسة الاستعمار، ذلك أنّ رأس المال الصّناعي كان في الحقيقة أكثر حركية مما سبقه، وكانت حاجته إلى ما فوق الحدود السياسية للدّول أكثر إلحاحا، وهو ما ألزم الحكومات مزيدا من الإنفاق وعسكرة الاقتصاد[2]، وجرّ إلى مضاعفة عمليات النّهب واستنزاف الثّورات بشكل يتناسب طرديا مع حاجات المصانع ومنتجاتها، ومع حجم الإنفاق الحكومي على عمليات الغزو والاحتلال.

هذا ما حوّل النمط الإنتاجي إلى ما يطلق عليه الاقتصاديون بالنمط الكولونيالي، وساهم في تحديد أوضح لمعالم المركز والمحيط وشبه المحيط، وبالطّبع كانت المستعمرات أضعف الدّول على الإطلاق، ويميل فالرشتاين إلى تعريفها بتلك الوحدة الإدارية غير السيادية التي تقع تحت الولاية القضائية لدولة أخرى[3]، وبالرّغم من أنّ هذه المستعمرات مارست نفس الوظائف التي مارستها الدّول ذات السّيادة، فكانت تكفل حقوق الملكية وتصدر القرارات الخاصّة بعبور حدودها، وتحدّد أنواع الإنتاج المفضّل والمسموح به داخل المستعمرة، إلاّ أنّ من كانوا يتّخذون هذه القرارات كانت ترسلهم القوّة المستعمِرة، ولم يكونوا من السكّان المحلّيين، وكانت القوى الاستعمارية تبرّر استيلاءها على السلطة وتوزيع الأدوار فيها بين الأشخاص القادمين من البلاد الحضرية بمجموعة من الحجج، منها الحجج العنصرية التي تشير إلى التدنيّ الثّقافي للسكّان المحلّيين وقصورهم[4]، ومنها ما يبرّر هذه الأدوار تحت مسمّى رسالة الرّجل الأبيض التي يعنون بها الواجب الرّسالي للرّجل الأوروبي تجاه الشّعوب في تمدينها ونقل الحضارة إليها [5].

---

[1] آرنست ماندال، **مرجع سابق الذكر**، ص 21.

[2] Immanuel Wallerstein, **The Modern World-System, vol. III: The Second Great Expansion of the Capitalist World-Economy, 1730-1840's**, University of California Press, London, England, 2011, pp 130-131.

[3] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النظم الدّولية**، مرجع سابق الذّكر، ص 79.

[4] **المرجع السابق ذاته**، ص 80.

[5] أماني جرار، **قضايا معاصرة – المناهج الفكرية والسياسية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019، ص 154.

ولا بدّ من التنبّه أيضا إلى أنّ أهداف القوّة الاستعمارية لم تقف عند حدود ضمان تحكّمها في عمليّة الإنتاج، بل الحرص أيضا على عدم السّماح لأيّة دولة أخرى قويّة نسبيا في النّظام العالمي بالوصول إلى موارد المستعمرة أو أسواقها، هذا ما يفسّر ظاهرة التّنافس الاستعماري بين قوى كبرى هي الرأسماليات الصّناعية البريطانية والفرنسية في القرن التاسع عشر والعشرين، بل ألهب رغائب كلّ تلك في الدّول الغربية الأخرى واليابان والولايات المتّحدة في التوسّع، على أنّ هذا الصّراع يبقى في حقيقته اقتصاديا مغلّفا بالنّزوع السّياسي.

وغنيّ عن البيان أنّ آدم سميث الذي عاصر بداية الثّورة الصّناعية وأسّس لنظريته بالغة الأهمية؛ لقيت أفكاره قبولا واسعا لدى فئة الرأسماليين ولدى السّاسة أيضا، وجاءت متناغمة منسجمة مع الميول التوسّعي لدى هؤلاء.

ولِجَمْع شتات أفكار هذا المطلب وختمه؛ فإنّنا نقول إنّ النّظام العالمي وجد في مرحلة الرّأسمالية الصّناعية بديلا ينقذه من الانحسار التّجاري والزّراعي، وتطوّر نمط إنتاجه مستغلاّ التقّدم الهائل للتقنيات الإنتاجية، وحرّك القرار السياسي إلى مزيد من التوسّع، فازدادت حلقات النّظام العالمي ترابطا وتشابكا، وازدادت الفروق بين مكوّناته وضوحا.

المطلب الثالث: مرحلة بناء الهيمنة المعرفية والاقتصادية الأوروبية في إطار النظام الرأسمالي العالمي

سوّقت المعرفة المهيمنة لفكرة أنّ القرن التّاسع عشر وما ارتبط به من أحداث كبرى تمثّل تحوّلا جديدا للبشرية، دشّنت فيه عهدا من الحرية والمساواة وانتظام الأمور السياسية ورفاه العيش وتحسّن الأحوال الاجتماعية، انطلاقا من نموذج غربي تنويري اكتملت فيه صورة المجتمع الإنساني الخالد، وأنّ على العالم الآخر اختزال المسافة نحو هذا المجتمع بالسعي في خطى أوروبا، والتي أهدت للبشرية خلاصة تجربتها في نمط سياسي واجتماعي واقتصادي مشهود.

كانت هذه الفكرة أو لنقل السياق المعرفي المفروض مقلقا جدّا لفالرشتاين، فرّغ لها جهدا كبيرا حين تحدّث عن النّظام الرّأسمالي العالمي في حقبته 1789–1914 وفي مواضع أخرى، داعيا إلى إعادة النّظر بعمق في أساليب التفكير وطرائق تصوّرنا للعالم، وذلك بالبحث عن سياق هذه التحوّلات والأحداث في بوتقة أكبر هي النّظام العالمي الحديث، ومن ثمّ سنجد مركزية أوروبية واضحة المعالم في العلوم الاجتماعية، هيكلت المعرفة وفق أنساق متناغمة بل مؤازِرة لمركزية أوروبا في الاقتصاد العالمي.

وعلى كلّ، فإنّ المقاربة الصّائبة تنطلق من التجرّد عن المسلّمات التي فرضتها جيوثقافة العصر الحديث وهي ثقافة عصرنا بالضّرورة، ويمثّل القرن التاسع عشر مرحلة مهمّة جدّا في ترتيب هذه الثّقافة، امتدادا لآثار الثّورة الفرنسية 1789، تلك النّقطة التاريخية الحاسمة في تاريخ النّظام العالمي، والتي تمثّل مخرجاتها وتد الثّقافة الجغرافية المعاصرة [1].

[1] Immanuel Wallerstein, **The Modern World-System IV: Centrist Liberalism Triumphant, 1789–1914,** Op. Cit, p 3.

وعلاوة على الجانب الثّقافي؛ فإنّ هذا القرن شهد على واقع الاقتصاد العالمي دمجا أكبر لجغرافيا العالم، فقد تعاظمت قوّة أوروبا لما تلقّت تلك الدّفعة القوية في مجال التّصنيع، وكان هذا الدّمج عاملا رئيسا في توزيع الثروة والسّلطة في العالم[1]، وما تزال تلك الهيكلة البنيوية في سوادها الأعظم باقية إلى يومنا، ما ساهم في رعاية أكثر لبذور التخلّف فيما يسمّى بالعالم النامي.

وبالخلاصة، فإنّ أهمّ القضايا في تاريخ النّظام العالمي التي يعرضها هذا المطلب هي قضيتان؛ تكوّن الجغرافيا الثقافية، والهيمنة الاقتصادية السياسية الأوروبية، وربّما لا يتّسع المجال لتناول كلّ التفاصيل، وإنّما نحدّد الخطوط العريضة لتلك التحوّلات بمنطق النّظام العالمي.

1- الثقافة الجغرافية:

هذا المصطلح مفكّك ومترجم من أصله بالإنجليزية وهو Geoculture، ويقصد به الإطار الثّقافي للنّظام العالمي الحديث، والذي توزّع عبر العالم ونمّط القيم وعمليات التفكير وأساليبها، وهو مصدر مهمّ يعتمد عليه النظام العالمي لبناء الاستقرار وضمان فاعلية عمله، وتوفير أرضية مشروعيته، وبلغة أدقّ فإنّ النّظام العالمي لم يغفل منذ نشوئه عن تكوين نماذج محدّدة من الفكر والسّلوك تكون سندا لديمومة النّجاحات التي يحقّقها في الميدان الاقتصادي، ومن ثمّ فإنّها ثقافة عالمية بالضّرورة، نشأت وترعرعت في أوروبا في عصر الحداثة وتطوّرت عبر مراحل تمثّل المساهمة التنويرية أهمّها [2].

وبالطّبع انتظمت هذه الثّقافة في الأوساط العلمية وتحديدا في العلوم الاجتماعية، وبالأساس قد ولدت العلوم الاجتماعية من أجل مواجهة مشكلات أوروبية، وفي مرحلة تاريخية حين كانت أوروبا تهيمن على النّسق العالمي بأكمله، وكان من المحتّم أنّ خياره لموضوعاته البحثية وتنظيراته ومنهجياته ومنظوره الإبستمولوجي كانت كلّها تعكس القيود التي فرضتها البوتقة التي نشأ فيها[3]، ومن ثمّ فإنّ أبنية المعرفة لا تخرج عن كونها إحدى تداعيات سلطان التراكم اللاّنهائي لرأس المال الذي خلق حاجة للتغيير التكنولوجي المستمرّ، والتوسّع المتواصل للحدود جغرافيا ونفسيا وفكريا وعلميا.

ومع إقرارنا بأنّ عمل فالرشتاين في هذا الموضوع جمّ وفير؛ لكن بإمكاننا أن نحاول تفكيك هذه الثّقافة للتعرّف على أهمّ الوحدات التي تتكوّن منها، فقد تحدّث فالرشتاين مطوّلا عن الأيديولوجية وعن الاعتقاد

---

[1] Immanuel Wallerstein, **European universalism: the rhetoric of power**, The New Press, New York, USA, 2006, pp 9-10.

[2] Immanuel Wallerstein, **Geopolitics and Geoculture: Essays on the Changing World-system**, Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom, 1991, p 11.

[3] إيمانويل فالرشتاين، **نهاية العالم كما نعرفه نحو علم اجتماعي للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق الذّكر، ص 316.

بالأمور اليقينية وعن المنظور التعميمي والحضارة المدنية والنزوع الاستشراقي وعن غيرها، وكلّها مجالات خصبة حافلة بمدود الاستقرار.

أ- **الأيديولوجية**: من جملة ما يحرّك السّلوك نحو أمر ما الإيمان به، بل قد يتعثّر السّلوك أحيانا؛ ويخالف الإيمانَ والمعتقدات لكنّه لا يزعزعها، وقد استخدم النّظام العالمي هذه القاعدة حين وظّف الأيديولوجية اللّيبرالية ليدفع بها عموم النّاس للتمسّك بالنّظام، وهي وسيلة هادئة ناعمة للتسلّل إلى العقول وترتيب أنماط تفكيرها ووعيها؛ ومن ثمّ التحكّم في قيمها وتصوّراتها ومعتقداتها[1].

وقد اعتمد النّظام العالمي في ترسيخ الأيديولوجية الليبرالية على وسائل عتيدة جدّا، بداية بوسيلة الإقناع التي تعدّ مفتاحا نفيسا للتأثير في القيم والمعتقدات والسلوك والمواقف، والتي مارسها من خلال الوسيلة الثانية وهي الاستحواذ على العلم الاجتماعي كبنية مؤسّسية، فإلى منتصف القرن العشرين ظلّت الأغلبية الساحقة من الدّراسات التخصّصية في العلوم الاجتماعية متمركزة بين خمس دول هي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتّحدة الأمريكية، بل لا يزال الجانب الأعظم من فلسفة تلك العلوم ينتج في أوروبا حتّى في عالمنا اليوم، بالرّغم من انتشارها كنشاط بحثيّ على العالم[2]، وتكاد أن تكون النظريات غير الغربية غائبة تماما في خطط العلوم الاجتماعية بكلّ فروعها في كثير من جامعات العالم، هذا يعني أنّ الأطر الفكرية النّظرية غير معزولة عن القرار الاقتصادي السّياسي في النّظام العالمي، وأنّ المعرفة السائدة جرى ترتيبها تاريخيا وفق التطوّرات المرحلية للأوضاع بهدف المزيد من التمكّن والاستقرار.

وقد نجحت اللّيبرالية في مغازلة العقول بمبدئها الأساس الذي اعتبر حرية الفرد روحا وواجبا مقدّسا تصونها المؤسّسات السّياسية، وتفرّع عن هذا المبدأ تنظيرات وتطبيقات سياسية واقتصادية شهدها العالم خاصّة في القرنين الأخيرين[3]، وربّما كانت الثّورة الفرنسية 1789 –كما يعتقد فالرشتاين- المحطّة الأساس التي نظّمت هذه الحرّية حين شرّعت للتغيير السياسي وبيّنت بأنّه ظاهرة طبيعية وحقّ مصون للجميع، وحين أعادت صياغة مفهوم السيادة في نموذج تطبيقي لا تنظيري، وأبدعت مفهوم المواطنة[4]، وأصبح الرّابط بين الفرد والكيان السوسيو سياسي يتّجه نحو التنظيم أكثر.

ويجب التنبّه إلى أنّ الليبرالية هي الأيديولوجية الوحيدة التي تتيح التعزيز طويل الأمد لبنى الدّولة؛ والذي يعتبر الدعم الاستراتيجي لاقتصاد رأسمالي فعّال، إذ نجد أنّ أفكار اللّيبرالية تتخذ الدّولة الإطار الأساس

---

[1] Wallerstein Immanuel, **The Modern World-System IV: Centrist Liberalism Triumphant, 1789–1914,** Op. Cit, pp 3-4.

[2] إيمانويل فالرشتاين **نهاية العالم كما نعرفه نحو علم اجتماعي للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق الذّكر، ص 315.

[3] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج 4 (ك – م) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1999، ص 566.

[4] Immanuel Wallerstein, **The Modern World-System IV: Centrist Liberalism Triumphant, 1789–1914,** Op. Cit, p 5-6.

لتحقيق موضوعها، وخارجها لا تتحقّق فلسفتها[1]، وعلى العكس مثلا نجد في الفكر الشيوعي اعتبار الدّولة مرحلة ظرفية أو نقطة عبور نحو كيان آخر هو المجتمع.

وقد ضَمِن النّظام العالمي ثبات الأيديولوجية اللّيبرالية حين فتح باب التغيير السياسي وحصر فكر التغيير في بوتقة ضيّقة، فكأنّه أقنع النّاس بأنّ التغيير السياسي هو الوسيلة التي تكفل لهم جميع حقوقهم، وصرفهم عن التفكير في التغيير الأيديولوجي أو رؤية الأسباب الحقيقية في توزيع الثّروة، وأحجبهم عن فكرة أنّ كلّ الأحداث تجري في بنية عالمية وغير مرهونة بالوضع الدّاخلي فحسب [2].

ويبقى السّؤال عن إمكانية لجوء النّظام العالمي إلى الإكراه في تحقيق الاستقرار يحتاج إلى وقفة، ففي الفترة التي شهدت الليبرالية فيها توسّعا كبيرا؛ شهدت الدّول والعالم موجات عنف شديدة منها حروب الاستعمار والحربان العالميتان وحروب أخرى، وهي غالبا حروب تديرها دول المركز المتفوّقة عسكريا، وهي تلجأ إلى استخدام القوّة لضمان الاحتفاظ بقدرتها على الوصول إلى مصادر المواد الخام وإلى الأسواق الكبرى، أو لإفشال حركة المحيط أو شبه المحيط في محاولة لحاقه بركب المركز[3]، وهذه فكرة يتوارثها التبعيون والنيو ماركسيون عامّة، والأمثلة على استخدام القوّة والتدخّل العسكري كثيرة جدّا حتّى في القرن الرّاهن، لعلّ الغزو الأمريكي للعراق 2003 مثال يختزل هذه الفكرة، مع التنبه في الأخير أنّ الدّول كأطر سياسية وهي تخوض الحرب فإنّها تفعل ذلك استجابة لمطامع اقتصادية لا قومية.

ب- **الاعتقاد بالأمور اليقينية:** وهو من المسلّمات الجوهرية للحداثة امتدادا للعلم الديكارتي والنيوتوني، أو ما يسمّى بمذهب العلموية Scientisme، والذي يعتبر أنّ ثمّة قوانين موضوعية شاملة تحكم الظّواهر الطّبيعية كافّة، وأنّه يمكن التحقّق من هذه القوانين[4]، وقد بات هذا المنهج مسيطرا على النّظم المعرفية حتّى في العلوم الاجتماعية، والشّاهد في ذلك أن العلم علاوة على تطويعه للظّواهر الطّبيعية وتسخيرها في العمليات الإنتاجية، فقد أزاح الدّين مبكّرا ثمّ الفلسفة عن كرسيهما التقليدي، ففي بدايات القرن التاسع عشر كان أصحاب العلم التّجريبي يسوّقون لفكرة أنّ السبيل الوحيد إلى الحقيقة هو وضع نظريات تقوم على استقراء الملاحظات التجريبية التي تمكّن اللاّحقين من تكرارها والتمكّن من صحّتها.

فما الذي تساهم به هذه النقلة في الثقافة الجغرافية؟ إنّ منهج الاعتقاد باليقين قد زرع الثّقة وأنبتها في العقول، فقد أتاح للمتلقّين مجالا واسعا للمشاركة في الحياة المعرفية، فضلا عن أنّه أكّد نجاعته في ميدان

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **انحسار القوة الأمريكية، الولايات المتحدة في عالم من الفوضى**، ترجمة: إيزيس قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2014، ص 152.

[2] Manuela Boatcă, **Global Inequalities avant la lettre: Emmanuel Wallerstein's Contribution**, La Nouvelle Revue des Sciences Sociales, n°15, 2021, p 85.

[3] ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، **مرجع سابق الذّكر**، ص 293.

[4] Immanuel Wallerstein, **After Liberalism**, New Press, New York, 1995, pp 34-35.

الظّواهر الطّبيعية لما استطاع أن يفكّ شفراتها ويصوغها في قوانين دقيقة استفادت منها البشرية جمعاء، ومن ثمّ اقترنت بكلّ ما هو علمي ثقةٌ أكبر، وأصبح التغريد خارج مجاله أقلّ بروقا، وقد كان للنّظام العالمي استفادة كبرى من هذا التحوّل المعرفي، فحين أدخل الفلاسفة والمفكّرون هذا المنهج إلى العلوم الاجتماعية كانت المعرفة التي يرتّبها النّظام العالمي تزداد ألقا وجاذبية وانتشارا، ويزداد اعتبارها المقاربة السّليمة لترتيب المستقبل الفاضل للمجتمع البشري[1].

ومع أنّ هذا المنهج قد حقّق هيمنته لقرنين، فإنّه شهد اهتزازا كبيرا في العقود الثلاثة الماضية، وما زاده كارثية أنّ العلم الطّبيعي نفسه تعرّض للشكّ في مسلّماته، ومن جملة ما نجد بهذا الصّدد كتاب نهاية الحقائق اليقينية لإيليا بريغوجين.

ج- **التعميمية الكلّية:** تتلخّص فكرتها في أنّ ثمّة حقائق علمية صحيحة في كلّ زمان ومكان، وهو امتداد للمنظور العلمي القاضي باليقينية، ومن ثمّ كان علماء الاجتماع في أوروبا يُجرون دراساتهم وبحوثهم ويحاولون الوصول إلى نتائج ونظريات؛ معتقدين بأنّه يصحّ الحكم بها وإسقاطها على الجميع وفي كلّ الأزمنة[2].

وبهذا مارس الفكر الأوروبي شمولية كبيرة حين صاغ من أعماله قوالب وعمّمها على العالم، وبالتّالي فإنّ ما حدث في أوروبا بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر يمثّل صيغة نموذجية في كلّ زمان ومكان، وهي تعتبر إنجازا تقدّميا للبشرية ولا يمكن الرّجوع عنه.

وبالرّغم من أنّ أصوات الانتقاد لهذه المركزية ارتفعت في العقود الماضية، فإنّ الواقع يدلّ على تجذّر هذه الفكرة في الثقافة الجغرافية، وكما تقدّم عند حديثنا عن اللّيبرالية فقد انتشرت النّظريات الغربية بشكل واسع في العالم؛ فمثلا، شكّلت نظرية الحداثة إطارا فكريا من أكثر ما شهده التاريخ انتشارا، وحظيت نظرية التنمية القائمة على افتراض أنّ التخلّف مرحلة من مراحل النّمو الاقتصادي بقبول واسع، خاصّة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح الحديث عن دول متقدّمة وأخرى سائرة في طريق النّمو، بل أثّرت النّظريات الغربية في هيكلة النّظام الدّولي ومؤسّساته أيضا وفي توزيع القوّة فيه [3].

د- الحضارة والمدنية: الحضارة هي منظومة خصائص اجتماعية تخالف تماما خصائص المجتمع البدائي البربري، وتقوم المنظومة القيمية للنّظام العالمي على اعتبار الحضارة الإنسانية العلمانية سبيلا ناجعا في

---

[1] Immanuel Wallerstein and all, **Social Science and Social Policy: From National Dilemmas to Global Opportunities**, UNESCO Publications, Management of Social Transformations, Special Edition, September 2005, pp 5-6.

[2] إيمانويل فالرشتاين، **نهاية العالم كما نعرفه نحو علم اجتماعي للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق الذّكر، ص ص 320-321.

[3] سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي، نقد نظرية التخلف**، ترجمة: حسن قبيسي، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1978، ص ص 24-25.

تنظيم المجتمع الإنساني، وقد استقت هذه المنظومة مادّتها من تطوّر النّظام العالمي منذ نشأته في أوروبا[1]، وربّما تبلورت هذه القيم أكثر في القرن التاسع عشر، ومن أهمّها المساواة، الحرية، سيادة الأمّة، وغيرها.

وقد حاولت أوروبا بأكثر من وسيلة أن تنشر هذه المنظومة، فقد برّر المستعمرون توسّعهم بأداء الرّسالة التمدينية للشعوب غير الأوروبية، كما حاولت دول المركز أن تستخدم حقّ التدخّل لإشاعة القيم السياسية وتثبيتها، ويبقى تغلغل هذه القيم في العلوم الاجتماعية هي الوسيلة الأقوى فعالية حقّقت عولمتها، ومكّنت من معيرة الصّحيح والخطأ على أساسها.

هـ – الاستشراق: وهو التعبير التجريدي المنمّق عن الخصائص المميّزة للمجتمعات غير الغربية،[2] ويُرجِع البعض ظهوره إلى العصور الوسطى حين حاول بعض الرّهبان المسيحيين المثقّفين أن يفهموا الدّيانات غير المسيحية، على أنّهم انطلقوا من إيمانهم البديهي بحقيقة العقيدة المسيحية ورغبتهم في إقناع الوثنيين بها، وفي القرن التاسع عشر تعلمن الاستشراق وصار يسري في ثنائية الغربي وغير الغربي، ومع أنّ المستشرقين اعتبروا أنفسهم حريصين على التعاطف مع الحضارة غير الغربية وتقديرها، فإنّهم لم ينعتقوا عن رؤية تلك الحضارات وقياسها من منظور قيم الحضارة الغربية، ما ساهم في تعزيز المكانة الغربية أكثر وإسباغ الشرعية على موقع السلطة الأوروبية المهيمنة، وربّما اعتُبِر الاستشراق قناعا أيديولوجيا للدور الإمبريالي للغرب في النّظام العالمي الحديث[3].

وفي حوصلة هذه المكوّنات نجد أنّ النّظام العالمي أدرك مبكّرا أنّ السّير بخلفية ثقافية آلية فعّالة لتغذية تواجده واستقراره، وهو ما لم تتنبّه له الإمبراطوريات العالمية السابقة للنظام العالمي الحديث، والتي غلب عليها الأسلوب القسري، ومع أنّ أشواطا من الانتقادات وجّهت لهذه الثقافة خاصة في ظلّ الأحادية القطبية، إلاّ أنّه –حسب رأينا– ما تزال هذه الثّقافة متجذّرة في كلّ النّظم الفرعية للنّظام العالمي.

2- الهيمنة الاقتصادية السياسية:

في الفرع الثاني من المطلب الثاني تقدّم الحديث بالتفصيل عن تكوّن الرأسمال الصّناعي وتطوّر آثاره الاقتصادية والسياسية، وقد حدث ذلك بين القرنين الثامن عشر وأواسط التاسع عشر، وإنّما ما تزال بعض أجزاء الصّورة تحتاج إلى توضيح، منها ما تعلّق بمركز بريطانيا وفرنسا في النّظام العالمي حينذاك أسبابا وأساليب، وهاتان الدّولتان ورثتا قيادة النّظام العالمي إلى فترة الحربين العالميتين، وعلى أيديهما تمّت صناعة الكثير من التّحوّلات الكبرى، ونجد فالرشتاين يسخّر جهدا كبيرا في المجلّد الثالث للنظام العالمي الحديث لبحث عوامل هيمنة بريطانيا أكثر، ويقرّ بأنّ

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **علم الاجتماع الغربي – مساءلة ومحاكمة**، ترجمة: محمود الذوادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2011، ص 17.

[2] Immanuel Wallerstein, **European universalism: the rhetoric of power**, Op. Cit, p 68.

[3] Manuela Boatcă, **Op. Cit,** pp 89-90.

رأس المال وجد فيها أخصب بيئة بين الدّول الأوروبية ليكوّن نواة قطاع الصّناعة، والذي يعتبره من أنشط الآليات التي سرّعت من عمليّة التوسّع والدّمج؛ وزادت للعالم تشابكا وترابطا وارتباطا بمفهوم النّظام العالمي.

وكما أنّ المركزية في النّظام العالمي غير خالدة بالضّرورة؛ لأنّ النّظام الرأسمالي العالمي يضحّي بوحداته أحيانا لصالح موضوعه، فإنّ الزّاوية التي ينبغي أن يُقرأ بها هيمنة بريطانيا في القرن التاسع عشر هي الاقتصادية السياسية العالمية، لا الزاوية القومية السياسية التي دأبت عليها الدّراسات، والتي علّمتنا أنّ الإرادة القومية تحت القيادة السياسية الرّشيدة منحت وتمنح المكانة الاقتصادية بين الدّول، ويقف فالرشتاين متسائلا: إذا كانت القومية هي ما يفرض القوّة الاقتصادية؛ فكيف تفقد المراكز المهيمنة سيطرتها الاقتصادية مع أنّها تحافظ على جدول قوّتها السياسية والجغرافية والعسكرية؟ والحقيقة أنّ رأس المال لم يسمح قطّ للحدود القومية في أيّ اقتصاد عالمي رأسمالي أن يقيّد حركته، بل كان السّبب دائما في الضّغط على الحكومات لتحريرهم مما يعيقه[1]، مع أنّ رأس المال يحتاج بالضّرورة في بعض فتراته إلى تكوين بعض القيود لحماية ذاته مرحليا، ثمّ لا يلبث أن يسعى لفكاكها.

وقد تحّولت الهيمنة من هولندا إلى بريطانيا، وتنازعتها مع فرنسا، ثمّ حاولت ألمانيا جهدها أيضا، وفي القرن العشرين تنازعها المعسكران الشرقي والغربي قبل أن تتمركز بيد الولايات المتّحدة، وقد تتشابه الظروف والشّروط في هذه التحوّلات، وإنّما تبقى حاجة النّظام إلى قوّة مهيمنة ترعى جملة محدّدة من مصالح النّظام العالمي أمرا ضروريا، وفي القرن التاسع عشر امتلكت بريطانيا العظمى مفاتيح الهيمنة عندما اجتمعت فيه هذه العوامل:

أ- **على الجانب السّياسي**: اتّصفت حكومتها بالقويّة من نواح عدّة، فمن استقرارها المؤسّسي إلى قوّتها العسكرية إلى قدرتها على احتواء الصّراع بين الطّبقات، إلى أهمّ شيء وهو توفّر السّلطة اللاّزمة لفرض الضّرائب، إذ لم يُعْفَ النّبلاء –على طريقة الفرنسيين- منها، بل قُلِّصت الاستثناءات كثيرا، وكانت معظم أموال الضّرائب تنفق في الجيش والبحرية، ممّا ساهم في توسيع الإمبراطورية ودعم تجارة البلاد، وزاد من استقرار الأوضاع الداخلية؛ إذ إنّ هذه الإمبريالية وفّرت موردا مهمّا لتحسين الأوضاع العمّالية خاصّة في العقود الأخيرة من القرن[2].

ب- **على الجانب الثّقافي**، فقد تمخّض عن الثورة العلمية عدد كبير من الاكتشافات والاختراعات في عالم الطّبيعة والميكانيك، مما سرّع العملية الإنتاجية وانعكس بشكل كبير في النموّ الإجمالي، كما أنّ لانتشار الثقافة والعلم في الأوساط الشعبية دوره في رفع الأداء والكفاءة الإنتاجية[3].

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **صعود النّظام الرأسمالي العالمي وزواله المقبل**، مرجع سابق الذكر، ص 117.

[2] روبرت سي آلن، **مرجع سابق الذكر**، ص 37.

[3] **المرجع السابق ذاته**، ص ص 37-38.

ج-**على الجانب الاقتصادي:** فقد كان لبريطانيا رعايتها الكبيرة في تطوير التكنولوجيات التي جعلت من المحرّك البخاري أكثر طاقة بأقلّ كلفة، واستخدمت الطّاقة البخارية بشكل واسع في مجال القطن والتعدين؛ ثمّ في مجال النّقل البرّي والمائي وبناء السّفن وفي الصّناعات الأخرى، ومع الطّاقة الكهربائية تمكّنت بريطانيا من المحافظة على ريادتها، ومع استقرار الوضع المالي وارتفاع السّيولة كانت القرارات الكبرى تتّخذ بسيادة أكبر [1].

ومع منتصف القرن التّاسع عشر كانت الثّورة تنتقل سريعا إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشّمالية، وجمع بين هؤلاء المنافسة في دفع الابتكار وتسخيره في تطوير تكنولوجيات الصّناعة، فكان الإنتاج يشهد تضاعفا كبيرا إلى حدّ أنّ العقد 1870 -1880 ألزم على الحكومات الأوروبية المنافسة على مصادر المواد الخام وعلى الأسواق خاصّة، واقتسمت مناطق النّفوذ لاحقا[2]، ولعلّ مؤتمر برلين 1878/ 1884 يدلّ على ذلك التّدافع الاقتصادي السّياسي الأوروبي على إفريقيا وآسيا.

ونخلص في نهاية هذا المطلب إلى أنّ فالرشتاين يعتبر القرن التاسع عشر مرحلة مهمّة ضمن مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي، تمكّن فيها من تقوية وجوده واستقراره ببناء النماذج المعرفية والفكرية التي حقق بها هيمنة عالمية، وساهم من خلال القواعد والقوانين المسوّقة في بناء المسلّمات التي أمّنت للأوروبيين المحافظة على مركزية شديدة في كل فروع المعرفة والعلوم الاجتماعية، وتمكّن من تسخير العلم في التصنيع وتغذية نشاط الاستثمار بما هيأ لرؤوس الأموال الضّخمة فرصا واسعة للإبحار نحو القارات، كما أنّ في هذا القرن تنامى الارتباط بين القوتين السياسية والاقتصادية أكثر، إذ مكّنت أولاهما لثانيهما تذليل سبل التوسع الجغرافي والقطاعي في أغلب الأراضي المستضعفة التي كانت بمثابة مورد للمواد الأولية ولليد العاملة وسوق لصرف المنتجات، وبالمقابل تغذّت القوى السياسية بعوائد الثورة الصناعية والحركة الاستعمارية، فازدادت عسكرة الاقتصاد، وتمهّد الطّريق نحو تضارب المصالح الاقتصادية بين مراكز النّظام الرأسمالي العالمي.

المطلب الرابع: مرحلة الرأسمالية المالية والاحتكارية والترابط العولمي

في أغلب الفكر الاقتصادي يتمّ تحديد نهايات القرن التاسع عشر كبداية لمرحلة جديدة من الرأسمالية، ومثلما كان المعيار في اعتبار المرحلتين السابقتين وفقا للمجال الذي تتجمع فيه رؤوس الأموال فإنّ المعاملات المالية التي شهدت عهدا حافلا في هذه المرحلة جعلت من المفكرين الاقتصاديين يطلقون عليها بالرأسمالية المالية، وقد عرفت هذه المرحلة ظهور المؤسسات المصرفية العالمية الكبرى والشركات القابضة وانتعشت أسواق الأوراق المالية، ووقعت

[1] أيوب أبودية، **تنمية التخلُّف العربي في ظلال سمير أمين**، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2014، ص 11.

[2] خليل الشيخة، **انطباعات الزمن الفائت**، دار اليمامة، حمص، الجمهورية العربية السورية، 2007، ص ص 164-165.

الشركات الصناعية تحت هيمنة القطاع المصرفي، وانتشرت المضاربات المالية وتنوّعت صيغ التمويل والإقراض والاقتراض ونشطت السياسات النقدية التوسعية، إلى جانب المسائل النقدية التي شهدت تغيّرا متواصلا. وقد جعلت هذ التطورات وغيرها من التنظير الاقتصادي يجاري الإيقاع السريع للتغير الميداني، فتنوّعت التفسيرات النظرية وحاولت كلّ منها فهم وقولبة السلوك الاقتصادي والمالي، ومع تطور العولمة المالية ازدادت الحاجة إلى هذه التفسيرات أكثر مع الآثار التي تخلّفها هذه العولمة.

وإلى جانب هذه السمة البارزة لمرحلة الرأسمالية العالمية نجد جملة من التطورات التي لازمت الاقتصاد العالمي من قبيل الاحتكارية التي شهدت نموا بالغا، فضلا عن الأزمات المتداعية بفعل المضاربات والتقلبات العنيفة، ومسألة توزيع الدخول والمفارقات الواضحة بين معدلات النمو ومعدلات الفقر.

وبالطبع، لا يمكن الإلمام بكل أطراف صورة الاقتصاد العالمي في هذه المرحلة بالتفصيل، وإنّما نحاول في هذ المطلب استعراض الخطوط الرئيسية لأهمّ التطورات، والتي تمثّل قواسم مشتركة غالبا بين مدارس الفكر الاقتصادي في هذه المرحلة؛ وإنّ أهمّ تلك التطورات:

1. الرأسمالية المالية:

وهي معروفة عند البعض باسم الرأسمالية الاحتكارية، مع أنّ بينهما شيئا من الاختلاف في مجال الاستخدام، وقد تكون بريطانيا العظمى أوّل الرواد الذين عتبّوا هذه المرحلة حين كانت قدرتها الصناعية تعادل 32% من القدرة الصناعية العالمية، وكانت الحاجة حينها إلى فرص ربحية أكثر مردودية تزداد، فنما هذا الشكل من الرأسمالية التي يمكن تعريفها بأنّها: "توابع عمليات الإنتاج إلى تراكم الأرباح من الأموال في النظام المالي"[1]؛ إذ تصبح وساطة المدخرات إلى الاستثمار هي الوظيفة المهيمنة في الاقتصاد فيطلق عليها مرحلة الرأسمالية المالية؛ وقد تمظهر الاقتصاد العالمي في ظلّ هذه الرأسمالية بمجموعة من المظاهر:

1- غلبة السعي وراء الربح من عمليات الشراء والبيع والاستثمار في العملات والمنتجات المالية من سندات وأسهم وعقود آجلة وعقود اشتقاقية، وفي العملات الإلكترونية في وقت لاحق.

2- تطور المؤسسات البنكية والمالية، بحيث أصبحت تلعب دور تسيير الحياة الاقتصادية باعتبارها المموّل الأساس للمؤسسات الكبرى، إذ إنّ نموّ تلك المؤسسات والشركات فرض حاجة كبيرة إلى جمع الموارد المالية مما ساهم في نمو الرأسمالية المالية بمؤسساتها وفواعلها[2].

3- تزايد أهمية الوسطاء الماليين أكثر من البنوك وشركات الاستثمار، بل إنّ البنوك الاستثمارية أصبحت تحصل على الأموال من السوق التي تجمع بين بنوك إعادة الإقراض وشركات الاستثمار، من خلال بيع

---

[1] John Scott and Gordon Marshall, **Dictionary of Sociology**, Oxford University Press, London, England, 2009, p 42.

[2] زوليخة بختي، **مرجع سابق الذكر**، ص 9.

الأسهم أو الأوراق المالية للمستثمرين، ولم تعد مهمّة البنوك مجرد التوسط لجمع المدخرات وإعادة إقراضها لمن يريد، بل أصبحت بذاتها مؤسسات احتكارية قوية تجمع تحت أيديها الجزء الأكبر من رأس المال النقدي، وتتحكم في جانب من وسائل الإنتاج ومصادر المواد الأولية.

4- التدفقات المالية والمصرفية ضخمة الحجم وسريعة الحركة، مدفوعة بالتطورات التكنلوجية في مجالات الاتصال والنقل والوسائط المتعددة والمشتقات المالية الحديثة[1].

5- اندماج رأس المال الصناعي في رأس المال، إذ أصبح التمويل الصناعي يخضع لتعقيدات العملية المالية والوساطة بين الشركات الصناعية والممولين، فخلقت هذه الوساطة عوائد ربحية كبرى ويزداد شكلها تشابكا وتعقدا في وقتنا الراهن، وإنّما أصبحت الشركات الصّناعية الكبرى ذات الرأسمال الضخم تعتمد في حصولها على التمويلات على المؤسسات ذات النشاط المالي[2]، وتسمى الحالة التي يتمّ فيها دمج رأس المال الصناعي ورأس المال المصرفي برأس المال المالي.

وفي الفكر الماركسي تُطرَح مسألة الرأسمالية المالية من جهتين، أنها تمثّل منهجا استغلاليا من منظور أنها توفّر الدخل لغير العاملين كما هو معهود ضمن منطق الرأسمالية من جهة، وأنها تمثّل المجال الخصب الذي يجد فيه رأس المال فرصا للتراكم، وإنّما عادة ما يقرن النقد النيوماركسي للرأسمالية المالية بالحديث عن الأزمات، إذ يحمّلون عبئها للمضاربات والنشاطات بل ويعتبرونها المدخل الأساس لحدوث الانهيار النهائي.

2. الرأسمالية الاحتكارية:

تميزت المرحلة التي بدأت مع نشوء الرأسمالية وانتهت في أواخر القرن التاسع عشر بسيادة المنافسة الحرة في الاقتصاد الرأسمالي، وعلى عتبة الانتقال من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين حدثت تغييرات نوعية هامة في أسلوب الإنتاج الرأسمالي عندما ظهرت الرأسمالية الاحتكارية لتبدأ مرحلة جديدة في مسيرة الاقتصاد الرأسمالي.

فمنذ نهايات القرن التاسع عشر حلّت سيطرة الاحتكارات محلّ نظام المنافسة، وحينها كانت آثار الثورة الصناعية مكّنت القوى الإنتاجية من قطع أشواط كبيرة؛ وتمثّل الرأسمالية الاحتكارية شكلا من المنافسة في إنتاج سلع جديدة واستخدام فنون إنتاج حديثة، والاستفادة من التجديدات الفنية والسيطرة على مصادر الموارد الأولية وإقامة تنظيمات احتكارية، والتي تمكّن من التحكم في الأسعار والنفقات وفي وجود المشروع من أساسه، وهي رأسمالية المشروعات الضخمة والتركز الصّناعي، وسيطرة رأس المال المصرفي على قرارات الإنتاج والتوزيع[3].

---

[1] نادية العقون، **مرجع سابق الذكر**، ص 48.

[2] موقع Mimir على الأنترنت: https://mimirbook.com/ar/fdf035c0ad0، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/08/31.

[3] زينب حسين وسوزي عدلي، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005، ص 158.

وغالبا ما يرى الاقتصاديون خصوصا الماركسيون منهم بأنّ الاحتكار الرأسمالي كان مآلا محتوما في نظام رأسمالي يعتمد على الربح ويقوم على المنافسة في سوق حرة، وبتعبير آخر فإنّ الاحتكار وليد المنافسة؛ ففي شروط المنافسة الرأسمالية الحرة يسعى أصحاب رؤوس الأموال إلى تحقيق أقصى ما يمكن من حجم ومعدل الربح، إلا أنّ التمايز في شروط الإنتاج الرأسمالي الفردي في ظل المنافسة يؤدّي إلى تمايز آخر في معدّلات الربح التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال، بما يقود إلى تركز رأس المال والإنتاج في المشاريع ذات الربحية العالية، وإلى نشوء الاحتكارات والتفنن في الاحتكار حفاظا على معدلات الربح المرغوبة[1]، أو لنقل –وفقا تعبير فالرشتاين– تسمح بإعادة مراكمة رأس المال.

ولتوضيح الصورة أكثر لا بدّ من العودة إلى حال القطاع الصّناعي الرائد في نهايات القرن التاسع عشر، فقد لعبت بعض القطاعات دورا مهمّا في توليد الطاقات الاقتصادية ورفع معدلات النمو، وبعد أن كانت صناعة النسيج والتعدين تشكّل المحرّك للنشاط الاقتصادي انتقل هذا الدور في منتصف القرن إلى السكك الحديدية التي ساهمت في توسيع الأسواق المحلية في أوروبا والولايات المتحدة، وإلى صناعات حديثة مثل السيارات والكيماويات، وشهدت الطاقة تطوّرا هائلا لتحلّ الطاقة البترولية وتنتشر بسرعة[2]؛ وإنّ مثل هذه التطورات تتطلب مؤسسات صناعية كبيرة وزيادة حجم رأس المال.

وإذا كانت الحاجة إلى توسيع رؤوس الأموال أدى إلى اندماج الرأسمال الصناعي في رأس المال المالي، وإلى نشوء الرأسمالية المالية بمقوماتها، فقد أدّى أيضا إلى[3]:

- تركّز رأس المال[4] عن طريق تحويل الأرباح إلى رأس المال.
- تركّز الإنتاج بمختلف الصيغ التي ساعدت على ظهور شركات ومؤسسات إنتاجية كبرى، تمارس الاحتكار من حيث إنّها تبقى الأكثر قدرة على التواجد في سوق المنافسة.
- التوسع في استخدام التقنيات الحديثة، إذ إنّ تركز رأس المال مكّن من توظيف الخبرة العلمية والمكتسبات التقنية في الصناعة، لضمان مزيد من الأرباح.
- الاستعانة بالقروض وتشكيل شركات المساهمة ودمج وتمركز رؤوس الأموال من أجل تحقيق الأرباح العالية، بما ساهم في انضمام المؤسسات الصغيرة إلى هذا النسق تخفيفا لآثار المنافسة غير المتعادلة عليها.

---

[1] حبيب محمود، **مبادئ علم الاقتصاد**، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص 119.

[2] زوليخة بختي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 9-10.

[3] حبيب محمود، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 120-121.

[4] يطلق الماركسيون مصطلح تركز رأس المال أو تمركزه أو تركيزه على: التجمعات الكبرى لرؤوس الأموال على أيدي شركات محدودة أو دول أو أقاليم معينة، بما يمكنهم من الهيمنة على مجالات إنتاجية مختلفة وعلى رؤوس الأموال.

وممّا نجده من الأرقام بخصوص نتائج هذا التركز الرأسمالي والإنتاجي أنّ المؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنتج 38% من الناتج القومي الأمريكي سنة 1904، ثمّ قفزت النسبة إلى 43.8% سنة 1909، وغالب هذه المؤسسات الصناعية قد تكتّلت حديثا [1].

هذا وقد اتّخذت الرأسمالية الاحتكارية أشكالا مختلفة، من أهمّها:

1. **الكارتلات:** وهي اتفاق بين عدّة شركات في تنظيم احتكاري للبيع، وفي ظل هذا النظام تكون لكلّ شركة السيطرة الكاملة على عمليات إنتاجها، ولكن يتولى الكارتل تحديد أثمان البيع وأحيانا كمية السلع المسموح ببيعها، ولكن يرى الاقتصاديون أنّ الكارتل أقل أنواع الاحتكار كفاءة، فهو يفتقر إلى هيئة مركزية قادرة على جمع المعلومات الدقيقة عن إمكانية التأثير في السوق[2].
2. **السنديكات:** إذ تتشكل إدارة تصرف المنتجات وتوزّع الطلبات والتعهدات على الأعضاء المشاركين، فهي تقوم بتنظيم عملية بيع السلع أو المواد الأولية التي يتطلبها نشاط كل من هؤلاء الأعضاء، وبذلك تستطيع السنديكات عن طريق الاحتكار أن تحقّق بعض المزايا لأعضائها حين تقوم ببيع السلع العائدة لهم بأسعار مرتفعة وشراء المواد الأولية بأسعار مناسبة[3].
3. **التروست:** وهي صيغة أكثر إلزامية للمشاركين مقارنة بالكارتل والسنديكات، إذ بموجبها يتنازل المشارك عن استقلاليته الخاصة في عملية الإنتاج فضلا عن التداول وصرف السلع، ويصبح هذا المشارك بمثابة المساهم الخاضع لإدارة مركزية واحدة، وفي الواقع تخضع الشركات المتعاقدة غالبا لإدارة شركة قائدة وهي التي تمثّل أكبر المساهمين وبالتالي صاحبة أكبر نسبة من الأرباح[4].
4. **الكونسيرن:** أكثر الصيغ تعقيدا، بحيث تتمثل شراكته في اتفاق عدد من المشاريع والمؤسسات متعددة المجالات والفروع من صناعة ونقل وتجارة ومجالات التأمين والمجال المصرفي، وتبقى استقلالية الأعضاء شكلية، إذ يمثّل مركز الكونسيرن إحدى التروستات صناعيا أو مؤسسة مصرفية كبيرة تتجمع السيطرة بيده ويخضع له كل الأعضاء في قراراتهم الإنتاجية والتوزيعية وغيرها.[5]

ومثلما يتّضح من خلال هذه الأشكال فإنّ معيار الاختلاف بينها هو موضوع الاحتكار أي الشراكة الاحتكارية، فقد يكون التصريف في السوق، وقد يتعدى إلى الإنتاج كما في التروست، وقد لا يقتصر على

---

[1] **المرجع السابق ذاته**، ص 121.

[2] دجلاس هيج وألفريد ستونير، **أصول الاقتصاد**، ترجمة دانيال عبد الله، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، جمهورية مصر العربية، 2020، ص 51.

[3] محمد عبد الله شاهين، **أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017، ص 137.

[4] **المرجع السابق ذاته**، ص 137.

[5] **المرجع السابق ذاته**، ص 138.

الإنتاج والتصريف، بل يشمل إلى جانبها مجالات التسليف المصرفي والتأمين، بحيث تقوم المشاريع المساهمة بالعمل في فروع عديدة وهي ما يمتثل في صيغة الكونسيرن، وإنّما يظلّ الصفة المميزة للاحتكار باختلاف أنواعه تركّز رأس المال.

وإذا عدنا إلى فالرشتاين فقد تحدّث مطوّلا عن الممارسات الاحتكارية التي كان يراها المدخل الأساس في تفسير التقلب الدّوري على منهج الاقتصادي نيكولاي كوندراتيف، ويفترض فالرشتاين بل يؤكّد أنّ هناك علاقة تناسبية بين الاحتكار وحالة الاقتصاد، فحين تتمكن المراكز الصناعية من تحقيق أرباح عالية في مجالات معيّنة، وهي أرباح لا تتحقق إلا باحتكار المجال إنتاجا وتسويقا، فالاقتصاد يتجه في منحنى النمو، ولا بدّ للاحتكار أن ينحلّ في مدّة زمنية قد تطول وقد تقصر فيتجه النمو بفعل تضاؤل الأرباح المتأتية من الاستثمارات والتي لا تشجع على إعادة مراكمة رأس المال، وحينها يتجه منحى الاقتصاد نحو الركود [1].

على أنّ الممارسات الاحتكارية في العصر الراهن –أي في العقود الثلاثة الأخيرة خلال القطبية الأحادية– قد أخذت أشكالا أخرى يجمع بينها ذات الهدف السابق وهو توسيع الهامش الربحي، ومع أنّ العولمة في جانبها المالي والاقتصادي قد سعت في تحرير أكبر للحدود القومية، لكن لا يمكن أن يكون هذا التحرير مثاليا بما يفرضه الليبراليون وعلى رأسهم آدم سميث ولا دعاة العولمة، فالربح الحقيقي الذي يتيح التراكم الجدّي غير المحدود لرأس المال لا يمكن أن يتحقّق إلا بالاحتكارات النسبية مادامت قائمة، ولا تنشأ هذه الاحتكارات النسبية من دون الدول[2]؛ ومن صور الممارسات الاحتكارية الراهنة نجد:

– **الممارسات المقيّدة للمنافسة في التجارة الخارجية:** فبالرغم من الجهود المبذولة من المنظمة العالمية للتجارة، فإنّ هناك على الدوام ممارسات حمائية واحتكارية مخلّة بمبادئ التجارة الحرة، والملاحظ أنّ العبء غالبا ما يقع على الاقتصادات الناشئة، ومن هذه الممارسات المقيّدة أسلوب الإغراق، والذي بموجبه تعمد بعض الدّول التي تملك قوى اقتصادية كبيرة إلى تركيز قوتها في إنتاج ما، بما يسمح لها بتصديره بأقلّ سعر إلى الدول المستوردة منها، وقد يكون هذا السعر أقلّ من تكلفة الإنتاج في الدول المستوردة[3]، إضافة إلى الإجراءات الحمائية التي اتخذت مظاهر جديدة في زمن العولمة التجارية، فما تزال أغلب السلع ذات التكنولوجيات العالية تخضع لحماية عالية وهي تحقق أرباحا خيالية للدول المتقدمة، مع أنّ أغلب سلع الدول النامية بالمقابل يطالها التحرير وخفض الجمركة عليها بل وإلغاء الضرائب المرورية عليها[4]، كما أنّ القيود الكمية والحصص يمثّل طريقة فعالة للحفاظ

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النظم الدولية**، مرجع سابق الذكر، ص ص 50 –51.

[2] إيمانويل فالرشتاين، **نهاية العالم كما نعرفه، نحو علم اجتماعي للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق الذكر، ص 131.

[3] عاطف السيد، **اتفاقية الغات والعالم الثالث**، مجموعة النيل العربية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 91.

[4] عز الدين بن تركي وهارون الطاهر، **الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 2، العدد 2، 2003، ص 147

على الاحتكارات، إلى جانب العوائق القانونية من حقّ الامتياز العام وحقّ التراخيص الحكومية التي تعني منع الإنتاج في مجال ما إلا بترخيص من الحكومة أو حصول على امتياز ما.

- **الشركات الكبرى والاحتكار الإنتاجي والتجاري**: وهي تستحوذ على نسبة كبيرة من حجم التجارة الخارجية، من خلال ما تملكه من قدرات تكنولوجية عالية وإمكانيات وموارد، وتتمّ نسبة 80% من مبيعات العالم من خلالها[1]، كما أنّها تعمل على إخضاع حكومات الدول النامية إلى مطالبها في تخفيض الضرائب والإعفاء عن التبعات البيئية لعملياتها الإنتاجية ومن رسوم تحريك سلعها النهائية ونصف النهائية بين فروعها بين الدول.
- **الهيمنة على النظام النقدي والمالي الدوليين**: بما يسمح بجعل رؤوس الأموال أكثر ربحا من المعاملات المالية، وباعتبار وفورات الأموال لدى الدول الصناعية فإنّها تعمل في جعلها أكثر مردودية من خلال تدفقاتها الموجهة إلى الدول النامية والعائدة بأرباح عالية إما من خلال الاستثمار أو الديون.
- **الهيمنة على النشاط الزراعي العالمي**: من خلال طرق مختلفة لعلّ أبرزها احتكار البذور المعدلة وراثيا، والتي تجعل الإنتاجية عالية وتغرق الأسواق بما يسمح بالهيمنة عليها، وهو ما زاد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول الفقيرة والتي يعتمد أغلبها على الصادرات الزراعية، وساهم في جرّ المزيد من الثروة لتغذية التراكم المستديم لرأس المال في المراكز.

وفي آخر الحديث عن الرأسمالية الاحتكارية نخلص إلى أنّ الأساس الذي يقوم عليه هذا النوع من التنظيم الاجتماعي هو التركز الفني والمالي، وهي حقيقة نلاحظها بوضوح في البلاد المتقدمة صناعيا، فهناك حركة مستمرة وسريعة لتجميع وتركيز رأس المال الصناعي، وهي حركة تمس كافة قطاعات الأنشطة الاقتصادية للصناعات التقليدية والحديثة، وأنّ الممارسات الاحتكارية ما زالت آلية أساسية في تراكم رأس المال وإعادة الإنتاج في زمن التشابك والعولمة الاقتصادية.

3. العولمة الاقتصادية والمالية:

من أهمّ القضايا التي نجد الفكر الاقتصادي السياسي مشغولا بها في العقود الأخيرة عمليات العولمة واندماج الأسواق العالمية في حقل التجارة والاستثمار وانتقال الأموال والقوى العاملة، فضلا عن الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية للعولمة، وإنّما ما ميّز عصرنا الراهن أكثر الحركية القوية في أسواق رؤوس الأموال واندماجها، فيما أصبح يسمى بالعولمة المالية، وفما يلي نتناول موضوع العولمة الاقتصادية والمالية ضمن سياق المرحلة الرأسمالية المالية.

1.3 العولمة الاقتصادية:

[1] مفيدة لمزري ووردة سالمي، **مرجع سابق الذكر**، ص 145.

من الواضح أنّ هناك اختلافا كبيرا بين الاقتصاديين في تقدير بداية ظاهرة العولمة، ولئن كان المدافعون عن فكرة النظام الدولي يعتبرون الدولة القومية وحدة التحليل لكافة التفاعلات والتأثيرات المتبادلة في النظام الدولي، وبالتالي لا حديث عن العولمة مادامت الدولة القومية قائمة، وكان بالمقابل المدافعون عن فكرة العولمة يقدّرون تحوّل العالم إلى كيان واحد تزول فيه الحدود الفاصلة بين مكونات المجتمع العالمي، وهؤلاء يعتبرون المجتمع الراهن يسير بخطوات سريعة نحو كيان العولمة، فإننا نجد فالرشتاين يستخدم مفهوم النظام العالمي ليعني به وجود فواعل وكيانات مختلفة إلى جانب الدولة تتبادل التأثير بينها ضمن نسق مشترك، فبالرغم من كثافة التفاعلات بين هذه الكيانات فإن شخصيتها لم تنعدم، بل يرى فالرشتاين –كما تقدّم سابقا– أنّ الدولة كإحدى مؤسسات النظام الرأسمالي العالمي تتلازم معه ولا يمكن أن يستمرّ الاقتصاد الرأسمالي لو انتفت الدولة، وعليه فإنّ حدوث العولمة بشكلها النهائي سيفتح باب الفوضى والزوال للنظام العالمي حين يكتمل التوسع والدمج في العالم كلّه [1].

وعليه، فإنّ ما يعني به البعض بالعولمة الاقتصادية أو المالية حين يشيرون إلى فترة ما بعد زوال الاتحاد السوفياتي ما هو إلاّ استمرار للترابط ضمن النّظام الرأسمالي العالمي الذي ولد منذ القرن السادس عشر بذات الميكانيزمات التي يعيشها في عصرنا الرّاهن وفق فالرشتاين، وإنّما الاختلاف بين ما سبق من المراحل واليوم يتمثّل في كثافة التفاعلات والتوسّع والدّمج القطاعي والجغرافي، وما ينذر باقتراب نهاية هذا النّظام.

هذا يعني أنه من غير الممكن الفصل بين تحليل ظاهرة العولمة وبين التفكير في طبيعة الرأسمالية، فالحديث عن العولمة يعني سيطرة نظام اقتصادي وهو الرأسمالية على العالم، وهذه السيطرة العالمية للرأسمالية تتجاوز بكثير حدود الجغرافيا السياسية، إنّها لا تقتصر فقط على هيمنة أسلوب إنتاج على أساليب الإنتاج المنافسة، وتمتد هذه السيطرة إلى تجاوز منطق العلاقات بين الدول لتحل محله شبكة من العلاقات متعددة الجنسيات[2]. وتدلّ مظاهر كثيرة بالتحول إلى هذا المجتمع العولمي في الجانب الاقتصادي، ومن تلك المظاهر:

– **النموّ السريع للتجارة الخارجية**: فقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى اليوم ارتفاعا هائلا في حجم المبادلات الدولية، وقد ساهم في ذلك بشكل واضح الاتفاقيات المبرمة بشأن تحرير التجارة الخارجية، وترتّب عن ذلك زيادة كبيرة في حجم المعاملات التجارية العالمية، وكان لتزايد حجم المعاملات الإلكترونية منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين دور كبير في تنامي حجم التجارة العالمية[3]، على أنّ هذه الأحجام لا تعني بالضرورة زوال الحمائية وانتفاء الحدود القومية كما يرى فالرشتاين.

---

[1] Wallerstein Immanuel, **Geopolitics and Geoculture**, Op. cit, p 14.

[2] جاك أدا، **عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات**، ترجمة: حبيب مطانيوس، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، الجمهورية العربية السورية، 1998، ص 21.

[3] نادية العقون، **مرجع سابق الذكر**، ص 47.

- **حرية وسرعة انتقال رأس المال:** إذ ساهمت العولمة وما رافقها من انفتاح وتحرير اقتصادي إلى جانب التطورات التكنولوجية في مجالات الاتصال والنقل والوسائط المتعددة والمشتقات المالية الحديثة في ظهور تدفقات مالية ومصرفية ضخمة الحجم وسريعة الحركة بشكل غير مسبوق، ولعلّ أبرز الأسباب التي زادت من هذه الحركية: حاجة الدول الصناعية الكبرى إلى سيولة تمويلية بسبب تناقص معدل الادخار من 23% من الناتج القومي في السبعينيات إلى 21% في الثمانينيات، إضافة إلى تأثير النظام العالمي الجديد في انفتاح دول كثيرة وشروعها في الإصلاحات الاقتصادية وانفتاحها أمام الاقتصاد العالمي والاستثمارات الأجنبية، وانعتاق دول جنوب شرق آسيا بما تحمله من ثقل اقتصادي من الاستراتيجيات الحمائية إلى الانفتاح[1].
- **تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية:** في التحكم والتوجيه للاقتصاد العالمي من خلال فرض النظم الاقتصادية الدولية ووضع معايير للتجارة والإقراض والاستثمار، ومن بين هذه المنظمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية [2].
- **تنامي دور الشركات متعددة الجنسية:** ويبرز جانب العولمة فيها في استراتيجياتها التي تضع المراحل المتعددة لإنتاجها في مواقع مختلفة من العالم، رغبة منها في الاستفادة من التكاليف الأدنى في أسعار المواد الخام ونقلها واستغلال اليد العاملة المؤهلة أو الرخيصة والانتشار في كل أسواق العالم[3]، مع ملاحظة أن هذه الشركات تمتلك مواهب إدارية وفنية ومالية فعالة تسمح لها بإدارة عملياتها العملاقة باستراتيجية عالمية منسقة.

2.3 العولمة المالية:

عرف النظام الرأسمالي أشواطا في حركية رؤوس الأموال خاصة منذ نهايات القرن التاسع عشر، ومع أنّه شهد في هذه الفترة –مرحلة الرأسمالية المالية– بعض الفترات التي انقبضت فيها هذه الحركية، فإنّه من ثمانينيات القرن العشرين اكتسبت عولمة الموارد المالية أهمية أكبر من عولمة الإنتاج، وعرفت الأسواق المالية تطوّرا كبيرا وتوسّعا فيما يتعلّق بأسواق الأسهم والسندات والمشتقات المالية التي ظهرت مع حاجة الأعوان الاقتصاديين إلى التغطية ضدّ الأخطار المرتبطة بعدم استقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة، وغيرها من الأسباب.

ونبيّن فيما يلي بعض المظاهر البارزة للعولمة المالية، ومنها[4]:

---

[1] **المرجع السابق ذاته**، ص 48.

[2] ممدوح منصور، **العولمة– دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2003، ص 67.

[3] روبرت غيلبين، **مرجع سابق الذكر**، ص 287.

[4] دلال نور الدين، **العولمة المالية كسبب لانتقال عدوى الأزمات المالية إلى البورصات**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 9، العدد 1، 2019، ص ص 4-5.

- **تعاظم دور رأس المال**: حيث أصبح الاقتصاد العالمي خاضعا لقوة الخدمات المالية بعناصرها المصرفية وغير المصرفية، وأصبحت البورصات العالمية تتحكّم في واقع الاقتصاد، ومن تلك البورصات داو جونز، ناس داك، نيكاي، داكس، وغيرها، والتي بواسطتها تنتقل رؤوس الأموال من مستثمر إلى آخر محليا أو دوليا بأقلّ العوائق أو دون أية عوائق أو صعوبات.
- -**ازدياد فوائض رؤوس الأموال** الباحثة عن استثمارات بمعدلات أرباح عالية، وهي مدخرات غير مستثمرة في دولة المنشأ لرأس المال، الأمر الذي يدفعها للبحث عن استثمارات خارجية على المستوى الدولي، ولعلّ ما يزيد من هذه الحركية التقلبات والأزمات البورصية والمصرفية المتكرّرة.
- **ظهور وسائل جديدة** استقطبت أصحاب رؤوس الأموال، مثل المبادلات والخيارات والمستقبليات، إلى جانب الوسائل التقليدية في الأسواق المالية كالسندات وغيرها.
- **التقنيات التكنولوجية الهائلة**، والتي تمكّن المستثمر من المتابعة الدقيقة لأمواله وتحركاتها الاستثمارية لحظة بلحظة، حيث جميع الأسواق المالية مرتبطة بعضها ببعض، ممّا يسهّل عملية الفعل ورد الفعل على أية عملية مالية مرغوب بها.

ما نستنتجه في نهاية هذا المطلب أنّ النظام الرأسمالي العالمي شهد خلال القرن العشرين تكاثفا في حجم التفاعلات الاقتصادية، ومثّل النشاط المالي فيه عمودا للتطورات الاقتصادية، فمن نهاية القرن التاسع عشر إلى اليوم قد أصبح الاستثمار المالي يزداد أهمية، مع ما تخلّفه المضاربات والعقود المالية المختلفة من آثار ربحية عالية لصالح أصحاب رؤوس الأموال وآثار سيئة في بعض الفترات على المستدينين، وما تسبّبت به الصيغ المالية من أزمات مالية تتحول إلى أزمات اقتصادية، ومع أنّ النّظام الرأسمالي العالمي شهد في هذه المرحلة ترابطا عوليا في مجال التجارة والاستثمار وأسواق رؤوس الأموال خاصّة في العقود الأخيرة إلا أنّ الممارسات الاحتكارية ما تزال حاضرة بأشكال مستحدثة، تعمل من خلالها القوى الصناعية الكبرى على المحافظة على أرباح أوسع تمدّ رؤوس الأموال بفرص الاستمرار في التراكم، وهو ما يؤيّد افتراضات فالرشتاين.

ويبقى موضوع الأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدتها هذه المرحلة ذا أهمية كبيرة، وإنّما سيتقدّم هذا الموضوع بين ثنايا الفصل الثالث، إذ نتناول بالتفصيل الأزمات الاقتصادية الكبرى في القرن العشرين، تحليلا وتفسيرا.

المبحث الثالث: مؤسّسات النّظام الرأسمالي العالمي الحديث

تقدّم في المبحث الأوّل الحديث عن مجموعة من المؤسّسات والوسائل التي تعتبرها نظرية التبعية فواعل أساسية، يرتكز عليها النّظام الدّولي الاستغلالي ويمارس الهيمنة المركزية، ويحافظ على الإبقاء على الوضع القائم، وربّما نجد فالرشتاين يتمتّع بنظرة أعمق عند تحديد تلك المؤسّسات التي يعطي لبعضها صفة الدّيمومة وللبعض الآخر صفة الظرفية، ويركّز فالرشتاين على مؤسّسات اقتصادية وسياسية واجتماعية مختلفة، ويعتبرها الوحدات التي تؤدّي كلّ الأدوار في النّظام العالمي وليس الاستغلال والتبعية فقط، ويرى أنّ عمليات متشابكة جدّا تقوم بينها، ولا يمكن فهم إسهامات كلّ منها ووظائفها وسلوكها إلاّ بفهم موقعها ضمن الكلّ الذي تدور فيه.

هذه المؤسسات تقوم وتتوالد باستمرار، فحاجة النّظام إلى أطر تؤدّي الوظائف حاجة مستديمة، مع أنّ التغيّر في هذه المؤسسات مستمرّ من أجل التكيّف مع تطوّرات النّظام، فمنذ تأسيس السوق مثلا طرأ عليها تغيّرات تنظيرية وتطبيقية كثيرة، إذ كانت تواكب حركة رأس المال في المراكز خاصّة، فتنقبض تارة ثم تعود نحو الانفتاح، بل قد تؤدّي أدوارا سياسية وقد تكتفي بدورها الاقتصادي، وعلى كلّ فالحركية صفة لازمة لهذه المؤسسات التي نجد لها ما يشبهها من المؤسسات في عصور سالفة، لكن مع فوارق في الهيكلة والوظائف والحجم.

وعلى الصّعيد الفكري لم يكن فالرشتاين راضيا بتلك المناهج المعرفية التي فصلت بين العلوم السياسية والتاريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع، لأنّها لا تؤدّي إلى فهم دقيق وصائب لواقع العالم، أي أنّها حاولت أن تفهم أدوار المؤسسات مستقلّة بذواتها، فإذا كان على علماء السّياسة أن يفسّروا السّلوك ويتنبّؤوا بمستقبل الدّولة والنّظام الدّولي؛ فإنّ ذلك لا يتأتّى لهم إلا بالقدر الذي يمكّنون فيهم أنفسهم من ناصية الاقتصاد والتاريخ والاجتماع، وهي ميادين لا تتحرّك إلاّ في كوكبة من التّرابط والتّشابك[1].

وقد فرضت الليبرالية الغالبة في القرن التّاسع عشر فكرة أنّ الحداثة قد تحقّقت بالتّفريق بين ثلاثة فضاءات اجتماعية هي السّوق، والدّولة، والمجتمع المدني، ومن ثَمَّ فُصِلَت في الحياة الاجتماعية والفكرية، واستقلّ كلّ حقل منها بطرقه ومناهجه وأقسامه الجامعية، وكانت السّوق يدرسها الاقتصاديون، والدّولة يدرسها علماء السّياسة، والمجتمع المدني يدرسه علماء الاجتماع[2].

غير أنّ هذه المقاربة انتهت بالإخفاق وأثبتت فشلا مريعا؛ حين تعقّدت المشاكل السياسية والاقتصادية وعجزت هذه المقاربة من تفسير التطوّرات والتّضارب في النّظام الدّولي، واستقوت التيارات اليسارية في القرن العشرين.

---

[1] Immanuel Wallerstein, **A World-System Perspective on the Social Sciences,** The British Journal of Socio-logy, Vol. 27, No. 3, Special Issue (History and Sociology) Sep. 1976, pp. 343-344.

[2] Immanuel Wallerstein, **The Modern World-System IV: Centrist Liberalism Triumphant, 1789–1914**, Op. cit, p 6.

وانطلاقا من تعريف فالرشتاين للرأسمالية نجد أنّه يتحدّث عن علاقة لا عن مجموعة معيّنة من المؤسّسات، إذ يعرّفها بأنّها "نظام إنتاج للبيع في أحد الأسواق بهدف الرّبح، واعتماد هذا الرّبح على أساس ملكية فردية أو جماعية[1]" ونلمس من خلال هذا التعريف ومن مجمل افتراضات النظرية أنّ الثّابت في النّظام الرأسمالي هو نظام الإنتاج والبيع والرّبح ومراكمة رأس المال، والمتغيّر فيه هم اللّاعبون أو الفواعل التي تؤدّي هذا الدّور، بمعنى أنّ المؤسّسات ضمن النّظام الرأسمالي تقوم وتتوالد باستمرار، ويتحكّم في وجودها وتحوّلاتها ومواقعها التطوّر الدّؤوب لرأس المال.

وفيما يلي من المطالب نستقصي أشكال المؤسسات وأدوارها المختلفة، وهذه المؤسسات هي: السوق، الدّول ونظام بين الدّول، الشّركات، الأسر، الطّبقات، الفئات الاجتماعية.

المطلب الأول: السوق والدولة في حلقة النظام الرأسمالي العالمي

من أهمّ القضايا المركزية في الاقتصاد السياسي السّوق وعلاقتها بالدّولة، ولا تزال الجهود التنظيرية منذ بداية العصر الحديث إلى اليوم تحاول أن تحدّد بواقعية أو بمعيارية شكل هذه العلاقة، إذ إنّ هناك تجاذبا كبيرا في اعتبار منافع تحرير السّوق من توجيهها وتقييدها لصبّ منافعها في المصالح القومية أو الجماعات القوية داخل الدّولة، ويمكن أن نجد المدارس منقسمة بين ثلاثة اتّجاهات في هذا الشّأن، ففي حين يعتقد اللّيبراليون الكلاسيك أنّ فوائد تقسيم العمل استنادا إلى الميزة النسبية وتحرير السوق من كلّ العوائق وانزواء الدّولة عنها سيرفع من الكفاءة الإنتاجية ويجعل من العلاقات بين الدّول منسجمة، يرى المحافظون القوميون أنّ السّوق لا يمكن أن تدرّ أقصى منافعها دون توجيهات القوى السياسية وتدخّلها للضّبط وتحقيق التقارب بين المصالح الدّولية المتضاربة، بينما يركّز الماركسيون باختلاف مدارسهم على أنّ القوّة الاقتصادية الرأسمالية تميل إلى التحرّر، والطغيان على القوة السياسية وتوجيهها، وتسعى إلى فتح كلّ الآفاق من أجل استغلال أكبر للعالم، لكنّهم يدعون أيضا إلى القضاء على الطبقية من أجل أن تتوزّع الثروة بعدالة، ولا بدّ للدّولة أن تضطلع بهذه المهمّة[2].

صحيح أنّ مفكّري العصر الحديث عند تحديد هذه العلاقة لم يلقوا ذلك النّقد الذي يلقاه مفكّرو عصرنا، ذلك أنّ التعقيد الذي تفرضه التطوّرات المستمرّة جعل من تعقّب آثار الظّاهرة الاقتصادية أمرا عسيرا؛ تتجادل فيه الآراء والتيارات وتتناطح، ومن ثمّ أنيطت بعلم الاقتصاد السياسي الدّولي إشكالات كبرى، يمكننا تحديد جملة منها؛ ثمّ سنبحث عن موقف نظرية النّظام العالمي من هذه الإشكالات، أي كيف تناولت القضايا المطروحة حول السّوق والدّولة، وهذه الإشكالات هي:

- كيف تصوّرت نظرية النّظام العالمي شكل السّوق وحجمها؟

[1] Wallerstein, Immanuel, **The Capitalist World- Economy**, Cambridge University Press, England, United Kingdom, 1979, p 66.

[2] غلبين، روبرت، **مرجع سابق الذّكر**، ص 44.

- ما هي الأسباب المهيّئة لاقتصاد سوق عالمي؟ هل هناك حاجة إلى قوة سياسية مهيمنة لضمان نجاح السّوق، أم أنّ عفوية السّوق كافية لانتظام الكلّ ورفع مستوى استفادتهم وأرباحهم؟
- إلى أين تتّجه آراء النظرية بخصوص قوّة التأثير إلى القوى الاقتصادية أم السياسية؟ أي هل تتأثّر القوى السياسية بالتغير الاقتصادي أم العكس؟
- كيف يوزّع النّظام العالمي الثّروة والقوّة؟ وما حظّ الاقتصادات الضعيفة من عوائد السوّق الحرّة؟

أ- شكل السّوق:

السوق بنية محلية ملموسة يبيع فيها الأفراد والشّركات البضائع ويشترون، كما أنّها مؤسسة افتراضية عبر المكان الذي يتم فيه التبادل[1]، ويتوقّف حجم السّوق الافتراضية على ما يمتلك البائعون والمشترون من بدائل حقيقية، وإذا رجعنا إلى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي فإنّ السّوق التي تُرام هي تلك الخالية تماما من الحواجز، بمعنى الأوسع نطاقا والأوفر سلعا عددا وحجما.

وعند فالرشتاين فالسوق الافتراضية كوحدة متكاملة موجودة على مستوى عالمي، مع أنّ هناك تداخلا بين الحدود ينتج عنه سوق أضيق وأكثر حماية، لكن هناك دوما عناصر إنتاج تلتقي في السّوق الافتراضية العالمية رغم العوائق التي تعترض عملها الحرّ، وإنّ هناك نظاما تشرف فيه القوى المهيمنة على فرض التجارة الحرّة طالما كانت لصالحها[2]، ففالرشتاين يطرح موضوع السّوق بمنظور النّظام العالمي الشّامل، ويقرّ بأنّ تراكم رأس المال استوجب وجود نطاق جغرافي وقطاعي واسع، وفي وسط هذه السّوق بين الدّول هناك لجوء مستمرّ إلى فرض العوائق، لكن ذلك لا ينفي كونها سوقا مشتركة، إذ تبقى الحواجز المصطنعة مطلبا أساسيا لرأس المال؛ وقد يعترض هذه الحواجز بعض الظّرفية، لكن وجود سوق حرّة تماما بتصوّر اللّيبراليين أمر غير وارد، مع أنّ هذا التصوّر كأيديولوجية مؤثّر بل ضروري جدّا لاستقرار النّظام العالمي وتسويق نزاهته.

عندما تناول سميث السّوق كانت معاييره على المدى القريب مريحة جدّا وجالبة للنّفع للجميع نظريا على الأقلّ، لكن بالمدى البعيد؛ فإنّ هذه السّوق لن تسمح بالتراكم غير المتناهي لرأس المال قطعا، فلو وُجِدت سوق عالمية تمتّعت فيها عناصر الإنتاج بكامل الحرية، أي سوق تنساب فيها عناصر الإنتاج دون عوائق، يكون فيها أعداد كبيرة من المشترين، وأعداد كبيرة من البائعين، وتتوفّر فيها معلومات دقيقة، ممّا يعني اشتداد المنافسة من جانب؛ وأنّ الجميع يعرفون قيمة الإنتاج الحقيقية من جانب آخر، في مثل هذه السّوق يمكن للمشترين أن يساوموا على

[1] يوسف معلم وعبد الحليم سعدي، **تأثيرات الوسائل الحديثة للإعلان التجاري وسلبية الدولة في التعامل معها**، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد: 4، العدد 7، ديسمبر 2019، ص 57.

[2] Sorinel Cosma, **Op. cit**, p 223.

الدّوام ويخفّضوا الرّبح إلى حدّ زهيد، وهذا لن يجعل من العملية الرّأسمالية ممتعة للمنتجين، ويفقد الدّعامات الأساسية لهذا النّظام[1].

هناك بائعون يميلون دوما إلى الاحتكار، احتكار السلعة والخدمة واحتكار المعلومات عن تكلفتها وعن مواردها وعن أنجع الطّرق لتسويقها، فهم يسعون إلى توسيع هامش الرّبح بجعل الفارق بين تكاليف الإنتاج وأسعار البيع أكبر، كما أنّ هناك أنواعا من الاحتكارات؛ من الاحتكار التّام إلى القلّة إلى الثّنائي إلى غيرها[2]، ومن ثمّ فالحاجة إلى أداة دعم في ممارسة فنون الاحتكار تبقى ملحّة.

ذلك يعني أنّ الدّولة علاوة على كونها إحدى القواعد الأساسية في الحفاظ على بيئة ملائمة للنّجاح في العمل الاقتصادي من خلال فرض الأمن؛ ومحاربة الجريمة؛ وتقنين الحياة والحريات؛ وإقرار الملكيات؛ وحلّ المنازعات والبتّ في العلاقات؛ وتنظيم الحياة عامة، وهو ما يتقاطع فيه فالرشتاين مع اللّيبراليين، فهي أيضا تؤدّي وظائف اقتصادية تفرضها المرحلة التي يعيشها الاقتصاد العالمي، ومن بينها:

1- الرّأسمال لا يجازف بالانفتاح والمنافسة إلاّ إن ضمن القدرة على ذلك، وتاريخيا أمضت كلّ المناطق التي تدعو اليوم إلى تحرير التّجارة مهلة زمنية قد تكون طويلة؛ انكفأت فيها على ذاتها وحمت إنتاجها ورفعت الحواجز الحدودية لا لغرض قومي بل لتأمين القدرة على النشوء والوصول إلى نقطة تمكّن من مجابهة المنافسين، وكانت هذه السياسة تتمّ على أيدي الكيانات السياسية بإيعاز من قوى السّوق. مع أنّ الجميع يدرك مساوئ التجارة الحرّة ومضارّها من تعرية الأسواق وتعريضها للمنافسة الشرسة وممارسة الإغراق السّلعي وهيمنة رأس المال الأجنبي والشركات الاحتكارية على الاقتصادات الوطنية[3].

وممّا نجده في هذا السّياق كتاب النظام الوطني للاقتصاد السياسي" عام 1841، للاقتصادي الألماني فريدريك ليست Friedrich List الذي يعتبر أبرز من دافع على حماية الصناعات الوليدة، ففي كتابه قدّم مناقشة تاريخية طويلة للسياسات التجارية والصناعية للدول الرئيسية كفرنسا وألمانيا والبرتغال وإيطاليا والولايات المتحدة وهولندا وإنجلترا، ليؤكّد أنّ هذه الدول كانت تجيد فنون الحمائية خاصّة في بدايات نهضتها[4].

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النّظم الدّولية**، مرجع سابق الذّكر، ص 46.

[2] عز الدّين ذو النون وخالد البيبلي، **دور سياسات حماية المنافسة ومنع الاحتكار في ظل الاقتصاد الحر** ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 17، العدد 2، 2016، ص 41-42..

[3] فاروق العربي، **جدلية النمو الاقتصادي في ظلّ تحرير التجارة العالمية– الفرص والمخاطر**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 3، العدد 6، ص 122.

[4] هاجون تشانج، **ركل السلم بعيدا، استراتيجيات التنمية والتطور قديما وحديثا**، ترجمة سجيني دولارماني وعمر الرفاعي ، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2007، ص ص 15-16.

2- اتّخاذ استراتيجيات للحدّ من دخول منافسين جدد، إذ إنّ الدّولة وفقا لهذه النقطة تقبل بدخول أيّ كان لممارسة المنافسة بكلّ حرّية، لكنّها تعمل على حماية بعض المؤسّسات الإنتاجية بتقديم امتيازات خاصّة لها، من قبيل الدعم المالي والإشهاري، دعم المجمعات الاحتكارية، الإعفاء الضريبي، توفير النقد الكافي لتمويل أنشطة المؤسسة وغيرها[1].

3- المعايير الوقائية لبعض السلع ذات التكنلوجيا العالية تحت تبريرات مختلفة، منها حماية براءة الاختراع، وبموجبها يُحتفَظ بحقوق اختراع ما لعدد محدّد من السّنين، وهو ما يجعل هامش الربح واسعا في المنتجات الجديدة عادة[2]، مع أنّ براءات الاختراع كثيرا ما يتم اختراقها، لكنّها في الجملة تحمي الاحتكار لفترة من الزّمن.

4- تقليص فرصة نشوء المنافسين؛ وذلك في بعض الأنظمة التي تفرض أعباء إنتاجية لا يتمكّن الصّغار الناشئون من التكيّف معها، ليبقى الأقوياء فقط في السوق، وتزداد درجة احتكار القلة.

5- قد يتحرّر السّوق ظرفيا من الدّولة، لكن غيابها الطّويل يهلك القواعد الأساسية للاقتصاد المحلّي، فإذا كان الاقتصاد اللّيبرالي مشغول بكيفية تحقيق الحدّ الأعلى من الثروة، ويفترض أنّ التركيز على العدالة والتوزيع على حساب الفعالية يفضي إلى الفشل، فإنّه يتغافل عن أنّ إهمال عدالة التوزيع يساهم في تركيز متواصل للثروة بما لا يضمن الاستمرار، وينهك القدرة الشرائية عند شريحة واسعة يُعوَّل عليها في تحريك دالّة الاستهلاك كما يذهب الكينزيون[3]، وهو ما يجعل الدّولة فاعلا أساسيا على الدّوام في ضبط الاقتصاد بآليات سياسية واقتصادية من أجل تخفيف حدّة الطّبقية أو على الأقل تعطيلها وتمهيلها.

هذا العبور السريع على بعض الدّلائل على ارتباط السوق بالدّولة، نستنتج منه نقطة مهمّة هي أنّ الاحتكارات تعمّر في السّوق لمدّة كافية لتدوير رأس المال وضمان مراكمة وفيرة؛ قبل أن تتمّ تصفية فرصتها، فيحوّل كبار الرأسماليين أموالهم إلى التدوير في منتجات متقدمة جديدة وأكثر خصوبة، وأوّل ما تتجاوز المنتجات ذروتها تصبح قابلة للمنافسة أكثر، أيّ أقلّ ربحا.

ومع ذلك هناك في الاقتصاد الرأسمالي العالمي عنصران مقاومان للاحتكار، الأوّل أنّ كلّ مغنم لأحد الاحتكاريين هو مغرم للآخر، وبالتّالي سيصارع كلّ غارم من أجل إزالة مغانم الآخر أي احتكاره، من خلال السّوق الدّاخلية بتقديم الدّعم للسّاسة الرّاغبين في إنهاء التسهيلات الاحتكارية، والثّاني إقناع الدّول لمجابهة

---

[1] محمد السميران، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاحتكار**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 3، العدد 6، 2010، ص 28.

[2] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النّظم الدّولية**، مرجع سابق الذّكر، ص 46.

[3] زينب توفيق، **عدالة توزيع الدخل، والنمو الاقتصادي، الحالة المصرية نموذجا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 22، العددان 69-70، شتاء- ربيع 2015، ص 8.

الاحتكار باستخدام قوة الدولة لمساندة المنتجين المنافسين، وبالتالي فإن كل شبه احتكار يبطل بدخول مزيد من المنتجين إلى السّوق[1].

ب- القوة المهيمنة:

يتحدّث اللّيبراليون عن أهمّية اللّجوء من القومية إلى الاقتصاد العالمي ويهيّئون السّبل السليمة لهذا التوجّه ويغالون في ذكر المنافع العائدة من ذلك، لكن فالرشتاين يتحدّث عن الاقتصاد العالمي وهو أمر واقع موجود، وطالما أنّ العالم يسير بنظام عالمي منذ العصر الحديث؛ فإنّ اقتصادات الأقاليم القوية والضعيفة ما هي إلا نظم فرعية لهذا النّظام الشّامل، مع أنّ الحدود قد تبدو مطبقة بين هذه الوحدات أحيانا؛ لكنّ الرّوح التي تحكم العلاقة في هذا النّظام تستوجب شيئا من الحمائية لا يمكن اعتبارها فصلا تامّا بين الاقتصادات القومية، أمّا السؤال عن حاجة السّوق إلى قوة سياسية مهيمنة، أم أنّ عفويته كافية لانتظام الكلّ ورفع مستوى استفادتهم وأرباحهم، فإنّ نظرية النّظام العالمي ترى أنّ دول المركز تؤدّي مهامّ حيوية للحفاظ على بنية النّظام، وبدون أدوارها القيادية المهيمنة لا يستقر النّظام.

وعن شكل القوّة المهيمنة؛ فهي دولة تتمتّع بفضل كفاءتها الإنتاجية بموقع تفوّق اقتصادي وعسكري على جميع منافسيها، يسمح لها هذا التفوّق بأن تفرض أو تضمن ممارسات أو مؤسّسات معيّنة تهيمن على جميع التّبادلات الدّولية، فعلى سبيل المثال فرض نظام بريتون وودز تحت قيادة الولايات المتحدة بيئة لطفرة اقتصادية رائجة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولا شكّ أنّ هذه الهيمنة تخدم أهداف القوة المهيمنة، ولكن أيضا تعمل على إيجاد بيئة آمنة نسبيا يتمكّن التراكم الرّأسمالي في وسطها أن يمضي قدما في النّظام كلّه، وقد بلغت الولايات المتّحدة هذه المكانة في منتصف القرن العشرين[2]، وإن كانت تشهد اهتزازا في الوقت الرّاهن، وقد ورثت الهيمنة عن بريطانيا التي سمحت لها الثّورة الصّناعية باكتساب أسباب الهيمنة في منتصف القرن التاسع عشر.

ج- التغيّر الاقتصادي والسياسي:

عموما يعطي المنظور الماركسي للمتغيّر الاقتصادي معاملا أقوى للتأثير في الشأن السياسي، مع أنّ تحديد هذه العلاقة جعلت الماركسيين تقليديين وجددا يختلفون اختلافا كبيرا، لكن الجميع يتصوّر ذلك التفوّق الاقتصادي والكفاح الطّبقي على النّزاع السياسي والجماعي بوصفه عاملا يحدّد السّلوك البشري، كما أنّ هناك في النّظام العالمي تسلسلا هرميا دوليا وكفاح الدّول والطّبقات الاقتصادية، وأنّ نمط الإنتاج الرأسمالي ينزع إلى أن يصبح عالميا ليس فقط عبر تأسيس مجموعة من الاقتصادات القومية مشكلة بذلك بنيانا

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النّظم الدّولية**، مرجع سابق الذّكر، ص 47.

[2] ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، **مرجع سابق الذّكر**، ص 292.

معقّدا ومتراتبا، شاملا طرفا إمبرياليا وآخر خاضعا للسيطرة[1]، وليس فقط عبر جملة من العلاقات التناقضية المتطوّرة بين اقتصادات قومية ودول متباينة، بل ومن خلال التجاوز والتسامي بثبات للحدود القومية من جانب رأس المال العملاق لتكوين رأس المال الكبير والشركات العالمية[2]، بما يعني أنّ المسائل السياسية من قبيل الحدود القومية ورفع الحمائية فيها لا تعدو إلاّ أن تكون إحدى الوسائل الدّفاعية التي يوظّفها الرأسماليون حين يجدون أنفسهم في مستوى أدنى، ثم ما يلبثون أن يدفعوا بالحكومات لإلغائها.

هذا ما يفتح التساؤل عمّا إذا كانت الحكومات مجرّد دمى يسهل التّلاعب بها وسوقها نحو القرار الذي يرغبه الاقتصاديون، يرى فالرشتاين أنّ في النّظام الرأسمالي توازنا دائما بين طرفي القوة؛ السلطان والمنتجين الاقتصاديين، ففي عالم الإمبراطوريات السابقة تعدّت سلطة الساسة على الاقتصاد فانكمش الاقتصاد وتعطّل عن التطوّر لما دقّ أبواب الحدود فامتنعت السّلطة، وبالمقابل كما تقدّم سابقا لا تستقرّ الأوضاع للإنتاج بعيدا عن قوّة السّلطان بمعنى طغيان الاقتصاد على السّلطة.

بل الأكثر من هذا؛ في النّظام العالمي هناك حاجة ليس إلى الدّولة فحسب، بل إلى فروق بنيوية وهيكلية بين الدّول، إذ إنّ بعض الأدوار تستفرد بها المراكز والأخرى يستفرد بها المحيط وكذا شبه المحيط، فأدوارهم وإن تشابهت فهي لا تتطابق كلّها، فغالبا ما تنطوي عملية تقوية جهاز الدّولة في المركز على نتيجة مباشرة موازية لها متمثّلة بعملية تدهور وانحطاط أجهزة الدّولة في الأطراف، فكما أنّ النّظام العالمي بحاجة إلى مراكز تضطلع بمهمّة القيادة والسّهر على تطبيق قواعد اللعبة وتأديب المخالفين للسير العام، فهو بحاجة إلى هشاشة بنيوية في دول المحيط لا تحول دون حركة رأس المال واستغلال الموارد الطّبيعية واختراق بعض القوانين والقواعد التي يتشدّق بها المركز، بل يمتصّ المحيط أزمات المركز ويهيّئ الأرضية للحلول فيها[3]، وهو ما يفسّر ارتباط النّخب في العالم الثالث بنظم الدول الأقوى نفوذيا ومصلحيا وأيديولوجيا أحيانا أخرى، وبعبارة أخرى فإنّ الفساد السياسي في المحيط مصدر آخر للاستقرار في النّظام العالمي[4]، وبالتالي فإنّ الأدوار في النّظام متنوّعة غير متطابقة بين الدّول، كما أنّ المقاربة الصحيحة تستلزم البحث عن الدّور الهيكلي عموديا لا أفقيا.

ونخلص إلى أنّ التأثير متبادل بين الاقتصاد والسياسة، فالارتباط بينهما وثيق جدا، بحيث لا يمكن فهم التطوّر التاريخي للنظام العالمي إلا من خلال فهم منطق وآليات التفاعل بين الميدانين.

---

[1] Andre Gunder Frank, **ReORIENT: Global Economy in the Asian Age**, University of California Press, California, USA, 1998, pp 2-4.

[2] إياد الكناني، **الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2020، ص 372.

[3] Immanuel Wallerstein, **Dependence in an Interdependent World: The Limited Possibilities of Trans- formation within the Capitalist World Economy**, op.cit, p 1-2.

[4] مصطفى خواص، **الفساد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء؛ انعكاساته وآليات مكافحته**، المركز العربي للدراسات والأبحاث، الدوحة، قطر، 2019، ص 39.

د– توزيع الثروة والقوّة:

يمثّل موضوع توزيع الثّروة أحد أهم الموضوعات في الاقتصاد السياسي، بل إنّه يمثّل أحد الأسباب الرئيسية للانقسام الأيديولوجي على الأقل بين الليبرالية والماركسية، وإذا كان المحافظون القوميون واللّيبراليون قد اهتمّوا على السّواء برفع معدّلات النموّ إلى الحدّ الأعلى؛ وافترضوا أنّ الثّروة تنساب إلى قاع المجتمع بتفعيل أكبر لمبادئ القومية أو اللّيبرالية، فإنّ الماركسية بفكرها النقدي أيّدت أنّ الرأسمالية ترفع النموّ وتفرز التطوّر، ولا يمكن إجحاف مساهمتها الفعّالة في تحسّن الرّفاه ورفع الكفاءة الإنتاجية تعظيما للرّبح، لكنّها تفرز أيضا تفاوتا طبقيا، ولا يتوزّع هذا النموّ بلاعدالة فحسب، وإنّما هناك ارتباط وثيق بين نموّ القوي وتخلّف الضّعيف كما هو متّفق عليه بين تيارات النظرية التبعية ومنها نظرية النّظام العالمي الحديث[1]، فالسوق العالمية هي بمثابة آلية مصادرة طاقة المحيط وشبهه، وبالتالي لا تتحرّك السوق بنزاهة مطلقة، وإنّما هناك توجيه لمنافعها واحتكارها في المركز.

هذا يعني أنّ هناك سعيا حثيثا من المركز لاستخرج الفائض الاقتصادي من المحيط بطرق شتّى، وما دام التخصّص الدّولي للعمل قائما فإنّ الثّروة ستزداد انسيابا في مجاري الدّول القوية، ولن يستفيد المحيط إلا مواصلة التخلّف.

المطلب الثاني: الدّول المتعدّدة ضمن نظام بين دولي

إذا كنّا قد بيّنا بالتفصيل في المطلب الأوّل من هذا المبحث ارتباط السّوق بالدّولة في النّظام الرأسمالي العالمي؛ وبيّنا بالمجمل الوظائف التي تؤدّيها الدّولة لاستقرار السّوق، فإنّ طرح موضوع الدّولة في هذا المطلب يختلف عن الطّرح السّابق، فهنا سنتناول الدّولة ضمن نظام بين دولي، وهو تواجد هيكلي يرتكز عليه النّظام العالمي الحديث لضمان الاستمرار، أي ضمان مراكمة رأس المال، بمعنى أنّنا سنحدّد الأدوار التي يؤدّيها كلّ إقليم لتغذية ديناميكية رأس المال، ونظرا لتشعّب الموضوع، فإنّنا سندرجها بطريقة بنائية محكمة تحت عناوين فرعية.

1– ماذا نعني بالنّظام بين دولي؟

كما تقدّم؛ فإنّ أيّ إقليم في عالمنا الرّاهن إلاّ وله دور يؤدّيه ضمن نظام عالمي كلّي، وبالتالي فإنّ أدبيات الدّولة والدّولي في مثل هذا الاستخدام ليس المقصود بها مجرّد علاقات تقوم بين كيانات قومية مستقلّة مفصولة وصاحبة سيادة مطلقة، وإنّما يستخدم فالرشتاين الدّولة ويقصد بها إحدى مؤسّسات النّظام العالمي الذي هو وحدة التحليل، بمعنى أنّ خلفية عمل النّظام العامّ ليس محورية الدّولة كما يذهب القوميون المحافظون، وأنّ النّظام العالمي

[1] نسرين نموشي، **مرجع سابق الذّكر**، ص ص 542– 543.

أكبر من أن نجمع مجموع علاقات دوله، فإلى جانب الدّولة ضمن النّظام تلعب الطّبقات الاجتماعية والسّوق والأسر أدوارها في تجسيد نمط الرّأسمالية[1].

وبالجمع بين الفكرتين السّابقتين، فإنّ كلّ دولة تؤدّي مجموعتين من الوظائف، وظائفَ عامّة يؤدّيها الكلّ وهي متطابقة بين كلّ كيانات الدّول، ووظائفَ تتحدّد طبيعتها حسب الموقع الاقتصادي التي تتموقع فيه الدّولة كإقليم، ونحن هنا معنيون بالمجموعة الثانية التي تفسّر لنا حركة رأس المال ضمن نظام بين دولي.

2- دور الاحتكار في بنيوية النّظام:

من أين يأتي التصنيف بين المركز والمحيط؟ سؤال مركزي يحدّد ما إذا كان المفهوم يتعلّق بالموقع الجغرافي أم بنوعيّة القطاع الغالب على اقتصاد إقليم ما، ويحدّد أيضا مفهوم الموقع الاقتصادي.

يؤكّد منظّرو النّظام العالمي الحديث أنّ مفهوم المركز والمحيط مفهوم عقلاني، يتعلّق بعمليّات الإنتاج على مستويين؛ نوعيتِها ودرجةِ الرّبحية فيها، إذ نجد بين أقاليم العالم من يتخصّص في عملياتٍ درجةُ الرّبحية فيها كبيرة، وأخرى عكس ذلك، وحيث إنّ الرّبحية تتعلّق بالاحتكار، فإنّ العمليات المركزية هي التي تكون في إنتاجات محتكرة ويكون الرّبح فيها أعلى، أما عمليات المحيط التي تشهد منافسة حقيقية فهي غير محتكرة وربحها أضيق[2].

ومن ثمّة؛ فإنّ عقلانية التّصنيف تتّضح في ترفّعه عن الأيديولوجيات والجغرافيا والعرقية، وتعلّقه بحكم موضوعي؛ يَفْرِزُ بين المجتمعات والأقاليم ما إذا كان يغلب عليها العمليات الإنتاجية المركزية أم المحيطية، وهذا يعني أنّ بالإمكان أن يتغيّر صنف الإقليم إذا تغيّرت عمليات إنتاجه، بغضّ النّظر عن احتمالية حدوث ذلك.

والاحتكار monopoly هي الحالة التي تؤمّن فيها شركةٌ واحدة أو عصبة شركات منتوجا أو خدمة في السّوق، وهو ما يمنح لهذه الشّركة السّيطرة على السوق أي على العرض والسعر، وهو ما تطمح إليه كلّ شركة؛ رغبة في توسيع هامش الرّبح[3]، وكلّما زاد المنافسون ضاق هذا الهامش بالطّبع، على أنّ في الواقع نادرا ما تسطير شركة واحدة على منتوج في مستوى العالم وفي فترة وجيزة، وإنّما هناك ما يسمّى باحتكار القلّة عندما تحتكر مجموعة قليلة من الشركات هذا المنتوج في السّوق، وقد يسمّى بشبه الاحتكار، ونحن نقصد بالاحتكار هذا الوجه.

ولما كانت العلاقات الدولية تعتبر من عهد بعيد علاقات تنافسية؛ فإنّ هذه العلاقات تؤول في الأدب الاقتصادي أكثر فأكثر على أنّها علاقات مونوبولية احتكارية، وبالرغم من أنّ الكثيرين يريدون أن يروا في العلاقات الدّولية علاقات بين البلدان، فإنّ الواقع هي علاقات بين شركات تلعب فيها المتغيّرات الاقتصادية دورها في توجيه السياسة عامّة[4].

---

[1] وليد عبد الحي، **انعكاسات العولمة على الوطن العربي**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2011، ص 34.

[2] سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي – نقد نظرية التخلف**، مرجع سابق الذكر، ص 109-110.

[3] محمد السميران، **مرجع سابق الذّكر**، ص 25.

[4] سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي – نقد نظرية التخلف**، مرجع سابق الذّكر، ص 181.

وبهذا الشّكل؛ حين يحدث التبادل التجاري بين منتجات المركز ومنتجات المحيط يتجسّد مفهوم التبادل غير المتكافئ، وحيث إنّ المنتجات التي تشهد منافسة شديدة تكون في سعر منخفض، وتكون المنتجات المحتكرة في سعر مرتفع، فإنّ فائض القيمة سيتدفّق باستمرار من منتجي المحيط إلى منتجي المركز، فكيف ذلك؟

3- آلية التبادل غير المتكافئ في النظام بين دولي:

وفقا للقانون الاقتصادي في التّبادل؛ فإنّ البلد الذي يتفوّق في الإنتاجية يستطيع أن يجني أرباحا أعلى وإضافية، فلو افترضنا عملية تبادل بين بلدين ينتجان ذات السّلعة، التي تكلّف 100 ساعة، واستطاع المتفوّق أن ينتجها في 50 ساعة عمل، ثمّ تمّت مقايضة السلعة ذاتها فسيكون الرّبح لصالح المتفوّق بقيمة 50 ساعة[1]، ذلك يعني أنّ البلاد الأضعف تُجبَر من خلال السّوق العالمية على بيع ناتج كبير نسبيا من ساعات العمل؛ في مقابل الحصول من البلاد الغنية على ناتج أقلّ من ساعات العمل.

والتبادل التجاري بطبيعة الحال يتمّ بين منتجات مختلفة، فلا معنى أن تتبادل الدّول السّلعة ذاتها، وإنّما هناك حاجات مختلفة بين المجتمعات هي التي تستدعي اللجوء إلى التبادل مع الطرف الآخر، وأيّا كان شكل التبادل بمقايضة السلع أو النقد أو المال المسكوك أو الذّهب والفضّة، فإنّ قيم السّلع والخدمات مربوطة إلى وحدة يتمّ على أساسها التبادل، ولتكن هذه الوحدة هي سعر الدولار مثلا، فإنّ الدولارات التي تجمعها الدّول ذات الإنتاج الاحتكاري مرتفعة نسبيا إلى ما تجمعه الدّول ذات الإنتاج المتنافس حوله، أو بعبارة أخرى فإنّ الجهد الذي تقوم به الدّولة الأضعف لجمع قيمة مالية يعادل أضعاف ما تقوم به الأقوى لجمع ذات القيمة[2].

إذاً؛ فالتّفاوت في الإنتاجية يلعب دورا حاسما في إعادة توزيع الموارد وانتقال رأس المال من منتجي المحيط إلى منتجي المركز، ومن ثمّ فالنّظام الرأسمالي ينطوي ليس فقط على قيام المالك بوضع اليد على فضل القيمة أو القيمة الفائضة المحصّلة من العامل، بل وعلى قيام المركز بتحصيل القيمة الفائضة من مجمل الاقتصاد العالمي كلّه، وقد كانت هذه الآلية قائمة في كلّ مراحل النّظام العالمي الحديث من مرحلة الرأسمالية الزّراعية إلى عالمنا الرّاهن[3].

وبالرّغم من الانتقادات التي وجّهت لفكرة الاستغلال، فقد بقيت خالدة في أفكار نظريّة النّظام العالمي، بل تمّ تطويرها على أيدي كثيرين لعلّ أهمّهم الاقتصادي الأرجنتيني راؤول بريبيش، الذي رأى بأنّ أسعار الموادّ المصنّعة تميل إلى الارتفاع سنة بعد أخرى، وتظلّ أسعار المواد الخامّ قليلة وبطيئة التغيّر، وجادل بأنّ التّجارة تتداعى على الأمم المغلوب على أمرها، إذ يزداد كمّ أطنان القهوة كلّ سنة مقابل سعر ثلاّجة، وهو ما يزيد من فقر المحيط

---

[1] آرنست ماندل، **مدخل إلى الاشتراكية العلمية**، مرجع سابق الذكر ص 21.

[2] Wallerstien, Immanual, **Dependence in an Interdependent World: The Limited Possibilities of Trans- formation within the Capitalist World Economy**, op.cit, p 5.

[3] إيمانويل فالرشتاين، **صعود النظام الرأسمالي العالمي وزواله المقبل**، مرجع سابق الذّكر، ص 118.

المعتمد على الموادّ الخام، تناسباً مع ثراء المركز[1]، أمّا إيمانويل أرغيري فقد أرجع الأمر إلى عدم تكافؤ الأجور بين الطّرفين، فبحكم حقوق العمّال الجيّدة في المركز ومستويات التكنولوجيا وتعسّر انتقال اليد العاملة من المحيط إلى المركز بسبب القيود على الهجرة، تبقى أجور العمّال في المركز مرتفعة، ولا يرتقي إليها أجور العمّال في المحيط، وهو ما يجعل أسعار السّلع متناقضة، إذ نجد السلّع المنتجة في المركز باهظة الثّمن نسبة إلى السلع التي تأتيه من المحيط، وبالتالي فإنّ الأجور المرتفعة تحقّق جلبا للأموال من مناطق الأجور المنخفضة[2].

4- آلية تقليدية في انتقال رؤوس الأموال:

تقليديا استخدمت آلية أخرى تنتقل بها الأموال من المركز نحو المحيط، تمثّلت في النّهب المباشر، فعندما تُضَمُّ مناطق جديدة إلى النّظام العالمي الحديث تتعرّض للنّهب على غرار ما فعلت إسبانيا والبرتغال ودول أخرى في أمريكا بعد اكتشافها سنة 1492، إذ كان الذّهب والفضّة ومعادن أخرى نفيسة تنتقل إلى أوروبا دون علاقة إنتاجية تبادلية، ويمكن تعميم هذه الآلية أيضا على الحركات الاستعمارية في مختلف الأقاليم، وفي عصرنا الحالي ما يزال النّهب بصور مستحدثة قائما؛ منها قضايا الفساد وتسرّب الأموال الطّائلة بانتقال غير مشروع من جهة أضعف إلى جهة أقوى، على أنّ الأدوم في انتقال الأموال هو آلية التبادل غير المتكافئ، فالفساد مهما عمّر فإنّ له نهاية وحدّا يوقفه، أمّا التبادل فهو قائم بمشروعية أيديولوجية ودولية، ورغبة ذاتية من الأطراف المتبادلة[3].

5- التراتبات الجغرافية للعمليات الإنتاجية:

يترتّب على انتقال رؤوس الأموال من المركز إلى المحيط عواقب جغرافية، إذ نجد العمليات المركزية تميل نحو التجمّع في عدد قليل من الدّول، لأنّها عمليات تحتاج إلى دول قوية من نواح عدّة، ويحدث معظم النّشاط الإنتاجي العالمي فيها، ونجد دول محيط بعدد كبير قد لا تُحقِّق مجتمعة الأرباح التي تحقّقها العمليات المركزية، والقوّة بهذا المفهوم تحقّقت في أوروبا الغربية وفي الشّمال الأمريكي، أما باقي العالم فأغلبه دول محيط باستثناء بعض الأقاليم التي جمعت خصائص من الجانبين.

ومن هنا فالأدوار تختلف بين هذه الدّول وفقا للعمليات الإنتاجية التي تقوم بها، لكن هل من المحتمل أن يذوب نظام بين دولي في كيان واحد؟ وبعبارة أخرى؛ ما مدى احتمالية قيام حكومة عالمية تنتفي فيها التقسيمات السياسية وتقسيم العمل؟ إنّ هذا الاحتمال ضئيل جدّا، وإذا حدث فمعناه أنّ فرصة انتقال رؤوس الأموال من إقليم إلى آخر بمنطق النّظام الرّأسمالي تصبح معدومة، لأنّ الحكومة العالمية تصبح إمبراطورية يحكمها قوانين وقواعد

---

[1] José Briceno Ruiz, **Raúl Prebisch and the theory of regional economic integration**, in the book: **The Global Political Economy of Raúl Prebisch**, etited by: Matias, Margulis, Routledge Taylor and Francis Group, London, United Kingdom, 2017, p 68.

[2] Emmanuel Arghiri, **Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade,** Monthly Review Press, New York, USA, 1972, pp 120-121.

[3] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النظم الدولية**، مرجع سابق الذّكر، ص 49.

شاملة، وستقوّض الأساس الذي يقوم عليه النّظام الرأسمالي العالمي[1]، فالبيئة التي ينشط فيها هذا النّظام بيئة تنافسية تشهد موجات اقتصادية غير مستقرّة، وهي الأساس في استمراره، كما أنّ الاختلاف بين البنى هي ما يمنح القوّة بعد الرّكود للاقتصاد، وسنعود بالتفصيل لهذه الموجات لاحقا.

6- خصائص الإنتاج في شبه المحيط:

من ضمن ما نجد من أقاليم العالم دولا ليست بالكثيرة تجتمع فيها عمليات إنتاجية بنسب متقاربة من العمليات المركزية والمحيطية، هذه الدّول تعيش تحت طموح دائم للالتحاق بالمركز، وتوجّس دائم من الانزلاق نحو المحيط، فبين انفتاحها على السوق العالمية وحماية ذاتها تظلّ محاولة التّوازن، فهي من جانب تمارس حماية شركاتها من أن تذوب بين الشركات الخارجية الأقوى، لكنّها تنفتح بحذر لتحسّن من كفاءة شركاتها لتقوى على المنافسة، لذلك تتلقّف المنتجات الجديدة التي تقلّ فيها المنافسة، وتحاول أن تتفوّق فيها[2]، وتربط علاقاتها بالمحيط لتضمن شركاء تجاريين لسلعها التي يغلب عليها المنتجات الفولاذية والسيارات إضافة إلى الإلكترونيات والأدوية.

ومن ضمن ما يساعدها على التنافس في الصّناعات المشتركة مع المركز أنّ تكاليف قواها العاملة أقلّ من المركز، ما يفتح لها ميزة اكتساح الأسواق، على أنّ لنظمها السياسية -الاستبدادية غالبا- دورا كبيرا في التحكّم بالعمالة وتسقيف حقوقها، بما يسمح بتوسيع فائض القيمة وإعداد رؤوس الأموال الكفيلة بالتصدّي للمنافسة.

كما تنخرط هذه الدّول في اتفاقيات دولية مختلفة، وتخطو نحو السّوق العالمية، لكنّها تلقى منافسة شرسة من نظيراتها المتحمّسة، وهو ما يمكن ملاحظته بين مجموعة دول هي الهند والصّين والبرازيل وكوريا الجنوبية وتركيا وجنوب إفريقيا، وهي دول تتحمّل ضغوطا تأتيها من المركز وتحاول الضّغط على المحيط، لذلك فإنّ القليل منها قد ينجح -كما يعتقد

فالرشتاين- في الالتحاق بالمركز[3].

هذا؛ وقد لاقت نظرية النّظام العالمي مواجهة شديدة حين تمسّكت بفكرة هذا الطّرف الثالث، ويردّ فالرشتاين أنّ وجود شبه المحيط له دور سياسي في استقرار النّظام العالمي فضلا عن الدّور الاقتصادي، ومن الممكن أن يضطلع الاقتصاد العالمي بدوره ولو في غياب شبه المحيط، فالعلاقة الاستغلالية بين المركز والمحيط كفيلة باستمرار الاقتصاد وإعادة إنتاج ذاته، مع أنّ لشبه المحيط دورا اقتصاديا مهمّا يتمثّل في موازنة الضّغوط المتصاعدة لرفع الأجور في دول المركز واستمرارية الصّناعات التي لم تعد تحقّق أرباحا كبرى في المركز[4]، لكن يبقى الدّور السياسي أكثر إلحاحا،

---

[1] Immanuel Wallerstein, **Globalization or the Age of Transition?: A Long-Term View of the Trajectory of the World-System,** International Sociology, Vol. 15, Issue 2, June 2000, 257.

[2] Immanuel Wallerstein, **Dependence in an Interdependent World: The Limited Possibilities of Trans- formation within the Capitalist World Economy**, op.cit, p 13.

[3] Ibid. p 20.

[4] Immanuel Wallerstein, **The Modern World-System vol.1: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century,** Op.cit, p 231.

فالحاجة إلى طرف ثالث يواري قبح الفوارق بين الطرفين الآخَرَيْن تظلّ قائمة، وبالأحرى طرف ثالث يموّه الاستغلال والتبعية التي تقيّد المحيط.

7- الذّوبان البطيء للاحتكار:

من القواعد الاقتصادية أنّ الاحتكار له مدّة محدودة، فمهما طال احتكار العمليات الإنتاجية المركزية، فسينعتق ويتحلّل بطرق مختلفة حين يزداد المنتجون فيها، وهي قاعدة جلية في التاريخ الاقتصادي، فما هو عملية مركزية في زمن ما فهو عملية محيطية في مستقبله، فإنتاج الأقمشة الذي يتوزّع اليوم على أطراف العالم؛ كان إنتاجا عزيزا محتكرا في القرن التاسع عشر بين عدد قليل من الدّول في غرب أوروبا، وهذا التحوّل يطال أغلب المنتجات؛ ويسمّى بالذّوبان البطيء[1]، لكن هناك على الدّوام سعي من المراكز إلى الحفاظ على الاحتكار أطول مدّة؛ وإلى ابتكار مجالات جديدة يضمن فيها احتكارا جديدا كلّما انفلتت من يديه مجالات إنتاجية أخرى.

ويكفي شاهدا على هذا الأمر معطيات التطوّر الصّناعي في ثوراته الأربعة، إذ في بدايات كلّ منها تسود قبضة محكمة من المراكز على الإنتاج، وفي نهايتها نجد عدد المنافسين يتحرّك نحو الزّيادة، فقد منحت الثورة الثالثة مثلا في النصف الثاني من القرن العشرين طفرة اقتصادية منعشة للمراكز في مجال الرقمنة Digitization والمعالجات الدّقيقة والإنترنت وبرمجة الآلات والشّبكات، فضلا عن الهندسة الوراثية وصناعة الطّائرات والصّواريخ، وبالرّغم من أنّ هذا المجال لم تتحلّل سلطة احتكار المراكز فيه نهائيا؛ إلاّ أنّ المنافسين فيه ازدادوا وجرى الترتيب للثورة الصّناعية الرّابعة في العقد الثاني من القرن الرّاهن؛ والتي أبدعت حيوية موعودة في مجال الذّكاء الاصطناعي والرّبوتات وإنترنت الأشياء، والمركبات ذاتية القيادة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وتكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا الحيوية، وعلم الموادّ، والحوسبة الكمومية، وغيرها[2].

ويطلق فالرشتاين على هذه الظّاهرة عملية التوسّع والدّمج، إذ تقترن عمليّة التوسّع الجغرافي للنّظام العالمي الحديث بالتوسّع والدّمج القطاعي، وبطبيعة الحال؛ اكتمل التوسّع الجغرافي؛ وبات على المنتجين أن يبدعوا في تشييء الأمور وتسليعها Commodification، أي أن يجلبوا إلى دائرة الاستثمار والرّبح قطاعات جديدة ليضمنوا الاستمرار.

يتعلّق هذا التوجّه بظاهرة التمدين Urbanization؛ فالحياة الحضرية تجعل من مجالات الاستهلاك أكثر حيوية، أي تزيد للسّوق نشاطا أكثر مما يساهم به الرّيف، بمعنى أنّ النّاس وهم في المدينة أقرب إلى فلك الرأسمالية من كونهم في الرّيف حيث تغلب عليهم قِيَمٌ قد لا تحيا معها الرأسمالية الاقتصادية كثيرا، وهو ما يفسّر النّزوح الرّيفي الذي يشهده العالم في موجات متكرّرة منذ ستينيات القرن الماضي، وبالحساب الرّأسمالي يمثّل كلّ نازح فرصة جديدة

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النظم الدّولية**، مرجع سابق الذّكر، ص 50.

[2] عبير محمود مجاهد، **انعكاسات الثورة الصناعية الرابعة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 3، 2020، الصفحة 03.

للتوسّع والدّمج، لكن لا يعني ذلك أنّ الرّيف لا يساهم في الاقتصاد العالمي بشيء، بل على العكس تماما، فالغذاء وهو القطاع الإنتاجي الأساس في الرّيف يظلّ مجالا حيويا جدّا للعملية الإنتاجية في الاقتصاد العالمي مركزا ومحيطا وشبه محيط، وإنّما يفرض حبّ البقاء على المستثمرين أن يستقطبوا للسّوق مزيدا من مظاهر الحياة اليومية[1].

وعند نشوء الصّناعات المتقدّمة الكبرى يحدث تراكم مهول لرأس المال وخلق مزيد من فرص العمل على نطاق واسع في الاقتصاد العالمي ومعدّلات أعلى من الأجور وشعور عام برخاء نسبي، وكلّما زاد عدد الشّركات في هذه الصّناعة زاد الإنتاج عن الحاجة، ممّا يؤدّي إلى تزايد المنافسة في الأسعار وتقليص الرّبح وتراكم المنتجات غير المبيعة، وتبطئ عملية الإنتاج.

وينعكس عن ذلك ارتفاع نسب البطالة في مختلف الأقاليم، وانخفاض أجور العمالة، وسعي المنتجين إلى خفض تكاليف الإنتاج، وأحيانا ينقلون عمليات إنتاجهم إلى أقاليم ذات أجور أقلّ، ويبقى الطّلب ضعيفا لا لأنّ الإنتاج وافر، بل لأن القدرة الشّرائية تقلّصت لدى المستهلكين الذين هم جزء أساس في مواصلة الإنتاج؛ كما يذهب كينز أيضا[2].

ولكن هل يخسر المنتجون جميعا، وتفتر رغبتهم؟ الجواب لا، فصحيح أنّ المنافسة ستبعد ذوي القدرات المحدودة، لكن ستظلّ المنافسة في هذه الحال قائمة بين من له القدرة على البقاء في ظلّ الهامش الرّبحي القليل، وهنا يأتي أدوار الدّول في دعم منتجيها خشية الزّوال، وقد تلجأ بعض دول المركز إلى سحب المزيد من مشاريعها وشركاتها إلى إقليمها لامتصاص البطالة فيها، وهي بذلك تخلق بطالة أخرى في مناطق المحيط التي انسحبت منها[3].

تسري كلّ تلك التحوّلات بمنطق الدّورة الاقتصادية، فإذا اعتبرنا أنّ بلوغ الصّناعات المتقدّمة أقصى أرباحها هو الذّروة العليا، فإنّ انحسار المردودية يشكّل مرحلة الرّكود، وإلى أن تظهر مجالات حيوية، فإنّ الصّناعات المتوفّرة تتكيّف مع انقباض الطّلب، وهكذا دواليك.

وخلاصة لمطلبنا هذا؛ نجد البنيوية الهيكلية ركيزة أساسية في استمرار النّظام العالمي، من خلال سحب فائض القيمة من المحيط إلى المركز بآلية التبادل غير المتكافئ، والتي تعتمد على آلية الاحتكار، وأنّ الاقتصاد العالمي يتقدّم بإيقاعات دورية متكرّرة من التوسّع والانحسار.

---

[1] ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، **مرجع سابق الذّكر**، ص 301.

[2] أحمد عبد الله الوائلي، **الفكر الكينزي وأثره في التحليل الاقتصادي الحديث**، مجلة الكوت للبحوث الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، المجلد 1، العدد 6، 2012، ص 145.

[3] Paolo Epifani and Gino A. Gancia, **Trade, Imigration and regional unemployment,** Journal of Regional Science and Urban Economics, Vol.35, Issue 6, 2005, p 635.

المطلب الثالث: الشّركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى

اللاّعب الأساس في السّوق الرأسمالية العالمية هو الشّركات، وهي التي تمارس العرض والطّلب وسط السّوق وتمارس المنافسة، وتتهيكل مع القوّة اللاّزمة للصّمود في سوق تعرف ديناميكية وسرعة تغيّر جامحة، وقد أصبحت الشركات الكبرى المتخطّية للحدود القومية مثار جدل على المستوى الميداني والفكري بعد الحرب العالمية الثانية، حين كانت قوّتها تتعاظم وتتجاوز اقتصادات دول أو مجموعة دول، وكانت لآثار نشاطاتها تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية؛ بل وثقافية أيضا[1]، وربّما ساهمت في تغذية روح الانتقاد فيمن كان يراها وسيلة ناعمة لممارسة الإمبريالية وخلق شبكة من التبعية السياسية والتخلّف الاقتصادي، بينما يعتبر البعض أنّ هذه الشركات مكسب بالغ الأهمية للبشرية، إذ حلّت محلّ الدّولة القومية، خاصّة عند عجز هذه الأخيرة في الإنتاج، كما أنّها دفعت بعجلة التكنولوجيا قُدما، ورفعت معدّلات النموّ بشكل كبير.

والشركات من منظور النّظام العالمي آلية فعّالة يعتمد عليها رأس المال في المحافظة على حيويته وعلى تراكمه غير المتناهي، ومثلها مثل الحلول والآليات التي هيّأتها طبقة الرّأسماليين في المراكز في فترات تاريخية من أجل التكيّف مع معطيات مرحلة توسّعية جديدة، ففي عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت الرأسمالية تحت قيادة وهيمنة الولايات المتّحدة الأمريكية تتطلّع لنموذج إمبريالي نيوكولونيالي أقلّ كلفة من وسيلة حروب الاستعمار؛ بل وأكثر انسجاما مع مبادئ التنظيم الدّولي الحديثة، فكان لجوؤها إلى ضخّ الأموال لتوسيع قواعد الشّركات الكبرى التي تملكها، وتوزيع إنتاجها في عالم الشّمال والجنوب على السّواء[2]، وما زاد لهذه الفكرة نجاحا أنّ الدّول المتحرّرة آنفا أو المنهكة بالحربين العالميتين كانت متعطّشة إلى آليات فعالة لتحقيق التنمية والنّهوض بالهياكل وبناء القواعد والبنى التحتية وتهيئة المداخيل وفرص الشّغل، وبالمنطق الاقتصادي فإنّ الطلب على منتجات هذه الشّركات كان عاليا، وكانت عناصر إنتاجها كافية لتحقيق عرض يوافي الطلب العالمي، فانطلقت إلى مختلف الأقطار، وربّما كان أغلب آثارها اقتصاديا في بداية الأمر، قبل أن يشتدّ عودها ويصبح بمقدورها توجيه القرار السياسي نحو ما يضمن لها مزيدا من البقاء والمراكمة.

وغالبا ما تتحدّث الدّراسات عن تقويض هذه الشّركات لسيادة الدّولة في العالم النّامي، في حين يعتبر فالرشتاين أنّ هذه الشركات وهي تجسّد الرّوح الأساسية للرأسمالية الحديثة تتحكّم في قرار المركز والمحيط على السّواء، اعتبارا منه بأنّ العلاقات الدّولية لا يحكمها منطق القومية بالقدر الذي يحكمها منطق السّوق ورأس المال، أي أنّ القرار

---

[1] عباس أحمد وأحمد محمد جاسم، **دور الشركات المتعدّدة الجنسيات في الاقتصاد العالمي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، 2012، ص 54.

[2] محمد رزيق، **العالم الثالث في ظل استراتيجيات الدّول الكبرى: بين تحدّي النيوكولونيالية واستجابة المقاومة الوطنية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد 2، ص 242.

السياسي غالبا ما يخضع للمتغيّرات الاقتصادية في كل المجتمعات والدّول[1]. نعم إنّ لهذه الشّركات أصولا ودول أمّ، لكنّ هذه الأصول والدّول بالمعنى الحقيقي هي الطّبقة الرأسمالية المتواجدة في جغرافية دول المركز، والتي تؤثر على الساسة في المركز والمحيط، ولا يمنع ذلك من سعي الساسة في هذه الدّول لدعم التوجّه التّوسعي للشّركات، لكن – كما تقدّم سابقا– فإنّ وجود الدّولة القومية مسألة حيوية لإعادة إنتاج النّظام الرأسمالي وتعبيد طريق التوسّع.

وعليه، فإنّ خلفية هذه الشركة بيّنة واضحة، ويبقى السّؤال الذي يدور هو: كيف تساهم هذه الشركات في نقل الفائض الاقتصادي من العالم النّامي إلى مراكز رأس المال؟ أي كيف تساهم في تفعيل آلية التوزيع غير المتكافئ للقوّة والثّروة؟ والجواب هو تحديد استراتيجيات عمل هذه الشركات وآثارها في العالم النّامي، وإن كان حصر ذلك والتفصيل فيه أمرا بالغ الصعوبة في مثل هذا المطلب العابر، ولكن بالإمكان جمع أطراف الموضوع في نقاط مركّزة، وفقا لما يلي من الفقرات.

وقبل ذلك لا بدّ من تحديد بعض **مظاهر القوّة لهذه الشركات** حتّى يسهل فهم منطق واستراتيجية عملها، ومن تلك المظاهر نحصي[2]:

1- امتلاك مجمّع كبير من المواهب الإدارية والموجودات المالية، والموارد الفنية؛

2- ضخامة حجمها ورأسمالها وعمالتها وإيراداتها، إذ تتمّ نسبة 80% من مبيعات العالم من خلالها؛

3- تعدّد أنشطتها وتنوّعها، بهدف التحكم في المخاطرة، وتعويض الخسارة المحتملة في نشاط معيّن بأرباح تتحقّق من أنشطة أخرى؛

4- الاهتمام بالتطوير المستمرّ للمنتوج وتأهيل العمالة ودعم البحث العلمي؛

5- تفكيك الإنتاج الصّناعي، بين وحدات الإنتاج والتجميع والتسويق والتوزيع؛

6- الاتّساع الجغرافي، والانتشار في كامل المعمورة، ووفقا للتقديرات المتوفّرة هناك 65 ألف شركة ونحو 850 ألف شركة أجنبية تابعة لها، وحظّ الدّول النامية منها 23% من مجموع الشّركات، تركّزت منها 65% في جنوب آسيا وشرقها، و28% في أمريكا اللاتينية[3]؛

7- طرح الأسهم في السّوق العالمية، من أجل توسيع أكبر لنشاط الشّركات، أي أنّها تعتمد على التمويل من مختلف المناطق[4]؛

---

[1] Nash June, **Anthropology of the Multinational Corporation**, in the book: T**he Politics of Anthropology From Colonialism and Sexism Toward a View from Below**, Edited by: Gerrit Huizer and Bruce Mannheim, Mouton Publishers, Paris, France, 1979, p 421.

[2] مفيدة لمزري ووردة سالمي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 145-146.

[3] حميد الجميلي، **الشركات متعددة الجنسية ودورها في الإنتاج الدولي**، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد: 401، فيفري 2004، أبو ظبي، الإمارات العربية، ص 27.

[4] مفيدة لمزري ووردة سالمي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 147-148.

8- تركيز الإدارة العليا؛ وتنسيق عملياتها العملاقة باستراتيجية عالمية تدار من قلب الشّركة؛

9- امتلاك التّكنولوجيات العالية التي تستخدمها في رفع الإنتاجية وإعلاء الكفاءة؛

هذا؛ وتميل الشركات العابرة للقوميات إلى أن تكون احتكارية، بمعنى أن يكون لها أوسع نطاق وأكثر مبيعات في المنتوجات أو الخدمات التي تتخصّص فيها، وتهدف بالأساس إلى تأمين أقلّ كلفة لإنتاج البضائع من أجل السّوق العالمية، وتسعى من أجل هذا الهدف إلى الحصول على أفضل وأكفأ المواقع لمرافق الإنتاج أو الحصول على امتيازات من الحكومات المضيّفة لها، وتعتمد على **استراتيجيات** من بينها:

أ- **إخضاع الدّول النامية لمطالب الشّركات:** طوعا وكرها، فحين تتنامى الحاجات الاجتماعية وتقف الدّولة عاجزة أمام تلبيتها لا تكون في موقف قوّة، بل في موقف ضعف؛ يجبرها على تقديم تنازلات عدّة، فتعفي هذه الشركات من الضّرائب وتخفّض رسومها الجمركية، وتحرّرها من القيود على الحوالات للبلد الأمّ، وتسمح لها بتحريك الموادّ خامّة ومصنوعة فوق حدودها دون ضرائب أو رسوم[1]، وهي بالتالي توافق على تحويل فائض اقتصادي كبير جدّا إلى الدّول الأمّ، خاصّة إذا كانت المادّة الأولية متوفّرة في البلد المضيّف وبأسعار زهيدة؛ وكانت العمالة على الغالب رخيصة، فيكون هامش الرّبح واسعا لأنّ التكاليف مخفّضة، لكن العوائد لا تتوزّع بالتكافؤ، وكلّما طالت مدّة العقود بين الطّرفين فإنّ الدّولة المضيّفة تخسر موارد اقتصادية مهمّة.

ب- **تأمين طرق الربح:** فقد تتعارض الأهداف وتتضارب بين الدّولة والشّركات، ففي حين تهتمّ الدّولة بالرعاية الاجتماعية وتحقيق الرّفاه للمواطن، فإنّ الشّركة وفقا للمنطق الرّبحي الرّأسمالي السّوقي ترى في الاستثمار فرصة لتدوير رأس المال وجعله أكبر، فهي تبحث عن أقرب السبل إلى هذا الهدف الاقتصادي المحض، ولا تعطي أولوية لخلفيات الرّعاية أو الاقتصاد القومي، بمعنى أنّ هناك تجاذبا كبيرا بين مصالح الطّرفين، كثيرا ما يفضي إلى إذعان الدّولة والاستسلام إلى تحرير اقتصادها، فمن الملاحظ أنّ في نهاية ثمانينيات القرن العشرين حين آلت الكثير من الاقتصادات الوطنية في الدّول النامية في أمريكا وإفريقيا وآسيا إلى الفشل؛ تم تحفيز الاستثمار الأجنبي وبيعت أغلب الشّركات الوطنية والمشاريع للشّركات متخطّية القومية، في إطار خطط الإصلاح والتكييف الهيكلي وبرامج الخصخصة[2]، فساهم ذلك بالنسبة للشركات في موجة استثمارية جديدة وصحيح أنّ الشّركات أنقذت الدّول المفلسة من

---

[1] أحمد عباس وأحمد محمد جاسم، **مرجع سابق الذّكر**، ص 67.

[2] سالم النجفي وداوود سلطان، **متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي والفقر في البلدان النامية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 16، العدد 47، صيف 2009، ص 34.

فشلها، لكن الوضع الاقتصادي لم يعد كالسابق، فقد تقلّصت فرصة الدّول المضيّفة من العوائد الربحية لما تقاسمت إنتاجها مع الشّركات أو سلّمته لها، وهي قد أمضت على خروج أرباح كبرى إلى الخارج.

ج- **اقتراب الشّركات من القوّة السّياسية وممارسة أوراقها ونفوذها** لفسح مجال التوسّع في العالم والحفاظ على الامتيازات التي تحصل عليها، وأبرز مثال على ذلك شركة الفواكه المتّحدة، هذه الشّركة الأمريكية الأصل التي كان لها اليد الخفية والبارزة أحيانا في أحداث سياسية كبرى في دول أمريكا اللاتينية التي تتواجد فيها[1]، فقد تمكّنت من إيقاف الاتفاقية بين حكومة الرئيس البنمي عمر توريخوس والشركات اليابانية في بناء قناة جديدة تصل بين المحيطين الأطلسي والهادي، وهو ما أشعر شركة الفواكه بالتهديد، خاصّة وأن توريخوس قد أمضى أيضا في 1974 و1975 مع رئيسي كوستاريكا وهندوراس اتفاقيات بموجبها تمّ رفع الضّرائب؛ وإلغاء امتيازات سخية كانت تتمتع بها الشركات الأجنبية[2]، فتدخّلت المخابرات الأمريكية واغتيل عمر توريخوس، وفي عهد الرّئيس بوش الأب غزت الولايات المتحدة بنما لتسيطر على القناة ويستمرّ الاحتكار على يد شركة الفواكه، كما كانت خلف الإطاحة بالرئيس الغواتيمالي جاكوبو آربينز حين تحرّك لإنهاء الأوليغارشية العقارية، وهو ما هدّد ملكية شركة الفواكه المتّحدة التي تتمتّع أيضا بالإعفاء التّام من الضرائب والرّسوم على الصّادرات والواردات في غواتيمالا[3]، والأمثلة على هذا الاختراق كثيرة، تبيّن سعي الطبقة الرأسمالية لتأمين فرص التحكم في اقتصادات المناطق الهشّة بكلّ الطّرق، وتؤيّد أيضا افتراضات فالرشتاين بشأن العلاقة بين قوى السّوق والدّولة.

د- **استراتيجية الاحتكار**: إذ إنّ القوّة التي تملكها هذه الشركات جعلت من المنافسة في ميادينها شبه منعدمة، فقد هيمنت شركات مختلفة على إنتاج النفط والطّاقة وصناعة السّيارات والطّائرات وبناء السفن لمدّة زمنية طويلة، واحتكرت الإنتاج العالمي في هذه المجالات، وكانت ناجحة حين رفعت من كفاءتها الإنتاجية والحفاظ على السرية التكنولوجية التي تملكها، وسخّرت جزءا مهمّا من جهدها في الإشهار والتّسويق، بل لجأت أحيانا إلى عقد التحالفات الاستراتيجية، بأن تعقد الشركة مثلا اتّفاقا احتكاريا مع شركة أخرى، يرعى المصالح المشتركة لهما ويعزّز وجودهما الاحتكاري، وعلى سبيل المثال اتّفاق الشراكة

---

[1] Orozco Constance, **The United Fruit Company in Central America: A Bargaining Power Analysis,** Publications of Graduate School of Business, University of Texas at Austin, Vol 91, No. 7, 1991, p 2-3.

2 Bucheli Marcelo, **Good Dictator, Bad Dictator: United Fruit Company and Economic Nationalism in Central American in the Twentieth Century**, Working Papers 06-0115, University of Illinois at Urbana-Champaign, College of Business, 2006, p 28.

[3] Marcelo Bucheli, **United Fruit Company in Latin America**, in the book: **Banana Wars: Power, Production, and History in the Americas,** Edited by: Steve Striffler, Mark Moberg, Duke University Press, Durham, USA, 2003, pp 89-90.

بين شركات الحاسوب والمعلومات والاتّصالات المؤسّسة بين كبريات الشركات الأوروبية بول PUL وتسل TSL وسيمون SIEMEN، مما ساهم في تخفيض تكلفة إنتاجها وتعزيز القدرة الاحتكارية[1]، وهي القدرة التي تمنح السيطرة على الأسواق العالمية والتحكم في النسب العالية من المبادلات التجارية طبقا للأسعار التي تحقّق أعلى الفوائد.

هـ- **العمل على تحرير الاقتصاد المحلي:** ينسجم المنطق الرّبحي لهذه الشركات مع أيديولوجية الليبرالية، ويعاكس تماما عقائد المحافظين القوميين ووجهات نظر الأقطار الملتزمة بالاشتراكية، ويتعارض أيضا مع التدخّل الحكومي في الاقتصاد[2]، بمعنى أنّ الشركات وفقا لنظرية النظام العالمي تتضايق من تضييق مجال السوق، دون أن تتضايق من وجود الدّولة ككيان متعاون معها في تأمين طرق التوسّع والانتشار، بل تراها أداة ضرورية للضغط على المحيط أحيانا، مع أنّ الشركات في دورتها الإنتاجية تميل إلى دعم التحرّر التامّ من الحواجز حين تحرّك منتجاتها بين الحدود، خاصّة إن طبّقت استراتيجية التنظيم الصّناعي للتكامل الرأسي، بحيث تكتمل عملية الإنتاج بعد أن تمرّ بمصانع لنفس الشّركة في أماكن مختلفة، إذ تصلح أن تكون مخرجات أحد المصانع مدخلات مصنع آخر[3]، ولا يستقيم مع مصالح الشركة فرضُ الضّريبة المرورية في مثل هذه الحال، وهو ما يفسّر دفاع الشّركات دائما عن اتفاقية الغات GATE وعن بنود منظمة التجارة الدّولية التي تميل إلى إزالة كافة الحواجز أمام انسياب حركة التجارة عالميا.

هذا يعني بالنسبة للدّول فقدان مورد مهمّ حين تقبل بهذه الصّيغة، خاصّة إذا أضفنا إلى ذلك فنون التهرّب عن الضّرائب المفروضة، مع أنّ هذه الدّول لا تتمتّع بالضّرورة برخص أسعار منتجات هذه الشّركات المصنَّعة منها خاصّة.

و- **تهديد الاستقلال الاقتصادي للدّول الضّعيفة:** فحين ترث الشّركات متخطّية القوميات قطاعات اقتصادية هامّة؛ فإنّ ذلك يعني مزيدا من التبعية للدّول الكبرى، وتضييقا كبيرا لمساحة القرار السياسي والاقتصادي، إذ تتّهم الشّركات الأجنبية بأنّها تخلق اقتصادا فرعيا للإقليم الأمّ، فهي لا تستثمر إلاّ في المجالات التي تناسبها وبالقدرة التي ترضاها والجهد الذي تمنحه والتكنلوجيا التي تنتقيها ورؤوس الأموال التي تضخّها، خاصّة تلك الشركات التي تنسّق خططها في الدّول الأمّ، فهي تخطّط بمنطق تراكم مستديم لرأس المال ومضاعفة الرّبح، لا بمنطق التنمية الشاملة ولا منطق التنمية المستدامة من باب أولى، فعلاوة

---

[1] عيشة سنقرة، **استراتيجيات عمل الشركات متعدّدة الجنسيات**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، 2020، ص 212.

[2] مفيدة لمزري ووردة سالمي، **مرجع سابق الذكر**، ص 149.

[3] الهادي المشعال، **التخطيط وتحسين أداء المؤسسات الإنتاجية والخدمية في البيئة العربية والإسلامية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 346.

على إفلاس المساهمات المحلية المحدودة بفعل الفارق الإنتاجي؛ تسبّبت هذه الشركات في إهلاك البيئة والإضرار بالموارد الهامّة، وفي خلق أنماط استهلاكية نتيجة للدّعاية المكثّفة التي تقوم بها الشركات[1]؛ يتمّ من خلالها إهدار المداخيل في شراء السلع الكمالية بما يبقي القدرة على تكوين محافظ استثمارية ضئيلة، ويضعف إمكانات التنمية الذاتية.

ي- **التملّص من المسؤوليات البيئية:** إذا كانت المشكلات البيئية تهدّد العالم بأسره، ففي العالم النّامي تتجلّى خطورتها أكثر، وهي مشكلة تزداد حدّتها بسبب الحاجة إلى التنمية الاقتصادية، إذ لم توفّق أغلب حكومات العالم النّامي في تحقيق تنمية شاملة بفاتورة بيئية معقولة، فمن التلوّث المائي إلى الهوائي إلى اقتلاع الغابات إلى شفط المخزون الغازي والنفطي وابتلاع احتياطات المعادن والطّاقة إلى انقراض فصائل كثيرة من الحيوانات البرية والمائية إلى الإضرار بالنّبات وتضييق خناق الإنسان، إلى مشاكل معقّدة، تجد الحكومات حيرة في إدارة القرار[2]، ومن منطق النّظام العالمي؛ فإنّ الشّركات وهي تغزو بيئات العالم الثالث لا تميل إلى احترام القواعد البيئية لأنّها تضيّق عليها هامش الربّح وتقلّل من الفائض الاقتصادي الذي تحوّله إلى المراكز، وهي حين تفاوض لإقامة الشّراكة أو الاستثمار تراهن على تذليل القيود البيئية ضمن دفتر شروطها[3]، ومن الصّعوبة أن توازن الحكومة المضيّفة في مثل هذا الموقف، وغالبا ما تستجيب لتخفيض تلك القيود؛ بخاصّة إذا كانت تجربتها التنموية قد باءت بالفشل، وبالتالي فإنّ ثروة بيئية ومالية مهمّة قد تحوّلت على أيدي الشّركات من مناطق الضّعف إلى مراكز القوّة.

ز- **تذويب الكيانات المحلية في المُعَوْلَمَ:** مع تقدّم ظاهرة العولمة يلاحظ أنّ للشركات دورا بالغ الأهمية في تذويب الكيانات المحلية في المعولم، فقد ساهمت في نقل أمور تنظيمية كثيرة من دائرة المحلّي إلى العالمي، وبعبارة أكثر مبالغة ساهمت في مصادرة القرار المحلّي، فقد خلقت الشّركات متخطّية الحدود مسائل تتشابك فيها الدّول وتتنازع، فيما يخصّ تنظيم الأسواق أو تحمّل مسؤولية تكاليف الإنتاج البيئية والاجتماعية والحوالات المالية، وكلّها مسائل كانت تحظى فيها الحكومات المحلية بصوتها، وأصبح التنظيم الدّولي هو الفيصل فيها[4]، وبمنظور النّظام العالمي فإنّ التّنظيم الدّولي بمنظّماته وقواعده وتنظيماته شكلٌ

---

[1] عيشة سنقرة، **مرجع سابق الذّكر**، ص 217.

[2] أحمد عبد الصّبور الدلجاوي، **دور السياسة الضّريبية في حماية البيئة من التّلوث**، مجلة المنار للبحوث والدّراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة المدية، الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2018، ص 81-82.

[3] عيشة سنقرة، **مرجع سابق الذّكر**، ص 217.

[4] بيتر ويلتس، **الأطراف المتخطّية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية في السياسة العالمية**، في كتاب: **عولمة السياسة العالمية**، مرجع سابق الذكر، ص 615.

مستحدث من آليات النّظام الرّأسمالي زادت أهميته في القرن العشرين خاصّة، حين كانت القوى الرأسمالية الكبرى بحاجة إلى تهذيب صور الاستغلال الذي يعدّ الروح الأساسية لاستمرار النّظام العالمي، وإلى إشاعة المشروعية على سلوكاتها، وبالرّغم من أنّ هذه القوى ستتحمّل هي أيضا تنازلات بشأن قرارات المنظّمات الدّولية، لأنّها قرارات شاملة، إلاّ أنّ في الواقع طرقا مختلفة لتخفيف الآثار السلبية لهذه القرارات، فصحيح أنّ الدّول الكبرى مثلا تحترم مقاييس السلامة الاجتماعية والبيئية في أقاليمها، لكن ماذا عن شركاتها التي تخرم هذه القواعد في أقاليم أخرى، فهل المسؤولية تتوزّع على كلّ من يغنم؟ أم تتحمّلها جهة واحدة؟ وإذا تحمّلتها الدّولة المضيّفة فإنّ ذلك يعني توزيعا غير متكافئ للمغانم والمغارم.

وفي آخر الحديث عن الشّركات وسط السّوق العالمية يمكن القول: إنّ هذه الشّركات بما أدّته من أدوار جدّ إيجابية قد يكون هذا المطلب غضّ الطّرف عنها، من قبيل المساهمة في تحقيق التنمية في الدّول النّامية من خلال خلق فرص للعمالة، وتحسين مستوى الدّخل وارتفاع الإنتاجية، وتنمية المنافسة المحلية بكسر حدّة الاحتكار المحلي لبعض الشركات الوطنية[1]، فإنّها تبقى وسيلة أساسية للنّظام العالمي الحديث في مرحلته الرّاهنة، يغذّي بها إعادة توزيع الموارد ويحرّكها من مناطق الضّعف الاقتصادي نحو مراكز الرأسمالية العالمية لينعش بها رؤوس الأموال اللاهثة إلى حدود غير منتهية.

المطلب الرّابع: مؤسّسات سوسيو اقتصادية إلى جانب المؤسسات الأساسية

تقدّم الحديث فيما سبق من المطالب عن المؤسسات الأساسية في هذا النّظام، ورأينا بأنّ السّوق والدّول المتعدّدة ضمن نظام بين دولي مثّلتا أهمّ المؤسّسات التي صاحبت النّظام مذ نشوئه، ثمّ رأينا كيف تجسّدت الحاجة إلى الشركات الكبرى متخطّية الحدود القومية، وفي هذا المطلب نستعرض مؤسسات اجتماعية وسياسية أخرى ضمّها أو ابتكرها النظام العالمي لتحقيق حركيته.

ومع أنّنا لا نجد حصرا تفصيليا لعدد وأسماء هذه المؤسّسات في فكر فالرشتاين وزملائه، لكنّنا نجد تقاطعا مشتركا بين هؤلاء في الحديث عن الوحدات الاجتماعية كالطبقات الأسر والمجموعات العرقية والوحدات السياسية كالمنظّمات الدّولية.

1- الطّبقات:

من الواضح أنّ فالرشتاين لم ينظر إلى الطّبقات بعيون ماركس، هذا الذي اعتبرها الوحدة الأساسية في الحياة الاقتصادية والسياسية، واستغرق في تحليل التطوّر الاجتماعي انطلاقا من الصّراع بين الطّبقات، بل كان فالرشتاين ممّن استخدموا وحدة الطّبقة في بعد عالمي، وضمّنها في حديثه عن ديناميكية رأس المال، لكنّه لم يتحدّث كثيرا عن

[1] مفيدة لمزري ووردة سالمي، **مرجع سابق الذكر**، ص 153.

تفاقم أوضاع طبقة البروليتاريا، وإنّما تحدّث عن طبقة رأسمالية مركزية تدير العلاقة الاستغلالية؛ وتحاول أن تضمن استمرارها بدمج البيئة العالمية في عملياتها الإنتاجية، وهي تحقّق ذلك على أكتاف المحيط.

وغاية ما نجده من التّقاطع في الطّبقية والصّراع أنّ تراكم رأس المال عند ماركس وفالرشتاين يتمّ في أيدي طبقة رأسمالية استغلالية، أمّا شكل الطّبقة وآليات بقائها ومصدر قوّتها وطبيعة الاستغلال وأولوية التأثير بين روح النّظام ومؤسّساته؛ فإنّنا نلمس حولها اختلافات بيّنة بين الطّرفين، ولعلّ صورة الطّبقة عند فالرشتاين ستتضح بمحاولة رصد فروقها إلى ماركس عبر المحاولة المتضمّنة في الجدول 1[1].

جدول 1: الفروق في الطبقية بين كارل ماركس وإيمانويل فالرشتاين

	عند ماركس	عند فالرشتاين
01	الطّبقة وحدة أساسية ووحيدة في تركيبة المجتمع الرأسمالي.	الطّبقة وحدة بين أخريات، فإلى جانبها يوجد السّوق والدّولة ونظام بين الدّول والشّركات.
02	الطّبقة البرجوزاية الرأسمالية خالدة وتتحكّم في العلاقة الاستغلالية.	العلاقة والرّوح الرأسمالية هي التي تحدّد هوية الوحدات والطّبقات، فالنّظام الرأسمالي قد يضحّي بأيّ وحدة لصالح موضوعه؛ وهو تراكم رأس المال.
03	الطّبقة الرأسمالية هي من يملك وسائل الإنتاج ويحتكرها.	الطّبقة الرأسمالية هي من يملك القدرة على تكويم رأس المال باستقطاب فائض القيمة (التبادل غير المتكافئ)
04	الطّبقة الدّنيا هي البروليتاريا، وظروفها متطابقة في كلّ العالم.	الطبقة الدّنيا هي العاملة، وظروفها تختلف بين كونها في المركز أو المحيط أو شبهه.
05	الطّبقة تمارس الاستغلال في حدود محلية.	الطّبقة الرأسمالية لا تحدّدها الحدود القومية، بل تمتصّ فائض القيمة من الاقتصاد العالمي.
06	انهيار الطّبقية مرهون بثورة البروليتاريا على مستويات محلية.	انهيار النّظام بمؤسّساته مرهون بنضوب الحلول الاستمرارية، وتعقّد أزمات النّظام العالمي حين يتعذّر تراكم رأس المال.

[1] الجدول بما يحمله من فروقات في مفهوم الطّبقة وشكلها وتأثيرها وأبعادها من إعداد الباحث؛ اعتمادا على:

- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والتكوينية**، مرجع سابق الذّكر، ص ص 193-197.
- إيمانويل فالرشتاين، **صعود النظام الرأسمالي وزواله المقبل**، مرجع سابق الذكر، ص ص 123-124.
- إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النّظم الدولية**، مرجع سابق الذّكر، ص ص 95-98.

07	العلاقة بين الطّبقات استغلال وصراع مستديم يفضي إلى ثورة عارمة.	العلاقة بين الطّبقات استغلال مبرّر بإطار ثقافي يلهم النّظام العالمي مشروعيته لدى الجميع.

ولا بدّ من التنبّه من أنّ هذه الفروق لا تنفي أنّ أفكار نظرية النّظام العالمي بالأساس تستند إلى الفكر الماركسي، وإنّما كما نلاحظ من خلال هذه الفروق فقد حاول منظّرو النّظام العالمي أن يخرجوا أفكار ماركس من دائرة المحلية إلى العالمية، وأن يكيّفوا مؤسّسة الطّبقة مع المعطيات المرحلية للنّظام.

وبالرغم من أنّ تحليلنا هذا لم يستهدف رصد كلّ الفروق والتقاطع بين الفكرين، إلاّ أنّنا نجد نقطة مهمّة للتّقاطع بينهما تسترعي التوقّف، وهي أنّ تحليل ماركس وفالرشتاين كان جبريا وغائيا، ذلك أنّ ماركس وهو يرسم مراحل المجتمع بالديالكتيك التاريخي كان يفسّر التطوّر التاريخي بوصفه تابعا وظيفيا لنهايته وغايته، كذلك الأمر عند فالرشتاين وهو يفسّر الأحداث الماضية كلّها من منظور واحد، وهو إسهامها في مسار عملية تاريخية، ويعطي للتاريخ تجانسا كبيرا، فهما يقرّان بأنّ الأحداث تجري بطريقة معيّنة ولا تطرأ بغيرها[1]، وهو ما يعني أنّهما يستبعدان احتمالات كثيرة قد تتجلّى بها الأمور في مستقبل الأيّام، وقد وجّهت لكليهما انتقادات شديدة في غائيتهما، فماركس اتّهمت تنبؤاته الاستنباطية بالفشل حين أقلعت نظم أوروبا الغربية في نهاية القرن التاسع عشر ولم تقم الثّورة المرتقبة، ومن جهة فالرشتاين نجد من المشكّكين من يرى بأنّ النّظام الرّأسمالي الذي لم تعجزه أزمات القرن العشرين قادر على تحدّي مآزقه الرّاهنة بحلول شتّى، وهو ما يضع أفكار فالرشتاين في محكّ حادّ.

2- الأسر:

السّؤال المركزي الذي يعتبر محورا ضابطا لهذه النّقطة هو: ما الذي تشارك به الأسرة في النّظام العالمي الحديث؟ وبصيغة أخرى ما هي الأهمّية والدّور الذي تحقّق به الأسرة مساهمتها في تجسيد روح الرّأسمالية الحديثة؟

هناك روابط اجتماعية متعددة ذات أعداد كبيرة، لكنّها غالبا ما تشترك في التزامات الأمن والهوية، ولا تشترك في الدّخل بانتظام، أمّا الأسرة فهو كيان اجتماعي، يرتبط به مجموعة من الأشخاص بروابط آلية عائلية غالبا، وإن كانت الأسرة أو البيت بمفهوم فالرشتاين الاقتصادي يتعدّى إلى كلّ من يشتركون في العيش معا، وهم يجمعون مصادر متعدّدة من الدّخل ليغطّوا بها تكاليف عيشهم[2].

إذًا؛ فالأسرة تتميّز عن غيرها من التنظيمات الاجتماعية كالعشيرة والقبيلة أنّ تركيبتها شكل من أشكال الالتزام بتوفير الدّخل للجماعة، والمشاركة في الاستهلاك الناتج عن هذا الدّخل، فالكلّ في داخلها يؤدّي دورا اقتصاديا، وقد تتغيّر الأدوار على مرّ السّنوات، لكن الحاجة إلى تنظيم الجانب الاقتصادي للأسرة يبقى شرطا ضروريا

[1] ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، **مرجع سابق الذّكر**، ص ص 287-288.

[2] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النّظم الدّولية**، مرجع سابق الذّكر، ص 54.

لدوامها[1]، فحتّى لو أنيطت بالأمّ التربية والتفرّغ لشؤون البيت دون دخل مادّي، فإنّ في إسهامها الاجتماعي توفيرا لنفقات الحضانة والخدمة المنزلية، أو بمعنى آخر؛ فإنّ الأشخاص داخل الأسرة وهم يمارسون حياتهم الاجتماعية يهتمّون على الدّوام بتوفير مصادر دخل مستقرّة، وهي الحاجة التي تدفعهم أو تجبرهم على الانخراط في الاقتصاد والسّعي إلى الكسب، وهم بهذا الوضع مؤسّسة أخرى للنّظام العالمي لها خصائصها، لكنّها ليست منفصلة عن نشاطات النسق الاقتصادي؛ تتأثّر به وتؤثّر فيه.

وإذا كانت الشّركات –كما تقدّم– تحرّك الاقتصاد العالمي الرّاهن من حيث مساعيها للرّبح ومراكمة المال، فإنّ إسهام الأسرة يتجلّى بتعقّب مصادر الدّخل التي تسعى إليها، ووفقا لفالرشتاين فإنّ خمسة أنواع من الدّخل نجدها في أغلب الأسر، وهي الأجر، عوائد الاستثمار والمدّخرات، الحوالات، إنتاج السّلع البسيطة، الأعمال المؤمّنة لعيش الكفاف[2].

1- الأجر: هو كلّ ما يحصل عليه العامل لقاء عمله أيّا كان نوعه، يقصد به أيضا كلّ ما يدخل في ذمّة العامل من مال مقابل قيامه بالعمل أيّا كان نوعه أو الاسم الذي يطلق عليه أو صورته، فالأجر يمكن أن يأخذ صورة نقدية أو صورة عينية، أو يمكن تسميته بالأجر أو الأتعاب أو الرّاتب، ويمكن أن يشمل صورا عدة كالمنحة والربح والبدل أو غير ذلك[3]، والأجر من المصادر القارّة لدى أغلب الأفراد، ويتجاذبه أطراف عدّة، فعلاوة على العامل الذي يسعى إلى الحصول عليها منتظمة عالية، يوجد ربّ العمل الذي يحاول الحفاظ على عقد مرن مع الأجير بما يسمح له بعدم تأمين أجرة العامل عند عدم الحاجة إليه، كما تسعى النّقابات العمّالية والتشريعات الحكومية إلى تضييق مساحة المرونة من أجل تحقيق انتظام مأمون لأجرة العامل[4].

على أنّ ربّ العمل بمنطق الرأسمالية الحديثة لا يلتزم بتوفير عمل مستديم غالبا، مع أنّه يتضرّر من ذلك عند الحاجة إلى العمّال في أوقات النموّ الاقتصادي خاصّة.

2- عوائد الاستثمار: وهي مبالغ مالية تنشأ عن امتلاك لا عن عمل يقتضي مقابلا ماليا، فقد يكون للشخص سندات وأسهما في شركات مختلفة، أو في بنوك، أو يملك مستثمرات عقارية أو منقولات ينتج عنها عوائد مالية، ويرى البعض أنّ العوائد هي الثروة المتولّدة عند مستوى خطر معين عند الاستثمار لمدّة معينة وبكفاءة،

---

[1] Immanuel Wallerstein and Smith Joan, **Households as an Institution of The World Economy**, in the book: **Gender, Family and Economy: The Triple Overlap,** edited by Rae Lesser Blumberg, SAGE Publication, Newbury Park, California, USA, p 226.

[2] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النّظم الدّولية**، مرجع سابق الذّكر، ص ص 55-56.

[3] محمد حسين منصور، **قانون العمل في مصر ولبنان**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1995، ص 165.

[4] مهدي بخدة، **الأجر الوطني الأدنى المضمون**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد 06، جانفي 2017، ص 118.

والعائد يتغيّر حسب مستوى الخطر، فكلّما زاد مستوى الخطر زاد معدّل العائد المطلوب تحقيقه على الاستثمار[1].

3- الحوالات: اصطلاحيا في علم الاقتصاد تعني الأمر بدفع يصدره البك المحوّل بناء على طلب أحد العملاء إلى فرع أو بنك آخر (البنك الدافع) بدفع مبلغ شخص معيّن يسمّى المستفيد[2]، أي هي الدّخل الذي يحصل عليه الشخص عن طريق التزام شخص غيره أو جهة بتوفير هذا الدّخل، ويأتي من التأمينات، أو من أشخاص تربطهم صلات قرابة، أو هدايا في مناسبات مختلفة أو قروض حسنة، وقد تكون منتظمة أو غير منتظمة.

4- إنتاج السّلع البسيطة: وهي ما يسمّى غالبا بالعمل الحرّ، وهو كل الأعمال المستقلة التي لا تلتزم بمعايير حتمية[3]، فقد ينتج الشخص في المنزل ويبيع في السّوق نقدا، ويشمل هذا الإنتاج الأعمال فكرية واليدوية، وهو ميدان خصب يتوزّع على كامل العالم باختلاف مستويات تطوّرها وغناها.

5- الأعمال المؤمّنة للكفاف: هي أشمل من أن تعرّف بجهود أهل الرّيف في إنتاج ما يقتاتون به دون تسويقه، فهناك طرق كثيرة يقوم بها الشّخص في عالمنا والتي تدخل في الإنتاج المعيشي، فكلّ شخص إلاّ ويقوم في المنزل بأشغال يوفّر بها مبلغا ماليا، فحين نطهو أو نغسل الملابس ونكويها، أو تشرف الأمّ على الحضانة، فإنّ قيمة إنتاجية قد تشكّلت، وهذه القيمة تعادل سعر ذلك العمل في السّوق، وهو ما يطابق تماما عمل ذلك الرّيفي الذي ينتج من أجل أن يؤمّن أكله وشربه.

إنّ هذه المصادر وغيرها؛ والتي تعتمد عليها الأسرة، تعني في الاقتصاد محرّكا قويّا جدّا للإنتاج، فخلف كلّ كسب حركة عملية أو ادّخار أو استثمار أو استهلاك، فلو انتفى رباط الأسرة لفَتَرَت حاجة كبيرة جدّا لسلع وخدمات وإنتاجات وفيرة جدّا، وهي تمثّل ميدانا خصبا لتوسّع النّظام الرأسمالي ودمجه، وهو ما جعل فالرشتاين يعتبر الأسرة مؤسسة مهمّة في الاقتصاد العالمي[4].

3- التنظيم الدّولي:

تتجسّد رؤية منظّري النّظام العالمي للتنظيم الدّولي من خلال فكرتين مهمّتين، أولاهما أنّ هذا التّنظيم بما حمله من مبادئ وهياكل وما اكتسبته المنظّمات من صلاحيات واسعة لا يعدو إلاّ أن يكون مظهرا من مظاهر استمرار

---

[1] مهدي الجبوري وأقداس الناصر، **أثر تمهيد الدخل على مؤشّرات عوائد الاستثمار**، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العراق، المجلد 8، العدد 2، 2016، ص 77.

[2] عبد الله خالد أمين وإسماعيل إبراهيم طراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ص 241.

[3] وفاء المبيرك وأحمد الشميمري، **مبادئ ريادة الأعمال؛ المفاهيم والتطبيقات الأساسية لغير المتخصّصين**، دار العبيكان، الرياض، السعودية، 2018، ص 12.

[4] Immanuel Wallerstein and Smith Joan, **Households as an Institution of The World Economy**, op.cit, p 227.

الاتّجاهات التي ترافق التوسّع الرأسمالي، وثانيهما أنّ زوال الدّولة في مضمار هذه التنظيمات أمر غير وارد، فقد تتآكل أجزاء من سيادتها، لكنّها تبقى حليفا مستديما للنّظام الرّأسمالي، والسّؤال المهمّ هنا: ما هي الأدوار التي تؤدّيها التنظيمات الدّولية ضمن إطار النّظام العالمي الحديث؟

في أدبيات العلاقات الدّولية نجد المنظّرين مختلفين بين ثلاثة مصطلحات، النّظام الدّولي international system؛ النظام العالمي world order؛ العولمة globalization؛ ويحمل كلّ منها خلفية فكرية، إذ يستخدم الواقعيون مصطلح النّظام الدّولي لعبّروا عن أنّ الدّولة هي وحدة التحليل لكافّة التفاعلات والتأثيرات المتبادلة في النّظام الدّولي، ويستخدم آخرون النّظام العالمي ليعنوا به تعدّد الكيانات إلى جانب الدّولة، ويستخدم آخرون العولمة ويقصدون بها توجّه العالم إلى الكيان الواحد أين تمّحي الحدود بين الكيانات السياسية المكوّنة للمجتمع العالمي[1]، والشّاهد في هذا أنّ الدّولة تنزل ثلاثة مقامات فكرية، فبين من يعتبرها الوحيدة، ومن يعتبرها المتشاركة، ومن يعتبرها زائلة، ونجد فالرشتاين ممّن يعتقد أنّ تعاظم أدوار الفواعل غير الدّولة لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن يزعزع وجود كيان الدّولة، فهي من يستفرد بأدوار مركزية؛ قد يفتح تخلّي الدّولة عنها فوضى عارمة لا يقوم فيها للنّظام الرأسمالي العالمي قائمة.

وصحيح أنّ المفهوم المعياري المفترض لسيادة الدّولة الحديثة لم يحدث بأيّ حال، فلا يحدث أن يجمع الحكّام بين استقلال داخلي واستقلال خارجي متناهيين، إلاّ أنّ تواجد الدّولة مع النّظام الرأسمالي حافظ لها على سيادتها في مجالات حيوية، لا تضطلع بها التنظيمات ما فوق الدّولة أو ما دونها، ومنها –على سبيل المثال لا الحصر– تنظيم قواعد عبور السّلع ورؤوس الأموال والعمالة عبر الحدود؛ تنظيم قواعد حقوق الملكية؛ تشريع قواعد التوظيف وتعويض الموظّفين؛ تحديد العمليات الاقتصادية التي يمكن احتكارها؛ فرض الضّرائب؛ استخدام السلطة لمساندة الشركات خارجيا[2].

هذا يعني أنّ العولمة مهما خاطت أواصر التأثير بين المجتمعات، ومهما بهتت من الحدود الفاصلة، فإنّها غير قادرة على تذويب كيان الدّولة مادام النّظام الرأسمالي العالمي قائما، وإن حدث هذا الذّوبان فمعناه زوال الحليفين الدّولة الحديثة والنّظام الرأسمالي الحديث معا، وهو ما يحدث مع الأزمة النّهائية للنّظام العالمي.

إنّ هذه المقاربة الاقتصادية الكلانية لتحليل سيادة الدّولة ومستقبلها هي ما يحدّد لنا المجالات التي يمكن للفواعل غير الدّولة أن تلعب دورها فيه، بمعنى أنّ التدخّل الدّولي مثلا في الشؤون السياسية قادر على توجيه قرار الدّولة في منحى محدّد، لكنّه غير قادر على محو الدّولة ككيان، كما أنّ العولمة قادرة على خلق هوية ثقافية موحّدة، وهي قادرة على اختراق الأفكار القومية وتمييعها، وهي قادرة على تعزيز متواصل للمصالح المشتركة وعلى رفع حجم

---

[1] وليد عبد الحي، **انعكاسات العولمة على الوطن العربي**، مرجع سابق الذّكر، ص 34.

[2] جان آرت شولت، **عولمة السياسة العالمية**، في كتاب: **عولمة السياسة العالمية**، تحرير جون بيليس، وستيف سميث، مرجع سابق الذّكر، ص ص 43-44.

التفاعل بين المجتمعات والكيانات السياسية والترابط بينها، ولكن لابدّ من النّظر إلى كلّ هذه التطوّرات كمظاهر لتقدّم التوسّع الرأسمالي، فقد فرض النّظام العالمي مثلا في منتصف القرن العشرين على المركز أن يبحث عن آليات التوسّع الهادئة، فلجأ إلى تعزيز التنظيمات الدّولية ونبذ الحروب، فضمن استمراره لأشواط أخرى.

وفي ختام المبحث الثالث نجد أنّ المؤسّسات تتحرّك في إطار المنطق الأساس للنّظام الرأسمالي، وأنّها مختلفة المجالات بين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، يكتسب بعضها صفة الدّيمومة كالدّولة، وأنّها مؤسّسات في تغيّر وتكيّف مستمرّ مع تطوّرات النّظام الرأسمالي، وهو ما يدلّ عليه تاريخ كلّ منها.

المبحث الرابع: علاقة الأزمة الاقتصادية بالنّظام الرأسمالي العالمي

تأخذ نظرية النّظام العالمي في موضوع نهاية النظام الرأسمالي بمقاربات عدّة، لعلّ أهمّها النظرية الماركسية التي ترى أنّ المجتمع البشري يمرّ عبر دورة تبتدئ بالمجتمع الشيوعي وتنتهي إليه بعد أن تمرّ بمراحل أساسية منها المجتمع الرأسمالي، فيما يسمّى بالمادية التاريخية، مع الإقرار بأنّ هناك اختلافات بين ما تراه كلّ من نظرية النظام العالمي والماركسية التقليدية من حيثيات الرّكود وأسبابه ومآل النّظام، وإنّما تفترض كلّ تلك المقاربات أنّ الأنظمة تسعى إلى البقاء وتصارع من أجله، وفي آخر مرحلة من عمرها تتقوّض قوّتها شيئا فشيئا أمام تداعيات الأزمة ونفاذ الحلول إلى أن تهلك.

وفي عالم الاقتصاد مرّت كلّ الإمبراطوريات التقليدية بالمصير ذاته، وعاشت في نهايتها أزمة لم يسبق لها مثيل حينما كانت تعيش النّمو والرّكود الدّوري، وقد يميل عامّة النّاس أو حتّى الاقتصاديون إلى استخدام كلمة الأزمة ليشيروا بها إلى الظّروف الصّعبة التي يمرّ بها نظام اقتصادي ما، وهم يقصدون بها فترة الكساد الدّوري، وهو استخدام غير دقيق عند فالرشتاين؛ الذي يحتفظ بكلمة الأزمة ويقصرها فقط على مجموعة فريدة من الظروف التي لا تبرز إلا مرّة واحدة في حياة أيّ نظام عالمي إيذانا بنهايته وحلول نظام آخر محلّه[1]. فالاختلاف بين الظّروف الصّعبة والأزمة، أنّ الأولى يمكن أن يخرج منها النّظام بحلول، أمّا الأزمة فلا يمكن التغلّب عليها إلا من خلال الخروج من النّظام.

ونتناول مظاهر هذه الأزمة كما يصوّرها إيمانويل فالرشتاين في المطالب المتفرعة عن هذا المبحث كمظاهر ثقافية وسياسية واقتصادية، وإنّما نستعرض قبل ذلك في المطلب الأوّل البعد الزماني للنظام العالمي في توجّهه العامّ لا الدوري، من أجل فهم أسباب ومظاهر الأزمة.

المطلب الأول: التوجّه العام للنّظام الرأسمالي العالمي

يحتلّ موضوع أزمة النّظام العالمي وموضوع مركزية أوروبا في العلوم الاجتماعية مساحة واسعة من كتابات إيمانويل فالرشتاين في آخر عقدين قبل وفاته، وفي موضوع الأزمة نجده منهمكا في جمع القرائن التي يؤكّد بها أنّ النّظام العالمي دخل جولته النّهائية، ويصف سمات مرحلة الفوضى والتشعب الراهنة التي سيظلّ النّظام الاقتصادي العالمي يتخبّط فيها إلى أن يرثه نظام أو نظم أخرى، ومع أنّ تتبّع التوجّه العام كفيل بالاستدلال على الدّخول في هذه الأزمة من خلال القرائن الاقتصادية؛ إلاّ أنّ تحديد نقطة بداية الأزمة –كما يقرّ فالرشتاين– أمر بالغ الصّعوبة، وهو ما نجد عليه الظّواهر الإنسانية والاجتماعية التي غالبا لا تتحدّد فيها الحقب بتاريخ دقيق، وإنّما تتراءى شواهدها في فترة مديدة. وتتّجه آراء فالرشتاين إلى اعتبار الرّكود الدّوري للنّظام الرّأسمالي العالمي في سبعينيات القرن العشرين فترة حسّاسة ومختلفة عن سابق العهود، بحيث جاءت بعد رواج مهول كان فيه للولايات المتّحدة دور

[1] ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، **مرجع سابق الذّكر**، ص 284.

محوريّ ومهيمن، لكن هذا الرّكود تزامن أيضا مع اهتزاز كبير في الإطار الثّقافي للنّظام العالمي وفي الجانب السياسي؛ فضلا عن استمرار الأرباح نحو التقلّص في المسير العام للنّظام[1].

ذلك يعني أنّ دورة كوندراتيف التي ابتدأت في الخمسينيات بمرحلة التوسّع سارت على نحو طبيعي إلى أن بدأت مؤسّسات النّظام العالمي وعملياته تفقد السيطرة تدريجيا إلى أن تصل إلى ما هي عليه اليوم. وعليه؛ فإن صحّة هذا الاعتقاد متوقّف على طبيعة الأدلّة والشّواهد المقدّمة دليلا عليه، وقد حاول فالرشتاين أن يجمع كلّ مظاهر الأزمة الرّاهنة ويجادل بها، وإذا حاولنا تنظيمها فمن الممكن أن نصنّفها بين ثلاثة مجالات: الثقافي – السياسي – الاقتصادي.

ولكن ماذا يعني فالرشتاين بالتوجّه العام للنظام الرأسمالي العالمي؟ وما علاقته بالأزمة؟

حين تنتهي الدّورة الاقتصادية لا تعود إلى النّقطة التي كانت عليها قبل بداية الدّورة، ذلك أنّ التّغييرات التي تقام من أجل حلّ المشكلات الرّاهنة قصيرة الأمد تخلق مشاكل في البنية على المدى البعيد.

ولو مثّلنا الدّورات الاقتصادية المتعاقبة في منحنى بياني محوره السّيني الأفقي يمثّل الزّمن، ويمثّل محوره الصّادي العمودي مجالات التوسّع بقيم مئوية، تنتهي إلى 100%، فإنّ الاتّجاه العام للدّورات سنجده يتحرّك نحو الأعلى بطريقة خطّية في الجملة، أي أنّه يتّجه إلى نقطة 100 التي تمثّل نقطة نهاية الاستمرار، وهو ما يعني أنّ الحلول الرّاهنة والمتوسّطة للوعكات الدّورية يتمّ حلّها بالتحرّك نحو الأعلى، أي نحو استنفاذ مجال التوسع الذي يزداد تضايقا كلما دارت الموجة الاقتصادية، وبالطّبع فإنّ الاقتراب من نقطة 100 يعني مزيدا من التخبّط[2]؛ وهو ما يشير إليه فالرشتاين بالأزمة، وفي الشكل 4 ما يقرّب هذا التوجّه:

الشكل 4 : الاتجاه العام للنظام الرأسمالي العالمي

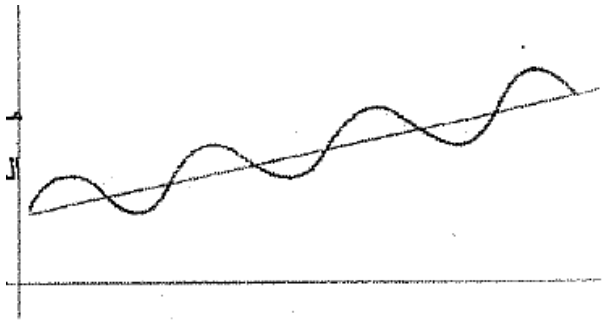

المصدر: ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، **مرجع سابق الذكر**، ص 281.

يحتاج منّا فهمُ هذا المنحنى العودةَ إلى ما يحدث فعلا في الاقتصاد العالمي لإدراك كيف يتجسّد الانحسار طويل الأجل، إذ يتصرّفّ النّظام العالمي بطرق قد تبدو سلوكات سليمة على مدى قريب؛ لكّنها مهلكة على المدى

[1] Immanuel Wallerstein and Sharon Zukin, **1968, Revolution in the World-System: Theses and Queries,** Theory and Society Review, Vol. 18, No. 4, Jul., 1989, p 435.

[2] Immanuel Wallerstein, **World-systems Analysis: An Introduction**, Duke University Press, USA, 2004, p 31.

الطّويل، وحيث تظلّ تكاليف الإنتاج في الاقتصاد العالمي رغم جهود المنتجين تشهد زيادة منتظمة ومستمرّة على المدى الطّويل؛ دون أن تتوازى أسعار البيع مع هذه الزّيادة، ما يعني أنّ الهامش بين تكاليف الإنتاج وأسعار البيع المحتملة يزداد تضاؤلا.

وإذا كان تراكم رأس المال يشترط على الدّوام أن تتّجه الأسعار إلى الارتفاع؛ وأن تتّجه تكاليف الإنتاج إلى الانخفاض، أي أن تكون الكفاءة الإنتاجية عالية، فإنّ العكس من ذلك تماما هو ما يحدث على المدى الطّويل للاقتصاد العالمي، وإذا بدأنا بالأسعار وتساءلنا لماذا لا تتّجه نحو الارتفاع؟ فإنّنا نجد اعتبارات أساسية تحكم الأسعار؛ وأهمّها مدى وجود المنافسين؛ ومستوى الطّلب الفعّال؛ ومدى الاستعداد للاستهلاك، فلا شكّ أنّ المنتجين يسعون إلى تعظيم الرّبح من خلال رفع الأسعار؛ لكنّهم مقيّدون بهذه الاعتبارات، ولو أتينا عليها واحدة تلو الأخرى؛ فإنّنا نلاحظ:

1- **في وجود المنافسين:** على مرّ العصور؛ قد كشفت التجربة الرأسمالية أنّ شروط المنافسة النّزيهة التي ترسم صورة مثلى عن السوق الرأسمالية قلّ أن تجتمع في الواقع العملي إلا لفترة وجيزة من الزّمن[1]، مع ذلك – وكما تقدّم– فإنّ الاحتكارات في عالم الرّأسمالية قد تذوب سريعا وقد تبطئ، لكن في النهاية هناك دوما مقتحمون للمجالات الجديدة ينافسون المنتجين؛ ويطمحون إلى ضمان المزيد من تراكم الأموال في هذه المجالات التي يكون فيها الرّبح واسعا، وبالرّغم من الإجراءات الاحتكارية التي تتبعها كلّ الدّول الصّناعية خاصّة؛ والتي تجعل من العملية الرّأسمالية ممتعة، فإنّ انفلات الاحتكار في ظلّ تعدّد المراكز وتقارب القوى الاقتصادية أو توازنها، مع تطوّر التّقنيات الميسّرة للتّواصل والتقليد السّلعي؛ يبقى أمرا واردا بقوّة في عديد المجالات. ومع الجهود الرسمية التي تمارسها الحكومات أحيانا من قبيل سياسة الثمن العادل وفرض الضّرائب وإحلال الاحتكار الحكومي محلّ الاحتكار الخاصّ، فإنّ الاحتكار وشبهه يضمحلّ مخلّفا ضيقا ربحيا للمنتجين[2].

2- **في مستوى الطّلب الفعّال:** لقد بيّن كينز بوضوح كيف يؤثّر الطّلب الفعّال في دفع عجلة الإنتاج، وحذّر من تداعيات وعواقب تراجع هذا الطّلب، وشدّد على الدّول أن تأخذ ضمن مهامها تنشيط هذا الطّلب. كما بيّن كينز أنّ الطّلب الكلّي الفعلي يتأثّر بمتغيّرات ثلاث هي الميل الحدّي للاستهلاك؛ وسعر الفائدة والكفاية الحدّية لرأس المال[3]، وفي واقع الأمر يمثّل إبقاء الطّلب فعّالا تحدّيا كبيرا أمام رغبة

---

[1] يوسف معلم وعبد الحليم سعدي، **مرجع سابق الذّكر**، ص 58.

[2] الزين منصوري، **دور الدّولة في تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في ظل اقتصاد السّوق – حالة الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 6، العدد 1، جوان 2012، ص 306.

[3] لحسن دردوري والأخضر لقليطي، **مرجع سابق الذّكر**، ص ص 23- 24.

الرأسماليين في تحقيق أكبر قدر من الرّبح، بمعنى أنّ فائض القيمة يتجاذبه أمران كلاهما مهمّ لدوام الاقتصاد الرأسمالي، وهما الأجور التي ينتج عنها الطّلب، وحينها لا نسمّيه فائض قيمة بالطّبع، والرّبح الذي يعادل ما يفيض بعد إنقاص التكاليف ومنها الأجور، هذا التجاذب الذي إذا مال إلى طرف على آخر حدثت التقلّبات، فلأنّ المنافسة حين تشتدّ فسيتقلّص الهامش بين التكلفة والإنتاج، فذلك يعني أنّ الأجور أيضا تتأثّر فيضعف الطّلب، وينتج عن ذلك مزيد من الاختلال في توزيع الدّخل عالميا واضطرابا في القدرة الشرائية، وعلى المدى الطّويل تتّجه نحو الضّعف أكثر.

3- **في مدى الاستعداد للاستهلاك:** هل كلّ الحاصلين على الدّخل مستعدّون لإنفاق دخولهم؟ علاوة على أنّ المستهلك له احتياجات كثيرة مختلفة الضّرورة، فبين المطلوبة بشدّة إلى الثانوية منها تتعدّد الحاجات، فإنّ هناك عوامل سيكولوجية وثقافية وقيمية تلعب دورها في صرف الدّخل وفي الإقبال على السّلع والخدمات أو الإمساك عن ذلك، من قبيل الثقافة الاستهلاكية والسلوكيات الاجتماعية والمؤثرات التكنولوجية[1]، فما كلّ الأشخاص في كلّ الأحوال والظّروف يجنحون إلى نمط محدّد من الاستهلاك، وهو ما يجعل الطّلب –كما يصفه الاقتصاديون– مطاطيا، أي لا يستقرّ بنسبة معيّنة ثابتة بين الأشخاص وخلال مختلف الظّروف، وهو ما يقيّد رغبة المنتجين الرأسماليين في رفع الأسعار من جانب آخر، وبالرّغم من الطّرق المختلفة التي يزداد اختراعها من أجل التلاعب بسيكولوجية المستهلك تحت تأطير فنّ التّسويق، وهو ما عزّز في الواقع النّزوع الاستهلاكي بشكل لا يمكن إنكاره، إلاّ أنّه على الدّوام هناك قيَم واستعدادات سيكولوجية واجتماعية واقتصادية قد يغالبها التسويق فلا ينجح أحيانا[2]، وهكذا يظلّ الاستعداد للاستهلاك معيارا متحكّما في تحديد الأسعار.

وبالجمع بين الاعتبارات الثلاثة يتحدّد سقف الأسعار الذي لا يتجاوزه المنتجون غالبا، وعلى أساسه يبذلون قصارى جهدهم في مراكمة رأس المال، ويسعون إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وهو التحدّي الثّاني الذي يجابه الرأسماليين على المدي الطّويل، ذلك أنّ التكاليف تصطدم بما يجعلها تجنح إلى الارتفاع كلَّ دورة عن أخرى، وتتكوّن تكاليف الإنتاج من ثلاثة مجالات: أجور العمّال ومدخلات الإنتاج والضّرائب المفروضة[3]، ولكي نقيّم توجّهها العام للارتفاع علينا أن نأخذ كلاّ منها على حدة.

---

[1] بلخير بن ملوكة، **الإدراك والوعي لدى المستهلك الجزائري في ظل مؤثرات الاستهلاك**، مجلّة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 16، الصفحة 9.

[2] **المرجع السابق نفسه**، ص 11..

[3] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النظم الدّولية**، ص 114.

1- **الأجور**: لا شكّ وأنّ صاحب العمل -أي الرأسمالي- يدفع للعامل أجرا أقلّ ممّا يرغبه العامل غالبا، لكن ما مقدار الحرّية التي يملكها صاحب العمل في ضرب الأجور؟ في النظرية الاقتصادية نجد عوامل عدّة تتفاعل فتتحدّد الأجور، من أهمّها [1]:

- القوانين والتنظيمات المحدّدة للأجر الأدنى، وهي قوانين محلية في كلّ دولة، ودولية تشرف عليها منظّمة العمل الدّولية؛ والتي تحرص منذ نشأتها سنة 1919 على عدم اعتبار العمل سلعة كغيره، بل لا بدّ من تحديد الأجر الأدنى الذي لا يجوز لقانون العرض والطّلب أن يطاله.
- قانون العرض والطّلب فوق الأجر الأدنى، بحيث تخضع الأجور لتقلّبات الاقتصاد، وتتّصل بمدى وفرة فرص الشّغل، ومدى ندرة المهارات التي يملكها العامل.
- التنظيمات العمّالية التي تدافع دائما عن رفع الأجور وترقية الظّروف المادية للعامل.
- الحالة العامّة للاقتصاد العالمي، وهي الإحداثية الزمنية التي يكون فيها منحنى الدّورة الاقتصادية بين التوسّع والانكماش، فيؤثّر في الإنتاج وفي الشّغل والأجر.

ووفقا لهذه المعايير الأساسية ولغيرها تتشكّل القدرة السياسية والاقتصادية والثّقافية للطرفين المفاوِضَيْن صاحبِ العمل والعامل، ومع وجود صراع وتجاذب مستديم بين الطّرفين فإنّ الأجور لا تستقرّ على حال، وبالطّبع يكافح الرّأسماليون من أجل إنقاص تكاليف الأجور والمكافآت، لكنّهم على المدى الطّويل يفقدون قدرتهم فتتضاءل نسب أرباحهم. ومن بين العوامل السّابقة سنركّز على عاملين منهما ليتّضح كيف تتّجه الأجور نحو الارتفاع؛ وهما العمل النّقابي، ودورات كوندراتيف الاقتصادية.

أ- في العمل النّقابي يلاحظ أنّ القوّة النّقابية تتّجه نحو النموّ، ذلك أنّ ارتفاع الثقافة وتحسّن مستوى التعليم يوسّع من مدارك العمّال والموظّفين ويطلعهم على الطّرق التأثيرية من أجل رفع أجورهم وعلاواتهم وتحسين ظروف العمل، ويطلعهم على حقوقهم وعلى الفروق بين أجورهم والأجر العالمي، فيضغطون بمختلف الوسائل المشروعة على الدّولة، وإن لم تكن المنظّمات العمّالية في كلّ زمان ومكان على صعيد واحد من التأثير، لكنّ وجودها أساسا يعني كبح جموح الرأسماليين في تقليل الأجور، وتعزيز كفّة العمالة في إطار التفاوض والصّراع في الأجر، مع أنّ محاولة رفع الأجور كثيرا ما تؤدّي أمام اشتداد المنافسة وتضاؤل الأرباح إلى تسريح العمّال الأقلّ كفاءة[2]، ويرى فالرشتاين أنّ الدّول قد تلجأ لقمع التنظيمات والعمل النّقابي؛ لكنّ فاتورة هذا القمع أساسا مكلفة؛ يترتّب عليها أجور أعوان وفاتورات

[1] عمر شرفاوي، **إشكالية تحديد الحد الأدنى للأجور بين النظري والواقع**، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 6، 2018، ص ص 186- 188.

[2] دجلاس هيج وألفريد ستونير، **أصول الاقصاد**، ترجمة دانيال عبد الله، نشر وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر، 2019، ص 61.

التجهيز وميزانيات التسيير، وليست كلّ الدّول على استعداد لهذه التكاليف[1]، وبهذا فالمنظّمات النّقابية تملك بعض تأثيرها في رفع الأجور.

ب- في دورات كوندراتيف الاقتصادية حين ينحصر الرّبح في مرحلة الرّكود؛ فمن الحلول التي تلجأ إليها الشركات أن تنقل جزءا من عملياتها الإنتاجية إلى مناطق شبه المحيط والمحيط حيث الأجور الأقلّ[2]، لكن يترتّب على هذه العملية تكاليف جديدة تتعلّق بالنقل وتكاليف المعاملات؛ وما تصطدم به من تكاليف العمولات لغير العاملين على وجه الفساد في البلد الجديد؛ أو التكاليف المترتبة على ضعف البنية التحتية[3]، وهو ما يعني أنّ مشكل ضيق الرّبح بسبب ارتفاع الأجور عولج بمشكل جديد وهو تكاليف المعاملات والنقل والتحويل، أي أنّ الرأسمالي منهمك في كلّ الأحوال بتخفيض التكاليف؛ الإنتاجية في مرحلة التوسّع، والمتعلّقة بالمعاملات والتحويل في مرحلة الرّكود، وبينهما يسعى إلى توسيع ربحه.

أضف إلى ذلك أنّ نقل المصانع نحو مناطق شبه المحيط والمحيط عادة ما يجلب من الأرياف إلى المدن العمّال الذين ما يزالون خارج اقتصاد الأجور، وتكون دخول هؤلاء في بداية الأمر مريحة لهم ولصاحب العمل على السواء، مريحة لهم لأنّهم يعتبرون استقرار الدّخل زيادة في دخولهم ولو كان تحت المعدّلات العالمية، إلاّ أنّ هذا الارتياح ما يلبث أن يزول في عقدين أو ثلاثة من الزّمن؛ حين يتفطّنون للعمل النّقابي فيطالبون برفع أجورهم ومكافآتهم[4]، فيضيق الهامش على الرّأسمالي مرّة أخرى، فيتحرّك نحو مناطق أخرى، وما يزيد الطّين بلّة أنّ المناطق الرّيفية في العالم تزداد انحسار، وهو ما يعني انحسار المناطق التي تمثّل المتنفّس للشّركات حالة اشتداد المنافسة في المراكز، ويعزّز فكرة التوجّه العام للنّظام الرّأسمالي نحو الأزمة النهائية.

2- تكاليف مدخلات الإنتاج: هناك تكاليف معتبرة تميل إلى الارتفاع أيضا، وهي تخصّ مدخلات عملية الإنتاج، من قبيل ما يرتبط بتكاليف تجديد المواد الخام، ومعالجة النّفايات وصرفها، وتكاليف البنية التحتية، وهي بالمجمل تكاليف تدفعها الشركات على شكل ضرائب أو يتحمّلها المجتمع عامّة، وإذا كانت الاقتصادات لم تتورّع في استنزاف الموادّ الخامّ لمدّة خمسة قرون، ولم تتورّع في الإضرار بالبيئة من

---

[1] Immanuel Wallerstein, **New Revolts Against the System**, new left review, n 18, Nov Dec 2002, pp 33-34.

[2] مفيدة لمزري ووردة سالمي، **مرجع سابق الذّكر**، ص 155.

[3] Immanuel Wallerstein, **Dependence in an Interdependent World: The Limited Possibilities of Trans- formation within the Capitalist World Economy**, op.cit, p 16.

[4] Yoan Molinero Gerbeau, **Mass Migrations across the World-System's History**, On the website: https://www.e-ir.info/2017/08/01/mass-migrations-across-the-world-systems-history/, Accessed on: 05/09/2020.

خلال النّفايات المهولة التي تطرحها الصّناعة كلّ لحظة، فإنّ الإحساس بالخطر على مستوى المنظّمات المحلية والدّولية حكومية كانت أم غير حكومية أصبح يحمّل الصّناعيين والمنتجين مزيدا من التكاليف على حساب الرّبح، ودائما تظلّ المسؤولية عن الأضرار البيئية تتقاذفها أطراف عدّة، لعلّ أهمّهم الدول المضيفة؛ والشركة الأمّ، وفروع الشّركة، خاصّة وأنّ هذه الأضرار غالبا ما تكون ذات كلفة باهظة جدّا[1].

3- الضّرائب: من التكاليف الواجبة على الدّوام، وقد شرّعت لتساهم في التنظيم الاجتماعي وتوفّر إيرادات لتوفير الخدمات الأمنية وإقامة البنية التحتية وتوفير الخدمات العامّة كالتعليم والصحّة، ولأنّ الحقوق الاجتماعية تتّجه نحو التوسّع ولا تتضايق غالبا، فالدّولة تعمد إلى رفع الضّرائب[2]، وإذا لم يحدث التوازن بين النمو الدّيمغرافي والنمو الاقتصادي فإن الأمر سيزداد تعقّدا.

ماذا يعني ذلك كلّه؟ يعني أنّ تكاليف الإنتاج تتحرّك نحو الزيادة في المدى الطويل للاقتصاد العالمي، وأنّ الأسعار لا تواكب نسب الارتفاع في التكاليف رغم ارتفاع الطّلب، بما يقلّص من مساحة الرّبح ويستنفد فرص التوسّع، وهو ما عبّرت عنه لغة المنحى بالتوجّه العام نحو نقطة 100 التي يعني الاقتراب منها الدّخولَ في أزمة التشعّب والفوضى.

وعلى أساس هذا الافتراض بنى فالرشتاين وزملاؤه فكرتهم حول انحسار النّظام العالمي في المدى الطّويل، وبنوا تنبّؤهم بدخول النّظام العالمي مرحلته النّهائية، وأنّ قوى الاستمرار في تراكم رأس المال الذي يعد السّمة البارزة للنظام العالمي تتقوّض حين ينحسر مجال الرّبح بين التكاليف المرتفعة وأسعار البيع المنخفضة، إلى جانب ما يضاف من ملامح الأزمة المتّصلة بجوانب سياسية واقتصادية وثقافية أخرى، يتم العودة إليها في عند تحديد العلاقة بين النظام الرأسمالي العالمي وأزمته الاقتصادية وفقا لتصوّر إيمانويل فالرشتاين، وهو ما سيتقدّم في المطالب اللاحقة.

وقبل الخوض فيها لا بدّ من التذكير من أنّ الأزمة تحدث عند ظهور العجز في كلّ المجالات الأساسية، إذ تتفاعل التّقلبات الاقتصادية مع الاضطرابات الثقافية والتّحولات السياسية، بمعنى أن تحدث تقلّبات جارفة في كلّ البنى والعمليات التي تعدّ جزءا أساسيا في النّظام العالمي.

---

[1] عمار حبيب جهلول، **التزام الشركات التجارية في الحفاظ على استدامة البيئة**، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، العراق، السنة الرابعة، العدد 1، 2012، ص 74.

[2] طلعت مصطفى السروجي، **الخدمة الاجتماعية الدّولية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2010، ص 514.

المطلب الثاني: المظاهر الثقافية للأزمة

من اللّحظات التاريخية الحاسمة التي أشّرت إلى وجود مشكلة بنيوية الثورة العالمية سنة 1968، التي مثّلتها احتجاجات في مختلف بقاع العالم؛ في سان فرانسيسكو ومكسيكو وساوباولو وباريس وبرلين ولندن وبراغ وطوكيو وغيرها، وقد تبدو للكثيرين أحداثا اعتيادية؛ ممّا دأبت عليه الدّولة الحديثة من المظاهرات والثوران حين وسّعت مساحة التعبير وشرّعت الوسائل المختلفة للمطالبة بالحقوق، إلاّ أنّها أبلغ وأعمق من ذلك بكثير كما يتصوّر فالرشتاين، فحين تؤخذ في سياق النّظام الاقتصادي العالمي ستتجلّى حقيقة كامنة؛ تتعلّق بمصير الثّقافة الجغرافية لهذا النّظام، بل بمصيره كاملا[1].

ولا تنفصم ثورات 1968 عن التطوّر الدّوري للاقتصاد العالمي، فإذا كانت الحرب العالمية الثانية بآثارها المدمّرة قد أرخت قوى المراكز الأوروبية وأزاحتها عن مكانتها، فقد مكّنت للولايات المتّحدة الأمريكية اكتساح بنى النّظام العالمي وضاعفت من سيطرتها على عملياته. ولمدّةٍ تزيد عن العقدين بعد الحرب كان الشعور العالمي يغلب عليه التفاؤل، وإن لم يكن هذا الشعور متوزّعا بالوتيرة ذاتها، لكن آمالا مفعمة جلية تقاسمتها الشعوب؛ حين نجحت الثقافة الجغرافية للنظام العالمي في إقناع تلك الشعوب بأنّ العالم قد ودّع تاريخا مضطربا، ويستقبل عصرا زاهيا يكون فيه للجميع حقوقه، وبالعموم بدا المستقبل مشرقا[2]، وممّا عزّز هذا الشّعور أمور ثلاثة:

1- **على المستوى السياسي**: ظفرت الحركات المعادية للنّظام العالمي بالسّلطة، وهو ما نلمسه في الحضور القويّ للأحزاب الشيوعية في سدّة الحكم في دول كثيرة من وسط أوروبا إلى شرق آسيا، والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية أو ما يماثلها في شرق أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا، أمّا في أمريكا الجنوبية فنجد مزيجا من حركات قومية شعبية وحركات شيوعية، وفي أغلب إفريقيا وبعض مناطق آسيا ورثت حركات التحرّر الوطنية الحكم عن الاستعمار[3]، وقد سادت الطّمأنينة حينها أنّ النّظام العالمي الرأسمالي -على ما يحمله من سيّئات وسلبيات – فهو لا يعيق وصول مثل هذه الحركات إلى السلطة والمشاركة في صناعة القرار، وتعلّقت آمال "المظلومين" من الشعوب بهذه الحركات، اعتقادا بأنّ الاقتصاد خاضع للإرادة السياسية، وأنّ القرار المحلّي قادر على صبّ القرار الخارجي في صالح طموحات الأمّة ومنافعها.

2- **على المستوى الاقتصادي**: شهد الاقتصاد العالمي طفرة كبرى، وسّعت من بنى الإنتاج، وحسّنت أوضاع كثير من الدّول والشعوب اقتصاديا واجتماعيا، وتزايدت أرقام الناتج الإجمالي في أغلب العالم، وبدا أنّ

---

[1] Immanuel Wallerstein and Sharon Zukin, **1968, Revolution in the World-System: Theses and Queries,** op.cit. p 431.

[2] Theory talks forum, **Emmanuel Wallerstein on World-Systems, The Imminent End of Capitalism and Unifying Social Science,** Interview with Emmanuel Wallerstein, on (04-08-2008), Dialogue posted on the site: http://www.theorytalks.org/2008/08/theory-talk-13.html Accessed on 11/06/2020.

[3] Immanuel Wallerstein, **New Revolts Against The System**, op.cit, p 33.

كلاّ من المركز والمحيط قادر على التطوّر دون الاعتماد على الآخر، أي بمقدور الدول النامية أن تقطع الصلات الاستغلالية التي أثبتتها الحركات الاستعمارية، وأنّها أصبحت أكثر سلطة على مواردها وعلى الصّعود في السلم التنموي الذي تقترحه الأفكار الليبرالية. بل قد وضعت دول العالم الثالث المنضوية في مؤتمر باندونغ خلال 1955-1975 موضع التنفيذ سياسات تنموية متمحورة على الذّات بهدف تقليص الاستقطاب العالمي، وقد تكلّلت جهود كبيرة بإنتاج عالم ثالث حديث استطاع أن يدخل أبواب الثورة الصناعية[1].

3- **على مستوى التنظيم الدّولي**: مع أنّ المدّة لم تطل بعد الحرب ليدخل الشرق والغرب في حرب باردة؛ حاول خلالها كلّ من المعسكرين استقطاب الدّول وتمكين تواجدهما الاستراتيجي من خلال بثّ الأيديولوجيتين الاشتراكية واللّيبرالية، فإنّ التّنظيمات الدّولية وأطرها على رأسها الأمم المتّحدة عزّز ذلك الشّعور التفاؤلي في قدرة هذه التنظيمات على رعاية وتأمين طرق النموّ الاقتصادي، أو على الأقلّ إزالة العقبات التي تعترض حقوق الجميع، من قبيل فنون الاستغلال التي اكتوت بها شعوب مختلفة.

ولم يدم هذا الشعور طويلا، بل بنهاية السّتينيات كانت الثقة في تحقيق التغيير المأمول تشهد زعزعة قويّة، وكان أهمّ عوامل هذا التحوّل أنّ النّمو الاقتصادي قاد إلى فوارق صارخة بين الدّول وبين الطّبقات، كما أنّ النخب المعوّل عليها بدت أقلّ حماسا للتغيير، بل أصبحت صاحبة امتيازات واسعة، وفي هذا الموقف التاريخي بالضّبط يرى فالرشتاين أنّ الليبرالية المنتصرة في القرن التاسع عشر ضدّ المحافظين والراديكاليين تلتقي بأقوى هزّة؛ أدّت إلى التشكيك في مزاعمها وثوابتها، وأصبحت بذلك أساليب النّظام العالمي محلّ انتقادات كبيرة،[2] وتكشّفت لمدارس النيو ماركسية حقائق هذا النظام فعادت مجدّدا إلى الساحة.

وممّا جمع من الأفكار بين ثورات 1968 رفض الولايات المتّحدة قائدةً للنّظام الرأسمالي العالمي، واعتبار الاتّحاد السّوفياتي متواطئا متخفّيا مع النّظام العالمي، ومن ثمّ كانت المطالبة بنظام اقتصادي دولي عادل. لكن المصير الذي آلت إليه حركات هذه الثّورة زاد من سوء وضع الثقافة الجغرافية للنظام العالمي، حيث لم يكن بمقدور أغلب الطّبقة الرأسمالية العالمية أن تستجيب لبعض مطالب هذه الحركات؛ كونها في فترة من الرّكود وتقلّص الأرباح، ويعتبر فالرشتاين أنّ سحب المستغَلّين ثقتهم من النّظام والتي كانت صمّام استقرار النّظام العالمي هو سقوط وتوجّه خطير في حياة النّظام[3].

---

[1] سمير أمين، **ما بعد الرسمالية المتهالكة**، مرجع سابق الذّكر، ص 40.

[2] Beylerian Onnig, **Geopolitics and Geo-culture: Essays on the Changing World-System**, Revue Des Études internationales, Paris, Vol. 23, No 4, décembre 1992, p 888.

[3] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النّظم الدّولية**، مرجع سابق الذّكر، ص 124.

ولعلّ ابتداع فكرة العولمة الدّاعية إلى تحرير حركة البضائع ورؤوس الأموال؛ والتخلّي عن فكرة التنموية هو الحلّ الأمثل الذي رأته إدارة ريغان من أجل كبح هذا التوجّه العاصف، وقد تمخّضت جهودها بإجماع واشنطن 1989 الذي أصدر عشرة بنود للدول الفاشلة التي تواجه صعوبات مالية وإدارية واقتصادية، ودعاها إلى تحرير الأسواق والأسعار والتجارة وتدفق الاستثمارات الأجنبية والخصخصة وتشجيع المنافسة[1]، وقد حاولت الولايات المتّحدة وهي ترث النّظام الدّولي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي أن توظّف مؤسسات مهمّة من قبيل صندوق النّقد والمنتدى الاقتصادي العالمي ومنظّمة التجارة في تمرير هذا الحلّ؛ الذي تبتغي من خلاله تحقيق ممرّ آمن من الأزمة الاقتصادية والثقافية في النّظام العالمي.

وما زال الإطار الثقافي العالمي يشهد أزمة متفاقمة مع تحدّياته في بناه المعرفية التي تشهد تشكيكا واضحا[2]، كما أنّ ثورة الاتّصالات بقدرتها عزّزت هذا التوجّه في كشف ما تستره السياسة العالمية وما تخفيه أجندات النّظام العالمي، وهو ما سيساهم في تنمية وعي سياسي عالمي يمكن أن يؤدّي إلى صياغة شكل من أشكال التعبئة السياسية، ومع المظاهر الاقتصادية والسياسية للأزمة—كما سيتبيّن في النقطتين اللاحقتين- تزداد الثقافة الجغرافية العالمية تأزّما، خاصّة في العقود الثلاثة الأخيرة.

هذا؛ وإنّ الخلل في الإطار الثقافي الجغرافي في حدّ ذاته ساهم في إضعاف الأسس الاقتصادية والسياسية وتعريضها لصدمات قوية، بمعنى أنّ هناك علاقة تأثير وتأثّر مترابطة بين كلّ هذه الجوانب.

المطلب الثالث: المظاهر السياسية للأزمة

يعاني النّظام العالمي من الناحية السياسية كنتيجة للتناقضات الاقتصادية والاهتزازات الثقافية جملة من التحدّيات، تصبّ في مسار الأزمة العامّة، وتتجلّى ملامحها في تصدّع الأدوات السياسية التي وظّفها النّظام الرأسمالي العالمي للجم التوتّرات، وممّا نجمعه من تلك المظاهر وفقا لأفكار فالرشتاين ما يلي:

- زعزعة شرعية مؤسّسات النّظام العالمي، ذلك أنّ دولة الرّعاية الاجتماعية أصبحت تعيش في أزمة متعدّدة الأبعاد؛ تمويلية وفعالية وأخلاقية، وهي تفقد قدرتها على مواكبة كلّ الاحتياجات وتورية الفوارق الصارخة في توزيع الدّخل وتهدئة الحركات، فمع النموّ السكاني والرّكود الاقتصادي في ظلّ الأزمة الاقتصادية خاصّة بعد تسعينيات القرن المنصرم أصبحت قدرة هذه الدّول على الاستجابة لمطالب هذه الحركات

[1] Alicia Girón, **The Washington Consensus and structural reforms in Latin America**, in the book: **Globalization and the Washington Consensus,** Edit by: Lechini Gladys, Latin American Council of Social sciences (CLACSO), Buenos Aires, Argentina, 2008, pp 43-44.

[2] Immanuel Wallerstein, **The Heritage of Sociology, the Promise of Social Science Presidential Address**, Publications of International Sociological Association, Vol.47, No 1, 1999, p3.

وعلى الاستمرار في برامج الرّعاية ودعم الرّفاه الاجتماعي تتقلّص تدريجيا[1]، وهو ما يزعزع مكانة الدّولة التي بيّنا سابقا أنّ وجودها ضروري للمحافظة على قاعدة تراكم رأس المال.

- أنّ الحركات المناوئة للنّظام التي عادة ما يلجأ النّظام العالمي إلى ضمّها إليه لتصبح جزءا منه؛ تزداد حجما وقوّة، وبالمقابل تخفت قدرة النّظام على ضمّها مع تقلّص الأرباح في هذه الأزمة الاقتصادية، مع أنّ هذه الحركات لم تقترب بعد من تفعيل حقيقي لأهدافها، لكنها تبحث دائما عن عالم آخر يمكن أن يتحقّق لها[2]، فإذا كان النّظام الرأسمالي يحقّق خروجه من الرّكود الدّوري في أبرز آلياته بنقل جزء من أنشطة المصانع من المركز إلى المناطق الأقل أجورا لجلب فائض قيمة أعلى تُرفَع بها المكافآت والأجور في المركز ليضمن هدوء العمالة والحركات المناوئة واستقرار الأوضاع، فإنّ صعود الاتّجاه العام للاقتصاد العالمي إلى ما يقارب أو يلامس نقطة 100 كما في الشكل 4، مع الارتفاع المطّرد لتكاليف إرضاء الطّبقة العاملة خاصّة، يعني فقدان نجاعة هذه الآلية، ويعني مزيدا من الاحتجاجات وعدم التحكّم فيها[3]، ولعلّ أحداث حركة السترات الصفراء في فرنسا خاصّة؛ والتي انطلقت من نوفمبر تشرين الثاني 2018 واستمرّت إلى ما يزيد عن العام؛ تؤيّد هذا الافتراض، ومن قبلها أزمة اليونان منذ 2010 وما ارتبطت به حركات احتجاجية واسعة؛ والأمثلة على تصاعد الغضب الشعبي في دول المركز في العقد الثاني من القرن الرّاهن عديدة، وكلما كانت المسافة الزمنية بينها أقصر دلّ ذلك على انفلات الحلول السّابقة وعلى تجذّر الأزمة وشيوع الفوضى.
- إذا كان النّظام العالمي منذ الثورة الفرنسية 1789 قد شرّع فكرتي المواطنة والتغيير السياسي؛ فقد رسّخ بهما مشروعية العمل السياسي ونمّطه في حدود الديمقراطية والحرية والمساواة، ومع انتصار الأيديولوجية اللّيبرالية في القرن التاسع عشر أصبحت المشاركة السياسية تعتبر الوسيلة الفعّالة للتغيير وإقرار الحريات، وقد ترسّخت هذه الفكرة في السواد الأعظم من المنظومات السياسية لدول العالم، إلاّ أنّ اليسار –خاصّة بعد فشل حركات 1968 في الظفر بمطالبها– قلّل كثيرا من أهمّية الانتخابات والمشاركة السياسية[4]، وربّما كان ذلك لانكشاف النّظام العالمي على بعض حقائقه التي توارت تحت بروق أيديولوجيته.

---

[1] عبد الوحيد صرارمة، **دولة الرعاية الاجتماعية والتحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد: 19، العدد: 02، ديسمبر 2008، ص 190.

[2] Immanuel Wallerstein, **New Revolts Against The System**, op.cit, p 37.

[3] ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، **مرجع سابق الذّكر**، ص ص 302–303.

[4] Immanuel Wallerstein, **The Modern World-System III: The Second Era of Great Expansion of the Capitalist World-Economy 1730s-1840s**, University of California Press, USA, 2011, p 50.

- ومن المظاهر السياسية أيضا الشعور بعدم المساواة، وهو أمر مترتّب على العملية الاقتصادية للنّظام العالمي الذي عزّز فوارق صارخة في توزيع الدّخل العالمي، ومما يسوقه فالرشتاين في هذا الصّدد تأسيس قيادات مختلفة للأعمال الاحتجاجية للمنتدى الاجتماعي العالمي WSF المناهض للعولمة ولليبرالية الحديثة سنة 2001، والذي جمع أصوات حركات منتشرة بين الشّمال والجنوب ووحّد صوتها؛ تحت شعار "عالم آخر ممكن"، من أجل دعم قضايا مختلفة لعلّ من أهمّها عدالة التوزيع[1]، وهو ما يعبّر عن أزمة بنيوية في النّظام العالمي.
- مثّلت أحداث 11 سبتمبر 2001 صورة أخرى من صور الفوضى في السياسة العالمية، ومن حينها ثار الجدل حول الإرهاب وأهدافه وحقيقته وعن مشروعية الآليات في الحرب عليه، ولا شكّ أنّ تداعيات هذه الأحداث أوسع من أن تتعلّق بالصراع العسكري بين إدارة بوش الابن وتنظيم القاعدة، فقد تناطحت حول هذه الأحداث الأفكار والانحيازات السياسية، واهتزّت قيادة الولايات المتّحدة الأمريكية للنّظام العالمي، وحتّى في داخل البيت الأمريكي تبعثر القرار وتخبّط بين اليمين الراغب في استئثار الولايات المتّحدة بالقوّة العسكرية وحدها وفي تصفية بعض البنى الجغرافية السياسية المعيقة لسياساتهم وبين غيرهم[2]، كما أنّ الرّكود الكبير الذي أصاب الولايات المتّحدة –وبالتّبع أقاليم أخرى– ابتداء من سنة 2007؛ زاد من تخبّط مراكز النّظام العالمي وتعسّر تحديد الخيار الأمثل.

المطلب الرابع: المظاهر الاقتصادية للأزمة

علاوة على ما تقدّم في المطلب الثالث حول تضايق هامش الرّبح في المدى الطّويل للنّظام العالمي، والذي بدأت آثاره في الظّهور في آخر العقود الأربعة، فإنّ هناك تناقضات متأصّلة في النّظام تؤدّي إلى مزيد من التأزّم، من مظاهرها:

- انحسار مجال التوسع الجغرافي والقطاعي الذي يعدّ من الآليات الأساسية، والتي اعتمد عليها النّظام العالمي على مدى القرون الخمسة الماضية في تنشيط عملية تراكم رأس المال وفي التغلّب على المشكلات التي يواجهها، من خلال تكثيف العلاقات الاقتصادية الرأسمالية في المناطق المندمجة، والتوسّع إلى المناطق الجديدة، وكان هذا التوسع مدفوعا بالبحث عن مصادر جديدة لليد العاملة والمواد الخام والأسواق[3]، وقد تمّ ذلك بوسيلة عسكرية وقمعية في فترة الاستعمار، وبوسائل ناعمة منذ منتصف القرن العشرين، غير أنّه

[1] Immanuel Wallerstein, **New Revolts Against The System**, op.cit, p 36-37.

[2] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النّظم الدّولية**، مرجع سابق الذّكر، ص 125.

[3] ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، **مرجع سابق الذّكر**، ص 301.

كما يعتقد فالرشتاين أنّ الأزمة تزداد بسبب أنّ رأس المال بحاجة إلى التوسّع أكثر ممّا تسمح به الجغرافيا التي لم تنضمّ بعد، وأكثر من المظاهر التي لم تتحوّل بعد إلى سلع، على أنّ هناك على الدّوام سعيا إلى استحداث مجالات تصنيعية احتكارية وجديدة؛ قد تُحقِّق للاقتصاد العالمي مرورا زمنيا قصيرا ثمّ ما تلبث أن تتداعى عليه الحاجة أكثر.

- من المظاهر العميقة للأزمة الاقتصادية مشاكل البيئة؛ التي لم تتوقّف الرّأسمالية في قرونها الخمس عن إلحاق أضرار جسيمة بها، وإنّ تسابق الدّول على تحقيق أكبر وأسرع معدّل للنموّ الاقتصادي والاجتماعي عرّض الموارد الطبيعية للاستنزاف والاستغلال غير الرّشيد، وإذا كانت البشرية تتبجّح بما وصلت إليه من المدنية، فإنّ المشاكل البيئية المستعصية كشفت الفاتورة الحقيقية لهذه المدنية، والتي أصبحت تشكّل همّا كونيا، دون أن يكون للجهود المبذولة في سبيل تحقيق تنمية مستدامة صدى مواز، وهو ما يساهم في تغذية الوعي الانتقامي على النّظام الرأسمالي العالمي[1].
- كما أنّه في المسألة البيئية أصبحت مواجهة المشكلات البيئية أمرا يتطلّب تكاليف باهظة، وهو ما يتعذّر تأمينه في ظلّ الرّكود والتقلّبات المتعدّدة، ولا تزال الشركات الكبرى تتهرّب من مسؤوليتها إزاء البيئة[2]، ثمّ إنّ فاتورة إصلاح البيئة ستلقى إمّا على عاتق الاقتصاد، ما يعني مزيدا من تضييق الأرباح والأجور وتقليص تراكم رأس المال، أو على عاتق الحكومات فتسدّدها على حساب مستوى الرّفاه الاجتماعي، وهو ما يقود إلى زعزعة الكيان الاجتماعي والسياسي للدّول[3].
- التحوّل السّريع لرؤوس الأموال بين الدّول وبين القطاعات، إذ لم يعد يستمتع بتركزه مدّة معتبرة في منطقة أو قطاع ما، وذلك لأسباب مهمّة منها اشتداد المنافسة، والتي تعني بالضّرورة انخفاض الأسعار وتقليص هامش الرّبح، وهو ما يهدّد استقرار الشّركات خاصّة الكبرى منها، وعلى سبيل المثال قد تراجع تحويل رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة إثر الأزمة المالية العالمية 2008 بنسبة 50%، علاوة على مشكلات أخرى لا تقلّ تعقيدا مثل البطالة والتضخّم والدّيون العائلية وغيرها[4].

وفي خاتمة مظاهر الأزمة هذه يمكن القول إنّ النّظام العالمي في بعده الزّماني قد تداعت عليه تناقضاته الجذرية التي اعتمد عليها في مراكمة رأس المال لخمسة قرون، وهو من عقود يصارع الجولة النهائية لوجوده؛ ويتخبّط بين الحلول

---

[1] Wilma Dunaway, **Has terrorism Changed the World-System Forever**? In the book: Emerging Issues in the 21st Century World-system: Crises and resistance in 21st Century World-System, Edited by Dunaway, Wilma, Forword by Immanuel Wallerstein, Library of Congress, USA, 2003, p 4.

[2] عمار حبيب جهلول، **مرجع سابق الذّكر**، ص 74.

[3] إيمانويل فالرشتاين، **انحسار القوة الأمريكية – الولايات المتحدة في عالم من الفوضى**، مرجع سابق الذكر، ص 62.

[4] سعد الساكني، **معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، الأردن، 2016، ص ص 76-77.

الإطفائية قصيرة التأثير، ويفقد شرعيته التي اتّكأ عليها ليواصل التوسع الاقتصادي، بحيث ستبقى الفوضى تعمّ عالمنا الرأسمالي، إلى أن يقوم البديل أو البدائل المستقبلية.

وبهذا الخصوص يتوارد سؤالان ملحّان عن زمن نهاية الأزمة، وعن شكل البديل الذي سيرث النّظام العالمي الحديث، وحسب رأي فالرشتاين فمن الممكن أن تمتدّ هذه الأزمة إلى العقد الخامس من قرننا أي 2040 إلى 2050، أمّا عن شكل النّظام الحالّ فيعتمد على نتائج الصّراعات السياسية التي تحكم عالمنا الراهن، وسنبحث في الفصل الأخير من بحثنا ما يتعلّق بهذه التوقّعات وفقا لتصوّرات فالرشتاين، ووفقا لما يتجه إليه واقع الأمر.

الفصل الثالث: آليات التكيّف والاستمرار في أزمات النّظام الرأسمالي العالمي في القرن العشرين

مقدّمة الفصل الثالث:

تعتبر الجهود النظرية بشأن آليات التكيف والاستمرار التي تصوغها النظريات الاقتصادية والاقتصادية السياسية جهودا كبيرة، تقترن بالمحاولات المتواصلة في فهم وتفسير الدورات الاقتصادية وكيفية تحقيق التوازن وتصحيح الاختلالات المنجرّة عن نمط الاقتصاد الرأسمالي، وعليه فإنّ آليات التكيّف والاستمرار تتجسد عند كلّ نظرية وفق تصوّرها لأسباب حدوث التقلبات الدورية، فكما أنّ الاختلاف في تفسير أسباب التقلبات الدورية قد أنتج تراكمات نظرية ومداخل مختلفة لفهم الدورة، فإنّها قد أفرزت محاولات مختلفة للتحكم في الوضع الاقتصادي وتحقيق إنعاشه وتوسّعه بعد الأزمة الدورية.

وفي هذا الفصل الثالث، نتناول الآليات المقترحة للتكيف مع الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي العالمي، من أجل ضمان استمراره، وذلك باستعراض مفهوم آليات التكيف والاستمرار أوّلا وتحديد تعريف إجرائي لها، يمكّننا ثانية من الخوض في المحاولات النظرية واستخراج تلك الآليات منها حسب التصنيفات التي تضعها الدراسات الاقتصادية بما فيها محاولة إيمانويل فالرشتاين، ثمّ في إطار تطبيقي نتناول أزمتين من أزمات الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، وهما أزمة الكساد الكبير التي انفجرت سنة 1929، وأزمة الركود التضخمي التي ضربت الاقتصادات الكبرى في السبعينيات واستمرّت بثقلها وتداعياتها إلى كافة الأقطار.

وفي هذا الإطار التطبيقي فإننا سنبحث عن الآليات التي حقّقت التكيف والاستمرار للاقتصاد العالمي بعد تلك الأزمتين، وسنقيّم أيضا مدى توافق أفكار فالرشتاين مع تلك الآليات لإدراك مدى صحة افتراضاته.

ويتمّ ذلك من خلال ثلاثة مباحث، نستعرض في أوّلها مفهوم آليات التكيف والاستمرار والتفسيرات النظرية لها، بداية بالجانب اللغوي والمفهوم الاقتصادي والتعريف الإجرائي، وتعقيبا بتحديد تلك الآليات عند خمس مدارس نظرية، وفي المبحث الثاني نتناول أزمة الكساد الكبير 1929 بتحديد أسبابها ووقائعها وآليات التكيف المستخدمة فيها، وتقييم مدى توافق أفكار فالرشتاين مع تلك الآليات، وفي المبحث الثالث نستعرض أزمة الركود التضخمي أيضا من جانب أسبابها وتطوراتها والآليات المستخدمة فيها، ثمّ نقيّم مدى صحة أفكار فالرشتاين بخصوص آليات التكيف والاستمرار بين ما تمّ على أرض الواقع وبين افتراضاته.

وعليه فإنّ المباحث الثلاثة هي كالتالي:

المبحث الأول: **مفهوم آليات التكيف والاستمرار والتفسيرات النظرية لها**

المبحث الثاني: **آليات التكيّف والاستمرار في أزمة الكساد العالمي 1929**

المبحث الثالث: **آليات التكيّف والاستمرار في أزمة الركود التضخمي 1973**

المبحث الأول: مفهوم آليات التكيف والاستمرار والتفسيرات النظرية لها

يتوقّف فهم وتحديد آليات التكيف والاستمرار عند مختلف النظريات الاقتصادية على تحديد مفهوم تلك الآليات، وفي هذا المبحث المنقسم إلى أربعة مطالب يتمّ تحديد هذا المفهوم من جوانب مختلفة في المطلب الأوّل، ثمّ نحدّد تلك الآليات في مطالب أخرى؛ عند نظريتين من نظريات نقص الاستهلاك تركيزا على الماركسية والكينزية في المطلب الثاني، وعند النظريات النقدية تركيزا على أفكار فريدريك هايك وميلتون فريدمان في المطلب الثالث، وعند إيمانويل فالرشتاين في المطلب الرابع.

المطلب الأول: تعريف آليات التكيف والاستمرار

ينطلق مفهوم التكيف ومفهوم الاستمرار من خلفية وجود تغيّر في الأحوال العادية، فالاقتصاد الرأسمالي لا يستقرّ على حال واحدة، فكما أثبت التاريخ وأكّدت النظريات تلك الموجات الطويلة وذلك التقلب الدوري الذي يصيب الاقتصاد، فيمرّ بمنحنى ذي مرحلتين أساسيتين، أولاهما يطلق عليه مرحلة الانتعاش والثانية مرحلة الركود، وفي نهاية المرحلة الثانية تكون الحاجة إلى آليات من أجل التكيّف أوّلا مع الوضع الركودي ومع الأزمة الدورية، ثمّ آليات للتغلب على الركود واستعادة الصعود وضمان الاستمرار.

1. المعنى اللغوي لعبارة تكيّف:

التكيّف لغة يعني: انسجام الشخص وتوافقه مع الظروف، أو جعل ميله أو سلوكه أو طبعه على غرار شيء،[1] وقد جاء في لسان العرب لابن منظور بأنّ لفظة كَيَّفَ وما انصرف منها كلام مُوَلَّد، بمعنى دخيل إلى اللسان العربي[2]، وجاء في المعجم الوسيط أنّ تكيّف معناها تلاءم، وصار على كيفية من الكيفيات، أي حالة من الأحوال بعد حال سابقة، ومنه كيّف الهواءَ أي غيّر درجة حرارته ليلائم الجوّ الخارجي، فيخفضها صيفا ويرفعها شتاء[3].

ومن العبارات القريبة على التكيّف بالمعنى المراد نجد لفظة تأقلم التي تعني: تعوّد الشخص مثلا على بيئة جديدة[4]، أي وجود حال حادثة على الشخص يتعوّد مع معطياتها أي يتكيّف معها.

---

[1] **قاموس المعاني** على الأنترنيت:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%8A%D9%81/ تم الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/08/11.

[2] محمد ابن منظور، **لسان العرب**، (نسخة بجميع الأجزاء) تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية، د.ت، ص 3968.

[3] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، دار الشروق العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2008، ص 807.

[4] **قاموس المعاني** على الأنترنيت:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D8%A3%D9%82%D9%84%D9%85/ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/08/11.

2. المعنى اللغوي لعبارة استمرار:

استمرّ الشيء: مضى على طريقة واحدة، واستمرّ بالشيء أي قوي على حمله، ومرّت المرأة بالحمل واستمرّت به أي لم يثقلها، ويقال للرجل إذا استقام أمره بعد فساد قد استمرّ[1]، وفي معجم الوسيط استمرّ الأمر مضى ونفذ، واستمرّ بالشيء قوي عليه، واستمرّ مريره أي استحكم عزمه[2].

وإذا جمعنا بين اللفظتين في المعنى اللغوي فإنّهما يعنيان انسجام الشخص مع أمر ما وقدرته على حمله وتجاوز مشاقه؛ وهو المعنى الذي يصبّ فيه المفهوم الاصطلاحي.

3. المعنى الاصطلاحي لآليات التكيف والاستمرار:

أكثر ما يستخدم لفظتا التكيف والاستمرار في علم الاقتصاد والاقتصاد السياسي عند الحديث في الأزمات الدورية التي يتعرّض لها الاقتصاد بمختلف الأسباب، على أنّ هذا استخدام ذات الفظتين اصطلاحا أمر نادر، وإنّما يوازيهما من المصطلحات الاقتصادية مصطلح الانتعاش أو مصطلح إعادة التوازن الاقتصادي، أو ما يدور في فلكهما، وعليه فإنّنا سنعمد إلى تعريف مصطلحي الانتعاش وإعادة التوازن الاقتصادي في مؤدّى مصطلح التكيف والاستمرار.

أ. في مفهوم التوازن الاقتصادي:

وهو مصطلح قديم في علم الاقتصاد، اهتمّت به أغلب المداس، لا سيما المدرسة الكلاسيكية التي سخرت جهدا كبيرا في تحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحقيقه، وإلى جانب ذلك المدرسة الكينزية التي حاولت تفسير أسباب اختلال التوازن وكيفية إعادته بعد أزمة الكساد الكبير 1929، ثم من تلاه من مختلف المدارس والتوجهات الاقتصادية.

وعلى اختلاف تلك المدارس في اعتبار الحالة الاقتصادية التي يتحقّق فيها التوازن –وهي مكمن الاختلاف– فإنّ من الممكن جمع معنى عامّ للتوازن بأنّه: "الوضع الذي يتّسم بالاستقرار ما لم تتغيّر العوامل المحدّدة له" [3].

والتعريف الأكثر شيوعا للتوازن الاقتصادي هو: الوضع الذي يتحقّق فيه تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلّي، عندما لا يكون هناك دوافع للتوسع والانكماش[4].

كما أنّ الحالة الاقتصادية والمالية التي تتساوى فيها قوى جزئية أو كلية أوكلاهما، عندما تتوفّر شروط وظروف محدّدة، بحيث إنّ عدم استمرار أحدهما أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره يمكن أن يؤدّي من خلال العلاقات

---

[1] محمد ابن منظور، **مرجع سابق الذكر**، ص 4147.

[2] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مرجع سابق الذكر، ص 862.

[3] طاهر حردان، **مبادئ الاقتصاد**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، 1997، ص 18.

[4] هشام لبزة ومحمد الهادي ضيف الله، **شكل التوازن الاقتصادي في ظل سياستي الانكماش المالي والنقدي – دراسة حالة الجزائر 1990–2016**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 5، العدد 1، 2019، ص 105.

والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية إلى اختلال يطول أو يقصر، إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادّة تعمل في عكس الاتجاه الاختلالي، ليعود التوازن الاقتصادي إلى حالته الأولى[1].

وبناء على التعريفات السابقة خاصّة الأخير منها يتضح أنّ اختلال التوازن يعني الاختلال بين حجم الموارد المتاحة وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع، أي أنّ هذا الاقتصاد يكون في اختلال توازني إذا كان يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع[2].

وبهذا المفهوم فإنّ التكيّف والاستمرار هو استعادة التوازن الاقتصادي، أي سعي السياسة الاقتصادية إلى تحقيق الحالة التي يتساوى فيها العرض مع الطلب الكلّي، أو تتساوى فيها القوى الجزئية أو الكلية أو كلاهما.

فإذا كان التوازن الاقتصادي هو حالة اقتصادية، فإنّ آليات التكيّف والاستمرار هي الأدوات والوسائل والسياسات التي تحقّق هذه الحالة الاقتصادية بعد اختلالها، ومن ثمّ فالحديث عن آليات التكيف والاستمرار مرتبط بمعيار التوازن الاقتصادي، فآليات التكيف والاستمرار تستخدم حين يختلّ التوازن الاقتصادي.

ب.في مفهوم الانتعاش الاقتصادي:

الانتعاش الاقتصادي هو جزء من المرحلة التوسعية للاقتصاد، ويحدث الانتعاش بعد مرحلة الركود، فحين يبدأ التوسّع الاقتصادي في التماسك في تسمّى تلك الفترة بالانتعاش؛ أي هي الفترة الأولى من مرحلة التوسّع.

يميل النشاط الاقتصادي في فترة الانتعاش إلى النمو ببطء، وينخفض سعر الفائدة ويتضاءل المخزون السلعي وتتزايد الطلبات على المنتجات لتعويض ما استنفذ من هذا المخزون[3]، ويصحب ذلك بعض المظاهر المقترنة من قبيل ارتفاع حجم التوظف وارتفاع الائتمان المصرفي، بما يؤدّي إلى ارتفاع مستوى الإنتاج وانخفاض نسبي للبطالة، وتوسّع الإقراض.

فعقب فترة الركود التي تمرّ بها الدّورة الاقتصادية قد تتدخّل الدّولة في النشاط الاقتصادي بما تملكه من سياسات مالية ونقدية في محاولة لإنعاش السوق، من أجل انتشال الاقتصاد من مرحلة الكساد، وقد تضخّ السيولة في السوق أو تقوم بمشاريع ذات عمالة مرتفعة وتشجّع الإقراض، مما يزيد من تحريك الطلب الكلّي الفعال الذي بدوره يحرّك العملية الإنتاجية، فيتّجه السوق إلى حالة من الرّواج[4]؛ فالانتعاش هو تلك الفترة التي يتمّ فيها بداية التغلب على العوائق التي تواجه تصريف المنتجات إلى أن يصل إلى تحقيق التوازن بين الإنتاج وحاجات الاستهلاك.

---

[1] سلام سميسم، **التوازن الاقتصادي العام**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان المملكة الأردنية الهاشمية، 2010، ص 35.

[2] لمزيد من التفصيل ينظر: مسعود دراوسي، **مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي، مع إشارة خاصة للتوازن الاقتصادي العام**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 10، العدد 1، 2006، ص ص 137-139.

[3] Campbell Connell and Stanley Brue, **Economics: Principles, Problems and Policies**, McGraw-Hill, New York, USA, 1990, P 135.

[4] خالد العشماوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 32.

فحين يستمر الكساد مدّة من الزمن، يستمر معه ارتفاع أسعار الفائدة حتّى تصل إلى حدّ يفضّل معه المنتجون أن يبيعوا منتجاتهم وأوراقهم المالية بدلا بخسارة بدلا من الاقتراض، وتبدأ كميات النقود بالعودة إلى البنوك وبذلك يتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض، وتحاول المشروعات جعل نفقات إنتاجها ملائمة للمستوى المنخفض من الأسعار بسبب الكساد، وتفقد المشروعات المتوسطة قدرتها على تغطية الكلفة الثابتة فتغلق أبوابها[1]، بما يؤدّي إلى ارتفاع معدلات البطالة، وإلى انكماش الطلب، وحين تتدخل بعض العوامل والآليات فإنّها ستجعل من المنتجات تشهد انخفاضا تدريجيا يصل في النهاية إلى التوازن مع حاجات الاستهلاك، وتزداد الثقة حينها في أوساط الأعمال ويأخذ الطلب في الزيادة تدريجيا، فتسمى هذه الحالة بفترة الانتعاش.

وبهذا المفهوم فإن آليات التكيف والاستمرار هي: تلك الأدوات والوسائل والسياسات التي تشرّع وتستحدث من أجل التغلب على العوائق التي تواجه تصريف المنتجات وتحقيق التوازن بينها وبين حاجات الاستهلاك، ورفع الطّلب وتقليص مستويات البطالة.

ت.في التعريف الإجرائي لآليات التكيف والاستمرار:

من خلال ما سبق نصل إلى محاولة لتعريف آليات التكيف والاستمرار وفق ما تطرحه المفاهيم المتعلّقة بالدورة الاقتصادية، وهي: "الأدوات والوسائل والسياسات التي تستخدم من أجل التغلب على حالة الركود والكساد الاقتصاديين، وتحقيق التوازن بين العرض الكلّي والطلب الكلّي".

وتعتمد دراستنا على مضمون هذا التعريف الإجرائي؛ على أنّ تقدير الأسباب والكيفيات والآليات الفعالة التي تحقّق التوازن الاقتصادي وترفع حالة الكساد الاقتصادي يبقى محلّ اختلاف بين التفسيرات النظرية، أي أنّ هذه النظريات الاقتصادية التي تختلف في تقدير الأسباب التي خلف حدوث الدورات الاقتصادية تختلف أيضا في تقدير وتصوّر آليات التكيف والاستمرار الفعالة التي تحقّق التوازن؛ وعليه فيستقدّم في المطالب اللاحقة الحديث عن تلك الآليات عند كلّ مدرسة اقتصادية على حدة.

المطلب الثاني: آليات التكيف والاستمرار في تفسير نظريات نقص الاستهلاك

مما تجدر الإشارة إليه أنّ المعارف فيم مثل هذا الموضوع الاقتصادي المتعلّق بالدورات الاقتصادية وبآليات التكيف والاستمرار لها طرحان لا يتغايران، أولاهما الطرح النظري الذي يستعرض العلاقات والمفاهيم والمعارف دون ربطها بالأمور الحسابية والدوال والإحصاءات، وثانيهما يعتمد على الشرح والتفسير الرياضي الحسابي، ونحن إذا اعتمدنا على الطرح الأوّل فمن باب أن دراستنا تنتمي إلى حقل الاقتصاد السياسي الدولي لا إلى الاقتصادي البحت، فسنستعرض آليات التكيف كما ترد عند أغلب النظريات الاقتصادية.

[1] جواد كاظم البكري، **مرجع سابق الذكر**، ص 149.

حين تقدّم الحديث عن النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية تبيّن لنا أنّ هناك محاولات جمّة لتفسير التقلّب الدّوري، ويزداد عدد تلك النظريات مع تعقّد الترابط الاقتصادي وما ينجم عن تطّوراته من أزمات، وبطبيعة الأمر يكون تصوّر الآليات الفعالة للتكيّف والاستمرار حسب تقدير الأسباب التي تقف خلف حدوث الدّورات الاقتصادية، وعليه فإنّ معيار تصنيف تلك النظريات حسب آليات التكيّف والاستمرار هو ذاته المعتمد في التصنيف وفقا للأسباب.

وإذا عدنا إلى أهمّ النظريات التي اكتسحت الساحة الفكرية في القرنين الماضيين وجدنا أنّ اعتبار نقص الاستهلاك كسبب في حدوث الدورة الاقتصادية كان تحليلا أساسيا في نظريات مهمّة لعلّ أبرزها النظرية الماركسية والنظرية الكينزية، فهما يقومان على تأويل الدّورة الاقتصادية بالنظر إلى الاختلال في الاستهلاك، باعتباره المحرّك الأساس للدالة الإنتاجية، على أنّهما يختلفان فيما عدا هذه الفكرة في اعتبار قدرة استمرار الاقتصاد الرأسمالي، ففي حين ترى النظرية الماركسية أنّ الرأسمالية على خلفية المادية التاريخية آيلة لا محالة إلى الانهيار، وبالتالي فإنّ تقديرهم لآليات التكيف والاستمرار يأخذ بواقع ظرفي، أو أنّ علاج الأزمة الاقتصادية هو انتقال إلى المرحلة الاشتراكية، نجد النظرية الكينزية لا تُخفي ثقتها الكبيرة في الرأسمالية القادرة على تجاوز كلّ الأزمات، فهي تشرّع وسائل وآليات تحرّك بها الطلب حتى يكون فعّالا ويتحقّق التوازن مرّة أخرى.

وفيما يلي نتناول أفكار كلّ من النظريتين في موضوع آليات التكيف والاستمرار، وإذا بدأنا بالماركسية فمن باب الأسبقية التاريخية على الكينزية.

الفرع الأوّل: تفسير النظرية الماركسية لآليات التكيف والاستمرار اعتبارا للنقص في الاستهلاك

الأزمات الاقتصادية بالنسبة لماركس مظهر من مظاهر التناقضات التي تعجّ بها الرأسمالية، ولئن كان الصراع الاقتصادي بين طبقات المجتمع الواحد هو المفسّر الرئيسي للتاريخ، فإن سبب هذا الصّراع هو التناقض بين أسلوب الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ففي حين يعود الأسلوب إلى ملكية وسائل الإنتاج، فإنّ العلاقات تعود إلى طريقة توزيع عوامل الإنتاج؛ والتقسيم الطبقي عند ماركس هو طبقة تملك، وطبقة لا تملك [1].

وإلى جانب الصّراع المستديم في المجتمع، فإنّ هذا التناقض يجعل الاقتصاد في حالة غير مستقرة على المدى المتوسط والبعيد، ذلك أنّه يقود إلى الاختلال بين الاستهلاك والإنتاج من خلال:

- أنّ هناك تناقضا جوهريا بين جماعية العمل وفردية الملكية، بما يجعل الثروة تتركز أكثر في أيدي القلة، وهو ما يجرّ إلى انحسار القدرة الاستهلاكية عند الطبقة العمالية.

[1] أمين عويسي، **رؤية جديدة لمفهوم التوازن الاقتصادي**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 1، 2019 ص ص 98-99.

- يتسبب الميول الربحي الاحتكاري لدى الرأسمالي في ممارسة أكثر للاستغلال، وحيث إنّ الربح يتأتّى فقط من فائض القيمة، فإنّ الرأسمالي يميل إلى منح أجور أقلّ لجعل الأرباح أكبر، ولكن تتسبّب الأجور المنخفضة في نقص الاستهلاك.
- هناك إفراط إنتاجي على الدّوام يميل إليه الرأسمالي رغبة في جعل الأرباح أكبر، مع أنّ المعلومات المتوفّرة عن السوق وحجم الطلب فيه ليست كافية، أو قد لا يهتمّ لها الرأسمالي.
- التكوين العضوي لرأس المال الثابت يتناقص حين تضيق الأرباح بسبب ارتفاع العرض وتناقص فائض القيمة، وهو ما يعني انخفاض الاستثمار وتسريح العمال ونقص الاستهلاك.
- السعي نحو تراكم أكبر لرأس المال من أجل الربح أكثر يدفع الرأسمالي إلى التوسع في شراء الآلات والوسائل التي تعوّض العامل وبتكلفة أقلّ، مما يساهم في الإفراط الإنتاجي وفي تدنّي دخول العمّال ونقص الاستهلاك.

كانت هذه التفسيرات قد أخذت للماركسيين الأوائل الجهد الأكبر، وبها أرادوا أن يؤكّدوا حتمية الأزمات الاقتصادية المرتبطة بالتناقضات الرأسمالية، على أنّهم كانوا يتحدّثون عن انهيار الأسلوب الرأسمالي أكثر من الحديث عن أزمة ظرفية، وبالتالي لم يهتموا بتعقّب الآليات التي تمتصّ الأزمات العابرة أو ما سميناه بآليات التكيف والاستمرار، لكننا إذا عدنا إلى تصوّرات الماركسيين عن المجتمع الاشتراكي الذي يعقب الرأسمالي نستشفّ تلك الآليات، وهي:

1. أن المادية التاريخية تحتّم أن يكون علاج الأزمة بنهاية مرحلة المجتمع الرأسمالي، وهو ما يعني أنّ الأزمة تأخذا بعدا زمنيا يتحدّد حسب الأوضاع الاجتماعية ومعيار الاستغلال الذي سيجعل من النّظام ينهار في النهاية.
2. تحويل ملكية وسائل الإنتاج من الفردية إلى الجماعية، وهو ما يزيل التناقض الرئيس في النظام الرأسمالي، ويؤدّي إلى الانتقال بالنظام الاقتصادي من "دعه يعمل دعه يمر" إلى نظام الرقابة الحكومية، ثم إلى نظام الخدمات الاجتماعية، ثم إلى نظام ملكية الدولة بعد زوال الملكية الفردية أو الخاصّة[1]، ويكون المجتمع حينها في المرحلة الاشتراكية، أين تنتفي الأزمات.

[1] حسام الدين فياض، **كارل ماركس وعلم المجتمع**، الناشر: نحو علم اجتماع تنويري، د ب ن، 2017، ص 37.

3. أنّ آلية التكيف هي آلية اجتماعية تعتمد على قوة الطبقة البروليتارية، والتي يسمح نجاح ثورتها بهدم كلّ علاقات الإنتاج القديمة، وإنهاء أسباب الأزمة من استغلال اجتماعي وامتصاص لفائض القيمة، وإحلال نظام اجتماعي واقتصادي مبني على أساس العدل والمساواة [1].
4. في مرحلة الاشتراكية يتمّ تحقيق التوازن الاقتصادي بالتوزيع العادل للدخول، ذلك أنّ زوال الطبقية والملكية الخاصة ستجعل من العدالة الاجتماعية هي المعيار في توزيع الدخول، فتتوازن قدرة الاستهلاك وحاجاته مع العرض، ذلك أنّ اختلال التوازن بين معدلات الإنتاج (العرض) ومعدلات الاستهلاك (الطلب) أمر مقتصر فقط على النظام الرأسمالي دون غيره من الأنظمة الأخرى [2].

وحين فشل تنبؤ ماركس بشأن سقوط أحد اقتصادات أوروبا الغربية، وجاء هوبسون ولينين ليبرّروا هذا الفشل فإنّهما تحدّثا عن الآلية التي حقّقت للنظام الرأسمالي تكيّفه الظرفي، وهي الإمبريالية، فلو أنّ الرأسماليين يرغبون في إعادة توزيع فائض ثروتهم على شكل إجراءات ترفع من الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأغلبية سكان مجتمعاتهم، فإنّ ذلك يعني أنه لن تكون هناك مشكلة هيكلية حادّة، ولكن بدلا من ذلك يلجأ الرأسماليون لإعادة استثمار فائض رأس المال في مشروعات مربحة في الخارج، وتكون النتيجة قيام ظاهرة الإمبريالية [3].

بمعنى أنّ الأزمة الاقتصادية حين تبلغ نقطة القاع في مراكز رأس المال فلا مجال إلا للتوسع وممارسة الاستغلال الاستعماري والنفوذي من أجل فائض أسواق خارجية قادرة على امتصاص المخزون وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، والتغلب على الأزمة كما يتصوّر هوبسون.

لكن هل هذه الآلية كافية للتخلص من الأزمة النهائية؟ يجادل لينين بأنّ الإمبريالية أو الرأسمالية الاحتكارية – وهي مرادفها– تجعل من الإنتاج مركّزا في اتحادات أو كارتلات أو تروستات، وسيرفع هذا من ظاهرة الصّراع حول مناطق نفوذ مصلحة اقتصادية، وسيزيد من النفوذ الرأسمالي على المستوى العالمي ومن العلاقات التبعية والاستغلالية التي تمارسها الدول الرأسمالية الاحتكارية على مستعمراتها المتخلفة، لكن سيزيد من الحروب أيضا بين الدول الرأسمالية، ويبقى الدياليكتيك بين الرأسمالية والاشتراكية أمر واجب القيام، فلا بدّ في المآل من حرب تقوم بين النظامين تنتهي تعميم الاشتراكية في العالم[4].

ما الذي نخلص إليه؟ نخلص إلى أنّ آليات التكيف والاستمرار في أزمات النظام الرأسمالي وفقا للتصور الماركسي التقليدي تعتمد بأسلوب تغيير هيكلي على رفع القدرة الاستهلاكية للطبقة العمالية التي تعدّ الأوسع

---

[1] ديدوش محمد مخطار وفيصل زيات، **مرجع سابق الذكر**، ص 224.

[2] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، مرجع سابق الذكر، ص 206.

[3] جيمس دوريتي وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985، ص 173.

[4] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، مرجع سابق الذكر، ص 208.

عددا، كما أنّ في ماركسية لينين وهوبسون يتمّ اعتماد مراكز رأس المال على توسيع نطاق النفوذ الاقتصادي ضمن الدول المتخلفة من أجل سوق خارجية يتوازن بها العرض والطلب، ويتغذى الربح لمرحلة زمنية أخرى.

ومع أنّ أفكار ماركس في موضوع آليات التكيف والاستمرار تختزل الكثير من الظواهر الاقتصادية المؤثرة؛ فإنّ أفكار هوبسون ولينين ملهمة جدّا للتبعيين وعموم النيوماركسيين الذين وسّعوا هذه التحليلات لمواكبة الأزمات التي حصلت في القرن العشرين، وسيتقدّم نموذج إيمانويل فالرشتاين في المطلب الرابع وكيف تصوّر آليات التكيف والاستمرار في النظام الرأسمالي.

الفرع الثاني: تفسير النظرية الكينزية لآليات التكيف والاستمرار اعتبارا للنقص في الاستهلاك

نظرا لأهمية النظرية الكينزية وتشعب أفكارها فإننا سنعرضها تحت عنوانين كبيرين، ففي الأول نستعرض التوازن العام للاقتصاد وفق ما طرحه جون مينارد كينز، حتى نتمكّن في العنوان الثاني من تحديد الآليات التي يقترحها من أجل التكيف مع الأزمة الدورية.

1. التوازن العام في الاقتصاد وفقا لكينز

لا بدّ من الإشارة أوّلا بأنّ عمل كينز مساهمة ضخمة جدا؛ يتعذّر في مثل موضعنا هذا أن نحيط بجميع تفاصيلها، ولكنّنا سنركّز على المعالم الأساسية التي تبيّن لنا آليات التكيف والاستمرار، ومن بين أهمّ مبادئ الكينزية التي يتحقّق بها التوازن العام ما يلي:

1.1 التحليل الكلّي: يتعامل كينز مع الاقتصاد بتحليل كلّي، ويرى بأنّ اتّجاهات الاقتصاد الكلّي هي التي تحدّد سلوك الأفراد على مستوى الاقتصاد الجزئي، فكينز يتعامل مع كميات كلية أو إجمالية Aggregates، ويتحدّث عن الطّلب الكلّي؛ والاستهلاك الكلّي؛ والاستثمار الكلّي، وسيتّضح عبر ما يلي من النقاط والأفكار كيفية تأثير الاقتصاد الكلّي في الاقتصاد الجزئي؛ أي في سلوك المنتج والمؤسسة وميل الفرد إلى الاستهلاك أو الادّخار والاستثمار.

2.1 الاقتصاد المختلط: يرى كينز على خلاف الكلاسيك أنّ للقطاع العام أيضا دورا في تحقيق التوازن العام إلى جانب القطاع الخاص، وأنّ على الدّولة أن تنتهج سياستين، أولاهما ضريبية من خلال وضع سياسة جبائية محفّزة على الاستثمار وتخفيض العبء الضّريبي على المستثمرين وعلى المستهلكين، وإنفاقية بتدعيم الأجور وإعانات البطالين لرفع الطلب على السلع الاستهلاكية ودفع آليات الاقتصاد للعمل، وتوجيه الإنفاق والإعانات نحو المشاريع الاستثمارية لتوفير مناصب شغل جديدة [1].

[1] رشيد زرقط ومحمد الأمين بن قسيمة، **الآثار الاقتصادية للزيادة الضريبية كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2، ص 95.

3.1 التوظيف: أو ما يسمّى عند آخرين بالتشغيل، فلا يتحقّق التوظيف الكامل بشكل طبيعي ووفقا لليد الخفية التي تحدّث عنها سميث إلاّ نادرا، وهي حالة عرضية، بل الحالة الطبيعية الغالبة هي التشغيل الناقص أي وجود البطالة، وهي حالة يمكن أن يتحقّق التوازن فيها، وليس بالضّرورة مع التوظيف الكامل فقط[1]، وبعبارة أخرى فإنّ البطالة أمر مقبول وارد في الاقتصاد، ولا يمنع وجودُها من أن يحدُثَ التوازن.

4.1 الطّلب الفعّال: يتحدّد مستوى التشغيل أي التوظيف حسب الطّلب الكلّي، فإذا كان الكلاسيك آمنوا بأنّ العرض يخلق الطّلب؛ فإنّ كينز يأخذ الاتجاه المعاكس تماما؛ إذ يرى أنّ الطّلب هو الذي يخلق العرض، فالطّلب الموجود في السوق هو الذي يؤدّي إلى إنتاج السّلع والخدمات المكافئة لهذا الطّلب[2]، بمعنى أنّ المنتج يبدأ بخطوة أولى قبل الإنتاج هي معرفة حجم الطّلب، وهذه المعرفة يطلق عليها توقّع الطّلب، والمنتج لا يغامر خوفا من الخسارة إلا بمقدار ما يتوفّر له من معلومات السّوق.

5.1 العرض الإجمالي والطّلب الإجمالي: يمثّل الطلب الفعّال نقطة تقاطع دالة العرض والطّلب الإجماليين، وهي ذلك الوضع الذي يتوقّع المنتجون الحصول عليه من الإيرادات والتي تكفي في الوقت ذاته لتغطية تكاليف الإنتاج، ويعتبر كينز أنّ فهم دالتَيْ العرض الإجمالي والطلب الإجمالي مهمّ جدّا لفهم كيف يكون الطّلب فعّالا. والعرض الإجمالي هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة والمعروضة في الاقتصاد، وبما أن العرض الإجمالي يمثّل المستويات المرغوبة والممكن إنتاجها؛ أي أنّ المنتجين ينتجون ما يتوقّعون بيعه[3]، فإنّه يمثّل العلاقة بين كلّ مستوى من مستويات التشغيل وبين الحدّ الأدنى من إيرادات البيع المتوقّعة التي تكفي المنتجين لتحديد حجم العمالة. أمّا الطّلب الإجمالي فهو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المطلوبة من القطاعات الاقتصادية المكوّنة للاقتصاد الوطني أو المتعامل معها[4]، وهو يمثّل العلاقة بين كل مستويات التشغيل وبين الحصيلة التي يتوقّع المنتجون الحصول عليها من بيع القدر المقابل من الناتج المحلّي لهذا المستوى من التّشغيل. والتوازن في الاقتصاد العام يتحقّق في نقطة الطّلب الفعّال، ويرى كينز –على خلاف الكلاسيك– أنّ في هذه النّقطة يمكن ألا يكون التشغيل كاملا، بل يمكن أن يحدث التّوازن مع وجود البطالة.

6.1 تحليل مكوّنات الطّلب الفعّال: الطلب عند كينز يتكوّن من الطّلب على الاستهلاك والطّلب على الاستثمار، وقد اعتبر كينز أنّ الاستقرار يتحقّق بالتوازن بينهما، أي بتوجّه الطّلب بين الاستهلاك والاستثمار بما لا يخلق أزمات اقتصادية، وابتداء؛ فإنّ الرّكود يحدث حين يتجاوز الاستثمارُ الاستهلاك.

---

[1] ليلى لكحل، **نظرية كينز لمواجهة الأزمة الاقتصادية**، مجلة معارف، المجلد 12، العدد: 22، جوان 2017، ص 147.

[2] محمد رملي ورابح وسعي، **مرجع سابق الذّكر**، ص 69.

[3] عقبة عبد اللاوي، **التحليل الاقتصادي الكلّي**، مطبعة الرّمال، واد سوف، الجزائر، 2020، ص 154.

[4] **المرجع السّابق ذاته**، ص 153.

أ. **الاستهلاك**: تقترن دالة الاستهلاك بدالة الادخار، فالاستهلاك يمثّل الجزء من الدّخل الذي لا يوجّه إلى الادّخار، أي ينفق على شراء السلع والخدمات بشكل يفنيها، وفي المقابل؛ الادّخار هو الجزء من الدّخل الذي لا ينفق في الاستهلاك، وبالتالي فالادّخار هو الفارق بين الدّخل والاستهلاك[1].

كينز كغيره من الاقتصاديين الذين يرون أنّ الاستهلاك يتوقّف على الدّخل، فكلّما حصل المرء على دخل أعلى كانت له الفرصة في شراء المستهلكات أكثر، وباعتبار أنّ الحاجات الإنسانية أكبر من أن تحصى، فسيبقى سعي المرء لإشباعها دائما ولا يتوقّف عن ذلك، ويفترض كينز أنّ نسبة الاستهلاك إلى الدّخل تتوقّف على حجم الدّخل، وأنّ هناك علاقة عكسية بين زيادة الدّخل ونسبة الاستهلاك، فكلّما ارتفع الدّخل قلّت نسبة الاستهلاك منه، وينتج عن ذلك أنّ الادّخار يسير بعلاقة موجبة مع الدّخل.

ويطلق كينز مصطلح الميل الحدّي للاستهلاك، ويعني به النّسبة بين التغيير في الدّخل والتغيير المترتّب عليه في الاستهلاك، ويرى أنّ الميل الحدّي للاستهلاك موجب، بمعنى أن معدّل الزيادة في الاستهلاك حين يزداد الدّخل أقل من الزيادة التي تحقّقت في الدّخل[2]، وهو ما يجعل حظوظ ذوي الدّخل المحدود في الادّخار أقلّ دائما، ونستنتج من ذلك أيضا أنّ دالة الادّخار تميل بإيجاب، فمعدّل الزيادة في الادّخار أعلى من معدّل الزيادة التي تحققت في الدّخل.

ب. **الاستثمار**: هو الإنفاق الذي يتمّ بواسطة المنتجين ورجال الأعمال، ويؤدّي إلى زيادة القدرة الإنتاجية، ويتضمّن شراء الآلات والمعدّات والمنشآت والمصانع والمراكز والمخزون السّلعي، ويعتبر كينز أنّ الاستثمار جزء من الإنفاق والطلب الكلّي، وإذا كان الاستهلاك يتغيّر بتغيّر الدّخل؛ فإنّ الاستثمار يرتبط بعوامل عدّة، منها[3]:

- **الدّخل**: بعلاقة موجبة، فكلّما زاد الدّخل زاد الاستثمار.
- **سعر الفائدة**: انخفاض سعر الفائدة يعني انخفاض تكلفة تمويل الاستثمارات؛ وبالتالي زيادة الاستثمار، أي هناك علاقة عكسية بينهما.
- **الكفاية الحدّية لرأس المال**: أي العائد المتوقّع من رأس المال، فكلّما ارتفع العائد المتوّقع تشجّع المستثمرون أكثر، أي أن العلاقة بينها موجبة.
- **توقّعات المستقبل**: إذ تؤثّر حالات التفاؤل والتشاؤم في حجم الاستثمارات.
- **استخدام التكنولوجيات**: التي تخفض التكاليف بما يرفع الأرباح ويزيد الاستثمارات.

---

[1] حامد محمود، **الاقتصاد الكلي**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017، ص 28.

[2] عقبة عبد اللاوي، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق الذّكر، ص 150.

[3] فاروق الخطيب وعبد العزيز دياب، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 91-92.

- **الاستثمارات الحكومية:** يميل كينز إلى أنّ الدّولة بمشاريعها الاقتصادية لا تمارس المزاحمة الاقتصادية بالضّرورة، فبالعكس قد تكون المبادرات الحكومية خصوصا عند الإقبال على الرّكود مخفّفة له، ومشجّعة على الاستثمار.

ويرى كينز أنّ أهمّ عاملين هما سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، فعندما تكون الكفاية الحدية أعلى من سعر الفائدة يتشجّع رجال الأعمال، وحين تبلغ الكفاية الحدية أعلى مستوياتها تبدأ بالتناقص[1]، ولا بد أن تصل في وقت ما إلى التعادل مع سعر الفائدة، وحينها يكون العائد المتوقّع يعادل الصّفر، فيتوقف الاستثمار، وإذا لم يتوقّف فإنّ ذلك يعني التوجّه في طريق خسارة المشروع. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ كينز يرى أنّ التفاؤل أو التشاؤم يسيران في خطّ مواز مع الكفاية الحدية لرأس المال، إذ إنّ الإقبال للاستثمار والإدبار عنه يتوقّف على الحالة النفسية لرجال الأعمال.

وهكذا نجد إذاً أنّ الطّلب الفعّال مرتبط جدّا بالاستهلاك والاستثمار، فالميل للاستهلاك يحدّد الطّلب على الاستهلاك، ويتحدّد الاستثمار بعوامل أهمّها سعر الفائدة والكفاية الحدّية لرأس المال، وهو ما حاجج به كينز الكلاسيك الذين يعتقدون أن العرض يخلق الطّلب، فبيّن كينز أنّ الكفاية الحدية التي تنطلق من تحديد التوقّعات هي التي تحدّد إلى جوانب عوامل أخرى حجوم الاستثمار.

الشكل 5: دور الدولة في التأثير على الطلب الكلي الفعال وتحريك العرض الكلي

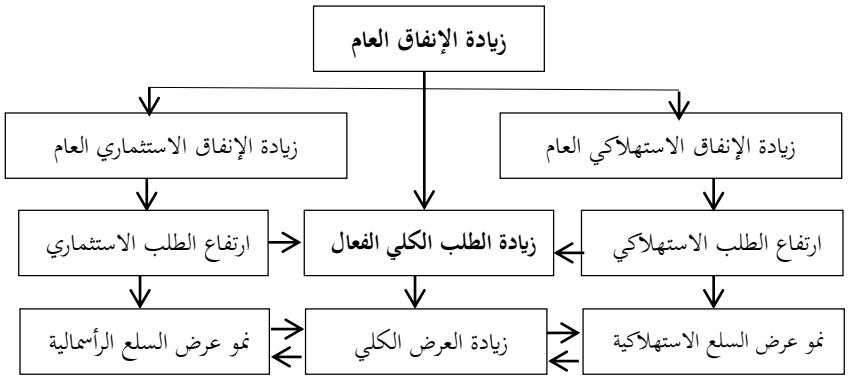

المصدر: صالح صالحي، **مرجع سابق الذكر**، ص 7.

كما نخلص إلى أنّ الانخفاض في معدّلات الاستثمار يؤدّي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وإلى انخفاض معدّلات الادّخار، وإذا كان الكلاسيك يرون هنا أنّ الاقتصاد سيعود نحو التوازن بعد هذه الحال؛ فإنّ كينز يرى أنّ هناك من المظاهر ما يعوق هذه العودة، ومن بينها:

[1] عبد اللاوي عقبة، **التحليل الاقتصادي الكلّي**، مرجع سابق الذّكر، ص 99.

- هناك تأثير سلبي مضاعف لانخفاض الاستثمار، إذ يتبعه انخفاض في التوظيف، بما يقلّل من أحجام الإنفاق، ويؤدّي ذلك إلى تراكم السّلع، فتعود الدائرة على تقليل الاستثمارات مرّة أخرى[1].
- حينما تفشل أسعار الفائدة في زيادة الطّلب على رؤوس الأموال حتّى لو كانت هذه الأسعار منخفضة تبدأ مشاكل السّيولة، فعندما يسود التشاؤم مثلا يُعرض النّاس عن الاقتراض حتّى لو وجدوا سعر الفائدة متدنّيا، كما أنّ البنوك قد لا تتشجّع من ناحية أخرى على الإقراض إذا كانت أسعار الفائدة منخفضة إلى حدّ يهدّد أرباحها.
- تلعب العوامل النفسية دورها في تقليل الاستثمارات، مما يسبّب في إحجام رجال الأعمال عن الاستثمار خوفا من الرّكود، كما أن المستهلك عادة ما يقلّل الإنفاق حين تتردّد إليه القلاقل، ويلجأ إلى الادّخار خوفا من المخاطرة، وهو بذلك يقلّل من الطّلب الكلّي.

وهذه المظاهر تمهّد للأزمات المالية والاقتصادية، وهي تشير إلى أنّ كينز حقيقة كان متعمّقا في نظره إلى جوانب عدّة في الحديث عن التوازن العام.

7.1 النّقود عند كينز: يعارض كينز رؤية الكلاسيك إلى النقود، ولا يقبل بفكرة أنّ النقود لا تعدو إلاّ أن تكون وسيطا للتبادل، وأنّ كلّ دخل نقدي يتحوّل إلى طلب على السلع والخدمات، فهو يرى بأنّ النّقود قد تطلب لذاتها، فلا تتحوّل حينها إلى طلب على السلع والخدمات، فهناك ثلاثة دوافع أساسية للطلب على النّقود؛ دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة[2]، أي أنّ هناك متغيّرا وسيطا يلعب دوره بين النّقود وبين الطّلب، وبالتالي لا يمكن حساب الطلب بناء على النّقود.

كثيرا ما يحدث أن يميل عموم النّاس أو حتّى رجال الأعمال إلى الحذر في بعض الظّروف؛ فيحجمون على اقتحام الاستثمار، ويقبلون على الادّخار، أي أنّهم يفضّلون السيولة على ما سواها، وهو ما يعني أنّ النقود المكتنزة لن تتحوّل إلى طلب[3]، وينجم عن ذلك مشاكل عدّة، وفي حالات أخرى يحدث العكس؛ فيزداد عرض النّقود، إمّا بقرار السلطات النقدية، وإمّا بأن تخرج إلى السوق الأموال المكتنزة في فترة سابقة. وكلّ هذه التعرّجات ستجعل من التطابق بين العرض الإجمالي والطلب الإجمالي أمرا نظريا فحسب، وذلك لأنّ النّقود لها دور مؤثّر بينهما.

ومع هذا التحليل النقدي، فإنّ كينز يفضّل الحلول بالإنفاق العام؛ لا بتغيير أسعار الفائدة، فطالما أنّ المشكل في التوازن العام يبدأ من حيث الطلب الفعّال؛ فإنّ للإنفاق العام الأثر الكبير في توظيف العمالة، وبالتالي في تحريك هذا الطّلب[4]، وعلى العكس –كما يرى كينز– فإنّ تخفيض سعر الفائدة قد يشجّع على الاستثمار، ولكن ما

---

[1] حامد محمود، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق الذّكر، ص 75.

[2] فاروق الخطيب وعبد العزيز دياب، **مرجع سابق الذّكر**، ص 110.

[3] **المرجع السابق ذاته**، ص 114.

[4] **المرجع السابق ذاته**، ص 70.

يلبث أن يعدل المستثمرون ويدّخرون، مثلما حدث في أزمة الكساد الكبير؛ إذ كانت أسعار الفائدة منخفضة، ولكن التشاؤم جعل الناس يدبرون عن الإقبال، بل ويلجأون إلى الادّخار، لذلك يعتقد كينز أنّ سعر الفائدة ظاهرة نقدية بحتة، وهو يطلق على ذلك فخّ السّيولة.

2. الآليات الكينزية لمعالجة الرّكود والأزمات الدورية:

عادة ما ينظر إلى أطروحات كينز على أنّها تفسّر حالات الانكماش الاقتصادي الناتجة عن قصور الطّلب الخاصّ، بمعنى أنّها تسدّ ثغرة يكون فيها الطّلب قاصرا وغير كاف لتحقيق العمالة المشروطة في نقطة التوازن العام، كما يكون حينها التشاؤم معرقلا للاستثمار، ويكون الطّلب على السيولة النقدية أعلى.

هنا تحديدا يرى كينز أنّ دور الدّولة أساسي جدا، والتي دعاها للتدخّل بما تملكه من أدوات السياسة المالية حتّى تحرّك الطّلب عبر خطوات منها[1]:

1.2 تفعيل الطّلب؛ من أجل توظيف الأموال في الإنتاج، فأيّ سبب لإقلاق حالة السوق، سيؤدّي إلى انخفاض الإنفاق ثم خفض الاستهلاك، ثم انخفاض الطلب، ثمّ خفض الإنتاج وتسريح العمال والبطالة، بما يقلّل الطلب مرّة أخرى فيتأثّر الإنتاج، والحلقة تبقى مفرغة إلى أن تصل إلى العجز الكامل للاقتصاد، مالم تتدخّل يد خارجية.

2.2 رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري، وهو ما يكفل بإنعاش الطّلب، ذلك أنّ هذا الإنفاق يعني إحداث أجور ومداخيل جديدة، فتتحرّك دالة الإنتاج بدل الأموال المدّخرة.

3.2 رعاية سوق العملة والنّقود، وتسهيل توظيف المال في الإنتاج بتخفيض سعر فائدة الأموال المقترضة، وهنا يعارض كينز الكلاسيك الذين يرون أن لابد على الحكومات أن تقلّل سعر الفائدة زمن الركود وتركّز على عرض النّقد، ويرى كينز أنّه عندما يكون هناك ركود شديد لا يكون هناك طلب أصلا، لذلك ركّز كينز على أهمية الدور الحكومي على تحسين الطّلب الكلّي؛ حتّى لو أدى الأمر إلى تسجيل العجز في الموازنة العامة للدّولة.

المطلب الثالث: آليات التكيف والاستمرار في تفسير النظريات النقدية

تنطلق مجموعة من النظريات الحديثة والمعاصرة في تفسير الدورات الاقتصادية وفي آليات علاج ركودها من عوامل نقدية بحتة، وبالإجمال ترى هذه النظريات بأن التوسع والانكماش في المعروض النقدي والائتماني يتبعه تغيرات على المستوى العام، وعليه فإن آليات التكيف والاستمرار وفقا لهذه النظريات تتعلّق بالجانب النقدي والائتماني، وعلاوة على أفكار النظرية الكلاسيكية التي آمنت بحيادية النقود، وربطت بين التوسع والانكماش فيها وبين

[1] عقبة عبد اللاوي وآخرون، **تنسيق السياسات المالية والنقدية في زمن الأزمات المالية والاقتصادية، دراسة تحليلية لبعض الأزمات للفترة 1929-2008**، مرجع سابق الذكر، ص 175.

الاختلال في التوازن العام، فقد ظهرت محاولات عدّة من أبرزها تفسيرات فريدريك هايك وشومبيتر ومدرسة شيكاغو ونظرية هاوتري وغيرها، ونظرا لتداخل أفكار هذه المدارس فإننا سنعرض نظريتين مهمّتين منهما، وفي ثناياهما نشير إلى بعض الاختلافات مع النظريات الأخرى، وهاتان النظريتان هما نظرية هايك ونظرية فريدمان ضمن أعمال مدرسة شيكاغو.

الفرع الأوّل: تفسير هايك لآليات التكيف والاستمرار اعتبارا للسياسات النقدية

حين تحدّثت دراستنا في الفصل الأول عن تفسير الاقتصادي النمساوي فريدريك هايك لأسباب الأزمة الاقتصادية تبيّن أنّ الإفراط في الترسمل كتوجّه يفرضه التوسع الائتماني أو الإقراضي يقود إلى الاختلال بين الادخار والاستثمار.

وعليه فإنّ افتراضات هايك لتحقيق التوازن تنطلق من آلية النقود باعتبارها المحرّك الأساس، وتتمثّل أهمّ تلك الافتراضات فيما يلي[1]:

1. أنّ مراقبة الجانب النقدي خاصة الأسعار في سوق رأسمالية حرّة كاف لمعرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمنافسة والظروف السوقية.
2. النظام الاقتصادي متوازن في مرحلة التوظف الكامل وثبات عرض النقود وسرعة تداولها.
3. إجمالي الائتمان المخصص للاستثمار ينبغي أن يأتي من ادّخارات المجتمع، وهو ما يتحقّق حين تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة 100% من الاحتياطات إلى الودائع.
4. الموارد المخصصة للاستهلاك الجاري تستخدم في المراحل العليا للإنتاج، أمّا المخصصة للاستثمار تستخدم في المراحل الدنيا للإنتاج.
5. التوسع في الإنتاج هنا ليست له آثار سلبية ما دامت قد تمّت برغبة المدّخرين، وما دامت البنوك ملتزمة بائتمان مواز لاحتياطاتها.

ويحدث **الاختلال في التوازن** حين تتعطل سرعة النّقود أو حين يزداد التوسع الائتماني، ويحدث الأمران بـ:

- توهّم المستثمرين بأنّ سهولة الحصول على القروض يمكن أن يحقّق أرباحا عن طريق إطالة فترة الإنتاج أو تغيير هيكله، وهو ما يعني أن حركية النقود ستكون أبطأ.
- التوسع الإقراضي، والذي يجعل معدلات الفائدة تنخفض بما يحفز المستثمرين على توسيع السلع الاستثمارية من أجل زيادة إنتاج السلع في الأجل الطويل، فتصبح بنية الإنتاج أكثر رأسمالية، ممولة

[1] رجاء الربيعي، **التحليل الفكري للدورات الاقتصادية**، مرجع سابق الذكر، ص ص 15-16.

بادخار متزايد، بما يفضي إلى اختلال التوازن وعدم الاستقرار بين الادخار والاستثمار[1]. ويجرّ هذا التوسع الائتماني إلى انكماش حادّ وفترة من مبيعات الأصول المتعثرة وتصفيتها، مع ما يصاحبه من اختلال العرض والطلب في المواد الاستهلاكية، وتحدث أزمة الائتمان التي يطلق عليها الركود.

وينتج عن هذا التوسع الائتماني –إن كان الاستثمار ممّولا عن طريق المصارف لا عن طريق ادّخار الأفراد– ينتج عنه انخفاض سعر الفائدة عن الكفاية الحدية لرأس المال، واستخدام المستثمرين للائتمانات في طلب السلع الاستثمارية التي ترتفع أسعارها، مما يحرّك منتجي السلع الاستثمارية إلى زيادة إنتاجها وطلب المزيد من الائتمان[2]، لكن عند وصول الاقتصاد إلى حالة التوظف الكامل فإنّ المنتجين يزيدون في إنتاج السلع الاستثمارية بسحب جزء من عناصر إنتاج السلع الاستهلاكية، فيترتّب على ذلك ارتفاع أسعار المنتجات الاستهلاكية، والإفراط في إنتاج السلع الوسيطية.

هذا ما يجعل الاقتصاد في ركود، ويدفع المنتجين إلى إنتاج المواد الاستهلاكية التي أصبح سعرها مغريا على الاستثمار فيها[3]، ولأنّ هايك يؤمن بقدرة السوق على التصحيح الذاتي فإنّه يقرّ بأنّ انتقال الموارد من المراحل العليا إلى المراحل الدنيا سيعيد تحقيق التوازن غير أنّ ذلك قد يأخذ وقتا طويلا، نظرا لما تلزمه عملية انتقال الموارد من وقت، ونظرا لفائض السلع الاستثمارية التي تمّ إنتاجها، بما تجرّه من خسائر وإفلاسات، هنا تبدو الحاجة ملحّة إلى آليات التّصحيح والتكيف مع الأزمة لضمان الاستمرار، ويوصي هايك بـ:

1. ما دامت النّقود هي السبب الرئيسي في تغيّر حجم الإنفاق الكلي، وأنّ التحوّل عبر مراحل الدورة الاقتصادية هو التغير في حجم النّقود الذي يؤثّر بدوره في حجم الإنفاق النقدي، فلا بدّ في فترة الكساد من طريقة ائتمانية متوازنة، ويرى هايك أنّ الحلّ الأول هو رفع سعر الفائدة من أجل علاج تشويهين في أسواق رأس المال يتسبّب فيهما العرض النقدي في المرحلة السابقة، أوّلهما أنّ المدّخرين الذين كانوا يستلمون فائدة أقل من المعدل الطبيعي –وهو ما يجعلهم ينفرون من الادخار فتنخفض كمية رؤوس الأموال القابلة للاستثمار– وفي ظل سعر فائدة مغرٍ سيتشجعون، أما ثانيهما أنّ المقترضين للمشاريع الكبيرة يدفعون أقل من المعدل الطبيعي للفائدة، وهو ما يشجعهم على الاستثمار، لكن يحدث ذلك خللا بين العرض والطلب، وبرفع سعر الفائدة يتم تصحيح الخلل والعودة تدريجيا إلى نقطة التوازن.
2. اعتبارا بأنّ الركود أو الكساد هو العملية التي يتكيف بها الاقتصاد مع نتائج وأخطاء الطفرة النقدية، ويعيد تأسيس حالة فعالة تلبي رغبات المستهلك المستدامة، فإنّ من الخطأ أن تحاول الحكومة جهودها في

---

[1] محمد رملي ورابح وسعي، **مرجع سابق الذكر**، ص 68.

[2] زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق الذكر، ص 85.

[3] جمال بوزيدي وعبد الرزاق بن عمارة، **مرجع سابق الذكر**، ص 147.

دعم أسعار الأصول أو إنقاذ البنوك المتعسّرة أو تحفيز الاقتصاد من خلال الإنفاق بالعجز، فإنّ ذلك لن يؤدي إلاّ لمزيد من سوء الاستثمار وإطالة فترة والكساد اللازمين للعودة إلى نموّ مستقرّ، خاصة إذا كانت تدابير التحفيز هذه تزيد بشكل كبير من الدين الحكومي وعبء الديون طويل الأجل على الاقتصاد[1].

الفرع الثاني: تفسير فريدمان لآليات التكيف والاستمرار اعتبارا للسياسات النقدية

ينتمي ميلتون فريدمان إلى مدرسة شيكاغو التي أعابت على النظرية الكينزية إهمالها للعوامل النقدية واشتغالها بالاستثمار مفصولا عن التأثير النقدي، ويقدّم فريدمان أزمة الركود التضخمي في سبعينيات القرن العشرين نموذجا عن تأثير العوامل النقدية التي سبقت الأزمة.

وتقوم أفكار فريدمان على افتراض أساسي لتحقيق التوازن العام وهو التوازن بين العرض النقدي ومعدل الإنتاج الوطني الحقيقي، فقد لاحظ فريدمان من خلال دراساته أنّ العرض النقدي انكماشا وتوسّعا يؤثّر في التداول بين الكساد والتضخم والانتعاش أيضا، إذ مع توسّع عرض النقود يحصل انتعاش اقتصادي يستمرّ إلى أن يحدث التضخم في الاقتصاد، وحين ينكمش عرض النقود يتلوه الانكماش الاقتصادي الذي يستمر إلى أدنى نقطة من الكساد[2].

ومثل كلّ النقديين فقد اهتمّ فريدمان بالكتلة النقدية وركّز عليها في ضبط وتنظيم الاقتصاد واعتبر أن قوى العرض والطلب عليها هو ما يحدّد مستويات الأجور الحقيقية والفائدة الحقيقية، واعتبر أيضا أنّ للسياسة المالية آثارا سلبية على الاقتصاد، فعلى سبيل المثال يؤدي التمويل عن طريق الإصدار النقدي إلى نشوء التضخم.

وقد أدخل فريدمان أصولا مختلفة في دالة الطلب على النقود كبدائل للنقود، مثل الأسهم والسندات والسلع الحقيقية والثروة البشرية، وبسبب هذا التنوع والتعدد في الأصول التي تدخل في دالة الطلب على النقود فإن أسعار الفائدة التي تدخل في دالة الطلب على النقود تتعدد، في حين اقتصر كينز على نحو واحد من سعر الفائدة وهو سعر الفائدة على السندات[3].

وقد رأى فريدمان أنّ دخول البنك المركزي وقيامه بزيادة عرض النقد سوف يؤدّي إلى آثار مضاعفة، إذ إنّ العائد ينخفض مع زيادة أسعار الأوراق المالية، وبهذا يتغير تركيب محفظة الأوراق النقدية لدى عامّة الجمهور، وفي هذه الحال يحوزون على مزيد من النقود وكمية قليلة من الأوراق المالية، غير أنّ الجمهور لا يميل إلى حيازة النقود الكثيرة، فيلجؤون إلى شراء أوراق مالية رائجة، بما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وانخفاض عائدها، وإلى الإقبال على

---

[1] David S. D'Amato, **The Real Solution to the Debt Problem**, Article published on the website: https://mises.org/library/real-solution-debt-problem Viewed on: 13/08/2021.

[2] جمال بوزيدي وعبد الرزاق بن عمارة، **مرجع سابق الذكر**، ص 144.

[3] أحمد أبو الفتوح، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية بول ساموبلسون، **علم الاقتصاد**، ترجمة: مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر مصر العربية، 1998، ص ص 250-252.

الأسهم والأصول العينية، بما في ذلك من تأثيرات إضافية كارتفاع أسعار السلع والخدمات، ويسود حينها توسع اقتصادي، لكن المغالاة في هذا التوسع ستقود إلى انخفاض الطلب على النقود مقارنة بارتفاع الأسعار، ذلك أنّ الأفراد يقيسون طلبهم بالأسعار الثابتة وللفترة الماضية، كما أنّ هذا الوضع سوف يؤدّي إلى بيع بعض السندات فتنخفض أسعارها وأسعار الفائدة، وتقلّ الرغبة في شراء السلع الرأسمالية ويلي ذلك ركود وانكماش في النشاط الاقتصادي حتى يصل المنحى إلى نقطة الكساد، فتبدأ الدورة الجديدة[1].

ولأنّ فريدمان من النقوديين فإنّه ينطلق كغيره من أنّ كمية النقود هي نظرية للطلب على النقود لا نظرية إنتاج أو دخل نقدي، وأنّ النقود من الأصول وهي سلعة رأسمالية، وأن الطلب عليها يعتمد على الثروة والتدفقات المستقبلية للدخل، كما أنّ التضخّم ظاهرة نقدية في كل زمان ومكان، وهو يحدث بسبب نقص كمية النقود على الإنتاج، وأنّ النمو النقدي يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة في البداية، لكنه يؤدي إلى رفع الإنفاق وتحفيز التضخم في الأخير[2]، بما يزيد من الطلب على القروض ويرفع سعر الفائدة من جديدة، فالعلاقة إذن غير مستقيمة بين معدّل النمو النقدي وأسعار الفائدة.

وعليه فإنّ آليات التكيّف في الأزمات وإعادة التوازن وفقا لفريدمان تنطلق من العوامل النقدية مثل حجم النقود والائتمان وأسعار الفائدة، ويستخدم فريدمان هذه الأدوات وفقا لما يلي[3]:

1. الاقتصاد في الأساس مستقر وثابت، والتدخل المالي من خلال السياسة المالية التي تطبقها الحكومة عن طريق الحصول على أكبر عجز في الميزانية له آثار دائمة على السيولة النقدية، وبالتالي فإنّ الحفاظ على حرية السوق أولى لتحقيق التوازن، وقد خالف بهذه الفكرة النظرية الكينزية التي كانت تدعم الإنفاق بالعجز الموازني.
2. سعي الحكومة إلى تحقيق مستوى التشغيل الكامل لن يضيف للاقتصاد تأثيرا إيجابيا، بل يؤدّي إلى رفع الأسعار وزيادة التضخم، فلا بد من سياسة انكماشية تسعى إلى تقليص الإنفاق العام بكل أشكاله لتقليص الكتلة النقدية.
3. خوصصة القطاع العام تدنية للإنفاق العام ولأن استثمارات الخواص أكثر عقلانية وأهم اقتصاديا.
4. رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.

---

[1] مايكل أبدجمان، **الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة**، ترجمة وتحقيق: محمد إبراهيم منصور وعبد الفتاح عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 335.

[2] رجاء الربيعي، **التحليل الفكري للدورات الاقتصادية**، مرجع سابق الذكر، ص 23.

[3] رشيد زرقط ومحمد الأمين بن قسيمة، **مرجع سابق الذكر**، ص 97.

5. تخفيض الضرائب على دخول الأعمال ورأس المال لتشجيع القطاع الخاص لتحسين جودة المنتوج وتحسين تصريفه للمستهلكين، مما يساهم في حلّ الركود، ورفع حجم المنتوج بغية تناسبه مع الكتلة النقدية ومنه حلّ للتضخّم.
6. إذا كان الإصدار النقدي من وظائف السياسة المالية من حيث الحجم وتوقيته وكفية التصرف فيه، فإنّ تحقيق هذه الإصدار من الناحية الفنية يعود إلى السياسة النقدية.
7. تحرير أسواق رؤوس الأموال وإزالة كل العوائق التي تحدّ من حركة رؤوس الأموال [1].

وفي الخلاصة فإن ميلتون فريدمان كان قد أعاد إحياء جزء النظرية الكلاسيكية بخصوص تحرير السوق وتقليص دور الحكومة فيها، واعتبر أنّ السياسة النقدية هي الأكفأ في علاج الأزمة والكساد، داعيا إلى الزيادة المتأنية في المعروض النقدي حين يكون الاقتصاد في حالة نموّ، وعارض بشدة أفكار النظرية الكينزية القائمة على دعم الإنفاق الممول بالعجز، محذّرا من عواقب ذلك ومشددا بأن السياسة المالية التوسعية لا تؤدّي إلا لمزيد من الأزمة وتعسر الحال على المدى البعيد وإن بدت فعالة في المدى القريب.

المطلب الرابع: آليات التكيف والاستمرار في تفسير إيمانويل فالرشتاين

عند الحديث عن الأزمة في أفكار فالرشتاين وعن آليات التكيف والاستمرار لا بدّ من تذكّر أنّ النظام الرأسمالي العالمي في بعده الزماني يعيش اتجاهين أساسيين:

1. **الإيقاعات الدورية** التي تمر بفترة من التوسع حتى تصل نقطة الرواج ثم يليها الانكماش حتى نقطة الكساد، وهو ما يصطلح عليه في العلوم الاقتصادية بدورة الأعمال أو الدورة الاقتصادية؛
2. **التوجّه العام للنظام الرأسمالي العالمي**، إذ بعد اكتمال الدورة وعودة الرواج لا يجد النظام الرأسمالي ذاته في نقطة سابقة، بل هناك انحسار مستمرّ للتكيف مع الكساد الدوري.

ويحافظ فالرشتاين على مصطلح الأزمة ليخصّ به فقط الأزمة النهائية التي تستقبل النظام الرأسمالي العالمي؛ على أنّنا في مطلبنا هذا سنبحث عن آليات التكيف والاستمرار التي حدّدها فالرشتاين في الأزمات الدورية، وإن استخدمنا مصطلح الأزمة فإننا نقصد به الكساد الذي يصيب الاقتصاد في كلّ دورة لا ما يحمله المفهوم عند فالرشتاين.

وباعتبار فالرشتاين من اليساريين النيوماركسيين فإنّ أفكاره لا تخرج عن تصوّرات العلاقات الاستغلالية ولا عن أدوات التحليل الماركسي والنيوماركسي بطبيعة الحال، وإنّما هناك اعتماد أكبر على أفكار شومبيتر وكوندراتيف في تقدير الآليات التي يحقّق بها الاقتصاد الرأسمالي تكيّفه مع الأزمة الدورية.

---

[1] عبد الوهاب الموسوي، **الليبرالية والأزمات – دراسة للواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016، ص 153.

أما الحديث عن الاستمرار عند فالرشتاين فهو على المنهج الماركسي، إذ إنّ النظام الرأسمالي يحمل بذور فنائه في ذاته، فكما أنّ ماركس يرى أن مشكلة عدم بقاء الرأسمالية تتمثّل في الاستغلال، فإنّ فالرشتاين يرى أنّ منطق الرّبح والتراكم غير المتناهي لرأس المال هو المحرّك الأساس للنمو لكنّه أيضا المشكل الأساس في إنهاء تاريخ النظام الرأسمالي العالمي، وعليه فإنّ الاستمرار هو ظرفي، وإن امتصاص آثار الأزمة الدورية لا يكفل الهروب من المآل الأزماتي الأخير حين يكتمل التوسع والدمج.

ومن خلال تفسير فالرشتاين للإيقاعات الدورية ودور الممارسات الاحتكارية فيها وعلاقتها بالهامش الربحي الذي يغذّي استمرار التراكم الرأسمالي، فإنّنا نلمح آليات أساسية يلاحظها فالرشتاين في الأزمات الدّورية، والتي يستطيع بها النظام الرأسمالي إعادة توازنه وعلاج الكساد الدوري، وهي:

1. إيجاد مجال احتكاري جديد:

يقر تحليل فالرشتاين بأنّ هناك علاقة موجبة بين الاحتكارات التي تضطلع بها المراكز الرأسمالية وبين الهامش الربحي الذي يسمح بتراكم رأس المال، وكلما انحلّت الاحتكارات في الصّناعات المتقدّمة شهد الاقتصاد العالمي ركودا وكسادا، وعليه؛ فإنّ الانتعاش والعودة إلى فترة من التوسّع تستلزم خلق مجال احتكاري جديد يهيّئ الفرصة للاستمرار في تراكم رأس المال.

وبالنظر إلى تاريخ النظام العالمي الحديث فإنّ كل الاحتكارات يؤول أمرها بعد مدّة إلى الذوبان، بمعنى أنّ المجالات الصناعية التي تحقّق أرباحا عالية تظلّ محمية بأدوات وآليات مختلفة إلى أن ينتهي بها المطاف إلى اشتداد المنافسة فيها بما يجعل من الأرباح تقلّ، فإذا كانت بريطانيا العظمى قد احتكرت في بداية الثورة الصناعية مجال النسيج والآلات والسفن التجارية، فقد انحلّ هذا الاحتكار بانضمام دول غرب أوروبا إلى فلك التصنيع فيه، وتمّ ابتداع المجال الصناعي في السكك الحديدية وإنتاج الصلب، ثمّ قطاعات النّفط والسيارات والكهرباء والكيمياء، ثمّ معالجة المعلومات والبرمجة وغيرها، ثمّ مجالات إلكترونية واتصالية معقّدة في الثورة الصّناعية الرابعة؛ والشّاهد أنّ عدد المنافسين بعد مدّة من الاحتكار لا بدّ وأن يزيد، وهو ما يؤدّي إلى انخفاض الأرباح العائدة وتراكم الإنتاج.

وبالتالي فإنّ إعادة التوازن أو لنقل بداية الانتعاش يعني ابتداع مجال إنتاجي تسيطر عليه الدول الصناعية، وهو ما يفسّر الديناميكية الإنتاجية الرأسمالية وعلاقتها الوثيقة بالمجالات الاختراعية والعلمية والتكنولوجية التي تحرّكها الرغبة العالية في كسب المزيد من الأرباح في سوق تشهد منافسة ومزيدا من المنتجين.

2. جرّ فائض القيمة من المحيط:

حين يتراجع المنحنى الدوري للاقتصاد العالمي في صورة ركود بما يؤدّي إلى ارتفاع نسب البطالة في أنحاء العالم، ويدفع المنتجين إلى خفض تكاليف الإنتاج سعيا للاحتفاظ بسهمهم في السوق العالمية، وإحدى آليات ذلك هي

نقل عمليات الإنتاج إلى مناطق ذات أجور أدنى للأيدي العاملة [1]، وغالبا هي دول شبه المحيط، على أنّ هذا التحول يضغط أيضا على مستويات الأجور في العمليات التي لا تزال في مناطق المركز، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور هناك أيضا[2]، وبالتالي يستفيد المنتجون من التحسن النسبي في هامش الربح.

وتعتبر هذه الآلية من الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الشركات متعدّدة الجنسيات، والتي تسعى دائما للظفر بميزة التوزع الجغرافي واستغلال الفوارق الربحية التي يتيحها وجودها المترامي بين الأقاليم المختلفة وتحت حكومات ومعطيات قانونية واقتصادية ونقدية ومالية متغيرة؛ ويرى فالرشتاين أن رؤوس الأموال عادة ما تتردّد إلى العالم النامي في مثل أوقات الأزمات؛ تنفيسا عن الضيق الربحي الذي دفعت إليه المنافسة والإفراط الإنتاجي في دول المركز، ولعلّ ما يدلّ على احتمال صحة استخدام هذه الآلية التنافس الشديد على مناطق النّفط الإفريقية خاصّة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الدول الاستعمارية التقليدية للقارة، وقد ازدادت وتيرة هذا التنافس أكثر بعد الأزمة المالية العالمية 2008 [3].

ولكن لا بدّ من التنبّه بأنّ عمليات التحويل قد يترتّب عليها تكاليف نقل تلك العمليات وتكاليف المعاملات أو التكاليف المترتبة عن ضعف البنية التحتية، لذلك فإنّ فكرة الشركات متعدّدة الجنسيات قد تختزل كثيرا من تلك التكاليف الجديدة، على أنّ الفارق الربحي الذي تجنيه الشركات والمنتجون باستخدام هذه الآلية على مدى دورات متكرّرة يشهد تضاؤلا، وهو ما يصبّ في مؤشرات الأزمة النهائية.

3. تصدير البطالة:

إذا كان لينين وهوبسون وأضرابهما قد أكّدا أن الأزمات قد جعلت من دول المركز تشتري ذمم الطبقة العاملة بتوسّعها الإمبريالي الكولونيالي، واستطاعت أن تخمد ثورة البروليتاريا المحتملة في الدول الصناعية ذاتها من خلال سحب فائض القيمة من مناطق النفوذ نحو المراكز، فإنّ فالرشتاين طوّر الفكرة إلى مفهوم تصدير البطالة، واعتبرها آلية من آليات التكيف مع الأزمات الدورية، لكنها تعمل بشكل معاكس لآلية نقل عمليات الإنتاج من المركز إلى المناطق الأقل أجرا، فتصدير البطالة يقتضي إيقاف أو تقليل العمليات الإنتاجية في مناطق المحيط وشبهه وتركيزها في المناطق المركزية حماية للاقتصاد المحلي من مزيد من الانهيارات[4]، وعادة ما يكون استخدام هذه الآلية مدفوعا بجهود الحكومة وإغراءاتها للشركات.

---

[1] مفيدة لمزري ووردة سالمي، **مرجع سابق الذّكر**، ص 155.

[2] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النظم الدولية**، مرجع سابق الذكر، ص 52.

[3] لبنى بهولي، **جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي الصيني**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 2، 2016، ص 189.

[4] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النظم الدولية**، مرجع سابق الذكر، ص 52.

4. الممارسات الحمائية:

لم يؤمن فالرشتاين بأن فكرة السوق الحرة الخالية من كل العوائق أمر ممكن الوقوع في ظل النظام الرأسمالي الحديث، بل عارض بشدة أن تكون الفكرة قد تحقّقت إلاّ لظرف وجيز، بل كان يرى أن أعظم خدمة تقدّمها الدولة للرأسماليين هي حمايتهم من السوق الحرة لأنّها العدوّ القاتل لرأس المال[1]، والشاهد في ذلك أنّ في فترة من المنافسة وبداية الركود وفي فترة الأزمة الدورية أيضا يضغط المنتجون على حكوماتهم لممارسة التقييدات التجارية ويطالبون بالحمائية، إذ إنّ عمليات التحرير التي كانت مطلوبة بحذر في زمن اشتداد الاحتكار تصبح مهلكة للربح، ومع أنّ الدولة تملك آليات حمائية مختلفة أهمها الآليات القانونية، فقد تسمح بالاحتكارات، أو تلجأ إلى نظام الحصحصة أو الكوتا، أو حظر جزئي أو كلّي للاستيراد والتصدير في مجال أو عدة مجالات، وتسجيل البراءات والمخترعات[2]، فإنّها تحمي الاحتكارات خاصّة في فترات الأزمات.

يقود هذا التوجه إلى فكرة الحمائية التجارية وقت الأزمات، إذ تسارع الدول –حسب فالرشتاين– إلى رفع الحمائية إن بالطرق التقليدية وإن بالحديثة من أجل حماية المنتجين المحليين، ولو أخذنا التجارة الخارجية مقياسا لذلك فإنّ فالرشتاين يقرّ أنّها تشهد انقباضا في فترة الكساد الدوري.

5. آليات حكومية لتصحيح الاختلال وضبط التوازن:

على منهج قد يوافق الطرح الكينزي يرى فالرشتاين أنّ الدولة إطار أساسي لاستمرار النظام الرأسمالي العالمي، فإنّ تصحيح الاختلال وضبط التوازن الاقتصادي من خلال الدعم وتحريك الطلب من أجل إعادة التوازن بينه وبين العرض أمر وارد بقوة، فقد تختلف السياسات الإصلاحية بين النقدية والمالية إلا أنّ مسؤولية حماية الاقتصاد من الانهيار تبقى دائما من مسؤوليات الدولة التي نشأت مع النظام الرأسمالي[3].

ولا يحدّد فالرشتاين آلية إجرائية بعينها، لكنه لا يتوقّع أن تنزوي الدّولة وتأخذ دور المتفرّج المنتظر لما ستؤول إليه أوضاع الاقتصاد أو ما سيفرضه التصحيح الذاتي، وتبدو أفكار فالرشتاين بهذا الخصوص أقرب إلى كينز منها إلى النقديين أو لنقل فريدمان على سبيل المثال، ذلك أنّ التراكم غير المحدود لرأس المال يوجب الإسراع باقتحام الفرص التي تحمي من المزيد من الانهيارات وتخطّ المسلك نحو طريق هذا التراكم مرّة أخرى؛ وعلى العكس من ذلك فإنّ ابتعاد الدولة أو نضوب حلولها بالنسبة لفالرشتاين سيدخل العالم في أزمة من الفوضى يؤول بعدها إلى الزوال[4]، ويقدّم فالرشتاين أدلة كثيرة على ذلك قد تؤدّي كلها فكرة محورية هي أنّ الدّولة أصبحت في العقود الأخيرة تفقد

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **نهاية العالم كما نعرفه – نحو علم اجتماعي للقرن الواحد والعشرين**، مرجع سابق الذكر، ص 126.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 127.

[3] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النظم الدولية**، مرجع سابق الذكر، ص 51.

[4] وليد عبد الحي، **انعكاسات العولمة على الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص 35.

مزيدا من الشرعية كلما تعقّدت الأزمات الاقتصادية والحلول أمامها، وانحسرت الآليات التي تسيطر بها على الأزمات الاقتصادية.

6. آلية تمدين الريف واستقطاب عمالته:

إذا كانت أجور الأيدي العاملة هي النسبة الأكبر بين التكاليف التي تزداد فيضيق الهامش الربحي، فإنّ الاقتصاد الرأسمالي عادة ما يلجأ خاصة في أوقات الركود والأزمات إلى الاعتماد على عمالة الريف التي تكون الفئة الأضعف على الدوام، وحين يفدون إلى المراكز فإنهم سيقبلون بأجر أقلّ مما بلغته نسب الأجور لدى العمال الذين أمضوا خبرة في مجال التفاوض في الحضر، واكتسبوا قوة قد تكون قانونية أو اجتماعية، وعليه فإنّ العمالة الوافدة من الريف ستحصل على أجر حتّى وإن كان متدنيا للغاية بالمقاييس العالمية والمحلية فإنه يمثّل لهم نفعا اقتصاديا يفوق على العموم ما كانوا سيجنونه لو بقوا في الأرياف، وقد تمضي عشرون أو ثلاثون سنة قبل أن يدرك هؤلاء قوتهم العملية ويشرعوا في استخدام آليات المطالبة برفع الأجور[1].

وقد تجني مراكز رأس المال أرباحا كبيرة باستخدام هذه الآلية وتعالج بها جزئيا أزمة تضاؤل الأرباح، غير أنّ امتداد التمدين إلى مناطق الريف في عالم اليوم وانحسار الريف يعني خسارة مستمرة لاستخدام هذه الآلية.

7. تغيّر مركز القوى المهيمنة على الاقتصاد العالمي والتحول في مراكز رأس المال

إذا كان النّظام العالمي ضمن آليات استقراره المكانية يحتاج إلى بعض دول المركز التي تضطلع بمهمات حيوية من أجل الحفاظ على بنية النظام العالمي، فإنّ قَدَر استقرار الهيمنة تحكمه عوامل وشروط موضوعية[2]، ومع أنّ الزعامة المهيمنة قد تحقّقت لثلاث دول في تاريخ النظام العالمي؛ هولندا في القرن السابع عشر ثم بريطانيا في القرن التاسع عشر ثمّ الولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين فإنّ الأدوار القيادية بحاجة إلى قوّة وسلطان بالغ من أجل الحفاظ على قواعد اللعبة ضمن النّظام وامتلاك تفوّق عسكري واقتصادي وضمان ممارسات أو مؤسسات معينة تهيمن على جميع التبادلات الدولية، وهو ما يسمح في النهاية بإيجاد بيئة مضمونة العواقب نسبيا في المستقبل يتمكّن التراكم الرأسمالي في وسطها من أن يمضي قدما بنجاح وعلى مدى النظام كلّه[3]، ومن ثمّ فإنّ فقدان السيطرة يعني اختلال الشروط التي تُبقِي على زعامة إحدى الدول.

ومما يوجب التنبه أنّ هذه الشروط تتّصل بقوة سياسية وعسكرية علاوة على التفوق الاقتصادي، ومادامت القوة متحققة لإحدى دول المركز فإنها ستحظى بالهيمنة، ولا يعني بالضرورة أن تنتهي كلّ دورة من دورات كوندراتيف بتثبيت قوة عالمية جديدة؛ ومع أنّ فالرشتاين في كتابه انحسار القوة الأمريكية بعنوان فرعي الولايات المتحدة في عالم من الفوضى، والذي ألّفه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وأقرّ فيه بالشّواهد التي تدلّ على اقتراب انهيار

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **نهاية العالم كما نعرفه – نحو علم اجتماعي للقرن الواحد والعشرين**، مرجع سابق الذكر، ص ص 155-156.

[2] Immanuel Wallenstein, **After Liberalism**, Op. Cit, p 102.

[3] ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، **مرجع سابق الذّكر**، ص 292.

الزعامة الأمريكية فإنّه لم ينف هيمنتها إلى حدّ تأليفه للكتاب[1]، بل إن المقالات والمحاضرات الملقاة في العقد الثاني أيضا أقرت للهيمنة الأمريكية، وإن شهدت ضعفا هيكليا قد يفتح باب مستقبل متعدّد في مراكز الهيمنة.

ثمّ إنّ استقرار البنية بذات الوحدات في النظام العالمي أمر غير مؤكّد عند فالرشتاين، فمادامت القاعدة هي الموضوع لا الوحدة، فإنّ النظام الرأسمالي العالمي يضحّي بوحداته لصالح موضوعه، فتوفّر شروط العمليات الإنتاجية المركزية في إقليم حديث لا يمنع أن يتحوّل إلى إحدى مراكز رأس المال ما دام قادرا على فتح باب التراكم اللانهائي لرأس المال والحفاظ على الصّناعات المتقدمة وعلى الاحتكارات، وغالبا ما يظفر بهذا الصعود الدول شبه المحيطية، مع أنّ القلّة القليلة ممّن يتمكّن بتحقيق هذا الطموح[2]، على أنّ العكس وارد أيضا إذا فقدت إحدى مراكز رأس المال قدرة المحافظة على العمليات المركزية، فإنّ رؤوس الأموال ستغادرها إلى وحدات أكثر فعالية.

ولكن هل يعني هذا أنّ الدول المحيطية في المستقبل إذا سارت على طريق النمو ستحقّق التقدم الموعود وتلتحق بمصافّ الدول المتقدمة؟ هذا عند فالرشتاين أمر مستحيل الوقوع في ظل النظام العالمي، نعم إنّ الأزمات الدورية قد تعطي الفرصة لبعض الدول من أجل تكوين قاعدة مركزية، لكن أن يزول النظام بين دولي وأن تزول المزايا المختلفة بين وحدات النّظام العالمي فهذا يعني زواله بالتمام.

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **انحسار القوة الأمريكية – الولايات المتحدة الأمريكية في عالم من الفوضى**، مرجع سابق الذكر، ص 29.

[2] ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، **مرجع سابق الذّكر**، ص 294.

المبحث الثاني: آليات التكيّف والاستمرار في أزمة الكساد العالمي 1929

إلى حدود أزمة 1929 كانت النّظرية الكلاسيكية تمثّل وتد علم الاقتصاد الحديث منذ نشأتها على يد آدم سميث في النّصف الثّاني للقرن الثامن عشر، بل يمكن القول إنّ علم الاقتصاد الحديث وهو في مهده لم يعرف مثلما عرف من أفكار سميث وأتباعه، وحيث إنّ أفكار النظرية الكلاسيكية كانت ملهمة لاقتصادات أوروبا خاصّة؛ فإنّها لاقت رواجا سريعا، وتمتّعت بثقة عالية لا على المستوى التنظيري عند المفكرين والأكاديميين فحسب؛ وإنّما على المستوى التطبيقي أيضا في ميدان الاقتصادات القومية الأوروبية خاصّة.

وقد بدا جليا أنّ معظم الاقتصاديين الكلاسيك كانوا على تصوّر واضح، مفاده أنّ الحالة الطّبيعية للاقتصاد هي التّوازن وبصفة دائمة، وأنّ أيّ تقلّبات أو تغيّرات طارئة فمصدرها عدم التقيّد بآليات السوق التلقائية، وهذا ما يستدعي العودة إلى عدم تدخّل الدّولة، إذ إنّ الأفراد بسعيهم إلى مصالحهم يعملون على الأخذ بمبدأ اليد الخفية التي من شأنها أن تعيد التوازن الاقتصادي إذا ما تعرّض لاختلال طارئ، وبالتالي فالمجتمع ذاتي التنظيم ويتعرقل بالتدخّل[1].

وتوازيا مع الاكتساح الفكري السياسي الذي حقّقته اللّيبرالية كأيديولوجية في القرن التاسع عشر كان علم الاقتصاد يزداد انفصاما عن العلوم الاجتماعية؛ ويبني لذاته منهجه وموضوعه ونظرياته؛ ويخوض في بناء النماذج الفاعلة؛ ويقترح للمشاكل المصادفة إجراءات وحلولا، فكان الشعور بأنّ علم الاقتصاد تقوده النظرية الكلاسيكية كفيل بإحقاق أقصى الرفاهية للشعوب، وأنّه قادر على إبعادها عن الأزمات، وقادر أيضا على التغلّب عليها إن حدثت بما يخلّ بمبادئها.

ولم يمنع ذلك من ظهور المنتقدين للنظرية الكلاسيكية من داخلها؛ أو من خارجها ممّن ينسفون صحّة مبادئها على منهج الماركسيين مثلا، وإنّما استمرّت الصّورة المحفوظة عنها في اقتصادات المراكز باقية إلى أن تزعزعت بأزمة الرّكود الكبير عام 1929، حينها كانت الحاجة إلى مراجعة في الصّميم لبعض افتراضاتها، وهكذا سار التنظير وواكب أزمات لاحقة أخرى كأزمة السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات.

هذا يعني أنّ الكساد من ضمن ما كان مستبعدا في النّظرية الكلاسيكية، ولذلك افتقرت هذه النظرية إلى منظور شامل عن الكساد، وعليه فإنّنا سنتناول في مبحثنا هذا الكساد العالمي 1929 في أربعة مطالب؛ أولاها يستعرض العوامل التي هيّأت لهذا الكساد، وثانيها أحداث انهيار البورصة الأمريكية وتبعات هذا الانهيار، وثالثها الآليات التي تمّ استخدامها من أجل التكيف والخروج من هذه الأزمة، وفي الرابع نختبر مدى توافق أفكار فالرشتاين مع الآليات المستخدمة للتكيف مع أزمة الكساد ومظاهر انفراجها.

[1] عبد الوهاب الموسوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 147.

المطلب الأوّل: العوامل المهيّئة للكساد العالمي 1929

من المهمّ جدّا أن ندرس ظاهرة الكساد وهي متّصلة بالبيئة التي حدثت فيها، فلا بدّ من فهم الوضع الدّاخلي للولايات المتّحدة ولخارجها؛ باعتبارها البؤرة التي انطلقت منها الأزمة قبل أن تأخذ بعدها العالمي، كما أنّ الأزمات الاقتصادية تمثّل نقطة زمنية سيّئة لتراكمات سابقة، فلا يتسنّى الفهم الدّقيق إلاّ بالرّجوع إلى العوامل التي هيّأت سبل الأزمة.

بالمجمل كانت أحداث عقد العشرينيات ذات صلة وثيقة بنتائج الحرب العالمية الأولى، فإنّ الانتصار الذي تحقّق للحلفاء بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكية؛ والدّمار الذي لحق باقتصادات أوروبا مع أسباب أخرى؛ كانت خلف توزّع القوة الاقتصادية لصالح الولايات المتّحدة بفوارق كبيرة[1]، وبالرّغم من أنّ أوروبا لم تَطُل مُدَّةً حتّى تستعيد عافية اقتصاداتها، لكنّها استقامت على وضع قد انزاحت فيه هيمنتها كثيرا، وأصبحت سيطرتها الاقتصادية عالميا أضيق مساحة، ومع البروز الاقتصادي لليابان؛ كان التزاحم بين هذه المراكز يدفع لنمطية اقتصادية جديدة تقوم على مواجهة المنافسة بمضاعفات كبرى للإنتاج [2]، وبالدخول إلى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية، وهكذا كان الكلّ سبّاقا نحو تحقيق أعلى معدّلات الإنتاج، وفي هذه البيئة حدثت أزمة الكساد العالمي.

وعند العودة إلى تحديد العوامل والأسباب التي وراء هذه الأزمة نجد تقديرات مختلفة بين الدّارسين والمنظّرين الاقتصاديين، ونحن هنا سنعتمد على أكثرها تواترا بين هؤلاء.

وإذا أردنا تحديد واقع الاقتصاد العالمي في عشرينيات القرن العشرين، من أجل التعرف على البيئة التي نشأت فيها أزمة الكساد، وبالتالي على عوامل الكساد، فيمكن أن نقسمه بين النّقاط والعناوين الفرعية التالية:

1- العلاقة بين اقتصادات الدّول:

كانت الولايات المتّحدة تشكّل أهمّ اقتصاد يسيطر على العالم، وقد مثّل الاقتصادي إيريك راشواي Eric Rauchway اقتصاد العالم في عشرينيات القرن العشرين في صورة دوائر متّحدة المركز، ففي الدائرة الخارجية نجد الشعوب البعيدة عن المركز التي قلّما تتأثّر بفترات ازدهاره أو ركوده إلاّ عن طريق الدّول المستعمرة لها، أما الدائرة الثانية من الخارج فتضمّ الدّول الصّناعية التي تربطها الدّيون بالولايات المتّحدة، يعقب ذلك أغلب الأمريكيين مقسّمين إلى دوائر أصغر مكوّنة ممّن يناضلون من أجل عيش الكفاف، ثمّ الميسورون الذين يستدينون لتمويل مشترياتهم، يليهم الأقلية من الأمريكيين من حملة الأسهم، والذين قد لا تتجاوز نسبتهم 10%[3]، بمعنى أنّ هناك ارتباطا اقتصاديا واضحا بين الكيانات القومية، وهناك أهمية كبرى ومركزية للاقتصاد الأمريكي عالميا.

---

[1] محمد رملي ورابح وسعي، **مرجع سابق الذكر**، ص 65.

[2] الحواس كعبوش، **سياسة اليابان من الإمبريالية الإقليمية إلى السلام الاستباقي**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد: 08، العدد: 01، 2020، ص 333، 334.

[3] Eric Rauchway, **The Great Depression and the New Deal: A Very Short Introduction,** Oxford University Press, London, 2008, p 15.

2- دور الولايات المتّحدة في إنعاش أوروبا بعد الحرب:

ارتبط بالدّور السّياسي الذي لعبته الولايات المتّحدة الأمريكية في حسم نتائج الحرب دورُها الاقتصادي كأهمّ وأبرز دولة مقرضة خلال الحرب وبعدها، ومع أنّها منيت بفشلها في المشاركة بمجلس عصبة الأمم إثر قرار مجلس الشيوخ الأمريكي في 19 مارس 1920، لكنّها استمرّت في الانخراط في النّشاط الاقتصادي مع بقية العالم.

وكانت أوروبا غداة الحرب بحاجة ماسّة للقروض والسّلع مصنّعة وأولية لإعادة الإعمار والبناء؛ وإزالة آثار الدّمار وإحياء النشاطات الاقتصادية، فقد كانت كلفة الحرب باهظة؛ ففي بريطانيا ابتلعت الحرب 44 مليار دولار، وفي ألمانيا 22% من الثروة القومية، وفي إيطاليا 26% وفي فرنسا 30%.[1] وقد استفادت الولايات المتّحدة من هذا الطّلب الكبير؛ أمام خلوّ الساحة الدّولية من منافسين، وكانت السنوات الأولى بعد الحرب تشهد حركة عالية للأموال والبضائع والمشاريع المتحرّكة منها إلى أوروبا، ما جعل إنتاجها يرتفع بنسبة 20% من 1918 إلى 1919، واستفادت بعض الدّول من طلب الولايات المتحدّة لموادّها الأولية مثل كندا وأمريكا الجنوبية والصين واليابان[2].

ومع الحرب تبوّأت الولايات المتّحدة مركزا مختلفا تماما، فتحوّلت من إحدى أكبر المدينين في العالم إلى أكبر الدائنين، وحلّت نيويورك محلّ لندن في شبكة الائتمان العالمية، وما رفع الطّلب على قروضها أنّ الدّول المستدينة منها لجأت إليها زمن الحرب لتأمين الذّخائر والأطعمة والملابس والسلاح، وزمن ما بعد الحرب لإعادة الهياكل التي دمّرتها الحرب وتحريك المصانع والمزارع من جديد، وهكذا أخذ التمويل الأمريكي على عاتقه دورا متزايدا، وكان له أهمّيته الخاصّة في تمويل دفعات التّعويض الألماني لفرنسا ودول أخرى[3]. فكانت السيولة التي قدّمتها الولايات المتّحدة التي وصلت بين 1924 و1929 ما مقداره 6429 مليون دولار[4]؛ كانت عاملا رئيسا في تحفيز النّشاط الاقتصادي خلال العشرينيات.

3- الاقتصاد الأمريكي محلّيا:

على المستوى المحلّي كانت الولايات المتّحدة أيضا على وضع جيّد؛ فالإنتاج والتوظيف كانا مرتفعين ومتزايدين، وبالرّغم من أنّ الأجور لم تكن تشهد ارتفاعا، لكن الأسعار كانت مستقرّة، ممّا أوجد رخاء ووضعا مريحا للنّاس، فكان الكسب يتحقّق بطرق يسيرة لغالبيتهم، ولم يغب الفقر نهائيا وإنّما كان الميسورون حالا والأغنياء أكبر عددا بلا شكّ[5]. وتدليلا على عافية الاقتصاد الأمريكي ورخائه؛ فقد ارتفع عدد المنشآت الصّناعية بين 1925

---

[1] عبد القادر فهمي، **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**، دار الشروق، عمّان، الأردن، 2009، ص 94.

[2] صلاح الدين طالبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 81.

[3] Eric Rauchway, **Op.cit**, P 12.

[4] Philippe Gilles, **Histoire des crises et des cycles économiques**, Edition Armand Coline, paris, 2009, p 108.

[5] جون كينيث جالبريث، **الانهيار الكبير 1929**، ترجمة حمدي، أبو كيلة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2014، ص 24.

و1929 من 1830900 إلى 2060700، وارتفعت مخرجاتها من 6008 إلى 6800 مليار دولار، ولأنّ الطّلب كان عاليا من الدّاخل والخارج؛ فقد ارتفع إنتاج السيارات –على سبيل المثال– بمليون سيارة بين سنتي 1926 و1929؛ إذ قفز من 4301000 إلى 5358000 سيّارة، مما يدلّ أنّ قطاع الأعمال كان ذا أرباح عالية[1].

هذا؛ وقد أدّى التفاؤل لدى كثير من الأمريكيين إلى شراء المزيد من السلع الكمالية والعيش في مستويات معيشية أفضل من أيّ وقت مضى، وبلغ اقتناعهم بهذه الفكرة حدّا من الثّقة جعلهم يقبلون عروض الائتمان التي أتيحت لأوّل مرّة حينها كي يشتروا ما لم يكن بمقدورهم شراؤه من جيوبهم، وبحلول نهاية العشرينيات كان الأمريكيون يعيشون حياة أثخمتها الدّيون، وإذا كانت الأسرة الأمريكية تستدين كلّ عام عمّا سبقه بزيادة طفيفة لا تتجاوز 4 دولارات، فإن الزّيادة في العشرينيات تحدث بـ 14 دولارا، أي بثلاثة أضعاف تنفق في السلع الباهظة والكمالية ووسائل الترفيه[2].

وبالنّسبة للاقتصاديين المهتمّين بدورات الأعمال؛ فما من شكّ أنّ هذا الرّخاء لا بدّ وأن يتبعه اعتصار وركود شديد، وقد عيب لاحقا على الرّئيس الأمريكي كالفين كوليدج حين خطب في الكونغرس في ديسمبر 1928 بنبرة متنطّعة متفائلة "أن لم تمرّ الولايات المتّحدة بمثل هذه الحالة المرْضِية من الازدهار على الساحة الداخلية والخارجية"[3]، والشّاهد في هذا أنّ روعة الوضع زرع الأمن في شعور السّاسة والاقتصاديين بأنّ خطى السير المنتهجة سبيل لرفاهية أكبر، ولم يتنبّه الغالبية بما تحمله الأيام القادمة، فكان الجميع يتصرّف بمحض عفوية، ويرى في هذا الازدهار فرصا غير متناهية للمزيد من الكسب ومراكمة رأس المال.

4– الأزمة العابرة سنتي 1920–1921:

قد يكون وصف الأزمة التي مرّت بها الولايات المتّحدة بالعابرة مناسبا؛ نظرا إلى أنّها لم تدم طويلا؛ وإنّما يشار إليها لتبيين قدرة الاقتصاد الأمريكي على تجاوزها آنذاك، ويتعلّق أمرها بالتباين بين أسعار المواد المصنّعة والموادّ الأولية، الذي حدث بسبب فائض السلع الحربية التي لم تعد مطلوبة في فترة السلام، ما أدّى إلى انهيار أسعار المواد الأولية وتراجع النّشاط الاقتصادي، وصحيح أنّ الإنتاج انخفض وارتفعت البطالة[4]، لكن سرعان ما شجّع الطّلب العالمي للأموال والسلع الأمريكية على تحريك الإنتاج وامتصاص الأزمة.

5– تعافي اقتصادات أوروبا:

---

[1] **المرجع السابق ذاته**، ص 25.

[2] Eric Rauchway, **Op.cit**, P 11.

[3] جون كينيث جالبريث، **الانهيار الكبير 1929**، مرجع سابق الذّكر، ص 23.

[4] صلاح الدين طالبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 81.

أثناء الحرب العالمية الأولى تحوّلت المصانع في أغلب أوروبا إلى الإنتاج الحربي، فكانت الحاجة ماسّة إلى المنتجات الاستهلاكية في كافّة أنحاء العالم، فوجدها المنتج الأمريكي فرصة لإشباع هذه السوق المتعطّشة أثناء الحرب وبعدها، فازدهرت التجارة والصناعة الأمريكية، وازدهر بالتّبع الاستثمار في الأوراق المالية؛ ممّا رفع أسعار الأسهم إلى قيم عالية، لكن مع عودة الإنتاج المدني في أوروبا بعد الحرب قلّ الطّلب على المنتجات الأمريكية[1]، ما أدّى إلى تكدّس البضائع في الولايات المتّحدة التي أنتجت لتغطّي طلبيات أوروبا ودول أخرى، وترك ذلك آثارا سلبية وخطيرة على المنتجين الأمريكيين صنّاعا وتجّارا، وكان ذلك ممّا مهّد لأزمة الرّكود الكبير.

6- تلكّؤ الدول الأوروبية في تسديد الدّيون:

من الأسباب التي يقدّمها الكثيرون في تكوّن الفقاعة المالية ثمّ انفجارها؛ أنّ تلكّؤ الدّول الأوروبية وتماطلها في تسديد الدّيون المتوجّبة للولايات المتّحدة أثار لدى المواطن الأمريكي كثيرا من التكهّنات والمخاوف؛ وزعزع ثقة المستثمرين الأمريكيين والأجانب في الخزينة الأمريكية، فأقدم المستثمرون في الشركات الكبرى على طرح أسهم للبيع بكثافة في وول ستريت، ما أدّى إلى هبوط أسعار الأسهم بشكل حادّ وحدث الانهيار[2]. وهو ما يؤيّد فكرة أنّ القوانين النفسية -كما سيجادل كينز لاحقا- لها دورها أيضا في التقلّبات الاقتصادية. نعم إنّ الدّول الأوروبية تماطلت في دفع الدّيون، لكن ما كان لها أن تتسبّب في الانهيار بشكله الذي حدث؛ لولا أنّ القلاقل كوّنت لدى المستثمرين تلك المخاوف، مع أنّ من باعوا أسهمهم يدركون حجم المخاطرة على دخولهم، لكنّ تقديرهم المدفوع بتشاؤمهم دفعهم إلى البيع.

7- إبطال نظام الذّهب والعودة إليه:

في أواخر القرن التاسع عشر تم الانتظام بمعيار الذّهب الدّولي؛ الذي وجدوه حلاّ أمثل لمعضلة استقلال الاقتصاد القومي مقابل استقرار الاقتصاد الدّولي، ونظريا فإنّ هذا النّظام النقدي كان تجسيدا لنظام اقتصادي ليبرالي موضوعي كامل التلقائية، يعتمد على مزيج من مرونة الأسعار المحلية والقيود الطبيعية على إنتاج الذّهب لضمان أقصى حدّ من عمليّة التلاؤم وإمداد الاحتياطي[3]، وهو ما ضيّق من التّقلبات في أسعار الصّرف، لكن مع الحرب فكّت الدّول المتحاربة ارتباطها بسعر الصّرف لتيسير عمليات التعبئة الاقتصادية للحرب وعملت على حشد كامل ثروتها؛ وتمّ القضاء على النّظام النقدي الدّولي وعادت مرّة أخرى أسعار العملة إلى قرار الدّولة، لكن الولايات المتّحدة لم تلغ نظام الذّهب؛ فنتج عن قرار الدول المحاربة أن تجمّع الذّهب في البنوك الأمريكية، وانخفضت القيمة الخارجية لعملات الدول المتحاربة، وحدث فيها تضخّم شديد، وبعد الحرب بدأت العودة لمعيار الذّهب، لكن

---

[1] عليان عليان، **أزمات النّظام الرأسمالي من الكساد الكبير 1929- 1933 إلى أزمة 2008 المالية والاقتصادية الكبرى**، دار الآن ناشرون وموزّعون، عمّان، الأردن، 2019، ص 40.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 41.

[3] روبرت غيلبين، **مرجع سابق الذّكر**، ص 158.

هناك من يرى أن هذه العودة خاطئة، لأنها عزلت تأثير حركة دخول وخروج الذّهب على كمّية النّقود المتداولة، كما أنّه عند حدوث عجز أو فائض في موازين المدفوعات لا تتحرّك مع السياسات الانكماشية والتضخّمية[1]، وبالتالي فمن جملة العوامل المهيّئة للكساد مجموعة كبيرة من المسائل النقدية والمالية، لعلّ أبرزها هذه المسألة.

8- الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

في البحث عن العوامل المهيّئة للأزمة لابدّ من التعرّض للفكر الاقتصادي الذي كان المعتمد لدى اقتصادات أمريكا وأوروبا، وكما تقدّم في تمهيد المبحث؛ فإنّ الثّقة التي اكتسبتها النظرية الكلاسيكية كانت من العوامل الأساسية لهذه البيئة الاقتصادية، التي تقف فيها الدّولة حارسا؛ تضطلع بمهمّات محدّدة، وتترك للسوق حرّيتها التي ستحقّق التّوازن على زعم هذه النظرية، ويلاحظ القارئ لهذه الفترة أنّ جملة من السلوكات كانت موائمة للأفكار الكلاسيكية منها:

أ. كانت الحكومة الأمريكية تنأى بنفسها أن تتدخّل في المضاربات المالية في بورصة وول ستريت، فعندما ساد الشعور بالأمن الاقتصادي وانتشر الرّخاء هبّ المضاربون على الأسهم بشكل جعلها تعرف ارتفاعا كبيرا؛ فاق مداخيلها، وبالطّبع آل الوضع في النهاية إلى الإفلاس وانفجار الفقاعة، والدّولة حينها كانت تسير بتوجيهات الكلاسيكيين، بل حتّى في عهد إدارة الرئيس هوفر لما حدث الانهيار؛ كان هوفر يحاول أن يبقى متعاونا بذكاء كما وصف دوره آنذاك، وكان يرى نفسه مشجّعا للمشروع الأمريكي لا حَكَماً أو مدربّا أو لاعبا في الاقتصاد، ودعا شخصيات مهمّة في الصّناعة للاجتماع؛ طالبا منهم التفاهم بعضهم مع بعض، كما حثّ أرباب العمل على عدم خفض أجور العمّال واتّفقوا على التّعاون بينهم، على أنّه دعا أيضا السياسيين المحليين للإنفاق في المشاريع والأشغال العامّة، لكّنها لم تكن دعوة مشفوعة باستراتيجية محكمة[2].

ب. أنّ الأجور في العشرينيات لم تشهد ارتفاعا حين كان الإنتاج يرتفع بنسب متواصلة، وهو ما يعني أنّ الإنتاج لن يطول حتّى يتأثّر بتدنيّ الطّلب[3]، والشّاهد أنّ الحكومة إن لم تكن قد تركت الأجور ليحكمها منطق السوق، فإنّها لم تسع بآلياتها السياسية إلى رفعها لتحقيق التوازن مع الإنتاج وتفادي الاضطرابات، مع أنّ عموم الأمريكيين كما سبق قد هبّوا على القروض ليطوّروا من رفاهيتهم أكثر، فحموا الإنتاج لمدّة، لكنّهم ساهموا في خلق اضطرابات لا تقلّ خطورة، وهو ما فاضت قطراته في انهيار البورصة.

---

[1] عليان عليان، **مرجع سابق الذّكر**، ص 32.

[2] Eric Rauchway, **Op.cit**, PP 25-26.

[3] جون كينيث جالبريث، **الانهيار الكبير 1929**، مرجع سابق الذكر، ص 24.

ج. لما حدثت أزمة 1920 -1921 وانهارت أسعار السلع الأولية وتراجع النّشاط الاقتصادي، وانخفض الإنتاج الصّناعي الأمريكي، وارتفعت البطالة، وتراجعت التّجارة الدّولية، وحدث التضخّم في أوروبا الوسطى، امتنع أغلب السّاسة من اتّخاذ إجراءات سوى ما يعزّز منها السير بقانون ساي لتنظيم السّوق[1].

وبالطّبع لا تعني هذه النّقاط وغيرها أنّ النظرية الكلاسيكية قد حظيت بالتطبيق الفعلي بكلّ مبادئها في هذا المناخ الاقتصادي، بل هناك ما يعاكس ذلك من قبيل أنّ الولايات المتّحدة -وبالمثل تصرّف البعض الآخر- لجأت إلى حماية ذاتها؛ فقد رفعت التعريفات في عامي 1921 و1922، وحاولت الحدّ من الهجرة إليها، وقد أعلن المؤتمر الاقتصادي العالمي سنة 1927 معارضته الشّديدة لهذه الإجراءات؛ لكن دون أن يحقّق نتيجة، فتباطأت حركة البضائع والأشخاص[2].

ومهما تختلف التقديرات في مدى التطبيق الفعلي للنظرية الكلاسيكية؛ فإنّ لابتعاد الدّولة عن العديد من الأنشطة الاقتصادية آثارا جلية في التمهيد لأزمة 1929 نظريا على الأقل، ذلك أنّ الأزمة سمة من سمات النّظام الاقتصادي الرأسمالي الحرّ الذي يرفض تدخّل الدّولة، إذ تبقى الحرية مكفولة لأصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأعمال في كيفية الاستثمار وكمية الإنتاج ونوعيته، كما أنّ المنافسة تدفع إلى إدخال الآلة الإنتاجية في العملية لاقتصادية بما يقلّل الحاجة إلى الأيدي العاملة، ويزداد الفائض، وقد تختلّ العلاقة بين العرض والطّلب في ظلّ انعدام الرقابة والتوجيه، وتصبح الأزمة مآلا لا مهرب منه.

إذاً، نخلص في نهاية المطلب إلى أنّ عقد العشرينيات الذي انتهى بالانهيار الكبير كان فترة رواج كبيرة لاقتصاد الولايات المتّحدة الأمريكية، والتي كان الطّلب على منتجاتها عاليا بفعل الصّراع وسط الحرب وبفعل الدّمار المخلّف في أوروبا بعد الحرب، وقد تعافت الاقتصادات الأوروبية الكبرى وسط العشرينيات، فأثّر ذلك في خلق المنافسة وقبلها في ركود الطّلب على المنتجات الأمريكية، على أنّ الكثيرين ظنّوا بأنّ الاقتصاد أصبح أكثر قدرة من أن ينهار بالأزمات.

المطلب الثاني: انهيار البورصة الأمريكية والتطورات التالية لهذا الانهيار

احتلّت أزمة الكساد الكبير 1929 مساحة واسعة من الذّاكرة الاقتصادية، بل ساهمت أيضا في جعل التنظير الاقتصادي يشهد منعرجا جديدا، لم يسبق له مثيل في تاريخ علم الاقتصاد الحديث، إذ شكّلت مأزقا للمدرسة الكلاسيكية وتهاوت بها مرتكزات مهمّة للتأصيل النّظري الذي ساد الفكر الاقتصادي، وخلافا لما يعتقد الكلاسيك من أنّ السبيل لرفع قيم الأسهم المنهارة من خلال قانون ساي؛ يتمّ من خلال ضخّ السيولة في الاقتصاد، بما يحرّك أيضا من السلع المكدّسة، فإنّ الأمور لم تسر على ذلك، فبالرّغم من عمليات ضخّ السيولة،

[1] صلاح الدين طالبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 81.

[2] Eric Rauchway, **Op.cit**, P 11.

فإنّها لم تتمكّن من علاج الخلل في الوقت الذي كانت معدلات الفائدة مرتفعة، وتوجّه الأفراد إلى الادّخار بغية الاستفادة من العائد المقابل لنسب الفائدة[1].

1- انهيار البورصة:

الذي حدث هو أنّ بورصة وول ستريت في خميسها الأسود 24 أكتوبر 1929 شهدت دفعة واحدة عرضا لـ 13 مليون سهم للبيع دون مقابل طلب، ما أدّى إلى فقدان الأسهم لقيمتها[2]، وقد هبطت بنسبة 19%، ثمّ توالت الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبثت أن امتدّت آثارها بشراسة على جانب الاقتصاد الحقيقي الأمريكي[3]، وامتدّت أيضا من حدود الولايات المتّحدة لتصيب عددا كبيرا من اقتصادات الدول المتقدّمة آنذاك.

وممّا زاد من حدّة الأزمة في بدايتها أنّ الهبوط المفاجئ لأسعار الأسهم سبّب ما يسمّى بالذّعر المالي، فتهافت المستثمرون على البيع لأنّهم كانوا يتوقّعون انخفاضا حادّا متواصلا في سعر الأسهم، وهو ما جعل الخسائر تصل في السوق المالية الأمريكية إلى 30 مليار دولار، وهو ما يزيد عن الميزانية الفيدرالية آنذاك بعشرة أضعاف[4].

وفي الواقع؛ كان الأمريكيون في العشرينيات يعتمدون على طريقتين في استثمار أموالهم ويفرّقون بينهما، وهما المضاربة والاستثمار، إذ يطلقون على الشراء التقليدي للأسهم استثمارا، وهو ما يتمّ بناء على سمعة المؤسسة؛ والتي تتجسّد على فترة طويلة، وهؤلاء يختارون الأوراق المالية إذا كانوا يعتقدون أنّ الشركة التي تطرحها ستؤدّي عملها بجدارة، ويطلقون المضاربة على شراء الأسهم وبيعها بناء على الحدس حسب اندفاعات غيرهم للبيع والشراء في السوق في ذلك الوقت[5]، وفي أغلب الأحوال؛ فإنّ هناك 10% من الأمريكيين يحملون الأسهم ويتّخذون المضاربة بها عملا لهم[6].

وقبل أزمة 1929 على امتداد العشرينيات كانت المضاربة تتفوّق على الاستثمار، وقد بدأ القلق يرتفع لدى المراقبين للوضع إزاء هذا التوسع المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي، ومع أنّ الاحتياطي الفيدرالي انتبه أيضا لزيادة حجم التعامل في الأوراق المالية وقرّر رفع تكلفة الاقتراض؛ وبدأ منذ 1928 في سحب الأموال من سوق المال؛ إلاّ أنّ المضاربة استمرّت؛ ولم ترتفع الاستثمارات الخارجية للولايات المتّحدة سنة 1929 -والتي كانت عالية في سنوات 1925 إلى 1927 – لم ترتفع بمعدّلات المضاربة[7].

---

[1] عقبة عبد اللاوي وآخرون، **تنسيق السياسات المالية والنقدية في زمن الأزمات المالية والاقتصادية، دراسة تحليلية لبعض الأزمات للفترة 1929–2008**، مرجع سابق الذكر، ص 175.

[2] ليلى لكحل، **مرجع سابق الذّكر**، ص 148.

[3] محمد رملي ورابح وسعي، **مرجع سابق الذّكر**، ص 64.

[4] ليلى لكحل، **مرجع سابق الذّكر**، ص 148.

[5] Eric Rauchway, **Op.cit**, PP 16-17.

[6] Peter Fearon, **The Origins and Nature of the Great Slump 1929–1932**, The Macmillan Press, London, 1979, p 34.

[7] Eric Rauchway, **Op.cit**, P 17.

ولذلك يرى أغلب الاقتصاديين أنّ الانهيار في الخميس الأسود ما كان إلا بمثابة القطرة الأخيرة التي فاضت بها الكأس، فهو لم يحدث بمحض صدفة استثنائية؛ إذ إنّ المضاربات كانت مغرية وكان مسار زيادتها واضحا منذ بداية العقد إلى لحظة الانهيار، والتي تكاثفت فيها المضاربات وحدث ما حدث.

وتثبت الأرقام أنّه من سنة 1921 إلى 1929 ارتفعت أسعار البورصة بـ 300% في المتوسّط، في حين نجد أنّ الإنتاج الصّناعي –على نجاحه المشهود- لم يرتفع إلا بـ 50% في المدّة ذاتها، كما أنّ أسعار الأوراق المالية ارتفعت أيضا بأكثر من أرباح الشركات، وأيضا ارتفعت أرباح الشركات أكثر من الإنتاج وأكثر من الأجور، فكانت المداخيل تتوزّع بلاعدالة[1].

ينتج عن ذلك أيضا أنّ خللا كبيرا كان يحدث بين الأوراق المالية والازدهار الحقيقي للاقتصاد، وحيث إنّ فوائد القروض كانت أعلى بكثير من الأرباح الاستثمارية؛ فإنّ الأشخاص والشركات كانوا يجدون الأسواق المالية أكثر ربحية من الإنتاج، فهبّوا لتمويل المضاربة.

وقد شهد مؤشّر داوجنز DOW JONES وهو مؤشّر صناعي لأكبر 30 شركة صناعية أمريكية في بورصة نيويورك؛ شهد هبوطا مريعا من 469 إلى 220 بين أكتوبر و15 نوفمبر 1929، مسجّلا خسارة تقدّر بـ 30 مليار دولار، وفي سنة 1931 هبط إلى 42 وهي نقطة مستواه سنة 1913، وعلى أساس 100 في 1926 انتقل من 316 إلى 147 في ديسمبر 1929، و74 في سنة 1932، أي بنسبة انخفاض 80% مقارنة بسبتمبر 1929[2].

وعند الوصول إلى أدنى هبوط في 1932 كان البنك الاحتياطي الفيدرالي يرفع سعر الفائدة لحماية الدولار وقاعدة الذّهب، كما سارعت الحكومة إلى رفع التعريفية الجمركية للحفاظ على فائض الموازنة العامّة، واتّخذت إجراءات عدّة[3].

هذا؛ وإنّ أزمة البورصة تبعها بالضّرورة اهتزاز كبير في البنوك، إذ إنّ انهيار أسعار البورصة ساهم في خسارة المساهمين الذين اشتروا الأوراق عن طريق الاقتراض؛ ولم يقدروا أن يسدّدوا ديونهم المترتّبة، وفي سنة 1929 كانت القروض قد تجاوزت 8.5 مليار دولار بعد أن كانت سنة 1924 تعادل 2.2 مليار، وقد تضاعفت عمليات السّحب من البنوك، بما أثقل من أزمتها، ومع أنّ البنوك في العادة تحتفظ بنسبة احتياطي تحت طائلة القانون؛ فإنّها لم يتوفّر لها القدر الكافي من السّيولة لتلبية طلبات السحب المتلقّاة في زمنها القصير[4].

---

[1] صلاح الدين طالبي، **مرجع سابق الذّكر**، ص 86.

[2] Philippe Gilles, **Op.cit**, p 121.

[3] عبد الكريم العيساوي وعبد المهدي العويدي، **السيولة الدّولية في ظلّ الأزمات الاقتصادية والمالية**، دار صفاء للطباعة والنّشر والتّوزيع، عمّان، 2014، ص 191.

[4] أحمد فريد مصطفى، **تطوّر الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 205.

وقد قاد هذا التطوّر إلى إفلاس البنوك، وممّا نجده من الأرقام في هذا الصّدد 346 بنكا أعلن إفلاسه سنة 1929؛ يصل مجموع إيداعاتها إلى 115 مليون دولار[1]، ليتضاعف العدد مرات عدّة ويصل سنة 1931 إلى 2300 بنك، مع أنّ هناك بنوكا نجحت وتجاوزت الضّربة، لكنّ أغلبها تخوّف وامتنع عن مواصلة الإقراض للمؤسّسات الصّناعية[2]، وأحدث ذلك شللا في الإقراض؛ وتسبّب في تراجع الاستهلاك، خاصّة وأنّ الأمريكيين –كما تبيّن سابقا – قد تعوّدوا على الحصول على مقتنياتهم بالاستدانة، فضلا عن أنّ توقّف الإقراض أثّر على أحجام الاستثمار والإنتاج بالتّبع، فتحوّلت الأزمة من مستواها المالي إلى مستواها الاقتصادي، وكلّ هذه التطوّرات حدثت من بداية الأزمة إلى 18 شهرا حين بدأت إفلاسات المصانع الكبرى تظهر هنا وهناك.

وكانت حدّة الأزمة بين أربع سنوات، أي بين تاريخ 1929 إلى سنة 1933، وهي الفترة التي فشل فيها هربرت هوفر في الحصول على عهدة رئاسية ثانية أمام نظيره فرانكلين روزفلت، لكنّ تطوّرا مهمّا للأزمة حدث في عهدته أيضا وهو تدويل الأزمة ونقل عدواها إلى أوروبا، وهو ما سيتقدّم في النّقطة التالية.

2– انتقال الأزمة إلى أوروبا:

رغم أن انهيار البورصة الأمريكية دشّن عهدا جديدا من الانكماش الاقتصادي دام لما يقرب من العقد؛ فإنّ الاقتصاديين يرون بأنّ هذا الانهيار ليس السّبب الوحيد الذي صيّر الأزمة من مستوى مالي إلى اقتصادي، ومن مستوى محلي أمريكي إلى عالمي، ولا يفسّر لماذا كان الانهيار ضاربا في عمقه، ويؤكّدون أنّ مجموعة مختلفة من الأحداث والسّياسات أدّت إلى إطالة أمده، سيتبّين أبرزها مع دراسة كيفية انتقال الأزمة إلى أوروبا.

ومثلما أنّ الولايات المتّحدة الأمريكية كانت محرّك الرّواج الاقتصادي في العشرينيات؛ فإنّها باتت في الثلاثينيات مصدرا لأزمة مالية واقتصادية خانقة، ما لبثت تداعياتها تعصف ببنوك واقتصادات أوروبا على وجه الخصوص.

وقد كانت ضربة الانهيار بالنسبة للبنوك الأمريكية قاسية؛ إذ كان منها من يعطي قروضا لتمويل المضاربة، وكان منها من يملك أصولا أجنبية أفلست أو أشرفت على الإفلاس، وقد نتجت معاناة البنوك من أنّ عملاءها عانوا ولم يعودوا قادرين على سداد ديونهم أو إجراء إيداعات جديدة في حسابات الادّخار، ذلك أنّ المبالغ على القروض والودائع الجديدة كانت مصدر الدّخل الرئيسي للبنوك، ومع تراجع دخل البنوك لم تستطع السّداد لدائنيها، فآلت الكثير منها إلى الإفلاس والإغلاق[3].

لكن تلك البنوك الأمريكية غالبا كانت تملك أصولا مالية في البنوك الأوروبية، منها ما مُنِحَ لأوروبا لإمداد تعافي اقتصاداتها، ومنها ما جاء بعد ذلك على شكل قروض مختلفة الأجل بين القصيرة والطّويلة، وبالمجمل قد بلغت

---

[1] جون كينيث جالبريث، **الانهيار الكبير 1929**، مرجع سابق الذّكر، ص 199.

[2] صلاح الدين طالبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 88.

3 Chandler Lester, **American Monetary Policy, 1928–1941**, Harper and Row, New York, 1971, p 119.

الأموال التي وضعتها الولايات المتحدة تحت تصرف الدول الأخرى عشية الأزمة 7400 مليون دولار[1]، وأمام نضوب مصادر الدّخل محليا وتفاقم الالتزامات سعت البنوك الأمريكية لاسترجاع هذه القروض لتوفير سيولة تخفّف من وطأة الأزمة، واستطاعت أن تستجرّ منها قدرا معتبرا، لا يبدو أنّه كان كافيا لمواجهة حالات السحب والالتزامات، وما زاد الطّين بلّة أنّ البنوك الأوروبية كانت قد وظّفت غالبا القروض الأمريكية قصيرة الأجل في قروض طويلة الأجل، فعجزت عن السّداد؛ وانتقلت الأزمة بذلك إلى أوروبا منذ شهر ماي 1931.

هذا يعني أنّ البنوك مثّلت المعبر الأوّل للأزمة من أمريكا إلى أوروبا، وأنّ الأزمة كانت مالية قبل أن تتحوّل إلى اقتصادية مثلما حدث في أمريكا، وكان أوّل بنك أوروبي ينهار أمام طوفان الأزمة بنكا سويديا Kredit Anstalt والذي كان منخرطا مع البنوك الأمريكية، وكان انهيار هذا البنك مقدّمة للانهيار الاقتصادي في دولة السّويد، بل لانهيار أوروبا الوسطى[2]، ففي شهر انتقلت أزمة البنك إلى ألمانيا بحكم الارتباط المالي بين البنوك، ثم في جويلية 1931 وصلت الأزمة إلى بريطانيا وبدأت فيها البنوك تعلن إفلاسها.

وقد اضطرّت ألمانيا –باعتبارها من أكثر المتضرّرين بتبعات الحرب– إلى إخراج الذّهب والعملات الصّعبة لتمويل واردات الموادّ الأولية، وهو ما زاد للأزمة حدّة وللبنوك ضعفا وإفلاسا، وترتّب عن ذلك عدم قدرتها على تسديد التزاماتها المتوجّبة عن معاهدة الصّلح في نهاية الحرب العالمية الأولى.

وفيما يخصّ العلاقات بين الدّول، فقد تبادلت الحكومات إجراءات مختلفة؛ وكان الكلّ يسعى لتطويق نطاق الأزمة، فتأثّرت التجارة الخارجية ليتقلّص حجمها بنسبة 56% في خمس دول كبرى هي الولايات المتحدة؛ المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا؛ إيطاليا؛ بين سنوات 1929 و1933[3]، وعلى سبيل المثال؛ قد رأت الحكومة الألمانية أن تحمي الاقتصاد من مزيد الانهيارات بحجز رؤوس الأموال الأجنبية؛ في الوقت الذي أوقف فيه الرئيس الأمريكي روبرت هوفر التحويلات لمدّة سنة بداية من 1931، أمّا فرنسا وبريطانيا فقد رفضتا تسديد ديونهما للولايات المتّحدة، فكانت ردّة الفعل الأمريكي أن شرّعت قانون الحياد في سنة 1935؛ الذي يمنع إقراض الدّول المتحاربة وبيع الأسلحة لها، وحاول حماية التمويل بوضع شرط؛ مضمونه أن تدفع الدّول المتحاربة بالدّولار إن أرادت الحصول على سلعة أمريكية[4].

وفي خضمّ هذه الأزمة كانت التجارة الخارجية تزداد تضايقا، إذ كانت الدّول تستخدم أسلحة حمائية مختلفة من قبيل رفع الضّرائب الجمركية؛ ونظام الحصص؛ وفرض الرّقابة على النّقد الأجنبي، فعلى سبيل المثال قد فرضت الولايات المتّحدة التعريفية الجمركية على 20 ألف صنف من السّلع المستوردة[5]، وكانت أهم الواردات الخاضعة

---

[1] عليان عليان، **مرجع سابق الذكر**، ص 65.

[2] صلاح الدين طالبي، **مرجع سابق الذّكر**، ص 88.

[3] Philippe Gilles, **Op.cit**, p 121.

[4] صلاح الدين طالبي، **مرجع سابق الذّكر**، ص 90.

[5] ليلى لكحل، **مرجع سابق الذّكر**، ص 148.

لهذه الإجراءات الموادّ الغذائية والأولية، وذلك بهدف حماية مزارعيها من انخفاض أسعار هذه السّلع في السوق العالمية، وعملت على إحلال المنتجات المحلية محلّ المستوردة بهدف زيادة العمالة، وترتّب عن ذلك أنّ الدول المصدّرة للمواد الأولية تضرّرت بانخفاض أسعار منتجاتها بدرجة أسرع من السّلع المصنّعة [1].

ولا شكّ أنّ الدّول كانت ترجو من سياساتها الحمائية وتقييد وارداتها أن يتحوّل الطّلب إلى المصادر الدّاخلية، بما يحرّك دالّة الإنتاج ويوجِدُ فرصا للعمالة ويرفع من الدّخل القومي، لكن في الحقيقة هناك شرط أساس لتحقيق الاستفادة من هذه السياسة؛ ففي ظلّ نظام دول تتعامل بالمثل ستلجأ كلّ الدّول إلى الردّ بسياسات حمائية، وبالتالي ستعرف الصّادرات في كلّ الدّول إلى جانب الواردات انخفاضا موازيا، وستّتجه كلّ دولة إلى الاعتماد على العناصر الدّاخلية؛ من موارد وعمالة وأسواق وتمويل.

وصحيح أنّ تحويل الطّلب المحلّي للسّلع المستوردة إلى السلع المحلية سوف يرفع العمالة والدّخل، إلاّ أنّ انكماش صناعات التّصدير يكون عادة أسرع من انتعاش عام في الصّناعات البديلة للواردات، مما يؤدّي في النهاية إلى انكماش عام في الصّناعة، وغالبا ما يوجِدُ هذا الانكماش تشاؤما لدى رجال الأعمال فيخفضون استثماراتهم ويزيدون للأزمة حدّة. وما حدث في الواقع أنّ التجارة الدّولية قد أصبحت مقيّدة تماما بحلول سنة 1932، ومن خلال المنحنى التالي يتّضح جانبا من التقلص في التجارة الخارجية.

الشكل 6: حجم التجارة الدولية فترة 1929– 1932 (القيمة بالمليار دولار)

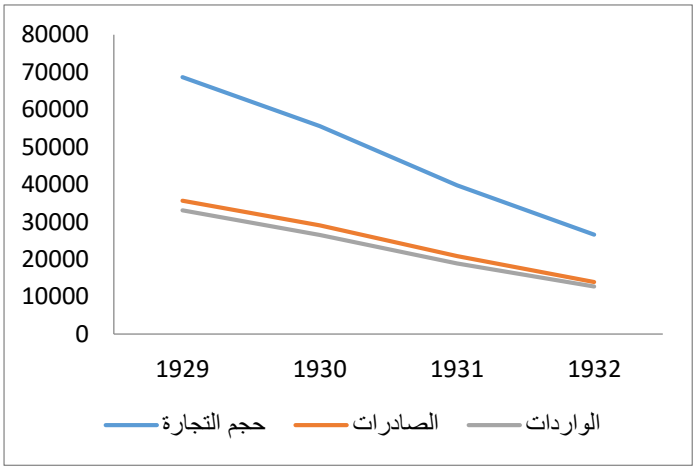

الشكل من إعداد الباحث؛ بناء على تقرير عصبة الأمم League of Nations, **World Economic Survey, 1932–1933**, p 211.

3– أزمة الفوضى في النظام النقدي الدّولي:

ممّا أعاق التجارة الدّولية أيضا الأزمة النقدية التي عرقلت كثيرا التعاملات الاقتصادية، ولأنّ أزمة الكساد الكبير 1929 كانت شديدة، فإنّ النّقد شهد فترة حرجة جدّا، وتُعزى بداية الأزمة النقدية إلى أوروبا الوسطى؛ حين

[1] عليان عليان، **مرجع سابق الذّكر**، ص 70.

أعلنت النمسا وألمانيا سنة 1931 إقامة اتّحاد جمركي بينهما، فكان الموقف الفرنسي أن هدّد بسحب أمواله من النّمسا رغبة في عدولها عن الاقتراب إلى ألمانيا، ومع ذلك سار الاتّحاد وسحبت فرنسا أموالها، فتشكّلت أزمة مالية خانقة في النّمسا [1]، وشرف أكبر البنوك فيها على التوقّف، وبالرّغم من تطمينات حكومة النّمسا وإجراءاتها ووعودها بضمان ديون البنك والحصول على قرض دولي؛ فإنّ عجز بنوكها قد أثار شكوكا كبيرة لم تُجْدِ معها إجراءاتُ الحكومة.

وقد سحب أصحاب رؤوس الأموال أموالهم لا من البنوك النمساوية فحسب؛ وإنّما أيضا من البنوك الألمانية، مخلّفين انخفاضا كبيرا في احتياطات ألمانيا من النّقد الأجنبي ومن الذّهب، ثمّ بدأت الأزمة تنتشر بشدّة إلى بريطانيا[2]، فتزعزعت الثقة وزال الاطمئنان وبدأت الأموال تنسحب من سوقها، ومع القروض قصيرة الأجل التي تراكمت على بريطانيا اضطرّت إلى الدّفع بالذّهب.

والمنعرج الذي سيحصل في النظام النقدي الدّولي يبدأ من هنا؛ حين قرّرت الحكومة البريطانية خروجها من قاعدة الذّهب، لتضمن حريتها في تخفيض عملتها بما يرفع من صادراتها، فكانت أوّل من ألغت التزاماتها ببيع الذّهب وتعويم الإسترليني، وتبعتها دول أخرى تربطها بها علاقات تجارية ومالية، لكّن هذه الخطوة هزّت النّظام النّقدي الدّولي[3]؛ لتنقسم الدّول بين ثلاث؛ منها من واصل على قاعدة الذّهب كالولايات المتّحدة وفرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا؛ ومنها من فضّل الحرية والقرار السيادي على العملة مثل بريطانيا والنرويج وكندا والهند والسويد، ومن الدّول الأخرى من ارتبط بالجنيه الاسترليني.

والسؤال الذي يهمّنا أكثر هنا: ما تأثير هذا الوضع النقدي على التجارة الدّولية؟ وجوابه استباقيا هو تخفيضها إلى حدود دنيا، ذلك أنّ الدّول التي فكّت ارتباطها بالذّهب خفّضت عملاتها طمعا في رفع الصّادرات، وهو ما يعني انخفاض سعر العملة الخارجية عندها، فترتّب عن ذلك أن انخفضت أسعار صادراتها بأقلّ من الدّول المرتبطة بالذّهب، كما ارتفعت أسعار وارداتها، وجرّ ذلك إلى هبوط أسعار صادرات الدول المرتبطة بالذّهب أيضا، وبدأ الاختلال والعجز يسري في موازين التجارة لكلّ الدّول.

وأمام هذا العجز لجأت الدّول من الصّنوف النقدية الثلاثة إلى مزيد من إجراءات تخفيض الواردات وزيادة حجم الصّادرات، من خلال رفع التعريفات الجمركية على السلع الواردة، وفرض الرّقابة على الصّرف، وتعميم نظام الحصص، وهكذا ساهم النّظام النقدي في تقييد أكثر للتجارة الدّولية.

4- آثار الأزمة في الأنشطة الإنتاجية والأوضاع الاجتماعية:

يبدو أنّه في لحظة الانهيار لم يؤثّر الانخفاض في أسعار البورصة فور حدوثه إلاّ على عدد من الأمريكيين، وإنّما كانت الآثار تتشكّل على مدى الشهور والسنوات التي لحقتها، وتتّسع دائرتها على مديين أفقي ورأسي، أي في

---

[1] مصطفى كامل شحاته، **الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصرة**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 134.

[2] عليان عليان، **مرجع سابق الذّكر**، ص 72.

[3] فاطمة الزهراء خبازي، **النّظام النقدي الدّولي**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2016، ص 26.

جميع القطاعات الاقتصادية في الولايات المتّحدة وفي جميع الدّول، ويمكن أن نتوقّف على جملة من تلك النتائج والآثار:

- عن الإنتاج الصّناعي، فإلى سنة 1933 تراجع عدد وحدات المشروع الصناعي من 133 ألف وحدة إلى 72 ألف، وانخفض الدّخل الصّناعي بنسبة 32%، فبعد أن كان مساهمته في سنة 1929 تصل إلى 29 مليار دولار، انخفض ليسجّل 9.2 مليار دولار سنة 1933[1]. كما أنّه في بداية الكساد؛ وأمام مستقبل الغموض أحجم الكثير من الأمريكيين عن شراء السلع الكمالية والباهظة والمعمّرة، وانخفض الإنفاق عليها، وعلى سبيل المثال انكمش الطّلب على السّيارات، والتي تعوّد الأمريكيون أن يشتروها بالاستدانة والتسهيلات الائتمانية، فقد كان الشعور بعدم القدرة على معرفة المستقبل بما يرفع من احتمالية عدم القدرة على السداد؛ كان يدفعهم إلى التريّث، وفي غضون أشهر من الانهيار ستنخفض عمليات تسجيل السيارات كثيرا مقارنة بما كانت عليه قبل الأزمة، وهذا بعد أن شهدت سوق السيارات رواجا كبيرا منذ بداية العشرينيات، بحيث تقدّم الأرقام أنّ معدّل السيارات في نهاية العقد وصل إلى سيارة لكلّ أسرة، بعد أن كان في سنة 1920 يعادل سيارة لكلّ ثلاث أسر[2].
- ارتبط بهذا الإحجام تدنيّ القدرة الشرائية فبدأ الاستهلاك ينكمش وبالموازاة تشهد المخازن والمستودعات تكدّسا متفاقما، ومع إفلاس البنوك والأزمة النقدية تأثّر الإنتاج الصّناعي بصفة أخصّ، وكانت السنوات الأربع التي تلت الانهيار الكبير سيّئة جدّا في قطاع التّصنيع؛ والذي شهد تراجعا عالميا قدّر بـ 40% بين 1929 و1932، وأسوأ حالات ركوده في الدّول الرأسمالية سجّلت في الولايات المتحدة بنسبة 46% في الفترة ذاتها، تليها ألمانيا وكندا بنسبة تراجع 42%، ثمّ إيطاليا بنسبة 33%، أما فرنسا فبنسبة 23%، وبريطانيا بنسبة 17% [3].
- كان توقّف المصانع عن العمل والإنتاج سببا آخر لإضعاف القدرة الشّرائية أكثر، فقد نجم عن ذلك خسارة 20 مليون منصب عمل، وارتفع عدد البطالين في أوروبا وأمريكا الشمالية بين 1929 و1932 من 10 ملايين إلى 30 مليونا، وقد قدّرت البطالة في الولايات المتّحدة وحدها بنسبة 20.5%، وفي سنة 1933 كان هناك 13 مليون عاطل عن العمل، ما يعادل شخصا واحدا من كل 4 من قوّة العمل لا يملك منصب

[1] Tedj Ghomri and Fatima Zohra Melki, **Impact of the Depression of 1929 on the USA and the New Deal Program for Economic Recovery (1932-1939),** Al Bashaer Economic Journal, Vol.5, n°2, August 2019, p 1238.
[2] Eric Rauchway, **Op.cit**, P 13.
[3] صلاح الدين طالبي، **مرجع سابق الذّكر**، ص 92.

عمل[1]، وفي بريطانيا قد ارتفع معدّل البطالة في المتوسّط بـ 15.4% في الفترة 1930-1938، وفي فرنسا 10.2%، وفي ألمانيا 21.2% للفترة ذاتها[2].

- على المستوى الاجتماعي كان فقدان مناصب العمل يعني مزيدا من تعسّر الحياة، ومن مظاهر ذلك أنّ الكثيرين في أمريكا فقدوا منازلهم لأنّهم لم يعودوا قادرين على تسديد الأقساط، وبحلول عام 1932 أصبح الكثير من الأفراد والأسر بلا مأوى، بل يجوبون المدن باحثين عن العمل، وباحثين عن الطّعام والمأوى، حتّى أصبحت طوابير الطّعام مشهدا مألوفا في مدن الولايات المتّحدة[3]، كما ازدادت الهجرة من الريف نحو المدن.
- أمام سعي الكلّ لحماية الاقتصاد القومي، والطّموح لرفع سعر الصادرات والإقلال من الواردات ضعفت التجارة الدّولية؛ من خلال ما تقدّم من الآليات الحمائية التي تبنّتها الدّول، فكأنّ الدّول كانت ترغب في التّوجّه نحو طريقة الاكتفاء الذّاتي.
- من الواضح أنّ ظهور الحركات المعادية للرأسمالية في الثلاثينيات من قبيل الحركات الاشتراكية، والحركات المتطرّفة والديكتاتورية كالنازية والفاشية لها علاقة بآثار هذا الكساد الكبير، وقد انتقلت أوروبا الغربية إلى أقصى اليمين أو اليسار[4]، ووجدت هذه الحركات قاعدة ليّنة لمهاجمة السياسات الاقتصادية المسبّبة للأزمة؛ ولتقديم الوعود بخلق فرص العمل وتحسين أمور العيش وتحقيق الرّفاه.
- من آثار الأزمة أن شهد النّظام الرأسمالي تحوّلا كبيرا نحو الاقتصاد الموجّه، بعد أن كانت عناصره تحظى بحرية أكبر، وكما سيتبيّن لاحقا؛ فقد كان لتدخّل الدّولة دور مهمّ في معالجة الأزمة ورسم طريق الانتعاش، وهكذا بدأ النموذج الرأسمالي يتّجه نحو نظام اقتصادي يمزج بين حرّية السّوق وتدخّل الدّولة موجّها للحياة الاقتصادية، ومؤمّنا لطريق أقّل تقلّبات، ومساهما أكبر في حلّ المشاكل الطّارئة على الاقتصاد.

المطلب الثالث: آليات التكيف مع أزمة الكساد 1929 وحلول الخروج منها

إنّ أزمة بحجم أزمة الكساد 1929 تعني مرور وقت معتبر لمعالجة أسبابها والتحكّم في آثارها ونتائجها؛ حتّى يعود الوضع الاقتصادي إلى الاتّجاه نحو الرّواج ثانية، وعند غالب الاقتصاديين؛ فإنّ التعافي من أزمة 1929 تحقّق بدرجات متتالية إلى نهاية عقد الأربعينيات، ومع أنّ الحرب العالمية الثانية قد أطالت عمر الأزمة الاقتصادية بلا شكّ، إلاّ أنّه من الواضح أنّ أثر التعافي كان واضحا قبل الحرب مع سياسات الديمقراطيين في أمريكا على يد

---

[1] جون كينيث جالبريث، **الانهيار الكبير 1929**، مرجع سابق الذّكر، ص 189.

[2] محمد الأفندي، **الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وصعود التمويل الإسلامي**، مرجع سابق الذكر، ص 60.

[3] عليان عليان، **مرجع سابق الذّكر**، ص 60.

[4] عبد الحي زلوم، **أزمة نظام – الرأسمالية والعولمة في مأزق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2009، ص 112.

الرّئيس روزفلت الفائز بالانتخابات عام 1932، والمجدّد لعهداته حتّى وفاته سنة 1945، بل كانت أوروبا أيضا تشهد انفكاكا من عسرتها قبيل الحرب، وإنّما يتّفق الأكثرون على أنّ التعافي بما يحمل من معنى القضاء على آثار الأزمة حدث بعد الحرب؛ في تلك السّنوات التي أُطلِق عليها الثلاثون الرّائعة بين نهاية الحرب وأزمة الرّكود التضخّمي في السبعينيات.

وعند محاولة تتبّع الحلول التي رصدت لمعالجة أزمة الكساد الكبير نجد مجموعة من الملحوظات تستدعي التوقف عندها:

1- **محورية الحلول الأمريكية**: إذ إنّ بؤرة الأزمة ظهرت في الولايات المتّحدة؛ أهمّ مراكز النّظام الرأسمالي العالمي قبل أن تنتقل إلى أوروبا؛ فإنّها كانت ضارية بالاقتصاد الأمريكي لحدود كبيرة، وكذلك كان السبق الأمريكي للحلول مؤثّرا في بدائل الدّول الأخرى، وهو ما يعني انتهاج الأغلبية لسياسات اقتصادية أكثر تشابها.

2- **عن الخلفية النظرية**: يمكن تحقيب مرحلة الخروج من الأزمة باعتبار الآليات المرصودة بين حقبتين، أولاهما للحلول الكلاسيكية التي اعتمدت عليها إدارة الرئيس هوفر، وثانيهما للحلول الجديدة التي حدث فيها مزيج بين الأفكار الكينزية وتوجّهات إدارة الرّئيس روزفلت التي قد تخالف أحيانا أفكار كينز.

3- **تداخل الجانبين السياسي والاقتصادي** في معالجة الأزمة؛ بخاصّة في ظلّ إدارة روزفلت ونظرائه الأوروبيين.

وفيما يلي سنحاول رصد حلول الأزمة وآلياتها بتقسيمها بين سياسات كلاسيكية وكينزية، لنتمكّن من مراقبة ما يؤكّد منها افتراضات فالرشتاين بشأن حلول الرّكود وما يخالفها في المطلب التالي.

أوّلا: حلول وآليات كلاسيكية

إنّ النّظر إلى الأزمة بكونها كلاسيكية دورية ناتجة عن فائض الإنتاج؛ يقود حتما إلى إجراءات تنأى فيها الحكومات من إقحام نفسها في سوق ما تلبث أن تعود إلى التوازن؛ حين يمتصّ الطّلبُ العرضَ الوفير، على اعتبار أنّ العرض يخلق بذاته الطّلب عليه. وهذا التصوّر نجد آثاره جلية في سياسات الرّئيس روبرت هوفر؛ الذي لم يُمضِ شهورا في البيت الأبيض حتّى حدث الانهيار الكبير واستمرّت الأزمة، كما نجد التصوّر ذاته واضحا بين السياسات الآنية في دول أوروبية كالمملكة المتّحدة وفرنسا.

ومع أنّ الإيمان بالحرية الاقتصادية ضعف إلى حدّ لم يصبح فيه المسؤولون قادرين على المناداة بسياسة عدم التدخل؛ فإنّ من أولى التعليقات التي تدلّ على توجّهات إدارة هوفر خطابه للصحافة في يوم 25 أكتوبر –يوما بعد بداية الانهيار– "إنّ الصناعة الأساسية للبلاد تسير على نحو سليم"، وهي رسالة جاءت منسجمة مع رأي كبار المصرفيين وأقطاب الصّناعيين، الذين أكّدوا على أنّ سبب التعطّل تقنيّ داخل السوق، ولا علاقة له بركائز

الاقتصاد" وبعد أسابيع مازال هوفر يؤكّد بأنّ "الشكّ في المستقبل الاقتصادي للأعمال في الولايات المتّحدة لهو حمق، لأنّ القدرة الوطنية على العمل الجادّ والتّعاون الذّكي ضمانة كافية للمستقبل"[1]

وعلى المستوى التطبيقي فإنّ التعاون الذّكي امتثل في إجراءات عامّة لتسيير الأزمة، بما دفع بخصوم هوفر الديمقراطيين إلى القول بأنّ هوفر لم يتّخذ أيّ إجراء، وحين انهالت عليه الضّغوطات اتّخذ أقلّ ما يمكن من الإجراءات[2]، ومن ضمن هذه الإجراءات:

1- **الحذر من التدخل الائتماني**: منذ بداية الحرب العالمية الأولى كان البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يتولّى تنظيم إمدادات الائتمان، ولكن لم يكن يملك قواعد واضحة للتدخّل في وقت الأزمات، وحين حدثت أزمة 1929 اختلفت الآراء داخل النّظام، وغلب في النهاية الرأي الذي يُؤْثِرُ عدم التدخّل والإبقاء على أموال الاحتياطي، وكان هدف الاحتياطي الفيدرالي من كلّ سياساته قمع ما اعتبره حمى المضاربة التي أدت إلى تقدّم سوق الأسهم في أواخر العشرينيات، إذ كان ارتفاع سوق الأسهم مدفوعاً بالنمو السريع للائتمان المصرفي، ممّا سمح للمضاربين بشراء الأسهم بالهامش، وبالتّالي اقتراض معظم الأموال لشراء أسهم في الشركات، وردّا على ذلك قام الاحتياطي الفيدرالي بخفض الائتمان المتاح والمخزون النقدي، راجيا رفع أسعار الفائدة[3].

2- **تعريفة سموت هاولي** Smoot Hawely: لم تتكلّل سياسات الاحتياطي الفيدرالي بامتصاص الفائض، بل ساهمت في توقّف الحركة الاقتصادية، ليأتي قانون التعريفة الجمركية سموت هاولي في 17 جوان 1930 ويرفع الرسوم الجمركية بنسبة تصل إلى 50% على بعض الواردات الأمريكية[4]؛ والتي يصل عددها إلى 20 ألف مستورد[5]؛ حماية للسوق الوطنية وضمانا لامتصاص الفائض، وهي في الحقيقة سياسة تتوافق مع توجّهات القوميين، وتخالف مبدأ تحرير التجارة الدّولية الذي طالما نادى به الليبراليون أنصار ريكاردو وهيوم وميل، لكنّ شاهِدَنَا في ذلك أنّ رفع الجمركة ينطلق من خلفيات وافتراضات قانون ساي من حيث اعتبار أنّ كلّ إضافة في العرض إنّما هي إضافة للطّلب، أي أنّ السوق التي أنتج فيها الفائض قادر على استهلاكه، وإنّما كان اللجوء إلى رفع الجمركة كإجراء ظرفي يضمن إعادة التوازن من خلال حماية الأسعار المحلية من المنافسة

---

[1] Eric Rauchway, **Op.cit**, P 25.

[2] Ibid, p 23.

[3] Thomas Hall and David Ferguson, **The Great Depression: An International Disaster of Perverse Economic Policies,** University of Michigane Press, USA, 2009, p 76.

[4] Tedj Ghomri and Fatima Zohra Melki, **Op.cit,** p 1237.

[5] عبد الفتاح عصام، **السجلّ الأسود لأمريكا، من إبادة الهنود الحمر حتى تدمير العراق**، مكتبة الشريف ماس للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2013، ص 78.

الخارجية وتوجيه الطلب نحو السلع المحلية، وغاية ما تساهم به الدّولة رفع التعريفة ومراقبة الحدود، وتبقى السوق تنتظم بقوانينها الطّبيعية داخليا.

على أنّ هذا الإجراء جنى على الولايات المتّحدة أن أُوصِدَت أبوابُ دول أوروبية مهمّة أمامها، كفرنسا وبريطانيا، وانقبضت حركة التجارة العالمية وانجرّ عن ذلك عواقب على سلع مهمّة من قبيل السيارات التي تشكّل 10% من الصادرات الأمريكية[1].

3- السياسات المالية والنقدية: لم تتغيّر قناعات النّظام الأمريكي وهو يرى البنوك تفلس أو تشرف على الإفلاس، إذ كان الرئيس هوفر – بما تملكه خزينته الفيدرالية- يرى أنّ حياد الحكومة الفيدرالية أصلحُ لعلاج الأزمة، وأنّ الولايات والحكومات المحلية قادرة على التغلب على الأزمة[2]، وكان يرجئ التدخّل إلى حين انهيار المؤسّسات العامّة والخاصّة على مستوى الولايات. وإلى سنة 1932 كان يتبيّن أنّ هذه المؤسّسات لا تملك القدرة الفعلية على إيقاف انهيار 5000 بنك، فكان الوضع يزداد سوءاً [3]، ومع أنّ هوفر –كما يبدو من خلال خطاباته ومساعيه- كان يتصوّر أنّ أزمة التمويل نفسية أكثر منها أزمة شحّ في التمويل، فكان يدعو إلى التخلي عن المخاوف والتشاؤم بما سيكفل سريان الاقتصاد من جديد، لكنّه لم يحسب بدقّة لكيفية تنشيط حالة التفاؤل، إذ لم تؤثّر دعواه كثيرا في الحدّ من الميل الادّخاري، فجنوح الناس إلى الادّخار عسّر على البنوك الحصول على سيولة تَمْضِي بها في التزاماتها أو تفتح باب القروض، وهو ما يسمّيه كينز فخّ السيولة، بل كان الاستهلاك أيضا تحت تأثير القلق يزداد انقباضا، ليؤثّر في الإنتاج وتراجع معدلات التوظيف، وهو ما ترك الاقتصاد في حلقة مفرغة.

وقد استمرّ هوفر في طريقه هذا إلى حلول انتخابات 1932؛ حينها كان من اللازم أن يضخّ بعض السيولة، فأوعز إلى مؤسسة تمويل إعادة الإعمار التي أسسها سنة 1932 بأن تصدر أوراقا نقدية بقيمة 1.5 مليار دولار تيسيرا للإقراض، فضلا عن تخصيص 125 مليون دولار لتمويل بنك الأراضي الفيدرالي[4]، والأرجح أنّ هذه التّدابير وغيرها قد خفّفت من قيود الائتمان ومكّنت رجال الأعمال والمصرفيين من الإقراض والاقتراض بيسر أكبر، إلاّ أنّها لم تنقذ في الواقع المواطن الأمريكي، بحيث إنّ آثارها كانت تظهر على مستوى رجال

[1] Eric Rauchway, **Op.cit**, P 28.

[2] Tedj Ghomri and Fatima Zohra Melki, **Op.cit,** p 1237.

[3] ويليام ويشارد، **بين عصرين، القرن الواحد والعشرين وأزمة المعنى**، ترجمة: عطا الله صبحي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2000، ص ص 17-18.

[4] James Olson, **Herbert Hoover and the Reconstruction Finance Corporation**, **1931–1933**, Iowa State University Press, USA, 1977, pp 33-34.

الأعمال أكثر من أن تقدّم مشروعا فعليا للمواطن، وهو ما أضعف موقف هوفر في الحملة الانتخابية أمام خصمه فرانكلين روزفلت[1].

4- **عن البطالة:** على غرار الامتناع من التدخّل الائتماني تمّ التعامل مع موضوع البطالة، فإلى سنة 1931 مازال هوفر يعارض التدخّل الفيدرالي لمعالجة أزمة البطالة، بل كان في أقصى ما يساهم به يدعو السلطات في الولايات إلى تسخير بعض المشاريع لتحريك الشغل، ويدعو أرباب العمل في المؤسسات الصناعية إلى عدم خفض الأجور أو تسريح العمّال، وأمام تواصل حالة التشاؤم في السوق كانت الاستجابة من الساسة المحليين وأرباب العمل تسير بخطى متثاقلة، وهو ما عجّل بارتفاع عدد البطالين من نسبة 3.1% قبيل الانهيار في سنة 1929 إلى 22.5% سنة 1932[2].

5- **تخفيضات ضريبية:** من جملة ما خالف به هوفر العرف الكلاسيكي ووافق به ما سيشير إليه كينز بعد حين؛ أن أعلن في خطوات أولى تخفيضات ضريبية على الأفراد والشركات بنسبة 01%، ومع أنّ هذا الإجراء قد خفّض ضريبة الدّخل عن أرباب الأسرة الذين لا يعولون إلى مقدار الثلثين أو النصف، فإنّ تأثيرها على غالب الناس لم يكن في مستوى طموحهم، مع أنّها ساهمت بلا شكّ في زيادة القوّة الشرائية وإحياء الثّقة والتوسع في الاستثمار[3]، وبالرغم من أنّ هذا الإجراء يشذّ عن السياسات الكلاسيكية فإننا نورده هنا في إطار تناول سياسات إدارة هوفر.

وتعليقا على مجمل سياسات هوفر يقول جون كينيث جالبريث في كتابه الانهيار الكبير 1929: "... وإذا جنّبنا التخفيضات الضّريبية المتواضعة؛ فإنّ الرّئيس هوفر كان نافرا بوضوح من أيّ تصرّفات حكومية على مستوى كبير لمواجهة الكساد المتزايد، كما أنّه لم يكن من المؤكّد ما الذي يجب فعله، ..."[4].

ونخلص إلى أنّ الحقبة الأولى من الآليات المرصودة للأزمة توحي بأنّ دور الدّولة توقّف عند حدود التّشجيع، فقد أبت أن تتدخّل في النّشاط الاقتصادي إلا بالقدر الذي يحفظ للدّولة أدوارها الكلاسيكية؛ مع أنّه لا يبدو أنّ الحكومة الأمريكية خاصّة نجحت في هذا الموقف، بل ظلّ القلق يساور الناس والمستثمرين، وظلّ الإنتاج يشهد ركودا أمام تراجع الإنفاق الاستهلاكي، وظلّت البطالة تنخر القوة الشرائية.

هذا؛ وقد اعترضت عقبات كثيرة الوصفات الكلاسيكية التي اتّخذتها حكومات كألمانيا وبريطانيا وفرنسا إلى جانب حكومة الولايات المتّحدة، ومن ضمن تلك العقبات محدودية الميزانية، إذ إنّ العجز الموازني في هذه الدّول قيّد القدرة على التمويل، فتمّ التوجّه نحو السياسة التضخّمية منذ 1931، وقد ترتّب العجز الموازني عن نقص

[1] Eric Rauchway, **Op.cit**, P 33.

[2] صلاح الدين طالبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 92.

[3] جون كينيث جالبريث، **الانهيار الكبير 1929**، مرجع سابق الذّكر ص 158.

[4] **المرجع السابق ذاته**، ص 161.

مداخيل الضرائب بسبب تقلّص النشاط الاقتصادي؛ بحيث لا يمكن تعويض تلك المداخيل بخفض الإنفاق الحكومي فازداد العجز، ومع ذلك كانت الحكومات تخفض الإنفاق، فتأثّرت القدرة الشرائية والاستهلاك سلبا[1].

وبذلك كانت أزمة الكساد 1929 تمثّل مأزقا للمدرسة الكلاسيكية، إذ تهاوت بموجبها أهمّ مرتكزات التأصيل النّظري الذي ساد الفكر الاقتصادي، وانهدّت أهمّ فروض الكلاسيك، وقد سارت الأمور خلافا لما أراده هؤلاء، فلم يساهم رفع الكتلة النقدية في رفع قيم الأسهم المنهارة؛ ولا في امتصاص السلع المكدّسة التي أنتجتها المكينات الصّناعية، ولا في علاج الخلل الحاصل في الاستثمار والتمويل في وقت كانت فيه أسعار الفائدة عالية، بل فضّل الأشخاص الادّخار[2]، ولم يساهم موقف الدّولة الكلاسيكية في إعادة تحريك الاقتصاد وضبط التوزان، فتعمّق مشكل الكساد. وانطلاقا من هذه الإشكالات سيولد اتّجاه اقتصاديات الطّلب على يد كينز، وتتعدّد المحاولات إلى جانب ذلك.

ثانيا: تحريك الطّلب بسياسات كينزية

اختلفت الرؤى تماما بين روبرت هوفر وفرانكلين روزفلت؛ وقد تسبّب الركود الكبير وما انجرّ عن سياسات هوفر من استمرار ارتفاع البطالة وتراجع الإنتاج وتعسّر الاقتراض في تراجع مؤيّديه، وفي تقوية صفّ روزفلت الذي آثر الخروج عن الحلول الاقتصادية الكلاسيكية رغبة في إنقاذ الاقتصاد وبناء ثقة أكبر، وعوّل على تدخل الدّولة والسلطات الفيدرالية الحكومية، وكان بهذا يرتّب لعهد جديد من الاقتصاد السياسي للنظرية الليبرالية، وقد صاغ مشروعه الصّفقة الجديدة The New deal وراح يحشد له الأنصار، مركّزا على برامج إغاثة العاطلين عن العمل، وإنعاش الاقتصاد، وإصلاح النّظام المالي.

وإذا كان كينز من الناحية التنظيرية يجادل بضرورة تدخّل الدّولة لتحريك الطّلب وضبط السياسة النقدية وامتصاص حالة التشاؤم وزرع التفاؤل؛ فإنّنا نجد في مشروع روزفلت ما يوازي هذه الأفكار، ومن ضمنها:

1- **إحياء النظام المصرفي**: نجحت إدارة روزفلت بوضوح في تحريك الأموال وضبط العملة ورفع الأسعار من خلال خطوات عدّة، فقد آمن روزفلت وإدارته بأنّ عليها الوصول عاجلا إلى المواطنين الأمريكيين، عن طريق إنقاذ البنوك وتوفير الائتمان، فتحمّلت الحكومة الفيدرالية مجهودا مصرفيا معتبرا؛ يتجلّى من خلال ما يلي:

– إعادة فتح أغلب البنوك، إذ شملت إجراءات قانون المصارف في مارس 1933 فتح كل البنوك باستثناء 1000 منها[3]، مما ساهم في توفير الائتمان، وبالطّبع في رفع حالة التفاؤل، وكانت الخزينة الفيدرالية تمنح

---

[1] صلاح الدين طالبي، **مرجع سابق الذكر** ص 94.

[2] عقبة عبد اللاوي وآخرون، **تنسيق السياسات المالية والنقدية في زمن الأزمات المالية والاقتصادية، دراسة تحليلية لبعض الأزمات للفترة 1929–2008**، مرجع سابق الذّكر، ص 174.

[3] Peter Fearon, **War, Prosperity, and Depression: The U.S. Economy, 1917–1945,** University Press of Kansas, Kansas, 1987, P 219.

قروضا مختلفة، مع أنّ روزفلت كان قلقا أحيانا أن تجد الحكومة نفسها يوما ما مجبرة على أن تدفع مبلغا ضخما جدّا للبنوك المفلسة، فكان يحسب لخطواته، فيتقدّم أحيانا ويثبت أحيانا أخرى.

- توسيع حرية النّظام الاحتياطي في إصدار العملة، وبالرغم من أنّ ذلك يعني حدوث تضخّم أكبر، لكن روزفلت وإدارته كانوا يستهدفون رفع الأسعار للتنفيس عن السلع التي تعاني انخفاضا كبيرا، فكانت العملة تصدر بتأنٍّ واعتدال[1].
- رغبة في رفع أسعار المنتوجات لم يقطع روزفلت الارتباط بين الدّولار والذّهب؛ وإنّما رفع سعر الذّهب بالدولار من 20 إلى 30 دولارا للأوقية سنة 1934[2]، ما يعني تخفيض قيمة الدولار وبالمقابل رفع سعر المنتوجات.
- الحدّ من سحب الذّهب من الولايات المتّحدة؛ عبر إجراء البنك الاحتياطي المتمثّل في رفع معدلات الفائدة، بما يشجّع المستثمرين على ترك أموالهم في الولايات المتّحدة للحصول على فائدة أعلى، بل إنّ المستثمرين في الخارج بدأوا يبيعون الذّهب مقابل الدّولار، وقد استعادت الولايات المتحدة الكثير من احتياط الذّهب[3]، خاصّة مع بداية الاضطرابات السياسية في أوروبا قبيل الحرب العالمية الثانية.

ومن آثار هذه الإجراءات الائتمانية أن كسبت إدارة روزفلت عند المواطن ثقة أكبر، ومع أنّ نسبة من رجال الأعمال تلكّأوا في بداية الأمر ولم يتجاوبوا مع مشروع روزفلت؛ وهابوا من إقامة مشاريع جديدة؛ فإنّ السياسة التوسعية غلّبت بعد ذلك تأييد الناس للمشروع[4]، كما أن إعادة فتح البنوك وتأمين الائتمان نشّط حركة الاقتصاد بوضوح.

2- **فتح مشاريع كبرى:** كان روزفلت يفضّل فكرة مساعدة العاطلين عن العمل من خلال توفير مناصب الشغل لهم على أن يقدّم لهم منحا مباشرة، بالرّغم من أنّ ذلك يعني تكليف حكومته الفيدرالية بجهود جبّارة، وقد أصدر روزفلت مرسوما سنة 1935 يقضي بتوفير 8 ملايين منصب وظيفة عمل في أعمال البناء أو إصلاح المدارس والمستشفيات والمطارات؛ تحت تأطير هيكل جديد هو إدارة تطوير الأشغال WPA[5]، ومع أنّ روزفلت كان يبدو متخوّفا أحيانا من أن يعتمد المواطنون على الحكومة الفيدرالية؛ فإنّه مارس سياسة توسّعية من خلال فتح ورشات كبرى للتخفيف من البطالة. ومبكّرا أنشأ روزفلت والكونغرس وكالات عدّة منها إدارة

---

[1] Eric Rauchway, **Op.cit**, P 58.

[2] مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 13.

[3] جون كينيث جالبريث، **الانهيار الكبير 1929**، مرجع سابق الذّكر، ص 204.

[4] عليان عليان، **مرجع سابق الذّكر**، ص 79.

[5] Tedj Ghomri and Fatima Zohra Melki, **Op.cit,** p 1243.

الأشغال العامة وإدارة الأشغال المدنية فضلا عن دعم مؤسسة تمويل إعادة الإعمار، اعتقادا منه بأنّ على الدّولة أن تضطلع برفع القدرة الشرائية من خلال مشاريع ليست بالضّرورة مزاحمة للقطاع الخاص، وأنّ القدرة الشرائية هي التي ستعيد تحريك المصانع والإنتاج من جديد، ففي سنة 1933 تمكّن من خلق 4 ملايين منصب عمل في إطار الأشغال المدنية، وبالرغم من أنّه أغلقها بعد حين، فإنّ أثر خطوته هذه كان واضحا، كما هيّأ للشباب العاطلين عن العمل والذين تنعدم أسرهم من الدخل فرصا للعمل في معسكرات في الريف الأمريكي، في مشاريع كبرى. وتتجانس هذه الخطوات مع أفكار كينز الذي كان يرى أنّ للدّولة دورا كبيرا في فترات الرّكود من خلال توسيع الإنفاق على المشاريع لإحياء حركة الاستهلاك والإنتاج من جديد.

3- **إنعاش القطاع الزّراعي**: على خطى الحزب الدّيمقراطي في بداية القرن العشرين؛ كان روزفلت يميل إلى دعم المزارعين، معتبرا أنّ جزءا هامّا من استقرار الاقتصاد الأمريكي يعتمد على قطاع الزّراعة الذي يشغّل نسبة معتبرة من الأمريكيين ويوّفر مصدر رزق للأسر في مناطق كثيرة من الدّولة، وقد بدا قلقا على أسعار المنتجات وهو ما دفعه إلى رفع سعر الذّهب مقابل الدّولار –كما بيّنا سابقا– وحاول تمديد فترات سداد الديون على الفلاحين، ووفّر الائتمان لهم، فتحسّن وضع الزّراعة. على أنّه كان يعمل أيضا على خفض الإنتاج الزّراعي، وهو ما عسّر من وضع صغار المزارعين؛ ليجدوا أنفسهم مجبرين على بيع أراضيهم لكبار المزارعين وأرباب رؤوس الأموال الكبرى[1]، بل أمر أحيانا بإيقاف الإنتاج لبعض المحاصيل الزراعية، أو إتلاف بعض الكميات الهائلة منها، وقتل بعض الحيوانات في سبيل إعادة التوازن ورفع الأسعار، وقد أعلنت المحكمة العليا لاحقا بعدم دستورية بعض الإجراءات التي تشرف عليها إدارة التطوير الزّراعي[2].

4- **تحديد الأجور**: إنّ تشريع أجر الرّعاية الذي حدّدته إدارة سير الأشغال لم يكن كافيا لتغطية كلّ الحاجات الأساسية بالنسبة لأغلب الأمريكيين، لكنّه أضفى شرعية لمفهوم الأمن الوظيفي، وللحدّ الأدنى من مستوى المعيشة الواجب لحفظ كرامة الأمريكيين[3]، فضلا عن أنّه حرّك عجلة الإنتاج وأعاد الثقة والتفاؤل.

5- **إحياء نظام الذّهب**: في 1936 اتّفق كلّ من الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا على عدم تغيير أسعار العملات دون استشارة الدّولتين الأخريين، فيما سمّي بالاتفاقية الثلاثية، والتي خفّفت من حدّة التّضارب بين هذه الدّول التي تعدّ مراكز مهمّة للنّظام الاقتصادي العالمي، وهو ما ساهم كثيرا في تحسّن وضع التجارة

---

[1] محمّد الفيصل جرّار، **مفاتيح فهم أمريكا: فهم عربي بعيون أمريكية**، نشر توزيع وحقوق للمؤلّف، 2020، ص 69، على موقع Google Books تحت رابط: https://books.google.dz/books?id=23r3DwAAQBAJ&pg=PT68&dq اطّلع عليه بتاريخ: 2020/09/28.

[2] Tedj Ghomri and Fatima Zohra Melki, **Op.cit,** p 1241.

[3] Eric Rauchway, **Op.cit**, P 69.

الدّولية، ومهّد لهيمنة الولايات المتّحدة في عالم ما بعد الحرب، ومع سياسة تدخّل الدّولة في الاقتصاد وتنامي دور البنوك المركزية قد خُفِّفت كثيرا الآثار السلبية لنظام الذّهب على الانخفاض التلقائي للأجور والأسعار[1].

وخلاصة لما تقدّم في مطلبنا هذا، فإنّ الآليات التي فكّت عسرة أزمة الكساد 1929 –بناء على حالة الولايات المتّحدة خاصّة– اعتمدت بشكل أساس على تدخّل الدّولة، واضطلاعها بمهام لم تعهدها ضمن النظرية الكلاسيكية، ومن هذه الآليات: الحمائية ورفع التعريفات الجمركية والاهتمام بالدّاخل؛ تدخّل الدّولة في النّظام المصرفي من خلال توفير الائتمان وضبط العملة ورفع الأسعار؛ تحريك الدّولة للاقتصاد من خلال تفعيل الطّلب وتمكين المستهلك من أجر يشجّعه على الاستهلاك لتحريك الإنتاج؛ السياسة التوسعية في المشاريع؛ فضلا عن ترتيب الارتباط النقدي مع النظام المالي الدولي.

وفي هذا المنعرج الاقتصادي التاريخي تمّ تطوير النظرية الليبرالية من ثوبها الكلاسيكي، الذي يفترض أنّ التلقائية في الاقتصاد تقود حتما إلى تأمين العمالة الكاملة لجميع الموارد، وأنّ حيادية الدّولة يساهم في ضبط التوازن، ليتبيّن أنّ على الدّولة أن تخرج عن دورها المحدود في موقف الأزمة خاصّة؛ بأن تحفّز الطّلب داخل الاقتصاد وتضبط السياسات المالية والنقدية.

المطلب الرابع: تقييم مدى توافق أفكار فالرشتاين مع الآليات المستخدمة للتكيف مع أزمة الكساد 1929

هل أيّدت معطيات أزمة 1929 افتراضات فالرشتاين؟ وبصيغة أخرى: ما مدى توافق معطيات أزمة 1929 أسبابا وحلولا ونتائج مع افتراضات فالرشتاين؟ سؤال محوري في دراستنا؛ تستدعي الإجابةُ عليه الأخذَ بمقاربة فالرشتاين في قراءة وتحليل أزمة 1929، أو اختبار توافق أسباب الأزمة وآليات انفراجها الواقعية مع أفكار فالرشتاين.

وبناء على ما تقدّم في الفصل الثاني؛ فإنّ فالرشتاين على مذهب كوندراتيف يتحدّث عن دورات اقتصادية كبرى في النّظام العالمي تصل إلى 60 عاما، ويرى أنّ موجات الاقتصاد تحدث بتأثير المجالات الصّناعية التي تبدأ في صورة احتكارية في مركز النّظام فيتحقّق الانتعاش والرّواج معها، ثمّ تنتهي بزوال الاحتكار وتقلّص هامش الرّبح بين تكاليف الإنتاج وسعر السوق الذي ينخفض بفعل العرض الوفير؛ فيحدث الرّكود حتّى يصل إلى القاع، ثمّ تنفرج الأزمة الدّورية بمجال احتكاري جديد ممتع؛ يتحقّق معه تراكم رأس المال، كما يرى أنّ النّظام الرأسمالي باق حتّى يصل إلى فترة تتشابك فيها مظاهر مختلفة، من عجز اقتصادي واهتزاز ثقافي وركود سياسي.

[1] روبرت غيلبين، **مرجع سابق الذّكر**، ص 168.

وكمحاولة من الباحث؛ سيتمّ في السّطور اللاّحقة عقد المقارنة بين افتراضات فالرشتاين بشأن الإيقاعات الدّورية مع أزمة الكساد 1929، لاختبار مدى صحّة هذه الافتراضات وتطابقها مع التطوّر الرّأسمالي.

1- الدّور المحوري لدول المركز:

بلا شكّ فإنّ آثار أزمة 1929 كانت عالمية، إذ انتقلت من الدول المتقدّمة إلى الأضعف اقتصاديا؛ إمّا بتأثير الاستعمار أو التبادل التجاري، وإنّما كانت أسباب الأزمة باختلافها تتشكّل وتتطوّر في دول المركز، فقد انطلقت من الولايات المتّحدة الأمريكية لتنتقل إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية؛ ومن أوروبا إلى مستعمراتها.

وإذا سلّمنا بالرّأي القائل بأنّ السبب الأساس للأزمة هو الفرط الإنتاجي؛ فإنّ عالم المحيط المستقلّ سياسيا كان حينذاك ذا تأثير إنتاجي ضئيل لا يرقى لإحداث أزمة إنتاجية، فسِوى أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا كانت الغالبية محكومة بقوى الاستعمار، وكانت تعاني من عمليات النّهب المنظمة لمواردها، إذ حوّلتها الدول الاستعمارية إلى مناطق لتصدير السلع ورؤوس الأموال وإلى مصادر رخيصة للمواد الخام والغذائية، وإلى أسواق واسعة للتصريف وإلى نقط ارتكاز استراتيجية وعسكرية[1]، في حين فشلت المراكز الرأسمالية في الصّمود أمام الأزمة وراحت تعيد تنظيم نفسها في إطار إمبراطوريات استعمارية ومناطق نفوذ محمية، وهو ما سيقود إلى الحرب العالمية الثانية[2]، وكانت الصّناعة قد شهدت ازدهارا في طفرات كبرى في غرب أوروبا وشمال أمريكا، واشتدّت المنافسة بينهم إلى الحدّ الذي جرّ إلى الحمائية لتصريف المنتجات، وهناك تحديدا كان الكساد يتشكّل، أمّا إذا اعتبرناها أزمة مالية محضة، فلا يخفى أنّ الانهيار المالي حدث في الولايات المتّحدة ثمّ انتقل إلى الدّول الأوروبية، ومنها إلى العالم. ويؤيّد هذا افتراض فالرشتاين أنّ التوسّع والانكماش إنما هو محكوم بالعمليات المركزية وتطوّر أحوالها، أي أنّ موجات الاقتصاد العالمي ما هي في الحقيقة إلاّ توسّعات وانكماشات في اقتصادات دول المركز، تفرض تطوّراتها على المناطق والأقاليم الأخرى، وبصرف النّظر عن الآلية التي ينتقل به التأثير الدوري إلى المناطق الأخرى، فإنّ جغرافيا العالم ضمن نظام شامل أصبحت وحداتها أكثر تأثيرا وتأثرا ببعضها، وقد دلّت أزمة الكساد في الثلاثينيات على عمق التأثير.

2- عن دور الدّولة:

لا يقف افتراض فالرشتاين في حدود أنّ الدّولة وجود ضروري لحلّ الأزمة بتدخّلها الاقتصادي والمالي؛ وإنّما يرى أنّ وجود كلّ من الدولة والنّظام الرأسمالي ضروري لبقاء الآخر، وهو تلازم تاريخي يبيّن ارتباطا وثيقا بينهما، ويؤدّي زوال أحدهما إلى اختفاء الآخر. وتسهر الدّولة على تهيئة البيئة الملائمة للنشاط الاقتصادي الفعّال من خلال أدوارها التقليدية من ضبط للأمن والحريات والملكيات، وأدوارها الحديثة كالاستجابة لمطالب

---

[1] زكي رمزي، **التاريخ النقدي للتخلّف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987، ص 80.

[2] سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية المتهالكة**، ترجمة: فهيمة شرف الدين وسناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2003، ص 36.

الاحتكار والحمائية التي يرغبها الرأسماليون تارة وينادون بإلغائها تارة أخرى[1]، واتّخاذ استراتيجيات للحدّ من دخول منافسين جدد؛ أو التقليل منهم، فضلا عن أنّ الدّولة ترعى تصحيح الاختلال وإعادة ضبط التوازن؛ وعلاج التناقضات المنجرّة عن التطوّر الرأسمالي، كفالة لاستمرار الكلّ، من خلال إحياء الطّلب بتعزيز القدرة الشرائية لدى الفئات الأدنى دخلا.

وإذا كانت أزمة الكساد 1929 قد جعلت من الدّولة الإطار المنقذ الذي امتدّت إليه أيدي القطاع الغريق، والتفّ الاقتصاديون حول دولهم في أمريكا وأوروبا، ثمّ جاءت الكينزية لتجادل بأدواتها التحليلية بضرورة تدخّل الدّولة وضبط الحرية التي افترضتها الكلاسيكية من قبل، وأنّ الاقتصاد الرأسمالي حينما يدخل مرحلة الكساد فإنّه يعجز أن يولد ذاته دونما وجود جهاز حكومي يقوم بتعويض فشل السوق في تجاوز التقلبات الحاصلة[2]، فإنّ ذلك يصبّ في افتراض التلازم التاريخي من ناحية أنّ التجربة الليبرالية على منهج الكلاسيك قد أثبت فشلا ذريعا في إمكانية حيادية الدّولة، بل كان فشل السوق مبرّرا قويّا لتدخّل الدّولة.

وهذه نقطة يلتقي فيها فالرشتاين مع كينز، إذ يريان أنّ الدّولة طرف أساس في إنعاش الاقتصاد، مع أنّهما يختلفان في تصوّر الدّور الذي تؤدّيه، فبالطّبع لأنّ كينز كاقتصادي ينظّر لما ينبغي أن تسلكه الدّولة، أمّا فالرشتاين فيعتمد على واقع اقتصادي سياسي يتراءى أمامه، لكن عند كليهما فإنّ انزواء الدّولة يفتح باب الاختلال والتناقض.

ثمّ إنّ العملية الرأسمالية لن تكون ممتعة على المدى البعيد —كما يرى فالرشتاين– دون وجود عوائق تفرضها الدّولة أو تساعد على فرضها، ذلك أنّ في السّوق الحرّة المفترضة تنتفي القدرة على مراكمة رأس المال، فحين تنساب عناصر الإنتاج بحرية كاملة في سوق عالمية؛ فإنّ المعلومات ستكون أكثر دقّة والمنافسة أكثر اشتدادا، ممّا يدفع إلى انخفاض الأرباح إلى حدّ شحيح، وقبل أزمة 1929 حين تعافت الاقتصادات الأوروبية، ومع تحرّر الحدود واشتداد المنافسة كانت أسعار منتوجات مختلفة — الزّراعية منها خاصة– تشهد انخفاضا مهلكا، ويسبّب ذلك في الإفلاسات وغلق المصانع وتراجع الإنتاج الزراعي.

والمفارقة أنّ الاقتصاديين غالبا لا يملكون القدرة التي تملكها الدولة في ممارسة فنون الاحتكار، لذلك يتعلّقون بآلياتها، وسيتّضح إحدى تلك الآليات في النقطة التالية.

3- التجارة بين التحرير والتقييد:

من جملة ما تؤدّيه الدّولة للرأسماليين أن تفسح لهم في فترة ما من الدّورة مجال التوسّع بتخفيض العوائق الحدودية من أجل سوق أوسع تستوعب المنتجات وتمدّ بالموادّ الأولية، وفي فترة من المنافسة ما يلبث المنتجون في المراكز يطالبون بالحمائية[3]، وبالتّالي فإنّ عمليات التحرير غالبا ما تكون ظرفية إلى حين أن تصبح مهلكة

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النظم الدولية**، مرجع سابق الذّكر، ص 64.

[2] عبد الوهاب الموسوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 151.

[3] إيمانويل فالرشتاين، **صعود النظام الرأسمالي العالمي وزواله المقبل**، في كتاب: **العولمة الطوفان أم الإنقاذ**، مرجع سابق الذّكر، ص 117.

للاحتكار، وهذا ما تأكّد في أزمة الكساد، فحين كانت العملية الرأسمالية في العشرينيات ممتعة؛ وكان التوسّع مجديا لمراكمة رأس المال كانت دول مثل بريطانيا متحمّسة جدّا للتحرير، وحين فاض المخزون السلعي كان الكلّ يرغب في صرف المنتجات من خلال رفع الجمركة على الواردات؛ حماية للأسعار المحلية وحفاظا على هامش ربحي مشجّع على الاستمرار.

ثم إنّ تجربة الولايات المتّحدة بين سياسات هوفر وروزفلت كافية للتدليل بأنّ الأزمة كانت تزداد تعقّدا حين انزوت الحكومة معتقدة أنّ قانون السوق الحرّة كفيل بإعادة التوازن، ولم ترغب الحكومة حينها في أن يكون لها غير أدوار التنظيم، ولما كانت الأزمة واشتدّ قيظها لجأت الحكومة إلى تعريفة سموت هاولي، ثمّ تشجّعت لتفعيل الطّلب بمشاريعها الكبرى ودعمها فبدأت الأزمة في الانفراج.

مع ذلك هناك ما ينقض هذا الافتراض، وهو من جملة ما يأخذه الليبراليون من تناقضات في فكر فالرشتاين، إذ إنّ الحمائية برفع التعريفة الجمركية على السلع والخدمات ليست في كلّ الأحوال السبيلَ الذي يكفل رفع الأسعار وامتصاص المخزون، ففي الولايات المتّحدة التي دأبت على اللجوء إلى الحمائية منذ القرن التاسع عشر[1]، فإنّ تعريفة سموت هاولي لم تدرّ عليها ثمارا إيجابية سوى أن جرّت الدول الأخرى إلى رفع التعريفات ما أدّى إلى تراجع التجارة الدولية بنسبة 40%، وربّما كانت نكبة الزّراعة أعمّ وأعمق، فقد تراجعت أسعار محاصيلها بنسبة 60%[2]؛ دون أن تتمتّع بمزايا التعريفة، ببساطة لأنّ حجم الإنتاج الزّراعي في الولايات المتّحدة كان يفوق قدرة السّوق المحلية على الاستهلاك، وهو ما يعني أنّ السوق الخارجية ما تزال آلية أساسية في علاج الأزمة؛ فلو رفعت الولايات المتّحدة التعريفة على الواردات من المنتوجات الزراعية لعاملتها الدول بالمثل، فيتأثّر الطّلب على المنتوجات الأمريكية، وهو الذي حدث فعلا، وبالتالي فإنّ حلّ التعريفة ولو ظرفيا في مثل حال المنتوجات الزّراعية لا يجدي نفعا، بل إنّنا نجد في الواقع حقيقة أنّ المستهلك المعتمد عليه هو السوق المحلية خاصّة، لكن هناك اتّكاء على التحكم في منسوب الإنتاج أكثر من اللجوء إلى رفع التعريفة، وذلك من خلال خفض المساحات الزّراعية، والتحفيز بمزايا مختلفة على زراعة المحاصيل المرغوبة، واللجوء إلى بعض الضّرائب على بعض تلك المنتوجات، واستخدام اتّحادات التّسويق[3].

4- الاحتكار وذوبانه:

يربط فالرشتاين كغيره من الاقتصاديين بين تطوّر عمر المجال الاحتكاري وسير الدّورة الاقتصادية، فكما أنّ المجالات الإنتاجية التي احتكرها المركز منذ بداية الثورة الصّناعية آل احتكارها إلى الذّوبان، أي كثر المنتجون

---

[1] جون تشانج، **السامريون الأشرار – الدول الغنية والسياسات الفقيرة وتهديد العالم النامي**، ترجمة: أحمد شافعي، الكتب خان، القاهرة، مصر، ص 124.

[2] عليان عليان، **مرجع سابق الذّكر**، ص 60.

[3] Eric Rauchway, **Op.cit**, P 78.

فيها بما قلّل من عوائدها؛ فإنّ أزمة الكساد وفقا لهذا المنظور تشهد أفولا لاحتكار سابق. ويركّز فالرشتاين على المجالات الاحتكارية معتبرا أنّ الفارق فيها بين التكاليف وسعر البيع واسع، يمكّن من المضيّ قدما في مراكمة رأس المال، والعكس صحيح إذا حدث ذوبان الاحتكار في مجال ما، مع ذلك لا يمنع أن تستمرّ المجالات الإنتاجية الأخرى، لكنّها تتضايق بالمنافسة إلى أن تصطدم بالأزمة.

ومع الإقرار بأنّ مجالات صناعية وزراعية شهدت منافسة شديدة، وقد تقدّم الحديث عن تأثّر الزّراعة بالإنتاج الوفير وبتعافي أوروبا، كذا الأمر في الصّناعة التي آل وضعها السيّء في الدّول الكبرى إلى حمايتها من المنافسة الخارجية، وهو ممّا غذّى أزمة الكساد بلا شكّ، إلاّ أنّ اختبار صحة فكرة فالرشتاين تستوجب البحث عن وضع المجالات الاحتكارية قبل الأزمة وحينها.

وفي الواقع؛ لا يبدو أنّ تلك المجالات الحديثة التي راج سوقها قبل أزمة 1929 قد آل الربح فيها إلى أضيق نسبه، فإذا رجعنا إلى أهمّ المجالات الاحتكارية منذ بدء الدّورة تلك قبل أن تؤول إلى الانكماش؛ فإنّنا نجد المجالات الخصبة منذ 1896 تتمثّل في إنتاج النّفط والسيارات والكيمياء[1]، والسؤال المهمّ هنا: هل حقيقة تحرّك الإنتاج سريعا في هذه المجالات إلى حدّ انخفاض الأرباح فيها بما قلّل من مساهمتها في تراكم رؤوس الأموال؟

إذا ركّزنا على مجال إنتاج السيارات، وراجعنا وضعه في الولايات المتّحدة باعتبارها إحدى أهمّ الدّول التي خاضت هذا المجال، فإنّنا نلمس انتعاشا كبيرا له في العشرينيات، فقد أنتجت الولايات المتحدة سنة 1929 ما يزيد عن 4.4 ملايين سيارة، وكانت نسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي هي الأكبر بين القطاعات، وإذا كانت معدّل عدد الأسر مقابل سيارة واحدة في 1920 هو ثلاث أسر، فإنّ في 1929 أصبح بالمعدّل لكلّ أسرة سيّارة[2]، ما يعني أنّ هذه السلعة لاقت سوقا محلّية خصبة من جانب، وحافظت على نسبة الأرباح العالية حتّى في عشية الأزمة وأثنائها، أي أنّها لم تشهد بعدُ المنافسةَ التي تُذيب احتكار الولايات المتّحدة أو غيرها من المراكز لها، وهو ما يناقض زعم فالرشتاين، فبالرغم من أنّ المجال الاحتكاري ما زال ممتعا بأرباحه؛ والسّوق خصبة له؛ ولم يحدث ذوبانه؛ ولكنّ الرّكود في الاقتصاد حدث، وهو ما يشير إلى أنّ تطوّر الدّورة الاقتصادية لا يقترن بالضّرورة مع وضع المجال الاحتكاري، فإن عُدَّ هذا السّببُ –تأثّرُ الوضع الاقتصادي بوضع المجالات الاحتكارية – سببا مقنعا، فلا بدّ أنّ لجانبه أسبابا وعوامل أخرى تحرّك موجات الاقتصاد، لعلّ أهمّ تلك الأسباب تراجع فعالية الطّلب، مع أنّ معطيات المنافسة في مجالات صناعية وزراعية أخرى تؤيّد توجّه فالرشتاين، فبعد تعافي اقتصادات أوروبا زاد العرض وانكمش الطّلب على السلع الأمريكية بعد أن كان عاليا، واشتدّت المنافسة بعد حين وقادت إلى قيود الحمائية.

---

[1] فؤاد مرسي، **مرجع سابق الذّكر**، ص 456.

[2] Peter Fearon, **War, Prosperity, and Depression: The U.S. Economy, 1917–1945,** Op.cit, pp 55-56.

5- جرّ فائض القيمة:

عن آليات علاج الرّكود الدّوري يرى فالرشتاين أنّ مراكز النّظام العالمي تلجأ إلى مضاعفة عمليات جرّ فائض القيمة من مناطق أخرى إليها من أجل إنعاش اقتصاداتها، فقد تعمل المصانع في المركز في مرحلة الرّكود على نقل عمليات إنتاجها إلى مناطق ذات أجور أقلّ وهي شبه المحيط والمحيط، من أجل توسيع الربح، وقد يحدث العكس بأن تجرّ المراكز إلى إقليمها عملياتها الإنتاجية المتوزّعة في أقاليم أخرى من العالم لعلاج البطالة في المركز بما يخلق بطالة جديدة في المناطق التي جُرّت منها العمليات الإنتاجية، وهي بذلك توزّع الأزمة وتستغلّ تواجدها المتفرّع بين الأقطار للبحث عن الرّبح الأكبر، فعلى أيّ من الآليات اعتمدت المراكز الرأسمالية في أزمة الكساد 1929؟

بالبادئة؛ فإنّ انكفاء الدّول على ذاتها أيّام أزمة 1929؛ ورفعها للمعايير الوقائية بما أثّر على تراجع التجارة الدّولية بنسبة 40%؛ يوحي بأنّ الكّل كان يميل إلى صناعة الحلّ اعتمادا على الدّاخل، ففي دولة غير استعمارية كالولايات المتّحدة واضح أنّ روزفلت –الذي اقترن باسمه انفراج الأزمة– كان منهمكا على السياسة المحلية بحدّ أدنى من الاتّصال بالخارج[1]، أي أنّ اتّكاءه على جرّ فائض القيمة من الخارج من خلال نقل المصانع أو تصدير البطالة –مثلما يدّعي النيوماركسيون– لم يكن له في واقع الأمر في الولايات المتّحدة آليات واضحة، بل إنّ الدّولة جنحت إلى عناصر الإنتاج المحلية وهو ما يتّضح في ثنايا خطّة النيوديل مثلا، أمّا في دولة استعمارية كبريطانيا وفرنسا فإنّ التبعية السياسية التي فرضتها على أقاليمها وراء البحار لا تُوجِد فوارقَ بين مركز الدّولة وهامشِها المستعمَر تستفيد منها المراكز حينما تحرّك رؤوس الأموال والمصانع والعمالة أو تصدير البطالة، ذلك أنّ الخضوع لقانون مشترك تحت راية دولة واحدة –كما يرى فالرشتاين– لا يوفّر مجالا للتوسّع والدّمج واستغلال الفوارق الربحية؛ فإن تحرّكت المصانع نحو المستعمرات فإنّ النتيجة –نظريا على الأقل– هي تحمّل تكاليف النّقل دون تحقيق رخص التكاليف الأخرى كالأجور والضّرائب ما دامت القوانين شاملة للبلد المستعمِر والمستعمَر على السواء في نظام مغلق، وقد كان فالرشتاين يرى أنّ تعدّد الدّول في نظام بين دولي هو ما يضمن استمرار تراكم رأس المال، وهو ما يعتبره سندا في عدم احتمالية قيام حكومة أو دولة عالمية موحّدة لها قوانين كاملة، لأنّ ذلك يعني العودة إلى نظام الإمبراطوريات الذي باد في التاريخ حين اكتمل توسّعه ودمجه في الإطار الجغرافي للدّولة.

وبالتالي؛ فأمام تعسّر حركة التجارة الدّولية أصبح جرُّ فائض القيمة من المحيط إلى المركز كآلية لعلاج أزمة 1929 في دول المركز الاستعمارية يتمّ تحت نمط اقتصادي كولونيالي، إذ تمارس الطّبقة الرأسمالية في المراكز استقطاب فائض القيمة كما لو كان ذلك في حدودها الجغرافية التقليدية، بمعنى أنّها تسعى إلى خفض

[1] Isaiah Berlin, **President Franklin Delano Roosevelt**, in **The Proper Study of Mankind: An Anthology of Essays**, ed. Henry Hardy,and Roger Hausheer, London, Chatto and Windus, 1997, p 629.

النّفقات والتكاليف بما فيها أجور عمّالها من أجل توسيع هامش الرّبح، وما دامت المشكلة مقترنة بكساد السلع والبضائع؛ فإنّ مضاعفة الإنتاج أمام انكماش الطّلب سيزيد المشكل تفاقما بطبيعة الحال، ومع تقيّد الحركة التجارية دوليا في فترتي الحلول الكلاسيكية والكينزية؛ كان المعتمَد على الدّاخل، إمّا بحيادية الدّولة أو بتدخّلها في النّشاط الاقتصادي.

على أنّ جرّ تصدير الأزمة كان يتمّ بطرق أخرى منها: تخفيض العملة تشجيعا للصّادرات في بعض الدّول؛ وجرّ الأموال من الخارج إلى الدّاخل بدلا من نقل عمليات الإنتاج من المركز إلى المحيط أو العكس؛ ودخول الحكومات في مشاريع كبرى، وتخفيض قيمة الدولار أمام الذّهب، ورفع سعر الفائدة في الولايات المتّحدة، وغير ذلك من الآليات التي تبيّنت سابقا.

ويبدو أنّ فالرشتاين حين كان يتحدّث عن نقل العمليات الإنتاجية كآلية لعلاج الأزمة الدّورية كان يركّز على فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما قويت شوكة الشركات متعدّدة الجنسية وأصبح توزّعها الجغرافي يمنح لدولها الأمّ الاستفادة من الفوارق، ومع أنّ هذه الشّركات كانت متواجدة في العشرينيات وفي وقت الأزمة؛ فإنّ وجودها بالمواصفات التي تعتبر بها إحدى أذرع الرأسمالية العالمية؛ فإنما تحقّق بعد الحرب العالمية الثانية؛ وخصوصا في عقد الستينيات وما بعده[1].

ونخلص إلى أنّ افتراض النيوماركسيين وفالرشتاين بشأن جرّ فائض القيمة من المركز إلى المحيط إن كان ثابتَ الصحّة في عموم سير النّظام الرأسمالي العالمي؛ فإنّ نَقلَ العمليات الإنتاجية في أزمة 1929 لجرّ الفائض لم يحدث له صدى قويّ، بحكم لجوء الدّول إلى السياسة الحمائية، على أنّ استقدام الأموال كان يتمّ بطرق أخرى مختلفة.

6- الثقافة الجغرافية:

ممّا يعتمد عليه النّظام العالمي الرّأسمالي لضمان الاستقرار أن يوطّد أركان مشروعيته، ووفقا لفالرشتاين فإنّ الانتصار الساحق الذي حقّقته الليبرالية على عقيدة المحافظين وعلى الراديكالية في القرن التاسع عشر؛ قد هيّأ لها سبل البقاء والاستقرار أمام ما يخالفها من الأيديولوجيات، ولأنّ الثقافة الجغرافية تتأثّر بالوضع الاقتصادي؛ فإنّها تهتزّ بالأزمات والتناقضات، ومع ذلك فالنّظام العالمي ما يزال متحكّما في تبرير تناقضاته وكسب الثقة ما دام يملك القدرة على الخروج من أزماته الدّورية بسلام، والسؤال هنا: هل أثّرت أزمة الكساد 1929 في استقرار العامل الجيوثقافي للنّظام العالمي؟

يتّفق الكثيرون في أنّ أزمة الكساد فسحت للأحزاب الشيوعية والنازية والفاشية ذات النزعة الانتقامية باب السلطة، وبغضّ النّظر عمّا إذا كانت مطامع هذه الأحزاب لا تعدو الظّفر بالسلطة؛ فإنّ الاستجابة القاعدية

[1] عباس أحمد وأحمد محمد جاسم، **مرجع سابق الذّكر**، ص 56.

الواسعة تحمل دلالة قويّة بالتذمّر من الوضع الاجتماعي الذي فرضته الليبرالية بتطوّراتها في أوروبا وأمريكا وفي غيرهما، وقد أحسنت هذه الأحزاب في استنفار النّاس من خلال انتقاد الأوضاع والأيديولوجية الليبرالية وتقديم الوعود بتأسيس نظم تستعيد الاستقرار، كما قويت الحركات المناهضة للإمبريالية في غالب المستعمرات وكانت تعد المزارعين خاصّة بفكّ أغلال الاستعمار والاستغلال[1].

ومع أنّ الاهتزاز الثقافي بالشكل الذي لا يمكن مجابهته سيحدث مع الجولة النّهائية للنّظام العالمي –كما تقدّم سابقا، فإنّ ذلك لا ينفي أنّ أمثال أزمة الكساد 1929 تكثّف من صعوبة المأزق الرأسمالي، ذلك أنّ الحلول وفقا لمنظّري النّظام العالمي مهما اكتسبت من الفاعلية والقدرة على إمداد الرأسمالية العالمية بمزيد من الوجود والمشروعية، فإنّ التوجّه العامّ للنّظام يحدّ من القدرة كلّ مرّة، ويكفي أنّ أزمة 1929 كشفت –على لسان الليبراليين ذاتهم– عن بطلان تحقق التوازن تحت نظام ليبرالي ظلّ المسيطر منذ سميث إلى لحظات الأزمة، وهو ما يضع الأيديولوجية محلّ الشّكوك ويقوّي حجج المناهضين. وبهذا التصوّر فإنّ في الأزمة القادمة في السبعينيات بعد دورة كاملة للرأسمالية العالمية لن يكون لمراكز النّظام العالمي ذاتُ القدرة التي اكتسبها للخروج من أزمة الكساد 1929، وهو ما يسعى إليه بحثنا في مباحث قادمة.

وخلاصة لهذا المطلب؛ فإنّنا نجد في أزمة 1929 ما يؤيّد أفكار فالرشتاين وما يخالفها، فصحيح أنّ مراكز النّظام العالمي هي من يطوّر وضع الاقتصاد العالمي، وأنّ الدوّل بأدوارها المختلفة وجود ملازم للنّظام الرأسمالي العالمي، وأنّ تحرير التجارة غير مجد لتراكم رأس المال الذي يعدّ الصبغة الأساسية للنّظام العالمي الحديث، وبالتالي فالقيود التجارية إن زالت فلظروف عابرة ما تلبث أن تعود القيود بعدها ولو بطرق أخرى تحمي الاحتكار، لكن هل حقيقة تسير الأزمة في خطّ مواز مع ذوبان الاحتكار في مجالات ما؟ وهل تعتمد المراكز على تحريك عمليات الإنتاج من أجل جرّ فائض القيمة لعلاج الأزمة؟ لا يبدو أنّ معطيات أزمة الكساد 1929 تؤيّد ذلك.

[1] Dietmar Rothermund, **The Global Impact of the Great Depression 1929-1939,** Routledge, London, 1996, p 107.

المبحث الثالث: آليات التكيّف والاستمرار في أزمة الركود التضخّمي 1973

في اقتصادنا الرّاهن نتحدّث عن التّضخم وكأنّه جزء لصيق لا يتجزأ عن نظامنا الاقتصادي، فليس بدعا في أغلب دول العالم أن ترتفع الأسعار بين السنة والأخرى، ونحن نشهد أنّ القدرة الشرائية لعملاتنا تضعف عبر العقود، لكن الأمر لا يبدو كذلك في النصف الأول من القرن العشرين، بل حتّى بعد الحرب العالمية الثانية وصولا إلى السبعينيات، إذ لم يكن اعتبار التضخّم أمرا اعتياديا، بل كان ينظر إليه كمشكلة عابرة أو بالأحرى ينبغي أن تكون عابرة ومتغلّبا عليها، وعليه كان على المدارس الاقتصادية أن ترسم طريق الخلاص من هذا الشّبح.

وعلى الصّعيد الفكري كانت النظرية الكينزية تمثّل السّند الأساس لأغلب الدّول الرأسمالية الكبرى بعد أزمة الرّكود الكبير 1929 وبعد الحرب العالمية الثانية، ذلك أن السمعة الطيّبة التي اكتسبتها على مستوى التنظير والتطبيق الميداني رفع منسوب الثّقة فيها، فأصبحت المرجع في ضبط التوازن الاقتصادي ومواجهة المشكلات وطوارئ السوق، غير أنّ هذه الثقة تزعزعت كثيرا حين ظهرت أزمة الركود التضخمي في السبعينيات، ولم يكن في النظرية الكينزية ما يفسّر حدوثها أو يحدّد آليات علاجها، بل كانت هذه الأزمة سببا في الإيقاع بالكينزية في ورطة، لتظهر المدارس المختلفة محاولة تحديد الأسباب أحيانا وتغطية النّقص الذي تخلّل الطّرح الكينزي أحيانا أخرى.

وفي مبحثنا هذا نستعرض هذه الأزمة الاقتصادية الكبرى، بهدف تحديد الآليات التي تحقّق بها التعافي ومراقبة مدى تأييد معطياتها لأفكار إيمانويل فالرشتاين، خاصّة وأنّ فالرشتاين –كما تبيّن سابقا– يعتبر أن الأزمة النهائية في النّظام الرأسمالي العالمي الحديث بدأت تلوح في الأفق منذ عقد السبعينيات، أي أنّ فهم هذه الأزمة يقرّبنا أكثر إلى رؤى فالرشتاين لمسار النّظام العالمي نحو مصيره. وعليه فالعمل يجري في خمسة مطالب، يشخّص أوّل هذه المطالب أزمة الرّكود التضخّمي بتعريفها وتبيين مظاهرها، ويستعرض ثانيها أفكار كينز حول التضخّم، تمهيدا للمطلب الثالث الذي يستعرض آراء المدارس المعارضة لكينز والتي نشأت منذ السبعينيات، ومن ثمّ نتحوّل إلى الآليات التي تمّ علاج أزمة الركود التضخّمي بها، أو لنقل تخفيفها في الثمانينيات في المطلب الرابع، أما في المطلب الخامس فسنعقد المقارنة بين تلك الآليات وأفكار إيمانويل فالرشتاين لندرك حجم التوافق بينهما.

المطلب الأول: تشخيص أزمة الرّكود التضخّمي 1973

مع أنّ التضخّم ظاهرة مألوفة في زماننا الرّاهن، إلاّ أنّ ذلك لا ينفي وجودها ولو بمعدّلات بسيطة فيما مضى، ونقصد بهذا الماضي حين كانت النظرية الكلاسيكية هي المسيطر على واقع الفكر والعمل، فمع الحرب العالمية الأولى ظهر ارتفاع عام في مستوى الأسعار، فقد تطلب الاستعداد المحموم للحرب مبالغ طائلة لتمويلها، ولجأت دول المواجهة إلى رفع الضرائب وعقد القروض العامة في الداخل، لكن سرعان ما نفدت إمكانية استمرار تمويل الحرب بهذه الطرق، فلجأت هذه الدول إلى التمويل التضخّمي خاصّة بعد اندلاع الحرب، ومن هنا بدأت الدول تفكّ ارتباطها بقاعدة الذّهب باستثناء الولايات المتحدة، وهو ما أعطى لها حرية أكبر في إصدار الأوراق النقدية،

وظهرت عمليات بيع واسعة للأوراق المالية وتعاقبت تداعيات هذا الإجراء لتجد أكثر الاقتصادات ذاتها في مشكلة التضخم[1]، على أنّ هذه المشكلة لا تمثّل الرّكود التضخّمي المقصود، وإنّما تبيّن أنّ التضخّم كان معروفا بأسبابه التقليدية في ما مضى.

وإذاً، لا بدّ من استعراض مفهومي التضخّم والتضخّم الرّكودي، ومن ثمّ نحدّد ملامحه في سبعينيات القرن العشرين.

1- تعريف التضخّم والرّكود التضخّمي:

في تعريف التضخّم نجد أنّه "عملية مستمرّة لهبوط قيمة النّقد، تظهر جلية في اتّجاه مستوى الأسعار نحو الارتفاع" [2]، أو هو ارتفاع المستوى العام للأسعار في مدّة طويلة[3].

وانطلاقا من ذلك فالتضخّم يشمل بالضّرورة كل السلع والخدمات، فلا تعتبر الحالات الإفرادية العابرة والعادية وارتفاع الأسعار الناجم عنها، وكذلك ارتفاع أسعار سلع محددة أو عوامل إنتاج، لا تعتبر هذه الحالات تضخّما، كما أنّ الغلاء الذي ما يلبث أن يتراجع فتعود الأسعار السابقة لا يسمّى تضخّما، لأنّ غلاءها لم يكن متّصلا في الارتفاع على مدّة زمنية طويلة.

ويؤثّر التضخّم في ظواهر عدّة، لعلّ أهمّها القدرة الشرائية، فإذا ارتفعت الأسعار تنخفض القوة الشرائية، أي تنخفض كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من النقود، فالعلاقة عكسية بين التضخّم والقدرة الشرائية. ويؤثّر التضخّم في الدخل الحقيقي لأصحاب الدّخول الثابتة بعلاقة عكسية أيضا[4]، وعلى الادّخار والدّيون، إذ تقلّ الرغبة في الادخار حين يرتفع التضخّم، ويضارّ الدائن ويستفيد المدين لأنّ القيمة تغيّرت عبر الزمن، ويؤثّر التضخّم في الاستثمار إذ يجعل رؤوس الأموال تميل إلى الأنشطة التي تتّسم بسرعة دوران رأسمالها، وعلى المضاربة والتخزين، وهروب الاستثمارات الأجنبية[5]، وغير ذلك من التأثيرات.

أمّا الرّكود التضخّمي أو التضخّم الرّكودي أو ما يسمّيه البعض الكساد التضخّمي فقد عرّفه الأستاذ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي في الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية بأنّه "الكساد الذي يتّسم بتزامن ارتفاع معدلات

---

[1] زكي رمزي، **التاريخ النقدي للتخلف**، مرجع سابق الذّكر، ص 83.

[2] مجموعة مؤلّفين من المعهد البيبلوغرافي بألمانيا، **الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟** ترجمة: هاني صالح، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 179.

[3] سعود جايد العامري، **محاسبة التضخّم: بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2014، ص 206.

[4] بوعلام مولاي ومحمد سفير، **التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسييرية والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، ص 697.

[5] بلقاسم بلقاضي، **التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 17، العدد 4، 2013، ص 158.

التضخّم وارتفاع معدّل البطالة على اقتصاديات الدول والبلدان الصناعية[1]"، وعرّفه بول ساموبلسون في كتابه علم الاقتصاد بأنّه " عبارة عن ركود في النموّ والاستخدام في نفس الوقت مع تضخّم كبير في الأسعار[2].

ومن خلال هذين التعريفين وغيرهما نلحظ بأنّه في حالة التضخّم الرّكودي يجتمع أمران متناقضان –على الأقلّ في المنظور الكينزي– وهما معدّل البطالة المرتفع ومعدّل الأسعار المرتفع، فإذا كان التضخّم يعني ارتفاع عامّ في مستوى الأسعار، فإنّ الرّكود التضخّمي هو أن يتزامن هذا التضخّم مع حالة الرّكود الاقتصادي حين تكون البطالة ترتفع أيضا، في حين فإنّ كينز حسب تحليله –كما سيتقدّم– يرى أنّ ارتفاع الأسعار إنّما يحدث في فترات التوظّف.

ولقياس الرّكود التضخّمي في اقتصاد ما، يعتمد الاقتصاديون على مؤشّر مركّب من مجموع معدّلي التضخّم والبطالة، وهذا المؤشّر يسمّيه البعض معدّل الكساد التضخّمي، أو معدل التضخّم الكسادي، ويسمّيه الآخرون مؤشّر الاضطراب، ويحسب بجمع معدّل التضخّم مع معدّل البطالة[3]، أي:

معدّل الرّكود التضخّمي = معدّل التضخّم + معدّل البطالة

وعند غالب الاقتصاديين فإنّ وجود اقتصاد في نسبة 8% من هذا المؤشّر، فإنّه يعاني من مشكلة الركود التضخّمي، لكن تطرح نسبة 8% إشكاليات وتجاذبات بين الاقتصاديين، ذلك أنّه من المحتمل أن يتجاوز اقتصاد ما هذه النسبة، وفي نفس الوقت نجد معدّل البطالة أو معدّل التضخّم فيه منخفضا أي دون 4%؛ ومع ذلك يجمع الاقتصاديون أنّه في حالة تجاوز الركود التضخّمي نسبة 8% مع تصاعد كلّ من معدّل التضخّم ومعدّل البطالة، أي تسجيل كلّ منهما نسبة 4% فصاعدا، فإنّ الاقتصاد في هذه الحالة يعاني من الركود التضخّمي[4].

2– ملامح أزمة الرّكود التضخّمي:

لفهم ملامح الرّكود الاقتصادي في السبعينيات لا بدّ من الرّجوع إلى تلك السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تعيش فترة من الانتعاش، خُيِّل للبعض حينها أنّ الاقتصاد الرأسمالي على مستويات المحلي والعالمي قد استقّر، وأنّ هذا الرّخاء لم يشهد له نظير في التاريخ، إن في قوّته أو في طول فترته، وأن لا داعي للقلق من فترات الرّكود المصاحبة للدّورات الاقتصادية، وكانت البطالة في الولايات المتّحدة وغيرها من بلدان

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح، **الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، مركز إسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 412.

[2] بول ساموبلسون، **علم الاقتصاد**، ترجمة: مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 245.

3 زكي رمزي، **مشكلة التضخم في مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، جمهورية مصر، 1980، ص 69.

[4] رابح خوني وحميد عزري، **التأصيل النظري لظاهرة الركود التضخمي في الأدبيات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد:10، العدد 2، 2020، ص 128.

العالم الصناعي ضئيلة نسبيا، بل لم يعد النّاس يخشون أن تؤدّي الأوتومية والتقدّم التّقني إلى حرمان العمّال من أعمالهم، فهي ستضمن الوفرة دون أن تهدّد الوظائف[1].

وكان من الظّاهر انتصار النظرية الكينزية التي باتت مرجعا للقوانين والسياسات الاقتصادية خاصّة في الولايات المتّحدة الأمريكية، وقد أصبح من المفترض حينها توازن العمالة الناقصة، فالعمالة الكاملة لم تعد تعتبر نتيجة تلقائية للاقتصاد القائم على المنافسة، مع ذلك كانت الحكومات تسعى إلى تحقيق العمالة الكاملة لكنّها كانت مطمئنّة بتحقّق التوازن[2].

لكن بأواسط الستينيات بدأت الأوضاع في التغيّر من ناحيتين كانتا أبرز ملامح أزمة التضخّم الرّكودي، في مجال التضخّم وفي مجال البطالة.

ومن خلال الجدول 2 سيتبيّن معدّلات التضخّم الركودي في دول منظّمة التّعاون الاقتصادي والتنمية في سنوات الأزمة إلى جانب كلّ من معدّل التضخّم والبطالة.

جدول 2: معدلات التضخم والبطالة في مجموعة من الاقتصادات المتقدمة 1962–1985

السنوات	معدّل التضخّم (%)	معدّل البطالة (%)	الرّكود التضخّمي (%)
	إيطاليا		
1973–1962	5.1	4.73	9.83
1982–1973	18.24	7.02	25.31
1985–1982	11.49	9.93	21.42
	المملكة المتّحدة		
1973–1962	5.04	1.98	7.02
1982–1973	14.86	5.61	20.47
1985–1982	5.05	11.54	16.59
	فرنسا		
1973–1962	4.31	1.51	5.82
1982–1973	11.32	4.5	15.82
1985–1982	7.1	8.9	16
	الولايات المتحدة الأمريكية		
1973–1962	3.41	4.9	8.31
1982–1973	8.4	6.99	15.39
1985–1982	3.42	8.5	11.92
	ألمانيا		
1973–1962	3.78	0.74	4.52
1982–1973	5.09	3.65	8.74

[1] جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر**، مرجع سابق الذّكر، ص 273.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 269.

1985–1982	2.36	7.83	10.19
اليابان			
1973–1962	5.38	1.13	2.51
1982–1973	7.24	1.94	9.18
1985–1982	1.41	2.85	3.99

المصدر: إبراهيم لطفي عوض، **ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية**، MPRA Paper، العدد: 5465، نوفمبر 2007، ص 63.

أ- معدّلات التضخّم:

في سنوات التوسّع الاقتصادي كان التضخّم يصاحب أغلب الاقتصادات في العالم، فمنذ الحرب العالمية الأولى انفجرت هذه الظاهرة ثمّ تواصلت بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصّة بعد الحرب الكورية سنة 1950، ولكنّها حافظت على معدلات متوسّطة أو منخفضة، وظلّت على هذه الحال إلى سنة 1969 أين بدأت موجة أخرى من التضخّم، حين وصل إلى معدّل 4.5%، ليصبح التضخّم شيئا فشيئا ظاهرة عالمية، وفي السبعينيات كان الاتّجاه العام للأسعار يشهد ارتفاعا كبيرا، ليصل سنة 1980 إلى نسبة 11.7% في دول منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية[1].

وفي الجدول أعلاه حول الركود التضخّمي في دول منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتجلّى بوضوح أنّ العقد الممتدّ بين 1973-1982 مثّل ذروة الارتفاع في التضخّم في كلّ دولة، ففي إيطاليا مثلا قفز معدّل التضخّم إلى 18% بعد أن كان في العقد السابق يعادل 5%، وفي المملكة المتّحدة وصل المعدّل إلى 14% بعد أن كان 5%، وفي فرنسا بلغ 11%، وفي الولايات المتحدة بلغ 8%، وعلى العموم نجد في الدّول الأخرى ارتفاعا ملحوظا طيلة عقد السبعينيات، ممّا جعله ظاهرة عالمية.

وإذا أخذنا معدّل التضخّم في دول التعاون والتنمية إجمالا وجدناه سنة 1974 يصل إلى أعلى نسبة بلغت 15.35%، وبالرغم من أنّه عاد لينخفض إلى 8.97% سنة 1978، فإنّه ارتفع مرّة أخرى ليسجّل في سنة 1981 نسبة 13.56% ، وحافظ على ما يقرب من هذه القيمة في سنة 1981، وظهر التعافي المطّرد بداية من سنة 1982، أمّا عن التّضخّم عالميا فإنّه كان أيضا يشهد حسب المعطيات المتوفّرة في مجموعة البنك الدولي ارتفاعا متواصلا منذ بداية السبعينيات ليبلغ سنة 1980 نسبة 13.35%، ثمّ يبدأ في الانخفاض بداية من سنة 1982 ويسجّل أدنى مستوياته في الثمانينيات سنة 1986 بنسبة 5.17%، ثمّ عاد إلى الارتفاع ليسجّل سنة 1991 ما قيمته 8.12%[2].

---

[1] محمد دويدار، **الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته**، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1981، ص 74.

[2] بيانات مجموعة البنك الدولي في الموقع الإلكتروني للبنك:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG?end=1992&start=1979&view=chart، تم الاطلاع بتاريخ: 2021/01/20.

ب- معدّلات النمو الاقتصادي:

إذا اعتمدنا على إجمالي الناتج المحلي، فإنّنا نسجّل في دول التنمية والتعاون الاقتصادي خلال عقد السبعينيات -اعتمادا على بيانات البنك الدولي- تواصل النموّ في الارتفاع بمعدّل يتراوح بين 11% إلى 17% سنويا، وهذا بالرّغم من أنّ التضخّم والبطالة كانا يشهدان ارتفاعا أيضا إلى بداية الثمانينيات، ثمّ شهد الناتج المحلّي في ذات الدّول ركودا ملحوظا فلم يتقدّم إلا بنسبة 1.9% في سنة 1981، بل سجّل تراجعا سلبيا قدّر بـ 1.5% سنة 1982، ثمّ جنح نحو الارتفاع تدريجيا من سنة 1983 [1]. وغالبا فإنّ هذا الرّكود في النموّ كان نتيجة للسياسات الانكماشية التي بادرت بها دول التعاون رغبة في التحكم في ظاهرة التضخّم، فألقت بآثارها على النمو الإجمالي وعلى التشغيل.

أما عالميا فكان الرّكود واضحا خلال السبعينيات، بل تعدّى إلى تسجيل معدّلات نمو سلبية بين 1981 و1983، وصل إلى -3.2 سنة 1983، وإلى البطء في التعافي إلى سنة 1988 التي سجّل فيها قيمة 20%.

وبالمجمل يتّضح من معدّلات النموّ ومعدّلات التضخّم أنّ العقد 1973-1982 كان يشهد ركودا اقتصاديا وارتفاعا لظاهرة التضخّم قبل أن تأتي السياسات الانكماشية التي عملت على تخفيض التضخّم في الدول الصّناعية الكبرى.

ت- معدّلات البطالة:

كانت البطالة بعد الحرب العالمية الثانية تشهد أدنى مستوياتها في الدّول الصناعية الكبرى مراكز النّظام الرأسمالي العالمي، وقد وصلت خلالها إلى 3% [2]، وهو معدّل كان ينظر إليه آنذاك على أنّه معدّل طبيعي، خاصّة مع تمركز النظرية الكينزية في الحياة الاقتصادية؛ لكن الأمر بدأ ينقلب مع سنوات الركود الاقتصادي في السبعينيات، واعتمادا على بيانات الجدول السابق حول الركود التضخّمي في الدول المختارة من بين دول التعاون الاقتصادي والتنمية نجد أنّ متوسّط نسبة البطالة بينها يعادل 2.49% في العقد 1962-1973، ثمّ ارتفع إلى 6.25% في العقد التالي، ثمّ شهد ارتفاعا أكبر بين سنوات 1982-1985 في كلّ تلك الدول بمتوسّط يعادل 8.25% [3]، وواضح مرّة أخرى أنّ السياسات التي رسمتها الدّول الرأسمالية من أجل

---

[1] بيانات مجموعة البنك الدولي في الموقع الإلكتروني للبنك:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=1987&locations=OE&start=1966
، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/01/20.

[2] ميسوم طالبي، **التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية، أسبابه ووسائل علاجه**، مجلّة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، ص 162.

3 إبراهيم لطفي عوض، **مرجع سابق الذّكر**، ص 63.

امتصاص التضخّم كانت وراء هذه الأرقام، أي أنّها رفعت البطالة فضلا عن تأثيرها على معدّل النموّ الاقتصادي.

وهكذا يكون ملمح مشكلة الركود التضخّمي واضحا، فقد عانت أغلب دول العالم بداية من دول المراكز إلى غيرها من الدّول من ثلاثة مشاكل اجتمعت في عقد السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات أين بدأ التغلّب عليها، وهذه المشاكل تتمثّل في ارتفاع معدلات كلّ من التضخّم والبطالة في فترة من الرّكود الاقتصادي.

المطلب الثاني: تفسير النظرية الكينزية لأزمة التضخم وعلاقته بالبطالة

نظرا إلى أنّ أزمة الرّكود التضخّمي كانت من أسباب إزاحة النظرية الكينزية عن عرشها التنظيري، فإنّ من الأهميّة قبل عرض مختلف أفكار المدارس الحديثة أن نستعرض أفكار الكينزية حول التضخّم وحول البطالة، رغبة في تحديد أدقّ لمنشأ هذه المشكلة، وتمهيدا لأفكار المدارس التي قامت على نقد النظرية الكينزية، ومن ثمّ التمهيد لفهم طبيعة الحلول التي رسمتها السياسات الاقتصادية للخروج من أزمة الرّكود التضخّمي في السبعينيات وبداية الثمانينيات.

بالمجمل كانت أفكار كينز لا تخرج عن دائرة الاقتصاد الكلّي، فكان في تحديده لأسباب التضخّم وطرق علاجه وعلاقة ذلك بمشكل البطالة، كان ينظر بمنظار الطلب الكلّي والعرض الكلّي، ونظرا لمحورية الطلب الكلي في حدوث ظاهرة التضخّم وفقا لكينز، فإنّ البعض يطلق على هذه المقاربة تفسير التضخّم بدفع الطلب ويعني بها النظرية الكينزية، ويمكن جمع أفكارها حول التضخّم والبطالة فيما يلي:

1- يحدث التضخّم بسبب التقلّبات بين العرض الكلّي والطلب الكلّي المكوّن من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الكلّي، أي أن يرتفع الطّلب الكلّي الفعلي ADA على الطّلب اللازم ADF للحفاظ على مستوى الناتج الكلّي عند مستوى التشغيل الكامل[1]، فالنتيجة حين يزداد الإقبال على السلع والخدمات في ظلّ اقتصاد رأسمالي قائم على الحرية أن تتّجه الأسعار نحو الارتفاع.

2- هذا الإقبال على السلع والخدمات لا يؤدّي بالضّرورة إلى الانحسار الاقتصادي وإلى التضخّم، فكينز يفرّق بين حالتين اقتصاديتين، حالة ما قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظف الكامل، وحالة ما بعد الوصول إلى التوظّف الكامل، وتأثير الطلب الكلّي يختلف حسب وجود الاقتصاد في الحالتين.

3- حين لا يكون الاقتصاد قد وصل بعد إلى التوظيف الكامل، فإنّ الزّيادة في الطّلب لا تؤدّي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار، فحين لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها الإنتاجية، يرى كينز أنّ ارتفاع الطّلب سينجح في إحداث زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات، إذ يتمخّض عن الزيادة في الطّلب الكلي الفعّال زيادة في حركة المبيعات، ومن ثمّ زيادة في

[1] ليلى لكحل، **مرجع سابق الذّكر**، ص 147.

أرباح المنتجين، بما يشجّعهم على زيادة تشغيل طاقاتهم الإنتاجية المعطّلة[1]، ومن ثمّ فالتوازن ما يزال قائما بين العرض الكلّي والطلب الكلي، وإنّ هناك استجابة إنتاجية ما تزال مستمرّة للطلب الكلّي، فليس من المتوقّع أن تأتي الزيادة في حجم الطّلب الكلّي الفعّال مصحوبة بزيادة محسوسة يعتدّ بها في الأسعار.

4- التضخّم كظاهرة بيّنة تحدث في المرحلة الثانية حين يصل الاقتصاد إلى التوظّف التام، أي حين يزداد الطّلب الكلّي استهلاكا واستثمارا وإنفاقا دون زيادة مواكبة له في العرض[2]، وهو ما عبّرنا عنه سابقا ارتفاع الطّلب الفعلي عن الطلب الكلي اللازم للحفاظ على الناتج الكلّي عند مستوى التشغيل الكامل.

5- قد يحدث أن يظهر التضخّم الجزئي قبل مرحلة التوظّف التام، وسببه حسب كينز يرجع إلى ثلاثة مظاهر[3]:

- ظهور بعض الاختناقات في عناصر الإنتاج.
- ضغط نقابات العمال لزيادة الأجور على نحو أكبر من زيادة الإنتاجية.
- وجود بعض الميول الاحتكارية في بعض فروع الاقتصاد الوطني.

6- أمّا عن البطالة في هذه الصّدد، فتحليلها عند كينز أنها تظهر حين ينقص الميل للاستثمار، ومنشأ ذلك أنّ الدّخل الوطني حين يتزايد فإنّ الميل إلى الادّخار يتزايد أيضا، وبالتالي ينقص الميل للاستهلاك، وفي الوقت نفسه ينقص معدّل الكفاية الحدية لرأس المال، ممّا يؤثّر في انخفاض الميل للاستثمار فتحدث البطالة وترتفع نسبها، وهو ما يطلق عليه التأثير المضاعف لانخفاض الاستثمار[4]، وهو ما يحدث بطبيعة الحال في مرحلة الركود الاقتصادي.

لو أمعنّا النّظر فيما سبق من الأفكار، نجد أنّ التضخّم والبطالة أمران يسيران بعلاقة عكسية بينهما، فإمّا أن يكون الاقتصاد في مرحلة ما قبل التوظّف بمعنى أن تكون البطالة موجودة وإن كانت تتّجه نحو الانحسار، والتضخّم لا يحدث لأنّ كلّ زيادة في الطلب كان يقابلها زيادة في العرض، وهو ما يجعل الأسعار مستقرّة ولا تتّجه نحو الارتفاع، وإمّا أن يكون الاقتصاد في مرحلة ما بعد التوظّف التّام، فيحدث التقلّب بين الطّلب الفعلي والعرض وهو ما يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار، بمعنى أنّ الطّلب الفعلي المتحقّق يفوق ما يلزم من الطّلب عند مستوى التشغيل الكامل، وحينها تكون البطالة في الأصل منخفضة أو معدومة.

---

[1] ميسوم طالبي، **التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية، أسبابه ووسائل علاجه**، مرجع سابق الذّكر، ص 165.

[2] جازية بن بوزيان وعبد الرحيم شيبي، **دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر 1980–2016**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 9، العدد 1، 2018، ص 483.

[3] ميسوم طالبي، **التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية، أسبابه ووسائل علاجه**، مرجع سابق الذّكر، ص 165.

[4] محمود حامد، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق الذّكر، ص 75.

وحلاّ لمشكلة الرّكود والتضخّم والبطالة، فإنّ كينز يرى أنّ الأزمة التي تحدث في مرحلة ما قبل التوظّف التامّ يجب مواجهتها بتخفيض سعر الفائدة ورفع الإنفاق الحكومي، وتخفيض الضّرائب ليرتفع الطّلب الفعّال، وهو ما ينيطه بأدوار الحكومة في تشجيع الطلب رغبة في تشغيل القوّة المعطّلة، وفي حالة التضخّم حين التوظّف التامّ فإنّ المواجهة ينبغي أن تكون بما يخالف تلك السياسات، أي لا بدّ من رفع سعر الفائدة ورفع الضّرائب لتحقيق التوازن بين الطّلب والعرض، وعلاج مشكلة التضخّم.

ونلاحظ من خلال الحالتين أنّه لضمان استمرارية الاقتصاد الرأسمالي وعلاج المشكل لا بدّ من دفع ثمن ما، إذ لمواجهة التضخّم لا بدّ من دفع ثمن البطالة، ولمواجهة البطالة لا بدّ من الاصطدام بمشكلة التضخّم، على أنّ الدّور مكفول للحكومة في التصدّي للحالات الأزماتية التي تصل فيها البطالة أو التضخّم إلى ارتفاع مهلك.

وقد تحفّزت السياسات المالية والنقدية في دول عديدة مثل الولايات المتّحدة ودول غرب أوروبا واليابان للتوجيهات الكينزية في فترة كانت تشهد معدّلات نموّ متواصلة في الارتفاع، ومعدّلات بطالة منخفضة ومعدّلات تضخّم متوسّطة، وما زاد ثقة في النظرية الكينزية نتائج ومخرجات دراسة الاقتصادي ويليام فيليبس، والذي أجرى دراسة تطبيقية سنة 1958 عن الاقتصاد الإنجليزي لتقدير العلاقة بين معدّل البطالة ومعدّل التغيّر في الأجور كمؤشّر لمعدّل التضخّم، باعتبار أنّ الأجور تمثّل نسبة هامّة من التكاليف ومن ثمّ الأسعار[1].

وأثبتت دراسة فيليبس أنّ هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخّم، وأيّدت ما جاءت به الكينزية، بحيث استند فيليبس إلى مراحل الدّورة الاقتصادية ليفسّر هذه العلاقة، مركّزا على عامل الأجور وتأثيره في ارتفاع الأسعار، مبيّنا أنّ في فترة الرّواج الاقتصادي تتاح الفرصة للعمّال وتنخفض البطالة وترتفع الأجور لأنّ بمقدور العمّال أن يطالبوا برفع الأجور، فينجم عن ذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثمّ ارتفاع الأسعار، بينما تتقلّص إمكانية المطالبة برفع الأجور في فترة الركود، فتحافظ الأسعار على استقرارها.

وقد صبّت دراسات مهمّة أجريت في السّتينيات في مجرى هذه العلاقة، ففي عام 1960 أثبت الاقتصادي ليبسي وجود علاقة بين معدلات التغير في الأجر ومعدّلات التّغيّر في الطلب في سوق العمل، حيث استخدم بيانات البطالة كمؤشّر لقياس فائض الطلب على العمل، واستنتج أنّه كلما زاد فائض الطلب على العمل –والذي يعنى انخفاض حجم البطالة– ارتفعت معدّلات الأجور[2].

ثمّ جاء بول ساموبلسون وروبرت سولو ليطوّرا هذه الفكرة، ويقوما بربط التغيّر بين الأجور والتضخّم، بحيث افترضا أنّ الأسعار تتحدّد وفق هامش ثابت لتكلفة وحدة العمل، وبالتالي فإنّ رفع الأجور يعني رفع التكلفة ورفع سعر

---

[1] ميلود بوعبيد وجمال جعيل، **أزمة الكساد التضخمي في الدول الصناعية: الأسباب والحلول من منظور الاقتصاد السياسي**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، المجلد 20، العدد 01، نوفمبر 2019، ص 79.

[2] زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، مرجع سابق الذّكر، ص 362.

الوحدة، وتصبح الأسعار تتحرّك مع الأجور[1]، وانطلاقا من ذلك فإنّ هناك تطابقا بين معدّل التضخّم ومعدلّ نموّ الأجور، فلو افترضنا أنّ الأجور في دولة ما ارتفعت بنسبة 3% فإنّ ذلك يعني ارتفاع التكاليف وارتفاع الأسعار بذات النّسبة 3% وهي نسبة التضخّم بالضّرورة.

وفي الخلاصة، فإنّ النظرية الكينزية وما لحقها من دراسات أيّدتها، تعتبر أنّ على الدّول أن تسعى في الوصول إلى التوليفة المثلى بين معدّل بطالة مقبول يتحقّق معه التوازن الاقتصادي وبين معدّل تضخّم معتدل أيضا، ما دام العنصر منهما ضروري الوجود كثمن للتصدي للعنصر الآخر.

ولما كانت أزمة الرّكود التضخّمي في السبعينيات، وانهارت العلاقة الكينزية المفترضة بين معدّل التضخّم ومعدّل البطالة، إذ اتّجه المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع في الوقت الذي عمّ فيه الرّكود وارتفعت نسب البطالة أيضا، ولم يكن هذا الأمر عارضا في سنة واحدة فحسب، أو في اقتصاد قومي محدّد، بل كان ظاهرة واضحة المعالم في كلّ الدّول الصّناعية الكبرى، فظهرت المدارس المختلفة لتبيّن الخلل في الكينزية وترسم السياسات الكفيلة بالتعافي من الأزمة، وسنعرض في المطلب اللاحق أهمّ هذه المدارس والنّظريات.

المطلب الثالث: الرّكود التضخّمي في النظريات غير الكينزية

سمحت الأزمة قيد الدّراسة بعودة بعض الأفكار الكلاسيكية وظهور اتّجاهات أخرى وتحيين للنظرية الكينزية، ونحن في هذا المطلب سنركّز على أهمّ المدارس التي بادرت بتحليل أزمة الرّكود التضخّمي رغبة في فهم التوجّهات النظرية والفكرية التي استند عليها راسمو السياسات الاقتصادية في الدول الكبرى خاصّة للخروج من هذه الأزمة.

وتتمثّل هذه النظريات والمدارس في أعمال النقديين والنيوكلاسيك ومدرسة اقتصاديات العرض، والنيوكينزيين.

1. تفسير المدرسة النقدية للركود التضخمي:

كان الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان Milton Friedman أبرز الذين أحيوا الأفكار النقدية التي عرفت قبل الحرب العالمية الأولى، من خلال أعماله التي أشهرها كتابه " تاريخ النقد في الولايات المتحدة الأمريكية من العام 1867إلى 1960"، ليجادل الكينزيين بالمبدأ الأساس عند النقديين والقائل بأنّ السيطرة على الأسعار لا تتحقّق إلاّ من خلال التحكم في كمية النقود، وأنّ قوى العرض والطلب على الكتلة النقدية هو ما يحدّد مستويات الأجور الحقيقية والفائدة الحقيقية، وأنّ للسياسة النقدية آثارا سلبية على الاقتصاد، خاصّة عند التمويل عن طريق الإصدار النقدي، وعليه فإنّ التضخّم يبقى مسألة نقدية بحتة. وقد أحيى فريدمان وأنصاره موروث هذه المدرسة، والذي اندثر بعضه حين طغت التحليلات والتوجيهات الكينزية.

ويمكن تنظيم الأفكار التي دافع عنها النقديون آنذاك فيما يلي:

---

[1] عصام جوادي، **منحنى فيليبس الكينزي الجديد دراسة قياسية لعينة من الدول العربية خلال الفترة 1991–2018**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2020، ص 2.

1- انطلاقا من أنّ التضخّم مسألة نقدية فلا بدّ من سياسة نقدية صارمة، تضبط معدّلات الإنتاج الوطني الحقيقي إلى جانب طلب الأفراد على النّقود، وهنا يمكن لسعر الفائدة أن يلعب دوره الفعّال في امتصاص التضخّم[1]، من خلال رفعه بما يسمح بكبح عمليات الاقتراض، وبالتالي تقليل نسبة السيولة في السوق، فتستقرّ الأسعار ويتوقّف ارتفاعها.

2- الاقتصاد هو في الأساس مستقرّ وثابت، والتدخّل المالي من خلال السياسة المالية التي تطبّقها الحكومة عن طريق الحصول على أكبر عجز في الميزانية له آثار دائمة على السيولة النقدية[2].

3- أثبتت أزمة الرّكود التضخّمي للنقديين أنّ العجز في الموازنة العامة للدولة كان من أهمّ مصادر نموّ عرض النّقود، وللقضاء على العجز لا بدّ من التخلّي عن البرنامج الكينزي، الذي أدّى إلى نمو الإنفاق العام ورفع نسبة التوظيف الحكومي وإعانات البطالة وتكاليف الضمان الاجتماعي، وعليه لا بدّ من ضبط هذا الإنفاق العام كوسيلة لتقليل العجز في الموازنة العامة[3].

4- تقليص الإنفاق العام بكلّ أشكاله سيساهم في تقليص الكتلة النقدية، ويتمّ ذلك بخوصصة هذا القطاع، ويعتقد النقديون أنّ استثمارات الخواصّ أكثر عقلانية وأهمّ اقتصاديا[4].

5- الانكماش الذي سيحدث في كمّية النقود المتداولة سيؤثّر على الطّلب الكلّي، فيؤدّي به إلى الانخفاض، بما يجعل هذا الطّلب غير كاف في الفترات المقبلة للوفاء بالأجور والأسعار المرتفعة، ممّا سيجعلها تتوقّف عن الارتفاع وإلى خلق حالة من البطالة والطاقات المعطّلة، وهو ثمن لا بدّ منه[5].

6- جري الدّولة وراء تحقيق التوظيف التام أدّى إلى تعطيل فعالية القوانين الاقتصادية واليد الخفية التي تصّحح الأخطاء تلقائيا، فلا بدّ من رجوع الدولة إلى وظائفها التقليدية والاهتمام بالبنية التحتية التي تعدّ متطلّبا مهمّا لنجاح القطاع الخاصّ.

7- يقبل النقديون بنسبة طبيعية محدودة للبطالة بهدف كبح ارتفاع الأجور، ذلك أنّ التوظف التامّ لا بدّ أن يعقبه المطالبة المستمرّة برفع الأجور خصوصا في ظلّ منظومة نقابية نافذة، وإذا ارتفعت الأجور تتّجه الأسعار إلى الارتفاع باعتبار الأجور جزءا أساسيا في تكاليف السلع والخدمات، والتي تنبني عليها

---

[1] ميسوم طالبي، **التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية، أسبابه ووسائل علاجه**، مرجع سابق الذّكر، ص 167.

[2] غازي النقاش، **التمويل الدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، 1997، ص 74.

[3] ميسوم طالبي، **التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية، أسبابه ووسائل علاجه**، مرجع سابق الذّكر، ص 167.

[4] رشيد زرقط ومحمد الأمين بن قسيمة، **مرجع سابق الذكر**، ص 97.

[5] ميسوم طالبي، **التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية، أسبابه ووسائل علاجه**، مرجع سابق الذّكر، ص 167.

الأسعار، وبالتالي سيُبقِي التوظّفُ غيرُ الكامل الأجورَ في استقرار. وهذه نقطة يلتقي النقديون فيها مع الكينزيين، لكن من خَلفِيتين مختلفتين.

8- لا بدّ من صبّ الجهد على التأثير في العرض الكلّي لا الطلب الكلّي، ممّا يستدعي تقديم تحفيزات من قبيل تخفيض الضرائب على دخول الأعمال ورأس المال تشجيعا للقطاع الخاص، فيزداد المنتوج ويتوازن مع الكتلة النقدية، ومنه ينحلّ الرّكود والتضخّم[1].

وهكذا نجد أنّ النقديين ركّزوا في بناء الحلّ للركود التضخّمي على الكتلة النقدية التي يعتبرونها القياس الأساس للأداء الاقتصادي، ومنها تتأتّى سياسات التحكم في الطّلب وإنماء العرض الكلّي، ويوصون السلطات النقدية أن تكون في حالة الانتعاش أكثر دقّة في توقّع الناتج الكلّي حتّى لا تزيد كمّية النّقود إلاّ بمعدّل الناتج الكلي المحلّي، وبالتالي تتمكّن من المحافظة على الأسعار.

2. تفسير مدرسة التوقعات الرشيدة للركود التضخمي:

تنتمي هذه المدرسة إلى الاتجاه النيوكلاسيكي، وقد ذاع صيتها أكثر مع أزمة الركود التضخّمي في السبعينيات، ونجد نقاط تقاطع عديدة بينها وبين المدرسة النقدية، تجمعها النظرة المشتركة إلى السوق الحرّة التي تحوّل المصالح الشخصية إلى جماعية، وأنّ هناك اتّجاها تلقائيا نحو التوازن، وإنّما يختلفان في مسألة تأثير النقود على مستوى الناتج والتوظيف، ومن أهمّ افتراضات هذه المدرسة:

1. النقود ليس لها إلاّ دور حيادي، فلا تؤثّر على الناتج ولا على التوظيف في الأجل القصير والطّويل أيضا، بل هناك انفصال تامّ بين المتغيّرات النقدية والمتغيّرات الحقيقية، خلافا لما يراه النقديون أنّ النقود لها تأثير على الناتج والتوظّف في الأجل القصير دون الطويل[2].
2. ليس هناك تبادل بين التضخم والبطالة حتى في الأجل القصير، فلو طبّق البنك المركزي سياسة نقدية توسعية تستدعي التوسع في العرض النقدي بحيث تأكد العمال والمنشآت أنّ ذلك يؤدّي إلى الرفع من معدّل التضخم، فإنّ الأجور والأسعار تتعادل في الحال، وبافتراض العمالة الكاملة فإنّ الأجور النقدية والأسعار تزداد نسبيا، تاركة الأجور الحقيقية والبطالة دون تغيير[3].

---

[1] رشيد زرقط ومحمد الأمين بن قسيمة، **مرجع سابق الذكر**، ص 97.

[2] إبراهيم لطفي عوض، **مرجع سابق الذّكر**، ص 59.

[3] خوني رابح وعزري حميد، **مرجع سابق الذكر**، ص 134.

3. لو توافرت المعلومات والحرية الاقتصادية ونظام المنافسة الكاملة، فإنّ الزيادة التي تطرأ على عرض النقود ينصرف تأثيرها فقط على المستوى العام للأسعار، أمّا الأسعار النسبية فتظلّ كما هي، وتظلّ خطط الإنتاج والمتغيرات الحقيقية الأخرى بعيدا عن تأثير النقود[1].
4. العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي لا تتوقّف على مستوى الدخل وطرق الإنتاج كما يذهب كينز، بل على الإنفاق الوطني والإنتاج أيضا، أي على خطط الاستثمار والادخار، وبالتالي فإنّ التضخم والانكماش ينشآن عن اختلاف خطط الاستثمار عن خطط الادخار، فحين يزداد الاستثمار المتوقع عن الادخار المتحقق فإنّ الطلب الكلي سيكون أكبر من العرض الكلي، وفي هذه النقطة تميل الأسعار إلى الارتفاع ويحدث التضخم[2]، ويمتثل هذا التضخم في شكل فائض طلب أو خطط شراء لم تتحقق في السوق، أو دخول غير متوقعة للمنتجين.
5. يحدث التضخم أيضا بسبب السياسة النقدية التوسعية، وخاصة تلك السياسات النقدية المفاجئة، أما التضخم الركودي فهو مرتبط بهذه السياسة والتي تتسبّب في حدوث صدمات الطلب الكلي، إذ تتسبب في تغيرات مفاجئة في الاستهلاك الخاص وفي سلوك الاستثمار بما يرفع الطلب عاليا ويحدث الفجوة الكبيرة بينه والعرض الكلي، وبالمقابل تحدث المفاجآت السعرية نتيجة صدمات العرض الكلي، والتي تعني التحولات غير المرتقبة في العرض الناتجة عن عوامل جانب العرض والتكلفة، بما يرفع الأسعار أيضا أكثر من المتوقّع[3].
6. في ظلّ ثبات المعروض النقدي وسرعة التداول فالذي يؤثّر في الأسعار هو النتاج والتوظّف، بمعنى أنّ هناك عوامل تؤثّر في الناتج والتوظّف من قبيل معدّل نمو رأس المال ومعدّل نمو قوة العمل والتقدم التكنولوجي، وهذه العوامل هي التي ينشأ عنها حركة الأسعار لا النقود.

ومن خلال هذه النّقاط نلاحظ أنّ النيوكلاسيك ما يزالون ينصرون أفكارا أساسية في مدرستهم الأمّ، خاصة فيما يتعلّق بحيادية النقود، وإن كانوا قد لاقوا انتقادا شديدا عند حديثهم عن التوقّعات الرشيدة، وأنّ جميع الأسواق تعتمد على المنافسة، متناسين تأثير الاحتكار في السعر، فضلا عن اعتقادهم بإمكانية علاج التضخّم دون تأثير سلبي على مستوى الناتج والتوظيف، ثمّ إنّ الحصول على المعلومات اللازمة له كلفة لم يول النيوكلاسيك اعتبارا لها.

---

[1] ميسوم طالبي، **التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية، أسبابه ووسائل علاجه**، مرجع سابق الذّكر، ص 170.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 169.

[3] رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2014، ص 44.

3. تفسير مدرسة اقتصاد العرض للركود التضخمي:

تتمحور فكرة هذه المدرسة على كيفية جعل العرض الكلّي أداة فعالة لتحقيق التوازن وامتصاص أزمة الركود التضخّمي الحاصلة، وإذا كان كينز قد أكّد أنّ مستوى التوظف والدخل القومي يعتمد على مستوى الطلب الكلّي، فإنّ هذه المدرسة ترى أنّ فكرة كينز إن صلحت في أزمة الثلاثينيات، فإنّها لا تفيد شيئا في أزمة الركود التضخّمي، إذ إنّ إهمال العوامل التي يمكنها زيادة مقدرة الاقتصاد على توليد الناتج وفرص التوظّف ودعم التراكم الرأسمالي والتقدّم الفنّي ورفع كفاءة قوّة العمل بما يعني الاعتماد على تفعيل الطّلب فحسب، سيجعل من التقلّب الاقتصادي وعدم الاستقرار ومشكل التضخّم والبطالة أمرا متعذّرا على الحلّ، وعليه ينطلق روّاد هذه المدرسة، ومن أبرزهم جورج جيلدر George Gilder، ينطلقون من افتراضات متطابقة مع الفكر الكلاسيكي والنقدي، ويصلون إلى مجموعة من الاقتراحات، نجملها في ما يلي من النّقاط:

1- يؤيّد هؤلاء الأنصار فكرة اليد الخفية التي تعمل آليا على خلق التوازن بين العرض والطّلب وفكرة قانون ساي للمنافذ الذي وضعه الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي Jean Baptiste Say، ومفاد فكرتيهما أنّ الاقتصاد الرأسمالي لا ينطوي على آليات داخلية تعرضه لأزمات الإفراط في الإنتاج، فالمفترض أنّ كلّ ما ينفق في إنتاج سلعة ما كاف لشرائها، وإنما ليس مستهلكها بالضرورة من قام بإنتاجها، ومادامت المنتجات تستبدل بمنتجات فإنّ العرض يخلق الطّلب الخاصّ به[1]، وبالتالي فعلى الدوام يمكن أن تتوازن دوما القوّة الشرائية والقوة الإنتاجية، وفي كلّ اقتصاد وطني من الثروة ما يكفي لشراء منتجاته.

2- لا يمكن أن ينشأ فائض من السلع عن عدم كفاية الطلب الكلّي، وعليه كان بالأحرى أن تنصبّ الجهود دوما على دعم العرض لا الطّلب، وهنا مكمن الاختلاف مع النظرية الكينزية، بل إنّ تحفيز الطلب الكلّي بالتدخّل الحكومي ورفع معدلات الإنفاق العام لا بدّ وأن تدفع إلى زيادة معدّل الإصدار النقدي وزيادة معدّل الضّرائب[2]، وهو السبب الأساس في مشكلة التضخم الركودي، ذلك أنّ زيادة الإصدار النقدي أدّت إلى التضخّم وأدّت الضّرائب إلى ركود الاستثمارات وبالتالي إلى ارتفاع البطالة.

3- لتفعيل العرض يقترح أنصار هذه المدرسة دعم الحوافز وخفض الضرائب، وإنّما على الحكومة أن تخفض الضّرائب على الاستثمارات والأرباح أكثر مما تخفضه على الدّخول، من أجل جعل العرض يزداد وبطلب مُوَاتٍ له. ويرى هؤلاء الأنصار أنّ من بين الأسباب التي أدّت إلى التضخّم الركودي في سبعينيات القرن العشرين هو خفض الضّرائب على الدّخول ورفعها على الاستثمارات عملا بتوجيهات الكينزية، وقد

---

[1] محمود حامد، **الاقتصاد النقدي**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2017، ص 214.

[2] إبراهيم لطفي عوض، **مرجع سابق الذّكر**، ص 47.

حدث في أواخر الستينيات إلى أوائل السبعينيات أن تمّ تخفيض الضريبة على الدخل المكتسب بنسبة 20% وفي نفس الوقت تمّ رفع الضرائب على أرباح الشركات بنسبة 20%،[1] وهو ما أدّى إلى غياب التوازن بين العرض والطلب.

4- تقييد نطاق التدخّل الحكومي، من خلال خفض الإنفاق العام المموّل بالإصدار النقدي الجديد من أجل محاربة التضخّم، ومن خلال التخلّي أو التقليل من تأمينات العاطلين أو الإجبار على الأجور الأدنى[2].

وعلى الصعيد الميداني برزت بوضوح هذه التعليمات في إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان خاصة بين سنتي 1981-1982، كما برزت بين سياسات إدارة رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر 1979-1990،[3] على أنّ سياسات ريغان منيت بالفشل في مواجهة مشكلات النمو والإنتاجية وقضايا الاستثمار وإعادة توزيع الموارد ومشكلات ميزان المدفوعات، وكلّ ذلك وغيره كوّن انتقادات مختلفة لهذه المدرسة[4].

4. مدرسة النيوكينزية في تفسير الركود التضخّمي:

لم تمنع الانتقادات التي تعرّضت لها الكينزية من ظهور اقتصاديين عدّة حاولوا تحيين الأفكار الكينزية بما يفسّر أسباب الركود التضخّمي، وما يسطّر طريق الخروج منه، ومن أبرزهم جيمس توبين James Tobin ووالتر هيلر Walter Heller، على أنّ هؤلاء الأنصار أكّدوا على مبادئ كينزية أساسية أهمّها:

1. أنّ الاقتصاد الرأسمالي يبقى خاضعا للتقلّبات الاقتصادية وعدم الاستقرار عكس ما يعتقده النيوكلاسيك، فبما أنّ السوق لا تضمن بصفة مستمرّة تحقيق نمو متوازن عند التشغيل الكامل، فلا بدّ من السعي نحو معدّل النمو التوازني وفقا للأفكار التي حددّها كينز، وكلما زاد الابتعاد عن المعدّل تعقّدت المشاكل أكثر.
2. أبقى النيوكينزيون على مبدأ ضرورة تدخل الدولة من أجل اتّخاذ ما يلزم من السياسات المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار، وهي ضرورة يجبر عليها عدم امتلاك الاقتصاد الرأسمالي لآليات داخلية تضمن الاستقرار.

وفي تفسيرهم لأزمة الرّكود التضخّمي لم يمل النيوكينزيون إلى اتّهام المبادئ الكينزية، بل أرجعوا ذلك إلى عدم ملاءمة السياسات المتبعة لطبيعة مرحلة الأزمة، وبيّنوا أنّ خطأ تلك السياسات تجلّى في:

---

[1] جورج جيلدر، **الأغنياء والفقراء**، ترجمة جمال الدين أحمد، دار سجل العرب، القاهرة، 1982، 265.

[2] George M.von, **Supply- Side Modeling from Bits and pieces**, The American Economic Review, vol. 76, No. 2, May 1986 p 38.

[3] Marcel Bruno et Taïeb Jacques, **Les grandes crises: 1873-1929-1973-2008,** Armand Colin, Malakoff, France, 2014, p 65.

[4] إبراهيم لطفي عوض، **مرجع سابق الذّكر**، ص 47.

1. لجوء الحكومات في البلدان الغربية الصّناعية إلى السياسات النقدية التقييدية، رغبة في كبح التضخّم الحادث بسبب أساس هو ارتفاع نفقات الإنتاج منذ نهايات الستينيات ثمّ ازدادت أكثر وقت الصّدمات النفطية خصوصا سنة 1973، ومع المطالبة العمّالية برفع الأجور كانت الحكومات تفضّل تقييد الطّلب الكلّي، فألقت هذه السياسات بآثارها السلبية على الإنتاج والتشغيل، ليشهدا ركودا مستمرّا دون أن تتمكن من التحكم في التضخّم، وعليه فإنّ السياسات النقدية التقييدية الهادفة لامتصاص التضخّم والتكيف مع ارتفاع نفقات الإنتاج هي السبب الأساس في تعقّد الأزمة.
2. الرّقابة على الأسعار والأجور، إذ إنّ الرقابة على الأسعار بهدف كبح التضخّم أدّى على تقليل الإنتاج وحدوث الاختناقات فيه مما سبّب ظاهرة التضخّم المكبوت، وحين تخلّت الحكومة عن الرقابة ازداد التضخّم تسارعا بسبب ارتفاع الطلب المتولّد عن تجميد الأسعار من جانب، وبسبب سيكولوجي عند رجال الأعمال الذين رفعوا الأسعار إلى مستوى أعلى تحسّبا لإمكانية عودة القيود على الأسعار مرّة أخرى[1].

والنيوكينزيون بهذا التفسير يرشدون إلى سياسة نقدية لا تؤدّي إلى التأثير السلبي على الطلب الكلّي، بمعنى أنّ الاهتمام بكبح ارتفاع الأسعار لا يمكن معالجته بالإنقاص من الطلب الكلّي، فلا بدّ من توازن بين الأمرين، كما يقترح هؤلاء ضرورة دمج السياسة المالية والسياسة النقدية بشكل مرن مع التركيز على السياسة المالية أكثر لأنّ النقدية أثرها مؤقّت، وألاّ تتّجه هاتان السياستان إلى التوسّع، كما أنّ من الأولوية إعادة دور الدّولة في تنشيط الاقتصاد وتحريك الطلب الكلّي[2].

وخلاصة لهذه النظريات المنتقاة من بين المحاولات المختلفة لتفسير أزمة الركود التضخّمي في سبعينيات القرن الماضي ولاقتراح الحلول المخلّصة منها، يمكننا ملاحظة أنّ هذه الأزمة معقّدة جدّا تواجهها الاقتصادات المتقدّمة والنامية على السّواء، وأنّ مصداقية العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة هي نقطة الخلاف المحورية بين تلك المدارس والنظريات، وقد زادت الأزمة تعقيدا في تفسير الظاهرة الاقتصادية وإصابة الحلول الناجعة.

المطلب الرابع: آليات التكيّف مع أزمة الركود التضخمي 1973 وحلول الخروج منها

ملامح الركود التضخمي بعد أزمة 1975

في الحديث عن حلول أزمة الرّكود التضخّمي لا بدّ من التنبّه إلى مسائل مهمّة تتعلّق بهذه الأزمة وهي:

---

[1] رابح خوني وحميد عزري، **مرجع سابق الذّكر**، ص 137.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 141.

1- أنّ أزمة الركود التضخّمي أصبحت ملازمة للاقتصاد الرأسمالي المعاصر منذ حدوثها في السبعينيات، وبالرغم من أنّها تشهد ارتفاعا وانخفاضا، غير أنّها لم تصبح في العالم الرّاهن حدثا مستغربا، ففي غالب دول العالم نتحدّث عن التضخم والبطالة مجتمعين في فترة من الرّكود، ومع ذلك فإنّ الاقتصادات القومية حتّى في الدول الكبرى تقلّصت قدرتها على الوصول إلى التوفيقة المثلى بين البطالة والتضخّم.

2- أنّ أزمة الرّكود التضخمي كانت مصحوبة بظواهر وتداعيات مختلفة، زادت للحلول استعصاء، من قبيل العجز في موازين المدفوعات، وركود التجارة الدولية وبروز أزمة الطاقة وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، وغيرها من المسائل التي ما تزال تشهد تجاذبا كبيرا في الجانب النظري والميداني على السواء.

3- أنّ الاقتصاد الدّولي أصبح أكثر تشابكا وترابطا، بحيث تزداد وتيرة التبادل ووتيرة التأثير والتأثر، وباعتبار أنّ الاقتصاد الرأسمالي يتحرّك بإدارة الدول المهيمنة وفقا لرؤى التبعيين ومنهم فالرشتاين، فإنّ من الأهمية بمكان البحث عن كيفيات التبادل الذي يستهدف علاج الأزمة في هذه الدول والمراكز المهيمنة.

4- أنّ متغيّرات المسألة النقدية أصبحت أكثر تأثيرا في تطوّر الاقتصاد في الثمانينيات على المستوى العالمي والمحلي في دول كثيرة أهمّها الدول الصناعية الكبرى، وبالتالي لا بدّ من استعراض تاريخ النّقد الدولي في تلك الفترة.

ومع الإقرار بأنّ تحديد الآليات والحلول التي امتصّت أزمة الركود التضخّمي أو خفّفت منها أمر يحتاج إلى استفاضة وتعمّق وعمل كبير، فإنّنا نركّز في مطلبنا هذا على ثلاث مسائل، أولاها المعطيات الإحصائية حول ظواهر التضخم والبطالة والنمو من أجل إدراك مدى تراجع التضخم الركودي في الثمانينيات، وثانيهما السياسات المحلية داخل الدول الكبرى تركيزا على الولايات المتحدة، وثالثها سياسات تصدير الأزمة إلى الدول النامية.

1- مؤشّر الركود التضخّمي بعد أزمة السبعينيات:

تبيّن الأرقام أنّ التعافي من أزمة الركود التضخّمي لم تسمح بالعودة إلى الحالة السابقة أين تتمكّن الدول من تحقيق مستويات مقبولة من البطالة ومن التضخّم، فإذا اعتبرنا أنّ نسبة 8% في مؤشّر الركود التضخّمي هي حالة أزماتية[1]، فإنّنا نلاحظ أنّ أغلب الدول المتقدّمة والنامية تعيش أزمة من الرّكود التضخمي منذ السبعينيات، ومع أنّ التضخّم في ظل السياسات الانكماشية في الدول الصناعية شهد هبوطا نسبيا في الثمانينيات، إلا أنّه لم يعد يحافظ على استقرار في الأرقام الدنيا، ومع نسب البطالة فإنّ الرّكود التضخمي يسجّل غالبا ما يصل إلى 8% ويزيد.

[1] خوني رابح وعزري حميد، **مرجع سابق الذّكر**، ص 128.

وإذا رجعنا إلى التضخّم على المستوى العالمي نجد انحداره واضحا بين سنوات 1981 التي بلغ فيها 12.48% وبين 1987 التي سجل فيها أدنى نسبة 5.76، غير أنّه عاد ليسجل تزايدا بلغ سنة 1994 نسبة 10.14،[1] وهو ما يعني في كلّ الحالات تسجيل نسب مرتفعة يضاف إليها نسب البطالة فتتعدّى نسب الرّكود التضخّمي 8% في كلّ سنة.

وصحيح أنّ بعد سنة 1994 آل التضخم إلى الانخفاض ليسجّل سنة 1999 نسبة 3.08 لكن بالمقابل كانت البطالة تشهد ارتفاعا مستمرا في الفترة ذاتها، ليكون الحاصل في كلّ سنة بين مجموع التضخّم والبطالة لا يقلّ عن 8% سنويا[2]، وهو ما استمرّت عليه الأحوال حتّى في العقدين من القرن الرّاهن، بما يؤكّد أنّ الركود التضخّمي أصبح ظاهرة لصيقة بالاقتصاد.

وإذا خصّصنا النظر إلى الدول الصناعية فنجد من الإحصاءات ما يؤكّد أنّ المشكلة لم يتمّ التغلّب عليها، ومن خلال الجدول التالي الذي يستعرض مؤشر الركود التضخمي في 6 دول من أبرز دول منظّمة التعاون والتنمية نجد أنّه علاوة على ارتفاعه في عقدي السبعينيات والثمانينيات فإنّه في التسعينيات لم يسجّل في إلا في دولة واحدة هي اليابان ما يقلّ عن 8%، أما في باقي الدّول فقد ظلت النسبة عالية، وذلك بالرّغم من السياسات المتّخذة، ما يعني أنّ تحقيق توازن بين التضخّم والبطالة لم يعد أمرا يسهل الحصول عليه.

جدول 3: معدل الركود التضخمي في مجموعة من الدول المتقدمة 1973–1998

الدولة / الفترة الزمنية	1982–1973	1985–1982	1998–1990
الولايات المتحدة الأمريكية	15.39	11.92	8.8
المملكة المتّحدة	20.47	16.59	12.12
فرنسا	15.82	16	13.45
ألمانيا	8.74	10.19	11.5
إيطاليا	25.31	21.42	15.63
اليابان	9.18	3.99	4.1

المصدر: إبراهيم لطفي عوض، **مرجع سابق الذّكر**، ص 63.

أما عن الدول النامية فلا يختلف الأمر كثيرا، واستنادا إلى الدراسة التي أجراها إبراهيم لطفي عوض حول ظاهرة الركود التضخّمي فإنّ في الدول النامية المختارة في الدراسة سجّل مؤشّر الركود التضخمي ما نسبته 18.34%

[1] بيانات مجموعة البنك الدولي في الموقع الإلكتروني للبنك:
https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2019&start=1966&view=chart
تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/02/03.

[2] بيانات مجموعة البنك الدولي في الموقع الإلكتروني للبنك:
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/02/03.

سنويا في عقد 1980-1990، ثمّ انخفض إلى 13.68% سنويا بين سنوات 1990-1998، ما يعني أن النسبة عالية جدا في هذه الدّول، والملاحظ أنّ متوسّط التضخّم كان دائما أعلى من البطالة فيها، إذ كان متوسّط التضخم في الفترة الأولى يعادل 9.82، والبطالة 8.52، وفي الفترة الثانية بلغ متوسّط التضخّم 7.15 وبلغ متوسّط البطالة 6.53% سنويا[1].

ومن ناحية النموّ الاقتصادي، إذا عدنا إلى معطيات نموّ الناتج الإجمالي المحلي العالمي في العقدين الثمانينيات والتسعينيات، نجد نسب النمو تتراوح بين المتوسّطة والمنخفضة، وباستثناء سنتي 1984 و1988 التي تحقق فيها النمو بنسبة 4.60% و4.62% على التوالي، فإنّ النمو كان يتراوح بين 0.42 كأدنى نسبة سنة 1982 و3.7 كأعلى نسبة سنة 1987، وخلال التسعينيات لم يتجاوز النمو هذا المجال، وبالإجمال فإنّ متوسّط النمو في عقدين من 1980 إلى 1999 يعادل 2.82% سنويا[2]، وهي نسبة تقرب إلى المتوسّط، بما يعني أنّ العقدين لم يشهدا نموّا مطّردا وكبيرا، بل كانت فترات الركود تتعاقب مع فترات الانتعاش.

وبالجمع بين كلّ الملامح السابقة حول الركود التضخّمي ونمو الناتج الإجمالي المحلّي في العالم والدول الصناعية والدول النّامية نصل إلى مجموعة من النتائج:

- ظاهرة الركود التضخمي أصبحت تجتاح كلّ من الاقتصادات في الدول المتقدّمة والنامية، بل أصبحت تستمرّ معها.
- من الصّعوبة تحقيق المعدّلات الدنيا في التضخم والبطالة معا، فغالبا ما يتمّ تخفيض أحدهما على حساب ارتفاع الآخر.
- الارتفاع في مستويات التضخم والبطالة منذ أزمة الركود التضخّمي إلى ما بعدها يتصاحب غالبا مع انخفاض النموّ باعتبار مؤشّر الناتج الإجمالي المحلي.

2- إدارة رونالد ريغان والسياسات النقدية:

منذ مطلع السبعينيات حين كانت أزمة الركود التضخّمي في بدايتها وتحت إدارة الرئيس نيكسون لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى السياسة النقدية رغبة في تدارك حجم الخسارة التي كانت تحسبها على نظام بريتون وودز، وكان من الواضح أنّ مثل هذا التوجّه سيوزّع الركود على كلّ الدول المرتبطة بهذا النظام النقدي الدولي، وقد أحدث قرار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في أغسطس 1971 بإيقاف قابلية تحويل الدولار إلى الذهب،

---

[1] إبراهيم لطفي عوض، **مرجع سابق الذّكر**، ص 68.

[2] بيانات مجموعة البنك الدولي في الموقع الإلكتروني للبنك:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2000&start=1980&view=chart تمّ الاطّلاع عليه يوم 2021/02/03.

ورفع ضريبة الواردات إلى الولايات المتحدة، أحدث صدمة للأوربيين واليابان[1]، ومع المطالبات والمشاورات تمّ الاتّفاق على تخفيض قيمة الدولار مقابل الذّهب، وإلغاء ضريبة الواردات. غير أنّ الولايات المتحدة لم تستفد من إجرائها بل كان الدولار يتدفّق إلى خارجها باستمرار، وخاصّة إلى أوروبا حيث سعر الفائدة المرتفع، فارتفع العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، وواصلت الحكومة الأمريكية تخفيض الدولار[2].

ولكن مع الصدمة النفطية إثر حرب أكتوبر 1973 والثورة الإيرانية 1979 تعاظمت أموال البترودولار لدى الدول النفطية لتودع في صندوق النقد والبنك الدوليين، وفي الوقت ذاته كان نظام النقد يشهد تحوّلا كبيرا، بحيث جنح أغلب الدول إلى التحول من أسعار الصرف الثابتة إلى تعويم العملة مستندين إلى أفكار النقديين من أمثال ميلتون فريدمان[3]، ثمّ ما لبث أن انتهى بشكل عام عصر ثبات أسعار الصّرف وأصبح سعر الذّهب يتحدّد بالعرض والطّلب، وفتح ذلك على النظام الرأسمالي العالمي أزمة نقدية فلم يعد النظام النقدي مستقرّا، واقترنت بها ظواهر مختلفة منها تراجع معدّلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وارتفاع معدّلات البطالة والتضخّم، وتراجع معدّل الأرباح في الإنتاج المادي، وتعاظم دور الاحتكارات العالمية مع فقدان الرقابة وضبطها، واحتدام المنافسة بين المراكز الرأسمالية الصّناعية خاصة الولايات المتحدة وغرب أوروبا واليابان، فضلا عن أزمة الطّاقة[4].

وهكذا كان على العالم الرأسمالي بزعامة مراكزه الصناعية الكبرى خاصة الولايات المتحدة في مطلع العقد الثامن أن يعمل على تسوية ملفّات أساسية لعلّها أهمّها بالاختصار:

- السيطرة على التضخّم الكبير خاصّة في المراكز الرأسمالية العالمية.
- استعادة التوازن الداخلي والخارجي في هذه المراكز خاصة في الولايات المتّحدة.
- التحكم في حركة رؤوس الأموال والمضاربة التي بدأت تخرج عن سيطرة القوى الاقتصادية الكبرى.
- حلّ مشكلة عدم الاستقرار في النظام النقدي الدولي الذي تحوّل إلى تعويم العملات.

وإذا ركّزنا على الولايات المتّحدة، فذلك من باب التأثير الكبير الذي ستحدثه سياساتها وإجراءاتها كمركز أساسي على سير الأزمة، كما أنّ تركيزنا على إدارة ريغان (1981-1989) فلأنّها جاءت في عزّ الأزمة متطلّعة إلى إخراج الاقتصاد الأمريكي من الأزمة الخانقة.

وعلى كلّ، فإنّ سياسات ريغان تشي بأنّه كان متأثّرا بمدرستين هما اقتصاديات العرض والنقديين، وبالقدر الذي تحمّس فيه روزفلت سابقا لاقتصاد الطلب الكينزي، نجد الفترة الأولى لريغان متحمّسة لمساعدة الشركات والأفراد

---

[1] رانية تكواشت، **دور النظام المالي والنظام النقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي**، مجلة إيكوفاين، جامعة بشار، الجزائر، المجلد: 02، العدد: 02، 2020، ص 42.

[2] زكي رمزي، **التاريخ النقدي للتخلّف**، مرجع سابق الذكر، ص 217.

[3] **المرجع السابق ذاته**، ص 218.

[4] **المرجع السابق ذاته**، ص 221.

في سبيل جعل العرض الاقتصادي محورا لتحريك الطّلب ومن ثمّ الاستثمار وإنقاص البطالة والحدّ من ارتفاع الأسعار، ومن أبرز السياسات بهذا الصدد قانون ضريبة الانتعاش الاقتصادي سنة 1981، الذي وإن انتهى بتأثيرات كبيرة غير متوقّعة في الاقتصاد العالمي[1]، فإنّه يؤكّد أنّ الجنوح الاقتصادي السياسي كان يتّجه نحو رفع النموّ وخفض البطالة والتضخّم عبر آلية العرض.

وتتمثّل أبرز التأثيرات الناجمة عن سياسة ريغان في نتائج محلية، وأخرى على المستوى الدّولي، فعلى المستوى المحلّي تمكّن من جلب رؤوس الأموال بكميات هائلة، فازداد الاستثمار في السنوات الأولى بوضوح أي 1982-1984، لكن أدّى ذلك إلى نتائج على المستوى الدّولي خاصة مع تكامل أسواق المال في العالم وفي ظلّ الأسعار المرنة، بحيث ساهم هذا الإجراء في انخفاض الاستثمار في الدول الأخرى وأرغمها على رفع سعر الفائدة وعلى كبح الطلب الوطني للتقليل من التضخّم، وأن تتحوّل إلى استراتيجيات التصدير، لكن مع هذه النتيجة المحسومة لصالح الولايات المتّحدة ظاهريا لم يتمكّن ريغان من خفض التضخّم بالرغم من انفراج النموّ نسبيا، ذلك أنّ الدولار الأمريكي المقيّم في ظلّ النظام النقدي الجديد بأكثر من قيمته أعاق الصّادرات الأمريكية كثيرا[2]، وسرعان ما عاد الميزان التجاري للعجز، بل ارتفعت المديونية العالمية بسبب أسعار الفائدة العالية.

وقد بدا من خلال إجراءات عدّة تحوّل جهود ريغان في فترته الثانية إلى الأفكار النقدية والانصراف عن اقتصاد العرض، وحاول مع الدّول الكبرى أن تستجيب لخفض قيمة الدولار حتى تتمكّن البضائع الأمريكية من المنافسة في الأسواق العالمية، وبالتالي يتحسّن وضع الميزان التجاري الأمريكي وينخفض عجزه، غير أنّ القادة الغربيين الذين التقوا في طوكيو سنة 1986 عارضوا الموقف الأمريكي، وتمسّكوا بأيّ طريقة تمكّنهم من الاستقلال الاقتصادي الوطني حماية لاقتصاداتهم من أن ترتبط باقتصاد الولايات المتحدة، وأن يتدفّق الدولار المتضخّم إلى بلدانهم، ومع ذلك توصّلت الأطراف إلى حلّ وسط مؤدّاه أن ترتبط قيمة العملات بالأداء الاقتصادي العام للاقتصادات الرأسمالية، وحدث بعد ذلك انقلاب في تطوّر سعر صرف سعر الدولار بالنسبة للعملات الأوروبية والين الياباني[3]، وعاد الدولار الأمريكي باتّجاه الهبوط، فاضطرّت السلطات الأمريكية لرفع معدّلات الفائدة خلال الفترة 1987-1989 فارتفع الدولار من جديد، ولكن مع هذه السياسات النقدية التي أجبرت الولايات المتّحدة الأمريكية بتنسيق السياسات مع المراكز الصّناعية لم ينتعش الميزان التجاري، بل ظلّ يسجّل تأخّرا واضحا،

---

[1] غرنفيل ج آس، **الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين**، المجلد 4، ترجمة علي مقلد، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ص 214.

[2] روبرت غيلبين، **مرجع سابق الذّكر**، ص 196.

[3] **المرجع السابق ذاته**، ص 200.

فضلا عن تعرّض الدولار الأمريكي إلى موجات من الأزمات المتمثّلة في التقلّبات الحادّة في سعر صرفه مقابل العملات الارتكازية، والمصحوبة بانخفاض طويل الأمد لقيمته[1].

وختاما لهذا البند نعود إلى بعض المعطيات الإحصائية التي تؤكّد أنّ الرّكود التضخّمي في الولايات المتّحدة ظلّ يسيطر على الاقتصاد، إذ يتبيّن أنّه لم ينزل مؤشّر الركود التضخّمي عن 8% إلاّ في سنة 1986[2] [3] كما أنّ النمو في إجمالي الدخل المحلّي كمؤشّر للنّمو تراوح بين نقاط سلبية كما في سنتي 1982 و1991 ولم يتعدّ على 4% إلاّ في سنة واحدة هي 1984[4]، وهذه الأرقام تشير إلى أنّ الاقتصاد الأمريكي لم يعد إلى عافيته التي كان عليها قبل أزمة الركود التضخّمي، وأنّ الأداء الاقتصادي بعد هذه الأزمة تتغيّر معاييره وسياساته.

جدول 4: معدلات التضخم والبطالة والركود التضخمي والنمو في الولايات المتحدة 1981–1993

	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
التضخّم	8.9	3.8	3.8	3.9	3.8	1.1	4.4	4.4	4.6	6.1	3.1	2.9	2.7
البطالة	8.5	10.8	8.3	7.3	7.0	6.6	5.7	5.3	5.4	6.3	7.3	7.4	6.5
الركود التضخّمي	**17.4**	**14.6**	**12.1**	**11.2**	**10.8**	**7.7**	**10.1**	**9.7**	**10**	**12.4**	**10.14**	**10.13**	**9.2**
معدّل النموّ	2.5	1.8-	4.6	7.2	4.2	3.5	3.5	4.2	3.7	1.9	0.1-	3.5	2.8

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي، ومكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي على الأنترنت.

https://data.bls.gov/cgi-bin/surveymost?cu

https://apps.bea.gov/iTable/iTable.cfm?reqid=19&step=2#reqid=19&step=2&isuri=1&1921=survey

تم الاطلاع عليه يوم: 2021/01/30.

3- تصدير التضخم إلى الدول النامية:

[1] لقمان معزوز وعبد القادر بريش، **التحديات الاستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي: قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار الأمريكي**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد 09، 2014، ص 179.

[2] Bureau of Labor Statistics. "**Consumer Price Index Database, All Urban Consumers**, https://data.bls.gov/pdq/SurveyOutputServlet, Accessed: 09/02/2021.

[3] Bureau of Labor Statistics. "**Top Picks**, https://data.bls.gov/pdq/SurveyOutputServlet, Accessed: 09/02/2021.

[4] Bureau of Economic Analysis. "**National Income and Product Accounts Tables: Table 1.1.1 GDP Growth**, https://apps.bea.gov/iTable/iTable.cfm?reqid=19&step=2#reqid=19&step=2&isuri=1&1921=survey, Accessed: 09/02/2021.

في ظلّ التشابك الاقتصادي تلعب بعض الآليات الدولية دورا كبيرا في نقل الأزمات من اقتصاد إلى آخر، واعتبارا لمنطق التبعية الذي يشدّد عليه فالرشتاين ومدرسته فإنّنا نرقب في هذا البند مدى انتقال أزمة الركود التضخّمي إلى الدول النامية، ويتمّ ذلك اعتمادا على آليتين أساسيتين هما التجارة الخارجية والتدفّقات المالية.

وبكلّ تأكيد، فإنّ مزيدا من الانخراط مع الخارج يعني مزيدا من استقبال آثار النّشاط الاقتصادي العالمي ركودا ونموّا خاصّة لدى الاقتصادات الهشّة أو النامية، وما يعنينا أكثر أنّ عبور هذا الرّكود التضخّمي إلى الدّول النامية سيساهم في تخفيف حدّتّه في الاقتصادات المتقدّمة لتتحمّله الاقتصادات النامية أيضا، ذلك أنّ التخصّص الدّولي في العمل يوجد علاقات من شأنها نقل كلّ الأزمات من المراكز إلى الهوامش، وإذا كانت الولايات المتّحدة –كما تبيّن سابقا– قد حاولت أن توزّع الأزمة الخانقة منذ السبعينيات على المراكز الرأسمالية الأخرى باللعب على عصب النظام النقدي الدولي، فإنّ ذلك يدفعنا إلى البحث عن محاولات تلك المراكز بما فيها الولايات المتحدة التخفيف عن أزمتها بتوزيعها إلى الاقتصادات النامية.

وفي الواقع فقد حاولت دول كثيرة منها الدول النامية أن تتحكّم في التضخّم من خلال سياسة استهداف التضخّم[1]، وتبنّي معدّل تضخّمي سنوي تسعى إلى الحفاظ عليه وتسخير الجهود والخطط لتحقيقه أو لنقل عدم تجاوزه، وهو عند أغلب الدّول يتراوح بين 2% إلى 2.5% سنويا[2]، لكن أغلب الدّول النامية فشلت في ذلك، ولعلّ أهمّ سبب في ذلك أنّ الاعتماد على أسعار الصّرف المرنة –التي تترك للأسواق وتفاعلات قوى العرض والطلب تحديد سعر الصّرف لعملتها– جعل من التجارة مع الخارج وتدفّقات رؤوس الأموال تحول دون نجاح سياسة استهداف التضخّم، ومع أنّ الدول المقصودة تمكّنت من التحكم في السياسة النقدية وكبحت رغبة الحكومات في تمويل العجز الموازني بإصدار نقدي، فإنّ التضخّم بقي يشهد أرقاما عالية خلال التسعينيات عند أغلب العالم النامي[3]، ما أكّد أنّ الاتّصال الاقتصادي بالخارج في ظلّ النّظام النقدي الجديد قد لعب دوره في هذا الفشل، وعليه فلا بدّ من تبيّن تلك العلاقة.

أ– التجارة الخارجية:

المنطلق أنّ التجارة الخارجية تنقل التضخّم من الدولة المصدّرة إلى المستوردة، فارتفاع الأسعار في دولة ذات رواج اقتصادي ونسبة كبيرة من التصدير يجعل الأسعار في الدول التي تقتني منها ترتفع أيضا، وبالتالي فإنّ الهيمنة

---

[1] استهداف التضخم يعني "إعلان الحكومة والبنك المركزي على أن يكون هدف السياسة النقدية تحقيق معدل تضخم مستهدف في مدى زمني محدّد، كأن تحدّد نسبة 3% في السنة خلال سنتين متتاليتين". لمزيد من التفاصيل ينظر: أمينة بركان ونور الدين جليد، **مصداقية السياسة النقدية وإشكالية استهداف التضخم في الدول النامية – دراسة تحليلية**، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، العدد 1، 2020، ص 701 وما بعدها.

[2] عبد المنعم هبة وطلحة الوليد، **استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية**، منشورات صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 05.

[3] رجاء بندر، **استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية**، منشورات البنك المركزي العراقي، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، 2006، ص 14.

التجارية لأيّة جهة يعني بالضّرورة انتقال أسعارها إلى الدول الأخرى[1]، وحين نحاول مراقبة حجوم التجارة الخارجية إبّان أزمة الرّكود التضخّمي فإنّا نتوقّف على ملاحظتين:

- أنّ نصيب تجارة الدول النامية من التجارة العالمية قد شهد انخفاضا كبيرا في عقد الثمانينيات بعد أن شهد تحسّنا واضحا في عقد السبعينيات، ولعلّ السّبب الأساس في هذا الانخفاض يعود إلى تزايد الوزن النسبي للتجارة العالمية في مجال الخدمات، وهو المجال الذي تضعف فيه قوّة العالم النامي وتهيمن الدول المتقدمة عليه، كما يعود إلى تدهور أسعار البترول ومشتقّاته في الثمانينيات[2]، ففي الوقت الذي كانت فيه صادرات الدول النامية تتراجع من 555 مليار دولار سنة 1980 إلى 409 مليار سنة 1986 كان نصيب الدول المتقدّمة من الصّادرات يزداد من 408 مليار دولار سنة 1973 إلى 1743 مليار دولار سنة 1987 [3]، ومع تدهور أسعار المواد الأولية التي تشكّل أهمّ الصادرات في البلاد النامية في الثمانينيات، إضافة إلى مشكلات عميقة من قبيل تدهور العملات

وتراجع النموّ وارتفاع معدّلات البطالة كان العالم النامي يمرّ بفترة عصيبة من الرّكود والتضخّم المحلّي والمستورد، بحيث إنّها تصدّر بأسعار رخيصة وتستورد بأسعار مرتفعة بسبب التضخّم في المراكز الرأسمالية الصّناعية، وعلاوة على الظروف والسياسات الاقتصادية المحلية التي ساهمت في رفع التضخّم، كانت العوامل الخارجية تزيد لوضعها سوءا.

وقد تقدّمت بعض الأرقام عن الركود التضخمي في دول نامية وصل إلى 18.34% سنويا في عقد 1980-1990، ثمّ انخفض إلى 13.68% سنويا بين سنوات 1990-1998، بمعدّل تضخّم 9.82% سنويا في الفترة الأولى ومعدّل 7.15% في الفترة الثانية[4]، وهي نسب عالية، اشتركت فيها العوامل الداخلية والخارجية حسب تقديرنا.

- ارتباط الدّول النامية في التجارة الخارجية بالدول المتقدّمة، وضآلة التعامل البيني (نامية-نامية) إذ تدلّ الأرقام أنّ 70% من إجمالي واردات الدول النامية كانت تأتيها من الاقتصادات المتقدّمة في سنة 1973، وما نسبته 63% سنة 1980 و64% سنة 1987[5]، وهو ما يعني أنّ ثلثي واردات العالم

---

[1] عيسى شقبقب وراضية بن زيان، **أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر**، مجلة بحوث، جامعة الجزائر، المجلد 11، العدد 2، 2017، ص 91.

[2] زكي رمزي، **الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1994، ص 131.

[3] ميسوم طالبي، **آليات انتقال التضخّم الركودي من البلاد الرأسمالية إلى البلاد النامية، ومقترح الخروج منه**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 2، العدد 4، 2019، ص 196-197.

[4] إبراهيم لطفي عوض، **مرجع سابق الذّكر**، ص 68.

[5] طالبي ميسوم، **آليات انتقال التضخّم الركودي من البلاد الرأسمالية إلى البلاد النامية، ومقترح الخروج منه**، مرجع سابق الذّكر، ص 198.

النامي طيلة أزمة الركود التضخّمي كانت تخضع لأسعار المراكز الرأسمالية الصناعية التي تشهد تضخّما. ولا شكّ أنّ هذه الواردات في ظلّ أسعار صرف عائمة وتحث تأثير العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات بسبب تراجع أسعار المواد الأولية سيجعل من الأعباء التضخمية تنتقل إلى الاقتصادات النامية الضعيفة[1]، وهو ما كان واضحا في منتصف الثمانينات إلى نهايتها.

ب- التدفّقات المالية:

تمثّل التدفّقات المالية إلى العالم النامي إحدى الآليات الجالبة للآثار الخارجية ومنها الرّكود التضخّمي، ومثلما أنّ ارتفاع أسعار الموادّ المستورَدة يرفع التضخّم لدى الدولة المستورِدة، فإنّ الاعتماد على التدفّقات المالية الوافدة من الخارج خاصّة ما تعلّق منها بالدّيون مع تدنّي الاحتياطات الأجنبية للدولة المستدينة يؤدّي إلى الضغط على العملة المحلية، وبالتالي إلى ضعفها وارتفاع الأسعار ومزيد من التضخّم.

ولفهم تأثير هذه التدفّقات لابدّ من الرّجوع إلى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، حين كان العالم يشهد مرحلة تحوّلات عميقة في العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية نحو التحكّم المطلق لرأس المال العالمي في ظلّ ما سمّي العولمة الليبرالية وبداية تشكّل الأطراف الفاعلة في مجال المديونية الخارجية[2]، وتكوّن حينها نظام مالي نقدي عالمي ارتكز على ثلاث مؤسّسات هي صندوق النقد والبنك الدوليين واتفاقية الغات، وتزامن ذلك مع اندفاع شديد للدول النامية والمتحرّرة آنفا نحو هذه المؤسّسات والدول الكبرى لضمان تمويل عملية التنمية وسير المشاريع التنموية.

وقد أخذت التدفّقات المالية إلى الدول النامية ثلاثة أشكال هي القروض الخارجية ومساعدات التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وبلا شكّ كانت القروض الخارجية في الثمانينيات من أهمّ المتغيّرات المطروحة كحائل دون نجاح التنمية في الدول النامية، بل تحوّلت هذه المديونية إلى مصدر أزمة متفاقمة نجم عنها مشاكل اقتصادية كثيرة منها ارتفاع التضخّم، وتشير المعطيات إلى أنّ حجم تلك الديون ارتفع من 450 مليار دولار سنة 1980 إلى 1335 مليار سنة 1988، وإلى 1440 مليار دولار سنة 1990[3]، وعلاوة على الآثار الثقيلة على الاقتصادات فإنّ الدّيون زادت من إحكام ارتباط العالم النامي بالاقتصادات المتقدّمة، ومع ارتفاع سعر الفائدة في الأسواق الدولية وإجراءات الحماية التجارية التي تفرضها الدول المتقدّمة على السلع المصدّرة إليها، والتدهور في قيمة صادرات الدول النامية[4] كان سداد هذه الديون وخدمة الديون أمرا متعذّرا عند غالبية الدول النامية، وهو ما

---

[1] عيسى شقبقب وراضية بن زيان، **مرجع سابق الذّكر**، ص 94.

[2] نادية شطاب وجزيرة معيزي، **أزمة الديون الخارجية وعلاقتها باستراتيجية التنمية تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية**، revue les cahiers du mecas، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2007، ص 300.

[3] محمد عبد العزيز بن كاملة، **مرجع سابق الذّكر**، ص 72.

[4] نادية شطاب وجزيرة معيزي، **مرجع سابق الذكر**، ص 302.

زاد من اعتصارها وتسخير قواها الاقتصادية من أجل التصدير للأسواق الرأسمالية حتى تتمكّن من سداد أقساط الدّين وخدمته. وفي هذا الشأن تؤكّد الأرقام أنّ خدمة الدين شكّلت أعباء كبيرة على الدّول النامية، فعلى سبيل المثال وصل معدّلها في سوريا إلى 25% من مداخيلها، وإلى 32% في البرازيل وإلى 45% في مصر[1]، وهو ما أعاق الجهود التنموية وأرهق كاهل الحكومات التي لم تجد بدّا من السياسات المالية بما زاد من ظاهرة التضخّم، علاوة على ارتفاع نسب البطالة.

هذا، وتأخذ التدفّقات المالية شكل الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي وإن لم يخل أيّ اقتصاد منه، بل إنّ الحكومات جميعها تعمل على توفير مناخ استثماري محفّز وفعّال وتعمل على تذليل الصعوبات أمام الشركات الأجنبية بمختلف مجالاتها، إلاّ أنّ من الأهمية إدراك تأثيره على التضخّم في الدول النامية، فمن ناحية سلبية فإنّ الإنتاج المحلّي غالبا ما يعاني من التضخّم حين تنفتح أبواب الاستثمار الأجنبي، ذلك أنّ تكلفة الإنتاج المحلّي خاصة لدى الاقتصادات الناشئة تكون أعلى، ومع اشتداد المنافسة قد تؤول المؤسسات والمصانع إلى الإفلاس وتسريح العمّال ومن ثمّ يدخل الاقتصاد الوطني في التضخم الرّكودي الذي عبر إليه بآلية الاستثمار الأجنبي[2]، وإذا كان أغلب الدول النامية قد اندفعت نحو تشجيع الإنتاج المحلّي حين كان يشوبها بعض الحذر في الستينات والسبعينيات من الاستثمار الأجنبي، فإنّها لم تجد غير سبيله في الثمانينيات وما بعده، وإلى الوقت الرّاهن يشغل الأجانب نسبة عالية من الاستثمارات في العالم المتقدّم والنامي على السواء. وحسب بيانات البنك الدولي فقد قفز الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم من قيمة 12 مليار دولار سنة 1970 إلى 53 مليار سنة 1980 إلى 239 مليار سنة 1990، وكان حظّ البلدان النامية (متوسطة ومنخفضة الدخل) من هذه القيم يعادل ¼ من إجمالي الاستثمار في السنتين الأوليين، ثمّ ارتفع إلى قيمة 20 مليار دولار سنة 1990 وإلى قيمة 144 مليار دولار سنة 2000 [3].

يقودنا هذا التحليل إلى نتيجة مفادها أنّ التضخّم في الدّول النامية وإن لم يحدث بعوامل خارجية بحتة، بل هيّأت له الظّروف الداخلية والسياسات الاقتصادية المتبنّاة فإنّ للعوامل الخارجية دورها أيضا في ربط الاقتصادات النامية بالاقتصادات المتقدّمة عبر آلية التدفّقات المالية من قروض واستثمارات ومساعدات.

وفي ختام هذا المطلب الذي سعى إلى تحديد الآليات التي تمّ به تخفيف أزمة الركود التضخّمي الحادثة في سبعينيات القرن العشرين نخلص إلى الاستنتاجات التالية:

---

[1] محمد عبد العزيز بن كاملة، **مرجع سابق الذّكر**، ص 77.

[2] ميسوم طالبي، **آليات انتقال التضخّم الركودي من البلاد الرأسمالية إلى البلاد النامية، ومقترح الخروج منه**، مرجع سابق الذّكر، ص 205.

[3] بيانات مجموعة البنك الدولي في الموقع الإلكتروني للبنك:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2000&start=1980&view=chart تمّ الاطّلاع عليه يوم 2021/02/21.

1. أنّ تعقّد الأزمة استوجب الاعتماد على مزيج من سياسات اقتصاد العرض والسياسات النقدية، فلم يعد بمقدور توجّه تنظيري واحد كفالة حلول وآليات من شأنها القضاء على الأزمة، وهو ما تبيّن من خلال سياسة المراكز الرأسمالية الكبرى خاصّة عند إدارة الرئيس ريغان الأمريكية، وما تؤكّده المحاولات التنظيرية المختلفة.
2. ارتبط علاج الأزمة أكثر بالنظام النّقدي الدّولي، الذي شهد وسط الأزمة منعرجا تاريخيا، تحوّلت فيه العملات من استقرارها بنظام ثبات الأسعار إلى تعويمها، وقد لعبت الولايات المتّحدة باعتبارها صاحبة العملة الدولية الأساسية آنذاك وهي الدولار، لعبت بقراراتها دورا كبيرا في دفع الدّول الأخرى إلى السياسات النقدية، بل واشتدّت المنافسة إلى حدّ كبير بين هذه الاقتصادات.
3. أنّ استهداف علاج التضخّم والبطالة معا أصبح أمرا مرهقا، وأصبح تحقّقه في الواقع أمرا متعذّرا، فقد دلّت المعطيات أنّ تحقيق مستوى مقبول من التضخّم يستلزم وجود مستوى عال من البطالة، والعكس صحيح، وهو ما أبقى مؤشّر الرّكود التضخّمي في أغلب الاقتصادات عاليا في عقدي الثمانينيات والتسعينيات.
4. من بين الآليات التي لجأت إليها الدول الكبرى أو لنقل إنّها أجبرت عليها تنسيق السياسات مع الاقتصادات الكبرى، فبحكم التشابك المتزايد في الاقتصاد العالمي أصبحت نجاعة القرارات المحلية في الاقتصادات المتقدّمة خاصّة مرهونة بكيفية تفاعل الاقتصادات المنافسة مع هذا القرار، وعليه لم يصبح تأمين المصالح الاقتصادية القومية يتمّ إلاّ بحساب معقّد في شبكة دولية تتشابك فيها المصالح، تتعارض أحيانا وتتّفق.
5. اقترن بآليات علاج الرّكود التضخّمي ظواهر اقتصادية مختلفة، منها تراجع معدّلات الاستثمار والنموّ الاقتصادي، وارتفاع معدّلات البطالة والتضخّم، وتراجع معدّل الأرباح في الإنتاج المادي، وتعاظم دور الاحتكارات العالمية مع فقدان الرقابة وضبطها، واحتدام المنافسة بين المراكز الرأسمالية الصّناعية، فضلا عن أزمة الطّاقة، وقد شكّلت هذه الظّواهر وغيرها اضطرابا كبيرا وعقّدت من الحلول والاستعفاء.
6. شكّلت الدول النّامية مجالا يخفّف حدّة أزمة الرّكود التضخّمي في دول المركز، فمع التبعية المالية والتجارية التي تسيطر على هيكل الاقتصاد العالمي، فإنّ الدّول النامية ترتبط في عمليات التمويل والقروض والتجارة الخارجية بالمركز، بما يجعل من ديونها واستثماراتها وسلعها المستوردة آلية لجلب التضخّم الذي تعاني منه المراكز الصّناعية، ومع ظروفها وعوامل التضخّم المحلية تبقى اقتصاداتها تُجارِي العودة إلى معدّلات طبيعية، لكن الأمر يزداد تعقّدا لديها، وتضيق البدائل في ظلّ مديونية خارجية متفاقمة.

المطلب الخامس: تقييم مدى توافق أفكار فالرشتاين مع الآليات المستخدمة للتكيف مع أزمة الركود التضخمي 1973

حين يتحّدث إيمانويل فالرشتاين عن الإيقاعات الدورية للنّظام الرأسمالي العالمي، وعن الأزمة النّهائية التي ستنضب فيها قدرة هذا النّظام على تفعيل آليات من شأنها تأمين الطريق للعودة إلى حال أفضل، فإنّه يلحّ أنّ أزمة سبعينيات القرن العشرين أزمة تختلف عمّا سبقها من فترات الكساد والرّكود بأنّها ستمتدّ مدّة زمنية مستفيضة من جانب، وأنّ الحلول التي شرّعت لها لن تكفل بالقضاء على المشاكل الهيكلية التي يعاني منها النّظام الرّأسمالي من جانب آخر، بل إنّ التّناقضات التي ينطوي عليها ستطفو للعلن أكثر، ومع تشابك الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية في هذه الأزمة ستخور قوى النّظام أكثر[1]. وانطلاقا من ذلك وممّا تقدّم حول الافتراضات الأساسية في أفكار فالرشتاين، يحاول الباحث عرض هذه الافتراضات على معطيات أزمة الركود التضخّمي تشخيصا وآليات وحلولا، ومن ثمّ يتمكّن من اختبار صحّتها.

1. هل أزمة الركود التضخّمي أزمة ضيق الهامش الربحي؟

مع أنّ فالرشتاين يطرح موضوع الدّورات الاقتصادية بمنظور الاقتصاد السياسي، لا الاقتصادي المحض، فإنّه يربط الرّكود الاقتصادي –اعتمادا على نظرية كوندراتيف– بهامش الربح في المجالات الاحتكارية التي تستأثر بها المراكز في النّظام الرأسمالي العالمي، فكلّما قلّت المنافسة في مجال إنتاجي جديد كانت الأرباح أعلى، وعبر السّنوات تبدأ المنافسة في الظّهور فيزداد الإنتاج والعرض وتنخفض الأسعار فيتقلّص هامش الرّبح، فيتّجه الاقتصاد نحو الركود وصولا إلى نقطة أدنى، وتكون المراكز حينها بحاجة إلى مجال إنتاجي خصب لتحقيق الانتعاش مرّة أخرى.

وإذا أردنا التحقّق من صدق هذا الافتراض في أزمة السبعينيات فلا بدّ من عرضه على الأسباب التي وراء هذه الأزمة، وقد تبيّن أنّ تحديد هذه الأسباب أدّى إلى تباين المدارس الاقتصادية، ففي حين يفسر النقديون الظاهرة بالسياسات التوسعية التي انتهجتها الدول لتعزيز الطّلب الكلّي، ترى مدرسة التوقّعات الرّشيدة أسباب الركود التضخمي في سوء التوجّه الحكومي[2]، ويتّفق اقتصاديو العرض مع النيوكينزيين في أنّ السبب هو في صدمة العرض السلبية التي تعرّض لها الاقتصاد العالمي في السبعينيات حين ارتفعت أسعار المواد الطاقوية وأسعار المحاصيل الزراعية، ويضيف النيوكينزيون سوء استخدام السياسات المالية والنقدية[3]، ونلاحظ أنّه بالرغم من هذا التباين فإنّ الجميع لم ينف أنّ الأرباح تضايقت حتّى مع ارتفاع الأسعار، أي أنّ الأسعار إذا ارتفعت لا تعني بالضرورة تزايد الهامش الربحي أو استقراره، فمن جانب فإنّ الاقتصادات الصّناعية الكبرى شهدت طفرة اقتصادية كبيرة منذ نهاية

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النظم الدولية**، مرجع سابق الذكر، ص 112.

[2] رابح خوني وحميد عزري، **مرجع سابق الذّكر**، ص 141.

[3] **المرجع السابق نفسه**، ص 137.

الحرب إلى بداية الأزمة، وأدّى ذلك إلى زيادة التنافس بين المراكز خاصّة الغرب الأوروبي وأمريكا واليابان في مجال التسلّح والنّفط والآلات والطاقة الذرية[1]، ومن جانب آخر فإنّ الصّدمات النفطية كانت سببا مباشرا في ارتفاع التكاليف، وبالتالي الأسعار وحدوث التضخّم، لكن لم يصمد المنتجون أمام هذه التضخّم فتراجع الاستثمار والتشغيل[2]، وهو ما دلّت عليه مؤشّرات البطالة، ولو افترضنا أنّ الهامش الربحي تحرّك بما تحرّكت به التكاليف، وكانت القدرة الشرائية كافية للإقبال على المنتجات لما حدثت البطالة، بمعنى أنّ الرّبح في المحصّلة كان يتضايق بتأثير ارتفاع التكاليف وتراجع القدرة الشرائية، وهو ما يؤيّد طرح فالرشتاين على الأقلّ من الناحية الظرفية للأزمة.

وبتعبير آخر، فإنّ الرأسماليين في سعيهم نحو تراكم رؤوس الأموال لا يكفّون البحث عن وسائل لزيادة منتجاتهم وخفض تكاليف الإنتاج، إلاّ أنّ المنتجين لا يستطيعون زيادة أسعار البيع لأيّ مستوى بشكل عشوائي، فثمّة اعتباران يحكمان هذه المسألة، فمن ناحية يثبّط التنافس هذه الرّغبة في رفع الأسعار، ومن ناحية لا بدّ من مراعاة مستوى الطّلب الفعّال، أي حجم الأموال التي يمتلكها المشترون، والخيارات التي يُقدم عليها المستهلكون اعتبارا لقدرتهم الشرائية، ويبدو أنّ الاقتصاد العالمي في أزمة الرّكود التضخّمي شهد تقلّصا في الأرباح من الناحيتين، فقد اشتدّ التنافس من جهة، لكن لم تنخفض معه الأسعار لارتفاع أسعار الموادّ الأولية وإنّما تقلّصت الأرباح مع ارتفاع الأسعار، كما أنّ القدرة الشرائية تراجعت بما جعل من الاستثمار يتقلّص ومن البطالة تزداد.

وفي هذا السياق التاريخي يؤكّد فالرشتاين أنّ الزيادة في الإنتاج العالمي الناتجة من انتعاش اقتصاد أوروبا الغربية واليابان في الخمسينيات والستينيات وتوسّعهما أدّت إلى تخمة في السوق العالمية وانخفاض حادّ في ربحية العديد من القطاعات الصّناعية الرئيسية كالصّلب والسيارات والإلكترونيات، واقترن بذلك حدثان رئيسان هما ضرورة تخلّي الولايات المتحدة عن قاعدة الذّهب، على خلفية أنّ الإنفاق السياسي العسكري اللازم لفرض الهيمنة كلّفها فاتورة غالية واستنزفت الفائض المالي الأمريكي، وعليه فلا بدّ من أن تبدأ الولايات المتّحدة في عمل سياسي شاقّ للمحافظة على ميزاتها الاقتصادية التي تمتّعت بها في مرحلة الانتعاش، ومن ثمّ بدأت تشدّ حزامها النّقدي، والحدث الثاني هو التوجّه العالمي نحو الصوت المشترك عند المستبعدين من الهيمنة على النظام العالمي بداية من الثورة العالمية 1968 [3].

2. دور الدّولة:

في تقدير دور الدّولة يرى فالرشتاين أنّ هناك تلازما تاريخيا بين النّظام الرأسمالي والدّولة، بحيث يشير إلى أنّ الاقتصاد الرأسمالي لا يمكن أن يقطع صلته بالدّولة، أي أنّ زوالها أو تخلّيها عن أدوارها الذي تؤدّيها مدعاة لزوال

---

[1] رجاء الربيعي، **التحليل الفكري للدورات الاقتصادية**، مرجع سابق الذّكر، ص 11.

[2] ميلود بوعبيد وجمال جعيل، **مرجع سابق الذّكر**، ص 83.

[3] إيمانويل فالرشتاين، **انحسار القوة الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية في عالم الفوضى**، ترجمة: إيزيس قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، جمهورية مصر، 2006، ص 51.

الاقتصاد الرأسمالي؛ ودور الدولة عند فالرشتاين يتعدّى منظور النظرية الليبرالية بكلّ مدارسها من كلاسيك وكينزيين وغيرهم، ذلك أنّها علاوة على الأدوار المعروفة تحرص على الاستجابة لمطالب الاحتكار والحمائية واتّخاذ السبل الكفيلة بتقليل المنافسين وتصحيح الاختلالات وتخفيف التناقضات المنجرّة عن تطوّر الاقتصاد الرأسمالي مرحليا، وعند الأزمات الدورية التي تنتج بتراكم التناقضات يتجلّى دور الدّولة أكثر.

وعليه، إذا راقبنا الدولة في أزمة الركود التضخّمي هل أدّت تلك الأدوار؟ فإنّ ما هو بارز للعيان محورية الدول في الحلول والآليات التي عولجت بها الأزمة، مع أنّ الدولة أساسا زاد نشاطها في ظلّ التوجه الكينزي اقترانا بفترة حلول أزمة الكساد الكبير، وفي أزمة الركود التضخّمي لاحظنا كيف كانت الدّول تلوذ عن اقتصاداتها الوطنية، ولعلّ قرار نيكسون في فكّ ارتباط الدولار بالذّهب وما تلاه من توجّهات ريغان وردود الفعل في الدول الصّناعية، وتلكّؤ الدول في مؤتمر طوكيو 1986 في الاستجابة لمطالب الولايات المتحدة، يؤكّد بوضوح أنّ دور الدّولة – ممثّلا في جهود هذه الطّبقات السياسية– ما زال يحرص على علاج التناقضات التي يفرضها منطق التوسع والتراكم الرأسمالي، فإذا كانت مخرجات بريتون وودز قد غذّت هذه العملية لمدّة تزيد عن العقدين، فإنّها أدّت أيضا إلى اشتداد المنافسة وتقليل الأرباح، بل إلى أزمة الرّكود التضخّمي، ما استدعى مرّة أخرى الآليات السياسية لإعادة تهيئة البيئة. وإنّه بالرغم من الانخراط والتشابك المسجّل في الاقتصاد الدولي أو العالمي إلى عهد الأزمة، فإنّ حمى الأزمة تلزم الدّول كلّ مرّة على العودة إلى الأساليب الحمائية لمواجهة آثار الأزمة[1]. نعم إنّ هذه الأساليب لم تعد تمارس بالطريقة التقليدية بالدقّة، وإنّما يجري تكييفها بما يواكب تشريعات التجارة الدولية، لتظهر القيود الفنية والصحّية ومكافحة الإغراق، ثمّ التسويات النقدية والمالية والتأثير على القيم الخارجية للعملات للرفع من القدرات التنافسية للمنتوجات الوطنية في الأسواق الدولية، وهذا بالرغم من تخفيض الدول لقيم عملاتها[2].

3. تصدير الأزمة إلى العالم النامي:

في النظام الرأسمالي العالمي الذي تتباين فيه مواقع الوحدات الاقتصادية لا يتمتّع الجميع بذات الحجم من المكاسب ولا بالقدرة على إدارة الاقتصاد، فبينما تتحرّك المراكز بحرّية أكبر تتحدّد حسب توزّع الهيمنة بينها، فإنّ المحيط وشبه المحيط يظلّ مقيّدا في بدائله وقراره، بل إنّ المراكز تعمل على تصدير الركود الدّوري إلى المحيط وشبهه.

وخلال الفترة 1973-1976 شهد العالم ما يشبه الحرب النقدية الضارية، فكان كلّ من المراكز الرأسمالية الثلاثة (الولايات المتحدة، دول غرب أوروبا، اليابان) يصارع من أجل الحفاظ على مصالحه الخاصة ومجال نفوذه، وذلك على صعيد التصدير وتوسيع الأسواق الخارجية، وتأمين الوصول إلى المواد الخام ومجالات رؤوس الاستثمار لرؤوس

---

[1] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، المكتبة العصرية، القاهرة، جمهورية مصر، 2011، ص 116.

[2] محمد الأمين شربي ومحمد لحسن علاوي، **الحمائية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 14، 2014، ص 209.

الأموال المصدرة، وكان التصدع الذي حدث في نظام النقد الدولي يهدّد هذه المصالح، فأشعل نار الصراع والتنافس الشديد بين هذه المراكز[1].

وعند بحثنا في المطلب السابق عن الآليات التي وظّفت لتصدير الركود التضخّمي إلى الدول النامية تبيّن أنّ التضخّم في هذه الدول كان يتأثّر بمزيج من العوامل الداخلية والخارجية، وأنّ التجارة الخارجية أخضعت الأسعار المحلية في العالم النامي إلى أسعار العالم الصّناعي مشكّلة ما يسمّى بالتضخّم المستورد، كما أنّ المراكز التي تعاني من أزمة الركود التضخّمي قد سخّرت الآليات التمويلية من قروض واستثمارات ومضاربات لتنقل جزءا من مشكلتها الاقتصادية إلى العالم النامي، فحين تراجعت أسعار المواد الأولية وشهدت نكوصا في الثمانينيات وتحت نظام أسعار صرف عائمة وديون متفاقمة كانت مكاسب الدول النامية من التبادل الدولي ضئيلة، بل إنّ الأضرار هي الأغلب.

هذا لا يقف عند تأكيد التبعية والارتباط فحسب، وإنّما جعل هذه الدول جزءا من حلول مشاكل المركز، وإذا كان فالرشتاين على مذهب الاقتصاديين الذين يرون أنّ أرباب رؤوس الأموال يحوّلون في فترات الكساد نشاطاتهم من المجال الإنتاجي إلى المجال المالي، وغالبا ما تكون المضاربات المالية مربحة جدّا على الأقلّ إلى حين أن تنفجر الفقاعة[2]، فإنّ هذه المضاربات والتعاملات المالية أخذت شكل التدفقات المالية إلى العالم النامي، وكانت هذه التدفّقات مصحوبة بآثار سيّئة، فعلاوة على تفاقم المديونية تضاعف العجز في ميزان مدفوعاتها على خلفية تدهور قيمة الدولار وتراجع الطلب على صادراتها من مواد أولية وارتفاع قيمة وارداتها لارتفاع التضخم في الدول الصّناعية، كما تراجعت احتياطاتها الأجنبية خاصّة عند فكّ ارتباط الدّولار بالذّهب، وتحوّل الذهب إلى قانون العرض والطّلب[3]، وتقلّصت أيضا المعونات الإنمائية التي يتلقّاها العالم النامي أساسا من أجل أن يحافظ على استقرار النظام الرأسمالي العالمي كما هو عند التبعيين، وهذه المعونات تقلّصت من 1% من الناتج القومي الإجمالي في الدول المتقدّمة إلى 0.7%، لم تتعدّ قيمة 0.3% عند دول التعاون والتنمية[4]، وهو ما أجبر الدول النامية على المزيد من الاقتراض، لتتضاعف قِيَمُ ونِسَبُ خدمة الديون أي الأثر المركّب لسعر الفائدة، بل أحيانا القروض الجديدة اللازمة لتسديد القروض السابقة، ما أوصل الاقتصادات إلى نقطة سيّئة.

وبالرغم من أنّه –كما تأكّد سابقا– لم تعالج أزمة الركود التضخّمي بالمستوى الذي يعيد الاقتصاد العالمي والاقتصادات المحلية إلى المستويات التي كانت عليها، لكن الآثار كما تبدو أشدّ وطئا على دول العالم النامي خاصّة في مرحلة الحلول والآليات المشرّعة من أجل الخروج من الأزمة.

---

[1] زكي رمزي، **التاريخ النقدي للتخلّف**، مرجع سابق الذّكر، ص 218.

[2] إيمانويل فالرشتاين، **انحسار القوة الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية في عالم الفوضى**، مرجع سابق الذّكر، ص 52.

[3] زكي رمزي، **التاريخ النقدي للتخلّف**، مرجع سابق الذّكر، ص 280.

[4] نادية شطاب وجزيرة معيزي، **مرجع سابق الذّكر**، ص 301.

4. هل تشكّل أزمة السّبعينيات أزمة مستديمة؟

في بداية التسعينيات من القرن العشرين تحمّس الكثيرون لخطاب العولمة، معتقدين أنّ العالم يدخل عصرا جديدا من المجتمع الكوني، حيث تختفي الحدود وتنحسر سيادة الدّول وتخفت قدرة الأفراد على مقاومة قواعد السوق، بل بدا وأنّ الهوية تتّجه لتصبح عالمية مشتركة، وقد بعثت هذه التطوّرات لدى الجميع طمأنينة بأنّ العالم قد تغلّب على كثير من أزماته ومن بينها أزمة الرّكود التضخّمي، وأنّ قوى السوق وقوانينها كفيلة بعلاج مشاكل الدول النامية.

كان فالرشتاين ممّن لم يتحمّس لذلك، بل ظلّ يؤكّد أنّ العالم يعيش نقطة تحوّل في أزمة تاريخية لنظام لم تبدأ عولمته في تلك اللّحظة، بل كان وجوده منذ 1450م وأنّه يعيش ركود دورة اقتصادية بدأت عام 1945، وأنّ كلّ مظاهر العولمة ليست بالجديدة، وأنّ بالأحرى على العالم أن يفكّر في صوغ وترتيب آليات النّظام الذي سيرث النّظام العالمي الحديث[1].

كانت الأدلّة التجريبية لفالرشتاين معتمدة أساسا على دورات كوندراتيف النمطية وعلى دورة حياة النّظام الرأسمالي، وعلى ملاحظته للخناق الاقتصادي الذي تحدثه كل الآليات والحلول التي تبادر بها الدول المتقدّمة منذ سبعينيات القرن العشرين، ليصل إلى أنّ النّظام العالمي سيشهد دورة كوندراتيف جديدة نعم، وإنّما في إطار انكماش طويل المدى، فحين ننظر إلى المتغيّر الزّمني طويل الأمد لهذا النّظام يتبيّن لنا أنّ التوازن الذي يتحقّق بعد كل دورة اقتصادية لا يعود إلى النقطة التي كان فيها قبل الدّورة لأنّ الحركات المضادّة تتطلّب بعض التغيّرات في المحدّدات الضمنية للنّظام[2]، غير أن الاتجاهات طويلة الأمد لا يمكن أن تستمرّ إلى الأبد لأنّها ستصطدم بخطوط مقاربة[3]، وهنا يصبح من المستحيل على الاتّجاهات أن تعيد للنظام توازنه، ويضطرب النّظام ويدخل في أزمته النّهائية ويتفكّك.

وإذا كانت السمة المحدّدة للرأسمالية كنظام تاريخي هي عملية تراكم رأس المال اللانهائية، فإنّ هناك ثلاثة أنواع من الضّغوط الهيكلية الكبرى التي تقيّد قدرة الرأسماليين على تراكم رأس المال نتيجة للاتجاهات طويلة المدى التي تتجه باستمرار إلى أعلى، وهذه الضّغوط تتمثّل في ارتفاع الأجور وتكاليف مدخلات المواد ومعالجتها وفي الضّرائب، وتلعب هذه المتغيّرات دورا في تقليص فرصة عودة النّظام الرأسمالي العالمي إلى نقطة سابقة.

يجادل فالرشتاين بأنّ هذه المتغيّرات في عالم السبعينيات وما بعدها يزداد ارتفاعها بما يجعل أزمة الرّكود التضخّمي لا يتغلّب عليها، أو بالأحرى قد تعود الأوضاع بعدها إلى حال مماثلة لما سبقها، وفي هذه النقطة تحديدا نجد من

---

[1] إيمانويل فالرشتاين، **انحسار القوة الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية في عالم الفوضى**، مرجع سابق الذّكر، ص ص 47 – 48.

[2] **المرجع السابق نفسه**، ص 58.

[3] الخط المقارب هو الخطّ الذي يتقارب من المنحنى تقاربًا مستمرًا بحيث تؤول المسافة بينهما إلى الصفر عند اللانهاية، وفي الهندسة الجبرية يعرف خطّ التقارب بأنّه الخطّ الذي يمس المنحنى عند اللانهاية.

معطيات الأرقام ما يؤيّد ذلك، إذ حين استعرضنا مؤشّر التضخّم في العالم وفي عيّنة الدول المتقدّمة وعيّنة الدول النامية اعتمادا على دراسة إبراهيم عوض، وجدنا أنّ الغالب لم يتمكّن من تسجيل أقل من 8% في المؤشّر طيلة فترة التسعينيات، والتي بدورها ستنتهي بأزمة النمور الآسيوية التي ألقت بظلالها على مناطق واسعة من العالم.

هذا يعني أنّ الاقتصاد العالمي لم يعد إلى عافيته التي شهدها في السنوات الثلاثين الرائعة بعد أزمة الكساد العالمي، ومع الجوانب السياسية والثقافية تتكثّف الأزمة أكثر.

ومع ذلك تبقى الإجابة عن سؤال: هل تشكّل أزمة السّبعينيات أزمة مستديمة؟ إجابة جزئية، بحيث تؤيّد معطيات الرّكود التضخّمي الافتراض المتضمّن في السؤال، لكن لا بدّ من تبيّن وضع الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين حتّى تكتمل الإجابة.

5. **الطبقة العمالية واستجابة الرأسمالية:** هل تتراجع الحلول التي تشترى بها الطّبقة العمالية؟

على منهج كلّ الماركسيين والتبعيين يرى فالرشتاين أنّ للعمّال الدور الكبير في التطوّر التاريخي للرأسمالية، وإنّما يطرح فالرشتاين هذا الدّور من زاوية تأثير العمّال على تقليص الأرباح والتأثير السلبي على تراكم رأس المال، فحين يتحدّث عن مقاربة خطّ النهاية في الأزمة وعن الضّغوط التي تقيّد عملية تراكم رأس المال يركّز أكثر على أجور العمّال، كونها تمثّل أكبر التكاليف في الإنتاج وبالتالي في تحديد السعر، وبالطبع فإنّ هذه الأجور قبل أن تتكفّل الدولة بشيء من رعايتها وتشريع العمل النقابي كانت زهيدة تخضع للعرض والطلب، وكان الهامش الربحي معها يسمح بمراكمة رأس المال، ومع التطور التشريعي والحقوقي لأوضاع العمّال لا بدّ وأن ينحسر شيئا فشيئا فائض القيمة الذي يمثّل الرّبح، ممّا يضايق الاستثمار والتشغيل.

وعليه، ففي عالمنا المعاصر يتحدّد الأجر غالبا اعتمادا على العلاقة بين القوى، القوّة العاملة وأرباب العمل، وتعتمد علاقة القوى هذه على القوة السياسية التي تتمتّع بها المجموعتان فيما نسمّيه صراع الطّبقات، ومن المضلّل أن نتحدّث عن السّوق عاملا حاسما في تحدي مستوى الأجور، لأنّ القيمة السوقية للعمل يحدّدها العديد من عوامل علاقات القوى في مناطق مختلفة في الاقتصاد العالمي[1]، وبلا شكّ فإنّ القوة العاملة ستسعى في كلّ وقت لإقامة تنظيم نقابي يمكّنهم من مساومة أكثر فاعلية، وقد يتلقّون هجوما مضادّا من مجموعات أرباب العمل، لكن على المدى الطّويل لتاريخ النّظام العالمي يلاحظ أنّ القوة السياسية للعمّال تزداد، مع أنّ أرباب العمل يخفّفون الضّغط السياسي عليهم بنقل عمليات الإنتاج إلى مناطق أقلّ أجورا، وعادة ما تكون المناطق القريبة إلى الريف والتي يقبل أهلها بأجور أقلّ، ثمّ ما يلبثون فتتغيّر أوضاعهم فيطالبون بالرّفع، وهكذا يتمّ نقل الإنتاج إلى مناطق أخرى.

[1] إيمانويل فالرشتاين، **انحسار القوة الأمريكية، الولايات المتّحدة الأمريكية في عالم الفوضى**، مرجع سابق الذّكر، ص 59.

ونفهم من ذلك أنّ الإبقاء على أرباح عالية مقابل أجور متدنّية يعتمد على مناطق ريفية لم يدخل إليها بعد سوق أجر العمل، وعليه هل بإمكان المنتجين إثر أزمة الرّكود التضخّمي نقل إنتاجهم إلى مناطق أقلّ أجورا؟ يبدو أنّ الإجابة بالبادئة تعتمد على استقراء وضع الشركات الإنتاجية في العالم النامي في نهاية الأزمة، ما إذا كان نشاطها قد زاد فيها أم تقلّص؟ ومعروف أنّ العالم النّامي كان بحاجة ملحّة في عزّ الأزمة إلى استثمار فعّال يواجه بها مشاكله الكبرى والتي أهمّها المديونية، فلجأ ضمن ما لجأ إلى فتح أبواب الاستثمار الأجنبي، واندفعت إليه الشركات التي يرجع أصل 77% منها إلى الدول المتقدّمة صناعيا[1]، وانسابت مع هذه الهبّة رؤوس الأموال إلى العالم النامي بمقدار 62 مليار دولار، حقّقت أرباحا تصل إلى 139.7 مليار دولار[2]، وتؤكّد هذه الإحصائية أمرين اثنين، أولاهما أنّ العالم النامي كمنطقة أقلّ تكاليف بما فيها الأجور يبقى انسياب رؤوس الأموال والمستثمرات إليه حلاّ للهروب من ارتفاع التكاليف والأجور في العالم المتقدّم صناعيا، وثانيهما أنّ الأرباح فيه كانت عالية تصل إلى الضّعفين في بضع سنوات.

وبتعميق النّظر، سنجد أنّ هذا الحلّ تفتر فعاليته شيئا فشيئا، ذلك أنّ المناطق التي تنضمّ إلى المناطق التي ترتفع فيها الأجور تتناقص، فيكفي الاعتماد على مؤشّر سكان المدن الذي يشهد زيادة مطّردة منذ 1945، والذي نجده يزداد بنسبة 1% في كلّ سنتين[3]، وبالتالي يتقلّص سكان الريف الذين يعوّل عليهم المنتجون في حال الأزمات إن كانوا أساسا أصحاب أجور منخفضة.

وفي ختام هذا المطلب نخلص إلى أنّ أزمة الركود التضخمي 1973 التي لم يتمكن النظام الرأسمالي من حينها من أن يسترجع توازنه إلى النقطة التي كان عليها قبل الأزمة، قد أيّدت بعض الافتراضات الأساسية بخصوص آليات التكيف والاستمرار عند فالرشتاين، خاصّة فيما يتعلّق بتصدير الأزمة إلى العالم النامي وارتباط الأوضاع الاجتماعية والسياسية بالثقل الاقتصادي والتضاؤل الربحي الذي لم يعد قادرا على الاستجابة للأجور الجانحة نحو الارتفاع، كما أنّ الدولة بمختلف أدواتها ما تزال حاضرة في عزّ ما يسمّى بالعولمة الاقتصادية والمالية.

ويتساءل فالرشتاين هل سيشهد الاقتصاد العالمي دورة كوندراتيف جديدة؟ ويجيب بالتأكيد نعم، ولكنها ستكون في إطار انكماش طويل المدى كما حدث في القرن السابع عشر، وليس في إطار تضخم طويل المدى كما حدث

---

[1] مفيدة لمزري ووردة سالمي، **مرجع سابق الذّكر**، ص 146.

[2] زكي رمزي، **السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي**، دار الرازي، بيروت، لبنان، 1989، ص 35.

[3] موقع البنك الدولي على الأنترنيت:
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS?view=chart تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/03/08.

في القرن السادس عشر وفي القرن الثامن عشر[1]، وعليه يبقى التأكد من صحة هذا الحكم مرهونا بأوضاع الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين الذي حدث في بدايته أزمة الرهن العقاري 2008.

[1] إيمانويل فالرشتاين، **انحسار القوة الأمريكية، الولايات المتّحدة الأمريكية في عالم الفوضى**، مرجع سابق الذّكر، ص 58.

الفصل الرابع: الأزمة المالية العالمية 2008 – آليات التكيف والاستمرار وتقييم مدى توافق أفكار إيمانويل فالرشتاين معها

مقدمة الفصل الرابع:

تعتبر الأزمة المالية العالمية 2008 أو ما يسمّى بأزمة الرهن العقاري من أشدّ الأزمات التي شهدها الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهناك من يعتبرها بمستوى أزمة الكساد الكبير 1929 التي ألحقت بالاقتصاد العالمي خسائر كبيرة، وجعلت من الفكر الاقتصادي يتطوّر ويتّسع ليواكب التطورات الميدانية، ولكن مع الترابط العولمي المالي والاقتصادي لم تصبح الأطر التي آنست سياسات الخروج من أزمة الكساد الكبير صالحةً للأزمة المالية 2008، فقد تغيّرت الأسباب وإن كانت قد أدّت إلى بعض التشابه في النتائج المترتبة على النمو الاقتصادي وعلى التشغيل وغيرها.

وعلى كلّ فقد كانت أزمة صاخبة وضارية، سرعان ما انتشرت من مركزها في الولايات المتحدة وعموم الاقتصادات المتقدّمة نحو العالم، وعليه فإنّنا نبحث في هذا الفصلي التطبيقي في هذه الأزمة محاولين تحديد الآليات التي استخدمها النظام الرأسمالي العالمي من أجل التكيف مع الأزمة وضمان الاستمرار، والبحث عن مدى توافق أفكار إيمانويل فالرشتاين مع تلك الآليات الميدانية، من خلال أربعة مباحث، يبحث أوّلها في طبيعة هذه الأزمة والأسباب التي ساقت إليها، ويتناول ثانيها عن كيفية انتشار الأزمة وقنواتها وتداعيات الأزمة وآثارها في مختلف المجالات ضمن الاقتصاد العالمي، أما المبحث الثالث فنحاول من خلاله تحديد الآليات التي تمّ استخدامها للخروج من الأزمة والتكيّف مع أحوالها ضمانا للاستمرار، وفي المبحث الرابع والأخير نحاول تقييم مدى توافق أفكار فالرشتاين مع الآليات المستخدمة للتكيف مع الأزمة المالية 2008 وضمان الاستمرار.

مباحث الفصل الرابع هي كالتالي:

المبحث الأول: **طبيعة وأسباب الأزمة المالية 2008**

المبحث الثاني: **انتشار الأزمة المالية 2008 وتداعياتها**

المبحث الثالث: **آليات التكيف والاستمرار في أزمة 2008**

المبحث الرابع: **تقييم مدى توافق أفكار فالرشتاين مع الآليات المستخدمة للتكيّف مع الأزمة المالية 2008**

المبحث الأوّل: طبيعة وأسباب الأزمة المالية العالمية 2008

لا شكّ وأنّ أزمة عالمية بحجم الأزمة المالية 2008 قد استغرقت أسبابها زمنا ليس بالقصير لتتكوّن، وبلغة اقتصادية أدقّ فإنّ أزمة الركود التضخمي التي شهدتها الولايات المتحدة والدول الكبرى ثمّ انتقلت إلى باقي العالم في سبعينيات القرن العشرين قد امتدّت تداعياتُها وانعكاساتُ السياسات التي اتُّخِذَت في سبيل علاجها وتحقيق الاستقرار؛ وهيّأت لأزمات مالية واقتصادية متلاحقة، لعلّ أهمّها أزمة 1987 وأزمة النمور الآسيوية 1997 وأزمة فقاعة الأنترنيت في عام 2000، ومن المؤكّد أنّ الأزمة المالية أو ما تدعى بأزمة الرهن العقاري 2008 كانت الأقوى بين هاته الأزمات، وفيها تجمّعت تلك الأسباب المتصلة بأزمة الركود التضخمي والأسباب المباشرة لتنفجر في أكتوبر 2008. وعليه فمن الأهمية عند التنقيب عن الأسباب الوقوف على أهمّ العوامل التي مرّ عليها الاقتصاد العالمي منذ السبعينيات ليصل إلى أزمة 2008، ومن ثمّ يسهل فهم كثير من الأسباب المباشرة.

وتتعلّق أهم تلك العوامل أو الأسباب غير المباشرة بفكّ الولايات المتّحدة الارتباط بين عملتها الدولار والذّهب وإنهاء نظام بريتون وودز، هذه الخطوة الجريئة التي بادر بها الرئيس نيكسون سنة 1971 فرضت على الولايات المتحدة أن تعتمد في قوّة دولارها على مزيد من الإنتاج لا على قوة الاحتياطات، بل جعلت الميزان التجاري يشهد عجزا متواصلا منذ منتصف السبعينيات[1]، علاوة على العجز الموازني الذي ارتفع أكثر مع ثقل الكلفة العسكرية؛ أضف إلى ذلك انحلال الرقابة على القطاع المالي والمصرفي، وهو ما حفّز على ظهور المشتقات المالية بأشكال مختلفة وإلى ظهور صيغ للمغامرات المالية المختلفة[2]، ومع الفوائض المالية والنقدية التي كانت تنصبّ على الولايات المتحدة[3] كانت نسبة الدين إلى حجم الاقتصاد الأمريكي تتضاعف بوضوح، وقد اشتدّت المنافسة في وقت كان فيه جنوب شرق آسيا يشهد نموّا مطّردا خاصة في الصين، وحينها كانت فرص الاستثمار في الولايات المتحدة تنحسر فانكبّت رؤوس الأموال نحو قطاع التكنولوجيا الناشئ، والذي لم يستوعب هذا التحول مما أدّى إلى انفجار الفقاعة عام 2000 [4].

وإذا كان الرهن العقاري هو السبب المباشر الأساس الذي سميت الأزمة نسبة إليه، فإنّ هناك إلى جانبه أسبابا أخرى نقدّمها فيما يلي من المطالب.

---

[1] جيلالي بورزامة، **رؤية تحليلية حول انخفاض قيمة الدولار الأمريكي – الأسباب والتداعيات**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 14، العدد 1، أفريل 2014، ص 40.

[2] فرج شعبان، **التوريق وأزمة الرهن العقاري والبدائل المطروحة في ظل أساليب التمويل الإسلامي**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 3، العدد 5، 2013، ص 66.

[3] شهدت الولايات المتحدة منذ نهاية التسعينيات وبشكل أكثر في بداية الألفية قبل الأزمة تدفّقات مالية كبرى إليها، من اقتصادات عدة والتي حققت فوائض كبرى بمبيعات النفط أو وفوائض الميزان التجاري، معتبرة الولايات المتحدة ملاذا آمنا لهذه الفوائض، لكنها أثرت في رفع نسبة الدين الأمريكي.

[4] فقاعة الأنترنيت 2000 من أهمّ أسباب حدوثها تضخّم أصول الشركات التي تعمل فيها أكثر من قيمتها الحقيقية.

المطلب الأول: التوسع في منح القروض العقارية عالية المخاطر

ظهرت أزمة 2008 أوّل ما ظهرت في البنوك قبل أن تنتقل إلى مجالات مالية مختلفة ثم إلى الاقتصاد العيني، إذ سمحت لها السيولة المتوفرة بإفراط تمويل القطاع العقاري، لتشهد القروض العقارية ارتفاع عاليا قفز من نسبة 65% من الدخل المتاح للعائلات سنة 2000 إلى نسبة 101% سنة 2007[1]، ولأنّ المنافسة كانت شديدة بين البنوك فقد سعت كلها إلى توسيع حجم القروض –العقارية خاصة – ولو على حساب قواعد الاحتراز وتقييم المستفيدين من هذه القروض، ما مهّد الطريق لانفجار الأزمة في 2008.

كان هذا التنافس المشفوع بسيولة وافرة ورائجة يدفع إلى اقتحام المخاطرة أكثر، فاعتلت هذه القروض العقارية سلم المخاطرة وتحوّلت من قروض ذات مخاطرة بسيطة إلى قروض عالية المخاطر، والفرق بين النوعين بكل بساطة يتمثّل في التصنيف الائتماني للمقترضين، فالمقترضون من الدرجة الأولى prime Borrowers هم ممن تقلّ المخاطرة معهم نظرا للثقة الممنوحة لهم من حيث قدرتهم على خدمة ديونهم والوفاء بكامل التزاماتهم، أما المقترضون من الدّرجة الثانية subprime Borrowers فهم ممّن لا يتمتّعون بثقة في قدرتهم على السداد قياسا لدخولهم المالية المحدودة أو لسوابق عرفوا بها في التقصير أو التخلف عن الدفع[2]؛ ومن هنا كانت تزداد مخاطرة تعثّر الديون أمام ضعف الضمانات وتراجع قدرة غالبية المقترضين حتّى على سداد خدمة الدّيون.

وبالرجوع إلى السابق فلم تكن القروض بهذه الصورة معروفة إلا في أواخر التسعينيات إلى بداية الألفية، ومنشأها كان في الولايات المتحدة، بل لم تعرف تطبيقا خارجها إلى غاية سنة 2001، وهو ما ساهم في ارتفاع قيمة القروض الممنوحة بين 2000 و2006، من 5000 مليار دولار إلى ما يقارب 10.000 مليار دولار، وتزامن ذلك مع ارتفاع قروض الرهن العقاري عالية المخاطر البالغة سنة 2006 ما قيمته 1000 مليار. (انظر الشكل 7)

الشكل7 : قروض الرهن العقاري الموجهة للعائلات الأمريكية 2000–2006

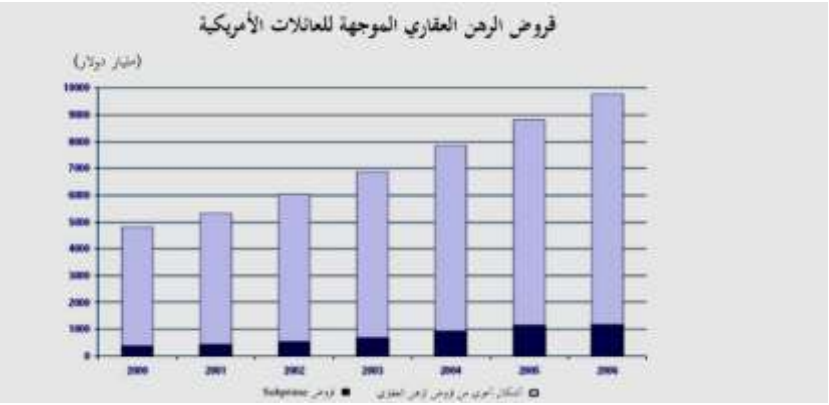

Source: Carine Romey, **une Analyse de la Nations sur le Marché des RMBS**, Rapport sur Risques et Tendances, N° 4, FMI, janvier 2008, p 5.

[1] Laurent Clerc, **Valorisation et Financière**, Revue La Stabilité Financière, Banque de France, N° 12, Octobre 2008, p 32.

[2] محمد شويكات وعبد الرحمن روابح، **قراءة في الأزمة المالية العالمية – أزمة الرهن العقاري**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 1، العدد 1، جوان 2014، ص 65.

وربّما ما زاد أمر هذه القروض تعقيدا أنّها منحت بشروط قد تعسّر على كثير من المقترضين الوفاء بها، ويتمثّل أهمّ تلك الشروط فيما يلي[1]:

1. أنّ معدلات الفائدة متغيّرة غير ثابتة، حسب ما يقرّه البنك المركزي الأمريكي وهو البنك الاحتياطي الفيدرالي، وقد أدّى ذلك إلى أن تقلّص حجم ضمانات البنوك حين ارتفع معدّل الفائدة، وجرّ ذلك تضخيم القروض وتعسير القدرة أمام المقترضين للسداد.
2. في حال تأخر المقترض عن دفع أيّ قسط من القرض فإنّ أسعار الفائدة تتضاعف ثلاث مرّات.
3. الدفوعات من سداد القرض في السنوات الثلاثة الأولى تسخّر لسداد الفائدة، بما يعني أنّ سداد ملكية العقار يبدأ بعد نهاية تلك السنوات.

والملاحظة التي نسجّلها إذاً أنّ هذه القروض العقارية كانت من ناحية الحصول عليها ميسورة للجميع ما رفع مخاطرتها، ومن ناحية فهي ذات تبعات قد يتعذّر على الكثيرين تحمّلها خاصّة هؤلاء المقترضين من الدرجة الثانية.

وإذا كان سوق قروض الرهونات السابق قد عانى كثيرا من خطورة عدم مواءمة تواريخ الاستحقاق، إذ إنّ أصول المقرضين الأساسية تتمثل في قروض الرهونات ذات السعر الثابت طويل الأجل، وكانت خصومهم الأساسية تتمثل في الإيداع قصير الأجل، فإنّ جعل سعر الفائدة قابلا للتعديل قد رفع أمان هذه القروض لتلائم بصورة أفضل مصادر التمويل، غير أنّ الجدارة الائتمانية للأفراد في هذه السوق كانت منخفضة جدّا.

والمقصود برفع الأمان أنّ سعر الفائدة المتغيّر في القرض المرهون قد نقل مخاطر ارتفاع سعر الفائدة من المقرض إلى المقترض، على أنّ ذلك لا يعني زوال المخاطر عند المقرض أيضا الذي يجد نفسه أمام مخاطر الائتمان من جديد، خصوصا إذا توفّرت معلومات مضلّلة فتتأثر المدفوعات، ومن هنا نشأ جدال طويل حول الحدّ الذي يمكن أن يرفع إليه سعر الفائدة سنويا، وحول الحدّ الأقصى الذي يمكن أن يصل إليه على مدى حياة قرض الراهن[2].

هذا وقد ظهرت صيغ متعددة للقروض عالية المخاطر، منها[3]:

1- **قروض ذات مبالغ كبيرة**: بين 500 ألف دولار إلى مليون دولار.

2- **قروض الرهن العقاري الثانوية**: وهي التي تمنح للمقترضين الذين لا يتمتعون بالملاءة المشروطة عادة في الديون، وغالب هؤلاء من ذوي الدخل المنخفض أو غير المستقرّ، قد تصل نسبة الدين إلى دخولهم 55% وتتجاوز نسبة مبلغ القرض إلى ممتلكاتهم قيمة 85%، وتتوزع المستحقات على 30 سنة بمعدلات فائدة محدودة في السنوات الأولى ثمّ ترتفع لاحقا.

---

[1] إبراهيم عبد العزيز النجار، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2009، ص 49.

[2] نادية العقون، **مرجع سابق الذكر**، ص 162.

[3] Jacques Sapir, **Les Racines Sociales de la Crise Financière- Implications pour l'Europe**, p 3, Sur le site : https://france.attac.org/archives/spip.php?article9400, Vu le : 25/08/2021.

3- **القروض البديلة من الفئة A**: وهي المقدمة للمقترضين الذين لهم جدارة ائتمانية أعلى من أصحاب الرهونات الثانوية، إذ تقلّ نسبة القرض إلى ممتلكاتهم وإلى دخولهم.

وقد مثّلت القروض العقارية عالية المخاطر نسبة 10% من الناتج الإجمالي المحلي للولايات المتحدة سنة 2007، والمفارقة في ذلك أنّ ما يزيد عن 60% من هذه القروض قد صدر في الربع الثالث من سنة 2006 [1].

ولا شكّ أنّ هذا التوجّه قد رفع نسبة الديون عند الأسر الأمريكية كما حدث قبيل أزمة الكساد الكبير 1929، بل أكثر من ذلك بكثير -كما يبدو في الشكل 8 فقد شهدت نموا مطّردا منذ نهاية التسعينيات مسجلة نسبة 65% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1999 لترتفع سنة 2005 وتسجّل نسبة 90%، ونسبة 100% عشية الأزمة سنة 2007، بعد أن كانت شبه مستقرة في بداية الثمانينيات، وقد مثّلت سنة 1984 بداية نموّها لكن ليس بالمعدل الذي شوهد في السنوات الثمانية قبل الأزمة.

الشكل 8: مديونية العائلات الأمريكية % إلى GDP بين 1980 -2007

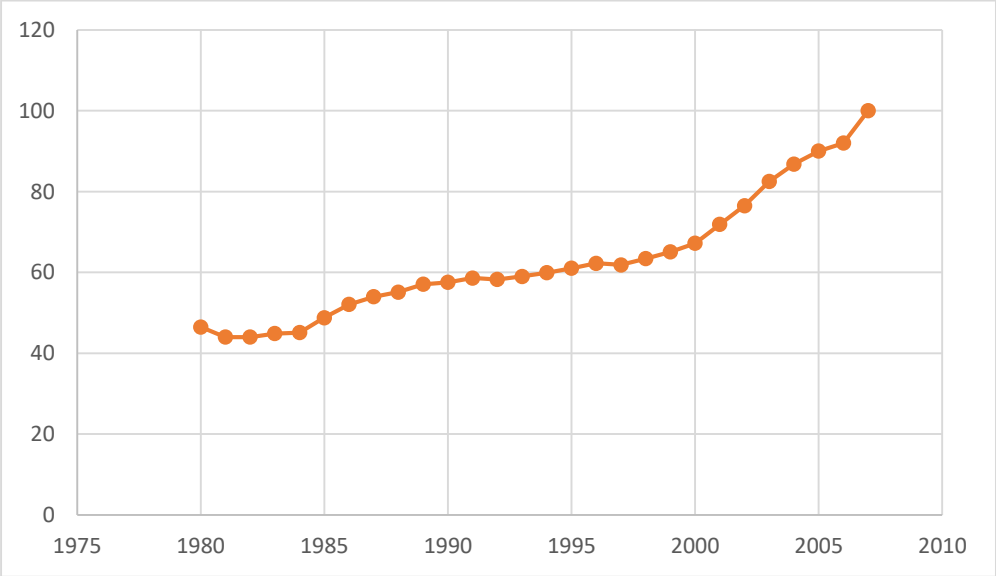

الشكل من إعداد الباحث اعتمادا على:

Jacques Sapir, **Les Racines Sociales de la Crise Financière- Implications pour l'Europe**, p 4, Sur le site : https://france.attac.org/archives/spip.php?article9400, Vu le : 25/08/2021.

وهو ما يعني بالضرورة تقلّص حجم الادخار لدى الأسر الأمريكية، بما يخلفه ذلك من آثار على الاستثمار الاقتصادي المالي والعيني، وإذا كانت نسبة المدخرات إلى إجمالي الناتج المحلي في بداية الثمانينيات قد تراوحت بين 7 إلى 8%، فإنّها شهدت هبوطا كبيرا وصل سنة 2000 إلى 1.8% وإلى 0.3 سنة 2007[2].

[1] Alain Sand-Zantman, **La Fin De L'American Dream**, Revue de OFCE (Observatoire français des conjonctures économiques), N° 101, Avril 2007, pp 216-217.
[2] Jacques Sapir, **Op. Cit, p 4**.

وفي نهاية هذا المطلب نخلص إلى أنّ الاقتصاد الأمريكي باعتباره البؤرة المركزية ستنفجر منها أزمة 2008 قد شهد تحوّلا كبيرا في حجم القروض عالية المخاطر بفعل التسهيلات والسيولة الوافرة، وأنّ هذه القروض اتّخذت شكلا جديدا تمثّل في جعل سعر الفائدة الخاصة بها متغيّرة لا ثابتة، مما ضاعف من حجم هذه القروض ومن حجم مديونية الأسر الأمريكية وقلّل فرص الادخار عندها.

المطلب الثاني: الرهن العقاري وتحرير أسواقه

لطالما اهتمّت الحكومة الأمريكية كغيرها بمسألة الرهن العقاري، وقد شهدت الولايات المتحدة تنظيما محكما لهذه السوق منذ الثلاثينيات من القرن العشرين، خضع الائتمان العقاري خلالها لسيطرة المؤسسات المتخصّصة في المجال، والتي لم تواجه إلا منافسة محدودة، تحت قواعد ضبط سعر الفائدة وحدود القروض العقارية وفترات السداد، وهو ما جعل الحصول على القرض العقاري غير متاح إلا لقلة ممن كانوا يتمتعون بملاءة جيّدة وقدرة واضحة على السداد؛ وفي عهد إدارة الرئيس ريغان في الثمانينيات وتماشيا مع حركة تحرير الأسواق حُلّت كثير من القواعد الصارمة في الرهن العقاري.

وقد جرّت تلك الخطوات إلى نشوء سوق ثانوية للرهن العقاري، وهو ما ساهم في تطوّر كبير في العقود العقارية، وفي ارتفاع أسعار العقارات؛ وعلى كلّ كانت هذه الظواهر ملفتة تستلزم ترتيبها وفقا لما يأتي:

1. نشوء السوق الثانوية للرهن العقاري في الدول المتقدمة:

لم تكن الأوضاع المتغيّرة نحو تحرير الأسواق سائدا في الولايات المتحدة وحدها، بل تدلّ المعطيات أنّ أغلب دول الغرب الأوروبي إضافة إلى اليابان وأستراليا قد استجابت لخطوات التحرير في الثمانينيات، ومن هنا كان الرهن العقاري يتّسم بملامح جديدة أعطت له صفة السوق الثانوية، التي لا تنفصل عن السوق العامة ولكنها أصبحت تتفرّد بتنظيماتها ويزداد الاستثمار فيها بشكل ملحوظ.

وعلى الغالب فإنّ نشوء هذه السوق كان أسبق في الولايات المتحدة منها إلى غيرها، وبالرجوع إلى الخبراء الاقتصاديين فإنّ فكرة إنشاء الجمعية الفيدرالية للرهن العقاري الوطني Federal National Mortgage Association والمعروفة باسم مؤسسة فاني ماي Fanni Mae سنة 1938 من أجل توسيع الملكية الإسكانية من خلال إشراك الحكومة، قد ساهم في تحديد ملامح هذه السوق كما يعتقد ريتشارد دابليو ران[1]، وكانت هذه المؤسسة تشتري الرهون من البنوك ولكن باستخدام دولارات دافعي الضرائب، وكانت فاني ماي تقترض الأموال من الحكومة الفيدرالية بشكل أرخص مما تستطيع المؤسسات الخاصة أن تحصل على أموالها، فأدى ذلك إلى احتكار فاني ماي سوق الرهن الثانوية، أما البنوك التي لم تكن بعدد كبير وكانت قادرة على إصدار الرهون فقد

[1] علي يوسفات، **أزمة الرهن العقاري**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 2، العدد 2، 2009، ص 97.

سارت على هذا المنحى، والذي يوفّر لها سوقا تعيد فيه بيع الرهون فتحصل على الربح[1]، ومع ذلك فإنّ هذه الخطوة نظّمت لسوق العقار تنظيماته وتمويله، لكنها لم تجعل من العقار يشهد سوقا كبيرة إلا بعد خطوات التحرير سنوات الثمانينيات.

وفيما يلي نجمع بعض الأسباب التي هيّأت لنشوء سوق ثانوية عقارية في مختلف الدّول[2]:

أ. **ظهور جهات غير تقليدية في مجال الرهن العقاري:** فإذا كان إشراف فاني ماي على الرهون العقارية منسجما مع قواعد الاحتراز في السداد والملاءة وغيرها، فإنّ التحرير المرتبط بتخفيف هذه الاحترازات قد حفّز الكثير من البنوك والمؤسسات المالية من اقتحام المجال، بما يعنيه ذلك من اشتداد المنافسة وزيادة الخدمات وإرخاء القيود.

ب. **الإلغاء التدريجي للقيود على أسعار الفائدة:** والتي كان لها في أغلب البلدان حدّ أقصى، فاستفادت الرهونات العقارية من تحرير الحد الأقصى خاصة في ظل أسعار فائدة متغيرة غير ثابتة كما سبق التبيين.

ج. **رفع قيود الائتمان العقاري:** بإلغاء الحد الأقصى للإقراض مثلا، والذي ترافق مع ضعف القيود على أسعار الفائدة، ما أدّى إلى زيادة الطلب على القروض العقارية ومن ثمّ ارتفاع أسعار العقارات السكنية خاصة، وحفّز ذلك على الاستثمار فيها أكثر.

د. **تحرير أسواق التمويل العقاري:** والسماح بتمويلها عن طريق الأسواق الرأسمالية.

هـ. **استخدام الأدوات المالية المستحدثة:** وهي المشتقات المالية، إذ قامت البنوك والمؤسسات الاستثمارية بتحويل القروض إلى سندات وتسويقها إلى مؤسسات مالية بعروض وعوائد، ثم يتم تداولها في البنوك والشركات الاستثمارية وأدى ذلك إلى تشابك كبير.

و. **تخفيض معدلات الفائدة:** خاصة في الولايات المتحدة، إذ انخفض معدل الفائدة التأشيري على الفيديرال لندز من 6.5% في أوت 2000 إلى 1% في 2003، ثم عاد ليرتفع[3]، لكن صيغ القروض العقارية كانت تعرف بعد السنة الثالثة ارتفاعا في سعر الفائدة.

2. تطور القروض العقارية في العقود الثلاثة قبل الأزمة:

إنّ هذه السوق الثانوية للعقار شهدت رواجا واسعا بفعل التسهيلات التي أتينا عليها، وهو ما رفع حجم القروض العقارية في دول متقدّمة مختلفة؛ وتطلعنا تقارير صندوق النقد الدولي على جانب من ذلك في الشكل التالي:

---

[1] **المرجع السابق ذاته**، ص 97.

[2] قحطان السامرائي، **اقتصاد الفقاعات دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي مع إشارة إلى الأزمة المالية العالمية 2008**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 20، ص 234.

[3] محمد رملي ورابح وسعي، **مرجع سابق الذكر**، ص 70.

الشكل 9: الديون العقارية في بعض الدول المتقدمة سنوات 1983– 1990–2006

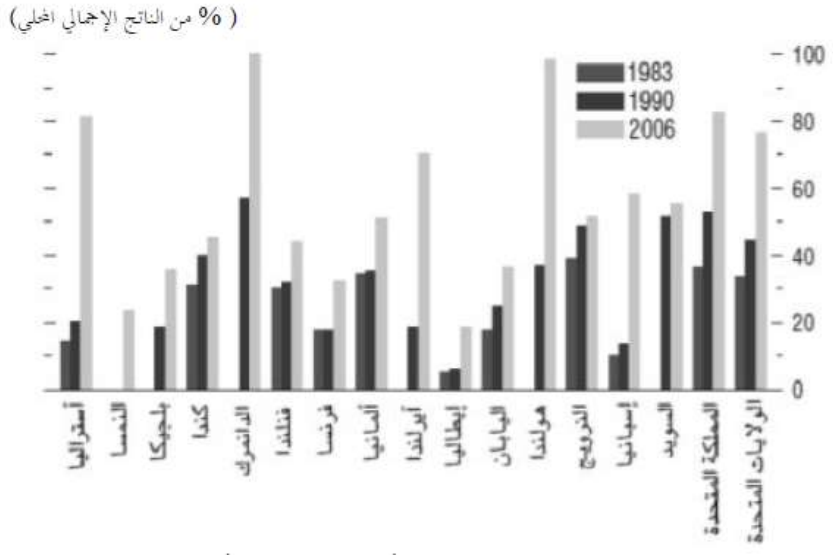

المصدر: **تقرير آفاق الاقتصاد العالمي**، صندوق النقد الدولي، أفريل 2008، ص 105، متوفر على الأنترنيت:
https://www.imf.org/ar/Publications/WEO?page=6 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/08/20.

ونلاحظ من خلال الشكل 9 أنّ القروض العقارية في كل الدول كانت في سنة 1983 أقلّ منها مقارنة بسنة 1990، ثمّ إن هناك ارتفاعا تضاعف لأكثر من ضعف في بعض الدول سنة 2006، وقد سجلت هولندا والدانمارك وأستراليا والمملكة المتحدة أعلى نسب القرض العقارية من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي مؤشر تركيبي تم جمع خمسة مؤشرات بسيطة، وتتراتب القيم في هذا المؤشر بين الصفر والواحد، وتعبر القيم الأكبر عن سهولة الحصول على القروض العقارية، ومن معطيات هذا المؤشر القياسي نجد أن الدول التي حازت على أعلى القيم في القروض العقارية إلى الناتج المحلي هي ذاتها التي تعرف فيها التسهيلات الائتمانية أجلى صورها. (انظر الجدول: 5)

جدول 5: مؤشر الرهن العقاري في الدول الأعلى قيما

الدولة	الاقتراض بضمان قيمة المسكن	إعادة التمويل (السداد المبكر بدون رسوم)	نسبة القرض إلى القيمة حسب المعتاد (%)	مؤشر أسواق الرهن العقاري
الولايات المتحدة	نعم	نعم	80	**0.98**
الدانمارك	نعم	نعم	83	**0.82**
هولندا	نعم	نعم	90	**0.71**
أستراليا	نعم	محدودة	80	**0.69**
السويد	نعم	نعم	80	**0.66**
المملكة المتحدة	نعم	محدودة	75	**0.58**

المصدر: **تقرير آفاق الاقتصاد العالمي**، صندوق النقد الدولي، أفريل 2008، ص 107. متوفر على الأنترنيت:
https://www.imf.org/ar/Publications/WEO?page=6 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/08/20.

ونلاحظ أن القروض كانت عالية المخاطر في كل هذه الدول، إذ وصلت نسبة القرض إلى القيمة إلى 90% في هولندا وإلى 83% في الدانمارك، وإلى 80% في الدول الأخرى، بما يجعل تعثر الديون تشكل خطرا عاليا في كلّ منها.

3. أسعار العقارات وأسباب ارتفاعها:

إن الطلب الكثير على العقارات بخاصة السكنية منها علاوة على بعض الأسباب الأخرى المرتبطة بصيغ القروض العقارية والأدوات المالية المستخدمة فيها جعلت أسعار العقار تشهد ارتفاعا مذهلا ما كان لكثير من المقترضين والمرتهنين أن يملكوا القدرة الكافية على سدادها حتّى وإن طال أجلها، وفي الشكل 10 نلاحظ كيف كان سعر القطعة السكنية يرتفع في الولايات المتحدة مواكبا الطلب العالي والائتمانات الممنوحة، إذ قرب من الضعف في عقد من الزمن، فقد كان يعادل سنة 1997 ما قيمته 104 ألف دولار وفي سنة 2006 وهي سنة ذروة النمو الاستثنائي العقاري سجّل سعر القطعة 192 ألف دولار، قبل أن يشهد تراجعه مع الأزمة.

الشكل 10: أسعار الوحدة السكنية في الولايات المتحدة 1997 –2008

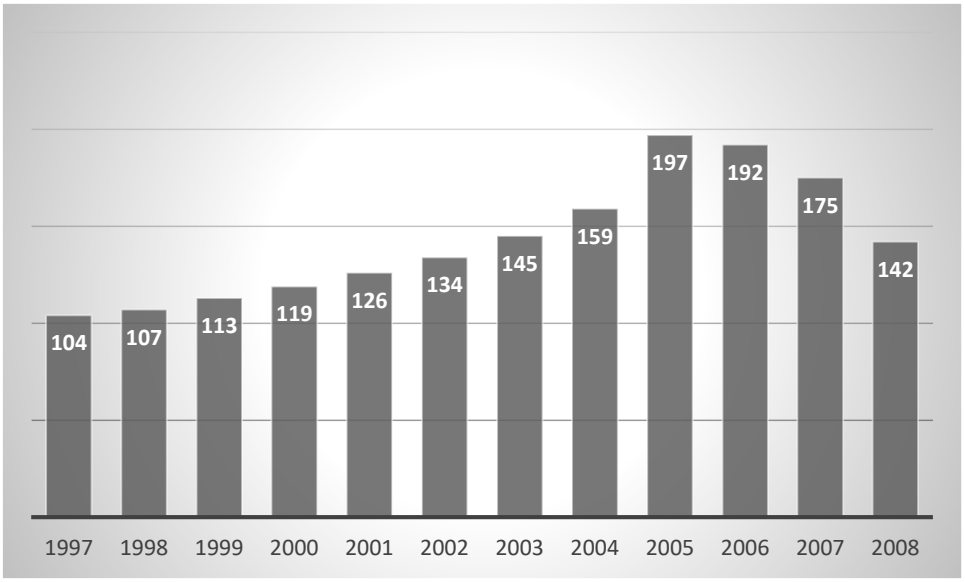

الشكل من إعداد الباحث اعتمادا على: عبد الرحمن روابح، **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية – أزمة الرهن العقاري**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد 3، 2010، ص 225.

وبالرغم من أنّ الأسباب في ارتفاع العقار بالولايات المتحدة واضحة، تتعلّق بسهولة الحصول على القرض العقاري وبارتفاع الطلب على السكنات وأيضا بالتوقعات المفرطة حول الارتفاع المتواصل في أسعار العقارات، والسياسة النقدية التوسعية التي اتبعتها الحكومة، إلا أنّ هناك فوارق في سعر العقار بين المدن والأرياف، إذ كان يسير في ارتفاع مطّرد في المناطق الحضرية والمدن بسبب علو الطلب أمام نقص الأراضي المتاحة للبناء مع تباطؤ الإدارة في منح الرخص[1]، أما في المناطق الريفية فقد حافظت الأسعار على استقرار نسبي نظرا لوفرة الأراضي، وأنّ هذه

[1] نادية العقون، **مرجع سابق الذكر**، ص 149.

الأسعار كانت تعتمد على تكاليف البناء أكثر من اعتمادها على الطلب كما هو عليه حال الأسعار في المناطق الحضرية.

أمّا إذا استعرضنا مقارنة بين أكثر الدول ارتفاعا لأسعار العقار السكني فيها في ذات الفترة، نجدها قد ارتفعت بنسبة 320% في سنة 2007 على سنة الأساس 1990 في المملكة المتحدة، وفي إسبانيا بنسبة 300%، وفي فرنسا بنسبة 250%، في الولايات المتحدة بنسبة تقرب إلى 200% (انظر الشكل 11).

الشكل 11: تطور أسعار العقار في بعض البلدان المتقدمة 1996 –2007 (سنة الأساس 2006)

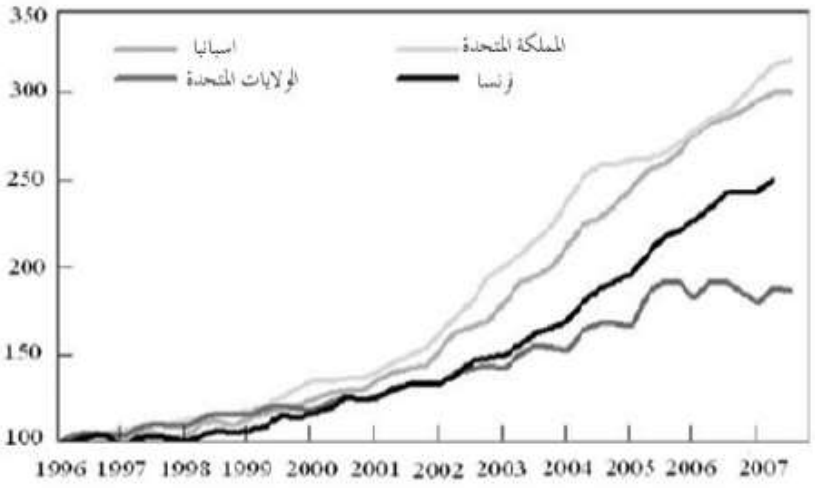

Source: Patrick Artus & Autres, **La Crise des Subprimes**, Rapport du conseil d' Analyse Economique, Paris, La Documentation Française, 2008, p 5.

4. مساهمة الاستثمارات السكنية في النمو:

ما مدى مساهمة هذه الطفرة التي شهدها القطاع السكني في النمو الإجمالي؟

المطلب الثالث: تقلب معدلات الفائدة في الفترة 2000–2006

كانت محاولات الحكومة الأمريكية لتشجيع المستثمرين على الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل مشاريعهم تدفع نحو تخفيض سعر الفائدة، ليبلغ مستويات متدنية ويخلّف آثاره في الفقاعة العقارية، فقد انخفض من نقطة 6.84% سنة 2000 إلى 1.6% سنة 2003، وهو ما يعتبر أمرا مجحفا لا يلبث أن يجر إلى تقلبات اقتصادية مختلفة، وكان هذا التخفيض ضمن ما كان يستهدف متناغما مع التحفيز على الإقراض العقاري، لكن عاد معدل الفائدة إلى الارتفاع بعد نقطة الواحد ليصل إلى 5.22% سنة 2007 ليبدأ بعدها بالانخفاض بفعل الأزمة وتعثّر السداد مسجّلا نقاطا متدنية بلغت نسبتي 2.06 و1.14 سنتي 2010 و 2011 على التوالي[1]. (انظر الشكل 12)

[1] هذه الأرقام هي تعبر عن معدّل الفائدة العام بين كل البنوك، وليست عن نسب الفائدة في البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وحدها.

الشكل 12: تطور سعر الفائدة في الولايات المتحدة 1975 –2010

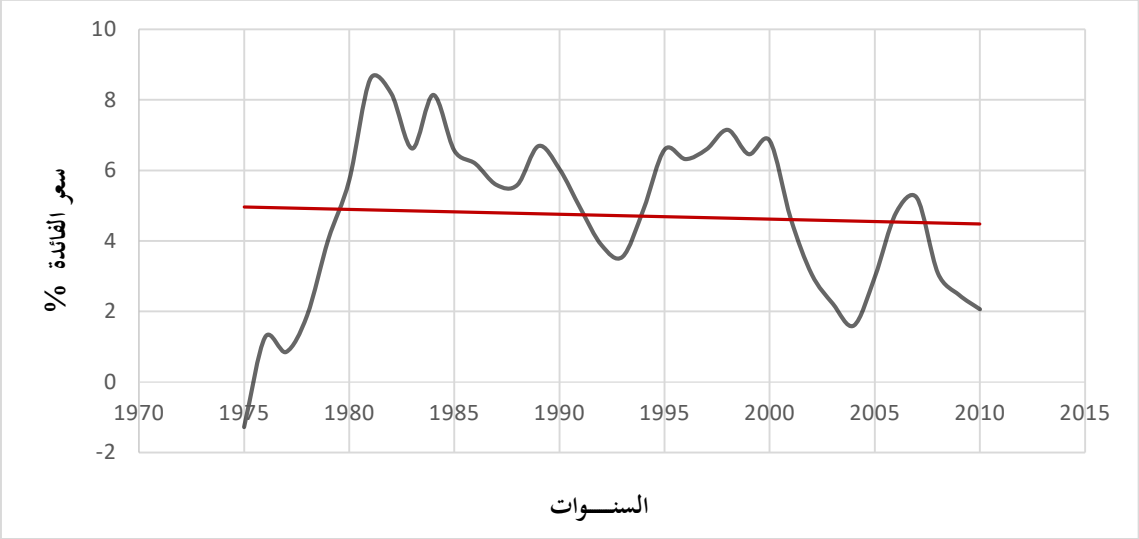

المنحنى من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.RINR?end=2010&locations=US&start=1975، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/08/31.

وبطبيعة الحال، فقد كان اللاعب الأساس في سعر الفائدة هو البنك الاحتياطي الفيدرالي الذي سجّلنا عنه في بداية أزمة 1929 رغبته الشديدة في عدم التدخل، لكن مع الأفكار النقدية خاصّة أصبح سعر الفائدة أداة فعالة في يد الحكومة لإدارة الأزمة، وإذا عدنا إلى سنوات ارتفاع سعر الفائدة فإننا نلاحظ أن أزمة الركود التضخمي قد استوجبت على البنك الاحتياطي سنوات الثمانينيات بأن يرفعه إلى معدلات عالية نسبيا بلغت 19% سنتي 1980 و1981،[1] ويبدو أن النجاح النسبي في تخفيض معدلات التضخم محليا قد أغرى البنك الاحتياطي على خفض سعر الفائدة في التسعينيات وفي بداية الألفية تشجيعا للاستثمار الذي أصبح يعرف مزاحمة أكبر مع نمو النمور الآسيوية، ومع أنّه قد سجل أقل نقطة في عقد التسعينيات سنة 1994 بقيمة 3% فإنّه عاد للارتفاع إلى سنة 2000 ليبدأ النزول الذي تقدّم سابقا – متزامنا مع انفجار فقاعة الأنترنيت وأحداث 11 سبتمبر 2001.

أمّا اعتبار معدل الفائدة كسبب من أسباب الأزمة فمردّه إلى أنّ الانخفاض المشهود قد أدّى إلى نمو استثنائي غير عادي في قطاع السكن، ما ساهم في أمرين اثنين ارتفاع أسعار العقار بسبب الطلب الكثيف المعزوّ إلى إغراءات القروض العقارية ومن ضمن هذه الإغراءات تدني معدل الفائدة، وإلى ارتفاع حجم المديونية الأسرية خاصّة بعد رفع سعر الفائدة بعد 2005، وأيضا فإنّ القروض العقارية –كما أسلفنا – كانت تستهدف اجتذاب عدد أكبر من المقترضين بتقليل سعر الفائدة في السنوات الثلاثة الأولى، لكن مع تبني طريقة الأسعار المتغيرة في سعر فائدة

[1] لا بدّ من التنبه إلى أنّ أسعار الفائدة بين البنك الاحتياطي الفيدرالي كبنك مركزي حكومي تكون أعلى من البنوك التجارية والخاصة، وهي التي بلغت حدود 19% سنتي 1980–1981، أما تطور معدلات الفائدة في الشكل 12 فهي المعدل العام بين كل البنوك.

خدمة الدين فإن الأعباء المالية كانت تتراكم على الأسر، فضلا عن أنّ العجز عن السداد يوجب على المدين دفع سعر الفائدة بثلاثة أضعاف[1].

وتشير المعطيات إلى أنّ نسبة 46% من القروض العقارية التي تمّت خلال عام 2006 هي قروض ذات مخاطرة عالية، أي ممنوحة بضمانات غير كافية أو بدون ضمانات، فقد تنافست البنوك الاستثمارية الأمريكية في تقديمها، واستفاد 75% من الأمريكيين بالمجمل من هذه القروض[2]، وبقدر هذه المخاطرة العالية كان العجز يدبّ بين الأوساط الأسرية خاصة تلك التي كانت ذات ملاءة ضعيفة، وتضاعفت أعباؤها وتزامنت مع تواصل ارتفاع أسعار العقار السكني بفعل الطلب العالي والندرة خاصة في المناطق الحضرية، وهو ما مهّد لمشكلة نقص السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الأمريكي.

وقد ترافق أيضا ارتفاع أسعار العقار مع ارتفاع أسعار المواد الأولية متسببا ذلك في ارتفاع التضخم من 1.59% سنة 2002 إلى 3.84% سنة 2008 [3]، لكن الذي فجّر الفقاعة هو ارتفاع العجز عن السداد بين الأسر الأمريكية، ومع تسجيل أنّ الغالبية منها كان ضعيف الملاءة، بل كان البعض يعمل على تقديم معلومات مضللة بالتصريح بدخل أعلى من الحقيقة رغبة في الحصول على القرض، فإن العجز كان يزداد أكثر، ففي صيف 2007 كانت نسبة عدم سداد القروض العقارية عالية المخاطرة قد تجاوزت 15%، ثم واصلت الارتفاع أكثر في 2008، وفي مدة لم تتجاوز العامين قد تجاوز عدد الأسر غير القادرة عن السداد ضعف ما كانت عليه، ففي بداية 2006 كان عددها يعادل 112.685 أسرة ليقفز إلى 210.000 أسرة في متنصف 2007، ثم إلى 236.982 أسرة في بداية عام 2008.[4]

وأمام انتشار الذعر المالي وتعطّل السيولة قامت البنوك الحائزة على قروض الرهن العقاري باسترداد العقارات المرهونة وبيعها، وتسبب ذلك في طرد مئات الآلاف من العاجزين عن التسديد. (انظر الشكل 13)

---

[1] إبراهيم عبد العزيز النجار، **مرجع سابق الذكر**، ص 49.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2010، ص ص 7-8.

[3] بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني للبنك:
https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?view=chart&locations=US، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/08/26.

[4] Clémence Fugain, **Un An de Crise**, Journal des Finances, N° 6300, Août 2008, p 4.

الشكل 13: عدد المساكن التي تعرضت للمصادرة في الولايات المتحدة 2006-2008

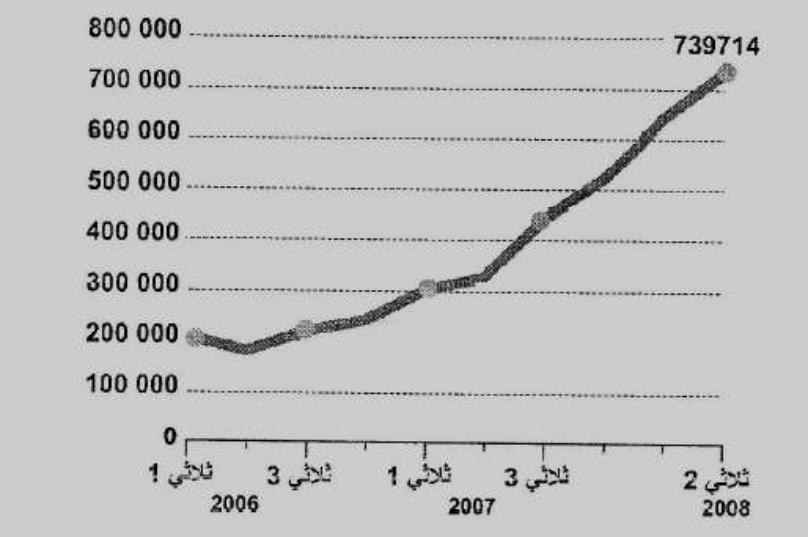

المصدر: آمال شطيبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 124.

ولكن خطوة استرداد العقارات المرهونة بعددها الكبير وبيعها في الوقت ذاته جعل أسعارها تنخفض إلى ما دون سعر الشراء الأصلي الذي يمثل ضمان مؤسسات الائتمان، ما يعني بيع السلع بأقل من تكلفتها، وهو ما تسبب في تخفيض الأصول البنكية وضعف البنوك التي تعاني أساسا من مشكلة نقص السيولة[1]، وما زاد الطين بلة أنّ الذعر المالي جعل المودعين -كعادة أيام الأزمات- يسحبون ودائعهم مفضّلين الإبقاء على السيولة لديهم، وهو ما عسّر من موقف البنوك التي باتت تعلن إفلاسها، على أنّ الأدوات المالية المستحدثة من مشتقات مالية وتوريق كان له الدور الأكبر في جعل هذه الأزمة أعمق، وفي نشرها على الصعيد العالمي.

المطلب الرابع: آلية التوريق ودورها في تعقيد الأزمة

1. تعريف عملية التوريق:

هو من الأدوات التي تمّ ابتداعها بعد التحرير المالي الذي بدأ العالم يشهده منذ سبعينيات القرن العشرين، وهو المشتقات المالية، ترجم عن مصطلحه بالإنجليزية Securitization، وقد يطلق عليه البعض بالتصكيك أو التسنيد، ويعني تمثيل الأصول المالية بأوراق مالية أو تجارية قابلة للتداول، أي الحصول على الأموال بالاستناد إلى الديون المصرفية القائمة، وذلك عن طريق خلق أصول مالية جديدة،[2] ويتلخّص في تحويل الديون والقروض المقدمة من المدين الأصلي إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية.

[1] آمال شطيبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 123.

[2] فرج شعبان، **مرجع سابق الذكر**، ص 60.

فالمسألة كلّها مرتبطة بالحاجة إلى السيولة، إذ أن المؤسسات المالية أمام قروضها قد تعاني من توفير السيولة الكافية للالتزامات وللسحوبات اليومية ولغيرها، فإنها تحوّل قروضها إلى أوراق مالية جديدة؛ وهي تقنية شهدت استخداما واسعا في الثمانينيات وتوسّعت لتشمل مجموعة كبيرة من القروض بما فيها قروض الرهن العقاري.

وعليه، فإن المؤسسة المالية التي تمنح القرض تُجري عملية مبادلة الديون المستحقة على الشركات والأفراد بأوراق مالية يتم تداولها في البورصة على شكل سندات وأسهم، ومن ثمّ فإنّ البنك المقرض قد حوّل مخاطر الائتمان إلى المستثمرين وضمن السيولة.

وقد يتمّ التوريق في ذات المؤسسة المالية المقرضة التي تطرح أوراقا مالية مقابل مجموعة من الديون كقروض الرهن العقاري، أو تبيع ديونها إلى مؤسسات مالية متخصصة في شراء الديون، وغالبا ما تكون الديون مخصوم منها بعض القيمة مقابل تحويلها إلى أوراق مالية.[1]

غير أنّ توفير السيولة للمؤسسة المالية المقرضة دون الانتظار حتّى أجل الاستحقاق لاستعادة قيمة القرض يجعل هذه المؤسسات التي أمنت مخاطر عدم السداد تُقبِل على مزيد من الائتمان نظرا لوفرة السيولة لديها، كما أنها ستسعى مع المنافسة السوقية إلى تسهيل شروط الائتمان أكثر، ومن هنا تبدأ الفقاعة تتكوّن، والمخاطرة تزداد، وإنّ تعثّر السداد في ظل شبكة من المؤسسات المالية المتشاركة في القرض العقاري سيوزّع الأثر بالضّرورة عليها.

2. **خطوات عملية التوريق**: تمرّ عملية توريق القرض العقاري بخطوات هي[2]:

أ. **بيع الأصول**: إذ يبيع البنك بعض أصوله المضمونة لمؤسسة التوريق، وهي مؤسسة وجدت خصّيصا لشراء هذه الأصول، ولا تتمّ هذه العملية بالطبع إلا بعد تأكد البنك من جدوى التوريق والمقارنة بين تكلفة التمويل عن طريق التوريق وبين جميع مصادر التمويل المتاحة في سوق رأس المال، وبعد خطوات أخرى أيضا[3]، كما أنّ بيع هذه الأصول يكون بعد تقدير مؤسسة التصنيف الائتماني للمخاطر المرتبطة المصدرة من قبل مؤسسة التوريق.

ب. **تحويل الأصول**: يتمّ تحويل الأصول بكل ضماناتها إلى سندات، ثمّ يتمّ إصدارها بقيمة تعادل قيمة الديون محلّ التوريق للحصول على السيولة عند بيعها للمستثمرين، على أنّ البنوك في سبيل إنجاح عملية التوريق غالبا ما تلجأ لتأمين القروض المورّقة لدى شركات التأمين للحصول على تقييم جيّد في التصنيف الائتماني.

ج. **سداد قيمة الأصول للبنوك**: بعد بيع السندات الناتجة عن عملية التوريق تستخدم مؤسسة التوريق السيولة المتحصّل عليها لسداد قيمة الأصول المتنازل عليها للبنك، أي أنّ البنك يقوم باستبدال الدين الأصلي مقابل دين جديد، أو لغرض تمويل عناصر من الأصول دون استعمال أمواله.

---

[1] صالح بولحية، **مستقبل التوريق على ضوء الإصلاحات التنظيمية والضبط**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 1، جوان 2017، ص 91.

[2] نصيرة دردر، التوريق **البنكي أداة لجلب السيولة وتحقيق الربح**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 9، العدد 1، 2009، ص ص 86-87.

[3] من هذه الخطوات مثلا وضع الهيكل الإداري والفني للتوريق، وإعداد نماذج العقود والمستندات المطلوبة.

د. **تسديد الفواتير للمستثمرين:** إذ تتولّى مؤسسة مالية وسيطية دفع حقوق حملة السندات بعد تحصيلها، إذ تكون فوائد هذه السندات متوافقة مع فوائد الدين الأصلي.

وهذه المؤسسة الوسيطة –وتسمى أحيانا أمين الحفظ– هي التي تتولى حماية مصالح المستثمر، وتحتفظ بالوثائق والضمانات المتعلّقة بالسندات، وفي حال إفلاس البنك وشركة التوريق فإنّ حقوق المستثمرين محفوظة لدى أمين الحفظ، فهذه المؤسسة تشرف على عملية التوريق بين جميع الأطراف مقابل أجر.

الشكل 14: خطوات عملية التوريق

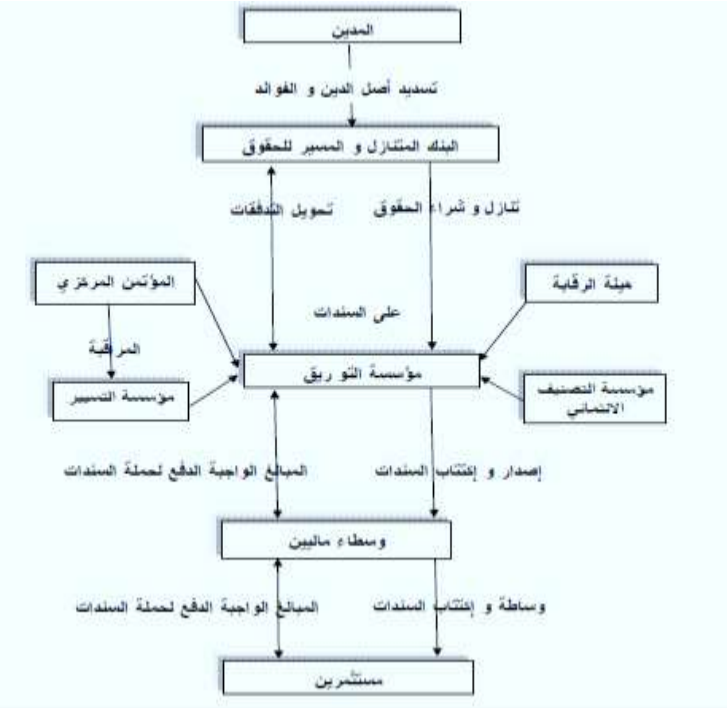

المصدر: نصيرة دردر، **مرجع سابق الذكر**، ص 88.

وبالنسبة للمؤسسات المالية المنشِئة للأوراق المالية فإنّها من خلال عملية التوريق تحصل على إيراد من الأتعاب على أنشطتها، فهي تبيع القروض التي تقيمها، فتضمن تغطية تأمنها من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، على أنّ من الوارد أن ترجع هذه المؤسسات مرة أخرى إلى شراء مخاطر السوق عن طريق شراء السندات المالية؛ وإنّما تبقى هذه المؤسسة المنشئة لقروض الرهن العقاري مسؤولة عن خدمة المحفظة، فتُحصّل القروض بأصولها وفوائدها لتسديد قيمة السندات المورّقة وفوائده، وفي حال توقّف المقترض عن دفع الفائدة أو القروض أو السداد المبكّر الذي يتسبب في انخفاض العائد فإنّ على هاته المؤسسة أن تستصدر قروضا جديدة لضمان السداد، أو أن تلجأ إلى استحقاقها من الجهات الحكومية التي قد تكفل بعض القروض[1].

[1] منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، ج 1 (التوريق)**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2003، ص 225.

ومن هنا نجد أنّ الأطراف المشاركة في التوريق متعددة وكلّ منها له جزء من الأرباح يسعى إلى تحقيقه، فالمستثمرون يحصلون على أصول رهونات عقارية أكثر سيولة وتنوّعا، وتحصل شركة خدمة الرهن العقاري على أتعابها وعلى إيرادات من الفوائد، ويحصل مصدّرو السندات المالية المضمونة برهن عقاري على أتعاب ضمان التغطية، أما مؤسستي فاني ماي وفريدي ماك[1] فتكسبان أتعاب ضمان لإصدارتهما المورّقة[2].

3. آلية توريق قروض الرهن العقاري كإحدى أسباب الأزمة المالية:

في الحقيقة لا تتضح هذه العلاقة إلا بتبين دور وكالات التصنيف الائتماني للقروض العقارية، وهو ما سيتقدم في المطلب اللاحق، ومع ذلك ففي هذه النقطة نركّز على تطوّر عملية التوريق في الولايات المتحدة تمهيدا للوقوع في الأزمة.

ومع أنّ التوريق –كما يرى البعض– محاط بعديد المزايا، فإنّ ارتباطه بالوسطاء الماليين وبوكالات التصنيف الائتماني جعلته آلية قائدة نحو أزمة 2008، ويعتبر التوريق أحسن طريقة لتوزيع المخاطر، علاوة على توفير السيولة وتحسين استخدام رأس المال، ممّا يؤدّي إلى خفض تكلفة رأس المال؛ وهو القوة الدافعة وراء خلق عالم ثان للبنوك، وقد سمح أيضا بتطوّر غير مسبوق لتمويل الأصول، إذ من خلاله يتم تمويل الأصول طويلة الأجل الأقل سيولة أو عديمة السيولة بأصول قصيرة الأجل[3].

وفي الولايات المتحدة كان خطر عملية التوريق يتجسّد من نواح مختلفة:

1. أنّ توريق الديون المعدومة كمشتقات مالية دون الإفصاح عن حقيقتها وإعادة بيعها بأسعار أعلى من قيمتها في البورصات قد رفع حجم المضاربات شبه الوهمية بمبالغ تريليونية تفوق بأضعاف حجم الأصول الحقيقية، وكان سعر الفائدة المنخفض قد حفّز على تمويل هذه المضاربات، وهو ما رفع حجم المخاطر نظرا لطبيعة الديون التي أنشئت منها الأوراق والمشتقات[4].
2. أنّ المستثمرين في السندات –في ظل سيولة وافرة– كانوا مطمئنين إلى التصنيفات التي تمنحها وكالات التأمين، فلم يشعروا بالمخاطر الناتجة عن تعقّد المنتجات المهيكلة، ولم يتنبّهوا إلى أنّ عملية التصنيف الائتماني لم تعد عملية مستقلة، بل كانت تخضع للعلاقة التأثيرية بين وكالات التصنيف ومن يستصدرون المشتقات[5].

---

[1] Fannie Mae & Freddie Mac هما مؤسستان ماليتان شكّلتهما الحكومة الأمريكية، يتمّ على يديهما النسبة الأكبر من عملية التوريق في الولايات المتحدة، قد تصل النسبة إلى أكثر من 50% من القروض العقارية الأمريكية، ولهما امتداد على مستوى النظام المالي العالمي، وإسهامات في تمويل العجز الأمريكي، وتعدّ فاني ماي هي الأقدم، وقد تقدّمت الإشارة إليها.

[2] راندال دود، **الرهونات العقارية مجسات الأزمة**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2007، ص 16.

[3] Michel Aglietta, la faillite d'un modèle comprendre pour agir, revue d'analyse financière, N°28 Septembre 2008, pp 15-16.

[4] عقبة عبد اللاوي، الأزمات المالية: **سجال التدويل وأطروحة التعولم الثلاثي**، المؤتمر العلمي الدولي حول: **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي**، عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، 1-2 ديسمبر 2010، ص 13.

[5] فرج شعبان، **مرجع سابق الذكر**، ص 66.

3. أنّ انخفاض سعر الفائدة الاسمي واستقرار الأسواق المالية بين 2000 و2006 والإفراط في تسعير الأوراق المالية والإحساس بالرضا العام، قد شجّع المستثمرين على تحمّل المزيد من المخاطر، وأخفى غموض موقع وحجم وفاعلية المراكز المحتفظة بمنتجات الائتمان[1].

وقد ساهم هذا التوجّه والاستقرار النسبي لتلك العوامل في نمو كبير في سوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة، ولكن جرّ إلى تزايد توريق القروض البديلة من A، وهي ذات المخاطرة العالية، وبالمقابل أدى إلى انحسار حجم ونسبة توريق القروض الممتازة، وتكفي الإشارة في ذلك بأنّ السندات المورقة على قروض بديلة قفزت من نسبة 14 إلى 30% من مجموع السندات المالية المضمونة برهونات عقارية بين 2003 و2006، في حين تناقصت تلك السندات المورقة على قروض ممتازة من نسبة 52 إلى 26% في الفترة ذاتها[2].

ومع أنّ القلق بدأ يساور بعض النافذين في السوق المالية خاصة ممّن كانت عليهم مسؤوليات الإدارة والإشراف، إلاّ أنّه في ظلّ استقرار سعر الفائدة في مستويات متدنية مع وفرة السيولة لم يتحوّل قلق هؤلاء إلى سياسة استدراكية أو على الأقل لإيقاف وتعطيل نمو المخاطرات الكبرى والمضاربات حتى أحدثت الأزمة.

الشكل 15: توريق القروض الرهينة في الولايات المتحدة الأمريكية

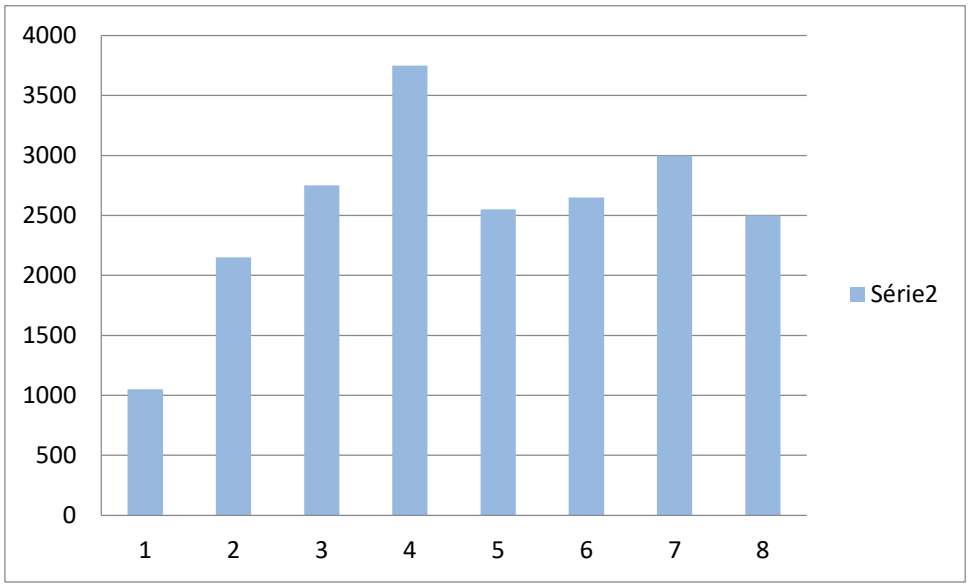

Sourcs: Abdelkader Beltas, **La Crise de Subprimes**, edition légende, Algérie, 2009, p47.

أما عن المبلغ الإجمالي لجميع المشتقات غير المسددة –بما في ذلك أوراق مبادلات التعثر الائتماني البالغة 54.6 تريليون دولار– فقد بلغ حسب بنك التسويات الدولي قيمة 600 ترليون دولار سنة 2001، أي ما يزيد عن حجم الاقتصاد العالمي بعشر مرات، وفي سنة 2004 قدّر حجم المشتقات الائتمانية بـ 5021 مليار دولار،

[1] نادية العقون، **مرجع سابق الذكر**، ص 169.

[2] راندال دود، **مرجع سابق الذكر**، ص 17.

لتقفز عاليا في سنة 2008 إلى 33 تريليون دولار[1]، وهو ما ساهم فيه التطور السريع لعملية توريق قروض الرهونات العقارية مدفوعا بالتصنيفات الائتمانية المتساهلة.

وحين عجز المقترضون عن السداد كان حلّ اللجوء إلى تحويل السندات المضمونة برهونات عقارية إلى سيولة حلاّ واجبا، لكن في الوقت ذاته كان المستثمرون ذوو الاستدانة العالية كصناديق التغطية محتاجين إلى تصحيح مراكزهم والتعامل بعيدا عن المراكز الخاسرة، وواجهوا طلبات تغطية للضمانات الإضافية، ولكن في غياب التداول توقّفت صناديق التغطية عن التعامل، ولم يعد هناك سوق التزامات الديون المعززة بضمان وما يتصل بها من أسواق المشتقات الائتمانية، ولم يتمكّن مصدّرو الالتزامات من بيع ما لديهم من رصيد،[2] ومن ثمّ توقّف إصدار الالتزامات وتوالت التأثيرات في حلقة المشتقات والأوراق المالية.

وبالمقابل وقعت المؤسسات المالية المنشئة للرهونات العقارية في موقف عسير، فقد أحجم المشترون عن شراء القروض المرهونة التي تمّت، وواجهت سحوبات البنوك التي تتعامل معها، فتوقّفت عن منح قروض جديدة منذ صائفة 2007، وجرّ ذلك إلى مختلف التأثيرات.

المطلب الخامس: التأمين على القروض العقارية ووكالات التصنيف الائتماني ودورهما في الأزمة

ما من شكّ في أنّ التوسّع في قروض الرهن العقاري لم يكن ليحدث بالتطوّر الذي حصل لولا أنّ البنوك المنشئة لها كانت متكئة على أريحية تامّة حين لجأت إلى التأمين، ملقية عن نفسها المخاطر، وهو ما شجعها على إرخاء القيود وإقراض الفئات الأقل جدارة subprimes، ومن ثمّ كانت البنوك تقرض ثمّ تبيع القرض على شكل سندات وتؤمّن عليها، ومن ناحية المستثمر فهو يشتري ديونا مؤمّنا عليها، فلا اعتبار لديه لملاءة المقترض ولا جدارته الائتمانية، ومن ثمّ كان الكلّ يرعى الرسوم أو العوائد أو الفوائد التي يتوقّعها أو أمضى عليها.

لكن ما الذي يحفّز شركات التأمين؟ لا شكّ وأنّ هذا التأمين مغرٍ بالقدر الذي يدفع نحو الإقبال على منح مزيد من التأمينات، فعلاوة على أقساط التأمين التي تزداد كلما كبرت المحفظة، فإنّ احتمال تعثّر الديون يظلّ ضعيفا مادامت أسعار العقار أو الأصول المرتبطة بها في ارتفاع، ذلك أنّ المقترض يستطيع تمويل عقّاره بقرض جديد، ويمكن أيضا أن يبيع العقار فيحصل على ربح إضافي[3]، وهكذا كانت المتغيرات الثلاثة: التأمين والإقراض وارتفاع أسعار العقار تنقل التأثير المتبادل بينها، فالتأمين يشجع عمليات الإقراض، والإقراض يساهم في رفع أسعار العقار، وارتفاع الأسعار يشجع على التأمين، وهكذا. (انظر الشكل 16)

---

[1] مليكة صديقي وعبد الغاني بن علي، **من أزمة الرهن العقاري إلى الأزمة المالية العالمية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 3، العدد 3، 2016، ص 58.

[2] نادية العقون، **مرجع سابق الذكر**، ص 170.

[3] سامي إبراهيم السويلم، **أسلحة الدمار المالي الشامل**، في كتاب: **الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي**، تحرير مجموعة مؤلّفين، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 42.

الشكل 16: شكل توضيحي لعلاقة التأمين بالإقراض والأسعار

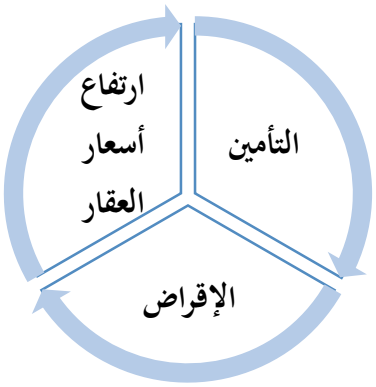

ومن ناحية ثانية؛ فإنّ البنوك والمؤسسات المنشئة لقروض الرّهن العقاري ومؤسسات التوريق كانت مستفيدة من خطوة أخرى هي كسب ثقة العملاء من خلال الحصول على تصنيف ائتماني عال، حيث إنّ تأكيد الجودة من إحدى الوكالات كـ Standard and Poors & Fitch & Moodys بالنسبة للمستثمر هو رفع أكبر لمقدار الشفافية على المخاطر التي تحملها تلك السندات؛ ولكن الحاصل في أرض الواقع أنّ هذه الوكالات –ولعدّة اعتبارات– تساهلت بشكل مفضوح في منح الدرجات العليا لنسبة ليست بالقليلة من القروض البديلة ودون الممتازة، فعزّزت الثقة في المستثمرين وزادت من تحريك عجلة نمو الرهون العقارية.

ولعلّ الأمر سيكون أكثر وضوحا إن بيّنا درجات التصنيف الائتماني المعتمدة، وهو سلم تصاعدي يبيّن جودة القرض بناء على تقييم بعض المعطيات المتعلقة بسعر الفائدة وجهة الإصدار ومدى احتمال السداد قبل تاريخ الاستحقاق، وبها يتحدد مستوى المخاطر في السندات المورّقة، كما يتحدّد العائد على أساسها أيضا، وتتراتب في هذا السلم[1] عشرون درجة في ثمانية تصنيفات، تبدأ بنقطة D وتنتهي إلى نقطة AAA وفقا للجدول 6:

جدول 6: درجات التصنيف الائتماني

مستوى المخاطر الائتمانية	الوصف	الدرجة	معدل الخسارة
درجة الاستثمار	الأكثر أمانا	AAA	%0.0016
	جدارة ائتمانية عالية	AA+	%0.0171
		AA	%0.0374
		AA-	%0.0781
	جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	A+	%0.1436
		A	%0.2569
		A-	%0.4015
	جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة	BBB+	%0.6050
		BBB	%0.8690

[1] درجات التصنيف في النموذج المختار هو لمؤسسة Standard and Poors، والذي قد يختلف اختلافات طفيفة مع سلم مؤسستي Fitch & Moodys.

			%1.6775
درجة المضاربة	غير استثمارية	BB+	%2.9040
		BB	%0.46265
		BB-	%6.5230
	مخاطرة	B+	%8.8660
		B	%11.3905
		B-	%14.8775
	مخاطرة عالية	CCC	%19.9726
	متعثرة	DDD	%100.0000
		DD	%100.0000
		D	%100.0000

الجدول من إعداد الطالب بناء على المصدر: محمد تيم، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2005، ص ص 120-122.

وبطبيعة الحال، فإنّ المستثمر في السندات يجنح نحو الأعلى درجة في التصنيف، ويزداد إقباله كلّما اتجهت الدرجة نحو AAA، والخطأ الحاصل من قِبَل وكالات التصنيف أنها كانت ترفع درجة الديون العقارية عالية المخاطر والمنتجات المالية المورّقة منها إلى مستويات عليا، وقد يكون هذا الأمر لسببين[1]:

1. صعوبة الوصول إلى قاعدة بيانية صحيحة ودقيقة عن كل ما يتعلّق بمعايير تنقيط إحدى القروض، ومع حجم الطلب كانت الوكالات تتساهل في منح الدرجات العليا.
2. أنّ ارتباط حوافز وكالات التصنيف بالعمل مع البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في الحصول على الائتمان أثّر في نزاهة التصنيف، فإذا كانت عمولة الوكالة تأتي من هؤلاء فإنّ إعلاء قيمة المنتجات المالية المطلوبة للتصنيف سيجلب لها مستثمرين بشكل أكبر، والإشكال أنّ هذه الوكالات لم ترغب حين تدهورت الأوضاع في كشف بعض المستور وإعطاء القيمة الحقيقية لتصنيف المنتج المالي، رغبة في الحفاظ على مصداقيتها، لكن ذلك بالطّبع يعني مساهمة أخرى في تكوين الفقاعة.

وإلى شهر أوت 2007 لم يتمّ إعادة تصنيف من أي وكالة لقروض ومنتجات مؤسسات التأمين عدا بنك Lehman Brothers الذي خضع لتخفيض تصنيفاته الائتمانية في شهر جوان من السنة ذاتها ولكنه آل إلى الإفلاس المعلن يوم 15 سبتمبر 2008، وكان الضرر بالغا على وكالات التأمين، والمثال على ذلك شركة AIG (American International Group) والتي أشرفت على الانهيار في سبتمبر 2008 وتلقّت قرضا بقيمة 85 مليار دولار من البنك الاحتياطي الأمريكي لإنقاذها[2].

---

[1] أحمد مداني، **دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الاسواق المالية ومتطلبات إصلاحها**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 5، العدد 2، جويلية 2013، ص ص 58-59.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 59.

على أنّ خطر وكالات التصنيف الائتماني أيضا تواصل في عنفوان الأزمة حين أقدمت على إجراء تخفيض كبير مرّة واحدة، مساهمة في ذلك في نشر الذعر المالي وتعميق الانهيار.

ما الذي نخلص إليه بالمزج بين ما سبق من أسباب الأزمة؟ نخلص إلى أنّ استخدام التوريق كآلية مالية حديثة مكّن من استخدام مجال العقار المرهون لتوليد موجات من الأصول المالية على أصل واحد، واستعانت المؤسسات المالية والأطراف المختلفة في هذه العملية بالتأمينات من أجل بعث المزيد من الشعور بالأمان لدى مشتري السندات المرتبطة بالرهونات العقارية، كما أنّها لجأت إلى وكالات التصنيف الائتماني لتحصل على مزيد من بواعث الأمان فاستجابت بمنح الدرجات الائتمانية الممتازة للقروض الدنيا والسندات المرتبطة بها، ومع ارتفاع أسعار العقار بسبب علوّ الطلب تهيّأت بيئة خصبة للمستدينين ليحصلوا على مزيد من القروض وللمستثمرين والمضاربين؛ وهكذا نجد أن تلك الأسباب مترابطة ويعضد بعضها بعضا، والهدف المشترك هو تحقيق ربح متراكم يعوّض فرص الاستثمار المتهالكة بفعل المنافسة في الاقتصاد العيني.

المطلب السادس: أسباب أخرى للأزمة المالية 2008

إلى جانب ما أحصينا من أسباب أزمة 2008 وفصّلنا في المطالب السابقة فإنّ هناك أسبابا لا تقلّ أهمية من حيث دفعها نحو الأزمة، وإنّما تشكّل مظهرا جانبيا لتطوّر الأسباب السابقة، وتتمثّل أهمّ تلك الأسباب فيما يلي:

1. وفرة السيولة العالمية:

يقدّم بعض الاقتصاديين هذا السبب على ما سواه نظرا لأهميته، على اعتبار أنّ الطفرة المشهودة في الرهونات العقارية ومجال التوريق والتأمين والمضاربات لم تكن لتوجد بالصورة المتحقّقة لولا الوفرة الهائلة للسيولة عالميا وبخاصة في الولايات المتّحدة، والأمر متعلّق بمصادر السيولة التي حفّزت على تكوين المشتقات والمضاربات، ونجد من تلك المصادر[1]:

- الاستثمارات الآسيوية خاصة الصينية منها، والتي عزّزت احتياطات الصرف لدى البنوك المركزية فيها، وقد نتج ارتفاع هذه الاحتياطات عن الفوائض الكبيرة في الموازين التجارية ومعدّلات الادخار المرتفعة؛ وقد فضّلت الصّين ضخّ المزيد من الاستثمارات إلى الولايات المتحدة للحفاظ على ميل الميزان التجاري بينهما إليها (الصين) وعلى الهامش حماية الاقتصاد الصيني من مشكلة التضخّم إذا تمّ إنفاق احتياطاتها محليا، وهو ما سيضيّق لديها القدرة التنافسية لمنتجاتها.
- الفوائض النفطية المتراكمة لدى دول الإنتاج النفطي، خاصة ذات الطاقة الاستيعابية المحدودة، فقد شهدت أسعار النفط مرحلة من التزايد بلغ 50 دولارا للبرميل سنة 2004، و70 دولارا سنة 2007، ثم واصل

[1] مليكة صديقي وعبد الغاني بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص 55.

الارتفاع إلى القمة التي تحققت في 2008 بقيمة 147 دولارا،[1] وهو ما ساهم في تمويل العمليات الاقتراضية في البنوك الأمريكية والأوروبية.

- ارتفاع معدلات الادخار في البلدان التي تشهد معدلات نمو مرتفعة في سنوات نهاية التسعينيات وبداية الألفية. وعلى المستوى العالمي كانت السيولة تنمو بقيم كبيرة بين 2000 و2007 بلغت 11.6%؛ وفي ستّ دول كبرى هي الولايات المتحدة ومنطقة الأورو واليابان والصين والمملكة المتحدة وكندا نجد نسبة الكتلة النقدية إلى إجمالي الناتج المحلي (معيار MI) قد قفزت من 20% كمتوسط العقدين 1980 و2000 إلى 26% سنة 2002، ولتبلغ معدل 30% سنتي 2006 و2007 [2].

ومن الواضح أنّ الأموال التي كانت تتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدعم قروض الرهونات العقارية والمنتجات المالية المتراكمة عليها من جانب، والإنفاق العسكري الذي كلّف خزينة الدولة حجما بالغا خاصّة بعد بداية حرب أفغانستان والعراق، مما تسبب في رفع المديونية الخارجية للولايات المتحدة علاوة على مديونيتها المحلية.

ويبقى اللغز الذي تشكلّ حينذاك أنّه لم تقترن بتلك السيولة الوافرة ظاهرة التضخم كما هو مفترض، فقد حدث العكس إذ استمر معدلّ التضخم العالمي في النزول من نقطة 8.32% سنة إلى 1995، إلى نقطة 5.62 سنة 2004، وارتفع سنة الأزمة 2008 إلى نقطة 7.97%، لكنه عاد فجأة إلى النزول حتى نقطة 2.35% سنة 2009، (انظر الشكل 17)، وبشكل أخصّ في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OCDE**؛ على أنّ هذه المعدلات في حدّ ذاتها بمقاييس الاقتصاد ما قبل أزمة الركود التضخمي تعدّ عالية، لكن المفترض أن السيولة سترفع معدل التضخم مهما كان معدله، وهو ما لم يحدث أثره في السلع والخدمات من دون أسعار الأصول بين مؤشرات أسواق المال العالمية وأسعار العقار التي شهدت ارتفاعا كبيرا كما تقدّم.

---

[1] شذى خليل، **أسعار النفط العالمية منذ 1960 وتوقعات الى 2025**، على الموقع الإلكتروني: https://rawabetcenter.com/archives/48581، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/08/29.

[2] Patrick Artus & Autres, **La Crise des Subprimes**, Rapports du Conseil d'Analyse Economique, Documentation Française, Paris, 2008, p 15.

الشكل 17: تطور نسبة التضخم العالمي بين سنوات 1995 – 2010

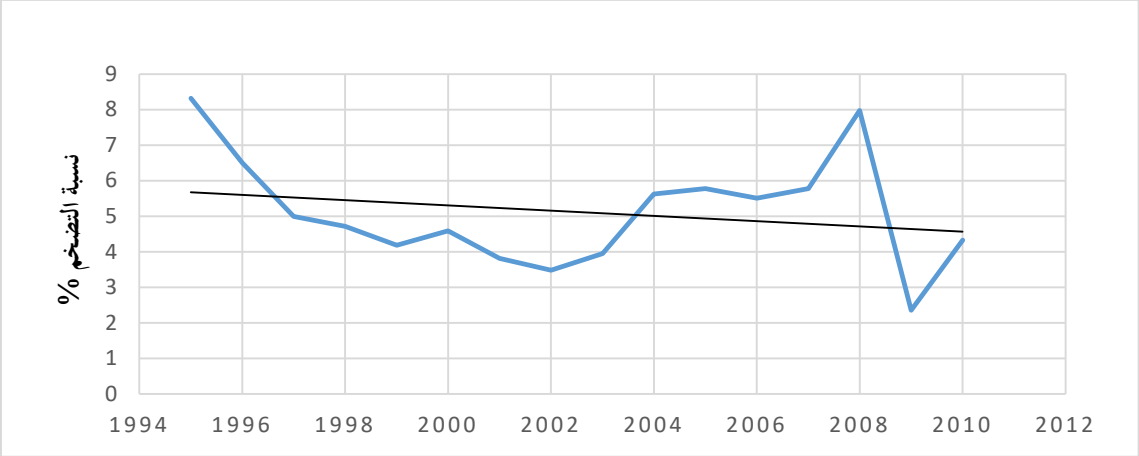

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG?end=2015&start=1995&view=chart، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/08/30.

2. ضعف النظام الرقابي على المؤسسات المالية وغياب الشفافية:

إذ كان واضحا انسحاب سلطات الدولة الرقابية في العديد من الدول من المعاملات المالية التي تزداد توسعا وتعقّدا في فترة ما قبل الأزمة، ففي الولايات المتحدة كان البنك الاحتياطي الفيدرالي ينأى عن بعض الأدوار التقليدية التي كان يؤدّيها، خاصّة بعد قرار الكونغرس سنة 1999 بالسماح للبنوك التجارية بالمشاركة في الأسواق المالية والسمسرة، وقراره سنة 2000 بمنع تنظيم وتقييد أسواق المشتقات المالية، بل على العكس بدا واضحا أن البنك الفيدرالي في عهدة رئيسه آلان جرينسبان[1] كان يدفع نحو تنشيط أكثر لقروض الرهن العقاري بتخفيضه لسعر الفائدة سنة 2001، لكن البنك تحت إدارة الرئيس ذاته رفع سعر الفائدة بين 2004 و2006 ليجد الشعب الأمريكي ذاته محصورا بالديون المثقلة[2]؛ وهذه السياسات التساهلية أعطت البنوك التجارية والاستثمارية والسماسرة والمضاربين دافعية لخوض مغامرات المشتقات، وتوليد موجات من الأصول المالية على أصل واحد خاصة فيما تعلّق بالرهونات العقارية.

ولعلّ أهمّ ما يؤكّد هذا التوجّه من الحكومات هو النمو الكبير لعملية توريق الديون العقارية وما نتج عن ذلك من مظاهر التأمين والتصنيف الائتماني العالي للديون الرديئة أو البديلة، فإنّ تحرير العوائق – أو لنقل تغاضي الحكومات عن هذه التطورات– قد فتح المجال واسعا للتربّح والمضاربات، وهيأ البيئة الخصبة لها.

[1] Alan Greenspan رئيس مجلس المحافظين للنظام الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة في الفترة من 1987 إلى 2006، من أبرز من دافعوا عن إرخاء قيود المال، وتحسب عليه كأسباب لأزمة فقاعة الأنترنيت 2000، وأزمة الرهن العقاري 2008.

[2] عبد الرحمن روابح، **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية – أزمة الرهن العقاري**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد 3، 2010، ص 227.

3. التحرر المالي والتطور التكنولوجي:

من الحلول التي لجأت إليها الدول الكبرى إثر أزمة السبعينيات التحرر الاقتصادي والمالي من أجل توسيع فرص الاستثمار، خاصّة في ظل النظام العالمي الجديد حتّى خيّل لبعض المتحمّسين للعولمة بأنّ الحديث عن عوائق الاقتصاد لم يعد لها معنى وتطبيقات واقعية، وكان واضحا إرخاء تلك الدول للقيود المالية والدعوات الملحّة لبلدان العالم بحذو خطاه؛ ومع ذلك فإنّ عامل التكنولوجيا قد جعل هذا التحرر يسري في العالم دون اعتبار لرضا الحكومات، والتي زادت من الارتباط الشديد بين أسواق المال الدولية، وتعقيد العلاقات بينها بما يحمله ذلك من مغانم ومغارم على المشاركين وغير المشاركين.

وقد أدّى ذلك إلى ازدياد التدفقات إلى أسواق رأس المال بسرعة تفوق معدّل نمو الدخل الإجمالي للبلدان الصناعية الرئيسية، ونما برواج مشهود المعدّل اليومي لتداول العملات الأجنبية في أسواق لندن ونيويورك وطوكيو، بل أدّت التطورات التكنولوجية الاتصالية إلى التكامل بين هذه الأسواق المالية[1]، وهو ما سيجعل من أيّ أثر إيجابي أو سلبي سريع الانتقال كما حدث حين حلّت الأزمة المالية.

وختاما لهذه الأسباب التي أتينا عليها في هذه المطلب وفيما سبقه نستنتج أنّ الأزمة المالية 2008 قد كانت نتيجة محتومة للتطورات المالية التي شهدها العالم في التسعينيات وبشكل أكبر في بداية الألفية، وكانت الولايات المتحدة الفضاء الأكبر الذي كانت تحدث فيه هذه التطورات، ومع الترابط والتشابك المالي والاقتصادي العالمي ازدادت فرص الأرباح التي عوّضت عن الضيق الاستثماري في المجالات الاقتصادية التقليدية، لكنها شكلت فقاعة كبيرة تكوّنت بأصول العقّار وانتهت إلى إفلاسات وأزمة مالية عميقة.

[1] ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 14-16.

المبحث الثاني: انتشار الأزمة المالية 2008 وتداعياتها

نسعى في ثنايا هذا المبحث إلى تبيّن كيفية انتشار الأزمة المالية 2008، من خلال استعراض أهم الأحداث التي حدثت قبيل وأثناء انفجار الأزمة، وهو ما يتعلّق بتطوّرات الاقتصاد العالمي سنة 2007 و2008، ومن خلال البحث عن قنوات انتقال هذه الأزمة إلى مختلف القطاعات وإلى مناطق العالم، وهي القنوات التي زادت للأزمة عمقا وحدّة، ومن ثمّ نبيّن الآثار التي خلّفتها هذه الأزمة على الاقتصادات العالمي منها والمتقدمة والناشئة والنامية. يتمّ ذلك من خلال ثلاثة مطالب، أوّلها يتناول أحداث انفجار أزمة 2008، وثانيها يتناول قنوات انتقالها من أزمة مالية إلى اقتصادية ومن مركزها في الولايات المتحدة إلى أوروبا وإلى بقية العالم، وثالثها يتناول تداعيات وآثار هذه الأزمة في مختلف المجالات.

المطلب الأول: انفجار الأزمة المالية 2008

قبل الحديث عن تطوّر الأزمة العالمية قطاعيا من سوق المال إلى الاقتصاد الحقيقي، ومن بؤرتها في الولايات المتحدة إلى أوروبا وإلى العالم، حريّ بنا أن نستعرض بعض الأحداث الأولى للأزمة تمهيدا لكلّ ذلك.

ومع أنّ الأزمة غلب عليها الاعتبار الزمني لسنة 2008، فإنّ أحداثا مهمّة جدّا قد وقعت في سنة 2007، ومهّدت للانفجار؛ وفيما يلي من الفقرات نحاول أن نرتّب هذه الأحداث مركّزين على أهمّها:

1. **ظهور أولى الإفلاسات في المؤسسات المصرفية:** في شهر فيفري 2007، إذ كانت قدرة المرتهنين العقارين قد وصلت إلى ضعف كبير فتوقّفوا عن السّداد، متسببين في انهيار بعض البنوك بسبب السيولة منها بنك الاستثمار العالمي HSBC، وما عقّد الموقف أكثر أنّ القواعد المحاسبية الجديدة كانت تفرض تقييم الأصول بأسعار السوق، ومع ركام الأصول التي تمّ توريقها ولم تتخلّص البنوك منها كان الأزمة تلوح في الأفق[1].
2. **تخفيض التصنيف الائتماني:** من طرف وكالة موديز Moody's لـ 399 ورقة مالية مرتبطة بالرهن العقاري والتي مُنِحت من Citigroup & Morgan Stanley & Merrill Lynch & Bear Stearns، ومع إعلان Bear Stearns تقلّص رأسماله إلى النصف كانت بورصات أمريكية وأوروبية تتأثّر[2].
3. **انهيار أسعار الأصول العقارية والمنتجات التي تمّ توريقها:** في أوت 2007، بسبب تفاقم حالات عدم السداد واللجوء إلى بيع العقارات، وقد بدأت عمليات ضخّ السيولة في أمريكا وأوروبا واليابان بما وصل إلى 330 مليار دولار، وفي الوقت ذاته كان يتمّ تسييل السندات المالية المضمونة برهونات عقارية، وسعى ذوو

[1] آمال شطيبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 125.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 126.

الاستدانة العالية مثل صناديق التحوط إلى تصحيح مراكزهم، ولكن في ظل غياب مؤشر لقياس الأداء والشفافية في أسواق التداول خارج البورصة OTC وتحقّق الخسائر الكبيرة توقّف التداول[1].

4. **تواصل عملية ضخّ السيولة:** من طرف الحكومات والبنوك المركزية للمزيد من الإنقاذ، وتزامن ذلك مع ارتفاع قيمة اليورو على الدولار لأوّل مرّة في سبتمبر 2007، ولجوء البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى التخفيض في سعر الفائدة.
5. **توقّف إصدار السندات المرهونة بالعقار:** MBS والأوراق المالية المدعومة بالأصول المنظمة CDO، إذ لم يتمكّن مصدري CDO من بيع ما لديهم، فتوقّفوا عن الإصدارات الجديدة وعن شراء MBS، كما أنّ مؤسستي فاني ماي وفريدي ماك توقّفتا شراء الرهون العقارية الثانوية، وجنحتا إلى التشدّد في معاييرهما[2]، فضلا عن أنّ غياب المستثمرين عن السوق الثانوية تسبب في تعطيل بيع القروض المبرمة سلفا.
6. **تخفيض سعر الفائدة:** ما بين جانفي وأبريل 2008 كان الاحتياطي الفيدرالي يواصل خفض سعر الفائدة ليصل إلى نقطة 2% [3]، ولكن في الفترة ذاتها كانت ملاءة المؤسسات كفاني ماي وفريدي ماك تزداد تضايقا، فأرغمت الحكومات على مزيد من ضخ السيولة والإنقاذ، بل وتأميم البنوك أحيانا كما حدث مع بنك نورثون روك البريطاني.
7. **توفير الضمان لمؤسسات الائتمان:** من طرف الاحتياطي الفيدرالي بقيمة 150 مليار دولار، و100 مليار لبنوك الودائع[4]، وكان ذلك في الربع الثاني من 2008، كما حدث أن أقرّت شركة التأمين الكبيرة AIG باحتسابها ضمن احتياطاتها للأوراق المالية عالية المضاربة عمليات توريق قروض عقارية من subprimes بقيمة 60 مليار.
8. **انهيار بنك Lehman Brothers وانفجار الأزمة:** وكثير ممّن يعتبر بداية الأزمة من تاريخ هذا الانهيار في سبتمبر 2008، حين أعربت الحكومة الأمريكية عن عدم رغبتها في إنقاذ هذا البنك المشرف على الإفلاس، وهنا بدأ الذعر يسري في أسواق التمويل قصير الأجل، وكان يختفي سوق ما بين البنوك، والمشاكل تتضاعف في أسواق المشتقات، وقد سبّب ذلك في مضاعفة الحاجة إلى تأمينات شركة AIG التي ما لبثت أن وقعت في أزمة سيولة شديدة، والتي آل بها الوضع إلى تأميمها من قبل الاحتياطي الفيدرالي حين منحها

---

[1] راندال دود، **مرجع سابق الذكر**، ص 18.

[2] علي يوسفات، **مرجع سابق الذكر**، ص 103.

[3] Attali Jacques, **La Crise, et après ?** Fayad, Paris, France, 2009, p 72

[4] آمال شطيبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 129.

85 مليار مقابل تملّك 79.9% من رأسمالها[1]، وبالرغم من فكرة إنشاء بعض المصارف لصندوق سيولة مشترك، فإنّ الإفلاسات التي توالت في أكتوبر ونوفمبر قد وصلت إلى 19 بنكا من بينها ليمان براذرز وميريل لنش Mirill Lynch [2] فضلا عن تراجع البورصات العالمية.

9. **تراجع أسهم القطاع المصرفي:** مثلما أنّ تدخلّ البنوك المركزية كالاحتياطي الأمريكي والمركزي الأوروبي من سنة قبل انفجار الأزمة قد خفّف وتيرة الإفلاس، فإنّ قرارهما العكسي قد عجّل بانهيار أسهم القطاع المصرفي ومن ثمّ كان المدخل لانهيار أسعار الأسهم، فقد تراجعت أسهم Citigroup بنسبة 15%، وأسهم غولدمان ساكس بـ 12%، ومورغان ستانلي بنسبة 14%، وجي بي مورغان تشيس آند كومباني فقد تراجعت أسهمها بنسبة 10%،[3] وهو ما ساهم من جهته في حدّة الذعر وانقباض عمليات الإقراض في البنوك الأخرى.

10. **تواصل جهود الإنقاذ:** في أوروبا واليابان وأمريكا والصين، فقد ضخّ البنك المركزي الأوروبي في أكتوبر 2008 ما قيمته 120 مليار دولار، وأعلن اليابان عن خطة 207 مليار يورو لإنعاش الاقتصاد، وتضمنت خطة وزير الخزانة الأمريكي 700 مليار دولار، بالرغم من أنّه كان يرى أن هذه الخطة لن تعالج الأزمة من الجذور، وإنما مساهمة في تحقيق شيء من الاستقرار[4]، كما أنّ الاحتياطي الأمريكي أجبر في ذات الشهر على تخفيض أكثر لسعر الفائدة إلى نقطة 1%.

11. **انتقال الأزمة إلى قطاع السيارات:** بحيث لم يصمد أمام آثار الأزمة، ففي الولايات المتحدة كانت الحكومة مجبرة على إنقاذه مع أنها قد تعثرت جهودها مع البنوك، فوفّرت قروضا لشركتي جنرال موتورز وكرايسلر، بقيمة 17 مليار دولار، أما في اليابان فلأول مرّة منذ 1941 تتكبد شركة تويوتا تراجعا في المبيعات بنسبة 42%، ما جرّ إلى خسائر تزيد عن 1 مليار دولار، وفي كندا أعلنت الحكومة عن 3.3 مليار دولار

---

[1] سامر قطنقجي، **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية**، دار النهضة، دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2008، ص 68.

[2] إبراهيم عبد العزيز النجار، **مرجع سابق الذكر**، ص 48.

[3] نادية العقون، **مرجع سابق الذكر**، ص 184.

[4] موقع الجزيرة على الأنترنيت: **بولسون: خطة الإنقاذ تعالج الأسباب الجذرية للأزمة المالية**، https://www.aljazeera.net/news/presstour/2008/10/15/%D8%A8%D9% تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/09/02.

كمساعدات لشركات السيارات[1]؛ على أنّ البطالة راحت ترتفع لتسجل 9.25% سنة 2009 في الولايات المتحدة[2].

12. **انتقال الأزمة إلى قطاعات الاقتصاد الأساسية:** فقد مضت سنة 2009 والحكومات في مختلف الأقاليم تحاول تطويق الأزمة، والبطالة فيها تزداد والنمو يتراجع، فقد تراجع الناتج الإجمالي للعالم من 63.71 تريليون دولار سنة 2008 إلى 60.44 سنة 2009، وفي الاتحاد الأوروبي من 16.71 إلى 14.24 وفي منظمة التعاون والتنمية من 45.92 إلى 43.00 تريليون[3].

وهكذا كانت أبرز محطات انفجار الأزمة، وقد حاول الاقتصادي راندال دود أن يبيّن أبرز تلك الأحداث وفقا للشكل 18:

الشكل 18: أحداث انفجار الأزمة المالية 2008

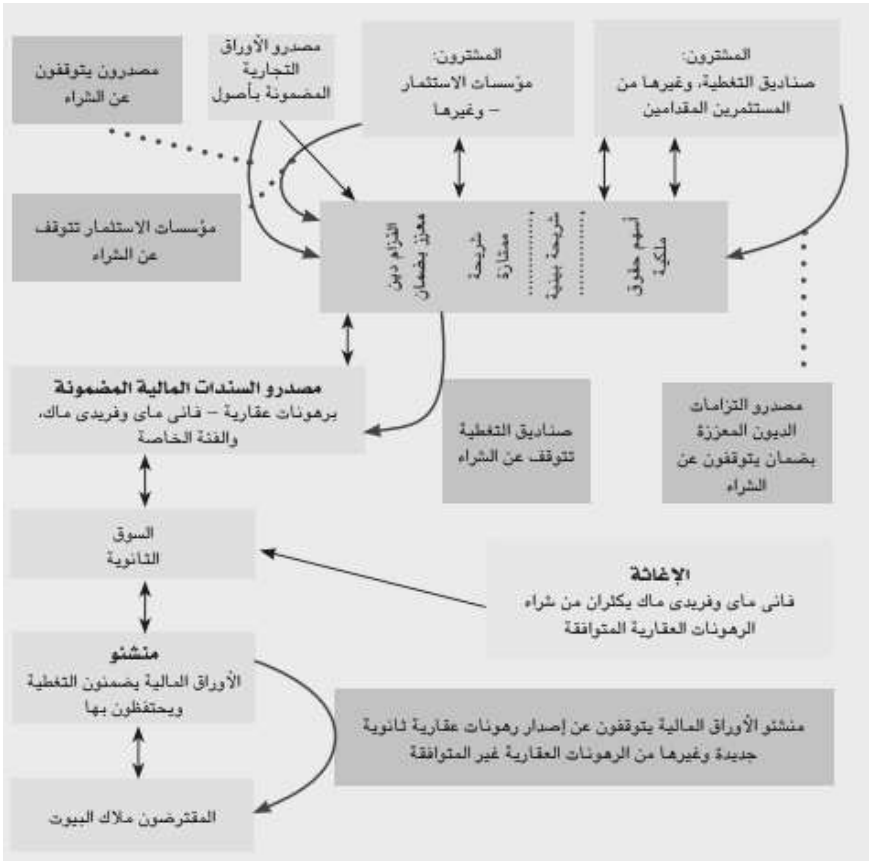

المصدر: راندال دود، **الرهونات العقارية مجسات الأزمة**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2007، ص 18.

---

[1] صلاح الدين طالبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 133.

[2] بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني للبنك:
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?view=chart&locations=US، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/09/02.

[3] بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني للبنك:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?view=chart، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/09/02.

المطلب الثاني: قنوات انتقال الأزمة المالية 2008

قديما كان انتقال الأثر الاقتصادي بين قطاع وآخر أو بين إقليم وآخر ونظام اقتصادي إلى غيره قد يأخذ زمنا مستقطعا نظرا لقلة الترابط بينها، أما في عصر العولمة الاقتصادية فإنّ الآليات الاقتصادية جعلت للسلوكات الاقتصادية آثار عالمية خاصّة في أوقات الأزمات؛ وفي الأزمة المالية 2008 نجد مجموعة من الآليات والقنوات التي وسّعت نطاق الأزمة قطاعيا وجغرافيا، وبالرغم من جهود التطويق التي تمّ الإشارة إلى بعضها سابقا فإنّ قوّة هذه القنوات قد سرّعت من انتقال الأزمة وتوزيعها، حتّى غدت أكبر أزمة شهدها الاقتصاد الرأسمالي الحديث جنب إلى جنب مع أزمة الكساد الكبير في 1929؛ وتتمثّل أهمّ تلك القنوات في:

1. عالمية الاقتصاد الأمريكي:

لا يحتاج الأمر إلى تأكيد كبير بحصّة الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي، فمنذ بدايات القرن العشرين كانت الطريق تتمهّد لقوة اقتصادية أمريكية عالية مكّنتها من إدارة النظام الدولي بعد تشاطره مع الاتحاد السوفياتي، وباعتبار العلاقات التشابكية التي تربط مختلف اقتصادات المراكز الرأسمالية والدول الأخرى إلى الاقتصاد الأمريكي فمن الحتمية أن يتأثر العالم بهذه العلاقات في مجال رأس المال والسلع والخدمات والتشغيل وغيرها.

فإلى تاريخ الأزمة 2008 ما تزال الولايات المتحدة صاحب ربع الناتج الإجمالي العالمي، وصاحب أكبر مستورد وأكبر مدين وأكبر سوق مالية في العالم، بما يعني مزيدا من التأثير والتأثر.

وإذا اعتبرنا الناتج الإجمالي مؤشرا على القوة الاقتصادية فإنّنا نجد فروقا واضحة بين الولايات المتحدة وغيرها من القوى الاقتصادية، وهو ما يمثّله الشكل 19.

فضلا عن أنّ كثيرا من الدول في سنوات الفوائض التجارية وارتفاع أسعار النفط بالنسبة لمنتجيه قد فضّلوا استثمار احتياطاتهم في الولايات المتحدة، وأنّ الدولار هو العملة الدولية الأساس في الاقتصاد العالمي.

الشكل 19: الناتج الإجمالي لأكبر الاقتصادات سنة 2007 (الوحدة: تريليون دولار)

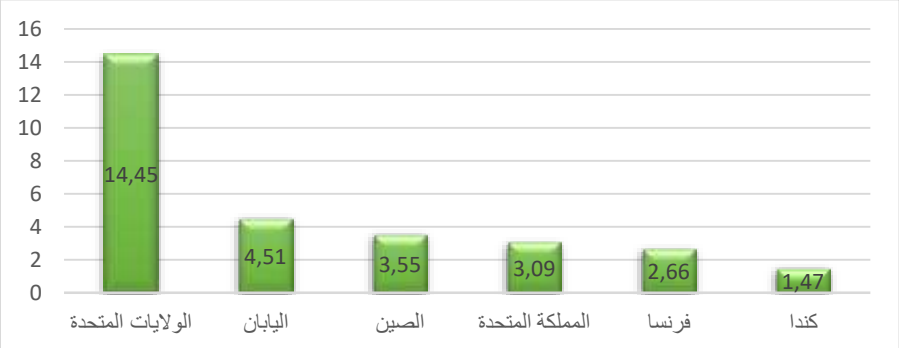

الشكل من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني للبنك:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2020&start=2020&view=map&year=2007، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/09/02.

2. قناة الأسواق المالية:

تعدّ أسواق رأس المال والبنوك أهمّ آليات انتقال الأزمات في زمن العولمة المالية، فقد تعاظم الدور العالمي للمؤسسات المالية لما توفّره من استثمارات وتمويلات وائتمانات وتأمينات، فضلا عن أنّ المضاربات الحاصلة في البورصات وفي أسواق OTC [1] أصبحت أكثر جاذبية للمستثمرين في تأمين أرباحهم من الاستثمار المباشر؛ وهذا ما يعني أن الخسائر التي تحدث بين الحين والآخر أصبحت أكثر تأثيرا.

ولا بدّ من استذكار أنّ ما جرى في سنوات ما قبل الأزمة من توريق القروض العقارية وتداول السندات المغطاة بأصول –وإن كان قد حدث بصورة أكثر تكثّفا في الولايات المتحدة– فإنّ من اشترك فيها من بنوك وشركات تأمين وشركات استثمار كانوا من مختلف أنحاء العالم، وعليه كان لا بدّ للأزمة أن تأخذ بعدها العالمي.

وبالمقارنة مع أزمة 1929 فإنّ تأثر بورصات العالم وأسواقها كان أسرع في الأزمة المالية 2008 لاعتبارات عدة، لعلّ أهمّها أنّ سوق المال الأمريكي يمثّل ثلث سوق المال العالمي، وهو مرتبط ارتباطا كبيرا بالاقتصاد الأوروبي والآسيوي، فحين تتراجع المؤشرات الاقتصادية الأمريكية فإنّ ذلك يجر إلى انخفاض المبيعات والأرباح والتشغيل في أوروبا، بما يجرّ ثانية إلى تراجع مؤشرات البورصة ابتداء بتلك الدول ثمّ العالم، خاصّة وأنّ المؤسسات المالية تميل نحو الاستثمار في كلّ بورصات العالم بما فيها الناشئة لتقليل درجة المخاطر.

وقد ظهرت حساسية هذه الآلية بوضوح حين ارتبط تراجع البورصات في أغلب أوروبا وآسيا ومن ثم الدول الأخرى بعد تراجع المؤشرات في أسواق المال الأمريكية، إذ تراجعت مؤشرات ما يلي من البورصات معا، فقد تراجع داو جونز حين خسر 12%، وتراجع مؤشر يوروستوكس بـ 20%، ومؤشّر نيكي بنسبة 26%، ومؤشر كاك 40 بنسبة 22%، ومؤشر فوتسي بـ 12%،[2] ولم يبق تأثير هذا التراجع محدودا بطبيعة الحال في حدود أسهم الشركات المالية بل سرعان ما انتقل إلى الأوراق المالية المدرجة جميعها، وهو نافذة التأثير في الاقتصادي العيني[3].

وقد بدأ الاضطراب في البنوك الأوروبية حين أعلن البنك الفرنسي BNP Paribas في جوان 2007 عن وقف المسحوبات من صندوق التحوّط، وذلك للخسارة التي سجلها في أوراق مالية مرتبطة بقروض الرهن العقاري الثانوية، وكان إحدى هذه الصناديق في أزمة سيولة فاضطرّ البنك إلى ضخّ 3.2 مليار دولار فيه، ومن جهتها قامت وكالتا ستاندر آند بورز وموديز بتخفيض التصنيف الائتماني لعدد من الأوراق المالية المرتبطة بقروض الرهن العقاري عالية المخاطر، فتأثر بنك BNP Paribas الفرنسي وانهارت أوراقه المالية[4].

---

[1] هي أسواق التداول خارج البورصة، أهم من يتداول فيها العملاء والسماسرة، لا تخضع لأية سلطة حكومية، وتكون أقل شفافية، وأكثر خطورة في زمن الأزمات، فقد ينسحب منها السماسرة دون مسؤولية لتأمين السيولة، ويتوقّف التداول، وإنما لها خاصية المرونة أكثر من البورصات.

[2] Christophe Blot & Al, **la finance mondiale discréditée**, Revue de l'OFCE, N° 105, Fev 2008, p 285.

[3] **Ibid**, p 286.

[4] مليكة صديقي وعبد الغاني بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص 60.

أمّا الانتقال عبر قنوات الأسواق المالية ورفع حدة أزمة السيولة فنتلمّسه من خلال النقاط التالية[1]:

- انتقال آثار تدهور الأوراق المالية من البنوك الأولى إلى تلك التي كانت معتمدة على وكالات التصنيف في تنقيط أوراقها وكانت منخرطة في شبكة من التعاملات مع البنوك الأولى التي طالها تخفيض قروضها أو سنداتها أو أوراقها عموما.
- استمرار هبوط أسعار الأوراق المالية في البورصات إلى ما يصل نحو 40 إلى 50% من قيمتها في نهاية 2008، بما خفّض من التداول في البورصات وأسواق النقد، وزاد من حدة أزمة السيولة.
- رفع البنوك لشروط الإقراض توجّسا منها لمزيد من انكماش السيولة، وهو ما انتقلت آثاره سريعا إلى المتعاملين.
- انسحاب المتداولين من السماسرة خارج أسواق البورصات، والذين يتاجرون في كل الأوراق والمشتقات زاد من لأزمة السيولة حدّة، خاصّة مع مساحة الحرية التي يتمتّعون بها وتحررهم من تبعية المسؤولية على تأمين السيولة[2].
- صناديق التحوّط كانت تعتبر المشتري الأكبر لالتزامات الديون المضمونة بقروض الرهون العقارية الثانوية، والتي وصلت إلى 1396 مليار دولار، وبما أنّ هذه الصناديق منخرطة في تعاملات دولية متشابكة فإنّها مع انهيار أسعار الشرائح عالية المخاطر قد مثّلت معبرا لأسواق المال والاستثمار الدولية[3].

وقد أدّى هذا الترابط المالي إلى توزع الخسارة بين البنوك، على أنّ بعضا منها كان أكثر تأثرا، ففي نهاية 2008 كان قد خسر بنك UBS ما قيمته 37 مليار دولار، وخسر Citigroup قيمة 30.1 مليار، وبنك Merrill Lynch قيمة 24 مليار، وبنك Morgan Stanley قيمة 18.8، وبنك HSBC قيمة 10.7 مليار، ووصلت قيمة الخسارة عند مجموع 25 بنكا بما فيها ما ذكرناه آنفا من البنوك إلى 194.8 مليار [4].

ونصل في خلاصة هذه النقطة إلى أنّ الأسواق المالية لم تصبح مرهونة بحدود قومية أو حتى إقليمية، فإنّها قد نقلت بسرعة فائقة أزمة 2008 نظرا لحجم التعامل اليومي والدوري بين الأسواق المالية المتعاملة مع قروض الرهن العقاري في أمريكا والأسواق العالمية الأخرى.

---

[1] **المرجع السابق ذاته**، ص 61.

[2] راندال دود، **مرجع سابق الذكر**، ص 18

[3] **المرجع السابق ذاته**، ص 19.

[4] Jean-Paul Betbèze et al, **La crise des subprimes**, les rapports du conseil d'analyse économique, La Documentation française. Paris, 2008, p 74, Disponible sur le site : https://www.cae-eco.fr/La-crise-des-subprimes, Accédé le : 04/09/ 2021.

3. قناة سعر الصّرف:

بداية، فإنّ سوق تداول العملات يعتبر مجالا أكثر حساسية للتأثر بالأزمات المالية، فارتباط العملة المحلية بعملة دولية يجعلها رهينة للتغيّرات على تلك العملة الدولية؛ وقد تبوّأ الدولار الأمريكي مع نظام بريتون وودز وما بعده مكانة عالمية كبيرة، جعلته آلية لتوزيع الأزمة المالية 2008 على العالم، وإذا كان الدولار الأمريكي يمثّل عملة التجارة الدولية بل العملة الأساس في الاحتياطات الدولية، فإنّ هبوطه أمام العملات الأساسية في الاقتصاد العالمي كاليورو والين الياباني يجرّ إلى خسارات نقدية للاستثمارات المالية بالدولار داخل الولايات المتحدة وخارجها، كما أنّ هبوط الدولار وخسارته يعني تحقّق ذات النسبة من الخسارة في الاقتصادات التي ترتبط عملاتها بالدولار، فضلا عن عدم استقرار الاستثمار الأجنبي في تلك الدولة فقد ينسحب منها نحو دول لها عملات أقل اضطرابا ومخاطر[1].

والحاصل أنّ الهبوط التدريجي لقيمة الدولار كان واضحا منذ بداية الألفية، لكن لم يشكّل ذلك أزمة للدولار، بل على العكس بقيت الفوائض تنكبّ نحو الولايات المتحدة في الوقت الذي كان المجال العقاري يشهد نموّا استثنائيا ويزداد نشاطا مع توريق قروض الرهن العقاري، ولما بدأت أزمة السيولة تدبّ إلى البنوك حين تعذر على المقترضين السداد كان الدولار بالتبع يشهد تراجعا أمام صعود اليورو، ذلك أن انخفاض الاستثمارات الأجنبية في السندات والأسهم الأمريكية نتيجة اهتزاز الثقة في السيولة جعل الاستثمارات تنسحب من الولايات المتحدة مما أدى إلى انخفاض سعر صرفه، فقد سجل تراجعا بنسبة 40% أمام اليورو بين 2002 و2009، ولكن السبب الأساس تزايد الديون الأمريكية أكثر من الضعف، من 5.9 تريليون في 2002 إلى ما يزيد على 13 تريليون في 2010،[2] على أن أزمة الديون السيادية بداية من سنة 2010 هزّت الثقة في اليورو فمنح ذلك فرصة لتحسّن صرف الدولار.

وعلاوة على كون الارتباط بالدولار يجرّ الاقتصادات المحلية إلى مخاطرة كبيرة وتراجع محتوم لعملتها حين يتراجع الدولار، فإنّ فوترة التجارة العالمية استنادا إلى الدولار يعني خضوع كل المتعاملين في إطاره إلى تقلبات الدولار، وإلى تاريخ الأزمة في 2008 مازال الدولار يمثّل عملة الفوترة لما يصل إلى 52% من التجارة العالمية، وكذا الشأن بالنسبة للاحتياطات الدولية التي كانت تعادل قيمة 64.1% وهي نسبة عالية، مقابل اليورو الذي استقرّ في نسبة 26.3%، وباقي العملات التي لم تتعدّ في مجملها نسبة 9.6% [3].

---

[1] للتفصيل أكثر في الموضوع يُنظَر: محمد أمين بربري، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 5، العدد 7، ص ص 28-29.

[2] جيلالي بورزامة، **مرجع سابق الذكر**، ص 46.

[3] International Monnetary Fund, **International Financial Statistics**, Annual Report, 2010, p 41. Available on the website: https://www.elibrary.imf.org/view/books/041/10935-9781616350017-en/10935-9781616350017-en-book.xml, Viewed on: 04/09/2021.

وفي الخلاصة فإنّ سعر الصرف على غرار كلّ الأزمات المالية بعد نظام بريتون وودز شكّل آلية لانتقال أزمة الرهن العقاري من الولايات المتحدة التي تمثل مركز الأزمة، باعتبار عملتها الدولار العملة الأولى في التعاملات الدولية.

4. قناة التجارة الخارجية:

ما يزيد للدولار تأثيرا في الاقتصادات المختلفة أيام الأزمة أنّ الولايات المتحدة إلى جانب كون عملتها الدولار الأساس في فوترة التجارة العالمية، أنّ النسبة العالية من هذه التجارة تتمّ معها، إذ تدلّ الأرقام بأنّ السوق الأمريكية هي أكبر سوق في التجارة تصديرا واستيرادا، فإذا اعتمدنا على سنة 2008 وجدنا ما نسبته 14% من مجمل الخدمات المصدرة تمّ على يد الولايات المتحدة، وما نسبته 10.5% من الخدمات المستوردة، وفي جانب السلع فقد صدّرت في السنة ذاتها 8.1% من مجمل صادرات السلع العالمية، واستوردت ما نسبته 13.2 % من مجمل السلع المستورة عالميا[1]؛ وهو ما جعل التجارة الأمريكية تشكّل آلية أخرى لتوزيع الأزمة والركود إلى العالم.

ويتمّ هذا التأثير من حيث كون تراجع الدولار وهي عملة التداول في كل تلك النسب سيجعل أسعار السلع والخدمات المتاجر فيها بالدولار تعرف تغيرات سلبية؛ لكن بالمقابل ما هو دور انكماش التجارة الخارجية الأمريكية في توزيع الأزمة؟ فإذا كانت الولايات المتحدة هي صاحبة الأرقام العليا في الاستيراد فإنّ انكماش الطلب محليا يجرّ الدول التي تتعامل بكثافة مع الولايات المتحدة إلى الركود أيضا، فكما تقدّم سابقا فإنّ الديون قد أثقلت كاهل العائلات الأمريكية بما أضعف قدرتها الشرائية في مطلع الأزمة وخلالها، علاوة على البطالة التي ارتفعت مع الأزمة وانقباض حركة الإقراض حين رفعت شروطها، كلّ ذلك جعل من وضع الواردات السلعية الأمريكية يتقلص من 15.5 % سنة 2006 إلى 12.7% سنة 2009، ومن 11.7% من الواردات الخدماتية سنة 2006، إلى 10.6% سنة 2009[2].

وإذا أضفنا إلى ذلك أن قروض الرهن العقاري وما ارتبط بها من المنتجات المالية والسندات الاستثمارية لم يكن محدودا بسوق الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل كان للجميع شيء من الارتباط بتلك الطفرة خاصّة في أوروبا واليابان وكندا ودول الشرق الأوسط ودول الإنتاج النفطي صاحبة الفوائض الاحتياطية، فإنّ ذلك يساهم أكثر في فهم تراجع النمو الإجمالي خاصة لدى الدول المعتمدة على التصدير، فعلى المستوى العالمي تراجع بنسبة -1.67، وفي ألمانيا بنسبة -5.69، وفي إيطاليا بنسبة -5.3%، وفي المملكة المتحدة بنسبة -4.1 %، وفي اليابان بنسبة -5.4%، وفي الولايات المتحدة بنسبة -2.5% [3]. كما أن الاستثمار الأجنبي في العالم شهد

---

[1] مليكة صديقي وعبد الغاني بن علي، **مرجع سابق الذكر**، ص 65.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 65.

[3] بيانات البنك الدولي في الموقع الإلكتروني للبنك:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2009&locations=DE&start=2000&view=chart، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/09/05.

تراجعا بنسبة 21% سنة 2008 مقارنة بسنة 2007، وتراجعا بنسبة 58.5% سنة 2009 مقارنة بسنة 2008.[1]

5. آلية التوقعات وثقة المستثمرين:

حين حدثت أزمة الكساد الكبير 1929 كان كينز ضمن ما يؤكد عليه يتحدّث عن دور العوامل النفسية في مضاعفة تأثيرات الأزمة، فحالات القلق التي تصيب السوق عادة ما تجرّ إلى الاضطرابات والتقلبات، وعلى العكس يدفع التفاؤل نحو مزيد من الإقبال على الاستثمار، بل وعلى الطلب أيضا، إذ لا يجد المستهلك حرجا في اقتناء السلع الاستهلاكية ولا المستثمر في التوسع، لكنهما قد يفضّلان السيولة في حالات التشاؤم، وهو ما يؤثّر في الطّلب وما يعنيه ذلك من التطورات الاقتصادية [2].

وفي الاقتصاد المعاصر للأزمة المالية 2008 فإنّ التوقّعات حول المستقبل لدى المستثمرين والمضاربين خاصّة لها دور أكبر مما سواهم من الوحدات الاقتصادية، وبالرغم من صعوبة ضبط هذه التوقعات بقواعد انتظامية، فإنّ لها بعض العوامل الاقتصادية والسياسية التي تحيط بالمضاربين والمستثمرين.

ولا شكّ أنّ أزمة بشكل وحجم فقاعة الرهن العقاري قد زرعت تشاؤما كبيرا زاد من تعقيد الأزمة، فقد كان التشاؤم يغلب على كلّ التوقّعات الاقتصادية المستقبلية ما دفع بالمستثمرين إلى الإحجام عن الاستثمارات وتقليصها، كما أنّ البنوك –كما أسلفنا– توقّفت عن الإقراض وأعلت شروطه أحيانا توجّسا منها للمآلات السيئة التي ستبلغها الأزمة بتداعياتها، فساهم ذلك في رفع معدلات الفائدة وزاد لأزمة السيولة حدّة.

ومثلما حدث أيضا في أزمة الكساد الكبير حين أقبل العامة والخاصة يبيعون أسهمهم وأصولهم حماية منهم لمزيد من الخسائر المحتملة، وهو ما جعل الانهيار المالي كبيرا في تلك الأزمة، فإن الأمر لم يختلف كثيرا في أزمة 2008 من ناحية الشكل، وإن كان بوتيرة أقل فيما يبدو؛ وهكذا كانت الثقة المتزعزعة قد مثّلت قناة أخرى لتوزيع الأزمة داخل الولايات المتحدة وأروبا وخارجهما.

وفي نهاية هذا المطلب نخلص إلى أنّ الأزمة المالية 2008 كانت سريعة الانتشار بسبب القنوات الاقتصادية التي تعمل على ترابط العالم، فالاقتصاد العالمي فرض تطوّرات في الأسواق المالية استوجبت أن تكون أكثر ترابطا، وهو ما أشرك العالم في تطورات الرهون العقارية الأمريكية والأوروبية في الأزمة التي نتجت عنها.

---

[1] بيانات البنك الدولي في الموقع الإلكتروني للبنك:
https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?end=2009&start=2000&view=chart، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/09/05.

[2] فاروق الخطيب وعبد العزيز دياب، **مرجع سابق الذكر**، ص 114.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية 2008

بقدر ما كانت الأزمة المالية العالمية 2008 سريعة الانتقال من مراكز حدوثها إلى العالم فإنّها قد خلّفت آثارا سيئة وعصية، وأدخلت الاقتصاد العالمي في حالة من الرّكود قد تختلف التقديرات النظرية والاقتصادية في مداه، لكن حدّته كانت جلية من خلال التداعيات التي حدثت بعد الأزمة، ومنها:

1. أثر الأزمة المالية في معدلات النمو الاقتصادي:

يعتبر معدّل النموّ مؤشّرا أساسيا في قياس الحالة الاقتصادية، ويبدو أنّ حدة أزمة 2008 كانت شديدة بما جعلها أكبر ركود يشهده الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، ومع أنّه قد مرّ بأزمة الركود التضخمي وبأزمة النمور الآسيوية وبغيرها فإنّ معدّل النمو العالمي في الأزمة المالية 2008 قد كان الأسوأ كما تدلّ المعطيات، إذ إنّ أقل نسبة سجلها قبل الأزمة كانت سنتي 1975 و1982 بنسبة 0.72 و0.53% على التوالي، ولم يحدث أن سجّل نسبة سالبة إلاّ سنة 2009 بنسبة -1.67، مع تسجيل التراجع من 4.32 إلى 1.86% من بين 2007 و2008 على التوالي. (انظر الشكل 20)

الشكل 20: نموّ الناتج المحلي العالمي GDP من 1998 إلى 2013 (%)

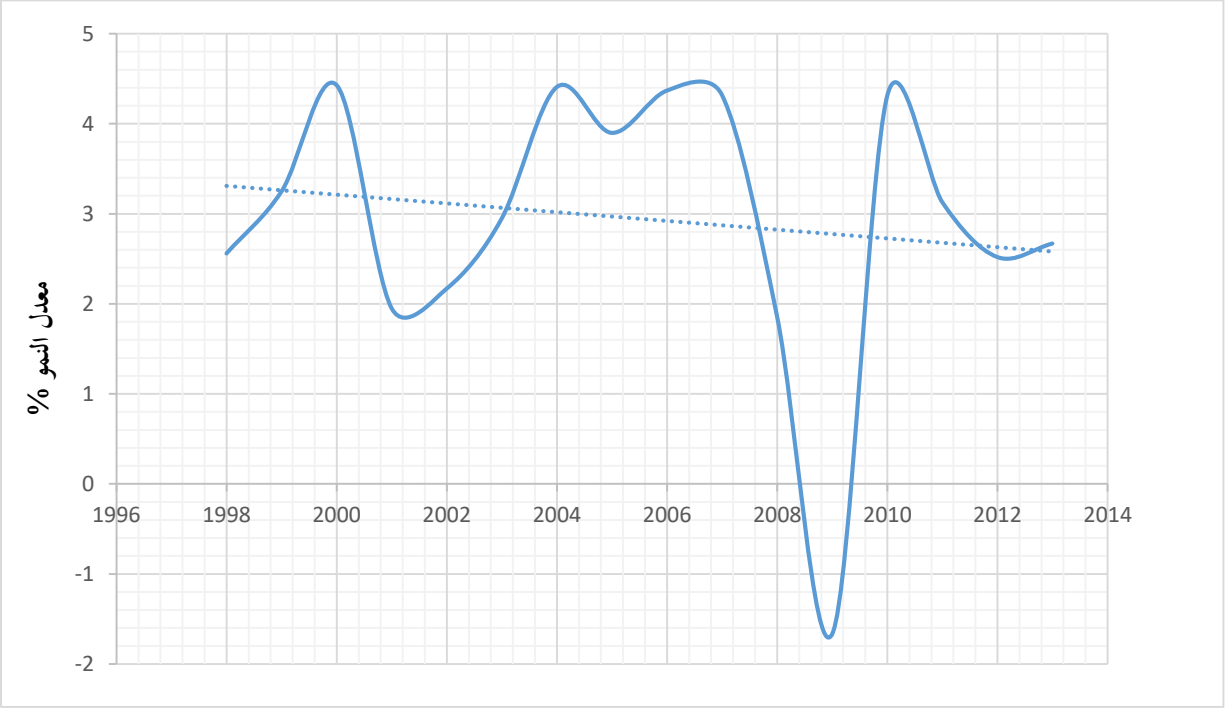

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني للبنك:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2013&start=1998&view=chart، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/09/05.

وعن الاقتصادات المتقدمة نلاحظ أنّ الأمر أيضا كان سيّئا فيها سنة 2009، وكما يبدو في الجدول التالي فلم تسجل إحدى الدول نسبة نمو موجبة، بل كانت كلها سالبة، وأخفّ الضرر كان قد حدث في الولايات المتحدة

بنسبة – 2.5، وكان الأمر بألمانيا هو الأسوأ إذ سجّلت نسبة –5.7%، أما في سنة 2008 فالذي حدث أنّ النسب إما أن تكون سالبة في حدود 1، وإما أن تكون موجبة في 1 أيضا، وبإضافتي سنتي 2006و2007 نلاحظ أن النمو كان يتراجع في كل الدول باستثناء دولة كندا التي حققت رقما استثنائيا سنة 2007 في. (انظر الجدول 7)

جدول 7: نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) في عدد من الاقتصادات المتقدمة 2006–2008

الدولـــة / السنـــة	2006	2007	2008	2009
دول منظمة التعاون والتنمية	3.1	2.7	0.3	3.4-
الولايات المتحدة	2.9	1.9	0.1-	2.5-
المملكة المتحدة	2.7	2.4	0.3-	4.1-
كندا	4.2	6.9	1.0	2.9-
فرنسا	2.4	2.4	0.3	2.9-
اليابان	1.4	1.7	1.1-	5.4-
ألمانيا	3.8	3.0	1.0	5.7-

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني للبنك:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2006&start=2004&view=chart، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/09/05.

ولا شكّ أنّ أسباب هذا التراجع في معدل النمو بالنسبة للبلدان الأوروبية واليابان ترجع بالدرجة الأولى إلى التعسر المالي الحاصل وما نتج عن أخطاء التصنيفات الائتمانية ونمو الفقاعة العقارية، ولكن إلى ركود التجارة الخارجية أيضا خاصّة لدى الاقتصادات المعتمدة منها على التصدير، فكما يشير الجدول 8 فإنّ التجارة في دول منظمة التعاون والتنمية تراجعت في سنة 2009 بنسبة –18.81% مقارنة بـ 2008، وتراجعت الصادرات بنسبة – 17.43% في 2009، ونستنتج من ذلك أن هناك ارتباطا بين النمو الإجمالي الذي جاء سالبا في الدول الست الكبرى ضمن منظمة التعاون والتنمية وركود التجارة الخارجية وتراجع صادرات تلك الدول.

جدول 8: التجارة الخارجية في بلدان منظمة التعاون والتنمية 2006–2009

المجـــــــالات / السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مجمل الصادرات (تريليون دولار)	10.01	11.31	12.39	10.23	11.77	13.48
مجمل الواردات (تريليون دولار)	10.44	11.66	12.86	10.27	11.91	13.82
مجموع الصادرات والواردات (تريليون دولار)	20.46	22.97	25.26	20.50	23.68	27.31
تطور التجارة الخارجية (%)	**%11.57**	**%12.29**	**%9.92**	**%18.81-**	**%15.48**	**%15.31**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني للبنك:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?end=2012&start=2005&view=chart، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/09/06.

أما في الاقتصادات الناشئة فلا يتغيّر الحال من حيث وطأة الأزمة، فإذا أخذنا إقليم شرق آسيا والمحيط الهادي الذي يضمّ اقتصادات ناشئة منها الصين وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وتايلاند وسنغافورة فإنّ التجارة تقلصت سنة 2009 بنسبة واضحة بلغت -16.78% على سنة الأساس 2008، وشهدت الصادرات تراجعا قيمته -16.11%، والواردات أيضا بنسبة 17.53%، على أنّ الناتج الإجمالي في السنة ذاتها 2009 قد شهد نسبة موجبة لكنها قليلة بالنسبة لما مضى من السنوات وهي 1.4، بعد أن سجل نسبتي 6.5% ونسبة 3.5% سنتي 2007 و2008 على التوالي[1]، علاوة على تأثير القنوات المالية أيضا في هذه الدول.

أما الاقتصادات النامية فقد عانى أغلبها بتأثير كل القنوات خاصة ما تعلق بالتدفقات الرأسمالية التي شهدت انكماشا كبيرا وتقلص نسب الاستثمار الأجنبي، وسيادة توجّه الاستثمارات المحلية الآمنة والاعتماد على أسواق الأوراق المالية الحكومية التي تتمتع بدرجة أعلى من الأمان والسيولة، ففي 137 دولة من الدول متوسطة ومنخفضة الدخل قد تراجع التدفقات الوافدة في 2009 بقيمة 196.19 مليار دولار، وهي ما يعادل نسبة تراجع – 31.30% قياسا على سنة الأساس 2008 [2]، أمّا الناتج الإجمالي في السنة ذاتها 2009 فقد نما بـ 2.5% على عكس الدول مرتفعة الدخل والتي تراجع فيها بنسبة -3.3% [3].

2. أثر الأزمة المالية في التشغيل:

بوصول الأزمة من مستوى المجال المالي إلى الاقتصاد الحقيقي فإنّ الآثار كانت سيّئة على التشغيل، خاصة في الاقتصادات المتقدمة والدول مرتفعة الدخل، فقد كانت البطالة ترتفع في سنوات الأزمة بوضوح، فعلى المستوى العالمي فقد قفزت من 5.4% من الطبقة العاملة سنة 2008 إلى 6%، على أنّ الارتفاع كان أسوأ لدى اقتصادات منظمة التعاون والتنمية من 6.1 إلى 8.3% في السنتين على التوالي، لكن يبدو أن الأمر كان أخفّ في الدول النامية التي سجّلت ما نسبته 5.3% سنة 2008 لترتفع قليلا سنة 2009 وتسجّل 5.6% من إجمالي القوى العاملة. (انظر الجدول 9)

---

[1] بيانات البنك الدولي في الموقع الإلكتروني للبنك:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?view=chart&locations=Z4، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/09/06.

[2] بيانات البنك الدولي في الموقع الإلكتروني للبنك:
https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?view=chart&locations=XO، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/09/06.

[3] بيانات البنك الدولي في الموقع الإلكتروني للبنك:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2009&start=2000&view=chart، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/09/06.

جدول 9: تطوّر معدلات البطالة في العالم بين 2006–2009 (%)

الإقليم / السنة	2006	2007	2008	2009
العالم	5.6	5.4	5.4	6
أعضاء منظمة التعاون والتنمية	6.3	5.8	6.1	8.3
البلدان مرتفعة الدخل	6.1	5.6	5.9	8
البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل	5.5	5.3	5.3	5.6

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني للبنك:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2009&start=2006&view=chart

، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/09/06.

وعلى صعيد الولايات المتحدة فقد ارتفعت نسبة البطالة بأكثر من معدّل أعضاء منظمة التعاون والتنمية من 5.8% سنة 2008 إلى 9.6% سنة 2010، ولم يختلف وضع الاتحاد الأوروبي كثيرا والذي قفز من 7.5% سنة 2008 إلى 9.8% سنة 2010، على أنّ هذه المعدلات على ارتفاعها لم تصل إلى الكارثة التي بلغتها في أزمة الكساد الكبير 1929، وحينها بلغ معدل البطالة في الولايات المتحدة نسبة 25%.

وكان واضحا بالنسبة لهذه الدول أنّ الخسائر الكبرى المسجلة في قطاع السيارات وفي القطاع المالي كانت خلف هذه المعدلات، وفي بلدان أخرى مثل إسبانيا فإنّ قطاع البناء والتشييد الذي شهد انكماشا كبيرا بعد أن كان يتيح مناصب كثيرة قد ساهم في ارتفاع البطالة من 8.2 سنة 2007 إلى 19.9% سنة 2010 وإلى 24.8 % سنة 2012.

أما بالنسبة للدول الأوربية التي كانت تميل إلى تعديل الأجور لمواجهة التغيرات في الطلب عن طريق خفض ساعات العمل بدلا من أعداد العاملين فقد كانت أكثر تحكّما في معدلات البطالة، أو بالأحرى أخفّ ضررا ممّا كان عليه البقية.

3. تأثير الأزمة في أسواق المال:

حين تحدّثنا عن قنوات نقل الأزمة تبيّن لنا أنّ الترابط المكثّف بين أسواق رأس المال العالمية تعدّ أهمّ القنوات التي وزّعت الأزمة وألحقت خسائر كبرى بمختلف البورصات، ويدعم ذلك أنّ قوة السوق الرأسمالية والاستثمارية الأمريكية زاد من إحكام العلاقة بين اقتصادات أوروبا وآسيا مع الولايات المتحدة، ومن تلك الدائرة إلى بقية العالم، وتبيّن لنا المعطيات الرقمية بعضا من حجم تلك الخسائر في سوق رأس المال.

جدول 10: انخفاض الأوراق المالية سنة 2008 لعدد من الدول، مع أهم القطاعات المتضرّرة

الدولة	قيمة الانخفاض (%)	أكبر القطاعات المتضررة من الأزمة
الولايات المتحدة	36	قطاع لبنوك، العقارات، السيارات
المملكة المتحدة	34	قطاع البنوك والعقارات
فرنسا	42	قطاع البنوك والسيارات

اليابان	46	قطاع السيارات والصادرات الصناعية
ألمانيا	41	قطاع البنوك والسيارات
كندا	34	قطاع العقارات
روسيا	66	قطاع البترول، وقد تدخلت الدولة لإغلاق البورصات
الصين	50	قطاع الصناعة
كوريا الجنوبية	42	قطاع التصدير
البرازيل	44	قطاع المعادن، الأخشاب، السيارات

المصدر: إبراهيم عبد العزيز النجار، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2009، ص 75.

ومن خلال الجدول يتبيّن لنا أنّ قيم خسارة الأوراق المالية كانت عالية في كل الدول المختارة، بما فيها الدول التي لم تكن في الدائرة الأولى للأزمة كالبرازيل وروسيا وكوريا الجنوبية، وهو ما يؤيّد فكرة الترابط المالي بين الأسواق، كما نلاحظ أن قطاع السيارات كان الأكثر تضررا إلى جانب قطاع العقارات خصوصا في أمريكا وأوروبا، ومع أنّ الصين التي يعرف الطلب المحلي فيها استقرارا نسبيا فإنّ أوراقها قد شهدت انخفاضا كبيرا.

أما عن مؤشرات البورصات فقد سبقت الإشارة إلى تراجع بعضها، فمثلا تراجع مؤشر داو جونز بنسبة 12%، وتراجع مؤشر يوروستوكس بـ 20%، ومؤشّر نيكي بنسبة 26%، ومؤشر كاك 40 بنسبة 22%، ومؤشر فوتسي بـ 12% [1].

وفي موضوع رسملة السوق العالمية تطالعنا الأرقام بأن نهاية الفقاعة العقارية في 2007 جعلت من الرسملة في هذه السوق تشهد سقوطا كبيرا، من نقطة الذروة التي تربو على 62000 مليار دولار أمريكي في الربع الأخير من 2007 إلى ما لا يزيد عن 24000 في الربع الثاني من 2009 (انظر الشكل 21)، وبالرغم من ارتفاع أسعار الطاقة خلال 2008 نتيجة المضاربات الكبرى فيها، إلا أن إفلاس بنك ليمان براذرز وزّع الأزمة وزرع حالة من التشاؤم أمام المستثمرين والمضاربين فراح المنحنى يشهد تراجعا متواصلا. على أنّ الصعود الحذر بداية من الربع الأخير من 2009 قد كان على الأغلب بتأثير خطط الحكومات المختلفة وعمليات ضخّ السيولة التي كلّفتها جهودا مضنية.

[1] Christophe Blot & autres, **Op. Cit**, p 285.

الشكل 21: تطور رسملة السوق العالمية بين 2000–2012 (الوحدة مليار دولار)

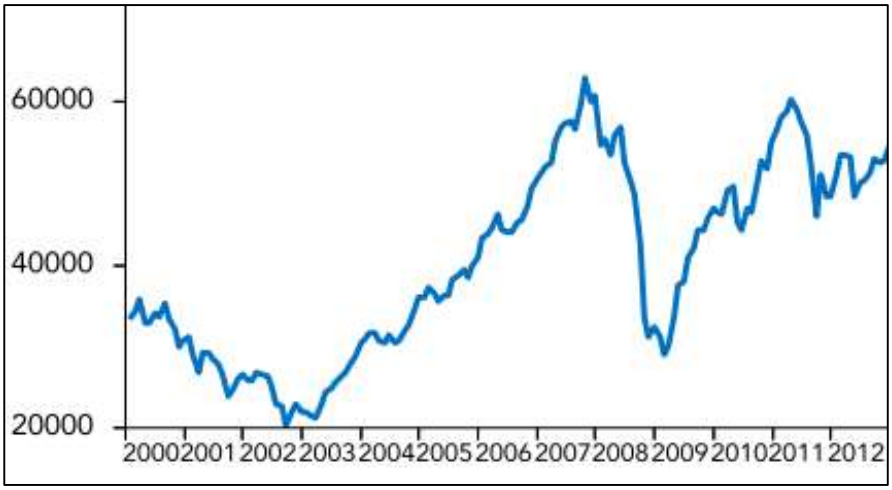

Source: Centre de Recherche pour l'Expansion de l'Economie et le Développement des Entreprises, **La conjoncture économique mondiale en 10 graphiques**, France, 2021, p 10, disponible sur le site: http://www.rexecode.fr/public/Indicateurs-et-Graphiques/La-conjoncture-en-10-graphiques/La-conjoncture-economique-mondiale-en-10-graphiques, Vu le: 06/09/2021.

4. أثر الأزمة المالية على سوق النفط:

على إثر الأزمة المالية 2008 شهدت أسعار النفط تراجعا كبيرا، فقد كان الاتجاه العام لسعر النفط منذ بداية الألفية في اتّجاه تزايد، وهو ما أنعش اقتصادات الدول المنتجة فراح بعضها يعتمد في موازنته منذ 2006 على سعر 60 دولار للبرميل، ومن الملاحظ أنّ بداية الهبوط لم تحدث سريعا على عكس ما حدث في بعض القطاعات الأخرى، ويرجع ذلك إلى المضاربات التي حدثت في هذا القطاع، وإنّما كانت الذروة التي بلغها في شهر أوت 2008 وهي نقطة تزيد عن 140 دولارا، كانت ظرفية ما لبث أن شهد بعدها انهيارا وصل إلى أقل من 50 دولارا في نوفمبر من ذات السنة، وإلى أقل من 40 في بداية 2009، وهو ما تسبب في العجز الموازني للدول المعتمدة في اقتصادها على إنتاج النفط كالمنطقة العربية، لذلك فإنّ هناك من يعتبر النفط أيضا من قنوات نقل الأزمات وتوزيعها ليس الاقتصادية فحسب، وإنما الأزمات المالية أيضا.

وبطبيعة الحال فإن السبب الأساس في انهيار سعر النفط هو تراجع النمو العالمي على خلفية الأزمة المالية، ذلك أنّ النفط بما يمثّله من عصب أساس في إنتاج الطاقة وتزويد الحياة الصناعية والزراعية وإنتاج السلع والخدمات يبقى مرهونا بالطلب عليه وبقانون ساي، ومع أنّ جهود الكارتلات الاقتصادية الخاصة به كمنظمة أوبيك قد تحاول رفع السعر من خلال التحكم في العرض، فإنّ للنمو العالمي أو الحالة الاقتصادية أيضا دورها في ذلك السعر، باعتبارها المشكّل الأساس للطلب على النفط.

الشكل 22: تطور سعر النفط بين 2000–2012

(**الوحدة:** السعر بالدولار ——— السعر باليورو)

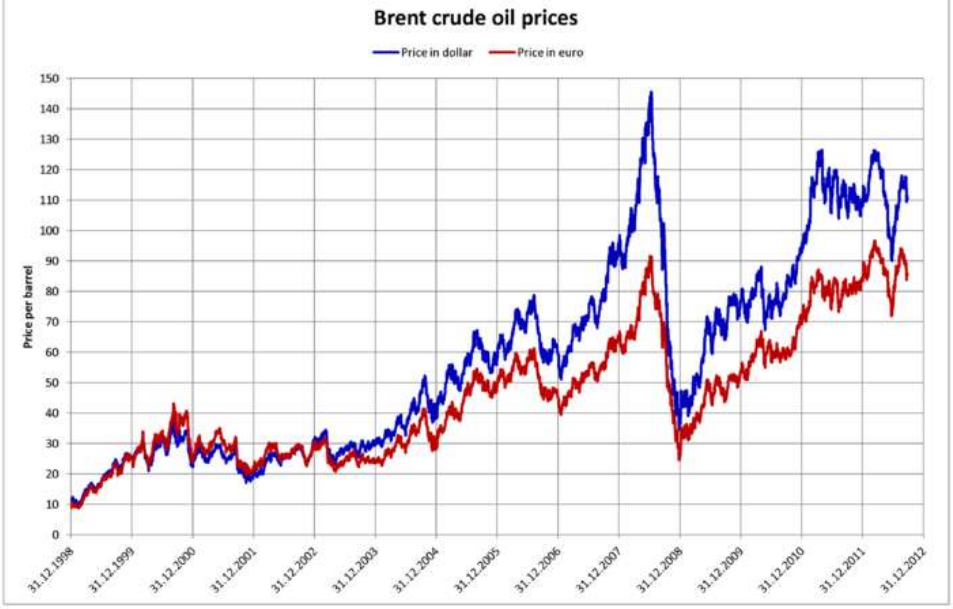

المصدر: موسوعة ويكيبيديا على الأنترنيت:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%84%D9%81:Crude_oil_prices_in_dollar_and_euro.png، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/09/08.

وعن المعدل العام لسعر النفط سنويا فقد تراجع من 83 دولارا سنة 2008 إلى 59 دولارا سنة 2009، أي بانخفاض قدره 29%، على أنّ الاتجاه العام في 2009 كان التزايد بمعدلات ليست بالكبيرة؛ أمّا عن آثار هذا التراجع في النمو الإجمالي للدول العربية النفطية فنلاحظ أنّ دول مجلس التعاون الخليجي كان الأكثر تأثرا، فقد تراجع النمو الإجمالي سنة 2009 بـ 19% قياسا على سنة الأساس 2008، ثم تراجع في 2010 بـ 40% عن سنة الأساس (انظر الشكل 23)، وكانت أكبر معدلات التراجع قد حدثت في دولتي الإمارات والكويت، على أن المجلس استعاد عافيته سنة 2011 مسجلا قفزة عالية ونما بـ 102% على سنة 2010، وبمعدل 21.5 % على سنة الأساس 2008.

الشكل 23: تطور الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي 2006–2012

(الوحدة: مليار دولار بالأسعار الجارية)

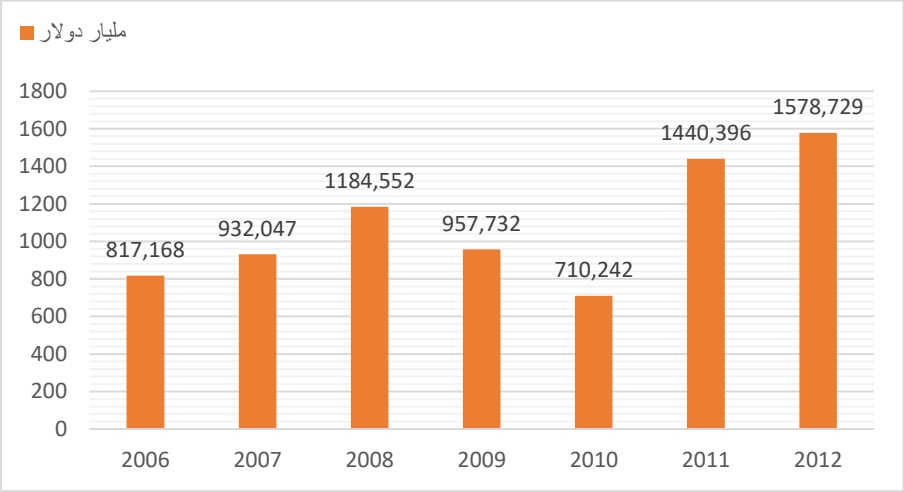

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني للبنك:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2012&start=2006&view=chart، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/09/07.

وفي دول عربية نفطية مختارة هي السعودية والإمارات وقطر والعراق والكويت والجزائر وليبيا نجد معدّل النمو في الناتج الإجمالي قد عرف تراجعا كبيرا في سنة 2009، وهي السنة التي كانت أسعار النفط فيها متدنية، فقد وصل متوسط المعدل السنوي في هذه الدول إلى 0.24% بعد أن عرف نموا قدره 5.8 و6.1% في سنتي 2007 و2008 على التوالي. (انظر الشكل 24)

الشكل 24: تطور معدّل النمو في الناتج الإجمالي في دول عربية مختارة 2006–2010

المصدر: الشكل من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني للبنك:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2010&start=2006&view=chart، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/09/07.

5. أثر الأزمة المالية في التجارة الخارجية:

حين استعرضنا أثر الأزمة في معدلات النمو الاقتصادي وجدنا أنّ من بين الأسباب التي ساهمت في تراجعه في الاقتصادات المتقدمة ركود التجارة العالمية، فقد تقلّصت التجارة الخارجية في العالم في سنة 2009 بنسبة – 18.35% عن 2008، بعد أن كانت قد ارتفعت سنة 2008 بنسبة 13.13% عن سنة 2007، ومع أنّها مالت نحو الارتفاع سنة 2010 مسجلة نموا عن 2009 بنسبة 19.27% إلا أنها لم تعد إلى الحجم الذي كانت عليه في سنة 2008 وهو 38.72 تريليون دولار، فإذا اعتبرنا سنة 2008 أساسا فإنّ التجارة في 2010 قد تأخرت بنسبة –2.60%، وفي سنة 2011 استعادت التجارة الخارجية عافيتها محققة نموا بنسبة 17.66% عن 2010، وبنسبة 14.61% عن سنة 2008. (انظر الجدول 11)

جدول 11: تطور إجمالي الناتج العالمي والتجارة الخارجية 2006–2011

المجـــــــــال / السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الناتج المحلي (تريليون دولار)	51.52	58.06	63.71	60.44	66.16	73.48
الصادرات (تريليون دولار)	15.35	17.44	19.57	16.02	19.13	22.41
الواردات (تريليون دولار)	14.71	16.78	19.15	15.59	18.58	21.97
الصادرات والواردات (تريليون دولار)	30.06	34.23	38.72	31.62	37.71	44.38
تطور التجارة الخارجية %	**13.02**	**13.85**	**13.13**	**18.35–**	**19.27**	**17.66**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني للبنك:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?end=2012&start=2005&view=chart
، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/09/08.

ومع أنّ اللجوء إلى الطرق الحمائية الجديدة لم يغب طيلة العقود الماضية والتي حدثت الأزمة المالية 2008 خلالها، فإنّ انقباض التجارة الخارجية لم يكن بذات السبب الذي حدث في أزمة الكساد الكبير 1929، فحينها كان اللجوء إلى رفع التعريفات الجمركية من أجل صرف المنتجات المحلية وطيّ مراحل الركود، وقد تراجعت حينها التجارة الخارجية في سنة 1932 بنسبة –61.5% عن سنة 1929، وفي خمس دول كبرى هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا تراجعت التجارة الخارجية بنسبة 56% [1]، لكن السبب في أزمة 2008 واضح وهو ركود الاقتصاد بالأسباب والعوامل التي اقترن بها، ويبدو أنّ جهود منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي قد لقيت شيئا من الاستجابة، أو أنّ اللجوء إلى الحمائية بالصورة التقليدية لم يعد مجديا، مما جعل الدول ومنها مجموعة العشرين تؤكّد على ضرورة المحافظة على شروط التبادل التجاري السائد.

[1] League of Nations, **World Economic Survey**, 1932-1933, p 211.

وفي ختام هذا المطلب الثالث نستنتج أنّ آثار الأزمة المالية 2008 عطّلت النموّ الاقتصادي في كثير من بلدان العالم، بما جعل من معدّل النمو العالمي يشهد نقطة سلبية لم تحدث منذ أمد بعيد، واقترن بركود النموّ انحسار التوظيف وارتفاع معدّلات البطالة على إثر انقباض حركة التمويل وخسائر الصناعة التي سرّحت العمّال في مختلف الدّول، وأنّ الأزمة أدّت إلى ركود أسواق المال مسجّلة خسائر كبرى، ولم تنفرج الأزمة فيها إلاّ بعد مدّة، كما أنّ النفط بعد أن شهد سعره صعودا مذهلا قارب 150 دولارا للبرميل في 2008 فإنّه تهاوى على إثر الركود الاقتصادي مما سبّب عجزا موازنيا لبعض الدول المنتجة للنفط والمعتمدة عليه مع تراجع ناتجها الإجمالي، وبالرغم من الترابط الاقتصادي المعقد في الاقتصاد الدولي في عالم اليوم إلاّ التجارة الخارجية تراجعت بنسبة كبيرة قدرت بحوالي -19% وهذا راجع مرّة أخرى إلى الركود الاقتصادي الكبير.

المبحث الثالث: آليات التكيف والاستمرار في الأزمة المالية 2008

بالقدر الذي كانت فيه أزمة الرهن العقاري العالمية قد هزّت كيان الاقتصاد العالمي، فإنّ جهود محاولة تطويق آثارها والتحكّم في مسارها كان واضحا لدى الدول التي كانت على واجهة الأزمة، مع أنّ مجاراة الأزمة استدعت مضاعفة الجهود وتحمّل الحكومات أعباء إضافية في إنقاذ الوضع المالي والانهيار المستشري بين أركان الاقتصاد المالي والعيني بالتّبع؛ وإذا كانت أزمة الكساد الكبير 1929 قد أجبرت الدولة على مزيد من التدخّل تحت تأثير الأفكار الكينزية التي تمّت لها القدرة في توجيه مديري الأزمة، فإنّ في خطط إنقاذ الوضع من أزمة 2008 ما يؤكّد أنّ السبيل الأوفر لتحفيز الاقتصاد هو استعمال وسائل وآليات مختلفة تلعب فيهما الحكومة الدور الأساس كشراء الأصول المالية الهالكة وزيادة الإنفاق وتخفيض الضّرائب[1].

ونحن هنا معنيون بتقصّي تلك الآليات التي رُصِدت لعلاج الأزمة، وبالطبع سيكون التركيز على الدول الصّناعية الأمريكية والأوروبية باعتبارها الميدان الأوسع لميلاد الأزمة وتعمّقها، وباعتبارها الإدارة الأساسية لعلاج الأزمة.

وقد قسّمنا تلك الآليات بين ستّة مطالب، معتمدين على أكثر الآليات استخداما بالاستناد إلى خطط الإنقاذ الذي تبنّتها هذه الدّول وغيرها، وما تلا تلك الخطط من سياسات وخطوات وإجراءات.

المطلب الأول: شراء الأصول المالية الهالكة

في جولة سريعة بين خطط الإنقاذ التي بادرت بها الدول الأكثر تضرّرا من أزمة الرّهن العقاري نلمح أرقاما قياسية في مجاميع تلك الخطط، بلغت في الأقصى عند الولايات المتّحدة قيمة 700 مليار دولار وفي الأدنى عند البرتغال قيمة 20 مليار أورو، ويستهدف هذا الضخّ القويّ الحيلولة دون انهيار الاقتصاد وتأمين حماية أفضل للمدّخرات وتشجيع النموّ الاقتصادي، علاوة على تطويق آثار الأزمة وتحجيم عدواها، ونجد في الجدول التالي قيما إجمالية لخطط بعض الدّول:

جدول 12: القيم الإجمالية لخطط الإنقاذ في بعض الدول

الدّولة	القيمة الإجمالية للخطة
الولايات المتّحدة	700 مليار دولار
بريطانيا	640 مليار أورو
ألمانيا	480 مليار أورو
فرنسا	360 مليار أورو
هولندا	200 مليار أورو
إسبانيا	100 مليار أورو
إيطاليا	100 مليار أورو

[1] لكحل ليلى، **مرجع سابق الذّكر**، ص 46.

البرتغال	20 مليار أورو
السعودية	53 مليار دولار

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على: عبد المجيد قدي، **الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009، ص 16.

وتعتبر خطة الإنقاذ التي بادرت بها وزارة الخزانة الأمريكية تحت إمرة وزيرها هنري بولسون أكبر تدخّل حكومي في الأسواق منذ أزمة 1929، وتقوم هذه الخطّة على شراء الأصول والديون الهالكة بسبب تطوّر الرهونات العقارية والمضاربات المالية بشأنها، وقد حصلت هذه الخطّة على إقرار مجلس الشيوخ الأمريكي في 02 أكتوبر 2008 على أن تمتدّ إلى تاريخ 31 ديسمبر2009، وإمكانية تمديدها لمدّة سنتين[1]، وهو ما حدث مع سياسات إدارة أوباما الذي ركّز أكثر على الإنفاق العام والتخفيضات الضّريبية.

وممّا جاء في تفاصيل هذه الخطّة أن يتمّ تطبيقها على مراحل، بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرّئيس[2]، وكانت أولى الخطوات إنقاذ المجموعة الأمريكية الدولية للتأمين AIG والتي تعمل في 130 دولة، وتمّ ضخّ سيولتها بقيمة 85 مليار دولار[3]، وكذا إنقاذ أكبر شركات التمويل لقاء الرهن، شركتي فاني ماي وفريدي ماك، اللتين شارفتا على الانهيار مطلع شهر أغسطس 2008، وهما من يملك 50% من الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، بقيمة تصل إلى 5 تريليون دولار، وبموجب الخطّة تضمن إدارة الإسكان الفيدرالية زيادة سقف القروض التي تشتريها الشركتان إلى 650 ألف دولار [4].

وإذا تحدّثنا عن الدول الصّناعية كمجموعة، فإنّنا نجد أوّل نقطة اتفاقية بين مجموعة البلدان الصّناعية السبعة G7[5] دعم المؤسسات المالية الكبرى التي يتسبّب إفلاسها في إفلاس مؤسسات أخرى، وذلك بتملّك حصص من رأسمالها[6]، وفي إطار مجموعة العشرين G20 التي تمثّل حوالي 90% من النشاط الاقتصادي العالمي نجد قرار ضخّ 5 تريليون دولار في المؤسسات المالية المحلية، مع توفير 1 تريليون دولار للدول الأخرى المتضرّرة والتي تتحصل عليها عبر صندوق النقد الدولي والبنك العالمي[7].

---

[1] صلاح الدين محمود، **الأزمة الاقتصادية العالمية**، دار هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر 2010، ص 148.

[2] Daniel Martin, **Crise financière, crise économique: causes et relances,** Paris, 2009, p 92.

[3] عفاف بوعزيز، **أدوات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في علاج أزمة الرهن العقاري، دراسة حالة الصكوك الإسلامية في ماليزيا (2007–2013)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014– 2015، ص 77.

[4] فتحي سبيتان، **قضايا عالمية معاصرة**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2012، ص142.

[5] تضمّ هذه المجموعة ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، اليابان،

[6] مصطفي حسني، **الأزمة المالية العالمية أسبابها وآثارها الاقتصادية وكيفية مواجهتها**، المؤتمر العلمي الثالث عشر حول: الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، مصر، يومي 1و2 أفريل 2009، ص 24.

[7] زهية ثاري، **أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على منطقة الأورو**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012–2013، ص 140.

وعند مجموعة الأورو فإنّ القادة تبنّوا خطة مالية تعتمد على تأميم جزئي للمؤسسات المالية المتضرّرة، وضمان الودائع، ففي بريطانيا تمّ السّماح للحكومة أن تمتلك 60% من رأسمال البنك الذي رفعت رأسماله، كما سخرت ألمانيا وفرنسا قيمة 80 مليار و40 مليار أورو بالتوالي لشراء القروض الهالكة وإعادة رسملة البنوك، وقد جاء على لسان الرئيس الفرنسي ساركوزي أنّ حكومات الدول التي تعتمد الأورو عملة رسمية بإمكانها أن تتملّك حصصا في البنوك[1]، كما تعهّد القادة أيضا بالاكتتاب المباشر لرفع الديون لفترات تصل إلى خمسة أعوام في تكملة جهود البنك المركزي الأوروبي[2].

كما نجد في الدول العربية الأكثر انخراطا مع المؤسسات المالية الغربية والعالمية جهودا حثيثة في شراء الأصول الهالكة، فعلى سبيل المثال سارع بنك الاستثمار البحريني Investcorp بالتعاون مع بنوك خليجية إلى إطلاق صندوق بقيمة مليار دولار من أجل شراء قروض كاملة وأوراق مالية مدعومة بضمانات رهن عقاري في الولايات المتحدة الأمريكية. ولأنّ الخسارة التي تكبّدتها الدول العربية جرّاء الأزمة كانت كبيرة، قدّرت أحيانا بـ 2.5 تريليون دولار، فإنّ جهود الضخّ المستمرّة لم تتوقّف، بل أعلنت إحدى البنوك الخليجية دعم هذا الصّندوق بقيمة 850 مليون دولار[3].

هذا؛ وتحصل أغلب الحكومات بموجب تدخّلها في شراء القروض الهالكة على حصص أسهم ممتازة في البنوك التي تمدّها بالسيولة، ففي الولايات المتّحدة سمحت الخطّة بتملّك الحكومة لـ 5% من أسهم هذه البنوك في أول خمسة أعوام، و9% بعد ذلك، على أنّ هذه الأسهم لا تمنح حقّ التصويت في مجالس الإدارات، لكنّها تحمي حقوق دافعي الضرائب كمستثمر[4].

ونخلص إلى أنّ الحكومة مثّلت الملجأ الأساس لعلاج هذا الاختلال الكبير في السوق والذي ساق إلى الأزمة المالية الخانقة، ومع وجود الاعتراضات والمآخذ المختلفة على خطط الإنقاذ –خاصّة الأمريكية– فإنّ مسؤولين وخبراء اقتصاديين من بينهم السناتور عن نيويورك حينذاك تشارلز شومر شدّد على أنّ الحكومات مجبرة على التدخّل السريع لإيقاف الانهيار، وتدخّلها مسألة وقت فحسب، بل قد ينجرّ على ابتعادها على غرار موقف إدارة هوفر في أزمة 1929 تعقّد أكبر للأزمة في ظلّ التّشابك والترابط بين القطاعات محليا وعالميا.

---

[1] مازن حمود، **الأزمة المالية العالمية، أزمة القروض الأمريكية عالية المخاطر**، منشورات اتّحاد المصارف العربية، أكتوبر 2008، ص 53.

[2] رفيقة صباغ، **الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية– دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013- 2014، ص 119.

[3] سامر قنطقجي، **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية**، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ص 87.

[4] عليان عليان، أزمات **النّظام الرأسمالي من أزمة الكساد الكبير (1929–1933) إلى أزمة 2008 المالية الاقتصادية الكبرى**، دار الآن ناشرون وموزّعون، عمّان، الأردن، 2019، ص 359.

كما أنّ خطة الإنقاذ الأمريكية في رأي بعض المعارضين مجرّد حلّ مؤقّت لمرحلة جديدة من الأزمة ولن تمثّل حلاّ دائما [1]، على اعتبار أنّ الدعم كان يحمي مصالح البنوك الدائنة بدل أن يحمي مصالح المقترضين الذين أوشكوا على فقدان منازلهم والدخول إلى شريحة الفقر[2]. على أنّ الخطّة استمرّت، بل وجاءت خطة الإنقاذ الثانية على يد الرئيس أوباما لتحمل مجموعة أخرى من التحفيزات لإنعاش الاقتصاد بقيمة مالية تصل إلى 787 مليار دولار بهدف تحقيق الاستقرار المالي وتجنّب الرّكود.

المطلب الثاني: ضمان القروض ما بين البنوك وضمان ودائع المودعين

ضمن جهود إيقاف تواصل الانهيارات المالية وإنقاذ البنوك قامت أغلب الدول الأوروبية بضمان القروض ما بين البنوك، وهو ما يسري على عادة الدّول بإنشاء صناديق تأخذ على عاتقها مخاطر عدم تسديد القروض البنكية من طرف المؤسسات المنخرطة في الصّندوق، وهي آلية تُعَدّ إلى حدّ الآن من أهمّ آليات العمل في إنشاء المؤسسات الصّغيرة وتوفير التمويل اللازم لها. فغالبا لا تمنح البنوك القروض للمؤسسات عندما تكون ضماناتها غير كافية لتغطية مبلغ القرض، لأنّ ذلك يعيق قدرة البنك على استرجاع الدين حالة التخلّف عن سداده، فيتدخّل هذا الصّندوق ليتحمّل المخاطر المحتملة عن عدم السّداد [3].

ولأنّ الأزمة المالية التي ابتدأت بانهيار بنك ليمان براذرز وعقبتها الآثار المدمّرة للبنوك والمؤسسات المالية المترابطة كان الإحجام عن الإقراض بطبيعة الحال يزداد، وملاءة كثير من المؤسسات تتهدّد أمام الانهيار الذي بات محتملا على الكل، وحينها كان على الدّول أن تضمن للبنوك القروض، خاصّة فيما يتعلّق بين البنوك، بهدف التحفيز على الإقراض وإعادة تحريك آلة الاستثمار وحماية أسواق المال، وممّا نجده من الأرقام في هذا الصّدد أنّ خمس دول أوروبية رصدت مبلغا إجماليا قدره 1.341 تريليون أورو لضمان تلك القروض، وتفصيل هذه القيمة حسب الدّول الخمس كالتالي:

جدول 13: ضمان القروض ما بين البنوك في مجموعة من الدول

الدّولة	القيمة الإجمالية للخطة
بريطانيا	321 مليار أورو
ألمانيا	400 مليار أورو
فرنسا	320 مليار أورو

[1] ويعدّ بول كروغمان أحد أبرز الكينزيين الجدد والحاصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية من بين هؤلاء المعارضين، ولتفاصيل أكثر ينظر في كتابه: **End This Depression Now! W. W. Norton & Company; Reprint édition, 2012, Page 120 et plus**.

[2] ميمونة داودي، **ظهور الأزمات المالية – دراسة أزمة الكساد الكبير (1929– 1933) والأزمة المالية (2007– 2008)**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2013- 2014، ص 158.

[3] محسن عواطف، **دور صندوق ضمان القروض في الرفع من الملاءة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلّد 4، العدد 6، 2017، ص 15.

هولندا	200 مليار أورو
إسبانيا	100 مليار أورو

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على: عبد المجيد قدي، **الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية**، مرجع سابق الذكر، ص 16.

ونجد في دولة اليابان ما يصبّ في هذا التوجّه، فقد رصدت الحكومة في أكتوبر 2008 مبلغ 23 تريليون ين أي ما يعادل حينذاك 255 مليار دولار كقروض للشركات الصّغيرة ضمانا لتمويلها[1]، فبدلا من ضمان القروض بين البنوك رأت الحكومة أن تدعم الشّركات مباشرة، أي أنّ الهدف مشترك بين الطّريقتين، وهذا دون حساب قيم ضخّ السيولة ومساعدات البنوك. وفي خطة الاتحاد الأوروبي جاء الاتفاق على تخصيص جزء من القيم المرصودة في كلّ بلد لضمان القروض بين البنوك أيضا.

وإذا كانت كل الإجراءات المتعلقة بضمان القروض ما بين البنوك تستهدف استعادة ثقة المودعين، فإننا نجد في هذا السياق اتّفاق قمّة G7 على مواصلة العمل من أجل استقرار الأسواق المالية وإعادة تدفّق القروض لدعم النّموّ واتّخاذ الإجراءات الضّرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكّن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة والعمل على تحركات ملموسة لاستعادة ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم عن طريق ضمانات قوية ومتماسكة من قبل السلطات العامة[2].

أمّا في الولايات المتّحدة الأمريكية فإنّ نظام ضمان الودائع الذي ظهر لأوّل مرّة في هذه الدّولة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1933 [3] قد شهد بموجب خطّة الإنقاذ 2008 رفعا هائلا لسقفه من 100 ألف إلى 250 ألف دولار لمدّة عام واحد، تحفيزا للمودعين وزرعا للثقة فيهم حتّى لا يتسبّب لهم الذعر المالي في مزيد من السحوبات أو الادّخار[4].

ويسوقنا ما تقدّم في هذا المطلب إلى تأكيد مركزية الحكومة مرّة أخرى في الأخذ بآليات علاج الأزمة، وهو ما تحدّد من خلال الضمانات التي انسدّت أبوابها إلا من جهة الدّول التي بادرت إلى ضمان القروض بين البنوك ورفع الضمانات على الودائع من أجل إعادة ضبط التوزان.

المطلب الثالث: تخفيضات الضّرائب وتخفيضات سعر الفائدة

1. التخفيضات الضّريبية:

تعتبر الضرائب في أزمات الكساد والتضخم آلية فعالة في إعادة التوازن، ففي حالة الكساد يفوق عرض السلع والخدمات بشكل كبير الطلب، فتستخدم الحكومة آلية الضريبة من أجل تصريف تلك المنتجات،

[1] عبد السلام عقون وكمال رزيق، **خطط الإنقاذ بين إدارة الأزمة وتفاقمها**، حوليات جامعة بشار، المجلد 8، العدد 8، 2010، ص 96.

[2] أمينة داودي، **مرجع سابق الذكر**، ص 158.

[3] محمد ضويفي، **دور نظام ضمان الودائع المصرفية في حماية المودعين**، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 33، العدد 4، ديسمبر 2019، ص 260.

[4] Daniel Martin, **Op.cit.** p 93.

بحيث ترفع الضّرائب المباشرة على أرباح المنتجين مما يؤدّي بهم إلى تخفيض الإنتاج وتعطيل عدد من العمّال، ويتحقّق التوازن النسبي تدريجيا بين العرض والطلب، وترتفع الأسعار[1]، أما في حالة التضخّم الناتجة عن ارتفاع الكتلة النقدية على كمية السلع والخدمات المعروضة في السوق فلا بدّ من العمل على تخفيض الطّلب الكلّي، وغالبا ما تلجأ الحكومات إلى استحداث ضرائب جديدة أو رفع الضّرائب الجارية، ممّا يؤدّي إلى انخفاض الدّخل الحقيقي للأفراد ومن ثمّ انخفاض طلبه على السلع والخدمات، فيتجه العرض والطلب نحو التوازن، على أنّ الاقتصادات ذات الإنتاج المنخفض يصعب معها تحقيق التوازن في حالة التضخّم[2].

ومع أزمة 2008 لم يحدث ذلك، بل على العكس اتّجهت الحكومات إلى تخفيض الضّرائب، إذ إنّ الأزمة مالية من حيث طبيعتها، فرأت الحكومات أنّ توقيف الانهيار ومحاربة الذعر المالي إنّما يحدث بتشجيع المنتجين والمشاريع الصّغيرة والمتوسّطة على الاستمرار، من خلال تخفيض الضّرائب.

ففي الولايات المتّحدة شملت خطّة أوباما تخفيضات منها:

- تخفيضات تمسّ 95% من المواطنين الأمريكيين من الطبقة الوسطى والفقيرة.
- خصّصت الخطّة أيضا 116 مليار دولار لخفض ضرائب العمل، إذ يستفيد الأفراد من تخفيض بقيمة 400 دولار سنويا والعائلات من 800 دولار.
- رصد 14 مليار دولار للعمال المتقاعدين والمعاقين، إذ يدفع لهم مبلغ 250 دولار دفعة واحدة[3].
- تخصيص 20 مليار دولار لخفض ضرائب الشّركات، بما فيها الشركات التي توفّر فرص عمل جديدة[4].

وكان من ضمن خطّة الإنقاذ اليابانية التي بلغت قيمتها الإجمالية 27 تريليون ين والمقرّرة في أكتوبر 2008 تخصيص تخفيضات وإعفاءات ضريبية بقيمة 10 تريليون (111 مليار دولار) لمعالجة الرّكود والتحفيز على الاستثمار والاستمرار[5].

2. تخفيضات سعر الفائدة:

تقدّم في المبحث الأول من هذا الفصل أنّ السياسة التوسّعية التي انتهجها البنك الفيدرالي الأمريكي بتخفيض معدّلات الفائدة بعد أزمة فقاعة الأنترنت سنة 2001 كان من بين أهمّ أسباب حدوث

---

[1] محمود جمّام، **النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص 65.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 66.

[3] كمال رزيق وعبد السلام عقون، **مرجع سابق الذّكر**، ص 93.

[4] زهية ثاري، **مرجع سابق الذّكر**، ص 139.

[5] كمال رزيق وعبد السلام العقون، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 96-97.

الأزمة 2008، إذ إنّ محاولات الحكومة الأمريكية في تشجيع المستثمرين على الاقتراض لتمويل مشاريعهم جعل سعر الفائدة ينزل من معدّل 6.84% سنة 2000 إلى 1.6% سنة 2004، وهو ما حفّز الإقراض العقاري، ثمّ اتّجهت أسعار الفائدة نحو الارتفاع، ففي عشية الأزمة بلغ مستوى 5.22% سنة 2007 إثر القرار الذي اتّخذه البنك للتحكم في مستويات التضخّم، ومن ثمّ ارتفعت أسعار الفائدة على القروض العقارية وبدأ المقترضون في مواجهة عدم القدرة على السداد بسبب ارتفاع قيم التزاماتهم تجاه البنوك[1].

كان على الحكومة الأمريكية بعد بداية الأزمة أن تخفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة ليُقبِل المقترضون على تسديدها، وهو ما يوفّر السيولة لدى البنوك لأداء سحوبات المودعين، وتمّ تخفيض سعر الفائدة إلى 3.5% ثمّ إلى 2% وبعدها إلى 1% في أكتوبر 2008[2]، وهي فترة وجيزة لم تتعدّ السنة نزلت فيها معدلات الفائدة بـ 4 نقاط مئوية، على أنّ المعدّل الفائدة الحقيقي كان أكبر من هذه المعطيات، فلم يصل النقطة الأقل إلاّ سنة 2011 حين سجّل 1.14% ثمّ ظلّ تحت النقطتين إلى سنة 2015 حين سجّل 2.29%، وواصل في المعدّلات المنخفضة تحت 3.5% إلى 2019 (انظر الشكل 25)

الشكل 25: سعر الفائدة الحقيقي في الولايات المتحدة 2006–2020

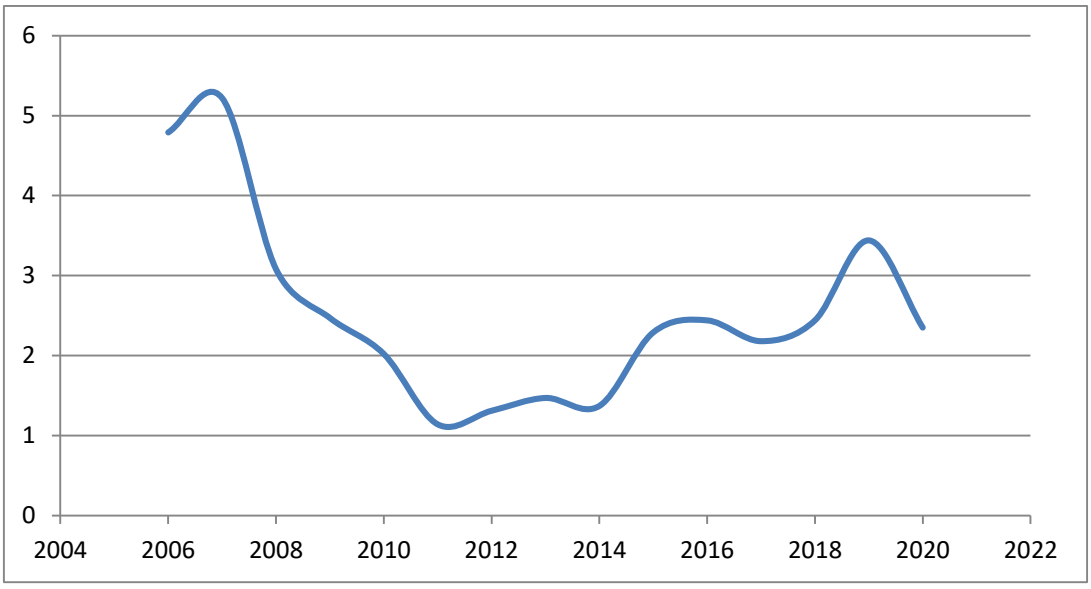

المنحنى من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.RINR?end=2020&locations=US&start=2006

تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/12/26.

[1] فتيحة بنابي، **علاقة معدّل الفائدة بالأزمات المالية**، مجلة معارف، المجلد 10، العدد 19، 2015، ص 282.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 283.

وفي أوروبا كان البنك المركزي الأوروبي قد خفّض سعر الفائدة بين سنتي 2008 و2009 من 4.5% إلى 3.75%، وفي بريطانيا قد خفّض البنك المركزي سعر الفائدة إلى 3% بعدما كان في حدود 4.5% قبل الأزمة، ثمّ واصل تخفيضه ليسجّل أسعارا في حدود نقطة مئوية وأقل، بل حتى في سنة 2016 كان سعر الفائدة في هذا البنك في مستوى 0.5% [1].

ونصل في خلاصة هذا المطلب إلى أنّ من بين الآليات التي اتّخذتها الدول لمواجهة الانهيار المالي هو تخفيض الضّرائب من أجل التحفيز على الاستمرار والنمو، وتخفيض سعر الفائدة بذات الهدف، وجاءت سياسات التسهيل الكمّي لتعتمد أكثر على سعر الفائدة مثلما يأتي في المطلب اللاحق.

المطلب الرابع: سياسات التسهيل الكمّي Quantitative Easing

حين وجدت بعض الدول على رأسها الولايات المتّحدة الأمريكية بأنّ أدوات السياسة النقدية أصبحت غير مجدية في تحقيق الانتعاش الاقتصادي بسبب فقدان الثقة في السوق المالي الأمريكي خاصّة، فاضطرّت السلطة النقدية إلى انتهاج سياسة التسهيل الكمي غير التقليدية والتي تسمّى أيضا التيسير الكمّي، وذلك بخفض معدّلات الفائدة إلى أقصى حدّ ممكن بين الصّفر و0.25%، وشراء السندات المتعثّرة لبعث الثقة في السوق ومن ثمّ دفع العجلة الاقتصادية[2].

ويعرّف التسهيل الكمّي بأنّه "سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية من أجل تنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية غير فعّالة، إذ يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة الأموال المتاحة في الاقتصاد؛ ويتميّز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية بمعاملات بيع وشراء أكثر للأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند القيمة بحدود الصّفر" [3].

وتعمل سياسة التسهيل الكمّي على دفع المستثمرين إلى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية لا في الأدوات المالية، فبتخفيض الفائدة طويلة الأجل على الأدوات المالية ذات العائد الثابت من قبيل السّندات الحكومية وغير الحكومية تصبح هذه السّندات بالتبع غير جاذبة للاستثمارات، لأنّ العائد منها ضعيف بالمقارنة مع العوائد

---

[1] موقع الجزيرة على الأنترنت: **بريطانيا تخفض الفائدة لأول مرة منذ 2009**، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2016/8/4/%D8%A8% تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2021/12/26.

[2] محمد بوطوبة وأحمد طويل، **سياسة التسهيل الكمّي وأثرها على سعر الصّرف خلال الفترة 2008–2015**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 7، العدد 12، 2017، ص 50

[3] علي صاري، **تقييم فعالية سياسة التسهيل الكمّي في تخفيف أثر الأزمات**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، 2018، ص 168.

الاستثمارية المتغيّرة في الأسهم والقطاعات الإنتاجية وإقراض الشّركات، وهو ما يستهدف رفع معدّل النموّ الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة[1].

وإذا حاولنا استعراض بعض تجارب الدول التي لجأت إلى التسهيل الكمي ضمن آليات علاج أزمة 2008 وجدنا في المقدّمة أربعة أقطاب هي الولايات المتحدة واليابان والصين والمجموعة الأوروبية، مع أنّ الدول –كما سيتبيّن لاحقا– قد تتبنّى التسهيل الكمّي مضطرّة تحت تأثير الدول التي سبقتها إلى ذلك.

1. التسهيلات الكمية في الولايات المتحدة بعد أزمة 2008:

كان من بين أبرز مواقف البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أمام انهيار الأسواق المالية وتلاشي الثقة بين البنوك والأفراد أن خفّض سعر الفائدة الرّئيسي ليصل إلى نقطة 1% في نهاية عام 2008، ومع ذلك فإنّ الأزمة حادّة بما جعل الاحتياطي الفيدرالي يقرّر سياسات نقدية غير تقليدية استمرّت من 2008 إلى 2014، وجاءت هذه السياسات على أربعة برامج، نختار من بينها اثنين:

أ- **البرنامج الأوّل للتسهيل الكمّي (QE1)**: والذي ركّز على دعم سوق العقارات باعتباره الأكثر تضرّرا من الأزمة، لذلك سعى هذا البرنامج إلى خفض تكاليف الاقتراض وتسهيل شروط الائتمان لشراء المنازل، وقام بشراء سندات شركة فاني ماي وفريدي ماك بقيمة 3.1 مليار دولار، و500 ميار دولار من الأوراق المالية المدعومة للحصول على قروض الرهن العقاري الصادرة عن مؤسسة الخدمات المالية التي أنشأها الكونغرس GSE، وفي مارس 2009 قررت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة شراء 300 مليار من أذون الخزانة طويلة الأجل وزيادة مشتريات MBS التي أصدرتها GSE إلى 1.025 مليار دولار[2]، بما أفضى في النهاية إلى طرح كميات كبيرة جدّا من الدولار وصلت في التقدير إلى إصدار قيمة 1.25 تريليون دولار دون مقابل أو رصيد[3]، ومثل هذه الخطوة بالطّبع تستهدف –ضمن ما تستهدف– التأثير على الدولار وتعزيز الصّادرات الأمريكية.

ب- **البرنامج الثالث للتسهيل الكمّي (QE3)**: أعلن عنه في سبتمبر 2012، إذ أقبلت اللّجنة الفيدرالية على مشتريات قيمتها 40 مليار دولار شهريا من MBS أصدرتها GSE [4]، وكان هذا البرنامج يهدف إلى خفض معدّلات البطالة، ولم يحدّد هذا البرنامج أفق نهايته بل كان مرتبطا بتحسّن سوق العمل، وإن

---

[1] **المرجع السابق ذاته**، ص 165.

[2] Kjell Hausken, Mthuli Ncube, **Quantitative Easing and Its Impact in the US,Japan, the UK and Europe**, Springer, New York, USA, 2014, p 30.

[3] علي صاري، **مرجع سابق الذكر**، ص 170.

[4] أمينة بديار، **دراسة تحليلية لفعالية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية في إدارة الأزمات المالية– تجربة الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1، 2020، ص 111.

كانت استراتيجية التخفيف من التسهيلات الكمية والرفع التدريجي لمعدلات الفائدة والتي أعلنت في سنة 2015 يعني الخروج من هذه البرامج وإنهاءها تدريجيا.

2. التسهيلات الكمية في الاتحاد الأوروبي بعد أزمة 2008:

تأخّر الاتحاد الأوروبي في إقرار التسهيل الكمّي، ففي نهاية سنة 2014، وأمام الأوضاع المقلقة التي شهدتها دول الاتّحاد من انخفاض معدلات التضخّم 0.27% وتباطؤ النموّ 1.4% وارتفاع معدلات البطالة إلى أرقام قياسية 11.6%[1] وهجرة الاستثمارات خارجها، أعلن البنك المركزي الأوروبي عن برنامج ضخم لعمليات التسهيل الكمي. وبالمجمل فقد قام البنك الأوروبي -قبل 2014 وبعدها- بعدّة إجراءات[2]:

- خفض أسعار الفائدة الرئيسية.
- تثبيت معدّل لعمليات إعادة التمويل طويلة الأجل (FRFA)، وهذا الإجراء يسمح للبنوك بالحصول على تمويل غير محدود من البنك المركزي الأوروبي؛ وهو إجراء بمثابة عملية إعادة تمويل رئيسية (RPO) لتوفير السيولة المرغوبة، بهدف دعم التمويل المصرفي قصير الأجل للتخفيف من التأثير السلبي المحتمل لمخاطر السيولة على توفير الائتمان للأسر والشركات.
- تمديد فترة استحقاقات عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل LTRO إلى مدّة 6 أشهر ثم إلى سنة و3 سنوات و4 سنوات، وهو ما يوفّر السيولة للمؤسسات على مدى فترة أطول بمعدّل منخفض وبتخفيف شروط إعادة التمويل للبنوك.
- شراء سندات الدولة والقطاع الخاص بهدف ضمان سيولة بعد أزمة الديون السيادية التي أدّت إلى ارتفاع سعر الفائدة على سندات اليونان ودول أخرى كإيطاليا وإسبانيا.
- شراء السندات المغطّاة (CBPP2) وتوسيع قائمة الأصول المقبولة كضمان، وتقديم مساهمات بالعملة الأجنبية واليورو من أجل توسيع فرص البنوك في إجراء المعاملات بالعملة الأجنبية.
- تخصيص 80 مليار أورو شهريا من بداية سنة 2015 إلى سنة 2017 لشراء الأوراق المالية من سندات مغطّاة وأوراق مالية مدعومة بالأصول والسندات السيادية.

ومن النموذجين التطبيقين لسياسات التسهيل الكمي كآليات للوقوف أمام تداعيات الأزمة المالية 2008 نستنتج أنّ الحكومات تحت الضّغط المتزايد تزداد توسّعا في السياسات النقدية، وأن الأزمة كانت مستعصية بالمستوى

---

[1] عادل محسن ومحمد بركة، **قراءة في بعض التجارب الدولية في التيسير الكمي: أهم النتائج والدروس**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 8، العدد 2، 2021، ص 35.

[2] Désiré Kanga, **Quels sont les enseignements des politiques monétaires non conventionnelles,** Revue française d'économie, Vol. XXXII, n°2, 2017, pp 9-11.

الذي جعل مختلف الحكومات تضحّي بتخفيض أدنى لسعر الفائدة بهدف البعث على تحفيز أكبر للاستثمار، على أنّ هذه السياسات أثرت على العملات وأسعار صرفها، وهو ما سيتقدم الحديث عنه في المطلب اللاحق.

المطلب الخامس: آلية سعر الصّرف لمواجهة المنافسة وتراجع الصادرات

في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بعد دخول المراكز العالمية في تطبيق سياسات التسهيل الكمّي تجد الدولةُ التي لا تطبّق التسهيلات الكمية عملتَها تميل نحو الارتفاع نسبة إلى الدولار والعملات الأساسية الأخرى، إذ إنّ الإجراءات التي اتّخذها الفيدرالي الأمريكي باستخدام غير تقليدي لسعر الفائدة وكمية النقود المتداولة في الاقتصاد جعلت الدولار يشهد انخفاضا يحفّز الصادرات الأمريكية؛ ولكنّه بالمقابل يضع ضغوطا على الدول بأن تردّ على مثل هذه السياسات لحماية عملاتها، وهو ما جرّ إلى سلسلة من تخفيض العملات والتخفيض المضادّ، وجعل من سياسات التسهيل الكمي تنتقل من دولة إلى أخرى [1].

وإذا أخذنا أمثلة عن تأثير إجراءات الفيدرالي الأمريكي على سياسات البنوك المركزية لعدّة بلدان فستزداد الصّورة وضوحا، ففي اليابان كان البنك المركزي قد عجّل بسياسات موازية للسياسات التوسعية الأمريكية خوفا من تأثير انخفاض قيمة الينّ إلى الدولار وانتقال ذلك إلى التأثير في الطلب الكلي على السلع والخدمات اليابانية[2]، كما أنّ الصين كانت تبدي قلقها إزاء كل برامج التسهيل الكمّي الأمريكية التي ترفع من قيمة اليوان وتؤثّر في الصّادرات الصينية، فضخّت عبر بنكها المركزي في الدفعة الأولى قيمة 100 مليار يوان، علاوة على تخفيف القيود المفروضة على العملة الوطنية ومحاولة إدراجها تدريجيا في المعاملات التجارية الدولية خاصّة في الصّادرات الصينية إلى بعض المناطق مثل دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية[3]، كذلك قامت البنوك المركزية في كلّ من الفلبين وتايلاند والبيرو بشراء الدولار لإضعاف العملة المحلية، وخفّضت كوريا الجنوبية معدّل الفائدة لخفض معدّل صرف عملتها مع الدولار[4].

هذا، ويؤدّي انخفاض قيمة العملة وانخفاض أسعار الفائدة إلى خلق فرص للشركات المحلية في اقتراض المال في دولة ما تشهد انخفاض هاتين الأداتين، واستثماره في دول أخرى حيث سعر الفائدة الأعلى وتحقيق الربح من خلال الفرق بين أسعار الفائدة، ويعتبر بيع العملة الوطنية في السوق الدولية من جملة ما يقلّل من قيمتها.

وفي موضوع قيمة الأورو أمام الدولار –والذي شهد بعد أزمة 2008 مفارقات مختلفة– نسجّل أنّ تأخّر الاتحاد الأوروبي في تبنّي سياسات التسهيل الكمّي ساهم في تراجع الأورو أمام الدولار، بحيث اقترن بانخفاض الدولار

---

[1] علي صاري، **مرجع سابق الذكر**، ص 168.

[2] كمال رزيق وعبد السلام العقون، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 96-97.

[3] عادل زيات، **تدويل اليوان الصيني – دراسة تقييمية للإجراءات المتخذة ومدى كفايتها**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلّد 2، العدد 1، 2016، ص 8.

[4] علي صاري، **مرجع سابق الذكر**، ص 168.

تراجع قيمة الأورو بـ 30% مقابل الدولار في أكتوبر 2014، وفي ديسمبر 2015 وصل الأورو إلى أدنى مستوياته منذ عام 2003؛[1] ويمكن تفسير ذلك بتراجع تدفّقات الاستثمار التي باتت تغادر الاتحاد الأوروبي إلى الأسواق الأجنبية خاصّة الأمريكية بسبب ضعف العرض في أسواق السندات بمنطقة الأورو وانخفاض العائدات فيها، إضافة إلى أنّ أزمة الديون السيادية أرجعت الثقة في عملة الأورو[2].

وبالنسبة لأوروبا فإنّ سياسة التسهيل الكمي التي أضعفت الدولار على حساب العملات الرئيسية هو تشويه لسعر الصّرف الدولار وسياسة مؤدّية إلى حرب العملات، وتهديد سوق الصّرف العالمية وسبب لتراجع الصادرات الأوروبية والعالمية من خلال تقليل تنافسية البضائع المسعّرة بالعملات غير الدولار ومن بينها الأورو.

المطلب السادس: آليات مختلفة أخرى للتكيف مع أزمة 2008

لئن كانت أبرز الآليات التي اتخذتها المراكز الصناعية العالمية متمثّلة في كل السياسات النقدية غير التقليدية والتي يدخل ضمنها استخدام سعر الفائدة المقارب للصفر والابتعاد على نحو متزايد من استهداف التضخم والتوسع في شراء الأوراق المالية لرفع السيولة، فإنّ إلى جانب ذلك مجموعة من الآليات وُظِّفت ضمن خطط الإنقاذ والبرامج التي تلت تلك الخطط، ومن بينها زيادة الإنفاق العام، وتحقيق الاستقرار المالي، إضافة إلى الآليات التي استخدمتها المؤسسات المالية والنقدية الدولية؛ وفيما يلي نستعرض بعض التطبيقات الميدانية لتلك الآليات:

1. تسخير الإنفاق العام في خلق مناصب الشغل:

من خلال ما تقدّم يتأكّد أنّ الجهود كانت مركّزة على إنعاش الاقتصاد وخلق فرص العمل، وكل السياسات التوسعية كانت تصبو إلى هذا الهدف وتسعى في تطويق آثار الانهيار المالي الذي أدّى إلى رفع معدل البطالة عالميا من 5.5 سنة 2007 إلى 6.5% سنة 2009، بفارق 28 مليون عاطل عن العمل، وبإجمالي عدد العاطلين سنة 2009 وصل إلى 198 مليون[3]، وفي الولايات المتحدة كانت البطالة أعلى من نسبتها العالمي إذ بلغت 10% في أكتوبر 2009.

وكانت إدارة أوباما قد أقرّت في فيفري 2009 مجموعة من التحفيزات لإنعاش الاقتصاد، بلغ مجموع قيمتها 787 مليار دولار تستهدف استحداث بين 3 و4 ملايين منصب عمل، وقد وجّه منها للإنفاق العام 310 مليار

---

[1] أمينة بديار، **مرجع سابق الذّكر**، ص 117.

[2] جيلالي بورزامة، **رؤية تحليلية حول انخفاض قيمة الدولار الأمريكي الأسباب والتداعيات**، دراسات اقتصادية، المجلّد 14، العدد 1، 2014، ص 46.

[3] هشام ريغي، **أزمة التشغيل والبطالة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2009 ودور الدولة في معالجتها من مقاربة كينزية**، مجلة التواصل، المجلد 25، العدد 3، 2021، ص 287.

دولار، و212 لدعم البنية التحتية، بمعنى 522 مليار دولار بين النفقات العامة الجارية والرأسمالية، وهو ما يكفل تفعيل الطلب على الطريقة الكينزية، ومن المجالات التي اتّجهت إليها هذه المبالغ[1]:

- تخصيص 27.5 مليار دولار لبناء الجسور ومدّ الطرق السريعة والسكك الحديدية.
- دعم النقل بحوالي 18 مليار دولار.
- تحديث 75% من المباني الفيدرالية وغيرها من الهياكل الأساسية العامة بتكلفة 31 مليار دولار.
- رصد 116 مليار دولار للرعاية الصحية، بما فيها 87 مليار لدعم ميزانية الصحة، كما تخصّص 19 مليار دولار لتقنية المعلومات الصحية، و10 مليار دولار لأبحاث الطب الحيوي وتحديث منشآت الرعاية الصحية.
- تحسين وتحديث التعليم بتكلفة 141 مليار دولار، بما في ذلك تطوير التعليم في المقاطعات، وتخصيص 6 مليار دولار لبرامج التعليم العالي.
- مضاعفة إنتاج الطاقة البديلة بتكلفة تصل إلى 54 مليار دولار.

وإنّ هذا النموذج الأمريكي وغيره من الاقتصادات المتقدّمة وآليات التكيّف مع الأزمة تؤكّد مسارعة الحكومات إلى التدخّل المباشر في الاقتصاد وأسواق العمل للحدّ من فقدان الوظائف وارتفاع معدّلات البطالة، وهو ما يعتبر إحياء جديدا للأفكار الكينزية.

2. تحقيق الاستقرار في النظام المالي:

ممّا توارد في أكثر خطط الإنقاذ فكرة جوهرها الحرص على توفير أنظمة وبيئة مالية ذات قواعد صارمة لصناديق التحوّط ووكالات التصنيف الائتماني وسماسرة الرهن العقاري، وزيادة الرقابة على الأدوات المالية المعقّدة التي كانت سببا من أسباب أزمة 2008، وهو ما نلمحه بين خطط وجهود الدول منفردة ومجموعة، ومن بين ذلك:

- تشديد مجموعة البلدان الصناعية الكبرى G7 إجراءات الشفافية ونشر المعلومات بدقة حول الأصول المالية، وإجراء عملية نزيهة لتقييم الأصول، واتّخاذ قرارات من شأنها أن تحيي سوق الرّهن العقاري[2].
- توحيد الإدارة الأمريكية لآليات عمل الوكالات المصرفية والمالية، من أجل تحقيق الشفافية والإشراف على النّظام المالي، إضافة إلى التدقيق في حسابات الشركات المتعثّرة بهدف حسن سير الدعم ورفع مردوديته[3].

---

[1] كمال رزيق وعبد السلام العقون، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 92-93.

[2] سامر قنطقجي، **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية**، مرجع سابق الذكر، ص 86.

[3] فتحي سبيتان، **مرجع سابق الذّكر**، ص 143.

- فرض مجموعة العشرين لرقابة صارمة على المرتبات والحوافز والمكافآت التي يحصل عليها كبار المديرين في القطاع المصرفي والمالي، وتأسيس مجلس الاستقرار المالي FSB يعمل إلى جانب صندوق النقد الدولي، ويراقب سلامة العميات المالية عبر الحدود بين الدول، علاوة على تشديد هذه المجموعة للرقابة على الصناديق السيادية ومؤسسات الائتمان[1].
- عدم القبول بالسرية المصرفية وممارسة المراقبة الصارمة على المؤسسات المالية ضمن جهود مجموعة العشرين، وتحسين القواعد المحاسبية وتشديد معايير التقييم في وكالات التنقيط والتصنيف الائتماني، وتضييق المجال على الملاذات الضريبية[2].
- تشفيع خطط الإنقاذ بآليات رقابة مشدّدة حرصا على تحقيق أهدافها، ومن ضمن ما جاءت به الخطة الأمريكية إحالة تطبيق الخطة لمجلس مراقبة مستقلّ، وتمكين القضاء من دراسة القرارات التي يتّخذها وزير الخزانة، وتشريع إجراءات حماية للمالكين المهدّدين بمصادرة مساكنهم[3].
- إنشاء لجنة مراقبة – ضمن خطة الإنقاذ الأمريكية الثانية- لعمليات البورصة والإشراف على صناديق التحوّط[4].

3. آليات المؤسسات المالية والنقدية الدولية:

بادر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإجراءات كثيرة لمجابهة الأزمة غلب عليه التوسع الإقراضي ورفع المساعدات المالية، ومن أهمّ الإجراءات المتّخذة والتي تصبّ في هذه السياسة ما يلي[5]:

- رفع البنك الدولي لمساعدات البلدان المتضرّرة من الأزمة بنسبة 54% سنة 2009 عن السنة السابقة، وهي مقدّرة بـ 58.5 مليار دولار.
- استثمار البنك الدولي في 767 مشروعا لتعزيز النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر، بما في ذلك 20.7 مليار دولار من التمويل لمشروعات البنية التحتية.
- زيادة موارد صندوق النقد، إذ حصل على توفير سيولة إضافية قدرها 250 مليار دولار لإقراض الدول الأعضاء.

---

[1] كمال رزيق وعبد السلام العقون، **مرجع سابق الذكر**، ص 94.

[2] نبيل بوفليح، **دور الصناديق السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 48 و49، شتاء 2010، ص 98.

[3] فتحي سبيتان، **مرجع سابق الذّكر**، ص 143.

[4] زهية ثاري، **مرجع سابق الذكر**، ص 139.

[5] رفيقة صباغ، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 128-131.

- إقرار الصندوق لعملية إصلاح شاملة لكيفية الإقراض من موارده تقوم على رفع حجم القروض وتطويع شروطها حسب ملاءة كلّ دولة عضو.
- دعم اتّفاقات الاستعداد الائتماني، لتتيح قدرا من المرونة في إقراض البلدان غير المؤهلة للاستفادة من خطّ الموارد المرن.
- فتح باب الاستثناء لإعفاء البلدان منخفضة الدخل من جميع مدفوعات الفائدة المستحقة للصندوق من سنة 2009 إلى نهاية 2011.
- زيادة القروض الميسرة للبلدان منخفضة الدخل المتضرّرة من الأزمة ومن الارتفاع الحادّ لأسعار الوقود والغذاء، فقد منح الصّندوق بين 2011 و2014 ما مقداره 17 مليار دولار لها.

وفي خلاصة المبحث الثالث نخلص إلى أنّ الأزمة المالية 2008 ألقت على الدّولة مزيدا من المسؤولية وأعباء كبرى، جعلتها تعود إلى صورة الدولة التي رسمها كينز، فبالرغم من أنّ هذه الأزمة جاءت في وقت شهد فيه الاقتصاد العالمي تحرّرا أكبر من سابقه وازداد تشابكا وترابطا، فإنّ الحاجة إلى مركزية الدّولة في هذا الاقتصاد ما تزال قائمة، وقد بادرت الدولة بما تملكه من آليات حديثة وتحمّلت شراء الأصول المالية الهالكة وضمنت القروض بين البنوك وضحّت بأدنى معدّلات سعر الفائدة، وقلّصت الضّرائب، وضاعفت جهود الرّقابة، وسخّرت المؤسسات المالية الدولية في سبيل إخماد هذه الأزمة.

وبالإجمال كانت جهود علاج أزمة 2008 ومحاولة التكيّف وتحقيق الاستمرار تسعى في إعادة إرساء الثقة ورفع معدّلات النموّ وتعزيز الاستثمار ومحاربة البطالة بإيجاد فرص العمل، مع إصلاح النظام المالي وتشديد ضوابطه، والحيلولة دون حدوث أزمات أخرى.

المبحث الرابع: تقييم مدى توافق أفكار فالرشتاين مع الآليات المستخدمة للتكيف مع الأزمة المالية 2008

في الفكر اليساري لإيمانويل فالرشتاين نجد معالم اقتصادية مستوحاة من مدارس مختلفة، وفي جانب الدورات الاقتصادية اعتمد فالرشتاين بشكل بارز على أفكار نيكولاي كوندراتيف وجوزيف شومبيتر، فعلاوة على الدوران بين الركود والنموّ فإنّ هناك آليات تعيد للنظام الرأسمالي العالمي بعض التوازن والتصحيحات وتمنح له فرصة الاستمرار مدّة أخرى، وفي هذا المبحث نبحث في صحة افتراضات فالرشتاين بخصوص آليات التكيّف والاستمرار ومدى توافقها مع الآليات كما وظّفت في الميدان العملي للتخلّص من آثار أزمة 2008 وتطويق حدودها والعودة مجدّدا في طريق النموّ؛ والآليات التي سنعتمد عليها هي الواردة في الفصل النظري لآليات التكيّف والاستمرار عند فالرشتاين، وسيكون هذا العمل بين خمسة مطالب، في كلّ منها نحاول تعقّب التوافق من عدمه في كلّ آلية من تلك الآليات.

المطلب الأول: الثورة الصّناعية الرابعة ومجالات الاحتكار

من بين الآليات التي تحافظ بها المراكز الرأسمالية على اتّساع هامش الرّبح من أجل التراكم الرأسمالي هو احتكار مجالات صناعية محمية من المنافسة، غير أنّ استمرار السنوات والعقود في تلك المجالات يفضي إلى ذوبان الاحتكار فيها، بما يؤدّي إلى الرّكود، ويستلزم ذلك إيجاد مجالات صناعية احتكارية جديدة تستأثر بها المراكز الرأسمالية لضمان النموّ بعد الأزمة. لذلك يرى فالرشتاين أنّ الدورات الاقتصادية طويلة الأجل ترتبط بنشوء مجالات وثورات صناعية على الغالب؛ وعليه فإنّ علاج أزمة 2008 يستلزم مثل هذا المجال، فهل تمثّل الثّورة الصّناعية الرابعة مجالا احتكاريا جديدا بيد المراكز الرأسمالية؟

إنّ الجواب على هذا السؤال يستدعي أوّلا التعرف على المجالات الصناعية التي أنشأتها هذه الموجة، ومن ثم معرفة مدى قدرة الدول المتقدّمة صناعيا على احتكارها.

وإجرائيا فهذه الثورة مرتكزة على الثورة الرقمية التي تجعل التكنولوجيا جزءا أساسيا في المجتمعات باختراقها جميع المجالات والتمركز فيها لتطويرها عبر وسائل عديدة مثل الربوتات والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية وأنترنت الأشياء والطباعة ثلاثية الأبعاد، وهي موجة صناعية تستند على الصناعة في طورها الرابع من حيث استخدامها للتقنية في تلك المجالات الحيوية الجديدة[1].

[1] كريم قاسم وعيسى براق، **التحول نحو الثورة الصناعية الرابعة دروس من خلال بعض النماذج الدولية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2022، ص 371.

ولا شكّ أنّ مجالاتها واعدة جدّا، تتّسع لأرباح كبيرة الحجم كما تقدّر المعطيات الرقمية ذلك، ففي الجانب الإيجابي تمثّل هذه الثورة فرصة اقتصادية غير مسبوقة في مستويات الإنتاجية والتنافسية نتيجة تطوّر مهارات القوى العاملة، وزيادة التراكم الرأسمالي والمعرفي وانتشار أساليب الإنتاج الأكثر كفاءة واستدامة في إنتاج السلع والخدمات عالية التقنية والجودة، فضلا عن أنّها تحاكي كلّ أذواق المستهلكين بكلفة قد تكون الأقلّ، وهو ما يبشّر بارتفاع ملموس لمستويات الدخل والمعيشة[1] خاصّة في البلدان التي تتوفّر فيها الشروط القاعدية لاستخدام هذه التقنيات.

وزمنيا فقد كانت أولى الإشارات إلى قيام هذه الثورة الصّناعية الرابعة سنة 2011 حين ذكرت بمعرض هانوفر، ثمّ أعلنت ألمانيا عام 2013 مبادرة استراتيجية لتطوير الصناعات التكنولوجية فائقة الدقة، ثمّ في 2016 أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي بسويسرا تسمية الثورة الصناعية الرابعة[2].

وصحيح أنّ الثورات الصّناعية كلّ مرّة قد حملت معها مخاوف إلى جانب المكاسب التي كانت مرجوّة منها، وأنّها خلقت للدول المصنّعة أرباحا كثيرة وسنوات متواصلة من النموّ الصّناعي، ومن المحاذير التي ما تزال محتملة في الثورة الصّناعية الرابعة تهديد مصادر الدّخل لفئات واسعة من العمّال في العالم، إذ إنّ اعتماد الأتمتة والربوتات والتوسّع فيها على خلفية تقليل التكاليف وتوسيع الربح سيتسبّب في انخفاض كبير في مستويات الطلب على العمالة، وليست العمالة غير الماهرة وحدها معنية بالاحتمال الذي قدّر بتراجع ما بين 20 -25% في مجالات الزراعة والتعدين والصناعة والوظائف المكتبية وكثير من الخدمات[3]، بل إنّ الاحتمال يطال العمالة الماهرة ذات الأجور المرتفعة والمستقرة نسبيا كالخدمات الطبية والمحاماة وغيرها.

وبالطبع ستمثّل هذه الثورة مجالا ربحيا مريحا للكثير من الدول، على أنّ مسألة الاختلاف البنيوي في الاقتصاد العالمي ستلعب دورها مرّة أخرى في جعل الأرباح للدول ذات القاعدة الصّناعية والتكنولوجية الواسعة، وهي دول المركز بالضّرورة، ويسبّب ذلك فجوة أكبر في توزيع الدّخل بين الدول المتقدّمة التي تحوز جاهزية أعلى ومستوى مرتفعا من الاستثمارات المطلوبة لتبنّي هذه التقنيات، وبين الدول النامية التي تفتقر إلى تلك الجاهزية والمستويات، علاوة على شغلها الدائم في التفكير في امتصاص البطالة، وهو ما يتعارض مع التوجّه في مسار الثورة الصناعية الرابعة.

إذن، لا شكّ أنّ هذه الثورة قد جاءت في وقت كانت الحاجة الرأسمالية إليها في أشدّها، فأزمة 2008 وما تلاها من احتقان المنافسة بين الأقطاب الصناعية عالميا أطال عمر الأزمة، قد تنفرج شدّتها مع هذه المجالات الصّناعية

---

[1] مولود بوعوينة، **الاقتصاد الجزائري وحتمية التحول من الثروة النفطية إلى مرتكزات الثورة الصناعية الرابعة**، مجلة دراسات اقتصادية، المجد 21، العدد 1، 2021، ص 377.

[2] **المرجع السابق ذاته**، ص 372.

[3] **المرجع السابق ذاته**، ص 384.

الجديدة، التي وإن أعطت فرصا للجميع في استخدامها فإنّها ستقدّم مجالا ربحيا احتكاريا للشركات الكبرى، ما لم تشتدّ المنافسة بينها فتؤول إلى ما سبق؛ وهذا ما يصبّ في الآليات التي يفترضها فالرشتاين في نظريته. على أنّ احتمال نجاح الدول النامية أيضا في اقتحام المجالات الجديدة يبقى قائما، وهو ما سيجعل مرحلة الاحتكار عند المراكز الرأسمالية أقلّ مدّة ممّا سبق في سالف الثورات الصّناعية.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي كآلية جرّ لفائض القيمة من المحيط

على منهج كلّ الماركسيين يرى إيمانويل فالرشتاين أنّ منطق النظام الرأسمالي هو الاستغلال، ويكون ذلك استنادا إلى فائض القيمة وتحويله من العامل إلى ربح الرأسمالي، وهو على مستوى دولي أو عالمي تضطلع به المراكز الرأسمالية في حالات الركود حين يتقلّص الهامش الربحي للرأسمالي في دول المركز بما يدفع المنتجين إلى تقليص تكاليف الإنتاج فيحوّلون صناعاتهم إلى مناطق ذات أجور أدنى لليد العاملة؛ وعليه فإنّ التأكّد من ورود استخدام هذه الآلية بعد أزمة 2008 يعني البحث عن حجوم الاستثمار المتدفّقة إلى العالم النامي بعد الركود من جانب، والبحث عن مدى وجود التنافس بين الدول الصناعية على مناطق المحيط وشبهه من جانب آخر، وعلى العكس تماما قد تلجأ دول المركز إلى علاج الأزمة بتصدير البطالة، وهو ما يعني تقليل العمليات الإنتاجية في المراكز، أو تقليلها في دول المحيط وتركيزها أكثر في المناطق المركزية حماية لها من الانهيار والركود المتواصل، ويتمّ التأكد من ذلك من خلال قياس الاستثمار الأجنبي في الدول النامية ما إذا كان قد انخفض تأثّرا بالأزمة. (انظر الجدول 14)

جدول 14: الاستثمار الأجنبي في الدول المتقدمة والنامية بين 2006 إلى 2018

	الاستثمار الأجنبي	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018
الدول المتقدّمة	حجم التدفقات الواردة	940.86	784.01	679.01	741.77	623.08	1197.74	556.89
	النسبة إلى العالم	%67.05	%52.98	%49.74	%50.45	%45.91	%62.42	%42.93
الدول النامية	حجم التدفقات الواردة	462.39	695.74	686.10	728.57	734.16	720.94	740.26
	النسبة إلى العالم	%32.95	%47.02	%50.26	%49.55	%54.09	%37.58	%57.07

المصدر: الجدول مقتبس من: علي عيشاوي، **تأثير الأزمة المالية العالمية على التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2005–2018)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد: 13، العدد 1، 2020، ص ص 5-6.

يتبيّن من خلال هذا الجدول أنّ حصّة الدّول النامية من الاستثمار الأجنبي الوارد إليها كانت تشهد ارتفاعا واضحا، فقبل الأزمة لم تتعدّ نسبة 33% سنة 2006، لتتجه في ارتفاع عام وصل 50% سنة 2010 و54% سنة 2014، وإلى نسبة 57% سنة 2018، مع تراجع طفيف بأقل من نقطة مئوية سنة 2012، وتأخر ملحوظ سنة 2016، والذي عاد إلى ارتفاع أعلى من سنة 2018 مقارنة بـ 2014.

ولا بدّ من التنبّه إلى أنّ الدول النامية تشمل أيضا تلك الدول التي أطلق عليها تقرير الأونكتاد بالدول الانتقالية، أو بتعبير فالرشتاين دول شبه المحيط.

وعلى الصّعيد الآخر نجد حصّة الدول المتقدمة من هذا الاستثمار قد انحسرت بوضوح، فبعد أن كانت تعادل نسبة 67% سنة 2006 تضاءلت بعكس التغير مع حصة الدول النامية، والسنة الوحيدة التي استعادت فيها الدول المتقدمة مرتبتها هي 2016 بنسبة 62%، والتي لم تدم لها طويلا، فسرعان ما رجعت النسبة إلى 42% أي أقلّ من النسبة المسجلة سنة 2014.

أما في جانب الاستثمار الأجنبي الصادر فإنّ الدول المتقدّمة سجلت تراجعا من 80% إلى 70% بين سنتي 2008 و2017، على أنّ حجم الاستثمار الصادر من ذات الدول لم يتراجع إلا بشكل طفيف بين سنتي 2008 و2016، وبالمقابل زادت حصة الدول النامية من التدفقات الصادرة من نسبة 20% إلى 30% في الفترة ذاتها[1].

وما تعنيه لنا هذه المعطيات أنّ الاستثمار الأجنبي قد فضّل الاستقرار بعد الأزمة وخلال الركود الطويل في الدول النامية، وبالمقابل كان يقلّ في الدول المتقدّمة، وهو ما يعني تأييدا لافتراض فالرشتاين في انتقال رؤوس الأموال والعمليات الإنتاجية في أوقات الأزمة إلى دول المحيط وشبهه، وبالرغم من أنّ الاستثمار الصادر أيضا كان ينحسر في الدول المتقدّمة، فإنّه لا ينفي التحرّك المستمر للاستثمار الأجنبي نحو الدول النامية من الدول المتقدمة أو من الدول النامية ذاتها.

ويترتّب على هذا التوجّه أنّ آلية تصدير البطالة لم تحدث بشكل واضح في الأزمة المالية 2008، إذ إنّ امتصاص فائض القيمة يأخذ إحدى الطريقتين، إما بإيقاف أو تقليل العمليات الإنتاجية في مناطق المحيط وشبهه وتركيزها في المناطق المركزية حماية للاقتصاد المحلي من مزيد من الانهيار، وهو ما يطلق عليه فالرشتاين تصدير البطالة، ذلك أنّ نسب البطالة المرتفعة في دول المركز يتحسّن حالها بجرّ العمليات الإنتاجية إلى المركز، وبالتالي تزداد نسبها في المحيط، وإمّا بطريقة معاكسة، أي بنقل العمليات الإنتاجية ومضاعفة الاستثمار في المحيط وشبهه من أجل جرّ فائض القيمة، وهو ما كان أوضح حسب حجوم الاستثمار الوافد إلى الدول النامية كما تبيّن عبر الأرقام والإحصاءات.

[1] علي عيشاوي، **تأثير الأزمة المالية العالمية على التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2005–2018)**، مرجع سابق الذكر، ص 77.

المطلب الثالث: آليات وفنون الاحتكار الاقتصادي الجديدة

من المفاهيم المركزية في فكرة الدّورة الاقتصادية عند فالرشتاين أنّ الاقتصادات المركزية تلجأ في كلّ الأحوال إلى الحفاظ على احتكاراتها توسيعا للهامش الربحي، وحين تزداد المنافسة في مجال ما ويذوب ذلك الاحتكار تكون الدّورة الاقتصادية في مرحلة من الرّكود، وتستلزم العودة مجدّدا نحو النموّ وجود مجالات جديدة تستأثر بها المراكز الرأسمالية، أو ابتداع طرق حمائية تحمي المنتجين الرأسماليين من السوق الحرّة، وعليه فإنّ مقابلة هذا الافتراض في أزمة 2008 يعني البحث عن آليات الاحتكار التي تستخدمها مختلف الدول، والتي من شأنها أن تساهم في رفع الأرباح ومواجهة المنافسة الشرسة بين الأقطاب الرأسمالية.

ومع أنّ كثيرا من الآليات الاحتكارية التي سنذكرها فيما يلي من السطور ليست انعكاسا مباشرا لأزمة 2008، فإنّ استخدامها إلى ما بعد الأزمة ما زال قائما، وصحيح أنّ الاحتكار بالصورة التقليدية –كما تصوّره فالرشتاين أحيانا– انحسر في زمن التشابك والعولمة، إلاّ أنّ السوق الحرّة أيضا بالمفهوم الاقتصادي المحض لم تتحقّق إذا اعتبرنا تلك الآليات المستحدثة، ومن بينها الإجراءات المقيّدة للمنافسة في التجارة الخارجية، وهي إجراءات لم تزل موجودة بعد الأزمة، بل ما زال العالم المعاصر يشهد فنونا من مختلف ما يخلّ بالمنافسة الشريفة العادلة في التجارة الخارجية، ومن بينها:

أ- **الإجراءات الحمائية:** كرفع الجمركة على بعض السّلع والخدمات، ومع أنّ الجمركة شهدت في ظل العولمة تراجعا ملحوظا، خاصّة فيما يتعلّق بالمواد الأولية، غير أنّ الدول النامية تجد ذاتها الخاسر في هذه المعادلة أمام الاستثناء الذي يطال المنتجات الفلاحية، بحيث ما تزال الرسوم الجمركية على صادراتها الفلاحية عالية في الدول المتقدّمة، وقد فشلت جولة الدوحة التي انطلقت عام 2001 في تحرير تجارة هذه المنتجات بسبب تلكّؤ دول الاتّحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الحواجز غير الضّريبية أمام الصادرات الفلاحية للبلدان، وأمام مواصلة الدعم الفلاحي في الدول المتقدّمة أو رفع الرسوم الجمركية على السلع الزراعية كما في اليابان وسويسرا[1]، فإنّ هناك على الدّوام أطرافا دولية مستفيدة من بقاء هذا الوضع، واستمرار فشل مفاوضات الدوحة. وبالرغم من الأمل المعلّق بمؤتمر نيروبي المنعقد في ديسمبر 2015 والذي شدّد على إزالة الدعم المرتبط بالتصدير في القطاع الزراعي وخفض أو إزالة الدعم الداخلي المشوّه للتّجارة وخفض الرسوم

[1] ياسين مكيو، **تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة بسكرة، 2016، ص 175.

الجمركية على المنتجات الزراعية لتعزيز التوازن في تحرير التجارة بين القطاعين الزراعي والصّناعي[1]، فإنّ الأمر ما يزال أملا لم تلتزم به أغلب الدول المنخرطة في منظمة التجارة العالمية.

وفي المنتجات الصّناعية يمكن ملاحظة الأمر نفسه، فهناك 22% من السلع الصّناعية تحظى بأهمية خاصّة عند الدّول المتقدّمة، فلا تشملها التخفيضات الجمركية، وهي سلع ذات حاجة لدى الدّول النامية[2]، وهو ما يجعل الفارق لصالح الدول المنتجة لها.

ويمكن إضافة بعض الإجراءات الحمائية التي ما تزال تلقي بثقلها على نزاهة التجارة الخارجية كنظام الحصص والقيود الكمية، وهو تحديد أكبر كمية من السلع والخدمات التي يمكن استيرادها من الخارج في مدّة معيّنة. وأمام استمرار آثار أزمة 2008 وتغلّب الصّين والاتّحاد الأوروبي على الولايات المتحدة الأمريكية وتواصل العجز في الميزان التجاري الأمريكي كان الرئيس ترامب قد أعلن سنة 2018 عن نظام الحصص وأقرّه وفرض ضرائب ورسوما على بعض السلع المستوردة من هاذين القطبين، تشمل 45 سلعة من أهمّها الحديد والصّلب والسلع المعمّرة[3]، والملاحظ أنّ الأزمة أعادت هذه الطرق الحمائية بشكل جعل الكثيرين من المتحمّسين لتحرير التجارة الخارجية يقلقون أمام هذا الخطو الذي لم تستطع منظمة التجارة العالمية أن تحكم سيطرتها عليه.

ب- **الإغراق**: ويحدث الإغراق حين تدخل دولة ما سلعة إلى دولة أخرى وتبيعها بسعر يقلّ عن قيمتها العادية، وهذه القيمة العادية هي سعر السلعة في الدولة المنتجة لها أو قيمة تكلفة إنتاجها، وهو ممارسة تجارية غير مشروعة تستهدف إضعاف المقدرة التنافسية للسلع المماثلة في الدولة المستوردة، ومع جهود منظمة التجارة العالمية منذ 1995 إلا أنّ هناك لجوء مستمرّا إلى هذه الآلية، فإلى سنة 2015 على سبيل المثال كانت منظمة التجارة العالمية قد تلقّت 490 شكوى تتعلّق

---

[1] ميلود سلامي وجمال بوستة، **المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تنظيم المنافسة العادلة للتجارة الدولية**، مجلّة القانون والمجتمع، المجلد: 7، العدد 1، 2019، ص 160.

[2] حسين الشمري وكريم حسان، **تحرير التجارة الخارجية وآثارها على اقتصادات الدول النامية**، منشورات كلية الإدارة والاقتصاد، 2018 ص 30. متوفر على الموقع الإلكتروني: https://business.uobabylon.edu.iq/service_showarticle.aspx?pubid=18910 تم الاطّلاع عليه بتاريخ: 2022/04/05.

[3] ساعد بعلي ورشيد حراق، **أثر نظام الحصص في التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2015– 2018**، مذكرة لنيل الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019، ص 23.

بقضايا الإغراق ودعم الدّول للمصدّرين[1]، ومن المعروف أنّ الدّول التي تميل إلى خفض قيمة عملتها هي التي تسعى إلى مثل هذا الإجراء، وهو ما يفسّر أنّ الولايات المتّحدة الأمريكية في العقد الأخير كانت أبرز دولة اتّخذت تدابير الإغراق ضدّ الصّين واليابان والمكسيك وكوريا.

وإذا عدنا إلى فالرشتاين بعد هذه النظرة الخاطفة على الأساليب الحمائية في التجارة الخارجية الراهنة، فإنّنا نسجّل لفالرشتاين تحقّق افتراضه باستمرار وجود العوائق السوقية المفيدة لتراكم رأس المال، كما أنّ الحرية التي نادى بها المنتجون ما لبثوا أن دعوا دولهم إلى إلغائها لأنّها تتعارض مع لبّ النّظام الرأسمالي، وهو ما اتّضح في الأزمة المالية 2008 قبلها وبعدها، فمنذ نشأة منظمة التجارة العالمية سنة 1995 تراجعت العوائق التجارية بوضوح، على أنّ هذا التراجع لم يكن على صعيد واحد ولم يشمل كلّ السلع والخدمات، بل كان يعرف بعض الانتقائية، وازداد وضوحا العودة إلى تلك الأساليب مع اشتداد المنافسة وتباطؤ النموّ بعد أزمة 2008.

المطلب الرابع: توسيع مجال تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي

إذا كان التلازم التاريخي بين الدّولة والنّظام الرأسمالي العالمي أمرا منوطا به بقاء كلّ منهما كما يعتقد فالرشتاين، فإنّ في أوقات الأزمات يتأكّد هذا التلازم، وتتعدّد أدوار الدّولة في سبيل ضمان معبر آمن نحو التعافي ومن ثمّ النموّ؛ وهذه الفكرة المركزية جمعت فالرشتاين بكينز.

ولقد اتّضح بما لا يدع مجالا للشكّ في أزمة 2008 الأدوار المنوطة بالدّولة، إذ عزّزت هذه الأزمة بصفة خاصّة دور الحكومات في الاقتصاد، وجعلت مبدأ عدم تدخّل الدّولة في النّشاط الاقتصادي في محكّ حادّ، وإذا كان الفكر الاقتصادي قد اتّهم الكينزية بإحداث أزمة الرّكود التضخّمي في سبعينيات القرن العشرين، مشيرا إلى أنّ تدخّل الدّولة قد عرّج المسير الطبيعي للسوق وإعادة التصحيح الذّاتي، فإنّ أزمة 2008 قد أحيت من جديد للدولة أدوارها، بل هزّت هذه الأزمة إحدى المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الفكر الرأسمالي وهو عدم التدخّل السافر للدّولة في النشاط الاقتصادي.

وإذا بدأنا بجانب البطالة والتشغيل، فإنّنا نجد بلدانا كثيرة تحرّكت لمواجهة أزمة البطالة من خلال: [2]

- دعم الطلب الكلّي من خلال إجراءات السياسة النقدية وسياسة المالية العامة.

---

[1] **الإغراق أداة لتحطيم عظام المنافسين**، على موقع الجزيرة على الأنترنيت: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2015/11/12/، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2022/04/04.

2 ماي شي داو وبراكاش لونغاي، **مأساة البطالة**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 4، المجلد 47، ديسمبر 2010، ص 22.

- برامج العمل قصيرة الأجل، ومنافع التأمين الخاصة بالبطالة، من أجل التخفيف من الأوضاع السيئة في سوق العمل.
- توجيه الدعم للتوظيف، للحدّ من تسريح العمالة وتسريع انتعاش سوق الوظائف.

هذا؛ وقد تعدّدت أوجه تدخّل الحكومات كما تبيّن من خلال الآليات في المبحث الثالث، ومنها:

- شراء الأصول المالية الهالكة، خاصّة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، بل إنّ هذه العملية عرفت تأميمات جزئية للمؤسسات المالية المتضرّرة، مثلما سُمِح للحكومة في بريطانيا بأن تتملّك 60% من رأسمال البنك الذي رفعت رأسماله، وفي غيرها من الدول أيضا.
- ضمان القروض ما بين البنوك وضمان ودائع المودعين، وهو ما يعني تحمّل الحكومات مخاطر القروض البنكية الموجّهة نحو قطاعات مختلفة، وبما أنّ الأزمةَ ماليةٌ بالدرجة الأولى فإنّ التوسع السابق لها في منح قروض الرهن العقاري وتخفيض الشروط أدّى ضمن ما أدّى إلى الإحجام عن المنح عشية الأزمة وخلالها، ولم يكن بدّ للحكومات أن تتدخّل عبر بنوكها المركزية والاحتياطية بضمان القروض حماية من مزيد من الانهيارات المالية والاقتصادية.
- تخفيض الضّرائب لتشجيع المنتجين والمشاريع الصّغيرة والمتوسّطة على الاستمرار وإيقاف الانهيار ومحاربة الذعر المالي.
- تحفيز الطلب الكلّي عن طريق تخفيض أسعار الفائدة الأساسية، وهو ما جعل تلك الأسعار تقارب الصّفر، ولم يعد بالإمكان حينها التخفيض إلى ما دون ذلك، وهو ما دفع إلى مزيد من التسهيل الكمّي، أي الشراء المباشر للأصول الحكومية طويلة الأجل[1].

كلّ هذه الأوجه التي تبيّن بعضا من أشكال تدخّل الدولة بعد أزمة 2008 تدعم فكرة فالرشتاين بخصوص مركزية الدولة في علاج الأزمة وانتفاء مفهوم السوق الحرة والتصحيح الذاتي، وكل ذلك يؤيّد افتراض فالرشتاين أنّ النّظام العالمي هو ذاته بميكانيزماته التقليدية والعلاقة القوية بين الاقتصادي والسياسي، أي عدم إمكانية زوال الدولة وبقاء النظام بين دولي مع التقسيم الرأسمالي لموقع الدول والنظام بين دولي؛ وكلها ميكانيزمات ما تزال باقية، بل تأكّد وجودها أكثر في أزمة 2008، وأنّ التوجه إلى المجتمع العولمي الذي تختفي فيه الدولة القومية هو انهيار للنظام العالمي.

---

[1] هشام ريغي، **أزمة التشغيل والبطالة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية 2008–2009 ودور الدولة في معالجتها من مقاربة كينزية**، مجلة التواصل، المجلد 27، العدد 1، 2021، ص 297.

والمفارقة أنّ هذه الأدوار التقليدية عادت في عصر تشابكت فيه العلاقات المعولمة وازداد ترابط المجتمع الدّولي بما لم يسبق له مثيل قبل انهيار الثنائية القطبية، والتحول إلى النظام العالمي الجديد، ولعلّ هذه الفكرة الجامعة بين القوميين وبعض اليساريين كفالرشتاين تعدّ جوهرية في تحليلهم للسياسة الدولية أو لنقل ما فوق الدولة.

المطلب الخامس: آلية تمدين الريف واستقطاب عمالته

يعتبر فالرشتاين أن آلية الدمج والتوسّع التي كانت المحرك للنظام الرأسمالي منذ نشأته تعمل على إضافة مستمرة للمجالات الإنتاجية التي تحقّق الأرباح ومن ثمّ تراكم رأس المال، وعليه فإنّ التوسع الجغرافي للدمج يفضي بالضّرورة إلى تمدين متواصل للريف، بحيث يجد المنتج مجالا جديدا للإنتاج وطلبا جديدا يحقّق به أرباحا جديدة، بمعنى أنّ اكتمال التوسيع في المناطق الحضارية وإبداع المجالات الإنتاجية فيها لا بدّ وأن يلقى مرحلة تتضاءل فيها العوائد، فتنتقل العمليات تلقائيا إلى هوامش المدن والأرياف، والأمر متواصل مدفوع بمنطق رأسمالي ربحي كما يعتقد فالرشتاين.

ومن جهة، فإنّ النسبة الأكبر من التكاليف التي تتسبب في تضييق الهامش الربحي هو ارتفاع أجور الأيدي العاملة، وبالتالي فإن من المحاور الأساسية للأزمة الدورية هو أجور العمال التي تعرف استمرارا في الارتفاع، وإحدى الحلول المعتمدة هو الاعتماد على العمالة الريفية التي تقبل بأجور أدنى وشروط مادية أقل من العمالة المناطق الحضرية، ويؤدّي ذلك إلى توسّع كبر للمناطق الحضرية وتضاؤل للمناطق الريفية.

وبالدمج بين الفكرتين، فإن التأكّد من تحقّق هذه الآلية بين آليات علاج أزمة 2008 يتمّ بالعودة إلى الأرقام المتوفّرة حول نسبة تمدّن الريف، وهو ما يقيسه المؤشر المتوفّر حول نسبة سكان المناطق الريفية، فإذا أعقب أزمة 2008 نسب معتبرة من تمدّن الريف فإن الفرضية تكون صحيحة، أما إن استمرت الأرقام ذاتها فلا تعني علاقة واضحة بين الأزمة وتمدّن الريف.

ولا بدّ من التنبه هنا أنّ هناك فارقا في آلية تصدير البطالة وجرّ فائض القيمة من ناحية وبين تمدين الريف، فالأولى تأخذ بقياس انتقال المشاريع الاقتصادية وتزايد الاستثمار اعتبار للمركز والمحيط، أما الثانية فلا تنطلق من التقسيم المركزي المحيطي، بل تعتمد على الريف والمدينة بغضّ النّظر على موقع الدولة في الاقتصاد العالمي.

وإذا عدنا إلى البيانات المتوفّرة حول نسبة سكان المناطق الريفية وجدناها في اتجاه شبه مستقرّ في العقد قبل الأزمة وبعدها، إذ يتناقص سكان الريف عالميا بنسبة 0.5% من إجمالي السكان كلّ سنة، فإذا كانت تلك النسبة عام 2000 تعادل نسبة 53%، فإنها تناقصت لتسجل نسبة 50% سنة 2006، وفي بداية الأزمة كانت النسبة

49% واستمرّت تتناقص الوتيرة ذاتها، لكنها تباطأت سنة 2014 لتسجل نسبة 47% عوضا عن 46.5% على افتراض استقرار المنحنى على ذلت الوتيرة، ثم عاد الاتجاه بنفس الوتيرة حتى سنة 2021[1].

الشكل 26: نسبة سكان المناطق الريفية عالميا % بين 2000 –2021

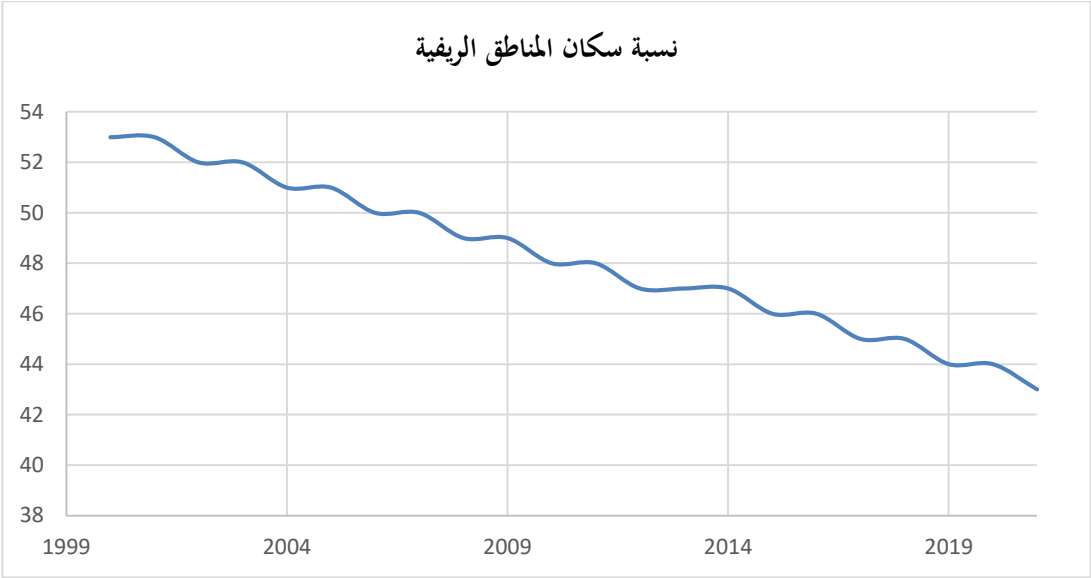

الشكل من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي في موقعه الإلكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS?end=2021&start=1999&view=char t تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/06/26.

والذي تعنيه هذه المعطيات أنّ أزمة 2008 لم تتسبّب في تمدين الرّيف بوتيرة أكبر مما سبق، بل إن الوتيرة ظلت ذاتها لعقود سبقت الأزمة، ومعنى ذلك أن تمدين الريف لم يكن إحدى الآليات الموظفة للتكيف مع الأزمة المالية 2008، وهو ما يفنّد افتراض فالرشتاين في هذا الموضوع.

على أنّ الاعتماد كان على آليات أخرى في جرّ القيمة من المناطق المحيطية نحو المراكز كما تبيّن سابقا.

المطلب السادس: التحوّل بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي

من بين الافتراضات في نظرية إيمانويل فالرشتاين التحوّل في مراكز النظام الرأسمالي العالمي، والذي يضحّي بالوحدات لصالح الموضوع، فحين يكون منطق النّظام هو التراكم غير المتناهي لرأس المال فإنّ بقاء الوحدات ذاتها ليس شرطا في استمرار النّظام، بل من الوارد إخفاق بعض المراكز في التماسك أمام صعود مراكز جديدة؛ فهل تسبّبت الأزمة المالية 2008 في فقدان بعض الدّول لمراكزها الاقتصادية؟

[1] مجموعة البنك الدولي، **مؤشر سكان المناطق الريفية (% من إجمالي عدد السكان)**، على الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS?end=2021&start=1999&view=chart تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/06/26.

والجواب على مثل هذا السؤال بالطبع يعتمد على مقاربة ما، واعتبار جانب أو جوانب قياس للمقارنة بين قوى اقتصادية أو بين مرحلة ما قبل الأزمة إلى ما بعدها، وليس يخفى تلك المنافسة الشرسة بين القوى الاقتصادية العالمية في العقد الأخير، وقبلها كان الثالوث الرأسمالي شمال أمريكا والاتحاد الأوروبي واليابان هو المسيطر على الاقتصاد العالمي، أي يمثّل مراكزه الأساسية التي لها الاستثمارات الواسعة والأكبر في نطاق العالم بشركاتها المتوزّعة عبره، فهل ظهرت من القوى المزاحمة لهذه المراكز ما يهدّد بقاء تلك المراكز؟

وقبل الخوض في مراقبة الدول التي تتزايد قوّتها أو تتراجع لا بدّ من التفريق بين الهيمنة السياسية والريادة الاقتصادية، ونحن هاهنا معنيون بالمؤشّر الاقتصادي أكثر من المؤشّر السياسي في السيطرة، أي أنّ الدولة قد تمتلك من الموارد الاقتصادية مستوى عال، لكنّها تبقى معدومة القدرة على تحويلها إلى قوّة سياسية على المسرح الدّولي كما يرى جوزيف ناي، والذي يجادل بأنّ الزّمن في ظلّ الركود الطّويل بعد أزمة 2008 لم يحن بعد لإزاحة الولايات المتّحدة الأمريكية من مركز الهيمنة بالرغم من الصعود الواضح للصّين اقتصاديا [1]، وعليه فإنّ مؤشّر التحول الاقتصادي هو النموّ الاقتصادي في قطب ما بالتزامن مع الأزمة.

ومن أكثر الدول تواردا في الصعود الاقتصادي في القرن الحادي العشرين خاصّة في عقده الثاني وما بعده استشرافا عند مختلف الباحثين الغربيين وغير الغربيين الصّين والبرازيل وروسيا والهند[2]، وفي دراسات أخرى نجد الحديث عن جنوب إفريقيا وكوريا وتركيا إلى جانب ما سبق؛ ولتبيّن مكانة هذه الدول لا بدّ من مراقبة حجم نموّها الاقتصادي خلال فترة الدّراسة، وإذا اعتمدنا على مؤشّر النمو في الناتج الإجمالي المحلّي بنسبة مئوية وجدنا ما يلي:

جدول 15: نمو الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة من الدول 2006-2020

الدول	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020
و م أ	2.85	0.14-	2.52	2.25	2.53	1.71	3.00	3.40-
ات الأوروبي	3.49	0.64	2.25	0.71-	1.58	2.01	2.07	5.96-
اليابان	1.37	1.22-	4.10	1.37	0.30	0.75	0.56	4.59-
الصين	12.72	9.65	10.64	7.76	7.43	6.85	6.75	2.35
الهند	8.06	3.09	8.50	5.46	7.41	8.26	6.53	7.25-
روسيا	8.20	5.20	4.50	4.02	0.74	0.19	2.81	2.95-
البرازيل	3.96	5.09	7.53	1.92	0.50	3.28-	1.78	4.06-

[1] جوزيف ناي، **هل انتهى القرن الأمريكي؟** ترجمة إبراهيم العبد الله، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، السعودية، ط 1، ص ص 106- 108.

[2] فاروق طيفور، **الدول الصاعدة وعالم ما بعد الهيمنة الأمريكية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 2، 2021، ص 388.

الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي في موقعه الإلكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2020&start=2006&view=chart&year=2020، تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ: 2022/04/06.

من الملفت جدّا في أرقام هذا الجدول أنّ التراجع في معدّل النموّ بعد الأزمة في خلال عقد كامل كان يشهد تراجعا في أغلب الدول المحدّدة، أو شبه استقرار في حدود دنيا كما في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، أما القوى الصّاعدة فإنّ الأزمة أقل تأثيرا عليها باستثناء البرازيل، فالصين التي كانت تحافظ على أعلى معدّل نموّ بحدود 13% نزلت بها الأزمة وما تبعها إلى حدود 7% سنة 2018، بل كانت الوحيدة بين الدول المحدّدة من حافظ على نقطة موجبة في عزّ أزمة كوفيد 19 سنة 2020، ونلاحظ أنّ الهند كانت أكثر صمودا، فسرعان ما عادت إلى معدّل 8% سنة 2010 وسنة 2016 بعد تراجع عارض بينهما، لكنّ تراجعها كان كبيرا سنة 2020، وفي روسيا نجد شيئا من التغلّب تراجع في سنة 2014، ثم بدأ يتحسّن مع 2018.

وإذا خصّصنا الحديث عن الصّين أكثر فإنّ العقد الأخير قد شهد منافسة كبيرة بينها وبين الولايات المتحدة توازيا مع النمو المستمرّ للصّين، وإذا كانت الولايات المتحدة قد رحّبت بالانفتاح الاقتصادي التّجاري للصّين في التسعينيات، فإنّها في العقد الأخير تعاني بشدّة من عجز ميزانها التجاري لصالح الصّين بسبب انخفاض أسعار سلعها وخدماتها، ولم تسر الأمور على المفترض من أنّ الفائض التجاري الصيني سيجعل اليوان مرتفعا، بما يقلّل من قيمة الواردات ويرفع قيمة الصّادرات، ويؤدّي لتخفيف العجز التجاري على الولايات المتّحدة، ذلك أنّ الصين واصلت تخفيض قيمة عملتها حتّى تزيد من مبيعاتها، فاستصدرت اليوان واستخدمته في شراء الدولار الأمريكي ما ضمن لها مزيدا من اعتماد المواطن الأمريكي على المنتجات الصينية، كما تمكّنت من الاستثمار في الديون الأمريكية بتكوين احتياطي كبير من الدولار، وهو ما جعل معدّل الفائدة الأمريكي منخفضا[1].

والواضح من كلّ هذا أنّ الثروة في الصّين تراكمت أكثر، وحين جاءت أزمة 2008 كانت الصين على جاهزية لتحقيق نموّ أكبر جعل من المشاريع الاقتصادية تتّجه إليها، في وقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتّحاد الأوروبي واليابان تشهد مؤشّرات التراجع، وهو ما له دلالة واضحة على التحوّل في مراكز رأس المال، وإن كان أمر صعود الصّين مشهودا قبل الأزمة المالية 2008، على أنّ ثباتها وحفاظها على معدّلات نموّ أعلى بعد الأزمة يؤيّد جزئيا افتراض فالرشتاين.

[1] تمارا العدوان، **الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الصاعدة (دراسة حالة الصين)**، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد: 4، العدد: 2، 2021، ص 128.

خاتمة

هدفت هذه الدراسة لتحديد الآليات التي يوظّفها النظام الرأسمالي العالمي للتكيّف مع أزماته الاقتصادية الدورية، تركيزا على حقل الأزمة المالية العالمية 2008 المسمّاة بأزمة الرّهن العقاري، وهدفت أيضا لاختبار افتراضات المنظّر اليساري إيمانويل فالرشتاين في موضوع آليات التكيف والاستمرار، ما مدى توافق أفكاره مع ما تحقّق من آليات لعلاج أزمة 2008م.

وقد تبيّن من خلال هذه الدراسة أنّ الآليات التي يوظفها النظام الرأسمالي العالمي متنوّعة ولا تستقرّ على آليات محدّدة، بل إنّ هناك آليات تتغيّر بين الأزمات وفقا للمعطيات الاقتصادية العينية والمالية، ووفقا للخلفيات النظرية التي تُستلهَم منها آلياتُ علاج الأزمة، فقد تبيّن أنّ هناك اختلافا واضحا بين النظريات الاقتصادية في تقدير آليات التكيّف والاستمرار، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين الرؤى في تقدير أسباب حدوث الركود الدوري وأزمته، إذ إنّ الآليات توافق اعتبار الأسباب بالضّرورة. وقد لاحظنا أنّ عدد النظريات الاقتصادية بما تقدّمه من أفكار حول آليات التكيف والاستمرار يزداد بقدر تعقّد الأزمات الاقتصادية.

كما تبيّن أيضا أنّ الآليات الموظّفة للخروج من أزمة 2008 حمّلت الحكومات أعباء كبيرة، وأعادت للدولة بعض الأدوار التي افترضها جون مينارد كينز في أزمة الكساد الكبير 1929، علاوة على أنّ تلك الآليات كانت متنوّعة من حيث مصدرها الفكري والنظري بين النقدية والكيزية وغيرهما؛ وكان في مقدمة ما ابتدرته الحكومات لعلاج الأزمة شراء الأصول المالية الهالكة، وضمان القروض ما بين البنوك وضمان ودائع المودعين، والاعتماد على مزيد من سياسات التسهيل الكمّي، بعد تخفيض الضرائب وتخفيض سعر الفائدة بالدرجة الأولى، كما استخدمت الحكومات آلية سعر الصرف لمواجهة المنافسة وتراجع الصادرات، وتبنّت حلولا أخرى كزيادة الإنفاق العام، وتوفير أنظمة وبيئة مالية ذات قواعد صارمة لصناديق التحوّط ووكالات التصنيف الائتماني وسماسرة الرهن العقاري، وزيادة الرقابة على الأدوات المالية المعقّدة.

وفي تقييم مدى توافق أفكار فالرشتاين مع الآليات المستخدمة للتكيف مع الأزمة المالية 2008، تبيّن أنّ هناك جملة من افتراضات فالرشتاين تأكّدت بمستوى أو بآخر، ومنها ما يتعلّق بتوسيع مجال تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي، وما يتعلّق بفنون الاحتكار الاقتصادي الجديدة وبتدفقات الاستثمار الأجنبي كآلية جرّ لفائض القيمة من المحيط، كما أنّ حلول الأزمة لم تكن بمنأى عن حدوث ثورة صناعية رابعة ما تزال تشكل مجالا للاحتكار، علاوة على بعض البوادر في التحوّل بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي.

وبناء على الأهداف المسطرة في الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

أوّلا: اختبار الفرضيات

من أجل الإجابة على الإشكالية العامة والتساؤلات الفرعية، تبنّت دراستنا مجموعة من الفرضيات، وفيما يلي تأتي الإجابة عن صحة هذه الفرضيات من عدمها بناء على النتائج المتوصّل إليها:

1. **الفرضية الأولى:** والتي مفادها أنّ الأزمات الاقتصادية تزداد تعقّدا كلما تحرّرت الاقتصادات وازدادت العولمة الاقتصادية والمالية؛ فقد تأكّد من خلال أزمة الرهن العقاري 2008 وما سبقها من الأزمات في النصف الثاني من القرن العشرين أنّ التشابك الاقتصادي والمالي الذي فرضته الخيوط العولمية المتواصلة، جعل من الأزمات تمر بأقل سرعة بين الاقتصادات في العالم بما جعل من المواجهة من دولة واحدة صعبة جدّا، فسرعان ما تأثر الاقتصاد العيني الأمريكي في أزمة 2008 على خلفية الانهيار المالي المتجذّر من أزمة الرهن العقاري المتفاقمة، بل سرعان ما ازدادت دائرة الانتشار في كل مناطق العالم، وكان أكبر التأثير في الاقتصادات الأكثر عولمة كالاقتصاد الأوروبي، وهو ما عسّر الحلول أكثر من مما سبق مع أزمة الكساد الكبير على سبيل المثال.
2. **الفرضية الثانية:** وفحواها أنّ الدولة متغيّر أساس في علاج الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية الكبرى؛ وهو ما أكدته المعطيات في الأزمة المالية 2008 وقبلها في أزمة الكساد الكبير 1929 بشكل خاص، وإذا كان فالرشتاين يرى أنّ اختفاء أدوار الدولة في ظل النظام الرأسمالي أمر مستحيل، بل يعني انهيار النظام الرأسمالي بأكمله، فإنّ أزمة 2008 التي جاءت في مرحلة قد خطت فيها العولمة مراحل متقدمة، قد أجبرت هذه الأزمة على الدولة أن تضطلع بحلول يكون لها فيها تدخلا كبيرا، لا انزواء على منظور الدولة الحارسة، ومما أثبت ذلك شراء الحكومات للأصول المالية الهالكة ورفع الإنفاق العام وغيرها. لكن هل يعني ذلك عرقلة لتقدّم العولمة في جوانبها الأساسية، فإنّ دراستنا أكدت جزئيا صحة ذلك، فلجوء بعض الحكومات إلى بعض الفنون الاحتكارية بعد أزمة 2008 يحمل طابعا تقليديا للعلاقات الاقتصادية، على أنّه لا ينسف حقيقة تواصل التشابك الاقتصادي والمالي قبل الأزمة وبعدها.
3. **الفرضية الثالثة:** وهي أنّ تعقّد الأزمة المالية العالمية 2008 يجعل من الآليات الموظّفة فيها متنوّعة من حيث الخلفيات النظرية التي تنتمي إليها تلك الآليات؛ وهو ما تأكّد من خلال الآليات التي توصلت إليها الدارسة في الأزمة، فقد جمعت تلك الآليات بين السياسات النقدية خاصة ما يتعلّق بالتسهيل الكمي، حيث إنّ السلطة النقدية في الولايات المتّحدة الأمريكية اضطرّت إلى خفض معدّلات الفائدة إلى أقصى حدّ ممكن بين الصّفر و0.25%، وشراء السندات المتعثّرة لبعث الثقة في السوق ومن ثمّ دفع العجلة الاقتصادية، وهو ما أجبر الدول الأخرى بالتبع في تبني التسهيل الكمي لاحقا؛ كما عولجت الأزمة بسياسات كينزية تمثّل أبرزها في زيادة

الإنفاق العام، فقد سارعت الحكومات إلى التدخّل المباشر في الاقتصاد وأسواق العمل للحدّ من فقدان الوظائف وارتفاع معدّلات البطالة، وهو ما يعتبر إحياء جديدا للأفكار الكينزية.

4. **الفرضية الرابعة:** أنّ الأزمة المالية العالمية 2008 تتسبّب في التحول تدريجيا بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي، فتفقد المراكز المهيمنة مكانتها بما يفسح المجال لصعود مراكز جديدة، ولم تثبت الدراسة صحة هذه الفرضية بالقطع، وإنما إذا تمّ الاعتماد على مؤشّر النموّ في الناتج الإجمالي فإنّ هناك ملاحظة واضحة بأنّ المراكز الصناعية الكبرى عانت جراء الأزمة لمدة عقد ولم يتعدّ نموّها الإجمالي حدودا دنيا أو تراجعا سلبيا خاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، أما عن الاقتصادات الصاعدة فكانت أقلّ تأثرا بالأزمة في معدل النمو، خاصة لدى الصين والهند وبدرجة أقل روسيا.

ثانيا: الاستنتاجات

تحوي السطور الآتية مجمل ما توصّلت إليها الدراسة من نتائج واستنتاجات:

1. أنّ هناك اختلافا واضحا بين النظريات الاقتصادية في تقدير آليات التكيّف والاستمرار، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين الرؤى في تقدير أسباب حدوث الركود الدوري وأزمته، إذ إنّ الآليات توافق اعتبار الأسباب بالضّرورة، وبالتالي تمّ تقسيم تلك الآليات حسب تقسيم أسباب حدوث الدّورات. وقد لاحظنا أنّ عدد النظريات الاقتصادية بما تقدّمه من أفكار حول آليات التكيف والاستمرار يزداد بقدر تعقّد الأزمات الاقتصادية، وعليه فإنّ عملية حصرها أمر صعب، وإنّما تمّ التركيز في هذه الدراسة على المدارس الاقتصادية الكبرى التي تتفرّع منها النظريات والآراء والأفكار المختلفة.
2. في تحديد الآليات الدورية التي يوظّفها النظام الرأسمالي من أجل التكيّف وضمان الاستمرار –نظريا- تمّ البحث عنها في ثلاث نظريات:

أ. **نظريات نقص الاستهلاك:** أي اعتبار نقص الاستهلاك سببا في حدوث الدورة الاقتصادية، وأشهر تلك النظريات النظرية الماركسية والنظرية الكينزية، فهما يؤوّلان الدّورة الاقتصادية بالنظر إلى الاختلال في الاستهلاك، باعتباره المحرّك الأساس للدالّة الإنتاجية، على أنّهما يختلفان فيما عدا هذه الفكرة في اعتبار قدرة استمرار الاقتصاد الرأسمالي، ففي حين ترى النظرية الماركسية أنّ الرأسمالية على خلفية المادية التاريخية آيلة لا محالة إلى الانهيار، وبالتالي فإنّ تقديرهم لآليات التكيّف والاستمرار يأخذ بواقع ظرفي، أو أنّ علاج الأزمة الاقتصادية هو انتقال إلى المرحلة الاشتراكية، نجد النظرية الكينزية لا تُخفي ثقتها الكبيرة في الرأسمالية القادرة على تجاوز كلّ الأزمات، فهي تشرّع وسائل وآليات تحرّك بها الطلب حتى يكون فعّالا ويتحقّق التوازن مرّة أخرى.

ب. **النظريات النقدية:** وهي نظريات حديثة ومعاصرة تنطلق في تفسيرها للدورات الاقتصادية وفي آليات علاج ركودها من عوامل نقدية بحتة، وترى بأنّ التوسع والانكماش في المعروض النقدي والائتماني يتبعه تغيّرات على المستوى العام، وعليه فإن آليات التكيف والاستمرار تتعلّق بالجانب النقدي والائتماني؛ وعلاوة على أفكار النظرية الكلاسيكية التي آمنت بحيادية النقود، وربطت بين التوسع والانكماش فيها وبين الاختلال في التوازن العام، فقد ظهرت محاولات عدّة من أبرزها تفسيرات فريدريك هايك وشومبيتر ومدرسة شيكاغو ونظرية هاوتري وغيرها، وقد اعتمدت الدراسة على أفكار هايك الذي يرى بأنّ الحلّ هو رفع سعر الفائدة من أجل علاج تشويهَيْنِ في أسواق رأس المال يتسبّب فيهما العرض النقدي في المرحلة السابقة، أوّلهما نفور المدّخرين بسبب انخفاض العوائد منها بما يقلّل أموال الاستثمار، وثانيهما الخلل بين العرض والطلب بسبب أنّ المقترضين للمشاريع الكبيرة يدفعون أقلّ من المعدل الطبيعي للفائدة، وبرفع سعر الفائدة يتم تصحيح الخلل والعودة تدريجيا إلى نقطة التوازن؛ واعتمدت الدراسة على أفكار فريدمان الذي أحيى جزءا من النظرية الكلاسيكية بخصوص تحرير السوق وتقليص دور الحكومة فيها، واعتبر أنّ السياسة النقدية هي الأكفأ في علاج الأزمة والكساد، داعيا إلى الزيادة المتأنية في المعروض النقدي حين يكون الاقتصاد في حالة نموّ، وعارض بشدة أفكار النظرية الكينزية القائمة على دعم الإنفاق المموّل بالعجز، محذّرا من عواقب ذلك، ومشدّدا بأنّ السياسة المالية التوسعية لا تؤدّي إلاّ لمزيد من الأزمة وتعسّر الحال على المدى البعيد وإن بدت فعّالة في المدى القريب.

ج. **نظرية إيمانويل فالرشتاين:** باعتبار فالرشتاين من اليساريين النيوماركسيين فإنّ أفكاره لا تخرج عن تصوّرات العلاقات الاستغلالية ولا عن أدوات التحليل الماركسي والنيوماركسي بطبيعة الحال، وإنّما كان يعتمد بشكل أوضح على أفكار شومبيتر وكوندراتيف في تقدير الآليات التي يحقّق بها الاقتصاد الرأسمالي تكيّفه مع الأزمة الدورية.

أما الحديث عن الاستمرار عند فالرشتاين فهو على المنهج الماركسي، إذ إنّ النظام الرأسمالي يحمل بذور فنائه في ذاته، فكما أنّ ماركس يرى أنّ مشكلة عدم بقاء الرأسمالية تتمثّل في الاستغلال، فإنّ فالرشتاين يرى أنّ منطق الرّبح والتراكم غير المتناهي لرأس المال هو المحرّك الأساس للنموّ، لكنّه أيضا المشكل الأساس في إنهاء تاريخ النظام الرأسمالي العالمي، وعليه فإنّ الاستمرار هو ظرفي، وإنّ امتصاص آثار الأزمة الدورية لا يكفل الهروب من المآل الأزماتي الأخير حين يكتمل التوسع والدمج.

ومن خلال تفسير فالرشتاين للإيقاعات الدورية ودور الممارسات الاحتكارية فيها وعلاقتها بالهامش الربحي الذي يغذّي استمرار التراكم الرأسمالي، فإنّنا نلمح آليات أساسية يلاحظها فالرشتاين في الأزمات الدّورية، والتي يستطيع بها النظام الرأسمالي إعادة توازنه وعلاج الكساد الدوري، وهذه الآليات هي:

- **إيجاد مجال احتكاري جديد:** إذ إنّ هناك علاقة موجبة بين الاحتكارات التي تضطلع بها المراكز الرأسمالية وبين الهامش الربحي الذي يسمح بتراكم رأس المال، وكلّما انحلّت الاحتكارات في الصّناعات المتقدّمة شهد الاقتصاد العالمي ركودا وكسادا، وعليه؛ فإنّ الانتعاش والعودة إلى فترة من التوسّع تستلزم خلق مجال احتكاري جديد يهيّئ الفرصة للاستمرار في تراكم رأس المال.
- **جرّ فائض القيمة من المحيط:** في حالة الركود يسعى المنتجون لخفض تكاليف الإنتاج سعيا للاحتفاظ بسهمهم في السوق العالمية، وإحدى آليات ذلك هي نقل عمليات الإنتاج إلى مناطق ذات أجور أدنى للأيدي العاملة، وغالبا هي دول شبه المحيط، وهذا التحول من جانب آخر يضغط أيضا على مستويات الأجور في العمليات التي لا تزال في مناطق المركز، ممّا يؤدّي إلى انخفاض الأجور هناك أيضا، وبالتالي يستفيد المنتجون من التحسّن النسبي في هامش الربح.
- **تصدير البطالة:** تعمل هذه الآلية بشكل معاكس لآلية نقل عمليات الإنتاج من المركز إلى المناطق الأقلّ أجرا، فتصدير البطالة يقتضي إيقاف أو تقليل العمليات الإنتاجية في مناطق المحيط وشبهه وتركيزها في المناطق المركزية حماية للاقتصاد المحلي من مزيد من الانهيارات، وعادة ما يكون استخدام هذه الآلية مدفوعا بجهود الحكومة وإغراءاتها للشركات.
- **الممارسات الحمائية:** يرى فالرشتاين أنّ السوق الحرة هي العدوّ القاتل لرأس المال، ففي فترة من المنافسة وبداية الركود وفي فترة الأزمة الدورية يضغط المنتجون على حكوماتهم لممارسة التقييدات التجارية ويطالبون بالحمائية، وإنّ عمليات التحرير التي كانت مطلوبة بحذر في زمن اشتداد الاحتكار تصبح مهلكة للربح، ومع أنّ الدولة تملك آليات حمائية فقد تسمح بالاحتكارات، أو تلجأ إلى نظام الحصحصة أو الكوتا، أو حظر جزئي أو كلّي للاستيراد والتصدير في مجال أو عدة مجالات، وتسجيل البراءات والمخترعات، فإنّها تحمي الاحتكارات خاصّة في فترات الأزمات.
- **آليات حكومية لتصحيح الاختلال وضبط التوازن:** على منهج يوافق الطرح الكينزي يرى فالرشتاين أنّ الدولة إطار أساسي لاستمرار النظام الرأسمالي العالمي، فإنّ تصحيح الاختلال

وضبط التوازن الاقتصادي من خلال الدعم وتحريك الطلب من أجل إعادة التوازن بينه وبين العرض أمر وارد بقوة، فقد تختلف السياسات الإصلاحية بين النقدية والمالية إلا أنّ مسؤولية حماية الاقتصاد من الانهيار تبقى دائما من مسؤوليات الدولة التي نشأت مع النظام الرأسمالي.

- **آلية تمدين الريف واستقطاب عمالته:** عادة ما يلجأ الاقتصاد الرأسمالي في أوقات الأزمات إلى الاعتماد على عمالة الريف التي تكون الفئة الأضعف على الدوام، وحين يفدون إلى المراكز فإنهم سيقبلون بأجر أقلّ مما بلغته نسب الأجور لدى العمال الذين أمضوا خبرة في مجال التفاوض في الحضر، واكتسبوا قوة قد تكون قانونية أو اجتماعية. وهذه الآلية تعمل على خفض التكاليف وتُكسِب مراكز رأس المال أرباحا كبيرة فيتمّ بذلك معالجة أزمة تضاؤل الأرباح ولو جزئيا.
- **تغيّر مركز القوى المهيمنة على الاقتصاد العالمي والتحول في مراكز رأس المال:** القاعدة هي الموضوع لا الوحدة، فإنّ النظام الرأسمالي العالمي يضحّي بوحداته لصالح موضوعه، فتوفّر شروط العمليات الإنتاجية المركزية في إقليم حديث قد يمنحه فرصة التحوّل إلى إحدى مراكز رأس المال مادام قادرا على فتح باب التراكم اللانهائي لرأس المال والحفاظ على الصّناعات المتقدمة وعلى الاحتكارات.

3. بالرجوع إلى الأزمات الاقتصادية العالمية في القرن العشرين تحديدا أزمة الكساد الكبير 1929 وأزمة الركود التضخمي 1973 اتّضح اعتماد الحلول الميدانية للأزمات على نظرية اقتصادية واحدة في كلا الأزمتين، خاصة في أزمة 1929 التي ارتكزت حلولها على معطيات النظرية الكينزية وتوجيهاتها، وبشكل أقل في أزمة 1973 المرتبطة حلولها بالأفكار النقدية؛ ولاحظنا أنّ أزمة 2008 لم يُعتمَد في حلولها على أفكار مدرسة أو نظرية اقتصادية محدّدة، بل تشاركت في طاولة الحلول أفكار مختلفة، وليس ذلك محاولة للتوفيق بين النظريات، وإنّما لتعقّد الأزمة وتضاربها وثقلها.
4. تطبيقيا، وفي تحديد آليات التكيف والاستمرار في أزمة 2008 توصّلت الدراسة إلى أنّ الحكومات تحمّلت أعباء كبيرة من أجل علاج الأزمة، علاوة على التنوّع في مصادر الأفكار المعتمدة في آليات العلاج، وتبيّن أنّ الدولة عادت إلى بعض الأدوار التي افترضها كينز. وأبرز تلك الآليات:

- **شراء الأصول المالية الهالكة:** إذ سارعت الحكومات إلى تبنّي خطط إنقاذ بمئات المليارات من الدولارات، وخلق ضخّ قويّ يستهدف الحيلولة دون انهيار الاقتصاد، وتأمين حماية أفضل للمدّخرات وتشجيع النموّ الاقتصادي، علاوة على تطويق آثار الأزمة وتحجيم عدواها، وقد جاء في أغلب خطط الإنقاذ إمكانية شراء الخزينة الحكومية لأصول هالكة، كما حدث مع المجموعة الأمريكية الدولية

للتأمين AIG والتي تعمل في 130 دولة، وتمّ ضخّ سيولتها بقيمة 85 مليار دولار، وكذا إنقاذ أكبر شركات التمويل لقاء الرهن، شركتي فاني ماي وفريدي ماك، اللتين شارفتا على الانهيار مطلع شهر أغسطس 2008، وهما من يملك 50% من الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، بقيمة تصل إلى 5 تريليون دولار.

- **ضمان القروض ما بين البنوك وضمان ودائع المودعين:** ولأنّ الأزمة التي ابتدأت بانهيار بنك ليمان براذرز وعقبتها الآثار المدمّرة للبنوك والمؤسسات المالية المترابطة كانت أزمة مالية، فإنّ الإحجام عن الإقراض بطبيعة الحال كان يزداد، وملاءة كثير من المؤسسات تتهدّد أمام الانهيار الذي بات محتملا على الكل، وحينها كان على الدّول أن تضمن للبنوك القروض، خاصّة فيما يتعلّق بين البنوك، بهدف التحفيز على الإقراض وإعادة تحريك آلة الاستثمار وحماية أسواق المال.
- **تخفيضات الضّرائب وتخفيضات سعر الفائدة:** حيث اتّجهت الحكومات إلى تخفيض الضّرائب، إذ رأت الحكومات أنّ توقيف الانهيار ومحاربة الذعر المالي إنّما يحدث بتشجيع المنتجين والمشاريع الصّغيرة والمتوسّطة على الاستمرار، من خلال تخفيض الضّرائب، خاصة في الولايات المتّحدة الأمريكية واليابان، وفي سعر الفائدة الذي كان قبيل الأزمة مرتفعا، فقد جنحت كلّ الدول إلى تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة ليُقبِل المقترضون على تسديدها، وهو ما يوفّر السيولة لدى البنوك لأداء سحوبات المودعين، لكن ومع مرور أعوام بعد الأزمة لم يتمّ تطويق آثار الذعر المالي، ومن ثمّ جاءت سياسات التسهيل الكمّي.
- **سياسات التسهيل الكمّي:** حين وجدت بعض الدول بأنّ أدوات السياسة النقدية أصبحت غير مجدية في تحقيق الانتعاش الاقتصادي بسبب فقدان الثقة في السوق المالي، اضطرّت إلى انتهاج سياسة التسهيل الكمّي غير التقليدية، وذلك بخفض معدّلات الفائدة إلى أقصى حدّ ممكن بين الصّفر و0.25%، وشراء السندات المتعثّرة لبعث الثقة في السوق، ومن ثمّ دفع العجلة الاقتصادية، وتعمل سياسة التسهيل الكمّي على دفع المستثمرين إلى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية لا في الأدوات المالية، فبتخفيض الفائدة طويلة الأجل على الأدوات المالية ذات العائد الثابت من قبيل السّندات الحكومية وغير الحكومية تصبح هذه السّندات بالتبع غير جاذبة للاستثمارات، لأنّ العائد منها ضعيف بالمقارنة مع العوائد الاستثمارية المتغيّرة في الأسهم والقطاعات الإنتاجية وإقراض الشّركات، وهو ما يستهدف رفع معدّل النموّ الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

وكان أبرز من لجأ من الحكومات للتسهيل الكمي أربعة أقطاب هي الولايات المتحدة واليابان والصين والمجموعة الأوروبية، وقد تمّ استعراض نموذجين تطبيقيين كآليات للوقوف أمام تداعيات الأزمة المالية 2008، فاستنتجنا بأنّ الحكومات تحت الضّغط المتزايد تزداد توسّعا في السياسات النقدية، وأنّ الأزمة كانت مستعصية بالمستوى الذي جعل مختلف الحكومات تضحّي بتخفيض أدنى لسعر الفائدة بهدف البعث على تحفيز أكبر للاستثمار، على أنّ هذه السياسات أثرت في العملات وأسعار صرفها.

- **آلية سعر الصّرف لمواجهة المنافسة وتراجع الصادرات:** بعد دخول المراكز العالمية في تطبيق سياسات التسهيل الكمّي تجد الدولةُ التي لا تطبّق التسهيلات الكمية عملتَها تميل نحو الارتفاع نسبة إلى الدولار والعملات الأساسية الأخرى، إذ إنّ الإجراءات التي اتّخذها البنك الفيدرالي الأمريكي باستخدام غير تقليدي لسعر الفائدة وكمية النقود المتداولة في الاقتصاد جعلت الدولار يشهد انخفاضا يحفّز الصادرات الأمريكية؛ ولكنّه بالمقابل يضع ضغوطا على الدول بأن تردّ على مثل هذه السياسات لحماية عملاتها، وهو ما جرّ إلى سلسلة من تخفيض العملات والتخفيض المضادّ، وجعل من سياسات التسهيل الكمي تنتقل من دولة إلى أخرى.
- **آليات أخرى مختلفة للتكيّف مع أزمة 2008:** إلى جانب الآليات الأساسية تواردت مجموعة من الآليات وُظِّفت ضمن خطط الإنقاذ والبرامج التي تلت تلك الخطط، ومن بينها زيادة الإنفاق العام، إذ سارعت الحكومات إلى التدخّل المباشر في الاقتصاد وأسواق العمل للحدّ من فقدان الوظائف وارتفاع معدّلات البطالة، وهو ما يعتبر إحياء جديدا للأفكار الكينزية، وعملت على تحقيق الاستقرار المالي بتوفير أنظمة وبيئة مالية ذات قواعد صارمة لصناديق التحوّط ووكالات التصنيف الائتماني وسماسرة الرهن العقاري، وزيادة الرقابة على الأدوات المالية المعقّدة التي كانت سببا من أسباب أزمة 2008، إضافة إلى الآليات التي استخدمتها المؤسسات المالية والنقدية الدولية بادر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإجراءات كثيرة لمجابهة الأزمة غلب عليه التوسع الإقراضي ورفع المساعدات المالية.

5. في تقييم مدى توافق أفكار فالرشتاين مع الآليات المستخدمة للتكيف مع الأزمة المالية 2008، تبيّن أنّ هناك جملة من الافتراضات تأكّدت بمستوى أو بآخر، وهي:

أ. **توسيع مجال تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي:** إذ عزّزت هذه الأزمة بصفة خاصّة دور الحكومات في الاقتصاد، وجعلت مبدأ عدم تدخّل الدّولة في النّشاط الاقتصادي في محكّ حادّ، وإذا كان الفكر الاقتصادي قد اتّهم الكينزية بإحداث أزمة الرّكود التضخّمي في سبعينيات القرن العشرين، مشيرا إلى أنّ تدخّل الدّولة قد عرّج المسير الطبيعي للسوق وإعادة التصحيح الذّاتي، فإنّ أزمة 2008

قد أحيت من جديد للدولة أدوارها، بل هزّت هذه الأزمة إحدى المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الفكر الرأسمالي وهو عدم التدخّل السافر للدّولة في النشاط الاقتصادي.

ب. **آليات وفنون الاحتكار الاقتصادي الجديدة:** مع أنّ كثيرا من الآليات الاحتكارية الراهنة ليست انعكاسا مباشرا لأزمة 2008، فإنّ استخدامها إلى ما بعد الأزمة ما زال قائما، وصحيح أنّ الاحتكار بالصورة التقليدية —كما تصوّره فالرشتاين أحيانا– انحسر في زمن التشابك والعولمة، إلاّ أنّ السوق الحرّة أيضا بالمفهوم الاقتصادي المحض لم تتحقّق إذا اعتبرنا تلك الآليات المستحدثة، فما زال العالم المعاصر يشهد فنونا من مختلف ما يخلّ بالمنافسة الشريفة العادلة في التجارة الخارجية كالإجراءات الحمائية، برفع الجمركة على بعض السّلع والخدمات خاصّة المنتجات الفلاحية وخفضها في السلع والخدمات الأخرى، وهو ما يجعل الدول النامية تجد ذاتها الخاسر في هذه المعادلة أمام الاستثناء الذي يطال المنتجات الفلاحية، كما أنّ 22% من السلع الصّناعية تحظى بأهمية خاصّة عند الدّول المتقدّمة، فلا تشملها التخفيضات الجمركية، وهي سلع ذات حاجة لدى الدّول النامية، إلى جانب نظام الحصص والقيود الكمية، فأمام استمرار آثار أزمة 2008 وتغلّب الصّين والاتّحاد الأوروبي على الولايات المتحدة الأمريكية وتواصل العجز في الميزان التجاري الأمريكي، فإنّ الولايات المتحدة قد أعلنت سنة 2018 عن نظام الحصص وأقرّته وفرضت ضرائب ورسوما على بعض السلع المستوردة من هاذين القطبين، تشمل 45 سلعة من أهمّها الحديد والصّلب والسلع المعمّرة.

ج. **الثورة الصّناعية الرابعة ومجالات الاحتكار:** المنطلقة سنة 2016، ولها مجالات واعدة جدّا، تتّسع لأرباح كبيرة الحجم كما تقدّر المعطيات الرقمية ذلك، ولا شكّ أنّ هذه الثورة قد جاءت في وقت كانت الحاجة الرأسمالية إليها في أشدّها، فأزمة 2008 وما تلاها من احتقان المنافسة بين الأقطاب الصناعية أطال الأزمة، قد تنفرج مع هذه المجالات الصّناعية الجديدة، التي وإن أعطت فرصا للجميع في استخدامها فإنّها ستقدّم مجالا ربحيا احتكاريا للشركات الكبرى، ما لم تشتدّ المنافسة بينها فتؤول إلى ما سبق؛ وهذا ما يصبّ في الآليات التي يفترضها فالرشتاين في نظريته؛ على أنّ احتمال نجاح الدول النامية أيضا في اقتحام المجالات الجديدة يبقى قائما، وهو ما سيجعل مرحلة الاحتكار عند المراكز الرأسمالية أقلّ مدّة ممّا سبق في سالف الثورات الصّناعية.

د. **التحوّل بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي:** تمّ الاعتماد على مؤشّر النموّ في الناتج الإجمالي في دول مراكز النظام العالمي أو المرشحة للصعود، فتبيّن أنّ معدّل النموّ بعد الأزمة في خلال عقد كامل كان يشهد تراجعا في أغلبها، أو شبه استقرار في حدود دنيا كما في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

واليابان، أمّا القوى الصّاعدة فإنّها كانت أقلّ تأثّرا بالأزمة باستثناء البرازيل، فالصين التي كانت تحافظ على أعلى معدّل نموّ بحدود 13% نزلت بها الأزمة وما تبعها إلى حدود 7% سنة 2018، بل كانت الوحيدة بين الدول المحدّدة من حافظ على نقطة موجبة في عزّ أزمة كورونا، ولاحظنا أنّ الهند كانت أكثر صمودا، فسرعان ما عادت إلى معدّل 8% سنة 2010 وسنة 2016 بعد تراجع عارض بينهما، لكنّ تراجعها كان كبيرا سنة 2020، وفي روسيا نجد شيئا من التغلّب تراجع في سنة 2014، ثم بدأ يتحسّن مع 2018. بما يؤيّد جزئيا افتراض التحول في مركزية النظام العالمي.

هـ. **تدفقات الاستثمار الأجنبي كآلية لجرّ فائض القيمة من المحيط:** تبيّن أنّ الاستثمار الأجنبي قد فضّل الاستقرار بعد الأزمة وخلال الركود الطويل في الدول النامية، وبالمقابل كان يقلّ في الدول المتقدّمة، وهو ما يعني تأييدا لافتراض فالرشتاين في انتقال رؤوس الأموال والعمليات الإنتاجية في أوقات الأزمة إلى دول المحيط وشبهه، وبالرغم من أنّ الاستثمار الصادر أيضا كان ينحسر في الدول المتقدّمة، فإنّه لم ينف التحرّك المستمر للاستثمار الأجنبي نحو الدول النامية من الدول المتقدمة أو من الدول النامية ذاتها.

6. بمنظور عام تأكّد من خلال ما سبق أنّ النظام الاقتصادي بعد أزمة 2008 يتّجه ليكون مزيجا من الميكانيزمات الرأسمالية والاشتراكية ومن القومية والليبرالية، فقد أعاقت هذه الأزمة وقبلها أزمات القرن العشرين – كما لاحظنا سابقا– التحرّر الاقتصادي وانعزالية الدولة عنه وأخذ الأدوار التي رسمها أكثر الليبراليين تفاؤلا، بل إنّ التشابك الاقتصادي وتزايد الترابط العولمي لم يمنع من استمرار الحمائية بأشكال حديثة من جانب، ولم يتمكّن السوق من التصحيح الذاتي والمعالجة الداخلية للاختلالات من جانب، كما أنّ امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج وإن لم يحدث بالصورة الماركسية التقليدية، فإنّ هناك حاجة في الأزمات لتملّك الدولة لمفاتيح الإنقاذ عبر ضخّ السيولة وإنعاش الإنفاق العام وغيرها من الآليات التي تجعلها ملزمة على امتلاك وسائل الإنتاج.

7. هل النظام الرأسمالي بعد 2008 بقي على نموذجه؟ لا بل أصبح خليطا أكبر بين ميكانيزمات الرأسمالية والاشتراكية، قد يكون ذلك منذ أزمة الركود التضخمي، والأزمات كلّ مرّة تؤكّد أنّ ابتعاد الدولة عن الاقتصاد من أجل إعطاء فرصة أكبر للتصحيح الذاتي والمعالجة الداخلية للاختلالات التي هي عابرة، تؤكد الأزمات كلّ مرّة فشل هذا الافتراض، وهو ما جعل الأفكار الكينزية تلقى لها أهمية بل أيضا الماركسية في أزمات 1929 و2008 خاصة.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. **القرآن الكريم.**
2. إبراهيم عبد العزيز النجار، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
3. أحمد فريد مصطفى، **تطوّر الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
4. أحمد أبو الفتوح، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، .1998
5. أحمد يوسف الشحات، **الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا**، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.
6. إدغار موران، **في مفهوم الأزمة**، ترجمة: بديعة بوليلة، دار الساقي للنشر والتوزيع، بيروت، 2018.
7. آرنست ماندال، **مدخل إلى الاشتراكية العلمية**، ترجمة: غسان ماجد وكميل داغر، د د ن، 1977.
8. إريك هوبزباوم، **عصر الثورة (أوروبا 1789–1848)**، ترجمة: فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
9. إسماعيل عبد الفتاح، **الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، مركز إسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005.
10. ألكسندر كلوجه، **ثقب الألواح الصلبة؛ 133 حكاية سياسية**، ترجمة: البعلي محمد، دار صفصافة للنشر والتوزيع، الجيزة، 2014.
11. الحاج بن أحمد، **قانون التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، 2018.
12. الهادي المشعال، **التخطيط وتحسين أداء المؤسسات الإنتاجية والخدمية في البيئة العربية والإسلامية**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010.
13. إلياس شاهين، **تقديم كتاب عن التحرر الوطني والاجتماعي**، تحرير: فلاديمير لينين، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم موسكو، روسيا الاتحادية، 1986.
14. أماني جرار، **قضايا معاصرة – المناهج الفكرية والسياسية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، 2019.
15. أمل عبد الفتاح شمس، **الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013.
16. إياد الكناني، **الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمّان، 2020.

17. إيفانز غراهام وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
18. إيمانويل فالرشتاين، **انحسار القوة الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية في عالم الفوضى**، ترجمة: إيزيس قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2006.
19. إيمانويل فالرشتاين، **تحليل النّظم الدّولية**، ترجمة أكرم علي حمدان، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015.
20. إيمانويل فالرشتاين، **علم الاجتماع الغربي – مساءلة ومحاكمة**، ترجمة: محمود الذوادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، 2011.
21. إيمانويل فالرشتاين، **نهاية العالم كما نعرفه، نحو علم اجتماعي للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة: فايز الصيّاغ، مراجعة: هاني تابري، هيئة البحرين للثقافة والآثار، المنامة، 2017.
22. إيمون باتلر، **آدم سميث – مقدمة موجزة**، ترجمة علي الحارس، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.
23. إيناس البهيجي، **تاريخ أوروبا في العصور الوسطى**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، 2017.
24. أيوب أبودية، **تنمية التخلُّف العربي في ظلال سمير أمين**، دار الفارابي، بيروت، 2014.
25. بسام الجرايدة، **توحّش الضمير الليبرالي وسقوط الهيمنة الأمريكية**، دار مأمون للطباعة والنشر، عمّان، 2012.
26. بول ساموبلسون، **علم الاقتصاد**، ترجمة: مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
27. بيير جالييه، **نهب العالم الثالث**، ترجمة: الهيثم الأيوبي وذوقان قرقوط، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1971.
28. جاسم محمد زكريا، **مبدأ التوازن في السياسة الدّولية**، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، 2009.
29. جاك أدا، **عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات**، ترجمة: حبيب مطانيوس، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، 1998.
30. جاك لوب، **العالم الثالث وتحدّيات البقاء**، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.
31. جورج جيلدر، **الأغنياء والفقراء**، ترجمة جمال الدين أحمد، دار سجل العرب، القاهرة، 1982.
32. جورج قرم، **التبعية الاقتصادية**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1986.
33. جورج نايهانز، **تاريخ النظرية الاقتصادية – الإسهامات الكلاسيكية**، ترجمة: صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998.
34. جوزيف ناي، **هل انتهى القرن الأمريكي؟** ترجمة إبراهيم العبد الله، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، السعودية، 2016.

35. جون تشانج، **السامريون الأشرار – الدول الغنية والسياسات الفقيرة وتهديد العالم النامي**، ترجمة: أحمد شافعي، الكتب خان، القاهرة، 2017.
36. جون كينيث جالبريث، **الانهيار الكبير 1929**، ترجمة حمدي، أبو كيلة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.
37. جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي – الماضي صورة الحاضر**، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.
38. جون مينارد كينز، **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**، ترجمة إلهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، 2010.
39. جويس أبلبي، **الرأسمالية ثورة لا تهدأ**، ترجمة رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
40. جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985.
41. حازم الببلاوي، **أصول الاقتصاد السياسي**، مؤسسة منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974.
42. حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الشروق، بيروت، 1995.
43. حامد محمود، **الاقتصاد الكلي**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
44. حبيب محمود، **مبادئ علم الاقتصاد**، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.
45. حسام الدين فياض، **كارل ماركس وعلم المجتمع**، الناشر: نحو علم اجتماع تنويري، د ب ن، 2017.
46. حسن قرنفل، **الشغل بين النظرية الاقتصادية والحركة النقابية**، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2006.
47. حمد الدليمي وفواز دودين، **إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية**، دار جليس الزمان، عمّان، 2010.
48. خليل الشيخة، **انطباعات الزمن الفائت**، دار اليمامة، حمص، 2007.
49. دجلاس هيج وألفريد ستونير، **أصول الاقتصاد**، ترجمة دانيال عبد الله، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، 2020.
50. رائد محمد عبد ربه، **دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمّان، 2015.
51. راشد البراوي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
52. رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمّان، 2014.
53. رجاء بندر، **استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية**، منشورات البنك المركزي العراقي، 2006.
54. رضا عبد السلام، **أزمة مالية أم أزمة رأسمالية**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2010.

55. رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، المكتبة العصرية، القاهرة، 2011.

56. روبرت سي آلن، **التاريخ الاقتصادي العالمي – مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: محمد سعد طنطاوي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.

57. روبرت غيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

58. روبرت هيلبرونر، **قادة الفكر الاقتصادي**، ترجمة رشيد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2002.

59. زايد مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، دار الرّواد، طرابلس ليبيا، 2002.

60. زكي رمزي، **الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994.

61. زكي رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

62. زكي رمزي، **التاريخ النقدي للتخلّف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987.

63. زكي رمزي، **السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي**، دار الرازي، بيروت، 1989.

64. زكي رمزي، **مشكلة التضخم في مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.

65. زينب الأشوح، **الاقتصاد الإسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2018.

66. زينب حسين وسوزي عدلي، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.

67. سامر قطنقجي، **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية**، دار النهضة، دمشق، 2008.

68. سامي خليل، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**، مكتبة النهضة العربية، الكويت، 1994.

69. سعد الساكني، **معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، 2016.

70. سعود جايد العامري، **محاسبة التضخّم: بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، 2014.

71. سعيد الحلاق ومحمّد العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية، عمّان، 2011.

72. سلام سميسم، **التوازن الاقتصادي العام**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، 2010.

73. سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي، نقد نظرية التخلف**، ترجمة: حسن قبيسي، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1978.

74. سمير أمين، **العالم الثّالث يفكّر لنفسه**، دار ابن رشد، بيروت، 1981.

75. سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية المتهالكة**، ترجمة: فهيمة شرف الدين وسناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت، 2003.

76. صلاح الدين محمود، **الأزمة الاقتصادية العالمية**، دار هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، 2010.

77. صيام شحاتة، **النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة**، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

78. ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2010.

79. طاهر حردان، **مبادئ الاقتصاد**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمّان، 1997.

80. طلعت مصطفى السروجي، **الخدمة الاجتماعية الدّولية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2010.

81. عادل عامر، **دور الدّولة في تحقيق التوازن الاقتصادي**، دار حروف منثورة، القاهرة، 2016.

82. عاطف السيد، **اتفاقية الغات والعالم الثالث**، مجموعة النيل العربية، الإسكندرية، 2003.

83. عبد الحي زلوم، **أزمة نظام – الرأسمالية والعولمة في مأزق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009.

84. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية وإمكانات التحكم، عدوى الأزمات المالية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.

85. عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

86. عبد الفتاح عصام، **السجلّ الأسود لأمريكا، من إبادة الهنود الحمر حتى تدمير العراق**، مكتبة الشريف ماس للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.

87. عبد القادر فهمي، **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**، دار الشروق، عمّان، 2009.

88. عبد الكريم العيساوي وعبد المهدي العويدي، **السيولة الدّولية في ظلّ الأزمات الاقتصادية والمالية**، دار صفاء للطباعة والنّشر والتّوزيع، عمّان، 2014.

89. عبد الله خالد أمين وإسماعيل إبراهيم طراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، 2011.

90. عبد المنعم فوزي، **فلسفة الفكر المالي**، دار المنهل، عمّان، 2018.

91. عبد المنعم هبة وطلحة الوليد، **استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية**، منشورات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020.

92. عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والتكوينية**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

93. عبد الوهاب الموسوي، **الليبرالية والأزمات – دراسة للواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، 2016.
94. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة، ج 2 (ج – ر)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999.
95. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة، ج 4 (ك – م)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999.
96. عدنان العذاري، **اكتشاف الدّورات الاقتصادية الأمريكية**، دار جرير، عمّان، 2010.
97. عرفان الحسيني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، 1999.
98. عقبة عبد اللاوي، **التحليل الاقتصادي الكلّي**، مطبعة الرّمال، واد سوف، الجزائر، 2020.
99. عليان عليان، **أزمات النّظام الرأسمالي من الكساد الكبير 1929– 1933 إلى أزمة 2008 المالية والاقتصادية الكبرى**، دار الآن ناشرون وموزّعون، عمّان، 2019.
100. عمر حسين، **مبادئ المعرفة الاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.
101. عمرو محيي الدين، **أزمة النمور الآسيوية، الجذور والدروس والآليات المستفادة**، دار الشروق، القاهرة، 2000.
102. عواطف عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، الكويت، 1984.
103. غازي النقاش، **التمويل الدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، 1997.
104. غرنفيل ج آس، **الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين**، المجلد 4، ترجمة: علي مقلد، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2012.
105. فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدّد نفسها**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.
106. فاروق الخطيب وعبد العزيز دياب، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، دار خوارزم للنشر والتوزيع، جدة، 2014.
107. فاطمة الزهراء خبازي، **النّظام النقدي الدّولي**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمّان، 2016.
108. فتحي سبيتان، **قضايا عالمية معاصرة**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمّان، 2012.
109. فلاديمير لينين، **الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**، د د ن، 2009.
110. فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، عالم الكتب الحديث، عمّان، 2010.
111. فهمي جدعان وآخرون، **حصاد القرن: المنجزات العلمية والإنسانية في القرن العشرين: العلوم الاجتماعية والإنسانية**، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمّان، 2007.
112. فيصل يونس عبد الزهرة، **فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمّان، 2016.

113. فيليب برايار وآخرون، **الإمبريالية**، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
114. كارل ماركس، **الأجور والأسعار والأرباح**، ترجمة ونشر: دار التقدم، موسكو، روسيا، د ت ن.
115. لحسن دردوري والأخضر لقليطي، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.
116. مازن حمود، **الأزمة المالية العالمية، أزمة القروض الأمريكية عالية المخاطر**، منشورات اتّحاد المصارف العربية، 2008.
117. مايكل أبدجمان، **الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة**، ترجمة وتحقيق: محمد إبراهيم منصور وعبد الفتاح عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.
118. محمد إبراهيم الوكيل، **الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها: من منظور إسلامي**، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014.
119. محمد ابن منظور، **لسان العرب**، (نسخة بجميع الأجزاء) تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، د.ت ن.
120. محمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، 2018.
121. محمد الأفندي، **الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وصعود التمويل الإسلامي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، 2018.
122. محمد الأفندي، **النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية** – الجزء الأول، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، 2020.
123. محمد القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية؛ نظرة تحليلية قياسية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمّان، 2011.
124. محمد المومني، **الجغرافيا السياسية والجيوبولوتيكا في القرن الواحد والعشرين**، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2005.
125. محمد جندي، **الشيوعية والديمقراطية**، الدار الوطنية الجديدة للنشر، الرياض، 2018.
126. محمد حسين منصور، **قانون العمل في مصر ولبنان**، دار النهضة العربية، بيروت، 1995.
127. محمد دويدار، **الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1981.
128. محمد عبد الله شاهين، **أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، 2017.
129. محمود حامد، **الاقتصاد النقدي**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017.
130. محمود رمزي، **خدعة الديون، إخضاع الشعوب لا يحتاج إلى الآلات العسكرية فالديون تؤدّي هذه المهمّة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019.
131. محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

132. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، دار الشروق العربية، القاهرة، 2008.

133. مجموعة من المؤلفين، **الموسوعة العربية العالمية ج 11 (ر – ز)**، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999.

134. مجموعة من المؤلفين، **معجزة شرق آسيا، النمو الاقتصادي والسياسات العامة**، ترجمة وتحقيق: عبد الله السويدي، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث، الإمارات، 2010.

135. مجموعة من المؤلّفين من المعهد البيبلوغرافي بألمانيا، **الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟** ترجمة: هاني صالح، مكتبة العبيكان، الرياض، 2010.

136. مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

137. مصطفى خواص، **الفساد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء؛ انعكاساته وآليات مكافحته**، المركز العربي للدراسات والأبحاث، الدوحة، 2019.

138. مصطفى كامل شحاته، **الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصرة**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

139. معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الكلّي**، دار الصّفاء للنشر والتّوزيع، عمّان، 2005.

140. ممدوح منصور، **العولمة– دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.

141. منذر محمد راضي، **النظم الاقتصادية في القرن العشرين**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمّان، 2020.

142. منير إبراهيم هندي، **الأوراق المالية وأسواق رأس المال**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.

143. منير إبراهيم هندي، الفكر **الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، ج 1 (التوريق)**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.

144. نبهان محمد فاروق، **الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون**، مكتبة دار التراث، حلب، 2007.

145. نزار عساف، **مفاهيم ومصطلحات اقتصادية**، دار اليازوري العلمية، عمّان، 2020.

146. نورهان الشيخ، **المصلحة الوطنية: طغيان الواقعية وتراجع المثالية في العلاقات الدولية**، المركز الدّولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 2009.

147. هاجون تشانج، **ركل السلم بعيدا، استراتيجيات التنمية والتطور قديما وحديثا**، ترجمة سجيني دولارماني وعمر الرفاعي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007.

148. وفاء المبيرك وأحمد الشميمري، **مبادئ ريادة الأعمال؛ المفاهيم والتطبيقات الأساسية لغير المتخصّصين**، دار العبيكان، الرياض، 2018.

149. وفاء عبد الباسط، **الدّورات الاقتصادية العينية والتفسير النيوكلاسيكي الحديث**، دار النهضة العربية، مصر، 2001.

150. وليد عبد الحي، **انعكاسات العولمة على الوطن العربي**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011.

151. ويليام ويشارد، **بين عصرين، القرن الواحد والعشرين وأزمة المعنى**، ترجمة: عطا الله صبحي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2000.

152. يمنى طريف الخولي، **ركائز في فلسفة السياسة**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2020.

II. فصل في كتاب:

1. إيمانويل فالرشتاين، **صعود النّظام الرأسمالي وزواله المقبل**، في كتاب: **العولمة، الطوفان أم الإنقاذ – الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، تحرير: فرانك جي لتشنر وجون بولي، ترجمة: فاضل جتكر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

2. بيتر ويلتس، الأطراف **المتخطّية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية في السياسة العالمية**، في كتاب: **عولمة السياسة العالمية**، تحرير: جون بيليس وستيف سميث، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

3. جان آرت شولت، **عولمة السياسة العالمية**، في كتاب: **عولمة السياسة العالمية**، تحرير: جون بيليس وستيف سميث، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

4. سامي إبراهيم السويلم، **أسلحة الدمار المالي الشامل**، في كتاب: **الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي**، تحرير مجموعة مؤلّفين، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009.

5. ستيف هوبدن وريتشارد وين جونز، **نظرية النّظام العالمي**، في كتاب: **عولمة السياسة العالمية**، تحرير: جون بيليس وستيف سميث، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

6. محمد أبو حمور، **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تجلياتها وآثارها**، في كتاب: **الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي**، تحرير: أحمد العوران، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب عمّان، 2012.

III. الأطروحات والرسائل:

5. آمال شطيبي، **الأزمات الاقتصادية – دراسة مقارنة بين أزمتي أكتوبر 1929 وأكتوبر 2008**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عباس لغرور خنشلة، 2009-2010.

6. خالد العشماوي، **الأزمة المالية العالمية: تأثيرها على الدول النامية، وسياسيات مواجهتها، مع دراسة لتداعيات الأزمة على الاقتصاد المصري**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر، 2016-2017.

7. رشيد بوكساني، **معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

8. رفيقة صباغ، **الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية– دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013- 2014.

9. زهية ثاري، **أثر** الأزمة **المالية العالمية 2008 على منطقة الأورو**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012- 2013.

10. زوليخة بختي، **الاقتصاد الإسلامي نظام بديل للنظام الرأسمالي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2009-2010.

11. ساعد بعلي ورشيد حراق، **أثر نظام الحصص في التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2015– 2018**، ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019.

12. صلاح الدين طالبي، **تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية: الأزمة الحالية وتداعياتها – حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2009-2010.

13. فهيمة حمشي، الأزمة **المالية العالمية وأثرها على الأسواق المالية العربية دراسة حالة سوق عمان المالي**، مذكرة ماستر في اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، 2014- 2015.

14. عبد الغاني بن علي، **أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.

15. عفاف بوعزيز، **أدوات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في علاج أزمة الرهن العقاري، دراسة حالة الصكوك الإسلامية في ماليزيا (2007– 2013)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015.

16. محمود الصالح، **مستقبل النظام العالمي في ضوء نظرية فالرشتاين – دراسة مستقبلية**، مذكرة ماجيستر في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي، جامعة اليرموك، الأردن، 2006- 2007.

17. محمود جمّام، **النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

18. ميمونة داودي، **ظهور الأزمات المالية – دراسة أزمة الكساد الكبير (1929– 1933) والأزمة المالية (2007– 2008)**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2013- 2014.

19. نادية العقون، **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2012- 2013.

20. ياسين مكيو، **تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة بسكرة، 2015 -2016.

IV. المقالات في المجلات:

1. إبراهيم لطفي عوض، **ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية**، MPRA Paper، العدد: 5465، نوفمبر 2007.
2. أحمد تهامي عبد الحي، **ظاهرة التبعية: أصولها – أبعادها – مآلاتها**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 55، العدد 2، 2018.
3. أحمد عبد الصّبور الدجاوي، **دور السياسة الضّريبية في حماية البيئة من التّلوث**، مجلة المنار للبحوث والدّراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة المدية، الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2018.
4. أحمد عبد الله الوائلي، **الفكر الكينزي وأثره في التحليل الاقتصادي الحديث**، مجلة الكوت للبحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة واسط، العراق، المجلد 1، العدد 6، 2012.
5. أحمد مداني، **دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الاسواق المالية ومتطلبات إصلاحها**، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 5، العدد 2، جويلية 2013.
6. أشواق بن قدور، **تطور النّظريات المفسّرة للدورات الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2018.
7. آمال شوتري، **التفاوت في توزيع الدّخل بين النظرية والتطبيق – وجهة نظر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 4، العدد 4، 2005.
8. آمال قحايرية، **أسباب نشأة المديونية الخارجية للدول النامية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 2، العدد 3، ديسمبر 2005.
9. أمين عويسي، **رؤية جديدة لمفهوم التوازن الاقتصادي**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 1، 2019.
10. أمينة بديار، **دراسة تحليلية لفعالية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية في إدارة الأزمات المالية– تجربة الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 1، 2020.
11. بلخير بن ملوكة، **الإدراك والوعي لدى المستهلك الجزائري في ظل مؤثرات الاستهلاك**، مجلّة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 16، 2019.
12. بلقاسم بلقاضي، **التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 17، العدد 4، 2013.
13. بوزيان العجال، **دور الأزمات المالية والاقتصادية في تطوير النظام النقدي الدولي**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 4، العدد 1، 2017.
14. بوعلام مولاي ومحمد سفير، **التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسييرية والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، 2019.

15. تمارا العدوان، الولايات **المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الصاعدة (دراسة حالة الصين)**، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد: 4، العدد: 2، 2021.

16. ثروت جهان وآخرون، **ما هو الاقتصاد الكينزي؟** مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد 51، سبتمبر 2014.

17. جازية بن بوزيان وعبد الرحيم شيبي، **دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر 1980–2016**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 9، العدد 1، 2018.

18. جمال بوزيدي وعبد الرزاق بن عمارة، **تفسير الأزمة الدورية**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 2، 2018.

19. جواد كاظم البكري، **دورات الأعمال في المدرسة النمساوية**، مجلة الغري للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد:2، العدد 9، 2008.

20. جيلالي بورزامة، **رؤية تحليلية حول انخفاض قيمة الدولار الأمريكي – الأسباب والتداعيات**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 14، العدد 1، أفريل 2014.

21. جيلالي بورزامة، **رؤية تحليلية حول انخفاض قيمة الدولار الأمريكي الأسباب والتداعيات**، دراسات اقتصادية، المجلّد 14، العدد 1، 2014.

22. حكيمة بن علي، **دراسة قياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990–2016**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 2، 2020.

23. حميد الجميلي، **الشركات متعددة الجنسية ودورها في الإنتاج الدولي**، مجلة أخبار النفط والصناعة، أبو ظبي، الإمارات العربية، العدد: 401، فيفري 2004.

24. الحواس كعبوش، **سياسة اليابان من الإمبريالية الإقليمية إلى السلام الاستباقي**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد: 08، العدد: 01، 2020.

25. خالد المحاسنة، **مفهوم النهضة في الفكر السياسي الغربي والإسلامي: إشكالية الدلالة والمعرفة**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد 2، 2020.

26. خميس خليل، **الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016.

27. دلال نور الدين، **العولمة المالية كسبب لانتقال عدوى الأزمات المالية إلى البورصات**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 9، العدد 1، 2019.

28. رابح خوني وحميد عزري، **التأصيل النظري لظاهرة الركود التضخمي في الأدبيات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد:10، العدد 2، 2020.

29. رابح لونيسي، **الظاهرة الاستعمارية من منظور رواد الفكر الماركسي**، مجلة عصور، المجلد 5، العدد 1، (د ت ن).
30. راندال دود، **الرهونات العقارية مجسات الأزمة**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2007.
31. رانية تكواشت، **دور النظام المالي والنظام النقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي**، مجلة إيكوفاين، المجلد 2، العدد 2، 2020.
32. رجاء الربيعي، **التحليل الفكري للدورات الاقتصادية**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العراق، المجلد: 12، العدد: 7، ديسمبر 2012.
33. رشيد زرقط ومحمد الأمين بن قسيمة، **الآثار الاقتصادية للزيادة الضريبية كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2، 2020.
34. زكي رمزي، **المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2000.
35. الزين منصوري، **دور الدّولة في تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في ظل اقتصاد السّوق – حالة الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 6، العدد 1، جوان 2012.
36. زينب توفيق، **عدالة توزيع الدخل، والنمو الاقتصادي**، الحالة المصرية نموذجا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 22، العددان 69-70، شتاء- ربيع 2015.
37. سالم النجفي وداوود سلطان، **متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي والفقر في البلدان النامية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 16، العدد 47، صيف 2009.
38. سامية عمر عبدة، **النظام النقدي والمالي الدولي**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 5، 2016.
39. سعاد بليمان وفضيلة حريتي، **دور النظام النقدي الأمريكي في إنتاج الأزمات الاقتصادية العالمية**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، العدد 10، 2019.
40. سهام زرقان، **الأزمات المالية للقرن الواحد والعشرين: إجراءات الوقاية والعلاج والدروس المستفادة**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد 7، أفريل 2017.
41. السيد حجازي ومحمد السيد، **إدارة الأزمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الفلسفي**، مجلة العلوم التطبيقية، المجلد 1، العدد 1، ديسمبر 2012.
42. صالح بولحية، **مستقبل التوريق على ضوء الإصلاحات التنظيمية والضبط**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 1، جوان 2017.
43. صالح صالحي، **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001– 2014**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 13، العدد 13، 2013.

44. عادل زيات، **تدويل اليوان الصيني – دراسة تقييمية للإجراءات المتخذة ومدى كفايتها**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلّد 2، العدد 1، 2016.

45. عادل محسن ومحمد بركة، **قراءة في بعض التجارب الدولية في التيسير الكمي: أهم النتائج والدروس**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 8، العدد 2، 2021.

46. عباس أحمد وأحمد محمد جاسم، **دور الشركات المتعدّدة الجنسيات في الاقتصاد العالمي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، 2012.

47. عبد الإله مقدم وزين الدين قدال، **تطور حجم أسواق المشتقات المالية في العالم في الفترة ما بين 2005 – 2017**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، العدد 10، 2019.

48. عبد الحميد مرغيت، **دور سياسة المالية العامة في مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية في البلدان المصدّرة للسلع الأولية– تجربة الشيلي**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد: 04، العدد: 01، جوان 2018.

49. عبد الخالق عبد الله، **الاتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة**، مجلة المستقبل العربي، المجلد 14، العدد 149، جويلية 1991.

50. عبد الرحمن روابح، **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية – أزمة الرهن العقاري**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد 3، 2010.

51. عبد السلام عقون وكمال رزيق، **خطط الإنقاذ بين إدارة الأزمة وتفاقمها**، حوليات جامعة بشار، المجلد 8، العدد 8، 2010.

52. عبد الكريم عبيدات، **النظام النقدي الدولي المعاصر وهيمنة الدولار الأمريكي**، مجلة معارف، السنة العاشرة، العدد 19، ديسمبر 2015.

53. عبد الله البدراين ونجاح أبو الفتوح، **نظرية القيمة بين ابن خلدون ومفكري الاقتصاد التقليدي**، مجلة المنارة، المجلد 21، العدد 4، 2015.

54. عبد الله القويز، **الأزمة المالية في دول شرق آسيا وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 4، 1998.

55. عبد المجيد الصغير بيرم، **الشركات التجارية متعدّدة الجنسية والمسؤولية الاجتماعية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2018.

56. عبد الناصر جندلي، **النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة المفكر، المجلد 5، العدد 1، 2015.

57. عبد الوحيد صرارمة، **دولة الرعاية الاجتماعية والتحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد: 19، العدد: 02، 2008.

58. عبير محمود مجاهد، **انعكاسات الثورة الصناعية الرابعة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 3، 2020.

59. عز الدين بن تركي وهارون الطاهر، **الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 2، العدد 2، 2003.

60. عز الدّين ذو النون وخالد البيبلي، **دور سياسات حماية المنافسة ومنع الاحتكار في ظل الاقتصاد الحر**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 17، العدد 2، 2016.

61. عصام جوادي، **منحنى فيليبس الكينزي الجديد دراسة قياسية لعينة من الدول العربية خلال الفترة 1991–2018**، مجلة التنمية الاقتصادية، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2020.

62. عقبة عبد اللاوي وآخرون، **تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية – "دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والاقتصادية للفترة 1929 – 2008**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد 5، 2016.

63. علي صاري، **تقييم فعالية سياسة التسهيل الكمّي في تخفيف أثر الأزمات**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، 2018.

64. علي عيشاوي، **تأثير الأزمة المالية العالمية على التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2005–2018)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد: 13، العدد 1، 2020.

65. علي يوسفات، **أزمة الرهن العقاري**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 2، العدد 2، 2009.

66. عمار حبيب جهلول، **التزام الشركات التجارية في الحفاظ على استدامة البيئة**، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، العراق، السنة الرابعة، العدد 1، 2012.

67. عمر شرفاوي، **إشكالية تحديد الحد الأدنى للأجور بين النظري والواقع**، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد 6، العدد 1، 2018.

68. عيسى شقبقب وراضية بن زيان، **أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر**، مجلة بحوث، جامعة الجزائر، المجلد 11، العدد 2، 2017.

69. عيشة سنقرة، **استراتيجيات عمل الشركات متعدّدة الجنسيات**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 1، 2020.

70. فاروق العربي، **جدلية النمو الاقتصادي في ظلّ تحرير التجارة العالمية– الفرص والمخاطر**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 3، العدد 6، 2016.

71. فاروق طيفور، **الدول الصاعدة وعالم ما بعد الهيمنة الأمريكية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 2، 2021.

72. فتيحة بنابي، **علاقة معدّل الفائدة بالأزمات المالية**، مجلة معارف، المجلد 10، العدد 19، 2015.

73. فرج شعبان، **التوريق وأزمة الرهن العقاري والبدائل المطروحة في ظل أساليب التمويل الإسلامي**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 3، العدد 5، 2013.

74. قحطان السامرائي، **اقتصاد الفقاعات دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي مع إشارة إلى الأزمة المالية العالمية 2008**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 20، 2010.

75. كريم قاسم وعيسى براق، **التحول نحو الثورة الصناعية الرابعة دروس من خلال بعض النماذج الدولية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2022.

76. كمال باصور، **فعالية السياسة المالية كآلية للحدّ من الدّورات الاقتصادية للجزائر في الفترة 2000–2012**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 03، 2015.

77. لبنى بهولي، **جيوبوليتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي الصيني**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 2، 2016.

78. لقمان معزوز وعبد القادر بريش، **التحديات الاستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي: قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار الأمريكي**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، المجلد 8، العدد 2، 2014.

79. ليلى لكحل، **نظرية كينز لمواجهة الأزمة الاقتصادية**، مجلة معارف، المجلد 12، العدد 22، جوان 2017.

80. ماي شي داو وبراكاش لونغاي، **مأساة البطالة**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 47، العدد 4، 2010.

81. محسن عواطف، **دور صندوق ضمان القروض في الرفع من الملاءة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلّد 4، العدد 6، 2017.

82. محمد الأمين شربي ومحمد لحسن علاوي، **الحمائية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، المجلد 14، العدد 14، 2014.

83. محمد السميران، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاحتكار**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 3، العدد 6، 2010.

84. محمد بوطوبة وأحمد طويل، **سياسة التسهيل الكمّي وأثرها على سعر الصّرف خلال الفترة 2008–2015**، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 7، العدد 12، 2017.

85. محمد ديدوش مخطار وفيصل زيات، **آليات التحليل الماركسي**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 2، جوان 2019.

86. محمد رزيق، **العالم الثالث في ظل استراتيجيات الدّول الكبرى: بين تحدّي النيوكولونيالية واستجابة المقاومة الوطنية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد 2، 2017.

87. محمد رملي ورابح وسعي، **الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 3، العدد 1، 2019.

88. محمد شويكات وعبد الرحمن روابح، **قراءة في الأزمة المالية العالمية – أزمة الرهن العقاري**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 1، العدد 1، 2014.

89. محمد ضويفي، **دور نظام ضمان الودائع المصرفية في حماية المودعين**، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 33، العدد 4، 2019.

90. محمد عبد العزيز بن كاملة، **المديونية الخارجية واستراتيجية التنمية المالية للاقتصاديات الناشئة: سياسات وانعكاسات**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 3، العدد 6، 2012.

91. مختار رنان وإبراهيم عبد الحفيظي، **معالجة التفاوت في توزيع الدخل في ظل الأزمات الاقتصادية – دراسة مقارنة بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي**، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 2، العدد 3، 2013.

92. مريم رحمون، **الخصائص الأساسية لدورة الأعمال الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990–2013**، مجلة الإحياء، المجلد 16، العدد 1، 2016.

93. مفيدة لمزري ووردة سالمي، **الشركات متعدّدة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية**، مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، 2019.

94. مليكة صديقي وعبد الغاني بن علي، **من أزمة الرهن العقاري إلى الأزمة المالية العالمية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 3، العدد 3، 2016.

95. مهدي الجبوري وأقداس الناصر، **أثر تمهيد الدخل على مؤشّرات عوائد الاستثمار**، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العراق، المجلد 8، العدد 2، 2016.

96. مهدي بخدة، **الأجر الوطني الأدنى المضمون**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد 06، 2017.

97. مولود بوعوينة، **الاقتصاد الجزائري وحتمية التحول من الثروة النفطية إلى مرتكزات الثورة الصناعية الرابعة**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 1، 2021.

98. ميسوم طالبي، **التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية، أسبابه ووسائل علاجه**، مجلّة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 03، العدد 01، 2010.

99. ميسوم طالبي، **آليات انتقال التضخّم الركودي من البلاد الرأسمالية إلى البلاد النامية، ومقترح الخروج منه**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 2، العدد 4، 2019.

100. ميلود بوعبيد وجمال جعيل، **أزمة الكساد التضخمي في الدول الصناعية: الأسباب والحلول من منظور الاقتصاد السياسي**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، المجلد 20، العدد 01، نوفمبر 2019.

101. ميلود سلامي وجمال بوستة، **المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تنظيم المنافسة العادلة للتجارة الدولية**، مجلّة القانون والمجتمع، المجلد: 7، العدد 1، 2019.

102. ناجي التوني، **الأزمات المالية**، مجلة قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 29، ماي 2004.

103. نادية شطاب وجزيرة معيزي، **أزمة الديون الخارجية وعلاقتها باستراتيجية التنمية تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية**، revue les cahiers du mecas، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2007.

104. نبيل بوفليح، **دور الصناديق السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 48 و49، شتاء 2010.

105. نسرين نموشي، **تحليل السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي من وجهة نظر مدرسة التبعية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 1، 2017.

106. نصيرة دردر، **التوريق البنكي أداة لجلب السيولة وتحقيق الربح**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 9، العدد 1، 2009.

107. هادف حيزية، **مواجهة الأزمات المالية من خلال الاختيار الصحيح لنظام سعر الصرف – دراسة واقع نظام سعر الصرف في الجزائر مقارنة بدول أمريكا الجنوبية**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 2، 2019.

108. هشام ريغي، **أزمة التشغيل والبطالة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية 2008–2009 ودور الدولة في معالجتها من مقاربة كينزية**، مجلة التواصل، المجلد 27، العدد 1، 2021.

109. هشام لبزة ومحمد الهادي ضيف الله، **شكل التوازن الاقتصادي في ظل سياستي الانكماش المالي والنقدي – دراسة حالة الجزائر 1990–2016**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 5، العدد 1، 2019.

110. يوسف معلم وعبد الحليم سعدي، **تأثيرات الوسائل الحديثة للإعلان التجاري وسلبية الدولة في التعامل معها**، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 4، العدد 7، 2019.

V. الأوراق البحثية في المؤتمرات:

1. عراقي الشريبني وولاء محروس، **استخدام نماذج التوازن العام العشوائية الديناميكية في تحليل السياسة النقدية**، ورقة بحثية ضمن أعمال المؤتمر السنوي 48 للإحصاء وعلوم الكمبيوتر وبحوث العمليات، معهد الدّراسات والبحوث الإحصائية، 23–26 ديسمبر 2013.

2. عقبة عبد اللاوي، **الأزمات المالية: سجال التدويل وأطروحة التعولم الثلاثي**، ورقة بحثية في المؤتمر العلمي الدولي حول: **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي**، عمّان، الأردن، 1–2 ديسمبر 2010.

3. عمر خضيرات، **الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة ومصير النظام الرأسمالي**، ورقة بحثية في المؤتمر العلمي الدولي حول: **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي**، جامعة العلوم الإسلامية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمّان، الأردن، ديسمبر 2010.
4. مصطفي حسني، **الأزمة المالية العالمية أسبابها وآثارها الاقتصادية وكيفية مواجهتها**، ورقة بحثية في المؤتمر العلمي الثالث عشر حول: **الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية**، جامعة المنصورة، مصر، يومي 1و2 أفريل 2009.

VI. المنشورات على الأنترنيت:

1. أسار فخري عبد اللطيف، **التعثر المالي والمصرفي: الأسباب وأساليب المعالجة**، منشورات البنك المركزي العراقي، نوفمبر 2017، متوفّر على الموقع الإلكتروني: https://cbi.iq/static/uploads/up/file-15159196782452.pdf
2. بلال كيموش، **تطور نظريات القيمة الاقتصادية**، مقال منشور على الأنترنيت، https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2879597
3. جانيت ستوتسكي، **شخصيات اقتصادية**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2014، على شبكة الأنترنيت: https://books.google.dz/books?id=1NgrBQAAQBAJ&pg
4. حسين الشمري وكريم حسان، **تحرير التجارة الخارجية وآثارها على اقتصادات الدول النامية**، منشورات كلية الإدارة والاقتصاد، 2018، متوفّر على الموقع الإلكتروني: https://business.uobabylon.edu.iq/service_showarticle.aspx?pubid=18910
5. شذى خليل، **أسعار النفط العالمية منذ 1960 وتوقعات الى 2025**، على الموقع الإلكتروني: https://rawabetcenter.com/archives/48581.
6. صلاح سالم، **خمسمائة عام على الإصلاح الديني – مخاض الفردية والقومية والروح الرأسمالية**، مجلة شؤون عربية، العدد 173، مارس 2018، متوفر على الموقع الإلكتروني للمجلة: https://arabaffairsonline.com/
7. عبد الله سليم، **نظرية الإمبريالية: نقد التبعية، مجلة الاشتراكية الثّورية**، مقال منشور على موقع مجلة الاشتراكية الثورية على الأنترنيت: https://revsoc.me/theory/nzry-lmbryly-2-nqd-msl-ltby/
8. **قاموس المعاني** على الأنترنيت: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%8A%D9%81/
9. لطفي العبيدي، **واقع العرب من النظام الدولي القديم إلى النظام الجديد**، موقع مجلة القدس العربي على الأنترنيت: https://www.alquds.co.uk/%ef%bb%bf،
10. مجموعة البنك الدولي، **بيانات ومؤشرات اقتصادية**، على الصفحة الإلكترونية للبنك: https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD?view=chart
11. محمّد الفيصل جرّار، **مفاتيح فهم أمريكا: فهم عربي بعيون أمريكية**، نشر توزيع وحقوق للمؤلّف، 2020، ص 69، على موقع Google Books تحت رابط: https://books.google.dz/books?id=23r3DwAAQBAJ&pg=PT68&dq

12. موقع Mimir على الأنترنت: https://mimirbook.com/ar/fdf035c0ad0

13. موقع الجزيرة على الأنترنت: **بريطانيا تخفض الفائدة لأول مرة منذ 2009**،
https://**www**.**aljazeera**.**net**/ebusiness/2016/8/4/%D8%A8%

14. موقع الجزيرة على الأنترنيت: **الإغراق أداة لتحطيم عظام المنافسين**:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2015/11/12/،

15. موقع الجزيرة على الأنترنيت: **الرأسماليـــة**، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/8/27

16. موقع الجزيرة على الأنترنيت: **بولسون: خطة الإنقاذ تعالج الأسباب الجذرية للأزمة المالية**،
https://www.aljazeera.net/news/presstour/2008/10/15/%D8%A8%D9%

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I The Books

1. Andre Gunder Frank, **ReORIENT: Global Economy in the Asian Age**, University of California Press, California, USA, 1998.
2. Arnold Lutz, **Business Cycle Theory**, Oxford University Press, United Kingdom, 2002.
3. Attali Jacques, **La Crise, et après ?** Fayad, Paris, France, 2009.
4. Barkley Rosser and Marina Rosser, **Comparative Economics in a Transforming World Economy**, MIT Press, USA, 2004.
5. Campbell Connell & Stanley Brue, **Economics: Principles, Problems and Policies**, McGraw- Hill, New York, USA, 1990.
6. Chandler Lester, **American Monetary Policy, 1928–1941**, Harper and Row, New York, 1971.
7. Daniel Martin, **Crise financière, crise économique: causes et relances**, Paris, 2009.
8. David Glasner and others, **Business Cycles and Depressions: An Encyclopedia,** Routledge Library, New York, USA, 2002.
9. David Marshall, **Understanding The Asian Crises: Systemic Risk as Coordination Failure**, publications of Federal Reserve Bank of Chicago, Economic Perspectives, Third Quarter 1998.
10. Deardorff Alan V, **Terms of Trade: Glossary of International Economics World Scientific**, Publishing Company, New Jersey, 2006.
11. Dietmar Rothermund, **The Global Impact of the Great Depression 1929-1939**, Routledge, London, 1996.
12. Emmanuel Arghiri, Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade, Monthly Review Press, New York, USA, 1972.
13. Eric Rauchway, **The Great Depression and the New Deal: A Very Short Introduction**, Oxford University Press, London, 2008.
14. Frédéric Teulon, **Croissance, Crises et développement**, PUF, France, 2010.
15. Immanuel Wallerstein and all, **Social Science and Social Policy: From National Dilemmas to Global Opportunities**, UNESCO Publications, Management of Social Transformations, Special Edition, September 2005.
16. Immanuel Wallerstein, **After Liberalism**, New Press, New York, 1995.
17. Immanuel Wallerstein, **European universalism: the rhetoric of power**, The New Press, New York, USA, 2006.

18. Immanuel Wallerstein, **Geopolitics and Geoculture: Essays on the Changing World-system**, Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom, 1991.
19. Immanuel Wallerstein, **The Capitalist World- Economy**, Cambridge University Press, England, United Kingdom, 1979.
20. Immanuel Wallerstein, **The Essential Wallerstein**, The New Press, New York, 2000.
21. Immanuel Wallerstein, **The Modern World System vol.1: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century**, Academic Press, Cambridge, Massachusetts, USA, 1974.
22. Immanuel Wallerstein, **The Modern World-System III: The Second Era of Great Expansion of the Capitalist World-Economy 1730s-1840s**, University of California Press, USA, 2011.
23. Immanuel Wallerstein**, The Modern World-System IV: Centrist Liberalism Triumphant, 1789–1914,** University of California Press, California, USA, 2011.
24. Immanuel Wallerstein, **Unthinking Social Science: The Limits of Nineteenth-Century Paradigm**, Cambridge, Polity Press, 1991.
25. Immanuel Wallerstein, **World-systems Analysis: An Introduction**, Duke University Press, USA, 2004.
26. Jacques pavoine , **les trois crises du 20eme siecle**, ellipses, Paris, France, 1998.
27. James Olson, **Herbert Hoover and the Reconstruction Finance Corporation, 1931–1933**, Iowa State University Press, USA, 1977.
28. Jamie Saettele, **Sentiment in the Forex Market**, Wiley Trading Book, New York, United States, 2008.
29. John Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics**, Norton, New York, 2001.
30. John Scott and Gordon Marshall, **Dictionary of Sociology**, Oxford University Press, London, England, 2009.
31. Kjell Hausken, Mthuli Ncube, **Quantitative Easing and Its Impact in the US,Japan, the UK and Europe**, Springer, New York, USA, 2014.
32. Krasner Stephen, **Structural Conflict: The Third World Against Global Liberalism**, University of California Press, England, London, 1985.
33. League of Nations, **World Economic Survey, 1932-1933**.
34. Manuela Spindler, **International Relations: A Self-Study Guide to Theory**, barbara budrich publishers, Opladen, Germany, 2013.
35. Marcel Bruno & Taïeb Jacques, **Les grandes crises: 1873-1929-1973-2008**, Armand Colin, Malakoff, France, 2014.
36. Michel Aglietta, **la faillite d'un modèle comprendre pour agir**, revue d'analyse financière, N°28 Septembre 2008.
37. Narkus Sarunas, **Kondratieff, N. and Schumpeter, Joseph A. long-waves theory, Analysis of long-cycles theory,** University of Oslo Publication, Oslo, Norway, May 2012.
38. Patrick Artus & Autres, **La Crise des Subprimes**, Rapports du Conseil d'Analyse Economique, Documentation Française, Paris, 2008.
39. Peter Fearon, **The Origins and Nature of the Great Slump 1929–1932**, The Macmillan Press, London, 1979.
40. Peter Fearon, **War, Prosperity, and Depression: The U.S. Economy, 1917–1945**, University Press of Kansas, Kansas, 1987.
41. Philippe Gilles, **Histoire des crises et des cycles économiques**, Edition Armand Coline, paris, 2009.
42. Philippe Gilles, **Histoire des crises et des cycles économiques**, Edition Armand Coline, paris, 2009.
43. Ruby Douglas, **The business cycle,** New Press**,** New York, USA, 2001.

44. Sorinel Cosma, **Immanuel Wallerstein's World System Theory**, Annals of Faculty of Economics, University Ovidius Constanta, Romanie, 2010.
45. Thomas Hall & David Ferguson, **The Great Depression: An International Disaster of Perverse Economic Policies**, University of Michigane Press, USA, 2009.

II Chapter in a Book

1. Alicia Girón, **The Washington Consensus and structural reforms in Latin America**, in the book: **Globalization and the Washington Consensus**, Edit by: Lechini Gladys, Latin American Council of Social sciences (CLACSO), Buenos Aires, Argentina, 2008.
2. Daniele Besomi, **Clément Juglar and his centomporaries**, dans un livre: **Clément Juglar (1819-1905) : les origines de la théorie des cycles,** ed. Pascal Bridel, et al, **,** Librairie Dros Genève, Paris, France, 2009.
3. Immanuel Wallerstein and Smith Joan, **Households as an Institution of The World Economy**, in the book: **Gender, Family and Economy: The Triple Overlap**, edited by Rae Lesser Blumberg, SAGE Publication, Newbury Park, California, USA, 1998.
4. Isaiah Berlin, **President Franklin Delano Roosevelt**, in The book: **Proper Study of Mankind: An Anthology of Essays**, ed. Henry Hardy & Roger Hausheer, London, Chatto and Windus, 1997.
5. José Briceno Ruiz, **Raúl Prebisch and the theory of regional economic integration**, in the book: **The Global Political Economy of Raúl Prebisch**, etited by: Matias, Margulis, Routledge Taylor and Francis Group, London, United Kingdom, 2017.
6. Leonid Grinin, **Kondratieff s Mystery**, in the book: **Kondratieff Waves, Dimensions and Prospactes at the Dawn of the 21th Century**, edited by: Leonid Grinin and others, Uchitel Publishing House, Volgograd, Russia, 2012.
7. Marcelo Bucheli, **United Fruit Company in Latin America**, in the book: **Banana Wars: Power, Production, and History in the Americas**, Edited by: Steve Striffler, Mark Moberg, Duke University Press, Durham, USA, 2003.
8. Nash June, **Anthropology of the Multinational Corporation**, in the book: **The Politics of Anthropology From Colonialism and Sexism Toward a View from Below**, Edited by: Gerrit Huizer and Bruce Mannheim, Mouton Publishers, Paris, France, 1979.
9. Smith Dennis, **The Return of Big Historical Sociology**, in the book: **Global Powers, Michael Mann's Anatomy of the Twentieth Century and Beyond,** etided by: Schroeder, Ralph, Cambridge University Press, United Kingdom, 2016.
10. Stephen Terniyk, **K-Periodicity, Space-Time Structures and World Economics**, in the book: **Kondratieff Waves, Dimensions and Prospactes at the Dawn of the 21th Century**, edited by: Leonid Grinin and others, Uchitel Publishing House, Volgograd, Russia, 2012.
11. Wilma Dunaway, **Has terrorism Changed the World-System Forever?** In the book: E**merging Issues in the 21st Century World-system: Crises and resistance in 21st Century World-System**, Edited by Dunaway, Wilma, Forword by Immanuel Wallerstein, Library of Congress, USA, 2003.

III The Articles

1. Alain Sand-Zantman, **La Fin De L'American Dream**, Revue de OFCE (Observatoire français des conjonctures économiques), N° 101, Avril 2007.

2. Ayhan Kose M. and Ezgi O. Ozturk, **A World of CHANGE Taking stock of the past half century**, Finance and Development Journal, International Monetary Fund, Volume 51, Issue 3, Septembre 2014.
3. Beylerian Onnig, **Geopolitics and Geo-culture: Essays on the Changing World-System**, Revue Des Études internationales, Paris, Vol. 23, No 4, décembre 1992.
4. Bucheli Marcelo, **Good Dictator, Bad Dictator: United Fruit Company and Economic Nationalism in Central American in the Twentieth Century**, Working Papers 06-0115, University of Illinois at Urbana-Champaign, College of Business, 2006.
5. Christophe Blot & Al, **la finance mondiale discréditée**, Revue de l'OFCE, N° 105, Fev 2008.
6. Clémence Fugain, **Un An de Crise,** Journal des Finances, N° 6300, Août 2008.
7. Cristóvão S. Marinheiro, **The Impact of Geographical Discoveries on Late 16th Century**, Review of Intersections, Vol.21, ISBN: 978-90-04-22636-4, January 2012.
8. Désiré Kanga, **Quels sont les enseignements des politiques monétaires non conventionnelles**, Revue française d'économie, Vol. XXXII, n°2, 2017.
9. Epifani and Gino A. Gancia, **Trade, Imigration and regional unemployment**, Journal of Regional Science and Urban Economics, Vol.35, Issue 6, 2005.
10. George M.von, **Supply- Side Modeling from Bits and pieces**, The American Economic Review, vol. 76, No. 2, May 1986.
11. Hills Jill, **Dependency Theory and Its Relevance Today: International Institutions in Telecommunications and Structural Power**, Review of International Studies, Vol.20, N°2, April, 1994.
12. Immanuel Wallerstein and Sharon Zukin, **1968, Revolution in the World-System: Theses and Queries**, Theory and Society Review, Vol. 18, No. 4, Jul., 1989.
13. Immanuel Wallerstein, **A World-System Perspective on the Social Sciences,** The British Journal of Socio-logy, Vol. 27, No. 3, Special Issue (History and Sociology) Sep. 1976.
14. Immanuel Wallerstein, **Dependence in an Interdependent World: The Limited Possibilities of Trans- formation within the Capitalist World Economy**, Journal of African Studies, Vol. 17, No. 1, Apr., 1974.
15. Immanuel Wallerstein, **Globalization or the Age of Transition? A Long-Term View of the Trajectory of the World-System**, Journal of International Sociology, Vol. 15, Issue 2, June 2000.
16. Immanuel Wallerstein, **New Revolts Against the System**, new left review, n 18, Nov Dec 2002.
17. Immanuel Wallerstein, **The Heritage of Sociology, the Promise of Social Science Presidential Address**, Publications of International Sociological Association, Vol.47, No 1, 1999.
18. Kydland finn and Prescott Edward, **Business Cycles: Real Facts and a Monetary Myth**, Review of the Federal Reserve Bank of Minneapolis, Vol. 14, No. 2, Spring, Minneapolis, USA 1990.
19. Laurent Clerc, **Valorisation et Financière**, Revue La Stabilité Financière, Banque de France, N° 12, Octobre 2008.
20. Maamar Hamizi, **Le Nouvel Ordre Mondial Sous Le Prisme de la Théorie Critique des Relations** Internationales**,** Algerian Review of Security and Development, Vol.5, N°8, January 2016.
21. Manuela Boatcă, **Global Inequalities avant la lettre : Emmanuel Wallerstein's Contribution**, La Nouvelle Revue des Sciences Sociales, n°15, 2021.

22. Orozco Constance, **The United Fruit Company in Central America: A Bargaining Power Analysis,** Publications of Graduate School of Business, University of Texas at Austin, Vol 91, No. 7, 1991.
23. Osvaldo Sunkel, **National Development Policy and External Dependence in Latin America**, Journal of Development Studies, Vol. 6, no. 1, October 1969.
24. Tedj Ghomri & Fatima Zohra Melki, **Impact of the Depression of 1929 on the USA and the New Deal Program for Economic Recovery (1932-1939)**, Al Bashaer Economic Journal, Vol.5, n°2, August 2019.

IV The Electronic Publications:

1. Bureau of Economic Analysis. "**National Income and Product Accounts Tables: Table 1.1.1 GDP Growth,** https://apps.bea.gov/iTable/iTable.cfm?reqid=19&step=2#reqid=19&step=2&isuri=1&1921=survey
2. Bureau of Labor Statistics. "**Top Picks, https://data.bls.gov/pdq/SurveyOutputServlet**
3. Bureau of Labor Statistics. "**Consumer Price Index Database, All Urban Consumers,** https://data.bls.gov/pdq/SurveyOutputServlet
4. David S. D'Amato, **The Real Solution to the Debt Problem**, Article published on the website: https://mises.org/library/real-solution-debt-problem
5. Immanuel Wallerstein, **Curriculum Vitae**, p 1, Available on the website: https://iwallerstein.com/wp-content/uploads/docs/iwallerstein-cv-eng-09.pdf
6. Immanuel Wallerstein, **The Bourgeois(ie) as Concept and Reality**, Lecture given at Vanderbilt University, Available on the website: https://iwallerstein.com/wp-content/uploads/docs/NLRBOURG.PDF,
7. International Labour Organization, **COVID-19 and the world of work. Fourth edition,** report issued by ILO on 27 May 2020, On the website: https://www.ilo.org/global/topics/coronavirus/impacts-and-responses/WCMS_745963/lang--en/index.htm.
8. International Monnetary Fund, **International Financial Statistics**, Annual Report, 2010, Available on the website: https://www.elibrary.imf.org/view/books/041/10935-9781616350017-en/10935-9781616350017-en-book.xml
9. Jacques Sapir, **Les Racines Sociales de la Crise Financière- Implications pour l'Europe**, Sur le site : https://france.attac.org/archives/spip.php?article9400
10. Jean-Paul Betbèze & al, **La crise des subprimes**, les rapports du conseil d'analyse économique, La Documentation française. Paris, 2008, Disponible sur le site : https://www.cae-eco.fr/La-crise-des-subprimes,
11. **Theory talks forum, Emmanuel Wallerstein on World-Systems, The Imminent End of Capitalism and Unifying Social Science**, Interview with Emmanuel Wallerstein, on (04-08-2008), Dialogue posted on the site: http://www.theorytalks.org/2008/08/theory-talk-13.html
12. Yoan Molinero Gerbeau, **Mass Migrations across the World-System's History**, On the website: https://www.e-ir.info/2017/08/01/mass-migrations-across-the-world-systems-history/